

باب من المفعول المحمول على المعنى

قوله : (اعلم أنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول) (١)

إلى آخره .

هذا مثل قوله في أول الكتاب : (الفاعل مرفوعٌ أبداً) (٢)
إلا أنَّ في كلامه ها هنا ما يقتضي كسراً قاله هنالك وهو قوله (إلا أنه
قد جاء في الشعر شيءٌ قلبٌ فصير مفعوله فاعلاً ، وفاعله مفعولاً) (٣)

فهذا بظاهره نقض لقوله هنالك : الفاعل مرفوعٌ أبداً ؛ لأنَّ أبداً
يعم جميع الأزمان .

الجواب : أنَّ كلامه واحدٌ في الموضعين لأنَّ الفاعل إذا حصل
فيه إعراب المفعول فإنما يعرب مفعولاً ، لأنَّ الإعراب إنما يكون أبداً على حسب
العلامة التي تكون في الأسم المعرب ، ألا ترى أنَّ القرية من قوله :
* وأسئل القرية * إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب أصل ،
وإنما كان يكون ذلك كسراً لقوله لو كان المنصوب يعرب فاعلاً ، والمرفوع
يعرب مفعولاً (٤) من قولك : خرق الثوب السمار ، فالفاعل كما قال :
مرفوعٌ أبداً أي (٥) اللفظ الذي يعرب فاعلاً لا بد أن يكون فيه علامة
رفع سواء كان فاعلاً في المعنى أو مفعولاً ، وقد تقدم هذا المعنى في باب
الفاعل والمفعول به . (٦)

- (١) الجمل : ٢٠٣ .
- (٢) الجمل : ١٠ .
- (٣) الجمل : ٢٠٣ * سورة يونس : ٨٩ .
- (٤) في " ق " ينصب .
- (٥) في " ق " في .
- (٦) انظر ما سبق ص ، وانظر هامش المسألة هناك .

فصل : ما ذكرناه في أول هذا الباب هو مذهب جميع النحاة
إلا أبا الحسين بن الطراوة ، فإنه زعم أن الإعراب لا يلزم على الترتيب
المذكور ، إلا إذا كان بيان المعنى موقوفاً عليه ، فإن كان المعنى مفهوماً
دون الترتيب المذكور لم يلزم ، بل تكون مخيراً في رفع أيهما شئت ونصبه ،
واستدلال على ذلك بأمرين : القياس ، والسمع ، أما القياس فهو أن الإعراب
إنما جيء به ليفرق بين المعاني الثلاثة وما لحق بها وهي : الفاعلية ،
والمفعولية ، والإضافة ، فإذا كان المعنى مفهوماً ، فلا حاجة إليه ، فإن قلت :
يلزم على هذا ، الامتناع من الإعراب جملةً ، بل يكون الاسمان موقوفين
إذا كان المعنى حاصلًا دون إعراب .

قلنا : لا يلزمه ذلك ، لأن الإعراب قد استقر في الكلام من جهة
التركيب ، وإنما تكلم في عكس الوضع (١) ، وأما السماع فقد حكى من كلامهم (٢)
خرق الثوب المسار ، / وكسر الزجاج الحجر ، (٣) ووجود مثل هذا في
الشعر كثير ، وهو من هذا ، والله أعلم ، قراءة عبدالله : * فتلقى آدم من ربه
كلمات * (٤) ومنه عند بعضهم * وآتينا من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء
بالعصبة * (٥) وهذا الذي قاله ابن الطراوة خلاف ما عليه الجمهور (٦)
- ويد الله مع الجماعة - وذلك أن ترتيب (٧) الإعراب إنما أوجبه طلب
الفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والملوك ، ثم لزم في موضع البيان
بالحمل (٨) على موضع الإشكال ، ليجري الكل على أسلوب واحد ونظائره
كثيرة ، والدليل على أن هذا الأصل هو قصد العرب قلة عكس الإعراب ،

- (١) في الأصل و " ق " " الموضع " .
(٢) في " ق " " قولهم " .
(٣) القول في المغني ٩١٢ .
(٤) البقرة : ٣٧ وانظر قراءة عبدالله بن كثير في حجة القراءات : ٩٤
وهي ينصب " آدم " ورفع " كلمات " .
(٥) اللص : ٧٦ .
(٦) انظر قول ابن الطراوة في البسيط : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٧) ساقطة من " ح " .
(٨) في " ق " " حملاً " .

ولو كان على الوجه الذي قاله ابن الطراوة لكثرت وانتشرت ولم يتوقف على حكاية
حالك ولا خبر مخبر كالوجه الآخر ، فهذا هو الصواب ، والله أعلم ، ثم أنشد :
(٢)
(١) - مثل القنائف (.....) البيت

شاهداً على ما قاله من القلب وإعرايه : (٣) " مثل " مبنى على مبتدأ محذوف
كأته قال : هم مثل القنائف - (١) ، والقنائف مضاف إليه ، وهو جمع قنائف ،
بضم الفاء وفتحها . والضم هو الأصل ، " هداجون " خبر ثان أو نعت له ،
أو مقطوع كالأول ، ومعناه مشاءون ، يقال : هدج يهدج أسرع ، وهُدَج
الشيء يهدج هداً ما مشى بأرتهاش ، لأن في الأرتهاش سرعة ، وإنما
يهجوهم ، لأنهم يسرعون المشي بالليل للسرقة والفجور ، ولذلك شبههم
بالقنائف لمشيها بالليل .

ثم (٤) قال : (ومثله قول الآخر (٥)

(١-١) ساقط من " ق " .
(٢) الجمل : ٤٠٣ ، والبيت للأخطل وهو بتمامه :
مثل القنائف هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر
انظر شعره : ٢٠٩ ومجاز القرآن لأبي صيد : ٢٩/٢ ،
ومعاني القرآن للأخفش : ١٣٤ والأصول :
والإيضاح ، والمحتسب : ١١٨/٢ والضائر الشعرية : ٢٦٨ ،
والمغنى : ٩١٧ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٢٥/٨ ، ويروي
البيت في شعر الأخطل هكذا :
على العيرات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سواتهم هجر
وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد ، وأنشده أبو العباس المبرد
- رحمه الله - برفع نجران وهجر وقال تجعل الفعل للبدلين
على السعة ، الكامل : ٣٢٢/١ . والحلل : ٢٧٨ ،
وإصلاح الخلل :

(٣) في " ح " " إعراب " .
(٤) من هنا إلى قوله " ثم أنشد بيت الفرزدق " ساقط من " ح " .
(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٧ وفي الجمل : ٢٠٤ ،
وأنظره في الكامل : ٤٧٦ ، والحلل : ٢٧٩ وشرح المفصل
لابن يعين : ٣٢/١ ، ٨٠/٧ ، وقال الفرزدق هذا البيت في

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حُصَيْنِ عبيطات السدائف والخمر (

الشاهد فيه: قلب الأعراب، بتصيير الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً؛ وذلك أن
المعنى على عطف الخمر على العبيطات، فلولم يقلب لرفع الطعنة ونصب
العبيطات، فكان يجب نصب الخمر بالعطف على المنصوب وقوافي [هذه] (١)
القصيدة التي منها هذا البيت مرفوعة، واجتماع الرفع مع النصب في القوافي
قبیح كقوله: (٢)

لا تَنكِحَنَّ مجوزاً أو مطلقاً ولا يسوقتها في حبك القدر

وإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أطيب نصفها الذي غيرا

فكان الحمل على أحسن الأقبحين أولى، إلا أنه لم يقلب الإعراب حتى
حاول به (٣) وجهاً من التأويل وهو أن العبيطات والخمر لما حرمتها على
نفسه؛ لئلا يشتغل بالذات عن طلب النار، صارت العبيطات والخمر هي
العاملة له (٤) على الجدد في طعن قاتل قتيله؛ لأنه لو لم يجتهد
في طلب النار، لكانت الطعنة كالمحرمة عليه، هذا هو المعنى الذي حاول
به وجه القلب.

حُصَيْنِ بن أصرم؛ وذلك أنه قتل له قتيلاً فحرم على نفسه شرب الخمر
وأكل اللحم العبيط حتى يقتل قتيله، فلما قتله، أحل له ما حرم على
نفسه. فتلك الطعنة أحلت له ذلك. وأنشأ البيت بنصب
طعنة، ورفع عبيطات.

- (١) زيادة من "ق".
(٢) البيتان لا أحد الأعراب وهما في عيون الأخبار ٤٣/٤، والأول
منهما أورده هكذا:
لا تَنكِحَنَّ مجوزاً إن دَعُوكَ لها وإن حَبُوكَ على تزويجها الذهباً
والأول في العقد الفريد: ١١٣/٦.
(٣) في الأصل "بها" وهذا الموضع كله ساقط من "ح" وقد سبقت
إليه الإشارة.
(٤) ساقط من "ق".

ثم قال أبو القاسم : (ومنهم من يرويه

..... طعنة " حصين عبيطات السدائف والخمر

فيرفع الطعنة على القياس وينصب العبيطات ، ثم يرفع الخمر ويقطعها مما
قبلها ، كأنه قال : والخمر حلت له (١) .

وهذا الوجه فيه قبح ، لأنه بصورة قولك : ضربت زيدا وعصرو ،
تريد : وعصرو (٢) ضربته ، لأنه هيأت الفعل ليعمل في الاسم ، فقطعته
عنه وتكلفته إضماراً ، فلذلك عدل عنه إلى ما هو أحسن منه ، وهو القلب ،
لأبدال الكلام معه .

وروى أن يونس لقي الكسائي فقال له : كيف تروي هذا البيت ؟
فقال له (٣) : أرفع الطعنة ، وأنصب العبيطات ، وأقطع الخمر ، كأنه قال :
والخمر حلت له ، فقال له يونس : ما أحسن ما قلت ، غير أن الفردق أنشدني
مقلوباً (٤) ، وظاهر هذا أن ذلك عنده بالرواية ، وليس في ذلك مناقضة
لإنشاد الفردق إياه مقلوباً ، لأنه يمكن أن يكون أنشده بالوجهين ،
أو يكون قد سمع من عربي غيره كذا ، فإذا احتمل (٥) هذا الذي

- (١) الجمل : ٢٠٤ .
(٢) " تريد وعصرو " ساقطة من " ق " والموضع كله ساقط من " ح " .
(٣) " فقال له " ساقطة من " ق " والموضع كله ساقط من " ح " .
(٤) الرواية عن يونس رواها المبرد في الكامل : ٣٧١ / ١ وهي
في مجالس العلماء للزجاجي : ٢١ ، والحلل : ٢٨١ .
(٥) كلام الكسائي فيما حكاه ابن السيد يظهر منه أنه قياس وليس
رواية كما ذكر الموهل ف هنا ، فقد قال في التحلل شرهيات الحمل
حكاية عن الكسائي : " أرفع الطعنة على القياس " ، وإنما تابع
الموهل في هذه المسألة ابن المصنف في اعتراضه على ابن
صفور ، وابن صفور على ما سقته من قول ابن السيد لا يصح الاعتراض
عليه بهذا ، اللهم إلا أن يكون ابن السيد أخطأ فيما نقله عن
الكسائي ثم إن ابن السيد لم يعترض على الزجاجي في هذه
المسألة بشيء اللهم إلا أن يكون في غير كتابه اللذين جرى ذكرهما
سابقاً .

ذكرته كان اعتراض ابن السيد وابن مصفور عليه غير وارد، فإن ظاهر
الحكاية من الكسائي أن ذلك رواية، ولو كان ما قاله الكسائي من نظره لكان
ينبغي له أن يزيل الاحتمال.

وخفض حصين في البيت على البدل من ابن أصرم، وفيه ضعف
من جهة الفصل بينهما بالمفعول لا سيما في الخفض.
والعبيطات: اللحم الطري، والسدائف: شقق السنم وغيره مما يغلب
عليه السمن.

ثم أنشد بيت الفرزدق: (١)

* وَعَصَّ زَمَانٍ يَابَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ * الْبَيْتِ

مستشهداً به على الحمل على / المعنى على ما يأتي بيانه إن شاء الله. ٢٢٩
وهذا البيت من مَعْرَ أبيات الفرزدق، وكان فيما يذكر- يَتَوَخَّوُ التَّقْيِيرَ
كثيراً؛ لِيُعْنَتَ بذلك ابن أبي إسحاق النحوي، لأن ابن أبي إسحاق
كثيراً ما كان يعترض عليه شعره، ويروم تلحينه، وحكي أنه لقيه فسأله
من قوله في هذا البيت: "أومجلف" بعد نصبه (٢) "مُسْحَتًا" فقال

(١) هذا صدر البيت وعجزه: * من المالِ الا مُسْحَتًا أومجلف *

وعصّ مصدر.

وانظره في ديوان الفرزدق: ٥٥٦، وهو في الجمل ٢٠٤،
والخصائص: ٩٩/١، والمحتسب ١٨٠/١ والحلل: ١٨١،
والخزانة ٣٤٧/٢.

وقبل البيت:

إليك أميرالمؤمنين رمّت بنا
في "ق" "نصب". (١)

له : هلام تَرَفُّعُهُ ، فقال له الفَرَزْدَقُ : على ما يسوءك وينوءك (١) ،
وكان الفَرَزْدَقُ إِذَا سُئِلَ عن شيءٍ من غامضِ شِعْرِهِ أَحَالَ على ابنِ إِسْحَاقَ
بلفظٍ جافٍ (٢) ، وفي هذا الموضع ثلاثُ رواياتٍ ، أعني في قوله :
لم يدع .

أحدهما : فتح الياء مع فتح آدال لم يدع ، أي لم يترك .
والثانية : ضم الياء مع فتح آدال لم يدع ، أي لم يترك على ما لم
يَسْمُ فاعله ، وكان القياس ردّ الواو لزوال الكسرة ، فهو شاذٌّ (٣) ، ووجهه
عدم الاعتداد بالعارض ، وكأنه منبهة على الأصل ، إذ كانت بنية المفعول
فرعاً عن بنية الفاعل .

والرواية الثالثة كسر آدال مع فتح آليا يدع ، أي لم يسبق ، يقال :
ودع الرجل في بيته فهو وادع إِذَا بَقِيَ (٤) ، وعلى هاتين الروایتين
يلزم رفع مسحت فيكون قوله : أومجلف معطوفاً عليه بلا إشكال ، وأما
على الرواية الأولى فيكون مسحتاً منصوباً على أنه مفعولٌ به ، وفي رفع
مجلف على هذه الرواية خمسة أقوال (٥) .

أحدها : أنه مبتدأ محذوف الخبر كأنه قال : أومجلف ، كذلك
ورد بالابتداء بالنكرة دون مسوغ ، وقال بعضهم : إنما جاز ذلك ؛ لأنها

-
- (١) انظر الحكاية في معاني القرآن للفراء : ١٨٣/٢ .
(٢) انظر ذلك في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل : ٢٦١ وشرح ابن صفور : ١٨٣/٢ .
(٤) ذكرها ابن جني في الخصائص ج : ٩٩/١ ، ونسبها ابن السيد
في الأصول للأصمعي ، وتنسب إلى غيره انظر هاشم إصلاح الخلل
: ٢٦١ .
(٥) انظر تلك الأقوال في إصلاح الخلل : ٢٦٢ - ٢٦٣ وشرح ابن
صفور : ١٨٣/٢ - ١٨٤ وشرح ابن الضائع وهو مستفيد منه
كثيراً : ٨٤/ب .

صفة خلفت موصوفها ، كأنه قال : أوشى مجلف كذلك ، وذلك الإعراب محكي عن الفراء ، وجوز عليه أن تقول : ضربت زيدا وعمرو أي وعمرو مضروب .
الإعراب الثاني : أن يكون خيرا ابتداءً مضمراً كأنه قال : والباقي مجلف .

والثالث : أن يكون فاعلاً بفعل مضمراً دل عليه المعنى ، كأنه قال أوبقي مجلف .

والرابع : أن يكون معطوفاً على الضمير في قوله مسحاً قاله الكسائي ، وهو صحيح المعنى خلافاً لابنِ صفور (١) ، لأن المسحوت هو المستأصل الذي لم يسبق منه شيء ، والمجلف هو الذي ذهب معظمه وبقي منه بقية ، فكانه قال لم يدع من المال إلا شيئاً مستأصلاً هو أو مجلف ، فكانه أخبر أن شدة الزمان أذهبت الأموال الموفورة بجملتها ، وأذهبت أيضاً الذي بقيت منه بقية فاستأصلت شدة الزمان جميع الأمرين ، وهذا معنى (٢) صحيح معقول ، وليس في هذا الوجه إلا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وهذا جائز في الشعر ، وقد يأتي في الكلام قليلاً (٣) .
والإعراب الخامس : محكي (٤) عن الفارسي : أن المجلف ها هنا مصدرٌ يراد به التجليف ؛ وهو معطوف على ضم زمان ، كأنه قال : ضم زمان أو تجليفه لم يسبق شيئاً من الأموال إلا استأصلها ، وهذا إعراب جيد مقدم عند كثير من المعربين على جميع ما ذكر ، والله أعلم .

- (١) شرح الجمل : ١٨٤/٢ .
(٢) في "ق" المعنى .
(٣) هذا رد ابن الضائع على ابنِ صفور . شرح الجمل ٨٤/ب .
وأنظر في العطف على الضمير المرفوع ، الإنصاف ٤٧٤ .
(٤) في "ح" "يحكى" .

ثم أنشد قوله: (١)

(* قد سالم الحيات منه القدما *) إلى آخره

هذا البيت فيه روايتان :

أحدهما: نصب "الحيات" على المفعولية، والفاعل "القدما" وهو ثنية حذف نونها ضرورة، وهو قليل جد (٢)، ولهذا لم يذكره سيبويه في الضائر، ولا إشكال على هذا في نصب الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات، وهو بدل شي من شي، لأن الحيات يصدق على جميع المذكور.

والرواية الثانية رفع "الحيات" ونصب "القدم" على المفعولية وهو على هذا (٣) مفرد، والمعنى على الثنية، ولكن الشيثين المتلازمين يصح الاستغناء بذكر أحدهما عن الآخر، لفهم المعنى، وعلى هذه الرواية يكون نصب الأفعوان وما بعده من باب الحمل على المعنى، وهو موضع الشاهد، فهو مفعول بفعل مضمردل عليه المعنى، لأن المسألة (٤) كالمضاربة والمقاتلة تستلزم اثنين فصاعداً، والتقدير: وسالمت القدم الأفعوان. (٥)

(١) الرجز منسوب في الكتاب ٢٨٦/١ لعبد بني هاشم وهو في معاني الفراء ١١/٣، ونسبه الأعم ١٤٥/١ للعجاج، ونسبه ابن السيد في الحلل: ٢٨٤ الساور العبسي وفي ضائر الشعر: ١٠٧ لابي حناء الفعسي، وفي اللسان "ضم"

لساور بن هند العبسي وعده:

* الأفعوان والشجاع الشجعما *

* وذات قرنين صموراً ضرمماً *

وذكر هذه القصيدة التي منها الرجز السابق البغدادي في الخزانة

٥٦٩/٤، من العلامة الأسود الغندجاني، وذكر البغدادي في

نسبها أقوالاً كثيرة وانظر الرجز في شرح ابن هفوز ١٨٥/٢.

(٢) هذه رواية الكوفيين كما في الخصائص ٤٣٠/٢، وضائر الشعر ١٠٨.

(٣) في "ق" "هذه" "في الأصل" "المسألة".

(٤) الحلل: ٢٨٤.

(٥)

ثم قال : ومثله قوله عز وجل * وكذلك زين لكثير من المشركين
قتل أولادهم شركاؤهم * (١) إلى آخره .

هذه الآية فيها أربع قراءات :
أحدها : (٢) ما ذكره المؤلف . (٣)

والثانية : خفض شركائهم .

والثالثة : نصب آل أولاد مع خفض الشركاء وهي قراءة عبد الله بن
عامر (٤) ، وهذا كله على من / قرأ زين على من لم (٥) يسم فاعله . ٢٣٠

القراءة الرابعة : زين مبنياً للفاعل ، " قتل " (٦) بالنصب

على المفعولية ، " أولادهم " بالخفض بالإضافة " شركاؤهم " رفـع
بالفاعلية ، فأما القراءة الأولى فإن القتل يرفع (٧) بزین ، وهو يتم (٨) الكلام .

فيجس قوله : شركاؤهم مرتفعاً بفعل مضمَر على الفاعلية ، كأنه قال :
زينه شركاؤهم ، ونظير هذه القراءة قراءة * يسبح له فيها * بفتح الباء
ورجال على هذا فاعل بفعل مضمَر بعد تمام الكلام .

فإن قيل : ولم لا يكون الشركاء في هذه القراءة فاعلاً

بالمصدر ، ويكون المصدر إذ ذاك مضافاً إلى المفعول ، فيكون التقدير :

وكذلك زين لكثير من المشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم ؟

-
- (١) الأنعام : ١٣٧
(٢) في " ق " " إحداهما " خطأ .
(٣) انظر الجمل ٢٠٦ وما ذكره هو ضم الزاي من " زين " على ما لم
يسم فاعله ، ورفع " قتل " وشركاء
(٤) قراءة ابن عامر في السبعة ٢٢٠ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ،
والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وانظر هذه القراءة وتوجيهاتها في
منهج السالك ٣٠٣/٢ وما بعدها .
(٥) في " ح " و " ق " " ما لم " .
(٦) ساقطة من " ق " .
(٧) في " ح " و " ق " " مرتفع " .
(٨) في " ح " و " ق " " تم " .
(٩) سورة النور ٣٦ وهي قراءة ابن عامر وفاسم . انظر السبعة ٤٥٦ ،
وحجة القراءات : ٥٠١ .

فالجواب (١) : أَنَّ الإِعْرَابَ الْأَوَّلَ أَوْلَى ، لِأَمْرَيْنِ :
أحدهما (٢) : اتِّفَاقُ مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِمَعْنَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ ؛
لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ - فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ - مَبْرُؤُونَ لَا قَاتِلُونَ ، وَعَلَى هَذَا الإِعْرَابِ الَّذِي
أُورِدَهُ السَّائِلُ ، يَكُونُ الشَّرْكَاءُ قَاتِلِينَ غَيْرُ مَبْرُؤِينَ ، وَاتِّفَاقُ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ تَبِينُ
أَوْلَى مِنْ آخْتِلَافِهَا ، فَإِنَّ قَالَ السَّائِلُ : وَمَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فِي هَذَا (٣)
الإِعْرَابِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ مُوَافِقٌ أَيْضاً لِمَعْنَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ ، فَالْجَوَابُ
: أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الْفَصْحَى بِاتِّفَاقٍ ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ (٤) فَقَدْ
تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ (٥) ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَوْلَى
مِرَاعَاةَ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ ، هَذَا أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " الْجَوَابُ " بِسُقُوطِ الْفَاءِ .
 - (٢) انْظُرْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي شَرْحِ أَبِي عَصْفُورٍ ١٨٦/٢ ، وَشَرْحِ أَبِي
الضَّائِعِ ٨٥-٨٦ مَعَ تَأَثُّرِ ظَاهِرِهِ ، بِمَا أُورِدَهُ أَبُو الضَّائِعِ .
 - (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " وَ" ق " .
 - (٤) فِي " ح " وَ" ق " " عَبْدِ اللَّهِ " فَقَطْ .
 - (٥) قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : " وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ (أَيُّ أَبِي عَامِرٍ) أَنْ
رَأَى فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ " شُرَكَائِهِمْ " مَكْتُوبًا بِالْيَاءِ ، وَلَوْ قَرَأَ بِحُرِّ
الْأُولَادِ وَالشَّرْكَاءِ - لِأَنَّ الْأُولَادَ - شُرَكَاءَهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ - لَوَجَدَ
عَنْ ذَلِكَ مَسْدُوحَةً مِنْ هَذَا الْآرْتِكَابِ " الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ : ٢٣٠/٤
وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٦١٥/٢ - ٦١٦ ، وَأَبُو حَيَّانٍ
فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢٣٠/٤ وَمَنْهَجِ السَّالِكِ ٣٠٣/٢ أَنَّ هَذِهِ
الْقِرَاءَةُ مَرْوِيَةٌ بِالتَّوَاتُرِ ، وَمَعْرُوزَةٌ إِلَى مَنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ قَبْلَ تَعَلُّمِهِ ،
فَأَنَّ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَمَنْ الذِّينَ يَقْتَدِي بِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ
كَمَا يَقْتَدِي بِمَنْ فِي عَصْرِهِ مِنْ أَمْثَالِهِ ، وَيَكْفِيهِ أَنْ أَحَدًا شَبَّوْخَهُ
عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . هَذَا نَصُّ أَبِي مَالِكٍ وَقَرِيبٌ مِنْهُ
قَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ . وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ
وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْإِنْصَافِ : ٤٢٧ وَمَا بَعْدَهَا .

والأمر الثاني من الترجيح المذكور : أن في ذلك الإعراب الذي
أورده المسائل إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، ولم يجيء من
ذلك شيء في التنزيل ، إلا ما يذكر عن الفراء (١) في قوله تعالى :
* ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً * (٢) وبعدم النظر
في التنزيل رد عليه أيضاً ، وقد تقدم ذلك في باب البدل (٣) ، فلهذا
الذي ذكرناه كان الأولى حمل الشركاء في تلك القراءة على إضمار الفعل
المذكور ، وكون الكلام في حكم جملتين والله أعلم .

وأما من خفض الشركاء من هذه القراءة فإنه حملهم على البدل من
الأولاد وهو قريب من باب بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ،
وأما قراءة عبد الله فمن أشكل شيء عند النحاة من جهة الفصل بين المضاف
والمضاف إليه بالمفعول به ، وقد قال سيبويه في الكتاب (٤) : لو قلت :

(١) ما ذكره عن الفراء لم يرد عند ابن صفور ولا عند ابن الضائع .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في "ق" الكتاب قال سيبويه : " ولا يجوز يا سارق الليلة أهل
الدار إلا في الشعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا
كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة
الكتاب ١/١٧٦-١٧٧ وقال أيضاً : " والأسم المنون يفصل بينه
وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيد ، ولا تقول
: هذا ضارب بك زيد ، الكتاب ٢/١٦٤ ، ولم أهدد إلى ما نقله
المؤلف عن سيبويه إلا أن هذين الموضعين من كلام سيبويه
نص في المسألة . والله أعلم .

وهذه المسائل وهي الفصل بمعمول المضاف بين المضاف والمضاف
إليه منعها البصريون كما في الإنصاف : ٤٢٧ ، وما بعدها ،
وكما هو منقول عن سيبويه إلا أن كثيراً من النحاة أجازوا ذلك
بناءً على قراءة عبد الله بن عامر ومنهم ابن مالك في الألفية
" آخر باب الإضافة " وفي شرح التسهيل ٢/٦١٥ - ٦١٦ ،
وأبو حيان في منهج السالك ٣/٣٠٣ ، والشاطبي في شرح الألفية
٣/١٤٩ " بتزقيمتنا " وهو في آخر باب الإضافة . وكان حق هذه
المسألة قياساً أن لا تجوز ، لأن المضاف إليه من تمام المضاف فلا
يؤتى بما يعطل التمام . إلا أنه لا يقاس مع وجود النص .

هذا معطي درهماً زيدٍ لم يجوز ، يعني إلا في الشعر على وجه الضرورة ،
فلاجل هذا قال من قال : لما كان شركاءهم مرسومًا في مصحف الشاميين
بالياء غلط القارئ فتوهّمه مخفوضاً اعتباراً بصورة الخطأ ، وإنما يقرأ مرفوعاً ،
وهذا قول مرغوب عنه . (١) لأنه لا يجوز أن يكون مستند عبد الله
مستنداً خطياً ، هذا لا يجوز أن ينسب لمثل عبد الله وهو ممن اشتهرت
إمامته وعرفت عدالته وصحة نظره وضبطه ، فهذا الرأي باطل قطعاً ، وأيضاً
فإن القراءة لا تؤخذ بالرأي ، وإنما تتلقى من أفواه الرجال .
وأما قرلة الجماعة زين مبنياً للفاعل ، فإن القتل ينتصب به
على المفعولية ، والشركاء مرتفعون به على الفاعلية ، ولا إشكال في ذلك لفظاً
ولا معنى ، وهذا كله واضح إن شاء الله .

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك قبل قليل .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَجْزَمُ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ

هذا من جملة الأبواب التي أحال عليها في باب الأفعال حيث

قال : (ولها موضعٌ تذكر فيه إن شاء الله) . (١)

وقد تقدم (٢) لنا حصرها وتنويعها (٣) ، ولكن نعيد هاهنا

ذكرها على سبيل التوطئة في بسط مسائل هذه الأبواب (٤) التي شرع

هو في ذكرها فنقول والله المستعان : جواز الأفعال على قسمين : قسم

يجزم فعلاً واحداً إلا (٥) بالتشريك ، وقسم يجزم فعلين أو ينجزم بمعد

فعلان إلا (٦) بالتشريك أيضا .

فأما القسم الأول فهو لم ، ولما ، ولام طلب الفعل ، ولا التي لطلب

ترك الفعل .

وأما القسم الثاني فهو " إن " وما ضمن معناها على ما يذكر في

بابه إن شاء الله

فصل (٧) : أما لم فهي (٨) لنفي الماضي مطلقاً ، (٩) أي غير مقيد

بقرب ولا بعد .

وأما " لما " فهي (١٠) لنفي الماضي القريب من زمان الحال ،

(١) الجمل : ٧ .

(٢) في " ح " و " ق " " وكان تقدم " .

(٣) انظر ما سبق ص

(٤) في " ح " " للتوطئة في الخوض في مسائل الباب " وفي " ق " " . . . هذا الباب " .

(٥) و (٦) في الأصل " لا بالتشريك " وهذه النسخة كثيراً ما ترسم " إلا " على صورة " لا " .

(٧) فصل " مكانه بياض في " ح " .

(٨) في " ح " و " ق " " فإنها " .

(٩-٩) ساقط من " ح " و " ق " .

(١٠) في " ح " و " ق " " فإنها " .

ولا تفيد استغراقاً ، هذا هو الصحيح / في الحرفين ، وزعم ابنُ صفور ٢٣١
أَنَّ لَمْ لِنْفِي الْمَاضِي الْمُنْقَطِعِ (١) ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ بِهَا لَمَّا ، فَكَمَا أَنَّ لَمَّا
لِنْفِي الْمَاضِي (٢) الْمَتَّصِلِ بِزَمَانِ الْحَالِ ، فَلَمْ لِنْفِي الْمَاضِي الْبَعِيدِ مِنْ زَمَانِ
الْحَالِ ، وَظَاهِرُ هَذَا الرَّأْيِ خِلَافٌ لِمَا ظَاهَرَ كَلَامَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَمْ يَفْعَلْ
نَفْيٌ فَعَلٌ ، وَلَمَّا يَفْعَلُ نَفْيٌ قَدْ فَعَلَ (٣) ، فَقَوْلُهُ - : لَمْ يَفْعَلْ نَفْيٌ فَعَلٌ -
مُطْلَقٌ فِي الْأَزْمَانِ الْمَحْتَمَلَةِ ، فَإِنَّ لَفْظَ " فَعَلَ " يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الْمَاضِي
الْبَعِيدِ مِنْ زَمَانِ الْحَالِ ، وَيَكُونُ أَيْضاً عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانِ الْقَرِيبِ مِنَ الْحَالِ ،
وَيَكُونُ أَيْضاً عِبَارَةً عَمَّا بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا " لَمَّا " فَإِنَّهُ جَعَلَ " مَا " الَّتِي بَعْدَ " لَمْ " فِي مَقَابَلَةِ
حَرْفِ (٤) " قَدْ " وَالْمَاضِي الْمَقْرُونِ بِقَدْ ، إِنَّمَا يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الْقَرِيبِ مِنْ
زَمَانِ الْحَالِ ، فَكَذَلِكَ " لَمَّا " إِنَّمَا تَكُونُ لِنْفِي هَذَا الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِقَدْ ، وَأَمَّا مَنْ
زَعَمَ أَنَّ " لَمَّا " تَفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ مُسْتَدِلًّا بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْقَائِلِ :
عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمُ ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِنَحْوِ هَلِي إِفَادَةِ الْأَسْتِغْرَاقِ ،
وَإِنْ كَانَ ظَاهِراً مِنْ أَوَّلِ وَهَلَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَاصِيَ بَعِيدٌ مِنَ النَّدَامَةِ عِنْدَ
مَوَاقِعَةِ الْمَعْصِيَةِ ، قَرِيبٌ مِنْهَا فِي آخِرِ أَمْرِهِ ، وَإِبْلِيسُ لَعْنَهُ اللَّهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ
عَنِ النَّدَامَةِ فِي آخِرِ عَمَلِهِ ، فَيَكُونُ بَعْدَهُ عِنْدَ تَلْبَسِهِ بِالْمَعْصِيَةِ مِنْ بَابِ
أُخْرَى ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ : عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمُ ، إِنَّمَا نَبِهَ بِهَذَا الْكَلَامِ
عَلَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ مِنَ النَّدَامَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْقَرِيبِ مِنْ زَمَانِ الْحَالِ ،
وَلَمْ يَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْدَمِ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ عِنْدَ السَّمِيعِ ، مَنْ

(١) شرح الجمل : ١٨٧/٢ .

(٢) ساقط من " ق " .

(٣) الكتاب : ٢٢٠/٤ ، ٢٢٣ ، وانظر المغني : ٣٦٧ .

(٤) ساقط من " ق " .

جهة الأولوية ، فإذا احتمل أن يكون (١) الأمر على ما ذكرناه لم يكن نسي تلك العبارة دليل على استنباط إفادة معنى الاستغراق ، وهذا المعنى يذكر عن الأستاذ : أبي علي الشلوين (٢) وهو ظاهر ، والله أعلم .

وأما قولنا : لام طلب الفعل (٣) ، و " لا " التي

لطلب تركه ، ولم نقل ولم الأمر و " لا " في النهي كما قاله أبو القاسم (٤)

فإننا (٥) إنما عدلنا عن ذلك إلى ما ذكرناه ؛ ليتناول اللفظ ما لا يتناوله ذكر (٦)

الآخر ، فإنك تقول : لتقم يا زيد ، ولا تقم يا زيد ، ثم تقول : لترحمني

يا رب ولا تعذبني يا رب ، فإن عبرت عن ذلك كله بالطلب عم ولم يخص ،

وإذا عبرت بعبارة أبي القاسم خص ولم يعم ، فكان ما ذكرناه أولى ، والله أعلم .

فصل : ثم اختلف الناس في " لم " و " لما " هل دخلا على لفظ

المضارع وحولاً معناه إلى الماضي ، أو دخلاً على لفظ الماضي وحولاً لفظه

إلى المستقبل ؛ ليظهر العمل ، لئلا يقع في الوهم أنهما غير عاملين (٧) الأول

لا يبي العباس المبرد ، ومضى عليه أكثر المتأخرين . (٨)

والثاني ظاهر كلام سيبويه (٩) ؛ فحجة المبرد في ذلك الحمل

على النظائر ؛ لأن العرف قد ثبت له تحويل المعنى دون تحويل اللفظ

كان الشرطية ، فإنها تدخل على لفظ الماضي وتحوّل معناه إلى المستقبل

كقولك : إن قام زيد غداً أقام عمرو بعد غد .

(١) " أن يكون " ساقطة من " ح " .

(٢) شرح الجزولية له : ١٢٧-١٢٨ وكلام الشلوين هناك أكثر بسطاً ،

وهو يرد فيه على أبي موسى الجزولي الذي قال : إنها تفيء الاستغراق .

(٣) في الأصل " الطلب للفعل " .

(٤) الجمل : ٢٠٧ .

(٥) في " ح " " فانه " . (٦) في " ح " و " ق " " ذلك " وكلهما متجه .

(٧) قال ابن الضائع في هذه المسألة : " ولا معنى للكلام في هذا لكن يحكى

مقالهم في ذلك : شرح الجمل ٨٦ / ب .

(٨) المقتضب : ١ / ١٨٥ ، وانظر شرح ابن الضائع : ٨٦ وما بعدها ، وشرح

ابن يعين ٨ / ١٠٩-١١٠ .

(٩) الكتاب : ٤ / ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، فقد قال : لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل

نفي قد فعل . من هذا أخذ مذهب سيبويه . والله أعلم .

وَحِجَّةٌ سَبِيحِيَّةٌ أَنْ حَرْفَ "لَمْ" مَوْضِعٌ لِنَفْيِ الْمَاضِي، فَكَيْفَ لَا يَدْخُلُ

عَلَيْهِ وَهُوَ مَوْضِعٌ لِنَفْيِهِ؟ هَذَا تَنَاقُضٌ!، فَلَا أَقِلُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ

عَلَيْهِ تَقْدِيرًا، ثُمَّ حَوَّلَ اللَّفْظُ لِيُظْهِرَ فِيهِ الْعَمَلُ، لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَحْوَلِ اللَّفْظُ

لَوَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنْهَمَا غَيْرُ عَامِلَيْنِ، فَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلتَّنْصِيصِ عَلَى كَوْنِهِمَا (١)

مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ، وَأَمَّا "إِنْ" الشَّرْطِيَّةُ فَإِنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ دَخَلَتْ

عَلَيْهِ لَفْظًا ثُمَّ وَضَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ (٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ (٣): (وَكُلُّ فِعْلٍ فِي آخِرِهِ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ) إِلَى آخِرِهِ. (٤)

إِنَّمَا حَذَفَ الْجَازِمُ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ مِنْ جِهَةِ مَعَايِبَتِهِمَا

لِلضَّمَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزَّ حَذْفُهَا فِي الْجَزْمِ، لِأَنَّ الْجَازِمَ لَيْسَ أَصْلُهُ أَنْ

يَحْذِفَ شَيْئًا مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ (٥)، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ

إِنَّمَا حَذَفَتْهَا الْجَازِمُ مِنْ حَيْثُ مَاقَبَتِ الضَّمَّةُ أَنَّ هَذَا الْحَذْفُ (٦) إِنَّمَا يَكُونُ

عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَقْدَرُ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَأَمَّا عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَظْهَرُهَا فِيهِمَا،

فَإِنَّهُ لَا يَحْذِفُ الْحَرْفَ أَصْلًا إِنَّمَا يَحْذِفُ الضَّمَّةَ (٧)، وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ

الصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا يَلْزِمُهَا الْحَذْفُ فِي الْجَزْمِ لِلزُّومِ مَعَايِبَتِهَا لِلضَّمَّةِ

، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ (٨): إِنَّ الْجَازِمَ قَدْ يَحْذِفُ مِنْهَا الضَّمَّةَ الْمَقْدَرَةَ

وَيَبْقَى الْأَلْفُ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَنْقَرُكَ فَلَاتَنْسَى﴾ (٩) / ٢٣٢

(١) فِي الْأَصْلِ "كَوْنَهُمَا" بِالْإِفْرَادِ خَطَأً.

(٢) انظُرْ هَذِهِ الْحُجُجَ فِي شَرْحِ أَبِي الضَّائِعِ: ٨٦/ب، وَشَرْحِ ابْنِ

يَعِيَشِ: ١١٠/٨.

(٣) ثُمَّ قَالَ "سَاقَطَ مِنْ ح".

(٤) الْجُمْلَةُ: ٢٠٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ "الْكَلَامُ".

(٦) أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ "سَاقَطَ مِنْ ق".

(٧) ذَكَرَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ: ١٦١/١ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ لَا تَحْذِفُ

وَأَنْشُدْ: * أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي * وَأَنْشُدْ أَيْضًا:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ

وَهَذِهِ اللَّفَةُ ذَكَرَهَا الزَّجَاجِيُّ فِي الْجُمْلَةِ: ٤٠٦. عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ. وَهَذَا

الْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ فَقَطْ. أَمَّا الْأَلْفُ فَتَحْذِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذِهِ اللَّفَةَ مَخْتَصَّةٌ بِالشَّعْرِ. انظُرْ شَرْحَ أَبِي الضَّائِعِ:

٨٦/ب، وَانظُرْ الْمُحْتَسِبَ: ٦٩/١ - ٧٠.

(٨) انظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ١٦١/١. (٩) الْأَعْلَى: ٦.

فهذا نهى وهو مجزوم بحذف الألف المقدرة لبقاء الألف ومثله * لا تخف
 دركا ولا تخشى * (١) وليس في هذا دليل ، لأنه ليس نصاً فيما ذهب
 إليه ، والأولى أن تكون هذه الألف هي المزيدة في رؤوس الآي ، كالألف
 في الظنونا ، والسببلا ، والرسولا ، لأن رؤوس الآي مشبهة بالقوافي ، فعلاصة
 ألجزم على هذا حذف الألف التي من أصل الكلمة ، وهذه الألف الأخرى
 على ما ذكرناه ، وأما قول الشاعر : (٢)

وتضحك مني شيخة عيشية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

على من رواه " ترى " (٣) بالألف ، فإن مأخذ الفارسي فيه أنه مجزوم بحذف
 الألف التي هي لام الفعل ، وهذه الألف مبدلة (٥) من الهمزة التي هي
 عين الكلمة بعد نقل حركتها لما قبلها على لغة من يقول في مرأة مَرَأة ،
 وأصل الكلمة تَرَأى ، فلما حذف الجازم الألف وبقي لم تَرَأ كقولك (٥) :
 لم... نقلت فتحة الهمزة لما قبلها فصار لم تَرَأ بسكون الهمزة ، ثم أبدلها

- (١) طه : ٧٧ وحذف الألف من تخاف هي قراءة حمزة . معاني الفراء
 ١٦١/١ ، والسبعة : ٤٢١ ، وحجة القراءات ٤٥٨ .
- (٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . والبيت من قصيدة نسي
 المفصليات ١٥٨ والمحتسب : ٦٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٦ ،
 والجمل ٢٥٦ والحالل : ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥ ،
 ١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، والمغني : ٣٦٦ ، والخزانة : ٣١٣/١ .
- (٣) " ترى " ساقطة من " ح " وهو يشير إلى رواية أخرى رواها الأخفش
 عن الكوفيين وهي " كأن لم تري " بالياء المنقوطة ، وانظر الخزانة :
 ٣١٣/١ وشرح أبيات المغني : ١٣٧/٥ ، وشرح ابن الضائع . وقال
 القالي في ذيل الأملالي : ١٣٤ - ١٣٥ قال الأخفش : رواية أهل
 الكوفة " كأن لم تنن قبلي " وهذا خطأ والصواب ترى بحذف النون
 علامة الجزم . كذا قال : وما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات
 المغني ١٣٢/٥ هو قوله : " وقال القالي في ذيل الأملالي :
 قال الأخفش : رواية أهل الكوفة " كأن لم تَرَى " بالألف وهو خطأ
 عندنا ، والصواب ترى بحذف النون للجزم ، وفي نص القالي إثبات
 النون في الموضعين ، وفي نص البغدادي اضطراب ، لأنه قال :
 " ترى " ثم قال : بحذف النون ، وليس في ترى نون وإنما النون
 في " تنن " بدل " " (٥) كقولك لم... ساقطة من " ق " .
- (٦) " ... " مكان النقاط كلمة لم أتمكن من قراءتها .

ألفاً للفتحة قبلها ، وهذا مأخذ حسن . (١)

ثم قال (٢) : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَهْمُوزًا فَإِنَّهُ لَا يَحذفُ فِي الْجَزْمِ) (٣)

إلى آخره .

هذا الاستثناء إنما هو اعتباراً بالصورة الخطية ، وإلا فالهمزة حرف أصلي صحيح يسكن في الجزم ، فإن سهلت بإبدالها ألفاً فالأولى لا تحذف ، لأن التسهيل عارض ، فالوجه ألا يعتد به ، ومن يقول في الروء يا (٤) إذ أسهل الرِّيا (٥) اعتداداً بالعارض حذف الحرف المبدل من الهمزة هاهنا ، وعلى ذلك قوله : (٦) * ... وَإِلَّا يَبْدُ بِالظلمِ يُظلمُ *
إلا أن يكون على لغة من يقول في توضأت توضيت ، وفي قرأت قرئت ، وفي أخطأت أخطيت ، فيجعل ذلك إبدالاً على غير قياس (٧) ، وإنما (٨) تحذف الحرف حينئذ في الجزم وليس بالكثير ، والله أعلم .

(١) قول أبي علي في سر صناعة الإعراب : ٧٦ ، وهو ينصه : " ... جاء به على أن تقديره محققاً ، كأن لم تقرأ " ثم إنَّ الرأ لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لم تقرأ ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وافتتاح ما قبلها ، فصارت " ترا " ، فالألف على هذا التقدير تبدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفتان للجزم ، على مذهب التحقيق ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع : ١٢٣/٥ ، و ٨٦/ب ، والمغني : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغني : ١٢٣/٥ ، وانظر المحتسب : ٦٩/١ +

(٢) ثم قال " مكانه بياض في " ح " .
(٣) الجمل : ٢٠٧ .
(٤) في الأصل ، و " ق " " الرويا " بدون همز .
(٥) في الأصل " الروء يا " مهموز ، والمثبت من " ح " وفي " ق " " الريا " مشددة الياء ، ويظهر في هذه الكلمة أثر الإصلاح .
(٦) هذا جزء من بيت لزهير في شرح ديوانه : ٢٤ ، وهو بتمامه :
جرى متى يُظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلا يبدُ بالظلمِ يُظلمِ
والبيت في سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ ، وشرح ابن الضائع : ١/٨٧ .
(٧) انظر سر صناعة الإعراب : ٧٣٩ .
(٨) في " ح " و " ق " " فانك " .

باب الأمر والنهي

أما النهي فلا يكون إلا بالمضارع ، لأن أداته لازمه له ، وأما الأمر

فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون (١) بالأداة ، فلا يكون إن ذلك إلا بالمضارع .

والآخر : أن يكون بالصيغة دون أداة (٢) ، إلا أن الأداة يعتبر

لزومها وعدم لزومها بأن تنظر إلى الفعل المأمور به ، فإن كان مسنداً إلى

الفاعل المخاطب ، كنت مختياراً بين الأمرين كقولك : أضرب ولتضرب ، والأول

أكثر في الاستعمال ، وإن كان مسنداً إلى غير الفاعل المخاطب لم يكن إلا باللام

كقولك : ليقم زيد ، فالسند إليه ها هنا فاعل ، إلا أنه غير مخاطب ، وتقول :

لتكلم يا زيد ، فالسند إليه ها هنا مخاطب إلا أنه غير فاعل ، وتقول : ليكرم

زيد ، فالسند إليه ها هنا لفاعل ولا مخاطب ، فلذلك لزمَّت اللام في هذا

وما أشبهه . (٣)

مسألة (٤) : إنما صح الاستغناء عن لام الأمر مع الفاعل المخاطب ،

ولا يصح مع المتكلم والغائب ، لأن الخطاب والتوجيه بالأمر يعطى ما تعطيه

اللام من معنى الطلب ، فلم تكن الحاجة إليها ضرورة (٥) بخلاف فعل الغائب ،

فإنه لما فاتته معزز الاستغناء ، كانت الحاجة إليها ضرورة ، وأما كون المتكلم

أمرأ لنفسه في نحو : لا تفعل كذا ، فإنما ذلك مجاز من القول ، فلم تقو

الدلالة فيه على الأمرية ، فلزمَّت اللام ، لتدل على المعنى المطلوب من الأمرية ،

(١) في "ق" "الا يكون" خطأ .

(٢) "دون أداة" ساقطة من "ق" .

(٣) انظر شرح المفصل لابن الحاجب ٢٧١/٢ .

(٤) هذه المسألة ساقطة كلها من "ح" .

(٥-٥) ساقطة من "ق" انتقال نظر .

وأما لزومها في فعل المخاطب، غير الفاعل نحو: لَتَعْنُ بِحَاجَتِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى فِعْلِ الْغَائِبِ أَعْتَابًا بِأَصْلِ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ لِيَعْنِكَ بِحَاجَتِكَ أَهْتَامًا بِهَا، وَفِعْلُ الْغَائِبِ تَلْزِمُهُ اللَّامُ لِمَا تَقَدَّمَ (١) هَذَا أَحْسَنُ مَا يُوْجِبُهُ بِهِ هَذَا الْمَوْضِعُ. (٢) وَقَدْ وَجَّهَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِغَيْرِ هَذَا فَقَالَ: لَمَّا دَخَلَ الْمَوْضِعَ حَذَفَ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ حَذْفَ حَرْفَيْنِ: لَامِ الْأَمْرِ وَحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْلَالًا كَثِيرًا، (٣) وَهَذَا التَّوْجِيهِ (٤) ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أنه غير مطرد، لخروج فعل التكلّم من ذلك.

والثاني: أنهم (٥) لو كرهوا كثرة الحذف في باب الأمر

لم يبقوا الكلمة فيه على حرفٍ واحدٍ في نحو: قِ نَفْسِكَ وَشِ ثَوْبِكَ، (٦) (٧)

ولكروهوا ما هو أشدُّ من هذا، وهو أن أتبعوا الحرف الباقي أخوه في

الحذف حتى لم يبق من الفعل إلا حركة ذلك الحرف المحذوف، وذلك

إِذَا أَمَرْتُ مَذْكَرًا مُفْرَدًا مِنْ وَأَيُّ يَيْسِي قُلْتُ: يَا زَيْدَ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَهُ

سَاكِنٌ صَحِيحٌ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَيْهِ وَحَذَفْتُهَا فَقُلْتُ: قُلْ يَا زَيْدَ، فَكَسْرَةٌ

اللام [هي] (٩) الباقية من جملة الفعل، فكثرة الحذف في باب الأمر

غير مكروهة، وألا ظهر أن ما ذكرناه من التوجيه إنما يكون جواباً لسؤالٍ واردٍ

على طريقة الكوفيين القائلين: بِأَصَالَةِ أَحَدِ الْبَنَائِينِ لِصَاحِبِهِ (١٠) / فيقال ٢٣٣

(١) في "ق" "كما تقدم".

(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش: ٥٩/٧ - ٦١.

(٣) انظر شرح ابن يعيش: ٥٩/٧.

(٤) ساقطة من "ق".

(٥) ساقطة من "ق".

(٦) في "ق" "قه".

(٧) في "ق" "شه".

(٨) في "ق" "اه".

(٩) "تكملة" من "ق".

(١٠) ذهب الكوفيون إلى أن صيغة الأمر مختصرة من الأفعال المضارعة

المجزومة بلام الأمر. انظر الإنصاف: ٥٢٤، والملخص: ١٤٨.

لهم : لَمْ لَمْ يَجْزُ اسْقَاطُ اللَّامِ إِلَّا بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؟ ، فَيَجَابُ بِمَا تَقْدَمُ ،
وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الْبَصْرِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَصَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثَالِينِ فَلَا ، لِأَنَّهُ
سُؤَالٌ (١) عَنِ مَبَادِيِ عِلْمِ اللُّغَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : (٢) إِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ دُونَ آدَاءِ لَزِمَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ
إِنْ كَانَ ثَانِي مَضَارِعِهِ سَاكِنًا لَفْظًا غَيْرَ مَحذُوفٍ فِي الْأَسْتِعْمَالِ كَقَوْلِكَ : أَضْرِبْ ،
وَأَذْهَبْ ، وَأَخْرِجْ ، فَإِنْ كَانَ ثَانِي مَضَارِعِهِ مَحْرُوكًا لَفْظًا اسْتَفْنَى عَنْهَا كَقَوْلِكَ :
قُمْ ، وَبِعْ ، وَخَفْ ، وَأَمَا خَذْ ، وَكُلْ ، وَسِرْ ، فَإِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْهَمْزَةِ ، لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، فَيَسْتَفْنَى - عَلَى هَذَا -
عَنِ أَلْفِ الْوَصْلِ (٣) عَلَى مَا ذَكَرَ .

وَالْآخَرُ : سَلَامَتُهَا مِنَ الْحَذْفِ ، فَيَجِبُ اجْتِلَابُ أَلْفِ الْوَصْلِ (٣) ،
فَيُقَالُ : آخَذْ ، آكَلْ ، وَأَمْرٌ ، فَتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ وَأَوَّاءُ لِيُضْمَ (٤) الْأُولَى ، وَاللَّفْظُ
الثَّلَاثُ أَكْثَرُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَأَمْرًا أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ (٥) فَإِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ
المَحْرُوكَ (٦) الثَّانِي لَفْظًا رَابِعِيًّا لَمْ يَكُنْ بَدَأُ مِنْ مَرَاجَعَةِ الْأَصْلِ كَقَوْلِكَ يَقِيمُ ،
وَيَفِيضُ ، تَقُولُ مِنْهُ : أَقِمْ ، أَفِضْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (وَإِذَا كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ يَاءً أَوْ وَاوًا أَوْ أَلِفًا) (٧) إِلَى آخِرِهِ .
هَذِهِ طَرِيقَةُ الْبَصْرِيِّينَ ، أَنَّ (٨) الْأَمْرَ بِغَيْرِ لَامٍ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ ،

-
- (١) فِي " ق " مِنْ الْمَثَالِينِ فَإِنَّهُ سُؤَالٌ . . .
(٢) فِي " ح " " مَسْأَلَةٌ " .
(٣-٣) سَاقِطٌ مِنْ " ق " .
(٤) فِي " ح " " لِلضَّمَّةِ " .
(٥) طه : ١٣٢ .
(٦) " الْمَضَارِعُ الْمَحْرُوكَةُ " سَاقِطٌ مِنْ " ق " .
(٧) الْجَمَلُ : ٢٠٨ .
(٨) " أَنْ " فِي " ح " " إِلَى " .

وليس مختصراً من الأمر باللام ، خلافاً للكوفيين القائلين بالاختصار ، وأنَّ
الأمر بغير اللام فرج الأمر باللام ، مستدلين على ذلك بثلاثة أدلة (١)
وهي : حذف الأواخر ، وحذف الأوائل ، وقد اجتمع الأمران في المعتل
الفاء (٢) واللام كقولك : ع (٣) كلامي ، وش ثوبك ، فهذا فعل
أمر محذوف اللام والفاء ، فلولا أنه معرب مختصر من الأمر باللام لم تحذف
فاؤه ، ولا لامة ، لأن هذه اللام إنما يحذفها الجازم ، والفاء إنما تحذف
لوقوعها بين كسرة وحرف المضارعة فدل هذا على أن قولك : ع (٤) أصله
لتع .

والدليل الثالث جريانه عليه ، إذا كان بغير لام كجريانه عليه
إذا كان باللام في الحركات والسكنات ، وعدة الحروف .

وقد اعتذر البصريون عن ذلك كله بما ينفي عنه وجه الاستدلال
فقالوا : إن حذف اللام وحذف الفاء إنما أوجب الحمل عليه إذا كان
باللام ، لأنه في معناها ومن جنسه وجار عليه ، فكانهم حملوا ما ليس فيه
موجب الحذف ، لقوة هذا الشبه ، وإذا كانوا يحملون اسم الفاعل على الفعل
وليس من جنسه ، لأنه في معناه وجار عليه ، فحمل الجنس على جنسه أولى
وأقرب ، وأما الشبه اللفظي الذي استدلوا به أيضاً فإن الذي يشبه ذلك
ضمة المنادى وفتحة المبنى مع " لا " فإنهم أجروا عليهما ما يجري على
حركة الإعراب ، لشبهها (٥) بها من جهة الأطراد أيضاً ، فهذا ما اعتدروا
به البصريون عنه شبه (٦) الكوفيين ، يبقى عليهم دقوى الفرعية ،

(١) انظر الإنصاف : ٥٢٤ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن الضائع :

٨٧/ب وشرح الفصل لابن يعين ٦٢-٦١/٧ .

(٢) في "ق" "بالفاء" .

(٣) في "ق" "عه" .

(٤) ساقطة من "ق" .

(٥) في "ق" "لشبههما" .

(٦) في الأصل "تشبه" .

وهي على خلاف الأصول ، وأن الأمر بغير لام أكثر استعمالاً (١) منه باللام ، فتكون المسألة من باب ما غلبت فيه الفروع الأصول ، وذلك على خلاف الأصول أيضاً .

فصل : فإن كان ثالث المضارع مضموماً ضمة لازمة ، وجب ضم ألف الوصل عند الابتداء بها إتياناً كقولك : أقتل ، أغز ، أذع ، فإن كانت الضة عارضة لم يعتد بها ، ولزم كسر ألف الوصل عند الابتداء بها كقولك : إمشوا يا زيدون ، لأن أصله امشوا ، فنقلت ضمة الياء لما قبلها ، ثم حذفنا (٢) لالتقاء الساكنين ، فصارت كما ترى ، فإن كان مفتوحاً كانت ألف الوصل مكسورة عند الابتداء بها كقولك : اذهب اعلم ، فإن كان مكسورة كسرة أصلية كذلك أيضاً كقولك : امش اضرب ، فإن كانت الكسرة غير أصلية ، وهي المشمة كقولك : اغزى ياهند فحكم ألف الوصل في هذا كالحكم في الضة الأصلية ، وذلك أن الأصل في هذا الأمر للموئنت اغزوى على مثال اخرجي ، فنقلت كسرة الواو لما قبلها ، ثم حذفنا الواو لالتقاء الساكنين ، أو قلبت ياء ، ثم حذفنا فصارت كما ترى ، فلما كان الإشمام في الزاى لازماً ها هنا صار بمنزلة التصريح بالضة ، فلزم لك (٣) ضم ألف الوصل عند الابتداء بها ، وهذا بين إن شاء الله .

-
- (١) في "ح" "استفهما" .
(٢) في الأصل "حركت" خطأ .
(٣) في "ق" و"ح" "لذلك" .

باب ما يجزم من الجوابات

(١) الضابط لهذا الباب أن المضارع إذا وقع جواباً لغير الخبر ٢٣٤ فإنه يجزم لا بد من ذلك ، لأن معنى كونه جواباً : أنه مسبب عما قبله ، ولا يستثنى من هذا الأصل على مذهب أهل البصرة إلا مسألة النهي إذا كان الثاني مسبباً عن وجود الفعل الذي قبله .

وأطلق أهل الكوفة القول في ذلك (٢) على أصل تقديرهم في المسألة ، وجملة ما يتدرج تحت هذه الكلية ثمانية (٣) أشياء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والترجي ، وليس النهي ما يجزم جوابه ، وقد غلط أبو القاسم في التسوية بينه وبين ما ذكر ، وكذلك إطلاقه القول في النهي ، والأصل المرجوع إليه ما ذكرناه أولاً ، وبالله التوفيق .

عبارة (٤) أخرى أبسط مما قبلها : إذا وقع المضارع جواباً لغير الخبر ، أي مسبباً عنه ، فإنه يجزم ولا بد ، وجملتها (٥) ثمانية أشياء وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض ، مثاله : اتق الله تدخل الجنة ، ولا تعصه تنج من النار ، وغفر الله لنا سيئتنا ، وأين بيتك أزرِك ؟ وليت لي مالا أنفق منه ، ولعلي أحج تغفر ذنوبي ، وألا تنزل عندنا نتحدث (٦) ، وألا تقرأ تنفع ، ومن ذلك

- (١) أي الإنشاء .
(٢) في الأصل و " ق " بذلك .
(٣) لم يبلغ مجموع ما ذكره هنا ثمانية ، فأسقط الدعاء وسيأتي بعد قليل .
(٤) هذه العبارة كلها ساقطة من " ح " وينتهي السقط عند نص الجمل الاتي .
(٥) والأصل " جملة " .
(٦) في الأصل " لتحدث " خطأ .

قولك (١) : لا تدن من الأسد تسلّم ، والمعنى إلا تدن منه ، أي إن لم تدن منه تسلّم ، وهذا صحيح المعنى ، فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك ، لزم رفع يأكلك عند البصريين .

وضبط هذه المسألة أن تقول (٢) : إذا كان المضارع مسبباً

عن عدم فعل النهي لزم جزمه نحو : لا تدن من الأسد تسلّم ، فالسلامة مسببة عن عدم الدنو ، وإذا كان مسبباً عن وجود فعل النهي وجب رفعه كقوله : لا تدن من الأسد يأكلك ، فالأكل مسبب عن وجود الدنو ، لأن التقدير : إلا تدن منه ، أي إن لم تدن منه يأكلك ، وهذا المعنى فاسد مع جزم المضارع بعد فعل النهي ، فلهذا لزم رفعه على معنى التحذير ، والكوفيون يجزمونهم ، لأنهم إذا قدروا حرف الشرط اسقطوا " لا " فقالوا : لا تدن من (٣) الأسد يأكلك على تقدير : إن تدن منه يأكلك ، والمعنى على هذا صحيح ، ولكنه خطأ من جهة إسقاط حرف " لا " مع تقدير حرف الشرط ، ويلزمهم على هذا إسقاطها من نحو : لا تعص الله تدخل الجنة ، وهذا شنيع ، فكان قولهم غير صحيح .

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) ضبط هذه المسألة ابنُ صفور بقوله : " واختلف أهل البصرة والكوفة

متى يجزم جواب النهي ، فذهب أهل البصرة أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لا تعص الله يفرّ لك ، لأنه يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله يفرّ لك ، ولا يجوز : لا تعص الله تندم ، لأنه لا يسوغ أن تقول : ان لا تعص الله تندم " شرح الجمل :

١٩٢/٢ - ١٩٣ وانظر الكتاب : ٩٧/٣ ، وشرح ابن الضائع : ١/٨٩ . قال ابن السيد : وفي القولين نظر . إصلاح الخلل

: ٢٦٣ ، ويعنى قول البصريين والكوفيين .

(٣) " من " ساقطة من " ق " .

خبرني المسألة : حدثت بسببته أن محفلاً عظيماً جمع أمراءها

وأعيانها وعظماؤها فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه
الآشياء المذكورة ، فألقى عليهم بعض أصحاب الأستان ابن أبي الربيع
يعرفه بابن الخضار (١) سوءاً فقال : أين في القرآن جواب الأمر غير
مجزوم ؟ ! فاستغربوا هذا سوءاً ال وكانوا ينكرونه مطلقاً فضلاً عن
أن يكون في القرآن ، لكنهم لم يسعهم إلا البحث عن ذلك ، لمكان السائل
من العربية ، فبينما هم كذلك إذ أقبل عليهم صاحب المنزل وهو شيخنا
أبو محمد عبد المهيم الحضرمي (٣) رحمة الله عليه ، فلما رأهم غير بصراء
بموضعه من القرآن أرشدهم إليه فقال : من ذلك قوله تعالى * فذرهم
في خوضهم يلعبون * (٤) و * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم
بها * (٥) و * هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب * (٦)
فحسن السائل إصابته وجميع من حضر ، وكان حينئذ حدث السن ، وكان
ذلك عند أبيه خيراً من رئاسة سبته بل [سبته] (٧) دونها .

والقول في ذلك عندي : أن جواب هذه الأشياء لا يكون إلا
مجزوماً ما لم يعرض له مانع ، إذ لا يعنى بالجواب إلا كونه مسبباً عن
الأول ، فمتى قصد به ذلك تعين تضمن الشرط ، وإذا تعين تضمن
[معنى] (٧) الشرط وجب الجزم ، وحيث يأتي غير مجزوم ، فإنما ذلك

-
- (١) هو أبو الحسن علي بن محمد الكناني التلمساني ، وكذا ورد اسمه
عرضاً في درة الحجال : ٦٦/٢ ، وذكر في الإحاطة : ٩٣/٣ ،
عرضاً ، أنه عروضي كيف . ولم أتمكن من العثور على ترجمة له مستقلة .
- (٢) تكملة من "ق" .
- (٣) في "ق" "أبو محمد عبدالله بن عبد المهيم . خطأ وانظر
ترجمته في قسم الدراسة .
- (٤) الأنعام : ٩١ .
- (٥) التوبة : ١٠٣ .
- (٦) مريم : ٦ .
- (٧) تكملة ليست في النسخ وبها يستقيم الكلام .
- (٨) تكملة من "ق" .

لعدم تضمن معنى الشرط ، أما على جعله حالا أو صفة ، أو على معنى القطع ، وينبغي أن يحمل كلام صاحب المنزل على أنه أجاب السائل على مقتضى سوءه ، لا أنه (١) يعتقد ذلك ، وإنما حمله على ذلك لمكانه من العلم ودقة النظر فتفهم ذلك ، وبالله التوفيق .

وأما قوله (وكلُّ شيءٍ كان جوابه بالفاء منصوبا) (٢) إلى آخره .

فإن هذه الكلية غير صحيحة ؛ لأنها يندرج تحتها النفي وسألة النهي التي استثناها البصريون ، فالصحيح ما ذكرناه أولا .

ثم اختلف الناس في الجازم لهذا الفعل على قولين (٣) فمنهم من

قال إنه مجزوم بحرف الشرط محذوفاً لدلالة المعنى عليه حتى صارت الجملة

/ الأولى بمنزلة العوض منه (٤) من حيث هي سبب في الثانية ، فكان

حذف حرف الشرط بعد هذه الجملة بمنزلة حذف رُبَّ بعد الواو ، وهذا

هو (٥) القول المشهور الذي عليه العذاق ممن يوثق بعلمه كالفارسي

وأمثاله . (٦)

والقول الثاني أنه مجزوم بالجملة المذكورة قبله لا بتقدير حرف

شرط (٧) ، وإنما جاز ذلك لأنها سبب في الثانية ، والسبب مؤثر في

سببه ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج ، ورده ابن صفور بأن الجملة

(١) في "ق" "لا أنه" .

(٢) الجمل : ٢١٠ .

(٣) في "ق" "قولهم" . خطأ . قال سيبويه "وله علم أن حروف

الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك

إذا قلت : إن تأتني آتك ، فآتك أنجزمت بأن تأتني ، كما تنجزم

إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : آتني آتك . الكتاب : ٢٢/٣ -

٦٣ ، فمذهب سيبويه يحكمّل الوجهين ، وكذا قال ابن الضائع :

٨٨/ب ، مذهب الخليل هو الثاني وانظر شرح ابن صفور ٢/١٩٢ .

(٤) ساقطة من "ق" .

(٥) ساقطة من "ح" .

(٦) الإيضاح : ٣٢٢ .

(٧) في "ق" "الشرط" .

لم يثبت لها عملٌ من حيث هي جملةٌ (١) ، ورام ابن الضائع الاحتجاج
له (٢) بأن قال : له أن يقول : ولم يثبت للجازم أيضاً أن يعمل محذوفاً ،
وقد ذكرنا قبل وجه عمله محذوفاً بما رفع الإشكال عن هذا الإلزام ، والله أعلم .
وأما قوله : (وجواب الجزاء مجزومٌ وقد ذكرناه في بابه) (٤)
فكان من حقه أن يقول : وسيذكر فيما يستقبل إن شاء الله ، (٥)
وكذا يعبر سيبويه عما كان نحو هذا ، فما وجه قوله وقد ذكرناه في بابه ،
وهو إنما يذكره (٦) فيما يستقبل ، فيمكن أن يجاب عن ذلك بأنه عبر
بقوله : وقد ذكرناه عما وقع في المبيضة ، ثم جرد هذا التصنيف منها
وهذا أولى من أن يقال : إنما عبر بقوله : وقد ذكرناه عما رواه في نفسه ،
لأن حديث النفس يسمى ذكراً * وأذكر ربك في نفسك * (٧) من جهة
أن ذلك منه إحالة للمخاطب ، ولا تكون الإحالة إلا على ما وقع التعبير
عنه خارج الوجود ، هذا هو الأصل ، وبالله التوفيق .

-
- (١) شرح الجمل : ١٩٢/٢ .
(٢) ساقطة من " .
(٣) شرح الجمل : ٨٨/ب .
(٤) الجمل : ٢١٠ .
(٥) في إحدى نسخ الجمل المعتمدة في التحقيق " وقد يذكر في باب
الجزاء " ولعل هذه العبارة من إصلاح النسخ .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) الاعراف آية ٢٠٥ .

بَابُ الْجَزَاءِ

اختلفت عبارة الناس في الترجمة عن هذا الباب؛ فمنهم من يقول :
باب الشرط والجزاء ، وهو ظاهر ، لأن الشرط عبارة عن الجملة الأولى
والجزاء عبارة عن الجملة الثانية .

ومنهم من يقول : باب الشرط ، ويكتفى بالجملة الأولى ؛ لأنها
سبب في حصول الثانية .

ومنهم من يقول باب الجزاء ويكتفى بالثانية ، لأنها مسببة عن
الأولى ، وهما جملتان متلازمتان ، لا تستغني إحداهما عن الأخرى لفظاً
وإن معنى ، أو معنى دون لفظ ، فمن ثم جاز الاستغناء بإحداهما عن
الأخرى في التعبير ، وكل شيئين متلازمين جائز أن يستغني بذكر أحدهما
عن الآخر كقولك : لبست نعلِي ، ولبست خفي ، ويستفاد من هذا ما يستفاد
من قولك لبست نعلِي وخفي ، وهذا بين إن شاء الله تعالى .

ثم قال : (وحروف الجزاء إن ، ومهما) (١) إلى آخره .

جملة ما يجزم فعلين إحدَى عشرة كلمة هي : إن وثلاثة أسماء ،
وهي : من ، وما ، ومهما ، وثلاثة ظروف زمان وهي : متى ، وإذ ما ، وإيان
بفتح الهمزة وكسرهما ، وثلاثة ظروف مكان وهي : أين ، وأنى ، وحيثما .
و "أي" وهي تتردد بين الأقسام الثلاثة ، لأنها بحسب ما

تضاف إليه .

فأما "إن" فلا خلاف في حرفيتها ، وأما "مهما" فاختلف

فيها على ثلاثة أقوال (١).

أحدها : إطلاق القول بالاسمية وهو المشهور (٢).

والثاني : إطلاق القول بالحرفية ، وهو ضعيف ، لجريان أحكام

الاسماء عليها .

والثالث : التفرقة بين أن (٣) يعود عليها ضمير أولاً ، وهو

أيضاً ضعيف ، لأن عودة الضمير ليس منفرداً بالدلالة على الاسمية (٤) ثم

اختلف في وجه تركيبها على ثلاثة أقوال ، فقال الخليل : إنما هي " ما "

زيدت بعدها " ما " على سبيل التوكيد ، ثم أبدلت الف الأولى ها فصار

مهما كما ترى (٥) وقال سيبويه : هي " مه " ضمت إليها " ما " ،

ودخلها معنى الشرط (٦) . وقال أبو إسحاق الزجاج " مه " اسم فعل

على سبيل الجزر و " ما " التي بعدها هي اسم الشرط (٧) ، وهذا القول

ردّه الأئمة بأن القائل : مهما تقم أقم ، لم يقصد معنى زائداً على الشرط ،

ولو كان على ما قاله الزجاج - رحمه الله - لم يقل أحد : مهما تقم أقم إلا على

معنيين أحدهما : أن يكون زاجراً للمخاطب بقوله : مه ، وشارطاً أن يقوم

عند قيامه مثلاً ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك دل على عدم صحة هذا

(١) انظر الجني الداني : ٥٥٠ .

(٢) قال به السهيلي وابن يسعون . المغني : ٤٣٥ ، وذكر ابن الضائع

أن السهيلي يزعم أنها اسم في موضع ، وحرف في موضع . شرح الجمل

١/٩٠ ، ومثله في الجني الداني : ٥٥١ ، وجريان أحكام الاسماء

عليها هو عود الضمير عليها في مثل قوله تعالى ﴿ مهما تأتينا

به من آية ﴾ فعاد ضمير " به " عليها .

(٣) في الأصل " من أن " .

(٤) تقدمت الإشارة إلى صاحب هذا القول في هامش تحقيق القول الثاني .

(٥) الكتاب : ٥٩/٣ - ٦٠ مع اختلاف ظاهر ، وانظر المسائل البغداديات

٣١٢-٣١٣ .

(٦) الكتاب : ٦٠/٣ ونص سيبويه : "... وقد يجوز أن يكون " مه "

كإنما ضم إليها ما .

(٧) انظر قول الزجاج في إعراب القرآن له عند قوله تعالى ﴿ مهما

تأتينا به من آية ﴾ ج ٥ / قسم ٢٢ / ص ١٠ ، وفي شرح الجمل لابن

الضائع : ٩١/أ ، ونسبه في شرح ألفية ابن معطي : ٣٢٢ للاخفش .

آذهب (١) ، فالقول إذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وهما قولان جيدان ، والله أعلم .

والفرق بين هذه الأقوال أن الجازم على قول الخليل " ما " الأولى ، لأنها (٢) اسم الشرط عنده ، وأما الثانية فحرف زائد للتوكيد ولا حظ له (٣) في العمل على الحقيقة ، والجازم على قول سيبويه ٢٣٦ " مهما " بكما لها ، لأنها اسم مركب جعل عبارة عن معنى واحد بمنزلة سائر المركبات تركيب مزج ، وخط ، والجازم على قول الزجاج الكلمة الثانية ، وهي " ما " وأما " مه " فلا حظ لها في العمل على العكس من قول الخليل .

وأما " إذا ما " فلا خلاف أنها مركبة من " إذ " و " ما " وإنما اختلف في بقاء ظرفيتها وتجردها للحرفية ، فذهب أبو العباس المبرد إلى الأولى (٤) ، وذهب سيبويه إلى الثاني (٥) ، والعجب أن أكثر المتأخرين سلخوا في المسألة مسلك أبي العباس مع نص الإمام على الحرفية وصحة الاستدلال على ذلك ، فلنيسط القول في الاحتجاج لكل واحد من القولين حتى يظهر صحة (٦) الصحيح منهما إن شاء الله .

فأما أبو العباس فتعلق بما ثبت لها قبل أن تكون شرطاً من أحكام الآسمية ، فلزم مصاحبة الأصل الثابت لها ، ويقول : إنما أحدث التركيب

-
- (١) انظر مثل هذا الرد في المسائل البغداديات ٣١٣-٣١٤ .
(٢) في " ح " و " ق " " أنها " .
(٣) في " ق " " لها " .
(٤) انظر المقتضب : ٤٦/٢ ، وهو مذهب الفارسي في البغداديات : ٢٩٤ .
(٥) الكتاب : ٥٧/٣ ، وانظر الجني الداني ٢١٤-٢١٥ ، وورف المباني ٦٠ .
(٦) في " ق " " حجة " .

إِنْ كَانَتْ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَصَارَتْ فِي هَذَا الْبَابِ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ، لِتَضَمُّنِهَا حَرْفَهُ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي أَحْدَثَهُ التَّرْكِيْبُ.

وَأَمَّا سَبَبُوهُ فَيَقُولُ: كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفًا، وَلَا نَمَّا بِمَنْزِلَتِهِ فِي لَفْظِهَا وَأَصْلُ مَعْنَاهَا، وَإِنَّمَا قَلْنَا فِيهَا بِالْأَسْمِيَةِ؛ لِجَرِيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا، فَاسْمِيَّتُهَا مَجَازِيَةٌ، فَلَمَّا رَكِبَتْ مَعَ حَرْفٍ " مَا " فِي هَذَا الْبَابِ انْتَفَتْ عَنْهَا أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ جَمَلَةً، فَكَانَ الْحُكْمُ الَّذِي أَوْجِبَهُ التَّرْكِيْبُ أَنْ صِيْرَهَا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ؛ لِانْتِفَاءِ جَمَلَةِ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ عَنْهَا فِي حَالِ التَّرْكِيْبِ، هَذَا أَظْهَرَ (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا أَيْنَمَا فَلَيْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ " مَا " مَعَهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَيَعْلَمُ الزَّائِدُ مِنَ الْمُرَكَّبِ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنْ تَنْظُرَ إِلَى أَسْمِ الشَّرْطِ، فَإِنْ كَانَ مَا يَجْزِمُ وَحْدَهُ كَانَتْ " مَا " مَعَهُ زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ كَأَيْنَ، وَمَتَى، وَإِنْ كَانَ لَا يَجْزِمُ إِلَّا بضم " مَا " إِلَيْهِ كَانَتْ " مَا " مُرَكَّبَةً مَعَهُ نَحْوَ حَيْثُ، وَإِذَا.

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهُمْ يَهْرَعُونَ " مَا " فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِأَنَّهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَنَقَدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ مُضَافًا إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا، فَلَمَّا ضُمَّتِ الْكَلِمَةُ مَعْنَى الشَّرْطِ زَالَتِ الْإِضَافَةُ وَبَقِيَ الَّذِي كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحَّحَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ لَا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي زَالَ بِتَضَمُّنِ (٢) مَعْنَى الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ الْإِضَافَةُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ

(١) انظر ترجيح أسميتها في أسائل البغداديات: ٢٩٤، وترجيح

حرفيتها في رصف المباني: ٦٠.

(٢) في " ح " و " ق " بتضمين.

الجملة إنما كانت مضافاً إليها (١) قبل تضمن الكلمة معنى الشرط، وأما في حين تضمنها معنى الشرط فليست مضافاً إليها، فلا يصدق عليها إذ ذاك أنها مضافٌ إليها، فإذا لم يصدق عليها ذلك صح قول من قال: إن "ما" عوضٌ من المضاف إليه، والله أعلم.

مسألة: يقال لم (٢) سماها حروفاً، وقد انقسمت أربعة أقسام؟ فيجاب عن ذلك بأحد ثلاثة أشياء (٣): إما أن يكون أوقع الحرف بإزاء كلمة حتى كأنه قال: وكلمات الجزاء، وهذا مأخذٌ حسنٌ، إذ كان الحرف يعمُّ الكلمات بهذا النظر.

وإما أن يكون سمي الأسماء حروفاً لتضمنها معنى الحرف، فكانها حروفٌ، إلا أن هذا المأخذ فيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، وهسي مسألة خلافية بين أهل الأصول.

وإما أن يكون أطلق عليها حروفاً تغليباً لحكم أصل الباب، وهو حرف الشرط، والله أعلم.

ثم قال: (٤) اعلم أن هذه الحروف تجزم الأفعال المستقبلية، (والجواب) (٤) إلى آخره.

اختلف الناصر في الجازم للجواب بعد اتفاقهم على جزم فعل الشرط بحرفه على أربعة أقوال: (٥)

-
- (١) في "ق" "إليه".
(٢) في الأصل "لما" خطأ.
(٣) انظر الآول والثاني في إصلاح الخلل: ٢٦٤ وانظر شرح ابن صفور: ١٩٥/٢.
(٤) في الجمل: ٢١١ "فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب" وفي بعض النسخ "... تجزم الأفعال المستقبلية والجواب".
(٥) انظر هذه الأقوال ومن نسبت له في شرح ألفية ابن معطي: ٣٣١-٣٣٢، والمساعد: ١٥٢/٣ وما بعدها.

أحدها : أنه مجزومٌ بحرفِ الشرطِ ، وهو ظاهرٌ قولِ أبي القاسمِ ،
وَنُقِدَ بِأَنَّ الْجَازِمَ لَا يَقْوَى أَنْ يَعْمَلَ فِي فَعْلَيْنِ ، كَمَا أَنَّ الْجَارَّ لَا يَقْوَى أَنْ
يَعْمَلَ فِي آسْمَيْنِ ، إِذْ كَانَ جَازِمُ الْأَفْعَالِ نَظِيرَ جَارِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ
أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ ، فَظَهَرَ ضَعْفُ ذَلِكَ الْقَوْلِ .

وأجيبَ : بِأَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ الطَّلِبُ فَقْوَى حَرْفُ الشَّرْطِ عَلَى الْعَمَلِ
فِي فَعْلَيْنِ ؛ لَطَبِهِ إِيَّاهُمَا بِخِلَافِ الْجَارِّ .

القول الثاني : أنه مجزومٌ بالحرفِ وفعلِ الشرطِ معاً ، ووجه ذلك
أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ سَبَبٌ فِي الثَّانِي ، وَالسَّبَبُ / مَوْثِرٌ فِي مُسَبِّهِ إِلَّا أَنَّ هَذَا ٢٣٧
السَّبَبُ لَا يَرْتَبِطُ بِمُسَبِّهِ إِلَّا بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، فَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ قِسْطٌ
مِنَ الْعَمَلِ ، فَصَارَ حَرْفُ الشَّرْطِ وَفِعْلُ الشَّرْطِ (١) معاً بمنزلة عاملٍ مركبٍ من
جزئين ، وهذا هو ظاهرُ كلامِ سيبويه (٢) ، فهو أجود ، والله أعلم .

القول الثالث : أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ بِأَنْفِرَادِهِ عَامِلٌ فِي الْجَوَابِ ، وَاسْتَشْكَلَ
مَنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ ، وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ،
وَأَجِيبُ بِمَا قُلْنَا أَوَّلًا مِنْ أَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ الطَّلِبُ ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ يَطْلُبُ (٣)
جَوَابَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَبَبٌ فِيهِ ، فَمِنْ ثَمَّ صَحَّتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ مِنَ الْعَمَلِ .

القول الرابع : أَنَّ الْجَوَابَ مَنْجُومٌ عَلَى الْجَوَارِ (٤) ، وَكَانَ هَذَا
الْقَائِلُ مَرَبِّهًا جَوَازَ خَفْضِ الْأَسْمِ عَلَى الْجَوَارِ ، وَالْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ
الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَكَانَ الْجَزْمُ فِي الْأَفْعَالِ عَلَى الْجَوَارِ (٥) اعْتِبَارًا

- (١) فِي " ق " وَالْفِعْلُ مَعًا .
(٢) الْكِتَابُ : ٦٢/٣ قَالَ : " وَعَلِمَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَائِرِ تَجْزِمُ الْأَفْعَالَ ،
وَيَنْجِزِمُ الْجَوَابَ بِمَا قَبْلَهُ " وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ : " وَلَمْ تَجْعَلْ لِأَنَّ جَوَابًا
يَنْجِزِمُ بِمَا قَبْلَهُ " ٦٦/٣ ، وَانظُرْ مَا قَالَهُ الْمَوْءُولُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ
الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ ص
فِي الْأَصْلِ وَ" ق " يَطْلُبُهُ .
(٣) هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ . انظُرْ الْإِنْصَافَ : ٦٠٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِابْنِ
مَالِكٍ " تَكْمَلَةُ الْأَبْنِ " ١٠٣٣/٢ ، وَالسَّاعِدَ : ١٥٣/٣ .
(٤) فِي " ق " الْجَوَازُ .
(٥)

بأستعماله في الأسماء ، فصارقوك ، فإنَّ يَقم زيد ، يَقم عمرو في مقابلة: هذا
جَحْرَضْبٌ خَرِبٌ ، وربما يَنقَدُ هذا بأنَّ الخَفَضَ على الجوارِ ، إنَّما هو
لِمَشَاكِلَةِ أَمْرِ لَفْظِيٍّ ، وهذا المَجْزُومُ قد يكون قبله مَجْزُومٌ ، لفظاً وقد يكون
قبله ما ليس مَجْزُوماً لفظاً وبالعكس ، فهذه المشاكلة التي ذهب إليها ،
هذا الذَّاهِبُ إنَّما تَحْصُلُ فيما إذا كان الفعلانِ مَجْزُومينِ معاً لفظاً
لا تَحْصُلُ في غير ذلك ، وقد يقول صاحبُ هذا المذهبِ إذا حَصَلَ ذلك
في موضعٍ ما حَمَلَ عليه سائرُ البابِ ، ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ ، وكأنه
لم يَنقَدِحْ له صحَّةٌ واحدٍ من تلك المذاهبِ الثلاثة من حيثُ مكانُ (٢) ورودِ
النَّقْرِ على كلِّ واحدٍ منها بما ذكرناه قبلُ ، فهذا [هو] (٣) الذي أوجب
له أن يقول هذه المقالة ، والله أعلم . ولا ينهض ذلك الاحتذارُ عنه ، لا امتناع
ذلك الحَمَلِ في الأسماءِ وهي الأَصْلُ ، وإذا امتنع في الأَصْلُ كان امتناعه
في الفرعِ أولى ، والله أعلم .

ثم قال : (إلا أن تدخل في الجواب الفاء فيرتفع الجواب) (٤)

بالنظر إلى دخول الفاء على ثلاثة أقسام ، قسم تلزمه الفاء ،
وقسم لا تلحقه الفاء ، وقسم يجوز فيه الأمران .
فأما القسم الذي تلزمه الفاء فهو كلُّ جوابٍ لا يَصِحُّ أن يكون
شرطاً كقولك : إن قام زيدٌ فقد قام عمرو ، وإن قام زيدٌ فعمرو قائم ، وما
أشبهه ما لا يصح لبشارة حرف الشرط .

وأما القسم الذي لا تلحقه الفاء فكل جوابٍ يصلح أن يكون
شرطاً إلا المضارع كقولك : إن قام زيدٌ قام عمرو ، وإن قام زيدٌ لم يَقم

(١) في "ق" "أمر اللفظ" .

(٢) ساقطة من "ح" .

(٣) تكلمة من "ح" .

(٤) الجمل : ٢١١ .

صرو؛ لأن كل واحدٍ من هذا الضرب يصلح لمباشرة (١) حرف الشرط،
 وأما القسم الثالث فهو؛ إذا كان الجواب مضارعاً مجرداً (٢)، فهذا الضرب
 على وجهين، إن قصدت بناءه (٣) على مبتدأ كان بالفاء كقوله تعالى
 * فمن يؤمن من ربب—ه فلا يخاف * (٤)؛ أي فهو لا يخاف كذا
 قال سيبويه (٥)، وإن لم تقصد بناءه على مبتدأ لم تلحقه الفاء وجر
 فيه حينئذ الرفع والجزم، إن كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو المعنى،
 فأما الجزم فعلى جعله جواباً، وأما الرفع فعلى نية التقديم عند سيبويه (٦)،
 وعلى تقدير الفاء عند أبي العباس (٧) كقوله: (٨)

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم
 ومذهب سيبويه أجود؛ لأن الفاء إنما تحذف من الجواب للضرورة دون
 سعة الكلام، (٩) والله أعلم.

ثم قال: () والاجود في هذا الباب أن تأتي بفعلين
 مستقبلين (١٠) إلى آخره.

هذا كما قال؛ وذلك أن الموضع إنما هو للمستقبل، فإذا جاءت
 بفعلين مستقبلين كان اللفظ مطابقاً للمعنى، فكان أجود الوجه من جهة
 المطابقة.

- (١) في الأصل: "المباشرة" وزاد في "ق" "حرف الشرط الشرط"
 فكرر الشرط.
 (٢) في "ق" "مجرد" مرفوعاً.
 (٣) في الأصل "بناؤه".
 (٤) الجن: ١٣.
 (٥) الكتاب ٦٩/٣، فهو مبتدأ ولا يخاف الخبر، والخبر لا يكون إلا مرفوعاً.
 (٦) الكالب: ٦٦/٣.
 (٧) المقتضب ٦٧/٢، ٦٨، وانظر شرح أبيات المعنى ٢٩١/٦.
 (٨) البيت لزهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان انظره في شرح ديوانه:
 ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٦٨/٢ والأصول ١٩٢/٢ والمحتسب:
 ٦٥/٢، الإنصاف: ٦٢٥، وشرح الفية ابن معطي: ٣٣٠، وشرح ابن
 يعيش ١٥٧/٨، وشرح أبيات المعنى ٢٩٠/٦.
 والخليل: التقدير من الخلّة بالفتح وهي الفقر.
 (٩) انظر الكتاب ٦٧/٣، وشرح الفية ابن معطي: ٣٣٠، وشرح ابن صفور ١٩٧/٢-١٩٨.
 (١٠) الجمل: ٢١٢.

وأما الوجه الثاني : وهو أن يكون الشرط والجواب معاً بلفظ الماضي ، فإنه من باب وضع الماضي موضع المستقبل ؛ لأن حرف الشرط يحرز المعنى ، إذ هو من الآدوات المخلصة للاستقبال ، فمن أجل فوات المطابقة كان هذا الوجه دون ما قبله في الجودة .

وأما الوجه الثالث : وهو أن يكون فعل الشرط بلفظ الماضي والجواب بلفظ المضارع ، فإن ذلك في الرتبة (١) الثالثة من الجودة / ؛ من جهة ٢٣٨ المنافرة اللفظية ، من حيث كان لفظ الثاني مطابقاً للمعنى ، وكان (٢) لفظ الأول مخالفاً له ، ولكن حسن ذلك ما قلناه قبل : من إحرار حرف الشرط المعنى (٣) .

وأما الوجه الرابع وهو كون الأول بلفظ المستقبل والثاني بلفظ الماضي (٤) ، فإنه ضعيف عندهم من جهة إعمال حرف الشرط في الأول وقطعه عن العمل في الثاني ، وهو ضرب من التهيئة والقطع ، وفي هذه المسألة على هذا دليل على إعمال حرف الشرط في الجواب ، كما عمل في الأول ، ولولا أنه عامل فيه ما قبح هذا ، فإن قيل لعل قبح ذلك من جهة المنافرة بين اللفظين .

فالجواب : أن هذا المعنى موجود في عكسها ، ولم يقبح هذه فإذا كان كذلك ظهر وجه الاستدلال ، والله أعلم .

-
- (١) في الأصل " فإذا كان في الرتبة " .
(٢) في " ح " " كان " بدون حرف العطف .
(٣) في " ح " و " ق " " للمعنى " .
(٤) هذا قليل لا يأتي إلا في الشعر ومنه قوله :
وإن تقطعوا منا مناط قلادة قطعنا به منكم مناط القلاهد
انظر شرح الفية ابن معطي : ٣٣١ ، وشرح ابن هـنور ١٩٨/٢ .

ثم قال : (وَإِذَا جِئْتَ بِعَدِّ جَوَابٍ (١) الْجَزَاءِ بِفِعْلِ مَعْطُوفٍ)
إِلَى آخِرِهِ .

الفعل المَعْطُوفُ بِعَدِّ الْجَزَاءِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ،
أَوْ بِالْفَاءِ ، أَوْ بِتَمْ ، فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ كَانَ لِكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ (٢) .
أحدها : أَنْ تَجْزِمَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَقَوْلِكَ : إِنْ تَكْرَمَ زَيْدٌ
يَشْكُرَكَ وَيُحَسِّنُ إِلَيْكَ ، وَمَعْنَى (٣) هَذَا أَنَّ الْوَاوَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ
الْفَعْلَيْنِ مَطْلَقًا مَجْتَمِعِينَ أَوْ مُفْتَرِقِينَ .

الوجه الثاني : أَنْ تَنْصِبَهُ بِإِضَارٍ " أَنْ " بَعْدَ الْوَاوِ ، وَتَكُونُ
" أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ،
وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْوَاوَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْفَعْلَيْنِ بِقَيْدِ الْاجْتِمَاعِ ؛
لِأَنَّ الْوَاوَ هُنَا مَوْضُوعَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ النَّصْبِ بَعْدَ
الْوَاوِ ضَعِيفٌ هَا هُنَا ، لِأَنَّ الْوَاوَ إِنَّمَا يَنْتَسِبُ مَا بَعْدَهَا بِأَنَّ لَهَا لَزِمَةَ الْإِضَارِ
بَشَرْطَيْنِ : (٤)

أحدهما : أَنْ يَرَادَ بِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ دُونَ مَعْنَى الْعَطْفِ .
وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَهَذَا الشَّرْطُ غَيْرُ مَوْجُودٍ
هَا هُنَا ، إِذْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْوَاوِ ، لَكِنْ حَسُنَ ذَلِكَ قَلِيلًا
أَنَّ الْجَوَابَ مُعَلَّقًا عَلَى غَيْرِ وَاجِبٍ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْوَاوِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ (٥) ،

-
- (١) ساقطة من "ق" وانظر الجمل : ٢١٢ .
(٢) انظر هذه الأوجه في الكتاب ٨٩/٣ ، والمقتضب ٦٤/٢ - ٦٥ .
وشرح آبن يعيش ٥٥/٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٦٠٣ .
وما بعدها وشرح الرضي ٢٦٢/٢ .
(٣) ساقطة من "ق" .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) ساقطة من "ق" وانظر بيان عدم كونه غير واجب فيما يأتي قريبا

كما أنه إذا علق غير واجب على واجب صار الواجب واجبا ، وأنظر إلى ما قاله
العلماء في قوله تبارك وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ . (١)

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنْ تَرْفَعَهُ بَعْدَ الْوَاوِ فَتَقُولُ : إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا
يَشْكُرَكَ وَيُحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَارْتِفَاعَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : على القطع والاستثناف ، كأنه معطوف على أول الكلام .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ وَوَالْحَالِ ، وَلَا بُدَّ حَيْثُذُ مِنْ (٢)
أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى مَبْتَدَأٍ مَقْدَرٍ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا يَشْكُرَكَ
فِي حَالِ إِحْسَانِهِ إِلَيْكَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ أَنَّ الْمَعْنَى مَعَ الْقَطْعِ : أَنْ
الْفِعْلَ الْأَوَّلَ شَرْطًا فِي الثَّانِي بِانْفِرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ وَيُحْسِنُ إِلَيْكَ إِخْبَارٌ
أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مُطْلَقًا سِوَاءَ وَقَعِ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَقَعْ ، وَالْمَعْنَى
مَعَ وَوَالْحَالِ أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الثَّانِي مَقِيدًا بِالْحَالِ الْمَذْكُورَةِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ .

أحدها : الْجِزْمُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِثَالُهُ : إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا يَشْكُرَكَ
فِيحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطٌ فِي حَصُولِ الْفَعْلَيْنِ عَلَى
هَذَا التَّرْتِيبِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَنْصِبَهُ بِإِضَارٍ " أَنْ " ، وَ" أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ

بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ وَالْمَصْدَرِ مَعْطُوفٌ بِالْفَاءِ عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ كَقَوْلِكَ :

إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا يَشْكُرَكَ فَيُحْسِنُ إِلَيْكَ ، (٣-٣) وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْقَوْلِ (٣-٣)

فِي الْوَاوِ مِنْ ضَعْفِ النَّصْبِ .

(١) الجمعة : ٩ .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣-٣) في " ح " و " ق " ومعنى هذا الوجه كقول " .

الوجه الثالث : الرفع على القطع كأنه قال : **إِنْ تَكْرَمَ زَيْدًا**
يشكرك فهو يحسن إليك ، ومعنى القطع هاهنا أن هذا الفعل المعطوف
خارج عن جملة الشرط ، ومقتضاه حاصل ، على سبيل التعقيب على جملة
الشرط والجزاء ، والله أعلم .

فصل : **فَإِنْ** كان العطف بحرف **ثُمَّ** لم يكن فيه غير الجزم والرفع ،
ولم يجز فيه (١) **النصب** ، **لِأَنَّ** **ثُمَّ** ليست كالفاء ، **وَالْوَاوِ** في نصب الفعل
بعدها ، **إِلَّا** أن يكون معطوفاً بها على اسم صريح ، وليس هذا من ذلك ،
فأما المعنى مع الجزم **فَإِنَّ** الفعل الأول شرط في حصول الفعلين على
سبيل الترتيب والتراخي ، وأما معناه مع الرفع / **فَإِنَّ** الفعل الأول
٢٣٩ شرط في حصول الجواب على انفراجه ؛ **لِأَنَّ** ما بعد حرف **ثُمَّ** خارج عن
الشرط غير داخل في حكمه ، وإنما هو على سبيل الاستئناف ، والله أعلم .

فصل : وأما الفعل الواقع بين الجزمين فلا يخلو من أن يكون
مصحوباً بحرف عطف **أَوْ** ، **فَإِنْ** كان غير مصحوب بحرف عطف **فَإِنَّ** على
وجهين :

أحدهما : أن يكون ما يصح فيه البديل .

والثاني : أن يكون ما لا يصح فيه البديل ، **فَإِنْ** كان ما يصح
فيه البدلية (٢) كان مجزوماً بحق البدلية ، كقولك : من يقصد (٣) زيدا
بعش إليه ، وإن كان ما لا يصح فيه البديل ارتفع على الحال كقولك : من
يقصد زيدا يضحك يشكره ، أي من يقصده ضاحكاً يشكره (٤) .

- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) في "ح" و"ق" البديل .
(٣) من يقصد "ساقطة من "ح" .
(٤) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب ٨٥-٨٧ / ٣ وشرح ابن منصور ٢٠٣ / ٢ ،
وشرح ابن يعيش ٥٣ / ٢ ، وهذا البديل بديل غلط أو نسيان ولا يكون
كلاً ولا بعضاً .

ومن هذا القبيل قول الشاعر: (١)

تعال فَإِنْ فَاهِدْتَنِي لَا تَخُونَنِي تَكُنْ مِثْلَ مَنْ بَا زَيْبٍ يَصْطَحِبَانِ

فقوله : لا تخونني في موضع نَصَبٍ على الحال ، أي فإن فاهدتني غير خائن .

وسألني يوماً الخطيب أبو إسحاق بن أبي العاص (٢) رحمه الله عن

إعرابه ، فدار بيننا فيه الكلام ، وكان رحمه الله معجباً بالفرائب ، وكان

مع ذلك ضئيلاً بها ، لا على وجه البخل بالعلم ، ولكن على سبيل الإغراء

بالمسائل ؛ لأن الطالب إذا كانت فيه نجابة وُضِنَ عليه بمسألةٍ ماحله

ذلك على شدة الحرص على تحصيلها ، ورُبَّما كان ذلك أكثر فائدةً وأثبت

لها من أن تنسى . كما حدثني الشيخ أبو بكر بن حفيد الأمين المالقي

رحمه الله قال : صليت يوماً العصر بسجد بالقاهرة ، أو قال بغيرها ، فلما

انصرف من الصلاة إذا بشيخ ظريف المنازع قد أسند ظهره إلى جدار القبلة ،

فعمد بين يديه أخوان يجودان عليه ، أحدهما بحرف حمزة والآخر بحرف

الكسائي ، فلما بلغ هذا الثاني بالقراءة إلى قوله تعالى : هل يستطيع

ربك أن ينزل علينا مادة من السماء * (٣) قال الشيخ للقاري : قف ، فوقف (٤) ،

فقال له فائدة ، ثم قال له : أقرم ، ولم يفسره الشيخ هذه الفائدة ، قال

فقلت في نفسي لعله يفسرها إذا فرغ ، فلما فرغ لم يفعل فحال بيني وبين

سوءه له عنها في اليوم الثاني سفرى مع أصحابي ، فانظر إلى هـذا

الغرض من هذا الشيخ فإنه من باب ما ذكرناه عن الخطيب رحمه الله ، والذي

(١) البيت للفرزدق وهو في الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٩٥/٢ ،
٢٥٣/٣ ، والاصول ٣٩٧/٢ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، والخصائص
٤٤٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٧/٦ ، ويروى " تُعَشُّ " بدل
" تعال " وهي الرواية المشهورة .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن
أبي العاصي التنوخي . كان اماماً زاهداً مدرسا للعبودية والفقهاء ، أخذنا
في الأدب ، ملازماً للسنة معارفاً للبدعة تولى الخطبة والقراءة بجامعة
فزانة أخذ عن ابن الزبير وغيره . توفي سنة ٧٢٧ . الا حاطة : ٣٢٤/٣ ،
الكتيبة الكاملة : ٣٢ ، وعناية النهاية : ٢٤٤/١ .

(٣) " من السماء " من " ق " والآية ١١٢ من سورة المائدة .

(٤) ساقطة من " ق " .

أبرزته المذاكرة في هذا البيت أن قوله : لا تخونني جواب القسم المذكور قبله ، فلا يكون له موضعٌ من الإعراب على هذا ، خلافاً للوجه الأول الذي حملهُ عليه سائر النحاة وهذا واضح .

فصل : فإن كان الفعل الواقع بين الجزمين (١) مصحوباً (٢) بحرف عطف ، فلا يخلو أن يكون حرف العطف الواو أو الفاء أو ثم ، فإن كان الواو فشلاثة أوجه (٣) .

أحدها : الجزم عطفاً على الجزوم قبله كقولك : من يقصد زيداً ويكرمه يشكره (٤) ويكون المعنى على هذا أن الفعلين معاشرط في جواب مطلقاً .

والوجه الثاني : النصب بعد الواو ، لأن فعل الشرط بمنزلة غير الواجب من حيث لا يصلح فيه بانفراده عن الجواب صدق ولا كذب ، وإن كان على فرض الواجب بدلالة الامتناع من زيادة حرف "من" بعده على الأصح (٥) ، فيكون هذا الفعل منصوباً لأن لازمة الإضمار (٦) ، من حيث كان هذا المصدر المقدر معطوفاً على المصدر المقدر من الفعل المذكور ، والمعنى على هذا أن الفعلين معاشرط في الجواب على سبيل الاجتماع دون الإطلاق خلافاً للسألة الأولى .

-
- (١) في الأصل و " ح " الحرفين .
 - (٢) في " ق " مصوباً هكذا .
 - (٣) انظر الكتاب ٨٨/٣ وما بعدها .
 - (٤) في " ح " و " ق " " أشكره " .
 - (٥) لأنهم أنابوا حروف العطف من ذلك التكرير .
 - (٦) في " ح " " منصوباً بإضمار أن لازمة هذا الإضمار " .

وآلوجه الثالث : أن ترفعهُ على أن تكون الواوُ واو الحال ، فيكون
الفعل إنَّ ذاك مبنياً على مبتدأ مقدرٍ ، ويكون المعنى على هذا أن الفعل
الأول شرطٌ في الجواب في تلك الحال ، إلا أن هذا قليلٌ ، أعني دخول
واو الحال على الفعل المضارع . (١)

فإن كان مصحوباً بالفاء فوجهان .
أحدهما : الجزمُ بالعطفِ على المجزومِ قبله ، وهو الوجه ،
ويكون المعنى إنَّ ذاك أن الفعلين معا شرطٌ في الجواب على سبيل
الترتيب .

الوجه الثاني : النَّصْبُ بِإِضْمَارِ "أَنْ" بعد الفاء كما كان ذلك
بعد الواو ، إلا أن شرطَ الفاء التسبب ، وشرطُ الواو الجمع . وقد تقدم
ذلك في بابيهما . قال سيهويه إنَّ النَّصْبَ بعد فعل الشرط أمثل
منه بعد الجواب ، وقد تقدم هذا المعنى .

وأما الرفعُ فغيرُ جائزِ ها هنا ؛ لامتناعِ الحالِ لكونه بالفاء ،
ولا امتناعِ عطفه على المجزومِ قبله ، لما يلزم على ذلك من الفساد ،
وهو أنه كان يكون مرفوعاً بلا رافع ؛ لأنَّ حرفَ الشرط لا يعمل رفعا ،
ولا امتناع وقوعه ها هنا موقع الأسماء ، وهو أنه إنما (٢)
لا يجوز أيضاً رفعه على الابتداء (٣) ، لما يلزم عليه من الفصل بين
المجزومين بأجنبيٍّ منهما وذلك غيرُ جائزٍ إلا بجمل (٤) الاعتراض .

مسألة : فإن قيل : فهلا سويت بين "إن" الشرطية و "إن" التوكيدية فجزوت العطف على الموضع هنا كما جوزته في "إن" ، لأن كل

(١) انظر إلى الجني الداني ١٩٢ .

(٢) "إن" ساقطة من "ح" "إنما" ساقطة من "ق" .

(٣) في "ح" و "ق" الاستئناف .

(٤) كذا هي الكلمة في الأصل و "ق" وهي مطموسة في "ح" .

واحد من معموليهما مرفوع الأصل فزال بورود الناسخ ، وإذا كانوا يراعون
الفروع في نحو قوله : (١)

* ولا سابق شيئاً [إذا كان جائئاً] * (٢)

فمراعاة الأصول أولى . (٣)

فالجواب أن ذلك لا يجوز هنا ، لأن العطف على موضع معمول
الحرف إنما يكون على توهم سقوط ذلك الحرف ، فإن كان سقوطه يخل المعنى
الذي سبق له الحرف لم يجز توهم سقوطه ، وإذا امتنع ذلك امتنع العطف
على موضع معموله ، وباب الشرط من هذا القبيل ، فاقول فيه كاقول في " ليت " و
" لعل " من أخوات " إن " في امتناع العطف على الموضع لما ذكر ، وقد
مضى الكلام في " إن " في بابها فتأمل هذه المسألة فإنها غريبة .

فصل : فإن كان الفعل الواقع بين الجزمين (٥) مصحوباً بحرف

" ثم " لم يكن فيه إلا الجزم كقولك إن تعصت زيدا ثم تحسن إليه يشكرك ، والمعنى
أن الفعلين شرط في الجواب على سبيل الترتيب والتراخي ، فأما امتناع الرفع
فلما قلناه قبل ، وأما امتناع النصب ، فلأن ثم ليست كالفاء ، وألواو في ذلك ،
فمن أجل هذا كله تعين الجزم (٦) ، والله أعلم .

ثم أدخل قوله تبارك وتعالى * من ذا الذي يقرض الله قرضاً
حسناً * الآية - دليلاً (٧) على ما قاله في المعطوف على الجواب

-
- (١) هذا جزء من بيت لزهير وهو بتمامه :
بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً
وهو في شروح ديوان زهير : ٢٨٧ وانظر تخريجه فيما سبق ص
تكملة من " ح " . (٢)
انظر الخصائص ٣٥٣/٢ . (٣)
في " ح " و " ق " بالمعنى " . (٤)
الأصل - الحرفين " . (٥)
انظر الكتاب ٨٨/٣ وما بعدها . (٦)
البقرة ٢٤٥ ، والآية في الجمل : ٢١٣ . (٧)
في الأصل " دليل " بالرفع . (٨)

من الأوجه الثلاثة ، ووجه الاستدلال من ذلك أن المعطوف ها هنا فيسه
ثلاثة أوجه ، كما أن المعطوف هناك فيه ثلاثة أوجه ، العطف والنصب
والقطع ، وليس بين الموضعين فرق ، إلا من جهة أن المعطوف في الآية
الكريمة مرفوع والمعطوف في المثال مجزوم ، وكل واحد منهما شريك ما
حطف عليه ، وغاية مقصوده ما قدمناه من أن الأوجه الثلاثة في الآية والمثال
نظائر (١) فقط ، فاعتراض من اعترض عليه وجه الاستدلال بالآية الكريمة
تحامل (٢) ، والله أعلم .

وأما قوله في الآية الأخرى : (يجوز في " يعذب " الرفع
والنصب والجزم) . (٣)

فاعترضه ابن صفور (٤) بأن ظاهره أن جواز هذا مخصوص
بـ" يعذب " ، وليس كذلك ، فكان من حقه أن يقول : يجوز في " يغفر الرفع
[والنصب] (٥) والجزم ، ومعلوم أن يعذب معطوف عليه ، والمعطوف شريك
المعطوف عليه في عامله .

-
- (١) أي من أمثلة التنظير .
(٢) لم يذكر هذا الاعتراض ابن السيد في إصلاح الخلل وذكر في هامش
" ق " ان المعترض هو ابن السيد وابن صفور .
(٣) الجمل : ٢١٣ والاية هي ﴿ إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾ البقرة : ٢٨٤ .
(٤) في " ح " و " ق " بعضهم " وفي هامش " ق " عن نسخة أخرى
انه ابن صفور كما هنا .
وهذا الاعتراض لم يذكره ابن صفور في شرح الجمل ، ولا ابن صفور
أكثر من شرح على الجمل فلعله في هذا الشرح ، والذي ذكر هذا
الاعتراض هو ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٦٦ . فقال :
" هذا كلام يوهم أن الأوجه الثلاثة إنما تجوز في " يعذب " وحده ،
وهي جائزة في " يغفر " أيضا لا فرق بينهما في ذلك ، وقد تأملت
في نسخ كثيرة فوجدته كذلك . هـ أي لم يجد " يغفر " مكتوبا ،
وما نفاه ابن السيد موجود في بعض النسخ المعتمدة في تحقيق
الجمل ، ولعل ذلك المثبت في تلك النسخة من إضافات بعض النساخ
العلماء بمواطن العوار .
(٥) تكلمة من " ح " و " ق " .

وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ جِزْمِ الثَّانِي
جِزْمُ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جِزْمِ الْأَوَّلِ جِزْمُ الثَّانِي ، أَلَا تَرَى أَنَّ الثَّانِي
إِنَّمَا كَانَ مَجْزُومًا مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى مَجْزُومٍ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِالْجَازِمِ ،
وَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَجْزُومًا جَازَ قَطْعُ الثَّانِي وَاسْتِقْلَالُ الْأَوَّلِ بِالْجَازِمِ ، (١) فَلِهَذَا
عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ ذِكْرُ الْمَعْطُوفِ (٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ أَدْخَلَ هَذَا الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى رَفْعِ الْمَضَارِعِ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ عَلَى
أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (٣)

مَتَى تَأْتِ تَعْشَوْنَ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

وَلَوْ جِزْمَ هَذَا الْفِعْلِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ ، لَكَانَ جَائِزًا ، لِأَنَّهُ يُعْطَى
مَعْنَاهُ بِخُصُوصٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : " تَعْشَوْنَ " تَأْتِي فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَهُوَ
الظُّلَامُ ؛ أَيُّ تَقْصِدُ لِنَارِهِ بَلِيلٍ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يُسَمَّى كُلُّ قَاصِدٍ هَاشِيًا ، وَأَمَّا
قَوْلُهُ : " عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ " فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهَا (٤) خَفِضًا عَلَى الصِّفَةِ لِنَارٍ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ كَائِنٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ فَضَّلَ نَارَ
هَذَا الْمَدْحِ عَلَى سَائِرِ نيرانِ الْفَضْلَاءِ ، وَأَمَّا مَدْحُ صَاحِبِهَا فَبِالضَّمَنِ دُونَ
التَّصْرِيحِ .

-
- (١) فِي " ق " " الْجِزْمِ " .
(٢) هَذَا تَوْجِيهٌ بَيْنَ الضَّائِعِ . شَرْحُ الْجُمْلِ : ٢٢٢٢ / أ .
(٣) الْبَيْتُ لِلْحَطِيبَةِ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيوانِهِ : ، وَالْكِتَابُ ٨٦ / ٣ ،
وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢٠٤ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٧٣ / ٢ ، وَأَمَّا لِي
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٧٨ / ٢ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٦٦ / ٢ ، ٤٨٨ / ٤ ،
٤٥ / ٢ ، ٥٣ ، وَشَرْحُ الْجُمْلِ لِابْنِ هَضْرُونَ .
(٤) فِي الْأَصْلِ : " مَوْضِعَهَا " .

والوجه الثاني : أن يكون موضعها نصباً على الصفة لخير ، كأنه

قال : تجد خير نار ، أي تجد ناراً خير نار كأنها عندها خير موقد / ، ويكون
٢٤١ المعنى : أنه مدح هذه (١) النار وصاحبها تصريحاً ، لِأَنَّهُ أُخْبِرَ أَنَّ هَذِهِ
النَّارَ خَيْرُ النَّيرانِ مطلقاً ، وَأَنَّ موقدها خَيْرُ الموقدين مطلقاً ، فهذا الوجه
الثاني أمدح من الأول مِنْ حَيْثُ الإِطْلَاقُ فِيهِ والتقييد في الأول ، والله أعلم
وليس فيه سوى عودة ضمير الموهنت على لفظ خير وهو مذكر إلا أنه مضاف
إلى موهنت هو بعضه ، وأيضاً فَإِنَّ موصوفه المقدر موهنت ، فمن ثم ساغ
تأنيث ضميره . والله أعلم .

فصل : ثم قال : (وإذا دخل على الأسم الذي يجازى به
عامل غير الابتداء أو الفعل الذي يجازى به بطل الجزاء) (٢) إلى آخره .

هذا كما قال ، والأصل في ذلك أن الأسم إذا كان له صدر
الكلام لم يعمل فيه عامل لفظي قبله ، إلا أن يكون خافضاً ، اسماً كان أو حرفاً ،
بشرط أن يكون ذلك الخافض معلقاً بفعل الشرط كقولك : بمن تمرر أمرر ،
وغلّام من تضرب أضرب ، فكل واحد من هذين الخافضين معلق بفعل
الشرط دون غيره ، (٣) ألا ترى أنك تقول في الاستفهام : علمت غلام
أيهم قائم ؟ فلو نصبت فقلت : علمت غلام أيهم قائماً ؟ لم يجز ،
لأن الخافض لاسم الاستفهام كالخافض لاسم الشرط في أن كل واحد منهما
يكسبي من مخفوضه حكمه من لزوم الصدريه ، وقد تقرر هذا المعنى فسي
المضافات ، وذلك أن المضاف يكسبي من المضاف إليه التعريف في نحو :
غلام زيد ، والتذكير في نحو : زيد (٤) امرأة ، والتخصيص في نحو :

(١) في الأصل " هذا " بالتذكير .

(٢) الجملة : ٢١٤٠ .

(٣) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٨ / ١ .

(٤) في الأصل " غلام امرأة " خطأ .

غلام امرأة والتأنيث في نحو * إِنَّهَا إِنْ تَكِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ * (١) والتذكير في
نحو قوله تعالى : * فَطَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ * (٢) والعقل (٣) ،
وكلاهما مجموع في هذه الآية ، وبيان ذلك أَنَّ خَاضِعِينَ خَيْرٌ ، من الأَعْنَاقِ ،
فلو كان خَاضِعَةً لم يكن فيها ما ذكرناه ، ولكن لما جَاءَ بلفظ خَاضِعِينَ الَّذِي
أصله الاختصاص بمذكر من يعقل عرفنا أنه إِنَّمَا كان ذلك من جهة أَنَّ الأَعْنَاقِ
مضافة إلى ضمير مذكر من يعقل ، فأكتسبت منه وَصْفَهُ مَعًا ، فمن ثَمَّ اخبر عنها
بخبر مذكر من يعقل ، وهذا التوجيه أَحَبُّ ما سمعت في ذلك إِلَيَّ ، واللَّهِ
أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

إِلَّا أَنَّ لَفْظَ أَبِي الْقَاسِمِ فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ الْعِبَارَةُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ :
وَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَجَازِي بِهِ عَامِلٌ غَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَوْلَمْ يَذْكَرْ
الْإِبْتِدَاءَ لَكَانَ كَافِيًا ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَوْصَفُ بِالْدُخُولِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ [شَيْئًا] (٤) مُنْفَصِلًا عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْنَى يَتَصَفَّ بِهَذَا الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَكِنْ
لَمَّا كَانَ هَذَا الْوَصْفُ مِنْ عَوَارِضِ مَوْصُوفِهِ جَازَلَهُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالْدُخُولِ عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ مَجَازًا ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

وكذلك قوله : (أو (٥) الفعل المجازي به) ؛ لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا
فِي حُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ بِدَاخِلٍ عَلَى
أَسْمِ الشَّرْطِ [لِلزُّومِ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، لَكِنْ قَدْ يَتَجَهَّ ذَلِكَ ، بِأَنَّ يَكُونُ [تَمَاضِيًا]
بِالدُّخُولِ عَلَى أَسْمِ الشَّرْطِ ، أَعْتِبَارًا بِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ عَلَى أَسْمِ الشَّرْطِ] (٦)

-
- (١) لقمان : ١٦ .
(٢) الشعراء : ٤ .
(٣) ساقطة من " ق " ، يعني أَنَّ المضاف اكتسب من المضاف إليه
التذكير والعقل .
(٤) زيادة من " ق " .
(٥) " أو " في الأصل " ان " وفي " ق " " والفعل الذي يجازي به " .
والمثبت من الجمل : ٢١٤ ، و " ح " .
(٦) ما بين المعقوفين من " ح " و " ق " .

(١) - وانما لزم تقديم اسم الشرط عليه لتضمنه حرفه (٢) ، ففعل الشرط إذا
يصح وصفه بالدخول على اسم الشرط اعتباراً (١) بهذا التأويل مع بقاء
الحكم ، وهذا واضح إن شاء الله .

وأما بطلان الجزاء بسبب دخول العامل عليه فلما ذكرناه قبل
من أن الاسم الذي له صدر الكلام لا يعمل فيه عامل قبله ، إلا أن يكون خافضاً ،
فلما أدخلنا عليه العامل وأردنا معناه ، وتعدّر أعماله فيه وجب أن يسلب
المعنى الذي أوجب له الصدريّة حتى يمكن إعمال ذلك العامل فيـه
كقولك : **إِنَّ مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمَهُ** (٣)] **فَإِنْ أَرَدْنَا** (٤) **الجزء الحقنا**
ألبها فقلنا : **إِنَّهُ مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمَهُ** (٥) لأن هذا العامل ليس حينئذ
معلقاً باسم الشرط ، ورُبّما حذفنا هذه ألبها لفظاً وهي مرادة معنسى ،
وأكثر ما يكون ذلك في الشعر ، والله اعلم ، وعلى ذلك أدخل (٦) هذا
البيت (٧) :

* **إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا** * البيت

شم قال (٨) : **(وَمِمَّا جَاءَ مِنْ الْجَزَاءِ قَوْلُ زُهَيْرٍ :**

-
- (١٠١) ساقط من "ق" .
 - (٢) أي حرف الشرط "ان" .
 - (٣) الكتاب : ٧١/٣ - ٧٢ .
 - (٤) في "ق" "الحقنا" .
 - (٥) تكلمة من "ح" و"ق" .
 - (٦) في "ح" "دخل" .
 - (٧) هذا صدر بيت ينسب للأخطل وعجزه :

* **يَلْتَقُ فِيهَا جَانِدًا وَظَبِيًّا** *

وليس في شعره الذي وضعه السكري ، وهو في أمالي الشجري
١/٢٩٥ والحلل ٢٨٧ ، وشرح ابن يعيش ١١٥/٣ ، والمقرب
: ١/١٠٩ ، ووصف المياني : ١١٩ ، والخزاعة ٤٥٧/١ ، شرح أبيات
المغني ١/١٨٥ وذكر البغدادي أنه فتش في ديوان الأخطل برواية
السكري ولم يجده فيه .

(٨) في الأصل : " شم قال السهيلي " بإقحام كلمة "السهيلي" وتام

* رمهما تكن عند امرئ من خليقة * البيت
ذهب [بعض] (١) الناس إلى أن "مهما" التي يجازى بها حرف ،
لانتفاء أحكام الأسماء عنها (٢) في هذا البيت ، وقال أبو الحسن الضائع (٣)
بل فيها في هذا البيت حكمان من أحكام الأسماء أحدهما : أنه يمكن
أن تكون رفعا بالابتداء .

والثاني : أن في "تكن" ضميرا يعود عليها على المعنى ،
وهو اسمها ، و "عند امرئ" خبرها و "من خليقة" بيان لاسم تكن ،
والجملة خبر "مهما" ، وهذا إعراب صحيح / فتعينت اسميتها ، وهو
المشهور فيها ، وجواب الشرط "تعلم" وحرف "لو" وما اتصل به اعتراض
بين الشرط وجوابه ، وقوله : "تخفى على الناس" منصوب المحل بخال ؛
لأنها من أخوات ظننت ، وجواب لو محذوف أغنى عن ذكر جواب الشرط .

ثم أنشد هذا البيت :

(* إِذْ مَا أُتِيْتُ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ *) (٤)

مستشهدا به على الجزاء بإذما ، وقد تقدم أن سيبويه يذهب إلى حرفيتها ،
وأن الكثير من المتأخرين يذهبون إلى ظرفيتها ، وقد تقدم الاحتجاج بكل

====
البيت : * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ *
والبيت من معلقته . انظر شرح ديوانه : ٣٢ والبيت في الجمل :
٢١٥ أمالي ابن الشجري ٢٩٥/١ ، والحلل :
الجمل لابن صفور : ٢٠٣/٢ ، والمغنى ٤٣٥ .

(١) تكملة من "ح" و"ق" .
(٢) انظر ما سبق ص
(٣) في "ق" "أبو الحسين" ولم أجد قول ابن الضائع هذا في مظنته
من شرح الجمل ، وهذه النسخة التي بين يدي بها اضطراب واضح
في باب الجزاء .

(٤) الجمل : ٢١٦ ، وعجز البيت :
* حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ *
وهو لعباس بن مرداس السلمى - رضي الله عنه - في ديوانه : ٤٧ ،
====

من الفريقين (١) ، فإن قلنا بحرفيتها فليس لها موضع من الإعراب ، وإن قلنا
بظرفيتها فهي منصوبة المحل بفعل الشرط ، والجملة المقرونة بالفاء هي
الجواب ، وقوله : "حقاً" ينصب (٢) على المصدر بفعل مضمر ومفعول القول
في البيت الثاني . (٣)

ثم أدخل هذا البيت :

* (فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها) (٤)

شاهداً على الجزاء بأنى ، وهي من ظروف المكان المضمنة حرف الشرط ،
والفعل بعدها مجزوم بها وهي منصوبة المحل به ، وتشتجر مجزوم على
الجواب ، و "كلاً" رفع بالابتداء ، و "شاجر خبيره" جاء مفرداً اعتباراً
باللفظ ، ولوثناه اعتباراً بالمعنى لجاز ، لأنه (٥) من قبيل ماله لفظ ومعنى
يصف في البيت رجلاً ركب أمراً عظيماً (٦) لا خلاص (٧) معه ، بمنزلة من

- ====
- والكتاب ٥٧/٣ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، والخصائص ١٣١/١ ،
والحلل : ٢٩ ، ويروى "إما أتيت" ولا شاهد على هذه الرواية .
(١) انظر ما سبق ص وما بعدها .
(٢) في "ح" "نصبا" .
(٣) هو قوله : يا خير من ركب المطي ومن مشى
فوق التراب إذا تعد الأنفوس
(٤) الجمل : ٢١٥ وهو للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه ، وعجزه :
* كلاً مركبها تحت رجلك شاجر *
وهو في ديوان لبيد : ٢٢٠ ، والكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٨/٢ ،
وشرح ابن يعين ١٠٩/٤ ، ١١٠ ، ٤٥/٧ ، والخزانة ١٩٠/٣ ،
٢١٠/٤ .
(٥) في "ح" "لا نها" .
(٦) قصة هذه الأبيات أن للبيد جاراً من بني عبد القيس قد لجأ إليه ،
فضربه عم "لبيد" بالسيف وعم لبيد هو ملاعب الأسنة ، فغضب
لبيد لذلك وأنشأ هذه القصيدة التي منها هذا البيت . انظر الحلل :
٢٩١ .
(٧-٧) أكثر هذا الكلام من كلام ابن السيد في الحلل ٢٩٢ .

رُكِبَ نَاقَةً صَعِبَةً لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّزُولِ عَنْهَا سَالِمًا ، لِأَنَّ رَجُلِيهِ قَدْ اشْتَبَكَا (١)
 بِرُكَابِيهَا ، وَكَلَّا مَرَكِبِيهَا لَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ، إِنْ رُكِبَ عَلَى مَرَكِبِهَا الْمَقْدَمِ ، وَهُوَ
 الرَّحْلُ وَجَدَّهُ مَرَكِبًا صَعِبًا ، وَإِنْ رَكِبَ عَلَى أَمْوِ خَرَّةٍ ، وَهُوَ الْكَنْفَلُ مَا لَيْسَ بِهِ
 وَصْرُهُ ، وَيُرْوَى تَحْتَ رَحْلِكَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ لِلنَّاقَةِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ ،
 وَمَا يَحْوِي وَرَاءَ الرَّحْلِ ، أَوْ يَدَارُ فَيُرَكَّبُ عَلَيْهِ الرَّدِيفُ يَسْمَى كِفْلًا ، يُقَالُ :
 رَحَلْتُ الْبَعِيرَ ، أَوْ كَفَلْتُهُ إِذَا جَعَلْتَهُ عَلَيْهِ رَحْلًا وَكِفْلًا ، وَهُمَا الْمَرَكِبَانِ
 اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا (٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال : (وقد يجازى بإذا في الشعر) . (٢)

أصل الجزم في هذا الباب إنما هو لأن ، وهو حرف موضوع للإمكان
 دون التحقيق ، وغيرها من جوازم هذا الباب إنما جزم بتضمنه معناها ، وأما
 " إذا " فمخالفة لها ، لأنها إنما تجيء وقتًا معلومًا كقولك : آتيتك إذا
 أحرمت البسر ، وإذا طلعت الشمس ، وإذا جاء العصير وما أشبه ذلك ، ولو
 قلت : آتيتك إن طلعت الشمس ، أو إن جاء العصير لم يجز ، فلهذا الذي
 ذكرناه من الخلاف لم يكن لها أصل في الجزم ، لكنها قد تجزم نسي
 الشعر ، وذلك إذا وقعت موقعا^(٣) يصلح لأن كما لو قلت : إذا جاء زيد
 يغم عمر ، فإن وقعت موقعا^(٣) لا يصلح لأن لم تجزم مطلقا ، معناه نظما ونثرا^(٤)
 كقولك : إذا طلعت الشمس يقوم زيد ، فما جزم فيه لإصلاحه^(٥) لأن قوله :
 إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

(١) في الأصل و " ح " " اشتبكنا " .

(٢) الجمل : ٢١٥ .

(٣-٣) ساقط من " ح " .

(٤) " معناه نظما ونثرا " ساقطه من " ح " و " ق " .

(٥) البيت لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه : ٤١ ، والكتاب ٦١/٣ ،

ومجاز القرآن : ٢٥٩ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والجمل ٢١٦٠ ،

والخزانة ١٦٤/٣ . وهناك بيت آخر يشبه بيت ابن الخطيم هذا

انظر المفضليات : ٢٠٧ ، وتعليقات الشيخ عبد الخالق ضمية على

المقتضب ٥٦/٢ .

وموضع الشاهد منه جزم نضارب ، وذلك أنه معطوف على جواب
" إِذَا " وهو " كان " (١) فلولا أن هذا الجواب في موضع جزم ما عطف
عليه مجزوم ، لأنه قد علم أن المعطوف شريك للمعطوف عليه في عامله ،
ولا وجه لكسر " باء " فنضارب إلا أن تكون ساكنة ، ثم كسرت لسكونها وسكون
" باء " الإطلاق .

ويروى فنضارب بالرفع على الإقواء (٢) ، وخطانا جمع خطوة ، و
والخطوة صارة عن المسافة التي بين القدمين ، والخطوة بفتح الخاء المصدر ،
وقوله : " إِلَى أَعْدَائِنَا " متعلق بخطانا ، فإن قلت : وكيف يتعلق به
وقد قلت : إنه اسم لما بين القدمين ؟ ، وإنما يصح التعلق بالفعل
وما فيه معناه ، وقد قرئ " خطانا " عن ذلك كله .

فالجواب : أن ابن جنني سأل الفارسي من ذلك فأجابه بأن
الجار يتعلق بالوهم مثلاً ، وخطانا يتوهم معه الفعل ، لأن الخطوة لا بد
أن تكون عن خطو ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

مسألة (٣) : زعم الفراء أن الشرط يكون له جوابان ، كما يكون

للمبتدأ خبران ، وجعل من ذلك قول زهير : (٤)

فلا تكمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم
يوخر فيوضع في كتاب فيدخر ليوم الحساب أو يعجل فينقم (٥)

-
- (١) في " ق " " كان " بكسر الألف وإسكان النون . خطأ .
(٢) انظر تعليقات الشيخ عبد الخالق على المقتضب ٥٦/٢ .
(٣) انظر المسألة في شرح ابن الأضائع : ٢٢٢/ب - ٢٢٨/أ ، فهو
مستفيدها كلها من ابن الأضائع .
(٤) البيتان من معلقة زهير . انظر شرح ديوانه : ١٨ .
(٥) " يعجل فينقم " ساقطة من " ق " .

فقله : " يَوْ خَر " (١) جوابٌ بعد جوابٍ (٢) عنده ، وردّه / ابن ٢٤٣
 خروفٍ بِأَنَّ الْخَبِيرِينَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى خَبِيرٍ (٣) واحدٌ كقولهم :
 هذا حُلُوْحَامِضٌ ، أَي مَرٌّ ، ولا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، بهذا ردَّ ابْنُ خُرُوفٍ عَلَى
 الْفَرَاءِ فِي هَذَا الْبَيْتِ .

وقد قيل في ذلك غير وجهٍ ؛ فمن النَّاسِ مَنْ قَالَ : أَنَّ " يَوْ خَر "
 بَدَلٌ غَلَطٌ مِنَ الْجَوَابِ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ (٤) ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ هُوَ مَرْفُوعٌ
 وَلَكِنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ فَسَكَنَهُ ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ (٥) ، أَوْ يَكُونُ أَجْرَى
 الْمَنْفَصِلِ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ ، فَتَوْهَمُهُ [فِعْلٌ] (٦) فَسَكَنَهُ تَسْكِينَهُ ، وَ[قَدْ]
 قِيلَ : إِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ خَطَأٌ ، لِقَوْلِهِ : " فَيَنْقَمُ " وَلَا وَجْهَ لِكُسْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 مَجْزُومًا ، ثُمَّ كَسَرَ لِلِإِطْلَاقِ ، وَلَا وَجْهَ لِحُزْمِهِ إِلَّا الْعَطْفُ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
 مَا قَبْلَهُ مَرْفُوعًا .

وقيل : إِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْجَوَابِ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ
 الْمَجَازِ ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَكْتُمُ سَبَبٌ فِي جَزَائِهِ عَلَيْهِ ، فَالْجَوَابُ
 فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ " يَدْخَرُ " وَلَكِنْ لَمَّا خَبَّرَ بِالْعِلْمِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ مِنَ الْمَجَازَةِ

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " يَوْ خَر " خَطَأٌ .
 (٢) " بَعْدَ جَوَابٍ " سَاقِطَةٌ مِنْ " ق " .
 (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .
 (٤) لِأَنَّ بَدَلَ الْغَلَطِ لَا يَكُونُ إِلَّا حِينَ النَّطْقِ . انظُرْ شَرْحَ ابْنِ
 الضَّائِعِ ٢٢٧/ب ، أَمَّا الْكَلَامُ الْمَحْرُورُ كَالشَّعْرِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ ،
 فَضْلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي شَعْرِ زَهِيرِ الْمَشْهُورِ بِالتَّنْقِيحِ فِي شَعْرِهِ .
 (٥) مِثْلُ قَوْلِ آمِرِ الْقَيْسِ :
 فَالْيَوْمِ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِظٍ
 بِأَسْكَانِ " أَشْرَبْتُ " الْمَضَارِعِ ، انظُرْ شَرْحَ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ
 لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١٠-١١ وَالْخِصَائِلِ ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٧٤/١ .
 (٦) تَكْمَلَةٌ مِنْ " ح " وَ" ق " وَمَكَانُهَا بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ قَلْفَةٌ .

أبدل منه المجازة التي هي مسببة عنه ، فالبدل هنا هو البدل منه على الوجه المجازي ، والله أعلم .

مسألة : وقد يجزم حرف الشرط ثلاثة أفعال على غير الوجه الذي ذهب إليه الفراء ؛ وذلك في كل موضع حذف فيه فعل الشرط ، لكون مفسره صار بدلاً من اللفظ به كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (١) ألا ترى أن الفعل المحذوف الراجع لأحد إنما يقدر مجزوماً ومفسره مجزوم المحل ، والجواب مجزوم المحل أيضاً ؟ وقد ظهر ذلك في قوله : (٢)

* أينما الريح تميلها تمل *

وإنما جاز ذلك لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر لفظاً في الاستعمال ، وإنما ذلك أمر تقديري .

فصل : أدوات الشرط ما كان منها حرفاً فلا موضع له من الإعراب ، وما كان منها ظرفاً فإنه منصوب اللفظ أو المحل بفعل الشرط ، وما كان منها اسماً فإنه إن كان مبتدأً فقد قيل إن خبره الجملة التي هي شرط ، وقد قيل إن خبره الجملة التي هي جزاء وقد قيل : إنه مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن خبره الجملة التي هي شرط ، والدليل على ذلك أن إعرابه موقوف على حسب فعل الشرط ؛ وبيان ذلك أنه إن عاد عليه منه ضمير رفع لفظاً أو موضعاً

(١) التوبة : ٦ .
(٢) هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، صدره :

* صعدة نابتة في حائر *

وهو في الكتاب : ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وشرح أبيات ابن السيراني : ١٩٦/٢ ، وأمالى بن الشجرى : ٣٣٢/١ ، والإنصاف : ٦١٨ ، والخزانة ٤٥٧/١ ، وينسب إلى غير كعب . انظر تخريجه في الكتاب .

كان آسم الشرط (١) مبتدأ ليس غير (٢) ، فَإِنَّ كَانَ الضمير ضمير نصب لفظاً
أو موضعاً كان (١) آسم الشرط من باب الاشتغال ولا حظ للجزء في هذا
الحكم أصلاً ، وشبهة من قال : إِنَّ الْخَبَرَ [في] (٣) جملة الجزاء أنها
متعلق الفائدة ، وليس في ذلك كبير دليل ، لأن هذا (٤) إنما أوجبه
ما ضمنه آسم الشرط من معنى حرفه ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد فيكون
كلاماً مستقلاً ثم تدخل عليه حرف الشرط ، فتقول : إِنْ قام زيد فيزول عنه
الاستقلال ولا يزول عنه الإعراب الذي كان قبل دخول حرف الشرط عليه ؟
وهذا ظاهر والله أعلم .

وأما شبهة من قال : إِنَّهُ مبتدأ لا خبر له ، فهي : أنه لمح فيه
قولهم في نحو : أقام الزيدان ؟ (٥) فإنه مبتدأ لا خبر له ، وليس ذلك
بمستقيم ؛ لأنه إنما صح أقام الزيدان (٥) ؛ لأن آسم الفاعل بمعنى الفعل ،
فصار لذلك (٦) أقام الزيدان ؟ في تقدير : أيقوم الزيدان ؟ ، ولولا ذلك
لم يجز ، وليس ذلك في آسم الشرط ، وقد كان بعض المذاكرين يذهب إلى
أن الخبر في الجملتين معاً ، متعلقاً بأن الفائدة إنما حصلت بمجموعهما ،
ولو كان كما زعم لتساوت الثانية والأولى في جواز حمل آسم الشرط على ضميره
المنصوب بفعل الثانية ، فكنت تقول : أيهم يقيم أكرمهم ، ينصب "أي" حملاً
على ضميرها (٧) المنصوب بأكرم ، وهذا لا يقوله أحد ، على فساد رأيه ، وقد
تقدم هذا المعنى في الاحتجاج للقول الأول ، وهذا واضح إن شاء الله .

- (١-١) ساقط من "ح" .
(٢) في "ق" لا غير وفي الأصل إشارة إلى أنه في نسخة أخرى "لا غير" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) في "ح" و "ق" ذلك .
(٥-٥) ساقط من "ح" .
(٦) في "ح" و "ق" قولك .
(٧) في الأصل "ضمير" .

فصل: (١) وأما الوجه الذي يتوصل به إلى معرفة (٢) إعراب
اسم الشرط ، فهو أن تنظر إلى فعل الشرط ، فإن عمل في ضميره رفعاً لفظاً
أو موضعاً (٣) كان مبتدأ ليس غير (٤) ، كقولك : من يقيم أكرمه ، ومن يذهب
به أزه ، وإن عمل فيه نصباً لفظاً أو موضعاً فالمسألة من باب الاشتغال ،
والآبدي هو المختار كقولك : من تكرر يشكر (٥) ، ومن تذهب به بكرمك .

فإن لم يعمل في ضميره فإن كان متعدياً إلى واحد كان اسماً
الشرط / مفعوله كقولك : من تكرر يشكر (٥) ، فإن كان غير متعد . ٢٤٤
أو كان متعدياً وقد أخذ مفعوله كان اسماً الشرط (٦) ظرفاً أو مصدرًا كقولك :
أي مكان تجلس أجلس معك ، وأي زمان تسرأسر معك ، وأي ضرب تضرب
زيداً أضرب مثله ، إلا أن يكون متعدياً إلى اثنين ، وقد أخذ واحداً باسم
الشرط حينئذ مفعوله الثاني كقولك : من تعطى درهما يشكر ، وهذا
كلمة ظاهراً ، والله أعلم .

فصل : إذا وقع الفعل الماضي . بعد أدوات الشرط فإنه مقلوب
المعنى إلى الاستقبال ، لأنها إنما وضعت شرطاً فيه لا خلاف في ذلك
إلا " كان " وحدها من بين سائر الأفعال ، فإن فيها أربعة أقوال :

أحدها : أنها تقوى على " إن " ، ولا تقوى عليها " إن " بل
يبقى معها على وضعها من ماضي معناها ، لأنها أم الأفعال ، أصل في
كل فعل وحديث قال الله تعالى * إن كنت قلته فقد علمته * (٧)

- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي ٣٢٩ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " موضعاً " والمثبت " أو موضعاً " .
(٤) في " ح " و " ق " " لا غير " ، وفي الأصل إشارة إلى ذلك .
(٥-٥) ساقطة من " ق " .
(٦) بعد كلمة " الشرط " في " ق " " مفعولة " وعليها " خطأ " وكل
ذلك في الهامش .
(٧) المائدة : ١١٦ .

قاله أبو العباس المبرد (١)

والثاني : أنّها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنها

مقلوبة المعنى إلى الاستقبال . والتقدير : إن أكن قلته فقد علمته ؛ أي

إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأني قلته فقد علمته (٢) وهو مقلوب

قولهم : كان زيد سيقوم ، وهو جائز باتفاق ، وهو قول ابن الضائع .

والثالث : أنّ المسألة على حذف فعل الشرط وإبقاء معموله

دالاً عليه تقديره : إن أكن كنت قلته أو إن أقل كنت قلته وهو

قول ابن السراج وقوم بعده . (٣)

والرابع : أنّ " إن " في هذا الموضع محمولة على " لو " في بقاء

معناها الوضعي (٤) ، وهو قول الفراء .

وأولى هذه الأقوال قول ابن الضائع ، لبقاء " كان " معه على

الأسلوب المطرد من غير حذف ولا حمل على حرف ، مع حصول المعنى

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (٥) وهذه مقلوبة المعنى ،

بلا إشكال .

وأما قول المبرد فهو مقدم لباب الشرط أجمع ، قال ابن

السراج : وأظنه رجع من ذلك ؛ لأنه وقع في الطرف بخطه ينظر فيه . (٦)

(١) انظر الأصول : ١٩٠ / ٢ ، والمساعد ١٨٦ / ٣ - ١٨٧ .
قال ابن السراج : ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقفاً عند
الجواب في هذه المسألة : ينظر فيه ، وأحسبه ترك هذا القول .

(٢) " فقد علمته " ساقط من " ح " و " ق " .

(٣) الأصول : ١٩١ / ٢ .

(٤) انظر معاني القرآن ١٤٣ / ١ .

(٥) المائة : ٦ .

(٦) في " ح " " فقال " خطأ .

(٧) انظر تخريج ذلك فيما سبق قبل قليل .

وأما مذهب آبن السراج ومن تبعه فتكلف لم تدع إليه ضرورة ؛
لأن المعنى حاصلٌ دونه . وقولُ الفراء غيرُ صحيح ، لأن جوابها يكون
مستقبلاً ، ولا يكون ذلك في " لو " وأيضاً فإنها دعوى مجردة ، والله أعلم .

مسألة : (١) يحذف جواب الشرط ؛ لتقدم ما يدل عليه بشرط
أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ أو ماضياً مقروناً بلم كقولك : أقم (٢)
إن قام ، وأقم (٢) إن لم يقم زيد ، ولا يكون المضارع حينئذ مجرداً إلا
في الشعر كما لو قلت : أكرمك إن تقم (٣) ، ويحذف أيضاً فعل الشرط
دون الجواب بعد " إن " متبوعة بـ " لا " على سبيل العوض ، قال
ذو الرمة : (٤)

خَلِيلِي هَلْ مِنْ حِيَلَةٍ تَعْلَمَانِيهَا يَدْنِيكُمَا مِنْ وَصَلٍ مِي أَحْتَالِيهَا ؟
فَنَحْتَالِيهَا أَوْ لَا فَإِنْ لَا فَلَمْ تَكُنْ بِأَوَّلِ رَاجٍ حِيَلَةٌ لَا يَنَالُهَا
كأنه قال : فنحतालها أو لا تعلمانها ، فإن لا تعلمانها (٦) ، فلم تكن بأول
راج حيلة لا ينالها ، فحذف الفعل المعطوف بأو وفعل الشرط ، لأن حرفه (٧)
متبوع بلا ، إلا أن حذف الجواب أكثر في الاستعمال من حذف فعل
الشرط (٨) ، لأن حرفه أشد طلباً له منه لجوابه ، لتراخي هذا واتصال ذلك ،
والله أعلم .

(١) انظر المسألة في المساعد ١٦٣/٣ ، وما بعدها ، وشرح آبن صفور

٠٢٠١/٢

(٢) في " ق " " أقوم " في كلا الموضعين خطأ .

(٣) في " ح " " لم تقم " خطأ ، وذلك مثل قوله :

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ شَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ
وَالْبَيْتَانِ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِ ذِي الرِّمَّةِ : ٦٢٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " يَدِينُكُمْ وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الدِّيْوَانِ وَ" ح " .

(٥) فِي " ح " وَ" ق " تَعْلَمَانِيهَا .

(٦) فِي " ح " حَذْفُهُ خَطَأً .

(٧) الْمَسَاعِدُ : ١٦٩/٣ .

(٨) فِي " ح " حَذْفُهُ خَطَأً .

ويحذف الشرط وجوابه (١) في حال الضرورة (٢) كقوله (٣):

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ عِيًّا مَعْدِمًا قَالَتْ : وَإِنْ (١)

ويحذف الشرط المنفي بلا وجوابه كله أو بعضه اختياراً نحو قولهم : افعل
كذا وكذا إِمَّا لَا (٤) ، وقال بعض العرب وقد مات أبوه : اللهم إِنْ كَانَ
كريم الجدين سهل الخدين فَاغْفِرْ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا (٥)

مسألة : إِذَا أَجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسْمُ كَانَ الْجَوَابُ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ،
وَأَغْنَى عَنْ جَوَابِ الثَّانِي ، فَتَقُولُ : لَئِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو ، وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ
وَاللَّهِ يَقُمْ عَمْرُو ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِي اللَّفْظِ أَوْ مَضَارِعًا مَقْرُونًا
بَلَمْ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْقَسْمُ ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ حِينَئِذٍ مَحذُوفٌ ، وَلَا يَحْذُفُ إِلَّا بِالشَّرْطِ
الْمَذْكُورِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

فَإِنَّ قِيلَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَابِ الْإِعْمَالِ حَتَّى رَاعَيْتُمْ
فِي هَذَا الْبَابِ الأَوَّلِ ، فَحَمَلْتُمْ الْجَوَابَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا (٦) فِي
الشَّعْرِ ، وَرَاعَيْتُمْ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ الثَّانِي فَعَلَقْتُمْ بِهِ الْمَطْلُوبَ / لِكُلِّ ٢٤٥
وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ ، وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَكُمْ ؟

- (١-١) ساقطة من "ح" .
(٢) ذكر أبو حيان أنه لم ينص أحد على حذف الشرط وجوابه ضرورة
إلا ابن مالك والأبدي وابن عصفور ، وغيرهم يجيز الحذف إذا فهم
المعنى . التذليل والتكميل ١٦٢/٥ ب وانظر المساعد ١٧٠/٣
وشرح الجزولية للأبدي ٣٨٣-٣٨٤ .
(٣) الرجز ينسب لروبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٦ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٤٤٥/١ ، ٢٠١/٢ ، والمقرب ٢٧٧/١ ضرائر الشعر
١٨٤ ، ١٨٥ ، والخزانة ٣٦٠/٣ .
(٤) كذا هذا القول في جميع النسخ ، ويمثل لهذه المسألة بنحو:
"اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا" انظر المساعد ١٧٠/٣ .
(٥) القول في أمالي القالي ١٩٨/١ عن الأصمعي .
(٦) ساقطة من "ح" .

فالجواب في الفرق بينهما : أن المتقدم في باب الأعمال عاملان ، فكان الأول أن يعلّق المعمول بالثاني منها دون الأول من جهة أن الأصل اتصال المعمول بعامله ، وليس ذلك في هذا الباب ، لأن القسم ليس بعامل في جوابه ، وإنما هو مقتضى له ، فإذا جعلت الجواب للقسم في نحو (١) قولك : لئن قام زيد ليقومن عمرو . فلم نُحْمَلْ معمولاً (٢) على عاملٍ بعيدٍ ، وتركت حمله على عامل قريب مع إمكان ذلك ، وإنما يراعى الأول من المقتضيين غير العاملين ، والثاني من العاملين وإن كان جميعها قد آتوى في الاقتضاء ، والله أعلم .

(٣) مسألة : إذا وقعت الجملة الأسمية موقع الجواب وجب الربط بأحد حرفين ، إما بالفاء (٤) ، وإما بـ " إذا " الفجائية إلا في الشعر (٥) ، وإذا وقع موقعه غيرها مما لا يصح لمباشرة حرف الشرط فلا بد من الفاء إلا في الشعر .

فإن قيل هلا اكتفي بحرف الشرط عن الربط بغيره كما اكتفي به إذا صلح الجواب لمباشرته ، وهو إنما جيء به للربط بين جملتي (٦) الشرط والجزاء ؟

فالجواب : أنها إنما تربط الجواب بالشرط إذا كان الجواب على أصله صالحاً أن يكون شرطاً ، وأما إذا وقع موقعه غيره مما لا يصلح فيه ذلك ، فإنه بمنزلة جملة مبتدأة من جهة امتناع مباشرتها لحرف الشرط ، فلا بد من رابط ، والله أعلم .

-
- (١) ساقطة من " ق " .
 - (٢) في الأصل " مفعولاً " .
 - (٣) انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٥٩٦ - ١٥٩٨ .
 - (٤) في " ح " " إما الفاء " .
 - (٥) مثل قول الشاعر : * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
 - (٦) في " ح " جملة ، وفي " ق " جملتين ، وكله صواب .

مسألة : فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ الرَّابِطُ غَيْرَ الْحَرْفَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ وَقُوعُهُ بَعْدَ وَقُوعِ الْأَوَّلِ ،
وَلَا بَدَّ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَضَارِعٌ لِمَعْنَى الْفَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا الْفَجَائِيَّةُ فَإِنَّ مَا تَضَمَّتْهُ
مِنْ مَعْنَى الْمَفْجَأَةِ مَضَارِعٌ أَيْضًا لِمَعْنَى الْفَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ خَرَجْتُ فَمَفْجَأَنِي الْأَسَدُ ، فَالْمَفْجَأَةُ بَعْدَ
الْخُرُوجِ بِلَا مَهَلَةٍ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ " الْفَاءَ " وَ " إِذَا " يَقْتَضِيَانِ التَّبَعِيَّةَ بِلَا
مَهَلَةٍ ، فَلِذَلِكَ اشْتَرَكَا فِي الرَّابِطِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ (١)

أول هذا الباب معرفة الأسباب المانعة من الصرف وهي تسعة أشياء (٢) : التعريف ، والتأنيث ، والتركيب ، والوصف ، والوزن ، والعدل ، والعجمة ، والجمع المتناهي ، وشبه ما لا ينصرف ، وهذا الأخير يعم ثلاثة أشياء (٣) وهي : المزيد في آخره ألف ونون كعثمان (٤) ، وألف الحاق أو تكثير ، كأرطى من قولهم : ماروط (٥) ، وكبعرى ، وشبه الأصل ، كأحمر المنكر بعد التسمية ، فهذه أحد عشر سبباً ، وزاد بعضهم شبه العجمة كالجمع (٦)

(١) ذكر الإمام الشهير أبو القاسم السهيلي في أماليه ص ١٩ أن النحاة عللوا عدم صرف الاسم بأن الاسم غير المنصرف أشبه الفعل فلم ينصرف ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان كالتعريف فإنه فرع التأنيث . . . إلى آخر ذلك . وذكر أن النحاة لو اقتصروا على السماع دون أن يحصروا هذا الباب تحت علل محدودة لانتفع بنقلهم ، ولم يكثروا الحشوي في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلم من فساد تعليلهم حتى ضربوا بهم المثل . وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل ، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة . . . الخ انظر ذلك مفصلاً هناك .

(٢) انظر التبصرة : ٥٣٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠ .

(٣) انظر الملخص : ٦٠٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٠ .

(٤) شبه ما لا ينصرف في عثمان ونحوه هو : أنه مسامت لحمراء ،

لأنه على مثالها في عدد الحروف والتحرك والسكون ، وهذه الزيادتان في عثمان ، قد اختص بها المذكر ، فلا تلحقه علامة تأنيث ، كما أن حمراء لا تؤنث على بناء المذكر . الكتاب :

٢١٦/٣ . وانظر التوطئة : ٢٧٧ . والأديم الماروط هو المدبوغ بالأرطى ، والأرطى نوع من الشجر . (٥)

النبات لا يبي حنيفة الدينوري : ١٠٦ .

وانظر السألة في سر صناعة الإعراب ٦٩١ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، والمنتع : ٢٨٠/١ ، واللسان : أرط .

(٦) منهم الفارسي في الإيضاح : ٣ : ٣ ، وأبن بابشاذ . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤١ ، وذكر المحقق أن هذا الرأي في شرح المقدمة النحوية ، ولم أجده في شرح المقدمة المحسبة ، ومنهم ابن صفور في شرح الجمل : ٢١٨/٢ ، وانظر ص

للمتأمل

آلتناهي في حال التعريف ، وزاد آخرون شبه العلمية ، كالألفاظ التوكيد
كأجمع وجمع ، وأكتع وكتّع ، لأنها عنده معرفة بنية الإضافة ، فلما كانت
معارف بغير أداة في اللفظ أشبه تعريفها تعريف العلمية ، فتكون الأسباب
المانعة من الصرف على هذه ثلاثة عشر ، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل
إن شاء الله تعالى .

فصل : اختلف الناس في وجه تسمية المنصرف منصرفاً ، فمنهم
من قال : إنما سمي منصرفاً ، لأنصرفه عن شبه الفعل ، وأعترضه ابن صفور
بأنه يلزم على هذه التسمية أن يكون قد أشبه الفعل ثم أنصرف بعد حصوله
الشبه (٢) ، وهذا يصدق على جميع ما ينصرف في النكرة دون المعرفة ؛
لأن هذا الضرب إنما أنصرف بعد التذكير لتحقيق (٣) حصول الشبه قبله ،
وأما نحو رجل ، و فرس ، وشوب ، وما أشبه ذلك ، فإن هذه الأشياء لا تصدق
عليها تلك التسمية بذلك اللفظ ، إذ لا يقال : أنصرف عن كذا إلا بعد
الإقبال عليه ، هذا إن سلم هذا المأخذ ، وإلا فقد كان الأستاذ أبو عبد الله
ابن هاني رحمه الله ينكر هذا الإلزام ، ويظهر من آبن الضائع تسليم ذلك
الإلزام ، لأنه قال : لعله ذهب إلى أنها من باب تسمية المقابلة (٤) ، ومن
النحويين من قال : إنما سمي منصرفاً من الصريف وهو الصوت (٥) /

-
- (١) في "ح" و"ق" "حصول" .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٠٦ .
(٣) في "ق" "بتحقيق" .
(٤) شرح الجمل ٢٢٩/ب .
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٣٨ .

كقوله: (١)

* له صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوُ بِالْمَسَدِ *

لأنَّ الأسمَّ المنصريفَ في آخره التَّنوينُ ، وهو صوتٌ بعد تمام الأسمِّ ، فإن قيل :
ظاهر هذه التسمية على هذا المأخذ الاختصاصُ (٢) بالمنون ، فما يصنع
بالمضافِ ، والمحلى بالالف واللام ؟ (٣) فإن بعضهم قال : يلزم اختصاصُ
التسمية بالمنون على هذا المأخذ .

قلنا : الأولى عدم الاختصاص ، لأنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان
التنوين ، فلا يمنع أن يسمى منصرفاً من جهة أن فيه معاقبة (٤) التنوين .
وقد ثبت في غير موضع أن العرب تحكم للمعاقب بحكم المعاقب .

ومنهم من قال : إنما سميَّ منصرفاً من الصِّرفِ وهو اللبن الخالص
ساعةً ينصرف به ، كأنه لحظ أن الأسمَّ المنصريفَ خالص من الشوائب المانعة
من الصِّرفِ .

ونقد (٥) هذا القول بأن فيه الاشتقاق من الأسم غير المصدر ،

وهو قليل .

ومنهم من قال : إنما سميَّ منصرفاً ، لأنصرافيه عن (٦) حالبة

(١) هذا عجزبيت للنايفة الذبياني ، صدره :

* مقدوفة بدخيس النخس بأزلها *

ومعنى مقدوفة : أي مرمية اللحم رمياً ، والدخيس : الذي دخس
بعضه بعضاً ، أي أدمج من كثرته وصلابته ، وبأزلها ، أي سننها الذي
بزل ، والصريف صوت احتكاك الأنياب ، والقعو البكرة التي يدور
فيها المحور .

والبيت في ديوانه : ٦ ، والكتاب ١ / ٣٥٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٣٨ .

(٢) في الأصل "لاختصاص خطأ .

(٣) انظر الخصائص ٢ / ٢٥٨ .

(٤) في "ح" و"ق" "معاقبة" .

(٥) في "ح" "بعد" . يعين ساكنة .

(٦) في "ح" و"ق" "من" .

النصب إلى حالة الجبر، كأنه نظر إلى أن الاسم أول أحواله الرفع، ثم النصب، ثم يدخل الجار (١) بعد الناصب، فإن جره على ما هو الأصل سمي منصرفاً، لأن صورة النصب قد ذهبت بدخول (٢) الجار (٣)، وإن بقي بصورة المنصوب قيل فيه غير منصرف، أي غير منصرف عن الصورة التي كان عليها في حالة النصب، والله أعلم.

فائدة (٤) في خبر: بينما نحن جلوس بين يدي شيخنا الأستاذ أبي إسحاق الفافقي بمسجد آفقال من سبته إذ دخل علينا رجل أشعث ذو أطمار [كأنما] (٥) قدم من بلاد المشرق يعرف بأبن واش، فسلم وتعد وتكلم فعرف مكانه من الطلب، وقال للأستاذ: يا سيدي ما زلت أتمنى لقاءك، فإذا يسر الله فيه، فعسى أن تنعم عليّ ببيان مسألة دارت فيها رمس المشاركة، وهي اشتراط تعدد مانع الصرف، ونفي اشتراط مانع الإعراب، مع أن المتعدد لم يقوئاً على منع البعض (٦)، والمتحد قوئاً على منع الكل، فبادر بعض الطلبة إلى أن قال: هذا قريب، وشرع في الجواب، فالتفت إليه أسائل وقال له: ما قدمت من أرض المشرق أشعث أغبر ذا أطمار إلا لاخذها عن شيخ الشيخ الذي عم صيته المشرق والمغرب، وأقول: سمعت من لفظ الشيخ كذا وكذا، فإذا نزلت (٧) لا أسمع من مثلك فأقول: سمعت من لفظ من؟!.

-
- (١) في الأصل و "ق" "الجبر".
(٢) في "ق" "لدخول".
(٣) في الأصل و "ق" "الجبر".
(٤) هذه الفائدة كلها ساقطة من "ح" وينتهي السقط عند قوله "فصل: ثم إن الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام وسيأتي ص".
(٥) في الأصل و "ق" هكذا "كما" ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) في "ق" مع أن المتعدد لم يكن قوياً على منع البعض.
(٧) في "ق" "قدمت".

من تكون أنت حتى أنزل لمثلك ؟ ! وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ قَطُّ بِأَسْمِكَ ، وَلَا أَظُنُّ يَعْرِفُكَ إِلَّا أَهْلُ مَنْزِلِكَ ، وَالْعِلْمُ لَا يُوْخَذُ إِلَّا مِنْ أَهْلِهِ وَأَرْبَابِهِ الَّذِينَ اسْتَهْرَبُوا حَتَّى يَكُونُوا حُجَّةً عَلَى السَّامِعِينَ ، وَالتَّفَتُّ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا ، فَسَكَّتْهُمْ الْإِسْتِثْنَانُ ، ثُمَّ قَالَ : لَمَّا كَانَ سَبَبُ حَمَلِ الْمَضَارِعِ عَلَى الْأَسْمِ فِي الْإِعْرَابِ مُتَعَدِّدًا ، وَهُوَ شَبِيهٌ فِي الْإِبْهَامِ ، وَالتَّخْصِصِ بَعْدَهُ بِالْحَرْفِ ، كَانَ سَبَبُ حَمَلِ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ عَلَيْهِ فِي مَنَعِ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ مُتَعَدِّدًا أَيْضًا ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِهِ فِي كَوْنِهِ فِرْعًا عَنْ أَصْلِ جِنْسِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ مِثْلًا ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَبَبِ قَوِيٍّ ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى السَّبَبِ الْوَاحِدِ سَبَبٌ آخَرٌ قَوِيًّا عَلَى ذَلِكَ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ تَعَدُّدَ الْمَوْجِبِ فِي مَقَابَلَةِ تَعَدُّدِ الْمَانِعِ ، أَعْنِي أَنَّ تَعَدُّدَ مَوْجِبٍ (١) إِعْرَابِ الْمَضَارِعِ فِي مَقَابَلَةِ تَعَدُّدِ مَانِعِ الْوَصْفِ لِلْأَسْمِ ، وَأَمَّا سَبَبُ بِنَاءِ الْأَسْمِ فَهُوَ أَقْوَى مِنْ سَبَبِيٍّ مَنَعٍ صَرَفِهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي وَضَعَ الْحَرْفُ لَهُ قَدْ شَارَكَهُ الْأَسْمُ (٢) فِيهِ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي إِعْطَاءِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِعَيْنِهِ ، فَلِذَلِكَ قَوِيٌّ عَلَى مَنَعِ مَا لَا يَكُونُ فِي الْحَرْفِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِ تَعَدُّدٌ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ اتِّحَادَ الْمَانِعِ هُنَا ، وَهُوَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِلْبِنَاءِ فِي مَقَابَلَةِ اتِّحَادِ الْمَنْعِ ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ بِإِعْتِبَارِ ذَاتِهِ لَا بِإِعْتِبَارِ أَنْوَاعِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الْفَرْقِ : إِنَّ الْأَسْمَ الْمَبْنِيَّ أَشْبَهَ أَوْعَفَ الْفُرْعَيْنِ وَسَبَبِيَّ الْأَصْلِ وَالْإِسْتِعْمَالَ فَأَجْرِي مُجْرَاهُ فِي مَنَعِ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ مِنْ حَيْثُ شَارَكَهُ فِي مَعْنَاهُ الَّذِي وَضَعَ لَهُ ، وَالْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ أَشْبَهَ أَقْوَى الْفُرْعَيْنِ وَمَعْرَبِ الْإِسْتِعْمَالَ وَهُوَ الْمَضَارِعُ فَأَجْرِي مُجْرَاهُ فِي مَنَعِ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ وَهُوَ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ، وَلَمَّا كَانَتْ لِمَا أَشْبَهَ أَقْوَى الْفُرْعَيْنِ مِزِيَّةٌ مَا أَشْبَهَ أَوْعَفَهُمَا لَمْ يَقَوْسَبَبٌ وَاحِدٌ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ / أَصْلَيْنِ ، وَهُمَا الْحَرْفُ (٣)

(١) ساقطة من "ق".

(٢) ساقطة من "ق".

(٣) في "ق" "الجر" خطأ.

والتنوين ، وقوى سبب واحد على منع أصل ما أشبه الأضعف ، فلذلك اشترط
تعدد المانع فيما أشبه الأقوى ، ولم يشترط فيما أشبه الأضعف والله أعلم .

إملاء آخر : علة بناء الأسم أقوى من علة منع صرفه ، والدليل

على ذلك اشتراط تعدد سبب المنع وعدم اشتراط تعدد سبب البناء ،
وهو سوء الـ جلبة ابن واثن الفاسي من المشرق إلى سبتة ليسأل عنه الأستان ،
وزعم له أن المسألة دارت بين المشاركة ، فلم يأتوا فيها بمقنع ، وزعم له
أن جلّ قدومه إنما كان يقصد سوءه عنها .

فأجاب الأستان بنحو ما أذكره ، وذلك أن علة بناء الأسم أقوى من علة
منع صرفه من جهة المعنى الذي وضع له الحرف إذا شاركه فيه الأسم ، فقد
صار بمنزلته في إعطاء ذلك المعنى بعينه ، وليس كذلك إذا أشبه الفعل ،
لأن المشاركة لم تقع في المعنى الذي وضع له الفعل ، وإنما أشبهه من جهة
أن الفعل فرع عن الأسم من جهتين : أحدهما : الاشتقاق منه .

والثانية : الافتقار إليه ، والأسم المنوع آصرف فرع عن أصول
الأسماء من جهتين . إحداهما : التعريف ، والثانية التأنيث مثلاً . فليست
الفرعية المانعة من آصرف هي نفس الفرعية التي وضع لها الفعل ، فأشترط
التعدد في الأضعف ، ولم يشترط في الأقوى ، ومن أجل ذلك أيضاً (١) كان
سبب البناء مخرجاً عن الأصل بالكلية ، وكان سبب المنع من آصرف مخرجاً
عن بعض الأصل دون جميعه ، فتدبر ذلك ، وبالله التوفيق .

فصل : ثم إن الأسماء المعربة على ثلاثة أقسام : قسم يسمى منصرفاً ،

وهو ما استوفى الحركات الثلاث كزيد وعمر .

وقسم يسمى غير منصرف ، وهو ما جرب بالفتح كأمحمد وأمثلة .

(١) ساقطة من "ق" .

وَقِسْمٌ تَخَلَّفَ عَنِ الضَّرْبَيْنِ فَلَا يُسَمَّى مَنْصَرِفًا وَلَا غَيْرَ مَنْصَرِفٍ كَالثَّنِيَّةِ
وَجَمْعِي السَّلَامَةِ ، هَذَا هُوَ الْأَوْلَى فِي مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ . (١)

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْرَبَةَ عَلَى قِسْمَيْنِ :
مَنْصَرِفٌ وَغَيْرُ مَنْصَرِفٍ ، فَالْمَنْصَرِفُ مَا جَرَّ بِالْكَسْرِ ، وَغَيْرُ الْمَنْصَرِفِ مَا جَرَّ بِالْفَتْحِ ،
وَهَذَا لَا يَعْصِمُ جَمَلَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ إِنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ مَطْلَقًا
لَا مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً .

وَقِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ ، وَزَادَ بَعْضُ النَّاسِ
قِسْمًا ثَالثًا ، وَهُوَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ . وَيَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِعَكْسِ مَا يَلِيهِ ،
وَهُوَ الْعَدْوَلُ فِي الْعَدْرِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُحْكَمٌ عَنِ الْفَارِسِيِّ ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ
فِي الْإِيضَاحِ (٢) ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ صَفْوَرٍ (٣) ، قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَمَرْتَضَاهُ غَيْرُ
مَرْتَضَى ، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمَاهُ أَوْلًا مِنْ أَنَّهُمَا عَلَى قِسْمَيْنِ ، وَلَعَلَّ الْفَارِسِيَّ إِنَّمَا
قَالَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْمُنَاطَرَةِ (٤) ، [وَمَا يُقَالُ فِي مَعْرِضِ الْمُنَاطَرَةِ] (٥) لَا يَلْزَمُ
أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رُجُوعُهُ عَنْهُ فِي الْإِيضَاحِ ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكْرَةٍ فَيَعْمُ خَمْسَةُ أَجْنَاسٍ
أَحَدُهَا : أَنْفَعِلُ فَعَلًا ، وَأَنْفَعَلُ مِنْ .
وَالثَّانِي : فَعَلَانُ فَعَلِي .

- (١) انظر هذا القسم في الخصائص : ٣٥٨/٢ * باب الحكم يقف بين
الحكمين * وانظر تعليق الشيخ النجار على ذلك ، والأشباه والنظائر
٣٧٣/٢ ، وذكر في همع الهوامع ١٢١/١ أن ابن جنبي ذكر ذلك
سبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي .
(٢) قال في الإيضاح : ١٣ * الأسماء المعربة على ضربين ، منصرف ، وغير
منصرف .
(٣) شرح الجمل : ٢٠٩/٢ .
(٤) في الأصل " المناظر " بدون تاء التانيث .
(٥) تكلمة من " ح " و " ق " .

والثالث : آلموء نث بآلا لف مقصورة أو ممدودة .

والرابع : آجمع المتناهي .

والخامس : آمعدول في آالعدر ، فهذه آلا آئناس الخمسة لا ينصرف

شيء منها في معرفة ولا نكرة على ما يأتي تفصيله بعد إن شاء الله .

ثم قال : (منها أفعل إذا كان نعتاً) (١) إلى آخره .

ضبط أبو القاسم هذا الفصل بذكر أفعل فعلاً ، وأفعل من ، وليس

ذلك بجامع لوجود ما يمتنع صرفه من الصفات التي على هذا المثال (٢) وليس

منه ، وأحسن من ذلك أن تقول : أفعل إذا كان وصفاً كان على ثلاثة أقسام .

أحدها : أفعل أفعله كأرمل وأرملة ، وأربع وأربعة ، فهذا الضرب

ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة .

والثاني : " أفعل من " ، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ما دام

بمن لفظاً أو نيةً . (٣)

والثالث : ما خرج عن هذين القسمين كأحمر ، و" أكبر " نسي

قولنا : الله (٤) أكبر على مذهب المبرد (٥) ، فهذا الضرب لا ينصرف

أيضاً في معرفة ولا نكرة . ويندرج تحته في هذا القسم أدهم للقيء ،

(١) في الجمل ٢١٨ " ومنها] ما كان على وزن [أفعل إذا كان نعتاً "

كذا في الجمل ، وما بين المعقوفين أشارا للمحقق إلى أنها زيادة من نسختين معتمدتين في التحقيق .

(٢) قد اعترض ابن السيد على الزجاجي بمثل ما جاء هنا . انظر إصلاح

الخلل : ٢٦٩ وأنظر المقتضب ٣/٣٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٤) لفظ الجلالة ساقط من " ق " .

(٥) الأجود عند المبرد أنها أسماء تصرف في النكرة ، وأسماؤها من حيث

إنتها تدل على شيء بعينه . انظر المقتضب ٣/٣٣٩-٣٤٢ ٣١٣ ،

وأنظر الكتاب ٣/٢٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ١١ .

وأسود للحية (١) وأرقم لحية فيها ^{نقط} تخالف سائر لونها (٢) ، ويندرج فيه أيضاً في بعض اللغات أفعى (٣) ، وأجدل للصقر ، وأخيل لطائر على أحد جناحيه لمة تخالف سائر لونه . قال / سيبويه : إن بعض العرب ٢٤٨ يمنع صرف هذه الثلاثة (٤) وإن كانت نكرات ، والأصح صرفها ، لأن المانع موهوم ، فألبقاء مع الأصل أجود ، وإذا تأملت هذه الأشياء وجدتتها مندرجة في الأصل المذكور ، وكذلك أيضاً أدُر من قولهم : رجُلٌ أدُر ، وإن لم يكن له فعلاً ، لأن امتناع ذلك إنما هو من أصل الخلقة (٥) فإذا سميت بشي من هذه الأقسام الثلاثة لم ينصرف ، لأن فيه العلمية والوزن الغالب ، فإن نكرته بعد التسمية ، فأما " أفعال أفعلة " فإنه ينصرف كما كان ينصرف قبل التسمية ، وهذا أجدر ، لانفراده بسبب واحد ، وقد كان فيه قبل التسمية سبباً كما تقدم .

وأما " أفعال من " فإنه لا ينصرف اتفاقاً من سيبويه والأخفش ، فطريقة سيبويه معلومة ، وهي أنه يراعي شبه الأصل ، وهذا بمنزلة أصله إذا كانت معه " من " تصريحاً ، وأما على مذهب الأخفش فإنه (٧) عنده

-
- (١) في " ح " " وأسود للحية " .
(٢) قال في الكتاب : ٢٠١/٣ " وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت به الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب .
(٣) انظر التكملة للفارسي ٥٤٩ .
(٤) قال سيبويه : " هذا باب ما كان أفعال صفة في بعض اللغات وأسماء في أكثر الكلام ، وذلك : أجدل وأخيل وأفعى ، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك أن الجدُّ شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وأما أخيل فجعلوه أفعال من الخيلان للونه . . . وعلى هذا جاء أفعى ، لأنه صار عندهم صفة ، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر " الكتاب ٢٠٠/٣ - ٢٠١ ، وانظر المقتضب ٣/٢٣٩ ، وشرح الفية ابن معطي : ٤٤٧ .
(٥) الأدرُّ : ما يوصف به الرجال ، ولا توصف به النساء " اللسان " أدر " .
(٦) انظر الكتاب : ٢٠٢/٣ .
(٧) في " ح " فإنها .

من باب الحكاية فاتفقهما في هذه المسألة من وجهين مختلفين.

وأما القسم الثالث فإنه لا ينصرف في رأي سيبويه وأتباعه (١)

وينصرف في رأي الأَخفش مطلقاً عند قوم (٢)، ومقيداً عند آخرين في لغة

من يجمعه بعد التسمية على "فعل" وبيان ذلك في تحقيق النظر في هذا البيت. (٣)

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْنَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا

فَالْحَوْصُ وَالْأَحَاوِصُ جَمْعُ أَحَوْصٍ الْمُنْكَرُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، فَصَدْرُ الْبَيْتِ يَقْتَضِي مِرَاعَاةَ

الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ جَمَعَهُ جَمْعَ الْأَصْلِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجْمَعُهُ هَذَا الْجَمْعُ ، فَقَالَ

بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ (٤) : إِنَّ الْأَخْفَشَ وَافَقَ سَيْبَوِيهَ عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ فِي هَذِهِ

اللُّغَةِ ، لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ كَالْتَصْرِيحِ بِمِرَاعَاةِ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْأَحَاوِصُ فَفِي

عَجْزِ الْبَيْتِ فَهُوَ الْجَمْعُ الَّذِي يَخْصُ الْأَسْمَاءُ وَمَا اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهَا دُونَ

الْأَوْصَافِ الْمَحْضَةِ ، ففِي هَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ خِلَافُ الْأَخْفَشِ ، وَوَجْهُ تَعْلِيْقِهِ بِهِ ،

أَنَّهُ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى مِرَاعَاةِ الْأَصْلِ ، فَكَانَ الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ

صَرْفُ الْأَسْمِ أَوْلَى ، لِامْتِنَاعِ مَا يَدُلُّ عَلَى مِرَاعَاةِ الْأَصْلِ ، فَكَانَ الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ

(١) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وشرح ابن يعيش ٧٠/١ .

(٢) انظر الملخص : ٦١٥ .

(٣) البيت للأشعري الكبير ، وكذا أنشده في جميع النسخ وصوب الإنيشاد

"فيا عبد عمرو" كذا نص عليه في الصحاح وغيره ، ولم ترد "عبد قيس"

في واحد من المراجع التالية : والبيت في ديوانه : ١٤٩ من قصيدة

نُفِرَ بِهَا فامر بن الطفيل على ابن عمه طعنة بن ثلاثة رضي الله عنه ،

وانظره في إصلاح المنطق : ٤٠١ ، والصحاح "حوص" ، واللسان

"حوص" ، شرح الجمل لابن صفور : ٢١١/٢ وشرح ابن يعيش

٦٢/٥ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٥٤٧/١ وتذكرة النحاة

: ٦٣١ وشواهد الشافية : ١٤٤/٤ ، والخزانة ٨٨/١ .

(٤) في هامش "ق" هو ابن الأضائع .

الذي هو صرف الاسم أولى ، لا متناع ما يدل على مراعاة (١) أصل اللفظ من الصفة .

والجواب عن هذا الإلزام : أن هذا الجمع وإن كان ليس من أصله أن يكون في الصفة لا يتأخر مراعاة الأصل من الصفة ، لأنهم إذا كانوا يجمعون الصفة التي استعملت استعمال الأسماء جمع الأسماء من جهة هذا الاستعمال ، فجمع الاسم هذا النوع من الجمع أولى ، وليس فيه ما يمنع لحظ الأصل من الصفة كما لم يمنع الأباطح ، والأباريق ، والأجارع أن يكون مفردا وصفا ، وهذا بين إن شاء الله ، والقاطع في ذلك ما حكى عن أبي زيد الأنصاري أنه سئل عربي فصيح عن عبيد خمسة عشر ، أسم كل واحد منهم أحمد ، كيف تعدهم ؟ فقال أقول : خمسة عشر أحدا ، فنونه (٢) ، لأنه نكرة واقع تمييزا ، ثم قيل له : فإن كان أسم كل واحد منهم أحمر ؟ فقال : أقول : خمسة عشر أحمر ، فلم يصرفه ، وإن كان نكرة (٣) ، فهذا نص في الموضع على صحة ما ذهب إليه سيبويه ، فإن قيل : لعله مصروف ووقف عليه بالسكون على لغة من قال : جعل العين (٤) على آلف إبر . (٥)

أجيب بأن هذا غير وارد لاتحاد القائل فصح ما ذكرناه (٦) والله أعلم .

ثم قال : (ومنها فعلان الذي مؤنثه فعلى) (٧) إلى آخره .
المزيد في آخره ألف ونون ، إما أن يكون أسما ، وإما أن يكون صفة ، فإن كان أسما فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة كعثمان وصبران ، وإن كان صفة [فإن كان] (٨) ما تلحقه آلتا كعريان وسيفان (٩) لحق بالاول

- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ق" "تونه" .
(٣) انظر شرح الجمل لابن صفور ٢/٢١٢ . (٤) في "ق" "القين" .
(٥)
(٦) في "ح" و"ق" "ذكرناه" .
(٧) في الجمل : ٢١٨ ؟ ومنها [ما كان على وزن] فعلان والزيادة التي بين الأقواس من بعض نسخ التحقيق .
(٨) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٩) السيفان : الطويل .

في أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ لنقصان الشبه بسبب
لحاق التاء التي لا تلحق فعلاً أفعل ، وإن كانت له " فعلى " لم ينصرف
مطلقاً كسكران^(١) وغضبان^(٢) وإن لم يثبت له أحد الأمرين كقولنا : الله
رحمن رحيم ، فإن فيه قولين :^(٢) أحدهما : أنه لا ينصرف مطلقاً نظراً إلى
آمتناع فعلاته .

والثاني : أنه ينصرف في النكرة دون المعرفة ، نظراً إلى آمتناع
فعلى ، والآول أجود ؛ لأن باب " فعلى " أوسع من باب فعلاته ، والدخول
في أوسع البابين واجب^(٣) .

فصل : اختلف الناس في تحقيق الوجه المانع من الصرف لفعلان
فعلى ؛ فالذي عليه أهل النظر ، أن المانع من صرفه ، شبه هذه الألف
والنون ، بالالف والهزة في باب حراء ، والشبه بينهما من خمسة أوجه^(٤)
/ وهي : أنهما في الموضعين زيادتان زيدتا معاً ، والآولى منهما ألف
قبلها ثلاثة أحرف ، ولا تلحقها^(٥) التاء ، وبناء الموحث مخالف لبناء
المذكر ، فلما قوي شبه فعلان فعلى ، بفعلاء أفعل هذه القوة ، جرى مجراه
في الآمتناع من الصرف ، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) ، وعليه أهل النظر
من أصحابه .

وزذهب بعضهم إلى أن المانع من صرفه إنما هو الصفة وزيادة الألف

-
- (١) في "ح" "كسكران وسكرى" وانظر المسألة في هج الهوامع : ٩٦/١ .
(٢) في الأصل و"ح" قولان . خطأ .
(٣) انظر المسألة في هج الهوامع : ٩٦/١ .
(٤) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢١٤/٢ ، وشرح
ابن يعيش : ٦٧/١ .
(٥) أي الألف ولا تلحقها التاء .
(٦) انظر الكتاب : ٢١٦/٣ .

والنون (١) ، فإذا عُرِضَ بِصَرَفٍ فَعَلَانُ فَعَلَانَةٌ (٢) أَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ تَلْحَقَهُ
 آتَاءٌ ، فَلِذَلِكَ أَنْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ، وَهَذِهِ لَا تَلْحَقُهُ آتَاءٌ بِوَجْهِهِ ، فَلَمْ يَنْصَرَفْ
 فِي النُّكْرَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النُّكْرَةِ ، كَانَ أَنْصَرَفَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ أَمْعَدُ ،
 فَانْتَقَرْنَا إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى الصِّفَةِ ، وَزِيَادَةُ الْآلِفِ وَالنُّونِ ، وَهُوَ أَنَّ
 يُقَالُ : الصِّفَةُ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ زِيَادَةِ الْآلِفِ وَالنُّونِ بِشَرَطِ عَدَمِ لِحَاقِ
 آتَاءٍ ، وَيَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ الصَّرْفَ وَعَدَمَهُ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ،
 فَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَانِعَ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي أُصْلِنَاهُ أَوَّلًا لَا يَنْصَرَفُ مَطْلَقًا ،
 لَوْجُودِهِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَانِعَ الصِّفَةُ وَزِيَادَةُ الْآلِفِ
 وَالنُّونِ ، فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ عَلْمًا لَمْ يَنْصَرَفْ أَيْضًا لِلْعِلْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ ، فَإِذَا نَكَّرَ
 بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرَفَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ مِنَ الْمَوَانِعِ (٣) إِلَّا الزِّيَادَةُ
 وَحَدَّهَا ، وَالزِّيَادَةُ وَحَدَّهَا لَا تَقْوَى عَلَى الْمَنْعِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَلَمْ يَخْفَشْ
 ، وَمَحْكِيٌّ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَاعَى شَبْهَ الْأَصْلِ فَأَعْرَفَ ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرَفُ فِي النُّكْرَةِ فَتَحْقِيقُ
 الْمَانِعِ مِنْ صَرْفِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى تَحْقِيقِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ لِفَعْلَانِ فَعَلَى ،
 فَمَنْ عُلِلَ الْمَانِعُ فِي بَابِ فَعْلَانِ فَعَلَى بِقُوَّةِ الشَّيْءِ بَيْنَ الْآلِفِ وَالنُّونِ ،
 وَالْآلِفِ وَالْهَمْزَةِ فِي فَعْلَانِ أُنْعَلُ ، قَالَ : الْمَانِعُ فِي (٤) هَذَا الَّذِي نَحْنُ
 بِسَبِيلِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَشَبْهَ الْآلِفِ وَالنُّونِ فِيهِ بِالْآلِفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ فَعْلَانِ
 فَعَلَى ، وَلِهَذَا أَلْمَعْنَى أَنْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ وَلا تَنْتَ شَبْهَ بِالشَّيْءِ ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ
 مَقْصُورٌ عَلَى حَالَةِ التَّعْرِيفِ دُونَ حَالَةِ التَّنْكِيرِ ، فَكَانَ أَنْصَرَفَهُ فِي حَالَةِ
 التَّنْكِيرِ ظَاهِرًا بِلا إِشْكَالٍ ، بِخِلَافِ الشَّيْءِ هُوَ ، وَمَنْ عُلِلَ الْمَنْعُ فِي بَابِ

(١) انظر شرح ابن صفور ٢/٢١٣ .
 (٢) هي لغة بعض بني أسد يقولون : فطشانة ، وفطشانة . انظر شرح
 ابن يعقوب : ١/٦٧ .
 (٣) في "ق" المواضع "خطأ" .
 (٤) في الأصل "من" .

فعلان فعلى بالصفة والزيادة علل المنع في هذا الذي نحن بسبيله بالعلمية والزيادة ، ولهذا وجب صرفه في النكرة قولاً واحداً ، فالحاصل ما ذكر في هذا القسم الذي نحن بسبيله الاتفاق على انصرافه في حال التأكيد وامتناع صرفه في حال التعريف .

وإنما اختلف في تعيين المانع على قولين :

أحدهما : العلمية وشبه الزيادة هنا بالزيادة في باب فعلان فعلى .
والقول الثاني : أن المانع العلمية والزيادة بناءً على تحقيق المانع في باب فعلان فعلى .

ثم قال : (ومنها ما كان في آخره ألف التانيث مقصورة ومدودة) .
معناه ومن الأجناس الخمسة التي لا تنصرف مطلقاً ، كل ما كان في آخره ألف التانيث مقصورة ، أو مدودة ، ولا خلاف بين أحد من علماء النحو^(٢) في هذا الحكم ، لوجود المانع في أحواله الثلاثة ، وهو لزوم حرف التانيث ، وبناء الكلمة عليه^(٣) ، فإن سميت بهذا الضرب زاد على قيام المانع العلمية ، وسواء وجودها^(٤) وعدمها بالنظر إلى منع الصرف ، نعم هو معها أكثر ثقلًا منه دونها بناءً على تفاضل الثقل في هذا الباب ، والله أعلم .

فإذا نكرته بعد التسمية زالت العلمية وبقي على ما كان عليه من المنع من الصرف قبلها . نعم إن كان صفة في أصله كحسراء ، كان الثقل الذي دخله بالعلمية خلفاً من الثقل الذي كان فيه بالصفة ، فالحاصل أنه لا فرق بينه في حال التسمية به وبينه قبل أن يسمى به إذا كان صفة ،

-
- (١) الجمل : ٢١٩ .
(٢) في الأصل " بين أحد من العلماء في النحو " وفي " ق " " بين أحد من العلماء النحو " والتصويب من " ح " .
(٣) انظر الإيضاح : ٢٩٢ .
(٤) أي العلمية .

وإنما يقع الفرق في المسألة بينه إذا كان أسماً في أصله كصحراء وبينه منكراً بعد التسمية به إذا كان صفة في أصله على ما نسرناه ، فتأمل ذلك فإن النظر فيه يفتقر إلى بحث ، وتأمل . وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في أن الألف

المقصورة ها هنا موضوعة للتأنيث بنفسها وأنها / غير منقلبة عن غيرها ،
٢٥٠ لأنه (١) لو كانت منقلبة عن غيرها فإنما كان يكون أحد حرفين ، إما ياء ،
وإما واو ، وكلاهما باطل قطعاً ، لأن الواو لم يثبت في موضع كونها علامة
للتأنيث ، وكذلك الأياء إلا ما يذكر عن الألف في خطاب المؤنث كقولك :
افعلي يا هند (٢) ، وقد تقدم ذلك ، فإذا لم يثبت تأنيث بالواو مطلقاً
ولا بالياء في الأسماء اتفاقاً تعين كون هذه الألف بنفسها غير منقلبة
عن غيرها ، وأما إمامتها فاشعاراً بما تصير إليه في بعض تصاريف الكلمة (٣)
كهبليان وحبليات (٤) ، وأما همزة التأنيث وهي المعبر عنها بالألف
المدودة ، فالحدائق من علماء النحو على أنها مبدلة من ألف التأنيث ، وأستدل
الفارسي في الإيضاح (٥) على أنها مبدلة من غيرها ، وليست موضوعة للتأنيث
بنفسها ؛ بزوال صورتها عند زوال صورة الألف قبلها ، كما إذا كسرتها
فقلت : صحاري أو صحار ، أو صحاري ، فزوال صورة الهمزة عند زوال صورة
الألف قبلها دليل على أنها إنما أبدلت من غيرها لوقوع ذلك الغير طرفاً
بعد ألف زائدة ، فلما زال السبب في قلبها همزة زالت عن أن تكون همزة ،

-
- (١) في ح " لا أنها " .
(٢) مذهب الألف في مثل افعلي يا هند حرف تأنيث
والفاعل مستتر . انظر التسهيل : ٢٣ ، وشرحه لابن مالك : ١٦٢ ،
والجني الداني : ٢٠٥ ، والمغنى : ٤٨٧ .
(٣) في الأصل " الكلام " .
(٤) انظر التكملة : ٥٣٠ .
(٥) انظر الإيضاح : ٢٩٧ ، والمخلص : ٦٠٩ .

ولو كانت موضوعة للتأنيث بنفسها لوجب ثباتها في التكسير ؛ لأنها حرفٌ صحيحٌ ، فكنت تقول : صحاريٌّ بالهمزة ، وهذا لا يقوله أحد ، وذكر عمن آلا خفش أنها للتأنيث بنفسها ، ولعلّه تجوز في ذلك ، لما ذكرناه من فساد هذا القول والله أعلم .

مسألة : ذهب سيبويه إلى أنّ " أسماء " الاسم العلم فعلاء ، والهمزة للتأنيث كصحراء ، وليس بجمع " أسم " في أصله ، فعلى هذا لا ينصرف مطلقاً ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّ اللفظ جمع أسم في أصله ، ثم سميت به المرأة ، فلم ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، واعترض قول الإمام بإهمال مادة " اسم " في اللغة العربية ؛ فلذلك وجب أن يكون عنده أفعالا (١) وعلى هذا القول ينصرف في النكرة .

وأما امتناع صرفه في أسماء الرجال عنده فلا تـ غلب استعماله في أسماء النساء (٢) [فجرى مجرى زينب كما جرى هنا مجرى . . .] ، لكثرة استعماله في أسماء النساء (٣) [فاما اعتراضه بإهمال تلك المادة ، فلا يلزم سيبويه ، لأنه لم يصرح بإثباتها ، وإنما يريد سيبويه أنّ الهمزة في أوله مبدلة من واو ، كأنه وساء (٤) من الوسم والسمة ، وهو الحسن ، والعرب تلحظ هذه المعاني في تسمية النساء ، كأن المرأة سميت بذلك لحسنها وبراعة جمالها ، ثم قلبت الواو المفتوحة همزة كما فعلوا ذلك في وحد حيث قالوا : أحد (٥) ، ومنه * قل هو الله أحد * ، لأنه من الوحدة والأفرا ، فنقول سيبويه أظهر ، والله أعلم ، والقول الآخر جيد .

-
- (١) في الأصل " افعال " .
(٢) الكتاب ٢٥٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٥/٣ ، وأنظر تعليق الشيخ عبد الخالق على ذلك ، واللسان " اسم " .
(٣) تكملة من " ح " .
(٤) في الأصل " وسم " خطأ .
(٥) في الأصل " حد " بدون همزة خطأ .

(١)

ثم قال : (ومنها كل جمع ثالث حروفه الف) إلى آخره .

أخذ يتكلم فيما يمتنع صرفه من جُموع التَّكْسِيرِ ، فقال في رسمه :
إِنَّهُ كُلُّ جَمْعٍ ثَلَاثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ وَبَعْدَهَا حُرُفَانِ أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ ، أَوْ ثَلَاثَةُ
حُرُوفٍ ، يَعْنِي أَوْسَطُهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَشَرْطٌ فِي امْتِنَاعِهِ مِنَ الصَّرْفِ التَّجْرِيدِ
مِنَ تَاءِ التَّانِيثِ (٢) ، وَهَذَا الرَّسْمُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ .

أما قوله : هو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان أو حرف مشدود ،
فإن هذه العبارة تعم ما كان الحرفان فيه متحركين لفظاً ، كمساجد ، وأصلاً
كدواب ، وما كان الأول منهما ساكناً لفظاً وأصلاً كحمار في جمع حمارة ،
وهي شدة القِيْظِ ، ولا خلاف في أن حماراً (٣) منصرفاً مطلقاً ، ما لم يكن
علماً لمؤنث إذا كان من حمارة ، كتمر من تمر ، فإذا كان كذلك كان الرسم
غير صحيح ، لا احتياجه إلى التنبيه على هذا الذي نهينا عليه ، وتصحيحه
أن يريد بقوله : بعدها حرفان متحركان لفظاً كمساجد أو أصلاً كدواب .

وأما مسألتنا فهي (٤) على وجهين ، أحدهما : أن تكون

من مفرداتها ، كتمر من تمر ، فعلى هذا التقدير يكون غير مندرج في
الرسم وهو المراد ، وإن قدرته جمع حمارة من باب إجراء المخلوق مجرى
المصنوع ، كان مندرجاً تحت الرسم ، وهو المراد فلا اعتراض على هذا ،
والله أعلم .

- (١) الحمل : ٢١٩ .
(٢) هذا الرسم الذي رسمه أبو القاسم رسمه كثير من النحاة .
انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٣ ، وشرح الرضي : ٥٤/١ ،
وشرح ابن يعين : ٦٣/١ ، والملخص : ٦١١ ، وقال في همع
الهوامع ٧٩/١ : فإن كان الساكن بعد الألف لا حظ له في
الحركة نحو : هَبَّالٌ جُمُعٌ هَبَّالَةٌ وَهَمَّارٌ جُمُعٌ هَمَّارَةٌ فمصرف .
هذا مذهب سيبويه والجمهور .
(٣) حماراً في الأصل بغير تنوين . وانظر اللسان " حمر " ٢١١/٤ .
(٤) في " ق " " فإنها " .

فصل : فَإِنْ سئلت عن تحقيق المانع لهذا الضرب من المجموع من
٢٥١ آصرف قلت : أجمع المتناهي وعدم التنظير في الآحاد الأول / أي
في الآحاد العربية ، ووصفه بالمتناهي تخريج من المجموع ما ليس يتناهي
(١) كأفعال ، وأفعال ، ووصفه بعدم التنظير في الآحاد الأول يخرج من
المجموع ما كان متناهيًا (١) وله نظير في الآحاد الأول ، ومثال ذلك أن
تلحقه التاء فيصير له إن ذلك نظير في المفردات ، ألا ترى أن صياقصة
، وجحاجة نظيره من المفردات العربية طلانية ، وكراهية وشانية وما أشبه
ذلك ، فمن ثمَّ وجب صرفه في النكرة ؛ لسبب لحاق التاء ، وقد كان قبلها
معدوم التنظير (٢) ، والله أعلم .

وأما سراويل فمذهب سيبويه أنه مفرد ؛ قال في
الكتاب : وأما سراويل فشني واحد ، وإنما
لم ينصرف ؛ لأنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (٣) ، ولا
يعترض به الرسم المذكور ؛ لأنه أعجمي ، ويحكى أن أعرابيا مرَّ بفلاة فوجد
فيها سراويل فلم يعرفها ، وظن أنها قميص ، فأخذ يلبس فأدخل يديه في
فخذي السراويل ، فبقي رأسه ، فأخرج إحدى يديه ، فأدخل رأسه في أحد
الفخذين وإحدى يديه في الأخرى ، فبقيت يده الأخرى ، فما زال هكذا ،
فلما لم يتأت له لبس القميص بصق فيها ثم طرحها وقال : أيش هذا ؟ إن
هذا قميص (٤) شيطان ، [وإنما] (٥) لم يأخذها فينتفع بها في غير
ذلك ، لأنه تشابها بها ، لا اعتقادها فيها أنها من لبس الشياطين ، وإنما

(١-١) ساقطة من "ح" .
(٢) انظر الكتاب : ٢٢٨/٣ ، وشرح الفقيه ابن معطي : ٤٥٤ ، وشرح ابن
يعيش ٦٤/١ .
(٣) الكتاب : ٢٢٩/٣ .
(٤) في "ق" "القميص" .
(٥) تكلمة من "ح" و"ق" .

كانت العرب تتزرُّ بِإِزْرَةٍ تشدها على أوسطِها . (١)

وقيل (٢) : إِنَّ سَرَاوِيلَ جَمْعِ سَرْوَالَةٍ ، دليله قوله : (٣)

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سَرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمَسْتَعِطِفٍ

فهو على هذا بمنزلة سَرَاوِيلٍ لا ينصرف ، للجمع المحقق وعدم النظم ، وقيل :
ليس فيه دليل لاحتفال أن يريد : عليه قطعة من اللوم (٤) ، وإنما احتيج
إلى هذا التأويل ، لقول سيبويه : وأما سَرَاوِيلُ فشيء واحد ، ولو كان سَرْوَالَةً
معروفاً في كلامهم على أنه واحد سَرَاوِيلٌ لم يغيب ذلك عن سيبويه ، لأنه
إنما سمع في بيت شعر (٥) فدل على صحة هذا التأويل .

ويمكن أن يكون سَرْوَالَةٌ لفةً في سَرَاوِيلٍ ، فلا يكون سَرَاوِيلُ جمعاً
على هذا (٦) ، فإذا سميت بسراويل فإنه لا ينصرف للعلمية وعدم النظم
في آحاد العربية ، ولا يصح أن يقال للعلمية والعجمة ، لأنها جنسية ،
والعجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف (٧) ، ولكن يصح أن يقال :

-
- (١) في "ح" و"ق" أساطها .
(٢) من هنا إلى قوله "فصل" الآتي ساقط من "ح" .
(٣) البيت مجهول القائل ، ويؤزم بعضهم أنه مصنوع ، وهو في المقتضب
٣٤٦/٣ ، وشرح الفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٦٤/١ ،
وشرح ابن عصفور ٢١٧/٢ ، والخزانة ١١٣/١ .
ومن قال : إِنَّ سَرَاوِيلَ جمع سرؤالة المبرد في المقتضب ٣٢٦/٣ ،
٣٤٥-٣٤٦ ، وقد ذكر الشيخ عبد الخالق أن مذهب المبرد هو
مذهب سيبويه .
(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٤٥٥ ، وشرح ابن يعيش ٦٤/١ .
(٥) في "ق" " . . . لم يغيب ذلك عن سيبويه ، وإنما لم يذكره سيبويه
لأنه إنما سمع في بيت شعر .
(٦) هذا قول السيرافي انظر الخزانة : ١١٧/١ ، ويؤزم ألا يخش أنه
سمع من العرب سرؤاله . ارتشاف الضرب : ٤٢٦/١ .
(٧) انظر شرح الفية ابن معطي : ٤٥٥ .

للعلمية والتأنيث على القول بأنه مفرد ، ولوضح بأنه جمع لم يصح ، لأن التأنيث حينئذٍ تأنيث جمع ولا يُعْتَبَرُ في منع الصرف ، وسيأتي بعدُ إن شاء الله .
فإذا نُكِّرَ بعد التسمية فإنه لا ينصرف ، لعدم النظير وشبه الأصل ، ولا يصح أن يقال : للتأنيث والعجمة ، لا مرين :

أحدهما : العجمة الجنسية لا أثر لها في منع الصرف كما تقدم .
والثاني : أنها لو كانت ما لها أثر في المنع لم يصح ذلك هنا ، لأن العجمة لا تمنع مع التأنيث أصلاً ، وإنما تمنع مع العلمية خاصة .

فصل : وهذا الجمع إذا كان مُعْتَلَّ الْآخِرِ ، كجوارٍ فإنه ينون رفعاً اتفاقاً ، ولا ينون نصباً اتفاقاً ، وينون جراً اتفاقاً ما دام جمعاً (١) ، فإن نقلته عن الجمعية (٢) بالتسمية دخله خلاف يونس ، وسيتبين [ذلك] فيما يستقبل إن شاء الله .

وآختلف الناس في هذا التنوين على ثلاثة أقوال : أحدها : أنه تنوين فَوْضٍ من حركة آليا ، إذ أصله جَوَارِي ، وممرت بجَوَارِي ، فحذفت الضمّة والفتحة في موضع الجر استثقلاً ، إذ هي نائبة عن الكسرة ، فجرى عليها حكمها من الاستثقال ، ثم سبق التنوين عوضاً من هاتين الحركتين ، ثم حذف آليا لالتقاء ساكنة مع التنوين ، فصار جوارٍ (٤) كما ترى ، وهذا الحكم إنما هو بعد النظر في منع الصرف ، واعتراض بأن التنوين حرف والمعوض منه حركة ،

(١) الكتاب ٣٠٨/٣ وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٥-٤٥٦ ، وهمع الهوامع : ١١٥/١ .
(٢) في الأصل "العجمة خطأ" .
(٣) زيادة من "في" .
(٤) في الأصل "جوارِي" بإثبات آليا وهو خطأ . وهذا المذهب مذهب المبرد والزجاجي . انظر ارتشاف الضرب ٣١١/١ وشرح ابن هفور ٢١٩/٢ . وانظر مذهب سيبويه في الكتاب ٣٠٨/٣ .

وليس من قوة الحركة أن يعوّض منها حرفاً (١) ، وقد قيل إن نون التثنية
وَالْجَمْعِ عَوْضٌ مِنْ حَرَكَةِ الْوَاحِدِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

القول الثاني : أن هذا التنوين تنوين صرف (٢) ، وهو تنوين

الأصل ، وبيان ذلك أن أصل الكلمة قبل النظر في منع الصرف : هو لا .
جَوَارِيٍّ ، ومررت بجَوَارِيٍّ يَا فَتَى ، إذ أصل الأسماء أن تكون منونة منصرفة ،
فحذفت آئمة والكسرة استثقلاً / ، ثم حذفت آليا لالتقاء ساكنة مع ٢٥٢
تنوين الأصل فصار هو لا جوارٍ ، ومررت بجوارٍ كما ترى ، ثم نظر صاحب
هذه المقالة بعد في منع الصرف فلم يجد في اللفظ مانعاً ، فوجب عنده بقاءه .
على ما كان عليه من الصرف ، إذ مصاحبة الأصل واجبة حتى ينقل عنها سبب
وشيق ، فتأمل ذلك وبالله التوفيق .

القول الثالث : أن هذا التنوين تنوين صرف كالطريقة الثانية ،
إلا أنه لما انحذفت آليا لالتقاء الساكنين ، ونظر في وجه منع الصرف وجد
تقدير الإعراب في آليا المحذوفة محرراً للمثال الأصلي [فمنعه من الصرف لذلك ،
فلما انحذف التنوين الأصلي] (٤) ، لحضور المانع ، سيق تنوين آخر ليكون
عوضاً من آليا المحذوفة ، لالتقاءها ساكنة مع تنوين الأصل ، ولولا ما سبق (٥)
هذا التنوين الثاني لرجعت آليا لزوال ما أوجب حذفها ، وهذا القول
أمثل مما قبله ، والله أعلم ، وهذا الحكم الذي ذكرناه جارٍ في اللفظ في
أحواله الثلاثة ، أعني قبل التسمية به ، وفي حال التسمية ، وفي حال التنكير
منها على مذهب سيبويه (٦) ومن قال بقوله ، وذهب يونس إلى اختصاص

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢١٩ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ١/٣١١ .

(٣) في الأصل "وجب" خطأ .

(٤) تكلمة من "ح" و"ق" .

(٥) في "ق" "سيق" وهي معتلة لذلك في الأصل ، وفي "ح" غير

واضحة .

(٦) الكتاب : ٣/٣١٠ .

التنوين بالجمع دون الواحد ، فلو سميت بجوارٍ لجرى عنده مجرى الصحيح
في الامتناع من التنوين ، فيقول : هذا جوارى يا فتى ، ومررت بجوارى فأعلم ،
وكذلك لو سميت امرأة بقاضٍ أو غازٍ وما أشبه ذلك لقلت فيه : هذا قاضي
يا فتى ، ومررت بقاضي فأعلم ، فتقول في هذا الباب تنوين العوض يكون في
كل اسمٍ فيه مانعٌ للصرف آخره ياءٌ قبلها كسرة مطلقاً عند سيبويه ، ومقيداً
بالجمعية عند يونس ، ومذهب سيبويه هو الصحيح عند العلماء ، وأما يونس
فقد خطأ الخليل (١) فيما ذهب إليه .

ثم قال : (ومنها المعدول من العدد) (٢) إلى آخره .

هذا الضرب من المعدول (٣) مقصورٌ على السماع عند الجمهور ،
وحكى عن الزجاج أنه قياسٌ إلى عشارٍ ومعشر (٥) والسموع من ذلك أحادٌ ،
وشنأ ، وثلاثٌ ، ورباعٌ ، وخماسٌ ، وعشارٌ ، وموحدٌ ، ومثنى . (٦)

وآختلف في حقيقة العدل فيه ، فقال قوم : هو معدولٌ لفظاً ومعنى (٧) ،
وبيان ذلك أنك إذا قلت : جاء القوم ثلاثة ، فهم كلهم ثلاثة على ما يقتضيه
اللفظ وضعاً ، ثم تقول : جاء القوم ثلاثٌ ، فيكون معناه جاء القوم جماعاتٌ ،

-
- (١) الكتاب ٣ / ٣١٢ .
(٢) الجمل ٣١٩ .
(٣) في الأصل " و " ق " المعدود " .
(٤) مذهب الفراء وأبي حنيفة والكوفيين أنهم لا يتجاوزون بهذا العدل
الأربعة انظر المذكر والمؤنث لابن الأثير : ٦٥١ ، ومجاز القرآن
: ١١٦ / ١ ، وهمع الهوامع ٨٤ / ١ ، ومذهب المبرد وابن جنى وسائر
البصريين إلى أنه يقاس إلى العشرة . المقتضب : ٣٨٠ / ٣ ، والخصائص
٣٨١ / ٣ ، وهمع الهوامع : ٨٤ / ١ ، وذكر السيوطي أن أبا حيان نقل
ورود السماع عن العرب من أحادٍ إلى عشارٍ ، ومن علم حجة على من
لم يعلم .
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ .
(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤ وشرح ابن هفوزر : ٢١٩ / ٢ - ٢٢٠ .
(٧) قال به الزجاج . ما ينصرف : ٤٤ ، وهمع الهوامع ٨٦ / ١ .

كل جماعة منهم ثلاثة ، فثلاث (١) معدولٌ عن لفظ ثلاثة وعن معناه .
فاللفظ غير اللفظ والمعنى غير المعنى (٢) ، وهذا الرأي عندهم غير صحيح ،
وقد رده الفارسي في الإيضاح فقال : ولا يكون العدل في المعنى (٣) ، وهو
كما قال ، لأن حقيقة العدل أن تعدل عن لفظ يعطي معنى ، إلى لفظ آخر
يعطي ذلك المعنى بعينه ، وأما أن تعدل عن لفظ يعطي معنى إلى لفظ (٤)
آخر يعطي معنى آخر ، فليس ذلك [(٥)] بعدل ، إذ سائر الكلام بهذه
المنزلة ، والذي يصح في [هذا] (٦) الموضع أن ثلاث معدولٌ عن لفظ ثلاثة
الذي يعطي ذلك المعنى بعينه ، وهذا (٧) ثابتٌ في كلام العرب في نحو
قولهم : الزيدون خيرٌ ثلاثة في الناس ، والمعنى : (٨) الزيدون خير الناس
إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة (٨) ، ومعلوم ضرورة أن ثلاثة ها هنا يراد به ما يراد بثلاث
في قولك : جاء القوم ثلاث ، ألا ترى أن معنى قولك : الزيدون خير ثلاثة
في الناس : الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة (٩) ، فثلاث (١٠) إذا
معدولٌ عن ثلاثة الذي يراد به ذلك المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله ،
وهو أحسن ما يقال في هذا (١١) الموضع ، وبالله التوفيق .

-
- (١) في الأصل " ثلاثة " خطأ .
(٢) قال ابن القواسر : العدل في المعنى هو إفادة التكرير المعنوي
للتكثير شرح الفية ابن معطي : ٤٥ .
(٣) الإيضاح : ٣٠١ .
(٤) ساقط من " ح " .
(٥) زيادة من " ح " و " ق " .
(٦) زيادة من " ق " .
(٧) في " ح " وهو " .
(٨-٨) ساقطة من " ح " و " ق " .
(٩) في " ق " ثلاثة ثلاثة " مرتين فقط .
(١٠) في الأهل " ثلاثة " خطأ .
(١١) ساقطة من " ح " و " ق " .

والفرق (١) بين ثلاثة المعدول عنها (٢) ثلاث ، وبين ثلاثة

الستعمل في أسماء العدد أن مدلول الأول غير محصور بالعدد الذي وضعت له المادة (٣) ، ومدلول الثاني محصور بالعدد الذي وضعت له المادة ، وأن

آحاده مع انتفاء الحصر مركبات من العدد الذي وضعت له المادة ، وأن آحاد هذا المستعمل في أسماء العدد بسائط ، والدليل القطعي على وجود ذلك من كلام العرب : الزيدون خير ثلاثة في الناس ، لا يكون هذا إلا على معنى الزيدون خير الناس إذا فرقوا ثلاثة ثلاثة ، أي جماعات كل جماعة من ثلاثة (٤) ، فلو كان ثلاثة هنا على المعنى (٥) الوضعي للمادة لاستحال

ذلك بناءً على أن مدلول أفعل التفضيل بعض مخفوض ، ولا يتصور التبعيض مع اتحاد المعنيين ، وإنما يتصور إذا كان مخفوضاً يعم مدلولها (٦)

٢٥٣

وغيره ، وكذلك إذا قلت : الزيدان خير اثنين في الناس ، لا يتصور أن يكون الزيدان بعض الاثنين حتى يراد بالأثنين التكثير ، وهذا واضح إن شاء الله .

(٧) والأصح أن هذا الضرب لا ينصرف للعدل الذي ذكرناه والصفة ،

فإذا سميت به لم ينصرف للعلمية ولعظ العدل ، لأنه اللفظ المعدول ، فإذا نكرته بعد التسمية لم ينصرف أيضاً في رأي سيبويه (٨) ومن قال بقوله ،

(١) من هنا إلى قوله " والأصح أن هذا الضرب لا ينصرف " ساقط من " ح " .

(٢) في " ق " عنه .

(٣) يعني أن مدلول العدد المعدول لا يفهم منه مجموع المقوم في نحو

قولنا جاء القوم آحاد ، بينما اسم العدد واحد واخوانه يعلم به المجموع . انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٠ .

(٤) في الأصل " أي جماعات من كل جماعة ثلاثة " .

(٥) في " ق " " كان ثلاثة هنا غير مصروف هنا على المعنى " باقحام

بعض الكلمات .

(٦) في الأصل " إذا كان مخفوضاً يعم مدلوله " .

(٧) انظر الإيضاح : ٣٠١ .

(٨) الكتاب : ٣ / ٢٢٥ .

للحظ العدل وشبه الأصل ، ومن لا يراعى شبه الأصل صرفه ، ولا يعتد بقول من قال : إنه مصروف في حال التعريف ، لأنه ليس فيه في تلك الحال غير العلمية وهي لا تمنع بأنفرادها ، وهو عنده غير مصروف في حال التنكير ، ولا فرق بـل منعه من الصرف في حال التعريف أقوى ؛ لأن فيه فرعا محققا ، وهو العلمية ، وينضم إليها لحظ العدل ، لأنه اللفظ المعدول ، وأما في حال التنكير فليس فيه فرع محقق ، وإنما هو لحظ العدل وشبه الأصل ، فليس ذلك الرأي بسديد ، ويحكى أن الفارسي كان يقوله ، ثم رجع عنه ، والله أعلم .

وقال بعض الناس : (١) المانع من صرفه كونه معدولا ، وكون العدل فيه على غير جهة المعدل ، لأن العدل (٢) إنما أصله أن يكون في المعارف وهذا عدل في النكرات ، وهذا الرأي غير مسلم ، لأن العدل كما يكون في المعارف يكون أيضا في النكرات ، ألا ترى أن عدل أخر عدل في نكرة (٣) ، والله أعلم .

ومنهم من قال : المانع من صرفه العدل والجمع ، لأنه جمع في المعنى وإن كان واحدا في اللفظ ، وهذا الرأي غير مستقيم أيضا ، لأنه لا يمنع من الجموع إلا ما كان على مثال مخصوص ، وليس هذا من ذلك ، وأيضا فإن الجمع هنا مصروف إلى المعنى والمانع في الجموع إنما هو أمر لفظي ، والله أعلم .

مسألة : وأما "أخر" فإنه لا يحق بهذه الأجناس الخمسة في الامتناع من الصرف مطلقا ، وإنما لم يذكره أبو القاسم فيما تقدم ، لأنه ليس

(١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٥٠ وهمع الهوامع ١/٨٦ .

(٢) "لأن العدل" ساقطة من "ح" .

(٣) في "ح" "نكرات" .

بجنس ، وإنما هو لفظ مفرد ، وذكره سيبويه والحقق بالاجناس الخمسة
فيما ذكره ، والقول فيه : أنه لا ينصرف للعدل والصفة (١) ، أما كونه صفة
فظاهر ، وأما وجه عدله فمن الناس من قال فيه : إنه معدول عن الألف
واللام ، وبيان ذلك أن "آخر" جمع أخرى ، وأخرى تأنيث آخر ، وآخر
أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يوءنث إلا بشرط
أن يكون بالألف واللام ، أو مضافاً على غير معنى "من" فكان الأصل أن يقال
فيه الآخر بالألف واللام ، فكانهم عدلوا عن الآخر إلى آخر (٢) ، وهذا
الرأي غير مستقيم ، لأن فيه عدلاً عن لفظ معرفة إلى لفظ نكرة ، ولا بد في
المعدول أن يعطي المعنى الذي أعطاه الأول ، ولا أجل هذا لا تجد في
غير هذا نكرة معدولة عن معرفة ، ومنهم من قال : معنى العدل فيه أنه
عدل به عن طريق نظيره وقياسه ؛ لأن نظيره لا يجمع إلا بشرط أن يكون
بالألف واللام ، أو مضافاً على غير معنى "من" ، فلما جمع هذا على غير قياس
نظيره كان ذلك عدلاً فيه ، وهذا القول أيضاً فيه نظر من جهة أن اللفظ
معدول عن معنى ، وحقيقة العدل أن يكون باعتبار لفظين لا باعتبار لفظ
ومعنى (٣) ، والله أعلم .

وقال بعضهم (٤) من حذاق التأخرين : الوجه في ذلك عندي

أن "آخر" معدول عن "آخر" هذا اللفظ ، وبيان ذلك : أن الأصل أن

-
- (١) ذكر الزجاج أن الصفة في "آخر" لم يذكرها سيبويه ، ولكنه ذكر ما يدل عليها . انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤١ .
(٢) هو مذهب كثير منهم الخليل وسيبويه ، وهو المذهب المشهور . انظر الكتاب ٣/٣٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٤٤٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٥٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٢ ، فأصحاب المألفات السابقة كلهم يرون أن آخر معدولة عن الألف واللام .
(٣) انظر المسألة فيما سبق ص ٨٨٩ وانظر رد الفارسي العدل عن المعنى في الإيضاح : ٣٠١ .
(٤) في "ح" قال بعض حذاق التأخرين . وفي هامش "ق" تعليقا على ذلك : هو ابن الضائع .

تقول : مررت بِنِسْوَةٍ آخِرٍ مِنْ هُوَ لَا . كما تقول : أفضل من هُوَ لَا ، فكأنهم عدلوا عن لَفْظِ "آخِرٌ" إلى لفظ "أخِرٌ" وهذا عدل صحيح ؛ لأنه عدل نكرة من نكرة ، والمعنى الذي أعطاه الأول هو المعنى الذي أعطاه الثاني بعينه ، وهذا أمثل ما يقال فيه ، لاندراجهُ تحت العَدَدِ الَّذِي أُصْلِنَاهُ فِي حَقِيقَةِ الْعَدْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

إِمْلاءٌ (١) آخِرٌ أَخْصَرُ وَأَتَمُّ مَا قَبْلَهُ : إِذَا سَمِيتَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ

الْأقسام الستة فإنه لا ينصرف ، أما أفعال فعلاء فللعلمية ووزن الفعل / ٢٥٤
الغالب ، وكذلك أفعال من ، وأما فعلا ن فَعْلَى ، فلشبهه بفعلاء أفعال ، وهو شبه متعدد ، وقد ذُكِرَ قَبْلُ ، وأما فعلاء أفعال ، وفعلَى فعلا وسائر ما فيه همزة التانيث أو ألفه ، فالتانيث ولزومه ، والعلمية زيادة نسي الثقل .

وأما المعدول في العَدَبِ ، فللعلمية ولحظ العَدْلِ ، وأما لفظ الجمع فللعلمية وعدم التنظير ، وصح عنه أبو طي بشبه العجمة (٢) ، وأما آخر فللعلمية ولحظ العَدْلِ ، فإذا نَكَرَتْ ، فأما الموءنث بالهمزة والألف ، فلا خلاف في امتناع صَرْفِهِ ، لقيام المانع في أحواله الثلاثة ، وأما أفعال فعلاء فللوزن وشبه الأصل ، وكذلك "أفعال من" إذا كانت (٣) "بين" ، وأما فعلا ن فعلى فلزيادة الألف والنون وشبه الأصل ، وأما لفظ الجمع فلعدم التنظير وشبه الأصل ، وأما المعدول في العَدَدِ فلشبه الأصل ولحظ العَدْلِ ، أي تلحظ فيه أنه اللفظ المعدول قبل التسمية به ، وكذلك أخِرٌ ، من لا يرادى شبه الأصل ، وهو ألا خفش يلزمه أن يعرف جميع ما يعتبر في منعه شبه الأصل

(١) هذا الإملاء ساقط من "ح" .

(٢) الإيضاح : ٣٠٣ وانظر ما تقدم من تخريج هذا القول ص

(٣) في "ق" "كان" .

إِلَّا "أَفْعَلٌ مِنْ" فَإِنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ سَيَبُويهِ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الصَّرْفِ ، لَكِنْ لَا مِنَ
الْوَجْهِ الَّذِي مَنَعَهُ سَيَبُويهِ مِنَ الصَّرْفِ ، وَلَكِنْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنَ
بَابِ الْحِكَايَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ . (١)

وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ "الْأَخْفَشِ" أَنَّهُ وَافَقَ أَيْضًا سَيَبُويهِ عَلَى امْتِنَاعِ صَرْفِ
نَحْوِ (٢) "مَسَاجِدٍ مَطْلَقًا" ، لِأَنَّهُ سَمَّيْتُهُ مِنْ سَأَلَةٍ "مَسَاجِدُ مُحَارِبٍ" الْمَرْكَبِ
إِذَا نَكَّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، فَقَالَ : يَنْصَرِفُ ، لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ إِلَى بَابِ يَنْصَرِفُ فِيهِ
فِي النَّكْرَةِ ، يَعْنِي أَنَّ التَّرْكِيبَ لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَةِ خَاصَّةً ، فظَاهِرٌ هَذَا
أَنَّ نَحْوَ "مَسَاجِدٍ" لَا يَنْصَرِفُ عِنْدَهُ إِذَا نَكَّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَهَذَا وَفَاقٌ
لِسَيَبُويهِ . (٣)

ثُمَّ قَالَ : () فَإِنَّ أَدْخَلَ عَلَى جَمِيعِ مَا لَا يَنْصَرِفُ الْآلِفُ وَاللَّامُ
أَوْ أَضْفَتْهُ أَنْصَرَفَ . (٤)

اختلف الناس في السبب الذي أوجب جر الاسم الذي لا ينصرف
مع الألف واللام والإضافة ؛ فمنهم من قال : السبب في ذلك أن الألف
واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، وقد تقررت في غير موضع أن العرب تحكم
للمعاقب بحكم المعاقب ، فمن ثم جرى مع الألف واللام والإضافة ، الحكم
الذي يجري (٥) مع التنوين ، فكما أن الاسم المنون يجرب بالكسرة ، فكذلك
ما فيه الألف واللام والإضافة من هذا الضرب يجرب بالكسرة وهذا واضح
إن شاء الله .

(١) انظر ما تقدم ص ٨٧٥

(٢) ساقطة من "ق" .

(٣) الكتاب : ٢٢٢٧/٣ .

(٤) الجمل : ٢٢٠ .

(٥) في الأصل "يجر" .

ومنهم من قال : إِنَّمَا جَرَّ بِالْكَسْرِ مَعَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، لِأَنَّهُ
أَشْبَهَ جِنْسَهُ الْمُنْصَرَفِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

وهما أَنَّهُ دَخَلَ مَا دَخَلَ مِنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ .

وَأَمِنْ مَعَهُمَا فِيهِ (١) التَّنْوِينُ ، كَمَا أَمِنَ فِي الْآخِرِ التَّنْوِينُ مَعَهُمَا ،
وَقَدْ كَانَ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَحَصَلَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الشَّبْهِينِ فَتَسَاقَطَا ،
فَرَجَعَ الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِنْصَرَفِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَرَاجِعَةَ
الْأَصُولِ تَكُونُ بِأَدْنَى سَبَبٍ ، وَالْخُرُوجُ عَنْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَبَبٍ قَوِيٍّ ، فَبِهَذَا
أُخْرَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِنْصَرَفِ ، لِتَعَارُضِ الشَّبْهِينِ الَّذِينَ أَحَدُهُمَا
يَقْتَضِي مَنَعَ الصَّرْفِ ، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي وُجُودَهُ (٢) ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

بَحْثٌ : هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا (٣) - قَبْلُ مِنْ تَصْوِيرِ شَبْهِينِ بَيْنَ

الْمُنْصَرَفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرَفِ مِنْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا دَخَلَ عَلَى الْآخِرِ
مِنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَأَنَّهُ أَمِنَ مَعَ الْدَاخِلِ عَلَى هَذَا مِنَ التَّنْوِينِ مَا
أَمِنَ [مِنْ] (٤) الدَّاخِلِ عَلَى هَذَا - فِيهِ نَظَرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمِنَ التَّنْوِينِ
مِنْ لَوَازِمِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَلَا زِمَ الشَّيْءُ لَا يُعَدُّ شَرْطًا ، لِامْتِنَاعِ تَصَوُّرِ
الْإِنْفِكَالِ ، لِأَنَّ أَمِنَ التَّنْوِينِ شَرَّةٌ وَوُجُودِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَشَرَّةُ الشَّيْءِ
لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُعَدَّ شَبْهًا ثَانِيًا ، فَهَذَا مَا يَنْظُرُ فِيهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فصل : اعلم أن الآلف واللام والإضافة إنما يوجبان جر القسم

الذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وأما القسم الذي ينصرف في النكرة

-
- (١) في الأصل " في " خطأ .
(٢) ذكراهم مصفون من بعضهم أن الإضافة والآلف واللام من خواص الأسماء ،
فهما يتبعدان الاسم عن شبه الفعل الذي أوجب للاسم منع الصرف .
شرح الجمل : ٢٢٢/٢ .
(٣) في " ح " و " ق " " ذكر " .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

ولا ينصرف في المعرفة فَإِنَّهُمَا لا يوجبان جرَّه بالكسرة أصلاً ؛ لِأَنَّهُمَا لا يدخلان عليه إِلَّا بعد تقدم تنكيره (١) ، [وتقدم تنكيره] (٢) هو السبب في جرَّه بالكسرة ، فلم يدخل عليه إِذَا إِلَّا بعد استحقاقه للجر بالكسرة ، فقد تبيّن الفرق بين دخولهما على ما ينصرف في النكرة ودخولهما على ما لا ينصرف

مطلقاً ، فكان كلام أبي القاسم ها هنا حسناً / ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَالَ : وَإِذَا ٢٥٥ دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف مطلقاً أو أضيف أنصرف ، يدلك على أن كلامه في قوة هذا : أنه لما فرغ من هذا الفصل ساق بعده القسم الذي ينصرف في النكرة ، فكان كلامه ها هنا أحسن من كلام الفارسي في أول الإيضاح حيث قال : وَإِذَا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف ، أو أضيف أنجبر كقولك : مررت بالأحمر وأحمر القوم ، وأبراهيمهم (٣) ، فمثل بالقسمين كما ترى ، فظاهر كلامه أن الألف واللام والإضافة أوجبا (٤) جر كل واحد من القسمين . وقد ظهر لك مما تقدم أنهما لا أثر لهما إِلَّا في القسم الأول دون القسم الثاني ، وقد أول الناس كلامه هنا بتأويلين :

أحدهما : أن يكون ذلك منه من باب إجراء سبب السبب مجرى السبب ، بيان ذلك أنك لما أردت إدخال الألف واللام عليه أو إضافته لزم تنكيره ؛ لِأَنَّهُ لا يجمع بين تعريفين في لفظ واحد ، فقد صار دخولهما عليه سبباً في تنكيره ، وتنكيره سبباً (٥) في جرَّه بالكسرة ، والله أعلم .

والتأويل الثاني : أن تكون الألف واللام والإضافة (٦) لمجرد رفع الاشتراك العارض في الأطلام كرفعها بالنعته ، وذلك أن العلم ينعت

-
- (١) في الأصل : إِلَّا بعد تقدير تنكيره .
(٢) تكملة من "ق" وفي "ح" " بعد تقدير تذكيره وتقدير تنكيره " .
(٣) الإيضاح : ١٣ .
(٤) في الأصل و "ق" " أوجب " بالإفراد . خطأ .
(٥) في الأصل "سبباً" منصوباً .
(٦) ساقطة من "ق" .

مع بقاء تعريفه ، فكذلك يضاف وتدخله الألف واللام مع بقاء تعريفه ، والغرض بذلك في الموضوعين رفع الأشتراك العارض خاصة ، فإذا كان كذلك كانت الألف واللام والإضافة (١) سببا محققا في جره بالكسرة ، ولولاهما لم يجربها أصلا (٢) لقيام سببي المنع منه وهذا حسن لولا أن الفارسي (٣) نص في داخل الكتاب أن العلم لا يضاف حتى ينكره (٣) فيبقى على هذا سؤال وهو : طلب الفرق بين النعت ، والألف واللام ، والإضافة .

والجواب : أن نعت العلم ليس كإضافته وإدخال الألف واللام عليه في الاتصال والانفصال ، فكان النعت لرفع الأشتراك العارض في العلم لانفصاله ، وكانت الألف واللام والإضافة لتعريفه لاتصالهما ، فإذا كان كذلك لزم تنكيه عند دخولهما عليه ، لئلا يجمع بين تعريفين ، والله أعلم .

ثم قال [أبو القاسم] (٤) (وأما ما لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا) . (٥)

هذا المحصر غير ضروري ، لأنه يمكن أن يزداد فيه وأن ينقص منه على ما توقف عليه بعد إن شاء الله .

ثم قال : (منها) (٦) كل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف) .

اعلم أن الأسماء الأعجمية تنقسم على أربعة أقسام ، قسم استعمال جنسا عند الطرفين (٧) ، أعني عند العجم وعند العرب ، كالزنجبيل ، واللجام ، والابريس ،

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) في "ق" "لقيام سببين يمنعان منه ، وهذا يعزى لابن الطراوة ، لولا أن الفارسي ."
(٣) الإيضاح : ٢٦٨ .
(٤) زيادة من "ح" و"ق" .
(٥) الجمل : ٢٢٠ .
(٦) في الأصل و"ق" "ومنها" بإثبات الواو ، والواو ليست في الجمل ولا في "ح" .
(٧) في الأصل و"ح" "في الطرفين" .

فهذا القسم جار مجرى العربي لا يمنع من الصرف إلا ما يمنع العربي ،
لتصرف العرب فيه تصرفها في كلامها .

وقسم استعمال علما في الطرفين ، كإبراهيم ، وإسماعيل ، وما أشبه
ذلك ، فهذا القسم هو الذي يمنع الصرف مع العلمية بشرط الزيادة على
ثلاثة أحرف .

وقسم استعمال جنسا في الطرف الأول علما في الطرف الثاني ،
فهذا القسم على قسمين .

أحدهما : أن يجهل الناقل جنسيته في الطرف الأول .
والثاني : أن يعلم ذلك ، فإن جهل الناقل جنسيته في الطرف
الأول لزم إجراؤه مجرى ما استعمال علما في الطرفين تعلقا (١) بتحقيق
استعماله [علما] (٢) عند العرب ، وعدم تحقيق جنسيته عند العجم ،
والتعلق بالأوهام ضعيف ، وإن علم الناقل جنسيته في الطرف الأول كان
في المسألة قولان .

أحدهما : إجراؤه مجرى ما قبله تعلقا باستعماله عند العرب ،
وهو رأي أبي علي الشلوين . (٣)

والثاني : إجراؤه مجرى ما استعمال جنسا في الطرفين ، وهو رأي
أبي الحسن اللخمي النهوي (٤) ، ومثال ذلك : قالون ، وهو بلسان الروم :
جيد ، ولم يقع عند العرب إلا علما .

(١) في "ق" "أما" بدل تعلقا .

(٢) زيادة من "ح" .

(٣) انظر شرح الجزولية للشلوين : ٣٢٦ ، وحواشي الفصل : ٣٠ ،

وأرتشاف الضرب : ٤٣٨ .

(٤) هو أبو الحسن الدباج علي بن جابر بن علي اللخمي ، نحوي مقرئ ،
متين الدين ، معاصر لأبي علي الشلوين ، يقال إنه مات بسبب سماعه

قال بعض المتأخرين : أَظَنَّهُ أبا الحسن الأبدى (١) خـلاف
الرجلين إنما هو عند عدم لَحَظِ الصفة لَحَظَهَا فِي الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ ، وَأَمَّا
إِذَا لَحَظَ فِيهِ مَعْنَى الْوَصْفِ الَّذِي لَهُ فِي أَصْلِهِ ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي صَرْفِهِ ،
لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٥٦ / وقسم / استعمل علماً في الطرف الأول جنساً في الطرف
الثاني ، فهذا الضرب جار مجرى ما استعمل جنساً في الطرفين من لزوم
صرفه مذكراً ، وهذا يصح ما ذهب إليه الشلوبيين ويحققه من لزوم التعلق
باستعمال العرب له لا لغيره ، والله أعلم .

وأما تمثيل أبي القاسم الثلاثي من الأعجمي بما (٢) استعمل جنساً
في الطرفين (٣) ، فنقدّه ظاهر ، لأن العجمة (٤) الجنسية لا أثر لها في
منع الصرف وإن كانت على أكثر من ثلاثة أحرف ، فكان ينبغي أن يمثل بالعجمة

====
لا صوت النواقيس بدلاً من الأذان حينما استولى النصارى على
إشبيلية سنة ٦٤٦ هـ ، وقد ولد سنة ٥٥٦ هـ .
انظر ترجمته في المغرب في حلى المغرب : ٢٦٠ / ١ ، وبغية
الوعاة ١٥٣ / ٢ .

- انظر مذهب الدباج في آرشاف الصرب : ٤٣٨ / ١ .
(١) "أبدى" كذا في جميع النسخ بالبدال المهملة ، والصواب بالذال
المعجمة نسبة إلى مدينة "أبذة" بالمعجمة . انظر مقدمة شرح
الجزولية للابدى : ١٠ .
والابدى هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الخشني الأبدى ،
نحوى ذاكر للخلاف ، واقف على غوامض كتاب سيهويه توفي سنة
٦٨٠ هـ . انظر مقدمة شرح الجزولية له ، وبغية الوعاة : ١٩٩ / ٢ .
(٢) في الأصل "ما" فقط .
(٣) نحو "خش" و "ذل" و "خان" ، فخش تعنى طيب ، دل
تعنى القلب ، وخان تعنى الزوج .
(٤) في الأصل "العجمية" .

التي يفرق فيها بين الثلاثيِّ والزائد ، وهي الشخصية (١) ، وقد انفصلَ
عن ذلك بأنفصالٍ ضَعِيفٍ ، وهو أنه استغنى عن التصريح بالشرط الثاني
بالتمثيل بقوله : نحو : إبراهيم (٢) ، فيقول القائل : [ولعله] (٣) أراد
بهذا التمثيل الزيادة على ثلاثة أحرف فقط ، (٤) ومن لنا بأنه أراد بالتمثيل
الأمريين معاً ؟ ! ، اللهم إلا أن تأخذ المسألة على رأي من يقول [في
المسألة] (٥) بالعموم فيمشي ذلك ، فهذا ما ينظر فيه ، وتأولوا أيضاً
تمثيله : " بثلاثيِّ الجنس " أنه إنما أراد أن الثلاثي من الأعجمي لا أثر له
في منع الصرف مطلقاً جنسياً كان أو شخصياً ، والمفهوم الأول ، وبالله التوفيق .
ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ على وزنِ الفعل) (٦) إلى آخره .

إن كان الوزن المسمَّى به مختصاً بالفعل (٧) ، أي ليس له نظيرٌ
في الأسماء منع الصرف مع التعريف خاصة ، كالزائد على ثلاثة أحرف المزيد
في أوله أحد حروف " نأيت " أو ألف وصلٍ كأنفعل ، وينفعل ونفعل
المضاف العين مبنياً للفاعل أو للمفعول (٨) ، وفعل ، وفعلل مبنين
للمفعول ، ولا يعتد بيقم (٩) ، لأنه أعجميٌّ ، ولا يبذر (١٠) ، لأنه منقول

-
- (١) انظر إصلاح الخلل : ٢٧١-٢٧٢ .
(٢) هذا الانفصال لابن صفور في شرحه : ٢٢٣/٢ .
(٣) في الأصل " له " وفي " ق " " لعله " بدون واو .
(٤) ساقطة من " ح " .
(٥) زيادة من " ق " .
(٦) الجمل : ٢٢٠ .
(٧) انظر وزن الفعل الذي يخصه أو يغلب عليه في شرح آبن يعيش ١/٦٠ .
(٨) في الأصل " المفعول " .
(٩) في الأصل " بيقم " خطأ ، واليقم فارسيٌّ معربٌ ، وهو صيغ أحمر ،
وقد تكلمت به العرب ، المعرب للجواليقي : ١٠٧ ، واللسان " بقم "
وذكر ياقوت أنه لم يأت على وزنٍ فَعَل بفتح الألف وتشديد ثانيه
إلا عشرةً الفاظ مدها في رسم " بذر " ، وذكر البكري في معجم ما استعجم
من هذه العشرة خمسة فقط في رسم " بذر " .
(١٠) اسم بئر بمكة لبني عبد الدار . انظر معجم ما استعجم ، ومعجم
البلدان " بذر " .

من الفعل ، ولا بدُّدِّل لندوره .

وإن كان الوزن غالباً على الفعل لم يكن له أثر في منع الصرف كضارب إلا بشرط أن يكون في أوله أحد حروف نأيت ، فإنه يمنع الصرف مع التعريف مطلقاً ، ومع الوصف (١) إلا صلى بشرط عدم قبوله هاء التأنيث فأرمل ، وأربع ، ويعمل منصرفات (٢) في النكرة ، وإن كان فيها وزن الفعل والصفة ، لقبولها هاء التأنيث في قولك : امرأة أرمل ورجال أربعة ، وناقصة يعمل ، ويبين (٣) ذلك بعده بقبولها (٤) عن شبه الفعل إذ (٥) كان الفعل لا يقبلها ، والوصف أيضاً بأربع عارض ليس بأصلي ، ومن قال نسي يعمل : إاته (٦) جماع (٧) اليعملة ، وهو سيبويه ، فهو عنده من باب تمر وتمره ، لا إشكال في صرفه في النكرة ، إذ لا يكون هذا الاستعمال في الصفات .

وأبطل للمكان المنبسط من الوادي ، وأجرع للمكان المستوي ، وأبترق للمكان الذي فيه لوان ، لا ينصرف لوزن الفعل الغالب والصفة الأصلية .

وأما استعمالها استعمال الأسماء فيمنزلة الوصف بأربع كلاهما عارض فلا يعتد به في وجوب صرف ولا في منعه ، وكذلك لأنهم للقيد ، والأشود للحية ، والأرقم لحية فيها نقت لا تنصرف لوزن الفعل الغالب والصفة الأصلية .

-
- (١) في "ق" "وصف" خطأ .
(٢) في "ق" "منصرفات" .
(٣) كلمة غامضة في جميع النسخ ولعلها "ويبين" .
(٤) في "ق" "لقبولها" وفي "ح" "يمكن أن تكون" لقولها .
(٥) في "ح" "إذا" .
(٦) ساقطة من "ق" .
(٧) في "ق" "جمع" و"جماع" لفظ سيبويه انظر : ١٩٤/٣ .

لأن (١) أبطح وأخويه صفاتٌ حقيقية لتلك الآمكنة استعملت استعمال
الآسماء، والآد هم وأخواه صفاتٌ حقيقية في غير القيد والحيثين، وإنَّما
أطلقت على هذه الثلاثة؛ لأشتمالها (٢) على مقتضى اللفظ، وهذا الفرق
لا أثر له في جوازٍ صرف، وإنَّما يعتبر الوضع الأصلي .

وأما أجدل، وأخيل، وأنقى فأكثر كلام العرب يصرّفها، لعدم
تحقيق الوصفية، والقليل منهم يمنعها آلصرف لوزن الفعل وتوهم الوصف، (٣)
قال سيبويه : لأنَّ الجدلَّ شدَّة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة
شديد، وأخيل أفعل من الخيلان للويز، وهو طائر أخضر على جناحيه لعة
مخالفة للويز، وعلى هذا المثال جاء أنقى، كأنه صار عندهم صفة، وإنَّ
لم يكن له فعل ولا مصدر، فكأنهم توهموا فيه معنى الخبث. (٤)

وحكى الشلوين عن ابن جنبي : أنه جعل "أنقى" مشتقاً من
فوعة السَّم، وهي شدَّة، وهي في تقدير القلب، (٥) والله أعلم.

وإنَّ كان الوزن مشتركاً لم يكن له أثر في منع آلصرف مطلقاً فسي

قول سيبويه وجميع من يوثق بعلمه (٦)، كثلاثي / الماضي ورباعي ٢٥٧

المجردين آلبنين للفاعل كضرب، وعلم، وظرف، ودحرج، إلا عيسى بن
عمر، فإنه استثنى من ذلك آلمنقول من فعل، فجعله كغيره في التأشير،

(١) في "ح" و"ق" "الا ان".

(٢) في "ق" "لاستعمالها".

(٣) انظر الكتاب: ٢٠١/٣، والمقتضب ٣٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف
: ١١، والأجود عند المبرد الصرف ٣٣٩/٣، وانظر الكتاب ٢٠٠/٣
وهمع الهوامع ٩٨/١.

(٤) هنا ينتهي كلام سيبويه. الكتاب ٢٠٠/٣-٢٠١.

(٥) انظر قول ابن جنبي في سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢٠٧/٣، وشرح ابن يعيش ٦١/١.

قال سيبويه : وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون كعباً اسم رجل ،
وهو فعَّل من الكعبة ، وهو العدو الشديد مع تداني (١) الخطأ ، والعرب
تنشد هذا البيت : (٢)

أنا بن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونني

ولا نراه (٣) على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية (٤) ، يعنى أنه من باب
التسمية بالجمل (٥) ، ولو سمي بالفعل مجرداً من الضمير (٦) لوجب صرفه ،
وهو القياس ؛ لأن هذا النوع من الأفعال داخل بالتسمية في حيز الأسماء ،
إذ ليس في لفظه ما يدل على كونه مختصاً بالفعل ، ولا غالباً عليه ، فوجب
أن يكون حكمه حكم ما هو على وزنه من الأسماء ، فالتسمية بضرب ، وعلم ،
وظرف ، ودحرج ، كالتسمية بجمل وكتف ، وعضد ، وجعفر ، خلافا لعيسى
في التفرقة بين الفريقين . فالحاصل أن أوزان الأفعال (٧) أربعة أقسام : (٨)
وزن مختص ، ووزن (٩) غالب في أوله أحد حروف " نأيت " فهذان اللسان
من الأسباب المانعة من الصرف اتفاقاً ، ووزن غالب مجرد أوله حرف من
حروف " نأيت " ، ومشارك اشتراكاً واسعاً ، فهذان الضربان (١٠) لا أثر لهما

-
- (١) في " ق " تواني .
(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٣ ،
والأصعيات : ١٧ ، والكامل ٢٩١ ، ٢٩٤ ، والخزانة ١٢٣/١ ،
٣١٢/٢ ، ١١٢/٤ .
(٣) في " ح " " ألا تراه " .
(٤) هنا ينتهي ما ساقه من كلام سيبويه ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .
(٥) فإن كان من باب التسمية بالجمل ، فالجمل تحكي كما هي . انظر شرح
ابن يعيش ٦١/١ وشرح ابن هصور ٢٢٦/٢ .
(٦) من الضمير " ساقطة من " ق " .
(٧) في " ح " " الفعل " .
(٨) انظر هذه الأقسام في شرح ابن يعيش ٦٠/١ .
(٩) " ووزن " ساقطة من " ح " .
(١٠) في " ق " " اللسان " .

في منع الصرف مطلقا خلافا لمعنى في استثناء ما كان من ذلك منقولا من فعل فإنه عنده كغيره في التأشير على ما تقدم ، والله أعلم .

ومن أحكام الفعل المسمى به أنه إن كان في أوله ألف وصل وجب

أن يجرى في لزوم (١) قطعها على قياس الأسماء . وشذوذ "أبن" وبابه

يمنع القياس عليه ، والقسمه بمصدر في أوله ألف وصل كالتسمية بأبن وبابه

[في بقائها] (٢) على حالها من غير قطع ؛ لأنها لم تنقل من جنس

[آخر] (٣) وذهب بعض المتأخرين (٤) إلى التسوية بين المصادر

المسمى بها والأفعال في لزوم قطع ألف الوصل في جميع ذلك في حال

التسمية ؛ لأن كينونتها في المصادر من جهة جريانها على أفعالها ، فيجب

أن تكون داخلة في حكم أفعالها وهو خلاف قول سيبويه (٥) والجمهور ،

وهذه الأحكام كلها من إعراب الفعل المسمى به إعراب ما لا ينصرف ، أو ما

ينصرف و قطع ألف الوصل إنما تكون إذا كان الفعل المسمى به مجردا ، وأما

إن سميت به مع مرفوعه لفظا أونية فلا يغير عن حاله وتجب حكايته ؛

لأنه حينئذ من باب التسمية بالجمل ، ولذلك مسائل وأحكام ستقف على

شيء منها فيما يستقبل إن شاء الله .

ثم قال : (ومنها كل اسم في آخره هاء التانيث) (٦) .

يقال هاء التانيث اعتبارا بحالة الوقف ، وناه التانيث اعتبارا

بالأصل (٧) ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أصالة الهاء في

(١) في "ق" "وجب" .

(٢) تكلمة من "ح" .

(٣) زيادة من "خ" .

(٤) هو ابن الطراوة ، انظر شرح آبن الضائع ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ١٩٩/٣ ، وشرح الجمل لآبن الضائع ٢٣٢ .

(٦) الجمل : ٢٢١ .

(٧) "بالأصل" كذا في جميع النسخ ، وحقها أن يقول : "بالوصل" .

باب الدلالة على التأنيت، وفرعية آتاء، وأن كونها كذلك من أحكام الوصل،
والأصح مذهب البصريين، لأن الوصل هو الأصل في حال التركيب، وكونها هاء
من تغيير الوقف وهو عارض والاستدلال بالأصول مقدم على الاستدلال بالعوارض،
وأيضاً فإن استعمالها تاءً موجود (١) في العالين واستعمالها هاءً مخصوص
بالوقف، والأخص فرع الأعم (٢) ضرورة، وأيضاً فإن آتاء قد ثبت كونها
للتأنيت في غير هذا، ولم يثبت تأنيت بالهاء في موضع، وأما الهاء في هذه
فإنها بدل من تاء (٣) من نفس الحرف، وهذا كله ظاهر، والله أعلم.
ثم إن هذه الهاء إنما تمنع الصرف مع تعريف العلمية، لأنها حينئذ لازمة
ما هي فيه، ولا يمنع من التأنيت إلا ما كان لازماً، ولا جل هذا لا تمنع
مع الوصف [نسي] (٤) نحو: قائمة، وزاهية، لعدم لزومها، وهذا
كله إنما هو نسي آتاء التي تقلب في الوقف هاءً، وأما آتاء في نحو بنت،
وأخت فلا حظ لها في منع الصرف على المعروف، لأنها وإن أعطت
معنى التأنيت، فإنما ذلك لاختصاصها بلفظ مخصوص بالموث (٥).

وحكى أبو بكر بن السراج: أن قوماً يجرونها مجرى تاء التأنيت
في منع الصرف (٦) ما هي فيه علماً لرجل (٨)، ووجه ذلك والله أعلم

-
- (١) في "ق" "موجودة" بالتأنيت.
 - (٢) في "ح" "فرع والأعم" بالتنوين والعطف.
 - (٣) في الأصل "ياء".
 - (٤) تكلمة من "ح".
 - (٥) انظر المسألة في الخصائص ٢٠٠/١.
 - (٦) في الأصل "يجرونها".
 - (٧) في "ح" "في منع صرف".
 - (٨) الأصول: ٩٨/٢.

شبهها / بتاء التانيث في إعطاء المعنى الذي تعطيه تاء التانيث ٢٥٨
وشبه الغلة في هذا الباب غلة. (١)

إملاء آخر أتم منه: (٢) مذهب سيبويه والجماعة أن تاء بنت
وأخت محكوم عليها (٣) بحكم (٤) تاء التانيث في باب النسب، فلا
يجمع بينها وبين ياء النسب (٥) ومحكوم عليها بحكم تاء عفرت، وسنينه
في باب ما لا ينصرف،

فنقول في النسب إلى بنت، وأخت: بنوي وأخوي كالمذكر بلا
فرق، وتصرف ذلك علماً لمذكر كما تصرف نحو: عفرت علماً لمذكر، فلا
فرق، وأما يونس فأجراها في البابين مجرى تاء عفرت، فجمع بينهما وبين
ياء النسب فقال: بنتي وأختي (٦) وصرف ما هي فيه علماً لمذكر، ويحتج بأن
سكون ما قبلها وأمتناع الوقف عليها بالهاء عند جميع العرب دلالة على أنها
ليست بتاء تانيث، وإذا لم تكن تاء تانيث فلا مانع من الجمع بينهما وبين
ياء النسب، ولا أثر لها في منع الصرف، ويقول سيبويه: إن كانت للتانيث
فأمنع ما هي فيه من الصرف علماً لمذكر، وإن لم تكن للتانيث فأجمع بينها وبين
ياء النسب، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فيقول سيبويه: هذا الإلزام غير وارد؛ (٧)

- (١) بعده في "ح" "وأما هنة" فلها حالتان قبل التسمية بها، حالة
في الوصل، وهي سكون النون، وحالة في الوقف، وهي حركتها بالفتح،
فإذا سميت بها التزم حالة الوقف، لأنه أقيس الوجهين من جهة أنه
مؤنث "هن" والقياس أن تلحق التاء لفظ المذكر من غير تغيير
وآله أعلم، وهذه الفقرة ستأتي بعد قليل قبل نص الجمل الآتي.
(٢) هذا الإملاء كله ساقط من "ح" إلا الفقرة السابقة في هامش (١)
وستأتي.
(٣) محكوم عليها "ساقطة من "ق" وأما ما في الهامش كلمة "حكم".
(٤) في "ق" "حكم" فقط.
(٥) الكتاب: ٣/٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣.
(٦) الكتاب ٣/٣٦١.
(٧) في "ق" "غير لازم".

لاختلاف حكمي البابيين، وذلك أن باب النسب يراعى فيه المعنى، وباب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ، وهذه التاء في بنية مخصوصة بالمؤنث، فهي من جهة المعنى بمنزلة ما هو أمانة على تانيث مدلول اللفظ؛ بدليل امتناع الجمع بينها وبين تاء التانيث الواردة في نحو بنات وأخوات، ولا يقال: بنتات ولا أختات، فمن أجل هذا لم يجمع بينها وبين ياء النسب، وأما بسبب ما لا ينصرف فيراعى (٢) فيه حكم اللفظ، والمنافرة بينها وبين تاء التانيث من جهة اللفظ واضحة بدليلين:

(٣) أحدهما: سكون ما قبلها، وتاء التانيث لا يكون ما قبلها أبداً إلا فتحة أو ألفاً لكونها من جنسها، وقد ذكر في المسائل توجيه قراءة آبن ذكوان (٤) * تأكل منسأت * (٥) بسكون الهمزة،

والثاني: امتناع الوقف عليها بالأهاء عند جميع العرب، فالحاصل أنها تشبه تاء التانيث من جهة المعنى، ولا تشبهها من جهة اللفظ فعرفت جهة المعنى إلى باب النسب وجهة اللفظ إلى باب ما لا ينصرف، لأن الأول يراعى فيه المعنى، والثاني يراعى فيه اللفظ.

وحكى آبن السراج أن قوماً يمنعون صرف ما هي فيه علماً لمذكر اعتباراً بشبهها بتاء التانيث فأجروا عليها حكم تاء ثبة وعدة، لأن شبه

-
- (١) في الأصل "بنيتات".
 (٢) في الأصل "يراعى".
 (٣) ساقطة من "ق".
 (٤) هو عبد الله بن ذكوان القرشي، لم يكن أحد في عصره أقرأ منه توفي بدمشق سنة ٢٤٢ هـ. ظية النهاية ٤٠٤/١، الأعلام ٦٥/٤.
 (٥) سبأ: ١٤ وفي حجة القراءات: ٥٨٤ أنها قراءة آبن طامر، وقراءة بن ذكوان في البحر المحيط: ٢٦٧/٧ قال أبوحيان: "منسأت بهمزة ساكنة، وهو من تسكين التحريك تخفيفاً، وليس بقياس، وضعف النحاة هذه القراءة، لآته يلزم فيها أن يكون ما قبل التانيث ساكناً غير الفاء وقيل قياسها التخفيف بين بين، والراوى لم يضبط وأنشد هارون ابن موسى الدمشقي شاهداً على هذه القراءة:
- ===

العلة في هذا الباب علة (١).

قلنا : نعم شبه العلة في هذا الباب علة إذا كان شبيهاً لفظياً ،
وسكون ما قبلها وأمتناع تغييرها في الوقف عند جميع العرب يمنعان الشبه
اللفظي ، فكان اعتباراً ضعيفاً فتأملهُ ، فإنه تحقيق في الموضع ، ولا شك
أنّ هو لا يمنعون الجميع بينها وبين ياء النسب كسيبويه والجماعة وهو
أخرى .

وأما هنة فلها حالان (٢) قبل التسمية بها ، حالة في الوصل
وهي سكون النون ، وحالة في الوقف وهي حركتها بالفتح ، فإذا سميت بها
التزمت حالة الوقف ، لأنه أقيس الوجهين من جهة أنه موء نث سن ،
والقياس أن تلحق التاء لفظ المذكور من غير تغيير ، والله أعلم .

(٣)

ثم قال : (ومنها كل اسم موء نث على ثلاثة أحرف) إلى آخره .
أخذ يتكلم في الموء نث بغير علامة وضابط ذلك أن تقول : لا يخلو
أن يكون ثلاثياً ، أو زائداً ، فإن كان زائداً لم ينصرف في المعرفة وأنصرف
في النكرة مطلقاً إن كان علماً للموء نث ، ومشروطاً بكونه غير وصف موضوعاً
لموء نث ، أو غالباً عليه ، لم يكثر استعماله في تسمية المذكر إن كان علماً لرجل ،
فإذا سميت بزینب ، أو عناق ، أو أسماء المستعمل في أسماء النساء في مذهب
من جعل وزنه "أفعالا" وهو [مذهب] (٤) الفراء لم ينصرف في المعرفة ،
وأنصرف في النكرة ، لأن زینب وعناق [أسماء] (٥) موضوعان للموء نث ،

==== صريح خمر قام من وكأته كقومة الشيخ إلى منسأته

(١) قول ابن السراج هذا تقدم قبل قليل ص : ٩٠٥

(٢) في "ح" حالتان .

(٣) الجمل : ٢٢١ .

(٤) زيادة من "ق" وفي اللسان "وسم" نسب هذا القول للمبرد ،

وأنظر المسألة فيما سبق ص

(٥) تكملة من "ق" .

وأسماء غالبٌ عليه التأنيث ، وإن كان أصله جمعا ولكنه لما غلب في أسماء
النساء جرى مجرى زينب وتنوسى أصله .

فإن سميت بـ "حائض" وبابه ، أو بـ "ذراع" ، أو بـ "نساء" صرفت
على كل حال ، لأن حائضا وإن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث [فهو]^(١)
وصفٌ "لمذكر في التأويل" ، كأنه قال : شئٌ حائضٌ ^(٢) ، فوجب أن يكون
حكمه في التسمية حكم المذكر .

وأما ذراع فكثر استعماله في المذكر نحو قولهم : أنت ذراعي ،
وزيد ذراع فلان ، أي عضده / ، وأيضا فإنه يوصف به المذكر فيقال :
شوب ذراع . ^(٣)

وأما نساء فليس تأنيثه وضعيا ، وإنما هو طاري بالتكسير وغير لازم
فيه . ولا يكون تأنيث الجمع حقيقيا أبدا بخلاف تأنيث المفرد فإنه يكون
حقيقيا ومجازيا ، فيجرى المجازي مجرى الحقيقي ليكون كله على وجه واحد
فيما ذكر . ^(٤)

وإن كان المسمى به ثلاثيا لم يخل من أن يكون متحرك الوسط :
كقدم ، أو ساكنه كهند ، فإن كان متحركه لم ينصرف علما لمؤنث ، وانصرف
نكرة ، أو علما لمذكر . ^(٥) وانفرد آبن خروف بامتناع صرفه نحو : قدم علما
لمذكر ^(٦) ، وإنما أتى ^(٧) عليه في المسألة من حيث قالوا : إن حركة الثاني

-
- (١) تكلمة من "ق" .
(٢) قال في الكتاب ٢٣٦/٣ "واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث
صرفته ، وذلك أن تسمى بحائض أو طامث ، أو متيم ، وقال الخليل
"المؤنث الذي يوصف بالمذكر شئٌ" كأنك قلت : "شئٌ طالق" .
ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٥ .
(٣) الكتاب : ٢٣٦/٣ .
(٤) الكتاب : ٢٤٠/٣ .
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ - ٥٠ ، والكتاب ٢٤٠/٣ .
(٦) في الأصل "صرفه" .
(٧) انظر مذهب آبن خروف في الساعد ٢٠/٣ ، وسمع الهوامع ١١٠/١ .
(٨) في الأصل و"ق" "اوى" .

في حكم الحرف ، فألحقه لذلك بالرباعي العدد ، كما ألقوا نحو (١) :
حمزى في النسب بالخماسي العدد ، والصواب ما ذكرناه أولاً ؛ لاجتماع (٢)
ثالثه مع تاء التانيث في تصغيره أسماء الموءنث ، وبالله التوفيق .
وإنما امتنع صرف الأول ؛ لأن الحرف الزائد على الثلاثة تنزل
منزلة تاء التانيث من حيث تعاقبنا ، ولم يجمع بينهما إلا فيما لا يعتد به
لشدوده (٣) ، بخلاف هذا الثلاثي فإنه إذا صغر ظهرت فيه العلامة
وإن لم تكن في مكبره واقعاً على موءنثه ، وإذا رد الرباعي في التصغير
ثلاثياً ظهرت فيه العلامة أيضاً (٤) فاجتماع العلامة مع الحرف الثالث وامتناع
اجتماعها مع الزائد على الثلاثة دليل على ما ذكرته من تنزله منزلة تاء التانيث
في باب منع الصرف .

فإن قلت : فهل يلزم فتح ما قبله كما يلزم فتح ما قبل التاء ؟
فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به في كل
أحواله . (٥)

فإن قلت : فما الفرق بينه وبين الثاني من المركبين (٦) وكلاهما
سواء في التنزل منزلة تاء التانيث ؟ ، فالجواب : أن الثاني من المركبين
أقوى شبيهاً بتاء التانيث من جهة أنه زائد على الكلمة ، وأنه يحذف في
النسب وفي الترخيم على اللزوم ، فلا منافرة بينه وبين تاء التانيث ، وأما
[الحرف] (٧) الزائد الذي نحن بسبيله فإنه منافر لها من جهة أنه من

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢-٢) ساقطة من "ح" .
(٣) الإيضاح : ٢٩٨ ، وشرح ابن هـنور ٢/٢٩٣ .
(٤) نحو "سما" إذا صغر قيل فيه "سميه" . انظر شرح ابن هـنور
٢/٢٩٣ .
(٥) في "ق" "أحوال" .
(٦) في "ق" "ثاني المركبين" .
(٧) زيادة من "ح" و"ق" .

نفس الأبنية، وقد يكون أصلاً، ولا يلزم حذفه في النسب ولا في الترخيم، وهذا واضح إن شاء الله.

وأما الثلاثي الساكن الوسط، فإن كان موثقاً وضعاً، أو غلبة غير أعجمي، ففيه لغتان فلما لموث : الصرف لخفة البناء، وتركه وهو الوجه، لوجود علتين محقتين، هذا قول سيبويه (١)، ولم يعتبر الزجاج خفة البناء، فلم يجز صرفه، قال : وَأَحْجَةُ لِلنَّحْوِيِّينَ فيما أنشدوه دليلاً على جواز صرفه، لأن الشعر يصرف فيه ما لا ينصرف كثيراً، (٢) وإجماع النحويين على اعتبار خفة البناء في نوح، ولو طرد على الزجاج في قياسه، وهو المعنى الذي أشار إليه الفارسي في الإيضاح (٤)، وقد صرح سيبويه بأن صرفه لغة في قوله : هذه هند بنت عمرو، فيمن صرف هنداً، فهذا يدل على استقرارها لغة (٥) ولما كان الثلاثي الساكن الوسط أخف الأبنية لم يبعد أن تقاوم خفة إحدى العلتين.

فإن كان أعجمياً كحمص، وجور، وماه (٦)، لم يكن فيه إلا المنع من الصرف، لأن عجمته قاومت خفة البناء فلم ينصرف، لاجتماع التعريف والتأنيث، وقد تقدم أنه ليس للعبة الثلاثية فيه تأثير، إلا في مقاومة خفة

-
- (١) الكتاب ٣ / ٢٤٠ .
(٢) ما أنشدوه هو :
لم تتلفح بفضل بمثرزها دعد
وسياتي هذا البيت قريباً .
(٣) انظر ما قاله الزجاج في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٩ - ٥٠ .
(٤) قال الفارسي في الإيضاح ٢٩٨ " ومن زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح، ولو طرهما أعجميان ومعرفتان، فالزمام الصرف لهما لخفتها يقوي من صرف هند ودعد في المعرفة .
(٥) هذا الذي نسبه سيبويه بأنه لغة لم تمكن من العثور عليه في الكتاب، والذي في الكتاب هو جواز الصرف وعدمه، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك قبل قليل، فإن كان الصرف وعدم الصرف واردين في الثلاثي الساكن الوسط فكيف يعرف أن الصرف لغة .
(٦) "جور" و"ماه" بلدتان في بلاد فارس .

البناء خاصة ، فإن قيل : ولعلها (١) هي المؤثرة والتأنيث هو المقاوم ؟
فالجواب : أنه قد ثبت تأثير تأنيث الثلاثي المحرك الثاني
والساكن في إحدى اللفتين ، لا سيما على قول الزجاج القائل : بأن صرف
هند ضرورة ، ولم يثبت تأثير العجمة الثلاثية لا في المحرك الثاني ولا في
السّاكن (٢) ، فقد اجتمع في حمص ، وجور ، وماه ما افترق في قدم علماً
لمؤنث وفي نوح ، فالمؤنث في قدم هو المؤنث في حمص وأمثاله ، وغير
المؤنث في نوح هو المقاوم في حمص وأشباهه ، وبالله التوفيق .

ثم أنشد بيت جرير شاهداً على جواز الوجهين في هند وهو
قوله : (٣)

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

التلفع : التذعن بالشوب ، وقيل : إدخال فضلة منه تحت العُضد ، والعلب
جمع علب ، وهي أقذاح من جلود يحلب فيها ويشرب بها (٤) ، وقوله : ٢٦٠
« في العلب في موضع الحال ، كأنه [قال] (٥) ولم تسق اللبن كأننا في
العلب ، ومن رواه بألباء كان معلقاً بتسق ، وهي باء الاستعانة ، والمعنى
أنها كانت حاضرة رقيقة العيش ، لا تلبس لباساً أعراب ، ولا تغتذي
كأغذائهم ، ويروى : ولم تغذ دعد ، وكرر ذكر (٦) دعد إشارةً بذكرها
واستطابة له .

(١) في "ق" "فإن قلت فلعلها" .

(٢) في "ق" "الساكن" .

(٣) "وهو قوله" مكانه بياض في "ح" والبيت في ديوانه : ٨٣ ،
والكتاب ٢٤١/٣ ، والكامل ٤٠٨ ، والخصائص : ٦١/٣ ، ٣١٦ ،
والحلل : ٢٩٤ ، وشرح ابن يعيش ١٧٠/١ ، قد نسبه في الحلل
لابن قيس الرقيات ، ولم يورده ابن حبيب في شرحه لديوان جرير ،
وإنما الحق في ملحقات الديوان : ١٠٢١ وهذه الملحقات من عمل
المحقق .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) تكلمة من "ق" .

(٦) في الأصل "وذكر" خطأ ، وفي "ح" و"ق" "وكرر ذكرها إشارة" .

ثم قال : (ومنها كل اسم ^{مؤنث}) مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة (٢) فيه للتأنيث .

هذا الفصل مخصوص بالمؤنث ؛ لأنه سيذكر فيما يأتي فصل المذكر المسمى باسم مؤنث ، فاعتراض ابن السِّدِّ عليه هنا غير صحيح ، وذلك أنه قال : لا يصح هذا الأصل حتى يزداد فيه شروطٌ فيقال : كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث ، وليس أصله التذكير وتأنيثه حقيقي (٣) ، فحينئذ لا ينصرف لمذكر كان أول مؤنث ظناً منه أنه يريد الإطلاق ، وليس كذلك لما ذكرناه . وأنظر إلى تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط ، فإنها تعطى أنه متى نقص منها شرطٌ وهو علم لمؤنث فإنه ينصرف كما يكون كذلك وهو علم لمذكر ، وليس كذلك ، وأنظر أيضاً إلى قوله : وتأنيثه حقيقي ، فإنه يوهم اشتراط أن يكون المؤنث له فرجٌ بازاء ذكره اعتباراً بالعرف الجاري عند العربيين ، وليس كذلك ، وإنما يشترط أن يكون التأنيث غير عارضٍ كتأنيث الجمع مثل أن تسمى رجلاً ^{بمؤنث} ، فإنه ينصرف ، لأن تأنيثه تأنيث جمع وهو عارضٌ فلا يعتد به .

فالحاصل أن ابن السِّدِّ وهم (٤) في هذا الأصل الذي أصله

في ثلاثة مواضع .

أحدها : جعله المقيد مطلقاً .

والثاني : تسويته بين المؤنث والمذكر في تلك الشروط .

والثالث : اشتراطه في التأنيث أن يكون حقيقياً ، غير أنه تحرز بهذا

الثالث (٥) من التأنيث العارض ، وإنما الخلل من جهة التعبير عن ذلك

(١) "اسم" ساقطه من الجمل : ٢٢٤ .

(٢) في الجمل "لا علم" والمشبه موافق لبعض نسخ الجمل .

(٣) إصلاح الخلل : ٢٢٥ .

(٤) في "ق" "توهم" .

(٥) في "ح" "التأنيث" .

بما يعطى اشتراطاً (١) أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ لَهُ فَرْجٌ بِإِزَائِهِ ذِكْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
ثم قال : () ومنها كل اسم معدولٍ عن (٢) فاعِلٍ إلى فَعَلٍ فسي
حاله التعريف نحو: عُمَرُ، وَقُتَيْبٌ .

معنى العَدْلِ أَنْ تُرِيدَ لَفْظًا فَتَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ يَعْطِي
الْمَعْنَى الَّذِي أُعْطِيَهِ الْأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، (٣) وهذا يقتضي أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ أَصْلًا
فِي إِعْطَاءِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَهُوَ مَوْضِعُ الثَّقَلِ فِيهِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ لِاخْتِلَافِ
الْمَعْنَى، لَمْ يَكُنْ (٤) ذَلِكَ عَدْلًا كَضَرْبٍ، وَمَضْرُوبٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ
هَذَا الْبِنَاءَ يَوْجِدُ مَعْدُولًا وَغَيْرَ مَعْدُولٍ، وَطَرِيقَ الْوَصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْدُولِ
مِنْ غَيْرِهِ (٥) أَنَّهُ إِنْ سَمِعَ مَضْرُوبًا عَلِمْتَ أَنَّهُ مَنْقُولٌ، وَلَيْسَ بِمَعْدُولٍ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي النَّكَرَاتِ، لِإِنَّ صَرْفَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ سَمِعَ غَيْرَ
مَضْرُوبٍ عَلِمْتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ، وَلَيْسَ بِمَنْقُولٍ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النَّكَرَاتِ؛ لِأَنَّ
عَدْمَ صَرْفِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا نِ قَسْمَانِ طَرَفًا نَقِيضٍ، فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ
حَكِمْتَ عَلَيْهِ بِالنَّقْلِ إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النَّكَرَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ
فِي النَّكَرَاتِ وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْعَدْلِ لِشَبْهِ الْعَدْلِ بِالنَّقْلِ الْغَالِبِ فَيَسِي
الْأَعْلَامِ دُونَ الْآرْتِجَالِ، وَالنَّقْلِ بِأَلْوَهْمِ، لِأَنَّ الْعَدْلَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَيْنِ
فَهُوَ أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل : وينبغي أن يذكرها هنا أقسام المعدولات، فيقال :
المعدول على تسعة أقسام (٦).

-
- (١) في "ق" "اشتراطه".
 - (٢) في الجمل : ٢٢٢ "من" والمثبت يوافق بعض نسخ الجمل.
 - (٣) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٣ وانظر ما تقدم ص : ٨٩.
 - (٤) في "ق" "ولو اختلف اللفظان لاختلافه لم يكن...".
 - (٥) في "ق" "المعدول من غير المعدول".
 - (٦) انظر هذه الأقسام في شرح ألفية ابن معطي : ٤٤٤ وما بعدها.

أحدها : ما كان معدولا من فاعل معرفة إلى فعل وهو على ضربين . أحدهما : ما نقل من أعلام المذكر نحو : عمر ، وزفر ، ولا يختص بباب ، وقد تقدم آنفاً . والثاني : ما نقل من صفات المذكر مخصوصاً بالنداء نحو : يا فسق ، ويا غدر ، ويكون هذا أيضاً معدولا عن فاعيل وعن أنفعل نحو : يا خبث ، ويا الكع ، والأصل يا فاسق ، ويا غادر ، ويا خبيث ، ويا الكع ، وهذا الضرب يكثر استعماله (١) في باب النداء ، وقد تقدم في بابه .

القسم الثاني : المعدول في العدد ، وله بناءان : فُعَال ، ومفعَل كقولك : أحاد وموحد ، وثنا ، ومثنى ، واختلف في القياس إلى عشار (٢) ومعشر وقد تقدم في أول الباب .

القسم الثالث : المعدول عن طريقة الجمع نحو : جمع ، وكتع في التوكيد ، وهما معدولان عن جماع ، وكتاع (٣) ، أو جماع ، وكتاع / ٢٦١ كصحاري وصحار ، لأن جمعاً وكتعاً آسان كصحراء ، لا صفتان كحمراء ، فكان حقهما أن يكون جمعها (٤) كجمع صحراء لا كجمع حمراء ، وقال قوم : هما معدولان عن جمع وكتع ، لأن جمعاً وكتعاً بمنزلة حمراء ، من قبل قولهم في المذكر : أجمع وأكتع ، وقياس فعلاء التي يقال في مذكرها أفعل أن يجمع على فعل كحمراء وحمير ، والأول أصح وعليه حذاق النظر كالفارسي (٥) وابن جنبي ، لأن تشبيه الشيء بشكله أولى من تشبيهه بغير شكله ، وجمعاً وكتعاً آسان لا صفتان فحقهما أن يشبها في الجمع (٦)

- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) في الأصل "عشر" خطأ .
(٣) في "ق" "جماعاً وكتاعاً" .
(٤) في "ح" و"ق" "جمعهما" .
(٥) انظر قول الفارسي في اللسان : "جمع" ٦٠/٨ ، وفي المسألة أقوال كثيرة انظر مع الهوامع ٩٠/١ ، وذكر ابن مالك أن جمع واخواتها عدلت عن الإضافة المنوية ففي قولنا رأيت الهندات جمع ، أي رأيت الهندات جمعهن . شرح عمدة الحفاظ : ٨٦٢ .
(٦) في الأصل "بالجمع" .

بِالْأَسْمَاءِ لَا بِالصِّفَاتِ ، وَفِعْلًا إِذَا كَانَ أَسْمًا جُمِعَ عَلَى فَعَالِيٍّ (١) وَعَلَى فَعَالٍ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ .

القسم الرابع : المعدول عن الألف واللام ، وذلك سحرُ المجرّد
ليوم بعينه (٢) ، وأمسٍ في اللغة التسمية إذا كان أيضًا مجردًا في موضع
الرفع أو الجرّ بمد أو منذ (٣) ، وسلامٌ عليكم في أحد الوجهين على أحد
القولين ، وأخر ، وكان الأصل في جميع ذلك أن يستعمل بالألف واللام ،
أما سحرٌ وأمسٌ ، وسلامٌ عليكم فعدل عن تعريفها بالألف واللام إلى تعريفها
بالعلمية ، فاجتمع فيها العلمية والعدل عن الألف واللام ، فلم تنصرف
لذلك ، وأما آخرُ فقد تقدم القول فيه في صدرِ الباب .

القسم الخامس : فَعَالُ المَعْدُولِ عَنِ أَفْعَلٍ فِي الْأَمْرِ كَنَزَالٍ ، وَحَذَارٍ ،
أَيِ أَنْزَلَ وَاحْذَرِ ، وَسَيَّأَتِي .

القسم السادس : فَعَالُ المَعْدُولِ فِي النَّدَاءِ عَنِ فَاعِلَةٍ أَوْ فَعِيلَةٍ ،
أَوْ فِعْلًا نَحْوُ : يَا فَسَّاقِ ، وَيَا خَبَّاثِ ، وَيَا لَكَاعِ ، وَالْمَرَادُ يَا فَاسِقَةَ ، وَيَا خَبِيثَةَ ،
وَيَا لَكَعَاءَ ، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنْ فَعَالٍ مَطْرُودٍ فِي ذِمِّ الْمَوْتِ نَتِ كَفَعَلٍ فِي ذِمِّ الْمَذْكُورِ ،
وَكِلَاهُمَا مَخْصُوصٌ بِالنِّدَاءِ (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ .

القسم السابع : فَعَالُ المَعْدُولِ عَنِ الْمَصْدَرِ كَجَارٍ ، وَيَسَارٍ
مَعْدُولٌ عَنِ فَجَرَةٍ وَيَسْرَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي قَصْرِهِ عَلَى السَّمْعِ وَسَيَّأَتِي .

- (١) فِي الْأَصْلِ " فَعَالٌ " .
(٢) انظر همع الهوامع ٩٢/١ .
(٣) انظر لغة تميم في " أمس " في اللسان ٩/٦ .
(٤) يقال للمذکر يا فسق ، ويا لكع . . . وانظر السألة في المذکر والموت نث
لأبي بكر الأنباري : ٦١٤ ، وقد ورد في الشعر غير منادى ، قال
الحطيئة :
أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفَ شُمَّ آوِي
إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ
وَأَنْظُرُ اللِّسَانَ : " لَكَعٌ " .

القسم الثامن : فعال المعدول عن صفة غالبية في غير النداء (١)

نحو : جعار ، وقتام للضبع ، وحلاقٍ للمنيه ، والمراد جاعرة ، وقاشمة ، وسيأتي أيضاً (٢)

القسم التاسع : فعال المعدول عن الأسماء الأعلام في الأشخاص

نحو : حذام ، وقطام ، ورقاش ، وهذا القسم نظير عمر ، وزفر في كونها أعلاماً للأعيان معدولة عن أعلام الأعيان حقيقة ، وسائرهما أعلام للمعاني المفهومة منها وكلا القسمين بمنزلة المعدول عن المصدر في قصرهما على السماع ، وسيأتي مستوفى في بابه إن شاء الله .

فصل : وأعلم أن كل " فعل " في المعدولات لا ينصرف في حال

التعريف مطلقاً ، وينصرف في حال التنكير غير " آخر " خلافاً لابي الحسن في جمع وبابه (٣) ، فإنه ينصرف في حال التسمية به ، ولابن السيد في فسق وبابه فإنه أيضاً يصرفه ، لانهما لم يعدلا في حال التسمية بهما (٤) فوجب أن تجريراً مجرى سحر في حال التسمية به ، فإنه ينصرف اتفاقاً ومقتضى الكلية أصح (٥) والفرق بينهما حين سحران جمع وفسق وأمثالهما لم تستعمل إلا معدولة ، فصار لفظها نصاً في العدل ، فوجب رعيه ، بخلاف سحر فإنه ليس نصاً في العدل في حال التسمية به ، لاستعماله قبلها معدولاً وغير معدول ، فعده إذا إنما هو بالإشارة إلى يوم بعينه ، فلذلك وجب صرفه في حال تسمية المذكور به ، إذ ليس لفظه نصاً في العدل

(١) في الأصل " غير في النداء " خطأ .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) انظر مذهب الأختش في إصلاح الخلل : ٢٧٥ ، وجمع الهوامع ١ / ٩٠ .

(٤) ساقط من " ق " وهو يعني أن العدل في فسق وبابه إنما يكون

في حال كونها مناديات ، أما إذا سقي بها لم تعد مناديات ،

فليس للعدل فيها مكان ، وكذلك جمع إذا سقي بها فإنه بالتسمية بها خرجت عن باب التوكيد ، والعدل مشروط فيها إذا كانت للتوكيد

هذا معنى كلام ابن السيد . انظر إصلاح الخلل : ٢٧٥ .

(٥) أي الكلية الواردة في أول فصل .

فيراغى ، وليس عمر العلم مع جمع صمرة بمنزلة سحر ، من قبل أن عمر العلم لا يكون مرة علما ، ومرة صمرة ، ولو كان كذلك لم يكن لفظه نصا في العدل ولزم أن يكون بمنزلة (١) سحر في وجوب الانصراف في حال تسمية المذكور به ، ولكن إن سميت بالجمع صرفت وإن سميت بعمر المعدول عاقلا أو غير عاقل لم تصرف وجها واحدا ، لأنه اللفظ المعدول بعينه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي) (٢) إلى آخره .

هذا الفصل قد تقدم الكلام عليه مع الكلام على [ما كان على] (٣)

بناء الفعل / المستقبل ، فليتنظر هناك ، ونذكرها هنا مسائل لم تذكر هناك ، فمن ذلك أن اتسمي مذكرا بفعل أصل وزنه . مخصوص بالأفعال ، لكنه اعتل اعتلا لا صاربه على أوزان الأسماء ، فإنه مصروف كقيل ، ورد ، لأن هذا الباب أصله أن يراعى فيه اللفظ (٤) ، فإن قلت : فما بالهم منعوا صرف أقام إذا سمي به مجردا ؟

فالجواب (٥) : أن الزيادة في أوله تحرز الأصل وتنبه عليه ،

فلذلك لم ينصرف بخلاف باب قيل ورد ، فإنه ليس فيه ما يحرز الأصل ، فلا يراعى .

قال القاضي : هذا إذا كان ذلك الاعتلال لازما ، فأما إذا كان

غير لازم كتحفيف ضرب بعد التسمية به ، فإنه لا ينصرف ، وهذا الذي قاله

(١) في "ق" "مثل" .

(٢) الجمل : ٢٢٢ .

(٣) تكلمة من "ق" و"ح" .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣١٤ .

(٥) هذا الجواب مستفيد من شرح آبن الضائع : ٢٣٣ .

القاضي من امتناع صرف ضرب المخفة بعد التسمية به ليس مذهب سيبويه ،
وإنما هو مذهب أبي العباس المبرد (١) ، ومذهب سيبويه صرفه (٢)
وهو الصحيح ، لأن مراجعة الأصول تكون بأدنى سبب ، والخروج عنها
لا يكون إلا بسبب قوي .

فإن سميت به مذكراً بعد التخفيف فإنه مصرف قولاً واحداً ،
لأن التخفيف حينئذٍ نظيره (٣) الإللال في قيل ، ورد في اللزوم ، فجرى
ذلك كله مجرى واحداً في وجوه (٤) الصرف .

مسألة : (٥) إذا سميت بأنظور من قوله : (٦)

وإتني حيشا يثني الهوى بصري من حيشا سلكوا أدنواً نظور

فذهب الفارسي في التذكرة إلى الصرف ، والشلوين إلى تركه ، فوجه قول
الفارسي أنه يراعى فيه اللفظ ، وقد أزلت المدّة الوزن المانع ، فوجب صرفه
وهو أظهر ، ووجه قول الشلوين أن الأصول معتبرة عند الحاجة إلى استعمال
الضائر نظراً إلى امتناعها في القياس ، فكانها معدومة في الحس .

ونظير هذه المسألة مسألة ألف الجمع إذا اكتنفها واوان ، والثانية

منهما تلي الطرف وجب همزها نحو أوائل في جمع أول ، فإن بعدت من
الطرف لم يجز همزها نحو : عواوير في جمع عوار (٧) ، فإن اضطر شاعر

-
- (١) انظر المقتضب ٣/٣١٤ .
(٢) الكتاب ٣/٣٠٦ .
(٣) في "ق" "نظير" .
(٤) في "ق" "وجوب" .
(٥) هذه المسألة استفادها من شرح ابن الضائع ٢٣٣ ، وانظر قول الفارسي
أيضاً في الخزانة .
(٦) البيت لأبراهيم بن هرمة في ملحقات شعره : ٢٣٩ ، والخصائص
٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٦ ، ٢٣٨ ، ٦٣٠ ،
وشرح القواعد السبع : ٢٣٢ ، وضائر الشعر : ٣٥ ، وشرح الجمل
لابن صفور ١/١٢١ ، والخزانة ١/٥٨ .
(٧) العوار : القذى في العين .

فأشبع الأول فقال : أوائل (١) وحذف في الثاني فقال عاور (٢) بقي
كل واحد من الحرفين على ما كان عليه قبل استعمال الضرورة لئلا قلناه من
المحافظة على الأصول وعدم الاعتداد بالعوارض الضرورية (٣).

والجواب عن هذا الاحتجاج : أن النظائر تختلف أحكامها باختلاف
أبوابها ، ومثال ذلك من مسائل الفقه : من لم يدِرْ ما طَلَّقَ ، أثلاثاً (٤) أم
أثنتين ؟ ومن لم يدِرْ ما صَلَّى أثلاثاً (٤) أم أربعاً لزمه أكثر العددين في
الطلاق وأقلهما في الصلاة ، فهاتان المسألتان نظيرتان ، وقد اختلف حكمهما
باختلاف بابيهما . وكذلك ما نحن بسبيله في مسألتِي باب ما لا ينصرف وباب
التصرف هما نظيرتان ، وحكمهما مختلف باختلاف بابيهما ، فباب ما لا ينصرف
يراعى فيه اللفظ دون الأصل إلا بحرزه ، وباب التصريف يراعى فيه الأصل
دون اللفظ ، والله أعلم .

مسألة : وأما ذلّ ذلّ جمع ذلّ [منونا] (٥) وذلّ كفلّ
وزبرج ، وهو أسفل القميص فيقال فيه : ذلّ بحذف الألف منونا ،
فهل هذا التنوين مؤوض من الحرف المحذوف كتينون جوار ونحوه ، أو تنوين
صرف ؟ قولان لسيبويه والفرسي (٦) ، فوجه المنع أن توالي أربع حركات
محرز الأصل ، فوجب اعتباره في أحسن تصغير أحوى ، ووجه الصرف زوال
الصورة المانعة لفظاً على الأصل المعتبر في هذا الباب ، والعجب من ابن
الضائع حيث قال فيه : إنه تنوين صرف باتفاق مع وجود الخلاف وظهور

-
- (١) في الأصل " أوائل " خطأ ، لأنها لم تشبع .
(٢) في الأصل " عاور " خطأ ، لأنه لم يحذف منها شيء .
(٣) في " ق " " الضرورة " وانظر المسألة في اللسان " عور " ٦١٥/٤ .
(٤) في الأصل " ثلاث " بدون الهمزة في كلا الموضعين .
(٥) تكلمة من " ق " .
(٦) انظر قول الفرسي في اللسان : " جال " .

وجه كل واحد من القولين.

مسألة: (١) إذا سميت مذكراً بجيئل اسم الضبع جرى مجرى

زينب في منع الصرف ، فإذا خففته بعد التسمية فقلت : جيل منعت

أيضاً ، وإن كان في اللفظ على ثلاثة أحرف ، لأن حركة الهمزة محررة للأصل ،

فوجب اعتباره كما ذكر في مسألة أحوى مصفراً ، وصحة الياء محررة أيضاً ،

فتأكد اعتبار الأصل ، فإذا عرفت هذا علمت أنه ليس في / اعتبار ٢٦٣

الأصل ها هنا ما يقوي مذهب أبي العباس في اعتبار الأصل في صرف

المخفف بعد التسمية بما قلناه من (٢) حضوراً يحرز الأصل ها هنا وعدمه

هناك ، وإن كان ابن السراج والسيرافي قد احتجا بالمنع [هنا على المنع] (٣)

هناك .

وأما سؤال إذا سميت به مذكراً ثم خففته بعد التسمية فبمنزلة

جيئل فيما ذكر ، إلا أنه ليس فيه غير المحرز الأول ؛ لصحة ثانيه ، وهذا

كله واضح ، إن شاء الله .

مسألة : " أفعال " في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، فلذلك منعوا

صرفه علماً لمذكر لغلبة هذا الوزن في الأفعال ، و " فاعل " في الأسماء

أقل من " أفعال " فيها ، فكان ينبغي على هذا أن يكون أولى بمنع الصرف

منه ، وهو عند الجمهور مصروف فما الفرق ؟

الجواب : أن الكثرة والقلّة إنما تعتبران في الأسماء غير الصفات ،

لقرب الصفات من الأفعال ، ولما كان " فاعل " في الأسماء غير الصفات أكثر

من " أفعال " فيها أنصرف هذا لكثرة وجوده فيها ، ولم ينصرف ذلك لقلته

فيها (٤) وقد مضى في القاعدة التي يندرج تحتها هذا المعنى أن الوزن

(١) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٢)

في " ق " في " في " ، وأنظر اللسان " جال " .

(٣)

في " ق " لقلّة وجوده فيها .

(٤)

الفالب على الفعل لا أثره في منع الصرف إلا بشرط أن يكون في أوله حرفاً من حروف غائبات ، وإنما ذكرنا هذه المسألة هنا ليحصل بها بيان العلة في ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (ومنها كل آسمين جعلاً اسماً واحداً نحو : حضرموت ، وبعل بك) (١) إلى آخره .

التركيب يكون على جهة الإضافة كفلام زيد ، وعلى جهة الإسناد كقائم زيد ، وعلى جهة المزج والخلط كبعل بك ، وهذا الثالث هوالمعتبر في منع الصرف ، هذا الضرب من التركيب يوجد في حالي التعريف والتنكير .

فأما الضرب الأول فنحو : بعل بك ، وحضرموت ، ورام هرمز ، ومارسرجس ، ومعدى كرب ، وأما الضرب الثاني فنحو : خمسة عشر ، وخامس عشر في الأعداد ، وهو جارٍ بيت بيت ، ولقيته كفة كفة في الأحوال ؛ أي ملاصقاً ومتواجهين ، وساء صباح ، ويوم يوم ، وبين بين ، في الظروف ، أي صباحاً وساءً ، ويوماً ويوماً ، وبين كذا وبين كذا ، ونحو : حيص بيص في غير المتكّن ؛ أي داهية يضيق المخرج عنها ، وجاء التركيب أيضاً في النداء نحو يا بن أم ، ويا بن عم ، فإذا سميت بهذا الضرب الثاني لحق بالاول وصار الضربان ضرباً واحداً .

وفي جميع ذلك في حال التسمية (٢) ثلاثة أوجه .

أحدها : إجراؤه مجرى الاسم الذي لا ينصرف ، ويكون حينئذ آخر الأول مفتوحاً إن كان صحيحاً ، أو (٣) ساكناً إن كان معتلاً ، فلزم

(١) الجمل : ٢٢٣ .

(٢) في "ح" العلمية .

(٣) في الأصل "أو" .

فتحه في حال الصحة ليتنزل (١) الثاني من المركبين منزلة تاء التانيث (٢)،
ولزوم سكونه في حال اعتلاله طلباً (٣) للتخفيف، ولتنزل آليا منه منزلة
ياء "دردبيس" اعتباراً بجعل الأسمين اسماً واحداً (٤)، وقال الخليل:
شبهوا هذه الآيات بألف مثني حيث عروها من الجر والرفع، فكما هروا
آلاف منه (٥) عروها من النصب أيضاً (٦). وقال سيبويه: شبهوها
بياء ساكنة زائدة نحو: ياء دردبيس ولم يحركوها تحريك الصحيح لاعتلالها (٧)
يعني فراراً من الثقل.

والوجه الثاني: إجراؤه مجرى المضاف والمضاف إليه، فيتأخر
حينئذ آخر الأول بالعوامل لفظاً إن كان صحيحاً أو تقديراً إن كان
معتلاً من غير فرق بين حالة النصب وحالتي الرفع والجر؛ ليكون في حال
إعرابه بمنزلة في حال بنائه مع الثاني، بخلاف ياء القاضي؛ إذ لم تكن
قط محل بناء، فيجري عليها في حال إعرابها حكمها في حال بنائها.

وأما الأسم الثلاثي المضاف إليه فحكمه ثم حكمه مفرداً تنعنه
من الصرف في حال استقلاله بعله المنع وتصرفه في حال تعربه من ذلك.
والوجه الثالث: بناؤه على الفتح تشبيهاً بخسة عشر،

- (١) في "ق" لتنزل " .
(٢) انظر شرح عمدة الحفاظ : ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية : ١٤٥٥ .
(٣) في جميع النسخ " طلب " مرفوعاً .
(٤) انظر شرح عمدة الحفاظ : ٨٥٥ وشرح الشافية الكافية ١٤٥٥ ،
والمساعد ٣٢/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٦٠ .
(٥) في الكتاب " منها " .
(٦) الكتاب ٣٠٦/٣ .
(٧) نص سيبويه هو : " وإنما اختصت هذه الآيات في هذا الموضع
بذا ، لأنهم يجعلون الشئين هاهنا اسماً واحداً ، فتكون آليا
غير حرف الإعراب ، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء
دردبيس ، ومفاتيح ، ولم يحركوها تحريك الراء في شفر ، لاعتلالها
كما لم تحرك قبل الإضافة ، وحركت نظائرها من غير الآيات " .
الكتاب ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ .

حكاه غير سيبويه (١) ، وهو تشبيهٌ ضعيفٌ ، وهذا الوجه أقربُ فيما كان مركباً قبل التسمية ، لانه أشبه بأصله من بعَلْ بك وبابه .

قال ابن السراج : فإن سميت بالضاف والّضاف إليه فالقياس أن يترك على حاله ، وأجاز الأُخفش التركيب ، فتقول في التسمية بمائة دينار / ٢٦٤ مثلا : جاء مائة دينار (٢) ، والوجه ما ذكرناه ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره ألفُ الإلحاق نحو : أرطى ، وعلقى ، ومِعزى) . (٣)

ألفُ الإلحاق تمنع الصّرف مع العلمية لشبهها بألفِ التانيث من ثلاثة أوجه ، وهي : (٤) الزيادة ، وعدم الانقلاب ، والامتناع من لحاقِ تاءِ التانيث في حال التسمية ، فإن قيل : هلا قلت : إنها منقلبةٌ عن ياءِ الإلحاق ؟

فالجواب : أنها لو كانت منقلبةٌ لكان ذلك فارقاً بينها وبين ألفِ التانيث ولا تنصرف ما هي فيه كما تنصرف " علباء " علماً لمذكر لهما فارقت همزته همزة التانيث بانقلابها عن (٥) غير مانع (٦) ، وهمزة التانيث منقلبةٌ عما يمنع بنفسه وهو ألف التانيث ، والأصل في ذلك أن الحرف إذا كان منقلباً عن مانعٍ منع ، وإن كان منقلباً عن غير مانع لم يمنع ، فالأول كالف التانيث ، والثاني كهمزة الإلحاق ، (٧) فلو كانت ألفُ الإلحاق (٧) منقلبةٌ عن " ياء " لم يكن لها حظٌ في المنع ، لانقلابها عن غير مانع .

- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٤٦٠ .
 (٢) انظر قول ابن السراج والأخفش في الأصول ٩٧/٢ .
 (٣) الجمل : ٢٢٣ .
 (٤) في الأصل " وهو " .
 (٥) في " ح " من " .
 (٦) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧١٢ .
 (٧-٧) ساقطة من " ح " .

فصل : ويجري مجرى ألف الإلحاق فيما ذكر ألف التثنية ويقال
ألف التطويل ، فإذا سميت مذكراً بأرطى على من قال (١) : أديم
مأروط ، وهو شجرٌ يدبغ به ، أو بقعثرى (٢) ، وهو الجمل الضخم لم
ينصرف للتعريف وشبه ألف التثنية وأنصرف في النكرة ومصغراً ،
لزوال العلية بالتثنية بصورة الألف بالتصغير لكسرها قبلها (٣) ، فإن قيل
: هلا منعت هذه الألف وحدها ولزم فتح ما قبلها في التصغير لقوة
شبهها بألف التثنية على ما ذكر قبل ، كما منعت الألف والنون في فعلاً
فعلٍ ولزم فتح ما قبلها لقوة شبهها بهمزة التثنية في فعلاً فعل ،
وهذه الألف أولى بذلك من الألف والنون ، لأن هذه الألف شبيهة
بما يمنع بنفسه ، والألف والنون شبيهتان بمنقلب عما يمنع بنفسه .

فالجواب : أن هذه الألف كانت قبل التسمية معرضة للإلحاق
تاء التثنية وهي بعد التسمية ممنوعة من لحاقها ، فلما نكرتها صارت
بالتثنية إلى حالة كانت فيها غير ممنوعة من لحاقها ، فلذلك وجب صرفها
في حالتها التثنية ، ولم تنصرف في حالة التعريف ، لأنها الحالة التي يتم
بها (٤) شبهها بألف التثنية ، وأما كسرها ما قبلها في التصغير فلنقص الشبه
على إحدى حالاتها الثلاث بخلاف الألف والنون في فعلاً فعلٍ ، فإن
شبهها بهمزة التثنية في فعلٍ فعل قائم في الأحوال الثلاث ، وهذا
بين إن شاء الله ، فإن سميت بأرطى على من قال : أديم مرطبي لم ينصرف
للتعريف ووزن الفعل في حالتها تكبيره (٥) وتصغيره ؛ لقيام السببين في

- (١) في الأصل "على ما قال" خطأ .
(٢) قال أبو الفتح : "... لحاقها لغير الإلحاق ولا تأنيث ، وذلك
قولهم "قبعثرى" فليست هذه الألف للتأنيث لأنها ممنونة ولا
للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسي فيلحق قبعثرى به " سر صناعة
الإعراب ٦٩٤ .
(٣) انظر المسألة في سر صناعة الإعراب : ٦٩١ ، وانظر مراجع أخرى
للمسألة في أول الباب ص
(٤) في "ح" و"ق" "فيها" .
(٥) في الأصل "تثنيه" خطأ .

الحالتين ، إلا أنه ينون مصغراً في حالتَي الرفع والجر كتنوين جوارٍ وبابه
على الأصح .

مسألة : أَلْفُ مِعْزَى لِلإِخَاقِ لَيْسَ غَيْرُ (١) ، وَالْمَشْهُورُ تَأْنِيثُهُ ،
فِيَجِبُ عَلَى هَذَا أَلَّا يَنْصَرَفَ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ أَوْ لِمَوْثِقٍ فِي حَالَتَيْ تَكْبِيرِهِ (٢)
وَتَصْغِيرِهِ ، أَمَا ائْتِنَاعُ صَرْفِهِ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ فَلِلتَعْرِيفِ وَأَلْفُ الإِخَاقِ ، وَالتَّأْنِيثِ
زِيَادَةٌ ، وَهُوَ تَأْنِيثٌ لَفْظِي كَزَيْنَبٍ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ ، أَوْ يَكُونُ ائْتِنَاعُ صَرْفِهِ لِلتَعْرِيفِ
وَالتَّأْنِيثِ وَأَلْفُ الإِخَاقِ زِيَادَةٌ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَانِعُ التَّأْنِيثِ
وَأَلْفُ الإِخَاقِ ، وَيَكُونُ التَّعْرِيفُ زِيَادَةٌ فِي الثَّقَلِ ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَا فَرْعَيْنِ
فَإِنَّ المَجَامِعَةَ بَيْنَهُمَا لَا أَثْرَ لَهَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ أَصْلًا ، فَإِذَا صَغُرَتْ لَمْ
يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ لَيْسَ غَيْرُ (٣) لَزَوَالِ صُورَةِ أَلْفِ الإِخَاقِ بِكسْرٍ مَا قَبْلَهَا ،
إِلَّا أَنَّهُ يَنْوِنُ رَفْعًا وَجَرًّا كَتَنْوِينِ جَوَارٍ وَبَابِهِ ، (٤) - وَقَدْ تَقَدَّمَ مَذْهَبُ يُونُسَ .
وَأَمَا ائْتِنَاعُ صَرْفِ عِلْمًا لِمَوْثِقٍ فَلِلتَعْرِيفِ وَأَلْفُ الإِخَاقِ وَالتَّأْنِيثِ
الْفَرْقِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، أَو لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَأَلْفُ
الإِخَاقِ وَالتَّأْنِيثِ الْفَرْقِيُّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، أَو لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ الْفَرْقِيِّ
وَأَلْفُ الإِخَاقِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ زِيَادَتَانِ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ
التَّأْنِيثَيْنِ هُوَ المَانِعُ مَعَ أَلْفِ الإِخَاقِ ؛ لِمَا قَلْنَا مِنْ ائْتِنَاعِ التَّأْنِيثِ ، لِجَمَاعَةِ
هَذَيْنِ ، فَإِذَا صَغُرَتْ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ زَالَتْ صُورَةُ أَلْفِ الإِخَاقِ فَيَبْطُلُ حُكْمُهَا
فِي المَنْعِ وَبَقِيَ حُكْمُ البَاقِي عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي هَامِشِ الأَصْلِ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى ، وَفِي " ح " وَ " ق " " لاغِير " .
(٢) فِي الأَصْلِ " تَنْكِيرُهُ " خَطَأً .
(٣) فِي هَامِشِ الأَصْلِ مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى وَفِي " ح " وَ " ق " " لاغِير " .
(٤-٤) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

فإن سميت به على لغة من ذكره (١) من العرب بطل حكم ٢٦٥
التأنيث اللفظي وبقي حكم ما عداه على ما ذكر ، وهذا كله واضح (٢) ،
والله أعلم .

مسألة : فإن قيل ولم لم يمنع التأنيث مع ألف الإلحاق وهما

فرعان ؟

فالجواب : أن ألف الإلحاق فيها شائبة من التأنيث وهي

شبهها * بألفه على ما مضى بيانه ، وتأنيث في تأنيث بتأنيث كقولك : واحد
في واحد بواحد ، ولا بد أن يكون المانع مركباً من فرعين متباينين حقيقة
أوحكاماً ، وبذلك يتضاعف الثقل الذي يقوى على إخراج الاسم عن أصله
من الصرف إلى عدم الصرف فتدبره فإنه دقيق ، وبالله التوفيق .

مسألة : إن قيل : هلا لم ينصرف علباء علماً لمذكر (٣) لشبهه

همزته بهمزة (٤) حمراء في الانقلاب عن زائد ، كما لم ينصرف أرطى علماً
لمذكر (٣) لشبه ألفه بألف التأنيث في الزيادة وعدم الانقلاب كما تقدم ؟

فالجواب : أن الهمزتين في علباء وحمراء [وإن] اتفتقا (٥)

في الانقلاب عن زائد ، فقد اختلفتا في الحكم ، وذلك أن همزة حمراء منقلبة
عن حرف يمنع بنفسه وضماً وهو ألف التأنيث ، وهمزة (٦) علباء منقلبة عن
حرف لا حظ له في المنع لا فرعاً ، ولا أصلاً ، والحكم إنما يتعلق بالأصل
دون الحرف المنقلب عن ذلك الأصل .

- (١) في الأصل " ما ذكره " خطأ .
(٢) " وهذا كله واضح " ساقط من " ق " . * في الأصل : " شبيهها " وفي " ق " " تشبيهها " .
(٣-٣) ساقط من " ح " .
(٤) في " ق " " همزته همزة " .
(٥) تكلمة من " ح " .
(٦) في " ق " " وألف علباء " .

مسألة : فإن قيل : فينبغي (١) أن ينصرف حمراء لزوال صورة ألف التانيث بانقلابها همزةً كما أنصرف أرطى مصغراً لزوال صورة ألف اللاحق بكسر ما قبلها .

فالجواب : أن المنع في أرطى إنما هو لصورة الألف ، فلما زالت الصورة أنصرف ، والمنع في باب حبلَى مثلاً ليس بصورة الألف ، وإنما هو لمعناها ، فلم ينصرف لبقاء المعنى وإن زالت الصورة في اللفظ ، والله أعلم .

ثم قال : (منها كل اسم (٢) مذكّر سميت بموه نث على أكثر

من ثلاثة أحرف) إلى آخره .

الغرض بهذا الفصل تسمية المذكر بما ليس فيه علامة من موه نث الأسماء ، أما ما فيه علامة فلا إشكال في امتناع صرفه ، وإما مطلقاً إن كانت العلامة غير التاء (٣) في الاحوال الثلاثة (٣) ، وإما في حال العلمية إن كانت التاء (٤) .

فأما الموه نث بغير علامة ، فقد ضمناه الفصل قبل ليكون الفصلان فصلاً واحداً طلباً للاختصار ، فلا تطول بإعادته ، ولكن نذكرها هنا ما قاله التحويون في فلة امتناع نحو زينب علماً لمذكر من الصرف ، إنما لم ينصرف ، لأنه في أسماء الذكور كالأعجمي في الأسماء العربية ، وذلك أن كل واحد منها دخيل (٥) فيما صار إليه (٦) غير أصيل فيه ، فتمكن الثقل بعدم آلف (٧) فمنع ما يستثقل وهو الجر والتنوين ، وعن هذا المعنى يعبر

-
- (١) في "ق" "ينبغي" بدون فاء . خطأ .
 - (٢) الجمل "اسم ساقطة من "ح" وانظر الجمل :
 - (٣-٢) ساقطة من "ح" .
 - (٤) في "ق" "للتاء" .
 - (٥) في الأصل "دخل" .
 - (٦) في الأصل و"ح" "منه" .
 - (٧) في "ق" "لعدم الالفه" .

المعربون بقولهم : لا ينصرف للتعريف والتأنيث بمعنى أَنَّ هذا اللفظ
مألوف في أسماء الموءنث فأبقيت عليه التسمية الأصلية ، وإن كان مدلوله
مذكراً ومجرداً من العلامة ، بهذا المعنى ^{علل} سيبويه . (١)

والقول الثاني : أَنَّ الحرف الزائد على الثلاثة ^(٢) تنزل منزلة
تاء التأنيث ؛ بيانه أَنَّ هذا الحرف الزائد على الثلاثة يعاقب تاء ^(٣) التأنيث
في تصغيره علماً لموءنث ، فلا يجمع ^(٤) بينهما بخلافه ثلاثياً ، فدلّت هذه
المعاقبة على ما قلناه من تنزله منزلة تاء التأنيث ، فكانه تاء تأنيث بهذا
اللفظ ، فقولهم في نحو " زينب " علماً لمذكر : لا ينصرف للتعريف وللتأنيث ،
مع كونه غير موءنث لا لفظاً ، لتجرده ولا معنا ، لتحويل دلالة ، وإنما هو على
معنى أن هذا الحرف الزائد لما تنزل منزلة تاء التأنيث فكانه تاء تأنيث ، من
جهة الحكم الذي أعطته المعاقبة المذكورة ، ويشعر بصحة هذا أنه لا يعاقبها
إلا ما يحل محلها ؛ وذلك أن تاء التأنيث لا يتصور أن تكون ثلاثة وضماً ،
ولا تكون من جهة الوضع إلا أربعة ، فصاعداً ، وهذا معنى دقيق فتدبره ^(٥) ،
وبالله التوفيق .

وأما استضعاف ابن الضائع هذا القول الثاني بما الزمه من صرف
قدام ، ووراء علمين لمذكر ؛ لحصول ^(٦) الجمع بين الحرف الرابع وتاء
التأنيث فيها ^(٧) / مصغرين ، فغير سديد ، لأن الجمع بينهما أمر

٢٦٦

- (١) الكتاب : ٢٣٦/٣ .
(٢) في " ق " " الزائد على ثلاثة أحرف " .
(٣) في " ق " " يعاقب هاء التأنيث " .
(٤) في " ح " " فقد يجمع " خطأ . وفي " ق " " لا يجمع " بدون
حرف العطف .
(٥) هذا الوجه الثاني في شرح ابن صغير : ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، وانظر
المسألة في المذكر والموءنث لابن الأنباري : ٧٠٢ وما بعدها .
(٦) في " ق " " فلحصول " .
(٧) انظر قول ابن الضائع في شرح الجمل له : ٢٣٥ .

لفظي ،مَوْ كَدَّ لِلتَّائِيثِ لَا يُفِيئُ مَعْنًا ،فَاعْتَفِرْ تَكْلَفَهُ ،بِالضَّرُورَةِ الْإِشْعَارِ (١)
بتأنيثهما لما تعذر ما يدل على ذلك ،وكان أولى من فوات المعنى ، وهو
التأنيث الذي خُصَّ به من بين سائر ظروف المكان ، والله أعلم .

مسألة : إذا سميت مذكرا بأسماء طمأ لمَوْ نث ، فمذهب الفراء
أنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، لأنه عند منقول "أسماء"
تكسيرا سم ، ولكنّه لما كثر استعماله في أسماء النساء لحق بالمَوْ نث وضعا
كزَيْنَبَ طمأ لمذكر (٢) ، ونظيره عند سيبويه هند طمأ لمَوْ نث من جهة
أنه منقول من مذكر ، وهو الجديد ، ولكن لما كثر استعماله في أسماء
النساء لحق بالمَوْ نث وضعا كدعد في جواز الوجهين ، ولولا ذلك لم يجز
فيه الصرف على مذهبه في المنقول من مذكر كزيد طمأ لمَوْ نث ، فانه عنده
غير مصروف وجهاً واحداً (٣) ، ومذهب سيبويه في "أسماء" أنه فعلاء
وهزته بدل من واو ، وأصله وَسَمَاءٌ ، فأبدلت الواو همزة (٤) سماعاً ،
وهذا أولى من قول الفراء لما فيه من توهم الوصف الذي وضعت له المادة ،
وهو من مقاصد العرب في باب التسمية . وإنما لم يجز أن تكون الهمزة
أصلاً غير بدل لرفض هذه المادة في اللغة ، وعلى هذا المذهب
لا ينصرف مطلقاً ، لأن همزته للتأنيث (٥) ، والله أعلم .

مسألة : إذا سميت مذكرا بذراع فانه ينصرف مطلقاً وإن كان
مَوْ نثاً وضعا ، ووجه ذلك أنه كثر استعماله في أسماء الذكور ، إما على

-
- (١) في الأصل "لضرورة والاشعار" بزيادة الواو .
(٢) انظر المسألة فيما سبق ص
(٣) الكتاب : ٢٤٢/٣ .
(٤) في الأصل "همزته" خطأ .
(٥) انظر ما سبق ص

ما قاله الشلوبين من نحو : أنت ذراعي ، وفلان ذراع لفلان ؛ أي ضد له ، لأنه لا يعلم استعماله علماً لمذكر عنده أصلاً (١) ، وأما على أن يكون قول الخليل : كثر تسمية المذكور به (٢) ، محمولاً على ظاهره ، وأنه يوصف به المذكور نحو : ثوبٌ ذراعٌ ، فلذلك جرى في الصرف مجرى ما ليس منقولاً من مؤنث ، فلم ينزل الحرف الرابع منه منزلة تاء التانيث كجعفر علماً لمذكر ، وليس على ما قال ابن الضائع من شبهه بالعجمة الجنسية محتجاً بذلك على صحة ما ذهب إليه من تعليل منع نحو زينب علماً لمذكر من الصرف ، وقد مضى بيانه ، وبالله التوفيق .

مسألة : ثلاث من قولك : ثلاث نسوة مؤنث من غير علامة ، وثلاثة من قولك : ثلاثة رجال مؤنث بالعلامة ، فإن سميت مذكراً بالاول فهو بمنزلة زينب في ترك الصرف ، فإن سميته بالتاني منزوع التاء فهو بمنزلة جعفر في وجوب الصرف ، لأنه إنما كان مؤنثاً بالتاء ، فلما زالت التاء زال حكمها ، وهذا بخلاف حباري ، فإنه مؤنث بالالف والمعنى ، فإذا صغرت قلت : حبير فإنه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاء التانيث بالمعنى بعد زوال التانيث بالالف ، فجرى لذلك مجرى زينب ، والله أعلم .

مسألة : لسان فيه لفتان : التذكير ، والتانيث (٣) ، فلا ينصرف علماً لمذكر على لغة من أنت ، وينصرف على الأخرى ، وأما قباء ، وحرأ ، فأنهما يذكران بلحظ مكان ، ويؤنث بلحظ بقعة ، ينصرفان على الاول ولا ينصرفان على الثاني ، فإن سميت بهما مذكراً على لغة من أنت صرفت ليس غير . قال الخليل : وترك الصرف خطأ (٤) ، يعني أنهما إنما كانا مؤنثين بلحظ

(١) انظر قول الشلوبين في شرح ابن الضائع : ٢٣٥ ، وبعضه في حواشي الفصل له : ٢٥ .
(٢) الكتاب : ٢٣٦ / ٣ .
(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩٥ .
(٤) الكتاب : ٢٤٥ / ٣ .

بقعة في قباء وحرارة ، فليس خاصا ببلغق ، فظهر الفرق ، والله أعلم .

ثم قال : (ومنها كل اسم مؤنث سميت به بذكر) ^(١) الى آخره

لو قال : ومنها كل مؤنث دون أن يذكر اسما لكان أبيين ؛ ^(٢)

لان الاسم عبارة عن اللفظ ، وليس اللفظ هو المسمى بذكر ، ووجه ذلك أن

يكون سلك به مسلك من يرى أن الاسم هو المسمى ، والله أعلم .

ثم أعلم أن مسائل هذا الفصل ثلاث .

إحداها : تسمية المؤنث بالثلاثي الساكن الثاني كفضل .

والثانية : تسميته بالمحرّك الثاني كعمر .

والثالث : تسميته بالزائد عليها كجعفر ، فامتناع الصرف في الثانية

والثالثة ظاهر ، لاستقلاله بعلمتي المنع وهما التعريف والتأنيث / ، وأما ٢٦٧

الأول ففيها خلاف ، فمذهب سيبويه امتناع الصرف للتعريف والتأنيث .

أيضا ^(٣) ، والنقل من الخفة إلى الثقل قائم خفة الوسط ، هذا هو

الجاري على السنة المعربين ، وأما عيسى بن عمر ، ويونس ، والجري فصرّفه

عندهم جائز كهند ، بل هو أقرب ، لأن نحو هند منقول من ثقل إلى

ثقل ، وصرّفه جائز ، ونحو زيد علما لمؤنث منقول من خفة إلى ثقل ، وما

هو ثقل في إحدى حالتيه أخف ما هو ثقل في كلتا حالتيه ، هذه

حجتهم في ذلك . ^(٤)

(١) هذه الفقرة ساقطة من نسخة الجمل بتحقيق د . علي توفيق

الحمد وهي في نسخة الشيخ ابن أبي شنب ص ٢٢٩ .

(٢) لفظة "اسم" لم ترد في نص الجمل أصلا سوا في نسخة الشيخ

ابن أبي شنب ، أو في نص الجمل عند كل من ابن الضائع

وابن صفور .

(٣) الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٤) انظر مذهب عيسى ، ويونس ، والجري في المقتضب ٣/٣٥٢ ،

وانظر الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح ابن صفور ٢/٢٢٩ .

والجوابُ : أن هذا الالتزام ليس فيه كبير دليل ، لأن موضع
الثقل إنما هو في ثقل الشيء ، إلى غير جنسه وبذلك تحصل المنافرة
والاستيحاش ، لعدم الإلف ، وأما نقله من مؤنث إلى مؤنث فليس فيه
خروج من الجنس ولا منافرة ، لوجود الإلف ، فلهذا جاز صرف نحو هندی
علماً لمؤنث ، لكونه مألوفاً في النساء ، ولم يجر صرف نحو زيد علماً لمؤنث ،
لكونه غير مألوف في النساء ، وهو موضع الثقل كما تقدم (١) وباللهم
التوفيق .

(١) انظر المقتضب ٣/٣٥٢ ، وشرح ابن الضائع ٢٣٦ .

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

حكم هذا الفصل من أسماء القبائل، والأحياء في الصرف وتركه حكم غيره، فما كان فيه مع العلمية سبباً ظاهرٌ كوزن فعل، أو تانيث لم ينصرف، كان اسماً لا ب، أو آم، أو حبي، أو قبيلة كغلب، وأعصر، وباهلة، وقضاعة، وخزاعة وأشباه ذلك، وما كان مجرداً من الأسباب الظاهرة فهو راجع إلى مقاصد العرب، فربما لزم في بعضها أن يكون اسماً لقبيلة فيمتنع الصرف كيهود، ومجوس، وأما يهود المصروف فنكرة "جمع يهودي"، وكذلك مجوس جمع مجوسي، كزنجي، و زنج*، وربما غلب على بعضها أن يكون اسماً للحي فيصرف، وقد يستعمل اسماً للقبيلة فيمتنع كقريش ومعد، وعاد، وثقيف، وربما غلب على بعضها أن يكون اسماً للقبيلة، فيمتنع الصرف كسودس، وجدام، وربما كثيراً جميعاً كشود، وسبا، قال سيبويه: هما مرة للقبيلتين، مرة للحيين، وكترتها سواء^(١)، وربما غلب على بعضها أن يستعمل اسماً لا ب كتميم^(٢)، وقد يستعمل اسماً للحي^(٣) فيصرف في الوجهين، وقد يستعمل اسماً للقبيلة فيمتنع الصرف.

(٤) فصل: وأما ذكره تغلب في القسم الذي ينصرف في المعرفة، فإن الناس قد أخذوا عليه في ذلك وقالوا: هو خطأ، لأنه إن أريد به القبيلة ففيه ثلاث طل، التعريف والتانيث ووزن الفعل، وإن أريد به

* في الاصل: كزنجي جمع زنج. خطأ

- (١) الكتاب ٢٥٢/٣
(٢) الكتاب ٢٤٩/٣ ٢٥٠٠
(٣) قال سيبويه في معنى الحي: "وأما أسماء الأحياء فنحو معد، وقريش، وثقيف، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هو، لا، بنو فلان، فإنا جعله اسم حي". الكتاب:
٢٥٠/٣
(٤) الجمل: ٢٢٥

الحي فيه التعريف والوزن ، فهو غير مَصْرُوفٍ في المعرفة على كل حال سواء
قصدت قَصْدَ حَيٍّ أَوْ قَصْدَ قَبِيلَةٍ ، ولا فرق ، إلا أنه أَسْمُ قَبِيلَةٍ أَثْقَلَ مِنْهُ أَسْمُ
حَيٍّ (١)

والقول في ذلك - والله أعلم - : إِنَّ صَحَّ عَنْهُ بِالرَّوَايَةِ صَرْفَهُ
فَوَجَّهَهُ التَّجَوُّزَ فِي إِطْلَاقِ الصَّرْفِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ مَا أَنْبَى عَلَيْهِ أَصْلُ الْبَابِ
مِنْ حُصُولِهِ مَعَ لِحْظِ التَّذْكَيرِ وَعَدَمِهِ مَعَ لِحْظِ التَّأْنِيثِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ وَجُودُ عِلَّةٍ
أُخْرَى مَعَ لِحْظِ التَّذْكَيرِ فَأَمْرٌ خَارِجٌ عَنْ وَضْعِ الْبَابِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَصَدْتَ
بِتَغْلِبِ قَصْدِ حَيٍّ فَحَكَهُ الصَّرْفُ مِنْ جِهَةٍ وَضَعِ الْبَابِ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ
النَّاسُ فِي قَوْلِ سَيْبُوهِ فِي مَكُونٍ مِنْ " كَان " أَنَّهُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةٍ تَصْرَفُ
الْفِعْلُ (٢) ، وَإِنَّمَا أَمْتَعَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى خَارِجَةٍ عَنْ ذَاتِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ
مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم أنشدللاً خطل : (٣)

(* فَن تَبْخَلُ سُدُوسٌ بِدَرَهْمِيهَا *) الْبَيْتُ

شَاهِدُهُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ ، وَتَأْنِيثُ الضَّمِيرِ ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ ، وَالْقَبُولُ مِنَ الرِّيحِ
مَا هَبَ مِنَ الشَّرْقِ ، وَيُرْوَى شَمُولٌ ، وَهِيَ الشَّمَالُ ، وَيُقَالُ : شَمَالٌ وَشَامِلٌ عَلَى
وِزْنِ فَعَالٍ وَقَاعِلٍ بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ عَلَى الْهَمْزَةِ وَتَأْخِيرِهَا ، وَكِلَاهُمَا مَلْحَقٌ
بِجَعْفَرٍ ، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الشَّرَاحِ أَنَّ الْأَخْطَلَ وَضَعَ التَّثْنِيَةَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ
فِي قَوْلِهِ بِدَرَهْمِيهَا ، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ / ، لِمَا حُكِيَ
[مِنْ] (٤) أَنَّ الْأَخْطَلَ قَدَّمَ عَلَى الْغَضْبَانَ الشَّيْبَانِيَّ بِسَأَلِهِ فِي حِمَالَةٍ (٥) ،

٢٦٨

(١) هذا الاعتراض ذكره ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٧٩ .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١ ، وانظر المسألة في البسيط : ٧٧٣-٧٧٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٤ ، وهجز البيت :

* فَن الرِّيحِ طَيْبَةٌ قَبُولُ *

وهو يشعر الأخطل : ٣٧٣ ، وانظر تخريجه في الجمل .

(٤) زيادة من " ح " .

(٥) في " ق " " حمايه " .

فقال له الغضبان : **إِنَّ شَيْئَ أَطْيَيْتِكَ الْفَيْنِ ، وَانْ شَيْئَ [أَطْيَيْتِكَ]** (١)

درهمين ، فقال له الاخطلُ : ما بالُ الألفين ، وما بالُ الدرهمين ؟

فقال : ان اطيتك ألفين لم يعطيكهما الا قليل ، وإن اطيتك

درهمين لم يسبق بالكوفة بكري إلا أطاك ، وكتبت لك إلى إخواننا

بالبصرة بمثل ذلك .

فقال الاخطلُ : فالدرهمان خير [لي] (٢) ، ففرض له (٣)

على كلِّ مَنْ بالكوفة من بكرين وائل درهمين ، فأما بنو سُدوسٍ فأبوا أن

يُعطوه درهماً ؛ لقول قائله ، فقال الاخطلُ :

* فان تبخل سُدوسٍ . . . * البيت

وقوله : " فان الريح طيبة قبولٌ " مثل " ضربه للاستغناء عنهم " (٤) بغيرهم ،

تقول العرب : ربحُ فلان تهبُّ ، وريحه عاصفة (٥) ، إذا كان أمره ظاهراً ،

وسعدته متصلاً ، وتقول في ضده : فلان ساكنُ الرِّيحِ إذا ذهب سعدته ،

وقال تعالى : * وتذهب ريحكم * (٦)

وأُشْدُ أبو القاسم أيضاً : (٧)

(* بكى الخنزُ [من رَوْحٍ] *) البيت

(١) زيادة من " ق " .

(٢) زيادة من " ق " .

(٣) ساقط من " ق " .

(٤) في الأصل " به عنهم " باقحام " به " .

(٥) في " ق " " وريح فلان عاصفة " .

(٦) الأنفال : ٤٦ ، وهذه الآية ينتهي ما نقله عن ابن السيد من

الحلل : ٢٩٨ - ٣٠١ ، مع حذف كثير .

(٧) تكملة من " ق " . والبيت بتمامه :

بكى الخنز من روح وانكر جلده
ومجت عجيباً من جذام المطارف

انظره في الجمل : ٢٢٥ ، والحلل : ٣٠٢ ، والبيت لهند بنبي

النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه تهجو زوجها روح بن زنباع

الجذامي ، وزير عبد الملك بن مروان ، وتصفه بأنه بدوي يبكي منه الخنز

ويبعج من قومه . المطارف ، وهي أكسية خز . وينسب البيت أيضاً

لحميدة اختها ، ولأخت النعمان والدهما .

شاهده على منع صرف جذام، والعجيب الاستفائة. والمطارف: أكسية
من خزلها أطلام، واحدها مطرف مثلث الميم، ومعنى البيت: أنهم لم
يكونوا أهلاً للباس الجيد من الثياب، فهي تنكرهم، وقوله: عجيباً من
باب ترشيح المجاز، وهو كثير في كلامهم.

ثم قال: (فإذا قلت: هو لا من بني سدوس، أو من بني تميم
وما أشبه ذلك، فالصرف ليس غير^(١)، لأنك تقصد قصد الأَب).
هذا صحيح، أما سدوس، وتميم فلا أشكال في صرفهما إذا جراً
بإضافة بني إليهما، لأنه ليس فيهما علة أخرى من غير الباب.

وأما قوله: وما أشبه ذلك فإنما يعني به وما أشبه ذلك فسي
جره بإضافة بني إليه وتجرده من علة أخرى من غير الباب، فلذلك قال:
" فالصرف ليس غير"^(٢).

(٣)
والعجب من اعتراض الناس عليه هذا الموضع مع ظهور ما ذكرناه.

وأما قوله: (وما غلب عليه أن يكون اسم الحي معد، وقريش،
وثقيف)^(٤).

- (١) في "ح" و"ق" والجمل: ٢٢٥ " لا غير".
(٢) في "ح" و"ق" " لا غير".
(٣) قال ابن السيد: "ظاهر كلام أبي القاسم أن كل ما قيل فيه بنو
فلان انصرف، لأنه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح
انما يجب الصرف إذا لم يكن في الاسم المضاف إليه علة تمنع
الصرف، فإذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف، وان
أريد به الأَب، ألا ترى أنك تقول: بنو أعصر، وبنو تغلب فلا
تنصرف، وان كنت تريد الأَب... اصلاح الخلل: ٣٨٠،
وقد ذكر ابن الضائع أن ابن السيد قد تعسف في رده على
الزجاجي. شرح الجمل: ٢٣٨/ب.
(٤) الجمل: ٢٢٥.

فليس نسا على امتناع جربعضها باضافة "بنى" إليه ، وانما يقول :

إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ قَلْبٌ عَلَيْهَا أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءً لِلْأَحْيَاءِ ، أَيْ كَثُرَ ذَلِكَ نَفْسِي
الاستعمال ، لا على أن [معنى] (١) ذلك لا يجوز في كل لفظ لفظ .

وقوله : (وكل شيت لا يجوز أن يقال فيه : من بنى فلان ، ولا

بنو فلان) مبتدأ خبره " فالصرف ليس غير " (٢) وهوفي غاية الاشكال ،

لأن يهود ومجوس لا يقال فيهما (٣) بنو فلان ، وليس فيها (٤) إلا منع
الصرف . (٥)

ثم قال : (فأما أسماء البلدان فالغالب عليها التانيث وترك

(٦) . (الصرف)

حكم هذا الفصل من أسماء البلدان في الصرف وتركه أيضا حكم (٧)

غيره ، فما كان من ذلك بالف ولام ، أو إضافة كالمريّة ، ووادي آش ، تعاقبت (٨)

على آخره حركات الاعراب الثلاث (٩) تعاقبها على المنون ، وما كان مجرداً

منها (١٠) ، فإن كان فيه مع العليّة سبب ظاهر لم ينصرف ، أردت به مذكراً

(١) زيادة من "ح" .

(٢) قوله " فالصرف ليس غير " مكانه في الجمل ٢٢٥ " فلا ينصرف "

والمعنيان متضادان كما ترى ، وهذه الأخيرة لم ترد في احدى
النسخ المعتمدة في تحقيق الجمل ولا في نسخة الشيخ ابن أبي
شنب ، والصواب في المسألة اثبات عبارة " فالصرف ليس غير "
أو اسقاطها ، لأن ذلك مراد أبي القاسم ، لاتفاقه مع الشرح
فانما سقطت هذه العبارة المشار إليها بكتفي بالعطو على معد ،
وقريش ، وثقيف " فالمعنى واحد سواء ذكرت هذه العبارة
أو سقطت ، إلا أن الأولى ذكرها .

(٣) في الأصل و " ق " " فيه " .

(٤) في الأصل " فيها " .

(٥) لم يتعرض لهذه المسألة ابن السيد ، ولا ابن الضائع ، ولعل

الاشكال يندفع بأن كلمة " بنى " خاصة بالعرب ، فالأماجم ليس
في أنسابهم " بنى " والله أعلم .

(٦) الجمل : ٢٢٦ .

(٧) في " ق " " كعلم " .

(٨) في " ح " و " ق " " تعاقب " .

(٩) المثبت من " ح " وفي " ق " " الحركات الثلاث " و " الثلاث " في الأصل
" الثلاثة " خطأ .

(١٠) في " ح " " منها " .

أوموه نثاً كككة ، ويشرب ، وحزوى ، وإن لم يكن فيه مع العلمية سبب ظاهر ،
فانه يذكر على تأويل المكان والبلد فيصرف ، إلا أن يكون اجمعياً زائداً على
ثلاثة أحرف كبغداد ، ويوه نث على تأويل البقعة والبلدة فلا يصرف ، وتصرف
العرب فيها على نحو تصرفها في أسماء الأحياء والقبائل ، وربما لزم في
بعضها التذكير كفلج ، وندر ، ونجد ، وشير (١) ، وربما كان الأمر
بالعكس كعمان ، والزاب ، وربما كرا جميعاً كقباء ، وحراء ، وأضاح ،
وبغداد ، وربما كان التذكير أكثر الوجهين كواسط ، ودابق ، ومينى ،
وهجر ، وحنين ، وربما كان الأمر بالعكس ، قال أبو القاسم وهو أكثر
أسماء البلدان ، ثم أنشد بيت الفرزدق (٢) شاهداً على منع واسط ، وهجر
من الصرف [وهو] (٣)

منهن أيام صدقٍ قد فرقتُ بها أيام واسطٍ والايام من هجرا
وأعترضه ابن السَّيِّد من وجهين أحدهما : نسبه لالأخطل ، وإنما هو
للفرزدق ، وكذا وقع في سيبويه .

والآخر انشاده إياه " عرفت " بضم التاء ، وإنما هو بفتحها ،
لأنه يخاطب غيره (٤) ، وهذا النقد الثاني كما ترى ، وإنما كان
ينبغي / أن يقول : كذا ثبت في النسخ ، وهو وهم ، ويقال : رجل
صدقٍ ومار صدقٍ ، يراد به الشده ، ومنه اشتق الصدق في المنطق ؛
لأن صاحبه قوى النفس ، والايام الثانية والثالثة بدل من أيام صدق ،
والمعنى فيها أنها أيام " صالحه .

٢٦٩

- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) البيت في الجمل : ٢٢٦ ، والكتاب ٢٤٣/٣ ، والحلل : ٣٠٥ .
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) انظر الحلل : ٣٠٥ .

مسألة: قال ابن 'عصفور: ان "عُمان" مما استعمل مذكرا ،
والغالب عليه التأنيث (١) ، وهو خلاف قول سيبويه (٢) ، فان قيل :
إنه (٣) جَوَزَ المبرُكُ فيه التذكير ، وهو امام في اللغة. (٤)

فالجواب : أنه ليس في كلامه نصُّ أنه عن العرب ، وكثيرا ما
يَعْتَمِدُ على القياس ، وقد رَدَّ في مواضع على السماع ، ولا تثبت اللغة هكذا. (٥)

ثم قال : (وتقول في أسماء السور : هذه هود ، ويونس) الفصل. (٦)

الأصل في هذا الفصل أنك إذا سميت السورة بجملة كاقتربت الساعة

وجبت الحكاية (٧) وكذلك إذا جعلت الجملة أسما لذلك المعنى ، كأنك

قلت : قرأت سورة " اقتربت [الساعة] " (٨) ، أي سورة هذا اللفظ ،

فإن سميتها بالفعل وحده لم يكن [فيه] (٩) الا الاعراب ، وقطع همزة

الوصل وابدال التاء هنا (١٠) [هاء] (١١) في الوقف ، فإن جعلته أسما

لذلك المعنى ، فالوجه الاعراب كما تقدم في تسميته السورة به ، فتقول : قرأت

سورة اقتربت يا فتى ؛ أي سورة هذا اللفظ ، وسواء لفظت بسورة ، أو نويتها ،

وتجوز الحكاية فتقول : قرأت سورة اقتربت يا فتى ، من غير قطع ألف الوصل ؛ (١٢)

لأنك جعلته أسما للفعل على حد قولهم : " قام " فعل ماض ؛ لأن الاسم هنا

-
- (١) شرح الجمل : ٢/٢٣٨ .
(٢) قال سيبويه : " ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو عمان " .
(٣) الكتاب : ٣/٢٤٤ .
(٤) في " ح " " قد " .
(٥) انظر المقتضب : ٣/٣٥٨ .
(٦) انظر هذا الجواب في شرح ابن الضائع : ٢٣٩/ب .
(٧) الجمل : ٢٢٢ .
(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
(٩) تكلمة من " ق " .
(١٠) تكلمة من " ح " وفي " ق " لم يكن بد من الاعراب .
(١١) ساقطة من " ح " .
(١٢) تكلمة من " ح " و " ق " وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
(١٣) الكتاب : ٣/٢٥٦ .

هو المسمى بعينه ، وقد قال ابن خروف : ان جعلت الحروف والأفعال أسماء
لمعانيها جاز الإعراب والحكاية . (١)

فصل : فان سميت السورة بأسم غير منصرف أو بما فيه ألف ولا م كان
على حكمه قبل التسمية به من الصرف وتركه كيوسف ، ويونس ، والأفعال ،
والأعراف ، وكذلك إذا نويت مضافاً محذوفاً ولم تجعله طمأ للسورة كقولك :
قرأت الانفال ، ويوسف ؛ (٢- أي سورة الانفال وسورة يوسف -٢) ، والدليل
على نية الإضافة قولهم : هذه الرحمن ، [و] (٣) لا بد أن يكون
المعنى : هذه سورة الرحمن ، لأن هذا اللفظ لا يسمى به غير الله تبارك
وتعالى شرطاً . (٤)

فصل : فان كان الأسم المسمى به السورة مذكراً فكأن سمي
بذلك اللفظ ، فان كان ثلاثياً ساكن الوسط ، وكان عربياً لم ينصرف في قول
سبويه (٥) ، وكان فيه الوجهان في قول عيسى كهود (٦) ، وقد قيل
انه أعجمي ، وهو ظاهر كلام سبويه ؛ لأن العرب عند قوم من ولد إسماعيل
عليه السلام ، ومن قبله ليس بعرب ، وهوود قبل إسماعيل ، فإن كان الساكن
الوسط أعجمياً كنوح ولوط لم ينصرف وجهاً واحداً بمنزلة جور ، وحمص ،
وما ، وقد تقدم ذلك ، فان كان المسمى به السورة غير ذلك كله (٧) لم
يكن فيه غير المنع .

-
- (١) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الضائع ٢٤٠/أ .
(٢-٢) ساقطة من "ح" .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) احتراز بقوله "شرطاً" من تسميتهم مسيلة الكذاب "رحمن اليمامة"
وانظر الكتاب ٢٥٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦١ .
(٥) الكتاب : ٢٤٢/٣ .
(٦) الكتاب ٢٤٢/٣ ، والمقتضب ٣٥٣/٣ .
(٧) ساقطة من "ق" .

فصل : فَإِنْ سَمَّيْتَ السُّورَةَ بِحُرُوفِ التَّهَجِّيِّ الْمَوْضُوعَةِ فِي
أَوَّلِهَا ، فَإِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَفْرَدَةِ نَحْوُ : صَاد ، وَقَاف
فَلَكَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ .

أحدها : الإعرابُ ، وهو أحسنها ، فَإِنْ نَوَيْتَ بِهِ لُغَةً مِنْ أَنْتَ
الْحُرُوفِ كَانَ لَكَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ فِي هِنْدٍ ، وَدَعَدٍ مِنَ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ (١)
فِي مَذْهَبِ سَيْبَوِيَّةٍ وَعَيْسَى ، وَالتَّزَامُ الْمَنْعُ فِي مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ (٢) ، وَإِنْ
نَوَيْتَ بِهِ لُغَةً مِنْ ذَكَرَ الْحُرُوفَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ فِي مَذْهَبِ سَيْبَوِيَّةٍ
وَالزَّجَّاجِ ، وَجَوَازِ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ عَيْسَى .

والوجه الثاني : البناءُ ؛ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِ ، وَقِلَّةِ التَّمَكُّنِ قَدْ تَوَجَّهَ
الْبِنَاءُ ، فَيَكُونُ مَفْتُوحَ الْآخِرِ كَأَيْنَ ، وَكَيْفَ .

والوجه الثالثُ : الْحَاكِيَّةُ وَتَرْكُهَا عَلَى السُّكُونِ (٣) ، وَفِي
هَذَا الْوَجْهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ انْتِقَالِهِ مِنْ مَسَاءٍ بِالْكَفِّ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ الْحَاكِيَّةُ
فِيهِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى مَسَاءٍ ، وَهُوَ حَرْفُ الْهَجَاءِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ كَحَامِيمٍ ، وَطَاسِينٍ ،
وَيَاسِينٍ ، كَانَ فِيهِ أَيْضًا الْوَجْهُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ ، أَحْسَنُهَا الْإِعْرَابُ ؛
إِعْرَابًا لَا يَنْصَرَفُ ، أَعْتِبَارًا بِنَظِيرِهَا مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ ، وَهُوَ : هَابِيلُ وَقَابِيلُ . (٤)

والوجه الثاني : البناءُ عَلَى الْفَتْحِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا .

والثالثُ : الْحَاكِيَّةُ وَتَرْكُهَا عَلَى السُّكُونِ عَلَى نِيَّةِ التَّسْمِيَةِ بِالْمَرْكَبِ

مِنْ حَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ (٥) " إِنَّمَا " وَ " لَيْتَمَا " . (٦)

(١) فِي " ق " وَعَدَمِهِ .

(٢) انظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ٦٢ .

(٣) انظُرْ الْمَصْدَرِ السَّابِقِ .

(٤) انظُرْ الْمَصْدَرِ نَفْسِهِ .

(٥) فِي " ق " نَحْوِ " .

(٦) انظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ٦٢-٦٣ .

فصل : فإن كان له نظير في المركبات نحو طاسين مهم ، ففيه أيضاً إلا وجه الثلاثة المذكورة ، أحسنها الاعراب ، وإجراؤها مجرى المركب كحزموك وعمل بك ، فإن جعلتها بمنزلة أسم لا ينصرف فتحت آخر [الأسم] (١) الأول [كما فتحت آخر الأول] (٢) من المركبين وتأثر آخر الثاني بالعوامل ، وإن جعلتها بمنزلة المضاف والمضاف إليه تأثر آخر الأول بالعوامل ، وكان الثاني مضافاً إليه ، ولا بد من لحظ العليمية فيه ، وإن كان بعض الأسم فراراً من أن يكون بصورة المعرفة المضافة (٣) إلى النكرة ، ولم يأت ذلك ، قال ابن الضائع : إلا في باب النداء نحو يا غلام امرأة إذا قصدت واحداً بعينه (٤) ، وهو غلط منه ، لأن سيبويه قد نص على خلاف ذلك .

والدليل على صحة لحظ التعريف (٥) في المضاف إليه اتفاق النحويين على أنك لو سميت رجلاً بغلام امرأة لمنعت امرأة [من] (٦) الصرف ، وإن كان بعض الأسم ، فلا بد من لفظ التعريف ، فإن نويت لغة من أنت الحرف كان فيه الوجهان اللذان في هندی ، ودعي (٧) على حسب (٨) الخلاف المذكور ، وإن نويت لغة من ذكر الحرف لم يكن فيه إلا المنع في قول سيبويه ، وقد تقدم مذهب (٩) عيسى .

-
- (١) زيادة من " ق " .
 (٢) تكله من " ح " .
 (٣) في " ق " المضاف .
 (٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢٤١ / أ .
 (٥) في " ق " المعرفة .
 (٦) زيادة من " ح " .
 (٧) ساقطة من " ق " .
 (٨) في " ق " وهو على حسب .
 (٩) في " ق " قول .

وَأَلُوْجِهَ الْاَلْثَانِي : الْبِنَاءُ عَلٰى الْاَلْفَحِ لِمَا تَقْدَمُ مِنْ قَلَّةِ التَّمَكُّنِ .
وَالْاَلْثَالِثُ : الْحِكَايَةُ وَتَرَكُ ذَلِكَ عَلٰى السُّكُونِ سَوَاءً جَعَلْتَهُ اَسْمًا
لِلسُّورَةِ اَوَّلِلْكَلِمَةِ .

فَصَل : فَاِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيْرٌ فِي الْاَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَفْرَدَةِ ، وَلَا
فِي الْاَلْعَجْمِيَّةِ الْمَعْرَبَةِ ، وَلَا فِي الْمُرَكَّبَاتِ نَحْوِ ، الْمَمَّصِ ، وَ الْمَمِّ ، وَ
كَهَيْتَمَمَّصٍ ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ اِلَّا الْحِكَايَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْاَصْلُ ، وَمَا عَدَاهَا فَتَشْبِيْهِ .
وَأَمَّا طَهٌ فَإِنْ جَعَلْتَهُ اَسْمًا لِلسُّورَةِ ، اَوَّلِلْكَلِمَةِ كَانَ مُحْكِيًّا عَلٰى
نِيَّةِ التَّرْكِيْبِ ، كَمَا ، وَ " لَيْتَمَا " فِي التَّسْمِيَةِ بِهَمَا ، وَغَيْرِ مَنْصَرَفٍ عَلٰى نِيَّةِ
جَعْلِهِ اَسْمًا وَاَحْدًا (١) ، وَعَلٰى هَذَا يَنْوَّنُ اِنْ جَعَلْتَهُ اَسْمًا لِللَّفْظِ ، فَتَقُوْلُ :
قَرَأْتُ طَهًا يَا فَتَى تَشْبِيْهِهَا بِفَاعِلٍ ، وَيَجُوْزُ اَنْ يَشْبَهَ بِفَعْلٍ ، فَلَا يَنْوَّنُ ،
وَاللّٰهُ اَعْلَمُ .

قَالَ اَبُو الْقَاسِمِ : (وَهَذِهِ يُونُسُ) (٢) .

قَالَ اَبْنُ السَّيِّدِ : لَا وَجْهَ لِذِكْرِ يُونُسَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَنْصَرَفُ عَلٰى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ اِنْ كَانَ عَلِمًا لِلسُّورَةِ فَفِيهِ التَّعْرِيْفُ وَالتَّانِيْثُ
وَالْعَجْمَةُ ، وَاِنْ كَانَ عَلٰى حَذْفِ الْمَضَافِ فَفِيهِ التَّعْرِيْفُ وَالْعَجْمَةُ (٣) ،
وَهَذَا لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ اَنْ يَكُوْنَ اَبُو الْقَاسِمِ اِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَبَيِّنِ اَخْتِلَافِ
هُوَ فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَلَا يُتَّصَرُّوْهُ ذَلِكَ اَلْاَخْتِلَافُ فِي يُونُسَ ، وَلَمْ يَتَمَرَّضْ
لِبَيَانِهِ ؛ لِظَهُوْرِ الْاَمْرِ فِيهِ (٤) ، وَاللّٰهُ اَعْلَمُ .

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٣ .

(٢) الجمل : ٢٢٢ .

(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٠ .

(٤) بهار دآبن المضائق . شرح الجمل : ٢٤١/أ

باب ما جاء من المعدول على فعّال

المعدول من فعّال على أربعة أقسام : (١)
أحدها : أن يكون معدولاً عن " أفعل " في الأمر كنزّال ،
وقراء ، أي أنزل وأقرأ .
والثاني : أن يكون معدولاً عن الصّفة في النداء نحو : لكاع ،
وخبث ، وكلاهما مطرد .
والثالث : فعّال في غير النداء نحو : جعّار للضبع ، وحلاق للمنيه .
والرابع : فعّال في المصدر نحو : يسّار بمعنى الميسر ، وهذا
القسمان يحفظان ولا يقاس عليهما .

فصل : وأختلّف في وجه بناء ما يراد به الأمر من ذلك (٢) كنزّال ،
ف قيل : بُني لتضمنه معنى الحرف إذ معنى نزّال : لتنزل . (٣)

وقيل : بُني لوقوعه موقع المبني ؛ لأنه معدولٌ عن أصل بناء
الأمر ، وهو : أفعل . (٤)

وقيل : بُني لتجريد مدلوله من المعاني الموجبة للإعراب ، وهي
الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ؛ لأن الإعراب إنما يكون في اللفظ أمارة
على إعتقاب تلك المعاني على مدلوله ، والثلاثة الباقية محمولة في البناء على
باب نزّال (٥) ؛ لشبهها بها في الوزن والعدل والتعريف والتأنيث .

(١) ذكر ابن صفور وابن الضائع أنها خمسة أقسام ، فزادا " فعّال

المعدولة في الأسماء الأعلام نحو : خدام ، وقطام . انظر

شرح ابن صفور : ٢٤٥/٢ ، وشرح ابن الضائع : ٢١٠/ب .

(٢) من ذلك " ساقطة من " ح " و " ق " وهي من هامش الأصل ،

وما أثبت اجتهاد في قراءتها .

(٣) انظر شرح ابن صفور : ٢٤٣/٢ .

(٤) في " ق " " أفعل " بهمز أوله وكسر العين . خطأ .

(٥) على باب نزّال " في " ح " " على تلك " .

وكان بناؤه ها على حركة، فراراً من التقاء الساكنين، وكانت كسرة على الأصل في التقاءهما.

وقيل: لأنها مؤنثات (١)، والكسر مما يؤنث به (٢)، ولولا ذلك لبيّنت على الفتح، لأن قبل آخرها الفاء.

فصل: فان سميت مؤنثاً [بشيء] (٣) من هذه الأقسام،

فإن الحجازيين / يتركونه مبنياً على الكسر، لأنه مؤنث منقول إلى مؤنث، فبقي على حاله (٤).

وأما بنو تميم فألفصحاء منهم يعربونه إعراباً ما لا ينصرف، وهو القياس، لزلواه عن موضع البناء بالتسمية (٥)، إلا ما آخره راء، فإنهم يوافقون أهل الحجاز، لحرصهم على الإمالة، ولا يتوصلون إلى ذلك إلا بموافقة أهل الحجاز، وغير الفصحاء منهم يجرونه على القياس مطلقاً في إعرابه إعراباً ما لا ينصرف (٦).

فصل: فان سميت به مذكراً فالقياس أيضاً أن يجري مجرى اسم

لا ينصرف، بمنزلة زينب اسم رجل، ومن العرب من يصرفه، وهي لغة ضعيفة خارجة عن القياس، كأنه عنده مرتجل للمذكر، ولذلك قال فيسيويه: كأنه سمي رجلاً بصباح (٧).

-
- (١) انظر المسألة في الكتاب: ٢٢٤/٣، ٢٧٥ والحلل: ٣٠٨.
- (١) في "ق" والكسرة ما يؤنث بها، وهذا قول فيسيويه: ٢٧٢/٣.
- (٢) تكملة من "ح" و"ق".
- (٣) الكتاب: ٢٧٨/٣.
- (٤) الكتاب: ٢٧٧/٣.
- (٥) الكتاب: ٢٧٨/٣، وانظر تعليل موافقتهم فيما آخره راء في هامش الكتاب من شرح السيراني.
- (٦) ساقطة من "ح" وانظر الكتاب: ٢٧٩/٣ - ٢٨٠.

مسألة: إذا جاء فعَال لا تَدْرِي ما أَصْلُه من العَدَلِ والتَأْنِيثِ ،
فقياسُه الصرفُ ؛ لأنْ أَكْثَرَ هذا الْبِنَاءِ غيرُ معدولٍ كذا قال سيبويه . (١)

ثم أنشد أبو القاسم بيت زهير:

(وَلِنِعْمَ حَشْوَالِدَّرٍ عِ أَنْتَ] إِذَا ^(٢) دُعِيَتْ نَزَالٍ . . .] البيت ^(٣))

قال ابن السَّيِّدِ : إِنَّهُ يُقْبَحُ أَنْ يَكُونَ " أَنْتَ " من قوله :

"ولنعيم حشوالدرع" ^(٢) أنت مبتدأ خبره ما قبله ، قال : لأنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ

لا تدخلُ على خبرِ المبتدأ ، لَكِنَّ مَسْهَلُ ذَلِكَ كَوْنُ الْخَبْرِ جَمَلَةً كَقَوْلِهِمْ :

زيد لهو قائم" ^(٣) ، قال ابن الضائع : هذه اللامُ هي التي يُتَلَقَّى بِهَا

أَلْقَسَمُ ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، فَلَا قَبْحُ فِي دُخُولِهَا هُنَا أَصْلًا ، وَإِنَّمَا هَذَا

كقولك : والله لَنِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ .

ثم تشبيهه بقولهم : زيدٌ لهو القائم خطأ ؛ لأنها في هذا

الخبرٍ داخلةٌ على مبتدأ ، وَلَيْسَتْ فِي " لَنِعْمَ الرَّجُلُ " .

كذلك قال .

ثم [قال] ^(٤) ، لَيْتَ شِعْرِي إِذَا قَبِحَ أَنْ يَكُونَ " أَنْتَ " مَبْتَدَأً ،

فما وَجَّهَهُ ؟ لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ قَبِيحٌ ، وَلَا مَنْدُوحَةٌ عَنْهُ ، هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ .

قال قائلٌ : هذا عَجَبٌ مِنْ ابْنِ الضَّائِعِ ، وَابْنِ السَّيِّدِ قَسَدٌ

جَعَلَهُ خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مُضَرٍّ ، وَبَعْدَ هَذَا قَالَ : وَيَقْبَحُ ، وَالْعَامِلُ فِي " إِذَا "

أَلْمَعْنَى الَّذِي تَضَمَّنَهُ " حَشْوَالِدَّرٍ " ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَنِعْمَ الشَّجَاعُ أَنْتَ

في هذا الوقت .

(١) الكتاب : ٢٨٠ / ٣ .

(٢-٣) ساقطة من " ح " وبيت زهير في شرح ديوانه ٨٩ ، والكتاب :

٢٧١ / ٣ ، والجمل : ٢٢٥٨ ، والبيت بتمامه :

لنعيم حشوالدرع انت اذا دعيت نزال ولوج في الذعر

تكملة من " ق " . (٣)

الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٠٦ . (٤)

تكملة من " ق " . (٥) شرح الجمل : ٢١٠ . (٦)

ثم أنشد بيت النابغة: (١)

(٢-
فحملت برةً واحتملت فجارِ)
إنا اقتسنا خطيتنا بيننا (٢)

شاهداً على "فجار" معدول من المصدر، كأنه قال: فحملت البرور واحتملت الفجور، إلا أن "فجار" ينفي أن يكون معدولاً عن فجرة، بدليل مجيئه في مقابلة برة، وإنا قال في الأول: حملت، وفي الثانية احتملت، لأن المزيد فيه التاء مخصوص بالكثير، والمجرد صالح له وللقليل، ولما كان النابغة بهجوزة بالكثرة فذره استعمل المزيد؛ ليكون أبلغ في الهجو قال ابن السكيت: وإنما يكون هذا فيما يستعمل على وجهين مجرداً ومزيداً، وأما ما لا يستعمل إلا مزيداً، فإنه صالح للقليل والكثير، كقولك: استويت على الشيء، وأجتويت البلد إذا كرهته.

(٣)
قال: وأما قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾

فإنه لما كان الإنسان يجازى على قليل الخير وكثيره، استعمل فيه اللفظ الذي يصلح للقليل والكثير، ولما كان الإنسان لا يؤخذ بالصفائر بفضل الله ورحمته استعمل اللفظ الذي لا يكون إلا للكثير (٤)، والله أعلم.

قال: وقول من قال: إن "فعل" يستعمل في الخير،

و"افتعل" يستعمل في الشر، ساقط، بدليل قوله تعالى: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ

شَقِيقِينَ مِمَّا كَسَبُوا﴾ (٥) وهو واقع بهم، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً﴾ (٦)

(١) بيت النابغة في ديوانه صنعة ابن السكيت تحقيق د. شكري فيصل

: ٩٨، والكتاب: ٢٧٤/٣، والجمل: ٢٢٩، والصحاح "فجر" والحلل: ٣٠٢.

(٢-٢) ساقطة من "ح"، ومكانها "البيت" وهي تناسب نص هذه

النسخة، وهي أيضاً ثابتة في كل من الأصل و"ق" وثباتها غير صحيح بعد إيراد البيت كاملاً.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) في "ق" إلا في الكثير.

(٦) الشورى: ٢٣.

(٥) الشورى: ٢٢.

وقال سبحانه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١)

ثم أنشد أبو القاسم : (٢)

(فقلت : أمكثي حتى يسار) البيت .

وصف أن زوجته (٣) أو امرأة من محاربه سألته أن يحج بها ، فقال لها : أمكثي حتى نوسر ، فقالت : أعاماً وقابله ؟ أي أمكثت عاماً وقابله ، أي وعاماً مقابلاً بعده ؛ كأنها استبعدت يسره إلا بعد عامين وقوله " معاً " (٤) .

للناس فيها سبعة أقوال على الجملة .

أحدها : أنها من قبيل الظروف مطلقاً مضافة كانت أو غير مضافة .
والثاني : أنها من قبيل الأحوال مطلقاً ، مقدرة بأسم الفاعل ، وذلك بعد صحة التركيب المستقبل ، فإذا قلت : خرجنا معاً ، كان التقدير خرجنا مصاحبين ، وإذا قلت : خرجتُ معك ، كان معناه أيضاً : خرجتُ مصاحبك ، ولولا هذا التقدير لم يجز أن يكون حالاً في حال الأضافة ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة (٥) .

- (١) طه : ٥ ، وانظر قول ابن السيد في الحلل : ٣٠٨ - ٣١٠ ، مع تصرف ظاهر في عبارة ابن السيد .
- (٢) هذا جزء من بيت لحميد بن شور في ديوانه : ١١٧ والبيت بتمامه :
- قلت أمكثي حتى يسار لعننا نوح معاً قالت : أعاماً وقابله وهو في الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل : ٢٢٩ ، والحلل : ٣١٠ .
- (٣) في الأصل و " ح " " زوجة " بتاء معقودة .
- (٤) في " ح " " وقوله " معاً " نصب على الحال ، وقد قيل فيه انه ظرف وهو بعيد " وثيقة الباب الى نهايته ساقطة من هذه النسخة . وانظر تلك المسائل في الجنى الداني : ٣١١ وما بعدها ، والمغني : ٤٣٩ ، ومنهج السالك : ٢٣٣ .
- (٥) هذان الوجهان ، الأول والثاني مذهب السيرافي ، انظر الكتاب : ٢٨٧/٣ ، هامش " ٢ " وهو من كلام السيرافي .

والثالث : أنها ظرفٌ في حال الإضافة ، وحالٌ في حال الإفراد .

٢٧٢

والرابع : أنها / من قبيل الحروف في حال الإسكان ، وزعم

النحاس أن النحويين مجمعون على ذلك ^(١) ، وهذا كما نرى ، فإن مقتضى

كلام سيبويه لزوم الآسمية في كل حال ^(٢) ، وحكى الكسائي أن إسكان

العين لغة ربيعة ^(٣) ، وخصه سيبويه بالشعر على التشبيه بهل .

والخامس : إطلاق القول بالحرفية ، رأيت لبعض الحذاق ،

ويُغَيَّبُ له كيف قاله .

والسادس : وهي مسألة تصريفية أن الأسم ثنائي اللفظ فسي

^(٤)

حالي الإضافة والإفراد كيد ، ودم :

والسابع : أنه كذلك في حال الإضافة . ومن باب عصى ورحسى

في حال الإفراد .

فصل : أما إطلاق القول بالظرفية ^(٥) فيضعف بقلة استعمال

قولك : الزيدان معاً في حال السعة .

وأما إطلاق القول بالحالية ، فيبطل بدخول " من " عليه ، حكى

سيبويه : ذهب من معه ^(٦) ، و " من " تدخل على الظروف دون الأحوال ،

(١) انظر قول النحاس في الجنى الداني : ٣١١ ، والمعنى : ٢٤٠ .

(٢) الكتاب : ٢٨٦/٣ - ٢٨٧ ، والمحتسب : ٦١/٢ .

(٣) حكى الكسائي أنها لغة ربيعة وغنم . انظر المحكم : ٥٥/١ ،

والجنى الداني : ٣١١ .

(٤) قال في الجنى الداني : ٣١٢ : " واختلف في حركة " مع "

ان نونت ، فذهب الخليل وسيبويه الى أنها فتحة اعراب ،

والكلمة ثنائية حالة الأفراد كما كانت حالة الإضافة ، وذهب يونس

والأخفش الى أن الفتحة فيها كفتحة تاء " فتى " لأنها حين

أفردت ردت اليها لامها المحذوفة ، فصارت اسما مقصورا ، قال

ابن مالك : وهو الصحيح لقولهم : الزيدان معاً ، والزيدون معاً

فيرفعون " معاً " في موضع كما ترفع الاسماء المقصورة نحو : فتى ،

وهم عدا ، ولو كان باقيا على النقص لقبيل الزيدان معاً ، كما يقال :

هم يد واحدة على من سواهم .

(٥) ساقطة من " ق " .

(٦) الكتاب : ٢٨٧/٣ ، ٢٤٠/١ ، ومعناه بكسر العين .

وَقُرِيَ فِي الشَّانِ : * هَذَا ذَكَرٌ مِّنْ مَّعِي وَذَكَرٌ مِّنْ قَبْلِي * (١) بتنوين
" ذكر " وكسرهم " مِن " في الموضعين ، وما جاء في الشعر من نحو :
الزيدان معاً ، للاجماع على بطلان نظيره من نحو : زيدٌ قائماً (٢) ،
وأما التفصيلُ فهو الوجه المستقيم ، لما تقدم من دخول " مِن " عليه فسي
حالِ الإضافة ، وتمكن الحالِية في الأفراد مع بُعد الظرفية فيه ، وأما من
يقول بالحرفية مطلقاً ، أو في حال الإسكان ، فلا سبيل إليه ؛ لوجود بعض
أحكام الأسماء فيه ، من دخول " مِن " ، ولحاق التنوين ، وأستقلال الكلام
به مع الأسم على ما جاء في الشعر من نحو : الزيدان معاً ، والمعنى واحدٌ
في حالتي الحركة والسكون ، وأما كونه شائئاً اللفظ كيدٍ ودمٍ في حالسي
الإضافة والأفراد ، وهي المسألة التصريفية ، وهو قول سيبويه والخليل (٣) ،
وأما كونه من باب عصيٍّ ورحيٍّ في حال الإفراد ، فهو مذهب يونس
والأخفش ، وأحتج له بعض المتأخرين (٤) بما جاء من (٥) نحو الزيدان
معاً [قال] (٦) فوقه في موضع رفع كوقوع الأسماء المقصورة دليلٌ
على صحة كونه من باب عصيٍّ ورحيٍّ ، وغفل عن انتصابه على الظرفية .
وأما لاسه فينبغي أن تكون وواً حملاً على الأكثر ، وهو باب أخ ،
وأب ، وينبغي أن تكون عينه ساكنة في الأصل (٧) على ما وصي به سيبويه ،

-
- (١) الأنبياء : ٢٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف .
المحتسب : ٦١/٢ .
(٢) انظر ما نقل من الجنى الداني في الهامش :
(٣) انظر الجنى الداني : ٣١٢ .
(٤) هو ابن مالك انظر ما سبق نقله قبل قليل عن الجنى الداني .
(٥) ساقطة من " ق " .
(٦) تكلمة من " ق " .
(٧) في الأصل " الوصل " خطأ .

ولا يُقَدِّمُ على تحريكهما الا بدليلٍ ، ولا دليلٌ على كونها محركةً فسي
الأصل ، وأما هذه الحركةُ ، فإنَّها ، اعرابٌ ، وليس في تحريكها على
مذهب من جعله مقصوداً دليلٌ على أنها حركةٌ أصلٌ ، اذا سلِّمَ ذلك
فإنه يمكن أن يقال فيه ما يقال في : يديان ، ودميان ، ولا خلاف أن " يداً "
ساكنُ العينِ في الأصل ، وكذلك " دمٌ " على مذهب سيبويه ، والله أعلم .

باب الاستثناء

الاستثناء إخراج بعض من كلٍ بآلٍ وما في معناها ، وألذى في معناها " غير " و " سوى " مثلثاً ، إلا أنه سُدَّ مع فتح السين ، وُحاشي ، وُخلا ، وُعدى ، وُلِمس ، وُلَا يكون ، وُزاد أبو علي " لا سيما " (١) وأعتَرَضَ بمخالفة معناها لمعنى " إلا " (٢) ، ولا يكون من هذا الباب إلا ما وافق معناه معنى " إلا " ؛ وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا فإن زيدا غير قائم ، وإذا قلت : قام القوم لا سيما زيدا ، فإن زيدا قائم .

وقد أُجيب من ذلك : بأنك إذا قلت : فعل القوم كذا لا سيما زيدا ، فإن معناه فعل القوم كذا فعلاً معهوداً إلا زيدا فإنه خالف المعهود بأن زانَ على فعلهم ، فهذه المخالفة حصلت الموافقة لإلا ، فلذلك أدخلها أبو علي في باب الاستثناء (٣) ، والله أعلم .

فصل (٤) : إطلاق القول بالقدر المخرج هو الصحيح خلافاً لمن اشترط نقصانه عن الباقي ، ولمن اشترط عدم زيادته عليه (٥) ، وكل واحد من الفريقين يمنع : عندي عشرة [إلا ستة] ، لانتفاء النقصان ، وحصول الزيادة ، فإن قلت : عندي عشرة [إلا خمسة] امتنع على الأول لعدم النقصان ، وجاز على الثاني ؛ لعدم الزيادة ، فإن قلت : يلزم على ذلك الإطلاق (٦)

- (١) الأيضاح : ٢٠٩ .
(٢) بهذا الاعتراض اعترض ابن صفور . شرح الجمل ٢/٢٦٢ .
(٣) بهذه الإجابة اعترض ابن صفور عن الاعتراض السابق ، انظر شرح الجمل : ٢/٢٦٢ ، ومثله في الملخص : ٣٩٩ .
(٤) هذا الفصل ساقط من " ح " .
(٥) انظر المسألة في شرح ابن صفور : ٢/٢٤٩ ، وما بعدها ، وجمع الهوامع : ٣/٢٦٨ وما بعدها .
(٦) تكملة من " ق " ، وهي ملحقة بهامشها .

(٧) بعض الأهلان الموارث من العربيين وليس في الهمزة في أولها

وقوع اللفظ العام على الأقل مثل أن يكون إخوة مثلاً عشرة ، فتقول :
قام الإخوة إلا سبعة منهم ، فتكون قد أوقعت اللفظ الذي يعم العشرة
على ثلاثة ، وهو مجازٌ بعيد . (١)

فالجواب : أنه يجوز في الاستثناء ما لا يجوز دونه ، فيجوز
أن تقول : عندي عشرة إلا ثلاثة ، ولا يجوز في غير الاستثناء : عندي عشرة
وأنت تعنى سبعة ، فإن منع مانع الاستثناء من الأعداد ؛ لسبب أنها
نصوص / فيما تحتها . (٢)

٢٢٣

فالجواب : أنها نصوص ما لم يقتن بها ما يزيل نصيتها (٤)
كما إذا أريد بها معنى المبالغة في التكثير ، وأيضاً فإن القائل : أنت
طالق ثلاثاً إلا واحدة عبارة عن شتين ، ولا يُعتبر الكلام إلا بآخيه والفراغ
من جميع قيوده ، والمتكلم مخيرٌ بين أن يقول : له عندي عشرة إلا ثلاثة ،
وأن يقول : عندي سبعة ، فهما لفظان مترادفان ، على أن القاضي أبابكر
رضي الله عنه أبطل القول بالإخراج ، بما يلزم عليه من الإحالة ؛ بيانها أنك
إذا قلت : قام القوم وفيهم زيدٌ فقد وجب له نسبة القيام ، فإذا أخرجته
بالأ فقد نفيت عنه ، فبصير مشتبهاً منقياً باعتبار واحدٍ ، فظهرت الإحالة .

والجواب أن الإخراج ليس على الوجه الذي الزمه القاضي ؛
وإنما هو بإخراج ما توهمه المخاطب داخلاً ؛ وبيانه أنك لما قلت :

-
- (١) انظر هذا المعنى في شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥٠ .
(٢) بعدها في الأصل كرد " الا ثلاثة ، ولا يجوز في غير الاستثناء عند
عشرة " .
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٥١ .
(٤) في " ق " تنصيصها ، وهذا الجواب ذكره ابن عصفور ، وابن الضائع .
(٥) هو أبو بكر محمد بن الطبيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني
درس على أبي الحسن الأشعري ، وذكره القاضي عياض في طبقات
الملكية . انظر الوافي بالوفيات : ٣ / ١٧٧ والاعلام : ٦ / ١٧٦ .

قامَ القومُ ، وهم عند المتكلم ثلاثة : عمرو ، وخالد ، وجعفرٌ مثلاً ، وقع نسي
خيال السامع أن زيداً منهم فيما فهمت عنه ، فأخرجت بالآلة ظنه داخلاً
في عموم اللفظ ، وهذا صحيح ^(١) إن شاء الله .

فصل : وهذه الأرواح على ستة أقسام : " إلا " قسم متفق
على حرفيته ، و " غير " قسم متفق على أسميته ، و " سوى " قسم مختلف فيه ؛
ذهب أبو العباس إلى أسميته ، وأنتك إذا قلت : قام القوم سوى زيدٍ ،
فإنه بمنزلة لو قلت : قام القوم غير زيدٍ ، فانتصابه انتصاب غير ^(٢) ، وذهب
سيبويه إلى ظرفيته ، وأنتك إذا قلت : قام القوم سوى زيدٍ ، فإنه بمنزلة
لو قلت : قام القوم مكان زيدٍ ، وبدل زيدٍ ، ودخله معنى الاستثناء ^(٣) ،
وهذا أولى من جهتين :

أحدهما : أنه لفظٌ غير متصرفٍ ، وعدم التصرف في باب الظروف
كثيرٌ والدخول في أوسع البابين واجب .

والجهة الثانية : انتصابه في موضع لا ينتصب فيه إلا الظرف ،
وهو قولهم : مررت بمن سواي ، فهذا لا وجه لانتصابه ، إلا أن يكون ظرفاً
وقع صلة لمن ^(٤) .

و " حشى " قسم اختلف في ترتيبه بين الحرفية والفعلية ^(٥) ،
واختصاصه بالحرفية ^(٦) ، فذهب سيبويه إلى اختصاصه بالحرفية ^(٦) ، وهو

-
- (١) انظر قول القاضي والجواب عليه في الايضاح في شرح المفصل ١/٣٥٩ .
(٢) المقتضب ٤/٣٩١ .
(٣) قال في الكتاب : ٢/٣٥٠ : " وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل
ان هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن
في سواك معنى الاستثناء " هـ فلكمة " بدل " ليست في نص
سيبويه ، وانظر ١/٣١١-٣٢٢ وهذه المسألة خلافية ، انظر
الانصاف : ٢٩٤ وما بعدها .
(٤) انظر شرح الفية ابن معطي : ٦٠٢ ، والملخص : ٤٠٢ .
(٥) في " ق " " بين الحرف والفعال " .
(٦-٦) في " ق " " واختصاصه بالحرفية مذهب سيبويه " وانظر الكتاب ٢/٢٠٩ .

مجرداً من حرف " ما " المصدرية ، فمن جعلها حرفاً جرّياً ما بعدها
ومن جعلها فعلاً نصبَ بها ما بعدها ، فيقال : قام القوم خلا زيدٍ وخلا
زيداً ، فان وقعت صلةً لما المصدرية تعينت الفعلية اتفاقاً ، ووجب نصبُ
ما بعدها ، إلا ما ذكر عن الجرّي في جرّ ما بعدها (١) ، ولا وجه لما
حينئذٍ إلا أن تكون زائدةً ، وهي حكايةٌ شاذةٌ .

وعدا ، وليس ، ولا يكون قسم ، فأما عدا فمتفق على فعليته
مطلقاً سواء وقع صلةً (٢) لما المصدرية أولاً ، إلا ما حكاه السيرافي عن
الأخفش ، وبه أخذ الجرّي كما ذكر في خلا (٣) .

وأما ليس فمن الناس من يقول : أنها حرف (٤) ؛ نظراً إلى
معناها ، وهي على هذا أصل بناء على مثال " ليت " ، ومذهل سيبويه
أنها فعل نظراً إلى أحكامها (٥) ، وهي على هذا مخففةٌ من ليس (٦) ؛
دليله أنه حُكيَ فيها لست بكسر اللام كبعث .

- (١) انظر رصف المباني : ١٨٦ ، والجنّي الداني : ٤١٤ ، ومذهب
الجرمي ذهب إليه الكسائي ، والفارسي والرعي وابن جنّي ، انظر
المغني : ١٧٩ ، وذكر ابن هشام والمالقي في رصف المباني :
أنهم إن ذهبوا إلى زيادة " ما " قياساً فذلك فاسد ، لأن " ما "
لا تزداد أول الكلام ؛ لأنها ضد الافتناء الذي قدمت له ، ولأن
" ما " لا تزداد قبل حرف الجر وإنما تزداد بعده .
وان قالوا : ان ذلك سماعاً ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .
- (٢) ساقطة من " ح " .
- (٣) نقل ذلك عنه أبو حيان من الأوسط . انظر منهج السالك : ١٧٥
ونقله عنه أيضاً السيرافي ذكر ذلك الرضي في شرحه : ٢٢٩/١ .
قال : " قال السيرافي لم أر أحداً ذكر الجر بعد " إلا " الأخفش " .
- (٤) ذكر ذلك عن ابن السراج ، والفارسي ، وابن شقير . انظر الجنّي
الداني : ٤٥٩ . وفي الأصول لابن السراج : ٧٤/١ ما يدل
على أن " ليس " عند السراج أنه فعل .
- (٥) الكتاب : ٣٤٤/٤ .
- (٦) انظر اللسان " ليس " ٢١٢/٦ .

وأما "لا يكون" فمركبة من فعلٍ وحرفٍ، وذكّرت في الأفعال ؛
لأنها / فعلٌ دخل عليها حرف النفي ، ولم يغيّرهما في اللفظ ، ولا في
التقدير بخلاف "عدا" إذا دخلت عليها "ما" ، فإن "ما" معها
مصدريةٌ ، فهما في تقديرٍ أسم .

وزاد بعضهم (١) في أرواح الاستثناء "بله" نحو قولك :
قام القوم بله زيدا (٢) . وإنما هي عند المحققين من قبيل أسماء الأفعال ،
وعلى ذلك أنشد قوله : (٣)

نذّر الجماعم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تُخلَقِ
أى : دع الأكف [كأنها لم تُخلَقِ] (٤) . ومن رواه بالخفض كانت عنده
مصدراً مضافاً إلى معسوله ، لأنه قال : ترك الأكف ، أي أترك الأكف ، ومن
رواه بالرفع جعل بله بمعنى "كيف" ومعناها قريبٌ من معنى
"لا سيما" . (٥)

ثم قال : (فأما "إلا" فإذا كان ما قبلها من الكلام موجياً ،
كان ما بعدها منصوباً) (٦) التي آخره .

ضابطُ هذا الفصل أن تقول : لا يخلو حرفٌ "إلا" من (٧) أن
يكون استثناءً في المعنى دون اللفظ ، أو يكون استثناءً في اللفظ والمعنى ،

-
- (١) ساقطة من "ق" . * "بله" ككَيْفٍ . القاموس .
(٢) هذا مذهب الكوفيين . انظر الجنى الداني : ٤٠٤ .
(٣) البيت لكعب بن مالك الانصارى رضي الله عنه ، وهو في شرح
الجمال لابن عصفور ٢٦٢/٢ ، والمغني : ١٨٣ ، والجنسى
الداني : ٤٠٤ ، والخزانة ٢٠/٣ .
(٤) زيادة من "ق" .
(٥) انظر الجنى الداني : ٤٠٤ ، وشرح ابن الضائع : ٢١٣ .
(٦) الجمال : ٢٣٠ .
(٧) ساقطة من "ق" .

فإن كان استثناءً في المعنى دون اللفظ كان ما بعدها على حسب العامل الذي قبلها من رفع أو نصب أو خفي كقولك : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، وهذا النوع هو الذي يسمى مفرغاً بمعنى أن العامل الذي قبل " إلا " مفرغ لما بعدها (١) ، أي أنه يطلبه طلب العامل للمعمول . وإن كانت " إلا " استثناءً في اللفظ والمعنى ، فإنها على وجهين :

أحدهما : أن يكون ما قبلها ما يصح فيه التفرغ لما بعدها .
والآخر : أن يكون ما لا يصح فيه التفرغ ، فإن كان ما يصح فيه التفرغ جاز في المسألة وجهان : (٢)

أحدهما : أن يكون ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيد .

والوجه الثاني : النصب على الاستثناء ، والأول أكثر وأقيس من جهتين : إحداهما حصول المشاكلة بين ما بعدها وما قبلها ؛ لأنهم إذا كانوا يحافظون على المشاكلة مع فسار المعنى في نحو : هذا جسر ضرب خرب ، فحافظتهم عليها مع صحة المعنى أولى .

والمرجع الثاني : أن المستثنى مشبه بغيره ، والبدل قائم بنفسه غير مشبه بغيره (٣) ، وأن يكون الشيء جارياً على حكم نفسه أولى من أن يكون جارياً على حكم غيره ؛ ولهذا - والله أعلم - أجمع القراء على الرفع في قوله تعالى : * ما فعلوه إلا قليل منهم * (٤) إلا ابن عامر

(١) في " ق " " لما بعد إلا " .

(٢) في " ق " " جاز فيما بعدها وجهان " .

(٣) بعد هذه الكلمة في " ق " بياض بقدر كلمة واحدة ، وكتب أمامها

في الهامش " أي بالمفعول به " ووضع فوقها حرف كأنه " ظا " .
(٤) النساء : ٦٦ .

فإنه انفرد دُونهم بالنصب (١) ، كما انفرد برفع " كل " في الحديد (٢) .
 وأما قول أبي القاسم : (وجاز فيه النصب إذا تم الكلام نونه) .
 فظاً هره جواز النصب في نحو قولك : ما مررت إلا بزید ، فتقول :
 [ما] (٤) مررت إلا زيدا على تقدير ما مررت بأحدٍ إلا زيدا ، ويكون إلا
 زيدا استثناء من متروك ، ولا ينبغي أن يستتبع هذا ؛ لأنهم (٥) إنما
 منعوا النصب في نحو قولك : ما قام إلا زيد ؛ لأنك لو نصبت فقلت : ما
 قام إلا زيدا على أن يكون استثناء من متروك كالمسألة الأولى لم يجز ؛ لما
 يلزم عليه من بقاء الفعل فارغاً ، بلا فاعل ، ولا يصح ذلك ، وأما مسألتنا
 وهي : ما مررت إلا زيدا ، فلا يلزم فيها هذا المحذور ، وإنما في المسألة
 حذف المستثنى منه ، وهو فاضل ، ولا يضرك ذلك ، والله أعلم .

ثم قال : (وإذا فرغت ما قبل إلا لما بعدها عمل فيه ولم تعمل
 " إلا " شيئاً) . (٦) .

مفهوم هذا الشرط أن حرف " إلا " هو الناصب للمستثنى ؛ وذلك
 أن قوله : ولم تعمل " إلا " شيئاً معطوف على [جواب] (٧) « إذا » ،
 والمعطوف على الجواب جواب ؛ لأن من الشرط في المعطوف (٨) والمعطوف
 عليه التساوي في المساق ، فتقدير الكلام : وإذا فرغت ما قبل إلا لما بعدها
 عمل فيه ، وإذا لم تفرغ ما قبلها لما بعدها عملت هي فيه .

- (١) انظر هذه القراءة في السبعة : ٢٣٥ .
 (٢) هي الآية : ١٠ وكلا وعد الله الحسنى ؛ انظر السبعة :
 ٢٦٥ ، وهي ليست من باب الاستثناء ، وإنما ذكرها هنا في معرض
 التنبيه على مخالقات ابن عامر للآخرين .
 (٣) في الأصل " أتم " والمثبت يوافق الجمل : ٢٣٠ .
 (٤) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٥) في الأصل " إلا أنهم " .
 (٦) الجمل : ٥٣٠ .
 (٧) تكملة من " ح " .
 (٨) في " ح " " من شرط المعطوف " .

وقد اختلف النَّاسُ في ذلك على ثمانية أقوال. (١)
أحدها : ما قلناه من ظاهر قول سيبويه (٢) وأبي القاسم ، لأنَّ
معناها الاستثناء ، وهو محكيٌّ عن أبي العباس الميرز ، فإذا قلت : قام
القومُ إلا زيداً ، فلا أصل : قام القوم أستثني زيداً ، ثم وُضعت " إلا " موضع
أستثني على ذلك المعنى .

ورَدَّ هذا القول بجواز الرفع على البدل في الموضع الذي يمكن
فيه التفرُّيعُ ، فلو كان ذلك صحيحاً لم يجز رَفْعُهُ ، وللزم نصبه ، لبقاء المعنى
الذي أوجب نصبه ثمة .

/ ورَدَّ أيضاً بأنَّ تقدير الفعل الذي نابت عنه " إلا " لا يصح ٢٧٥
في " غير " إذا قلت : قام القوم غير زيد ؛ لما يلزم عليه من انقلاب المعنى
الذي قصد المتكلم ، لا يصح قام القوم أستثني غير زيد ، ورَدَّ أيضاً بأنَّ
الحرف لا يعمل بما فيه من معنى الفعل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال ،
وهو مع ذلك غير مطرد .

القول الثاني : أنه منصوبٌ بالمخالفة ، لأنه مخالفٌ للأول في
الحكم ، ورَدَّ [أيضاً] (٣) بامتناع النصب في مواضع كثيرة توجد فيها
المخالفة كقولك : (٤) قام زيد لا عمرو ، وقام زيد بل عمرو ، وما قام زيد
لكن عمرو إلى غير ذلك من المواضع (٤) ، فلو كانت المخالفة ناصبة لم تفر
عن ذلك في موضع (٥) كسائر العوامل ، وقد تقدّم ذلك ، حكي هذا القول
عن الكسائي .

(١) انظر هذه الأقوال الثمانية في الايضاح في شرح المفصل :

٣٦١/١ وما بعدها ، والجنى الداني : ٤٧٦ .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ق " .

(٤-٤) في " ق " كقولك قام زيد لا عمرو ، وقام زيد خلا عمرو ، وما قام

زيد لكن عمرو إلى غير ذلك من المواضع " .

(٥) في الأصل " مواضع " .

القول الثالث : أنه منصوبٌ بأن مضمرةً بعد إلابه لأنه قال : قام
القوم إلا أن زيدا لم يقم ، ووردَ بامتناعٍ إضمارها بجوازِ الرفعِ حيثُ يصح
التفريعُ ، واقتضائها عاملاً في محلِّها ؛ لأنَّها مع ما تعملُ فيه يتأويلُ
المصدرِ ، فلو صحَّ تكلفُ عاملٍ في محلِّها لا غنى عن زكِّرها ؛ لإمكانِ نسبةِ
العملِ إليه دونها ، فقد ظهرَ فسادُ هذا القول ، وهو محكيٌّ عن الكسائيِّ
أيضاً . (١)

القول الرابع : أنَّ "إلا" مركبةٌ من "إن" الخفيفة (٢) من
"إن" و"لا" . فالمنصوبُ اسمُها ، والخبرُ محذوفٌ (٣) ، والمرفوعُ
معطوفٌ بلا ، وهذا القولُ غنيٌّ عن الربِّ ؛ لظهورِ بطلانه ، ولعلَّ صاحبَه
إنما أرادَ أن يُذكرَ في القائلين ؛ ألا ترى أن هذا التقديرَ لا يتصوَّرُ
في التفريعِ ، ويلزمُ النصبُ في الواجبِ ، والمعنى في الموضعين واحدٌ
وأيضاً فإنه لو صحَّ التركيبُ (٤) لم يصحَّ بقاءُ العملِ ؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ
يتغيَّرُ معه المعنى يتغيَّرُ معه الحكمُ كما ما ، وحاشا ، فان تغيَّرَ المعنى
أزالَ العملَ الأصيلَ وأحدثَ عملاً آخرَ .

وأما العطفُ بلا فباطلٌ ؛ لأنها إنما يتبعُ ما بعدها ما قبلها
ها هنا في الموضعِ الذي يصحُّ فيه التفريعُ ، وذلك غيرُ الواجبِ ، والعطفُ
بها لا يكونُ إلا بعدَ الإيجابِ ، وهذا واضحٌ ، وهذا القولُ محكيٌّ عن
الفراء . (٥)

(١) قال في منهج السالك : ١٦٠ " وقد غلط من نسب هذا المذهب
الى الكسائي " .
(٢) في "ح" " مخففة " .
(٣) في "ق" " وخبرها محذوف " .
(٤) في "ق" " لم يصح التركيب " خطأ .
(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء : ١٢٩ ، وشرح ابن هـ صـ
٢٥٤ / ٢ ، والجنى الداني : ٤٧٧ .

القول الخامس : أنه منصوبٌ بأستثني مضمراً بعد إلا ، وهو قول الزجاج . وحكي عن المبرد أيضاً ، وردَّ بمخالفة النظائر؛ وذلك أنه لا يجمع بين فعلٍ وحرفٍ يدلُّ على معناه ، وباجتماعهم على امتناع تقديره أتمنى وأشبهه وأنفي بعد ليت ، ولأنَّ ، ولا ، و بفساد المعنى بتقديره مع " غير " ، لأنَّك لو قلت : قامَ القومُ أستثني غير زيدٍ لانقلب (١) المعنى المراد .

القول السادس : أنه منصوبٌ بما قبل " إلا " على سبيل الاستقلال من غير لحظٍ توسطٍ بيلاً ، وهو قول ابن خروفي ، والذي دعاه إلى ذلك انتصابٌ " غير " في نحو قولك : قام القومُ غير زيدٍ بما قبلها من غير توسطٍ بحرفٍ ، فدله ذلك على أن ما بعد " إلا " منصوباً بما قبلها من غير تقديرٍ توسطٍ بها كما كان ذلك في " غير " ، فكانه جعل انتصاب " غير " نصاً في رفع الاحتمال هنالك ، وردَّ عليه بما يلزم على ذلك من عدم النّظير ، وذلك أن " إلا " هي المقتضية للمستثنى على سبيل الإخراج ؛ والدليل على ذلك أنك لو أسقطتها فقلت : قام القومُ زيداً لم يكن له معنى ، فيلزم على قوله نسبة العمل لغير المقتضى وانتفاؤه عن المقتضى ، وهذا لا نظير له ، فوجب اجتنابه .

وأما انتصاب (٢) " غير " بلا واسطةٍ فلا دليل له فيه ؛ لأن ظاهر كلام سيبويه (٣) أن انتصابها على الحال ، وفيها معنى الاستثناء وسيأتي (٤) ذكر (٥) توجيه ابن الباذش ان شاء الله .

(١) في الأصل " لانقلاب " . (٢) في " ق " ، « نصبه »

(٣) في الأصل " س " .

(٤) تكلمه ليست في النسخ .

(٥) ساقطة من " ق " . وانظر ماسياتي : ٩٦٥

القول السابع : أنه منصوبٌ عن تمام الكلام كالتمييز المنتصب
عن (١) تمام الآسم ، وعمرّاه من قال به إلى سيبويه (٢) ، وانه لظاهر
الكتاب ، وينبغي أن يحقّق النظر في هذا المذهب فيقال : لا يخلو أن يكون
المعنى : أن نصب هذا المستثنى إما بالتمام نفسه ، وهو معنى "معلق"
بالجملة ، أو يكون منصوباً بالجملة نفسها ، من حيث هي جملة ، وكلاهما
باطلٌ باتفاقهم على جواز توسط / المستثنى ، والمعمول لا يصح توسطه
٢٧٦ بين أثناء العامل ، ولأن المعنى لا يتقدّم عليه معموله ما عدا الظرف
والمجرور ، وإذا كانت الحال لا يجوز تقديمها على عاملها إذا كان معنى ،
مع أنه مشعرٌ بالفعلية ، فأولى الأقدم المستثنى على عاملها ، وهو معنى
غير مشعرٌ بالفعلية ، وأيضاً فإن الحال مشبهةٌ بالظرف بخلاف المستثنى .
فانظر إلى هذا فإن فيه غموضاً .

القول الثامن : أنه منصوبٌ بما قبل " إلا " من الفعل أو معناه
بتوسطها ، كالمفعول معه المنتصب بما قبل الواو وتوسطها ، وهو مذهب
الفرسيّ وحذاق النحاة ، فمثال الفعل : قام القوم إلا زيداً ، ومثال المعنى :
القوم إخوتك إلا زيداً ، لأنها أخوة الصداقة ، ولا يصح مع أخوة النسب ؛
لتعرّيبها من الأشعار بالفعلية ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله ؛ وبيان
ذلك أنه قد ثبت بالاجماع أن المستثنى معلقٌ بالفعل المذكور بتوسط
الحرف في قولك : قام القوم حاشى زيد ، وقام القوم خلا زيد ، فوجب
أن يكون ما بعد إلا معلقاً بالعامل الذي قبلها ، وهو كالنص في موضع
الاشكال ، فوجب الاعتماد عليه [أيضاً] فإن ما بقي من أدوات الاستثناء

(١) في "ق" "على" .
(٢) انظر الجنى الداني : ٤٧٨ .
(٣) زيادة من "ح" و"ق" .

إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِالْعَامِلِ الْمَذْكُورِ لَفْظًا كَالْأَسْمِ، وَالظَّرْفِ، أَوْ مَحَلًّا كَالْفِعْلِ،
فَكَيْفَ مَا رَأَى الْأَمْرَ، فَالْعَمَلُ إِنَّمَا هُوَ لِلْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهَذَا
ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا يُعْتَرَضُ هَذَا الْقَوْلُ بِانْتِصَابِ "سَوَى" وَ"غَيْر"
دُونَ تَوْسُطِ بَحْرَفٍ، لِأَنَّ "سَوَى" ظَرْفٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَ"غَيْرٌ" حَالٌ عَلَى
ظَاهِرِ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ، وَفِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَوَجْهَ ابْنِ الْبَازِشِ انْتِصَابَ "غَيْرٌ" دُونَ تَوْسُطِ، بِأَنَّ فِيهَا شَبَهًا
بِالظَّرْفِ، لِتَوَقُّفِهَا فِي الْآبِهَامِ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا نَصَبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (١)،
وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَدْلُوهٌ هُوَ:
الْمُسْتَثْنَى فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ مَدْلُولٌ "غَيْرٌ" هُنَا هُوَ الْمُسْتَثْنَى، إِنَّمَا مَدْلُولُهُ
[الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لَا يَكُونُ هُوَ الْمُسْتَثْنَى] (٢) وَهُوَ ظَاهِرٌ.

مَسْأَلَةٌ (٣): لَمَّا قَرَّرَ ابْنُ الْحَاجِبِ خِلَافَ النَّاسِ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى
الْمَتَّصِلِ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَأَمَّا الْمَنْقَطِعُ فَالْعَامِلُ فِيهِ نَفْسٌ "إِلَّا"؛ لِأَنَّهَا
تَعْمَلُ عَمَلُ "لَكِنَّ" ، وَلِهَا خَيْرٌ مَقْدَرٌ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
إِنَّهُ يَظْهَرُ. (٤)

قُلْتُ: كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ جَارٍ، فِي الْمَوْضِعَيْنِ،
بِلا فَرْقٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْصِبُ كُلَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ (٥) بَعْدَ ارْتِفَاعِ
الْفَاعِلِ بِهِ (٦) عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِ الْمَنْصُوبَاتِ، وَكُلُّ مَنْصُوبٍ بِهِ كَالْمَفْعُولَاتِ

-
- (١) انظر قول ابن البازش في شرح ابن عصفور: ٢٥٤/٢ .
(٢) ساقطه من الأصل، وكرر مكانها "انما مدلوله هو المستثنى...".
وزاد في "ق" كلمة "منه" قبل قوله: "وهذا ظاهر". وهو خطأ.
(٣) هذه المسألة وجميع المسائل التي بعدها ساقطة من "ح"،
وينتهي السقط عند نص الجمل الآتي وهو "وأما غير فانها
تخفف ما بعدها". انظر ص ٩٧.
(٤) الايضاح في شرح المفصل: ٣٦٣/١ .
(٥) تكملة من "ق".
(٦) ساقطة من "ق".

الصاح والمصادر والظروف ، والأحوال والتمييزات والمنصوبات بتوسط الواو نحو : ما صنعت وإياك ، فكذلك المستثنى منصوبٌ "بالفعل الذي قبله" إلا بتوسطها كالمفعول معه ؛ وذلك أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، فقام قد ارتفع به فاعله ، وهو القوم ، وما بعد إلا متعلقٌ به ، فوجب أن ينصبه ، وإذا صحَّ ذلك في الفعل جرى مجراه في ذلك (١) كل ما نسي معناه كالمفعول معه ، ولا يمنع هذا العمل كون ما بعد "إلا" في المنقطع مخالفاً لما قبلها ، كما لم تمنع هذه المخالفة أن يعمل ما قبلها فيما بعدها بتوسطها في باب العطف ، سواء إذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها مطلقاً في باب العطف ، سواء كان ما بعدها جزءاً مما قبلها أو لا كقولك : ما قام القوم لكن زيد ، وزيد بعض القوم ، وما قام زيد ، لكن عمرو ، وكذلك يعمل ما قبلها فيما بعدها في باب الاستثناء مطلقاً ، سواء كان ما بعدها جزءاً مما قبلها أو لم يكن كقولك : ما قام القوم إلا زيدا ، وما أحدٌ في الدار إلا فرساً ، وهذا واضحٌ إن شاء الله .

مسألة : ما قام القوم إلا زيدٌ بمنزلة قولك : ما قام إلا زيد ، وهذا

الثاني نصٌّ في إسناد القيام / إلى زيدٍ ونفيه عن غيره ، فكذلك الأول ، ٢٧٧
سواء كان البديل على تقدير تكرر العامل ، أو على تقدير الغاء المبدل منه ، قال سيبويه في الثاني من أبواب الاستثناء : ولكنك أدخلت "إلا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتنفي ما سواها (٢) ، فهذا منه دليلٌ على صحة ما قلته ، وكذلك قوله في الباب الثالث : وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول (٣) ، فهذا نصٌّ في المسألة ، فإذا نصبت فقلت (٤) : ما قام القوم إلا زيدا كان فيه

قولان :

- (١) " في ذلك " ساقطة من " ق " .
(٢) الكتاب : ٣١٠ / ٢ .
(٣) الكتاب : ٣١١ / ٢ .
(٤) " ق " " ق " قلت " .

(١) أحدهما : أن علمك معلقٌ بالنفي ، والإثبات معاً ، على ماضى .
والثاني : أنه معلق بالنفي دون الإثبات ، وسواء كان الذي يرفع
هو الذى ينصب أولاً (٢) ، لأنه يحتمل أن يكون الرفع عند قصد التنصيص ،
ويكون النص عند قصد الإجمال ، لكن الرفع على البدل أكثر في كلام العرب
وأفصح (٣) ؛ لأنَّ جمل المشاكلة ؛ ولأنَّه بدلاً له حكم نفسه ، والنصب محمولٌ
على غيره ، وفي هذا إشعارٌ باتحاد المعنى ؛ لأنه لو كان على معنيين
لم يغلب الرفع النصب ؛ لاختلاف المقاصد عند اختلاف المعاني ، ويشعر (٤)
بذلك أيضاً اتفاق العرب على وجوب النصب مع التقديم على المستثنى
منه ، فلو كان أيضاً (٥) النصب على خلاف معنى الرفع لكانت العرب قد
اتفقت على إبطال المعنى الذى كان في حال التأخير بالتقديم ، وهذا
هدمٌ لباب المعاني في الباب أجمع ، فتأمل ذلك وتدبره ، فقولنا :
لا إله إلا الله ، توحيدٌ محضٌ ؛ لتعلق علم القائل بالنفي والإثبات معاً ،
على ماضى من التقدير ، وتصوير العموم هنا والإخراج منه إنما هو من جهة
الأشتراك في المعنى المسوغ للتسمية ؛ وذلك أن الألهة هي العبادة
و"إله" بمعنى مألوه ؛ أي (٦) معبود ، فإنه في هذا الموضع يعم كل
معبودٍ بحقٍ وباطلٍ ، فوقع النفي على اللفظ الذى يعم كل معبودٍ بغير
حقٍ ، ودخل حرف "إلا" لإثبات المعبودٍ بحقٍ ؛ ويدلك على صحة ما ذكرناه
من أن العموم إنما هو من جهة الأشتراك في المعنى المسوغ للتسمية
ما جاء من نحو: خير الراحمين ، وخير الرازقين ، وخير الفاتحين ، وخير
المنزليين ، وغير ذلك مما يكثر ، ومدلول "أفعل المفاضلة" بعض مدلول
ما تضاف إليه فتأمل ذلك ، وبالله التوفيق .

- (١) أى على ماضى من التعقيب على ابن الحاجب .
(٢) في الأصل و"ق" "أولاً" منوناً خطأ ، وهذا الموضع ساقط من
"ح" وقد سبقت الإشارة لذلك .
(٣) الكتاب : ٣١١/٢ . (٤) في "ق" "يشهد" .
(٥) ساقطة من "ق" . (٦) في "ق" "بمعنى" .

مسألة : اعراب قولنا : لا إله إلا الله مع الوجوه الممكنة فيه :
" لا " حرف نفي يفيد الاستفراق في مثل هذا الموضع " إله " اسمه مبني
معهُ ، و " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف
تقديره ، لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله في الوجود إلا الله (١) ، و
" إلا " حرف إثبات لما بعده يفيد استفراق النفي لما عداه ، وهو يدل
ما قبله على الموضع ، هذا هو الوجه في هذه المسألة ، فان قلت : أجعل
" إلا " في هذا الموضع هي التي في قول الله تعالى * لو كان فيهما
آلهة إلا الله لفسدنا * (٢) فيكون " إلا الله " تابعاً لما قبله على
الموضع تقديره : لا إله غير الله لنا ، أو في الوجود . (٣)

قلنا : إذا كان كذلك كان النفي معلقاً بالمغاير ، ولا يلزم من نفي
المغاير نفي المائل ، ولا يلزم أيضاً من نفي المغاير إثبات المغاير ، وإذا كان
كذلك وجب اجتناب هذا الغرض ، لأنه قريب من الكفر ، فان قلت : أجعل
ما بعد إلا هو الخبر ، ولا يحتاج إلى تكلف حذف .

قلنا : لا يجوز ، لأن خبر " لا " لا يكون موجباً ولا معرفة أبداً ؛
لتعذر الاستفراق الذي وُضِعَ له حرف " لا " في مثل هذا .
فان قلت : أجعل الخبر مجموع " إلا الله " على تأويل :
(٤)
لا إله غير الله .

قلنا : فالنفي على هذا إنما تعلق بغير الله ، ولا يلزم من
نفي المغاير إثبات المغاير إلا من جهة مفهوم الصفة ، وهذا غير كافي
في مقام التوحيد . (٥)

-
- (١) انظر تقديرات العلماء لخبر " لا " في كتاب : " لا إله إلا الله " : ٧٤ وما بعدها .
(٢) الأنبياء : ٢٢ .
(٣) انظر معنى " لا إله إلا الله " للزرکشي : ٧٦ وما بعدها ،
ومعنى التبعية هنا : أن تكون نعتاً .
(٤) " إلا الله " ضرب عليها بالقلم في " ق " .
(٥) انظر الاستغناء : ١٣٩ .

فان قلت : أجعل ما بعد "إلا" بدلاً من الضمير المستتر في
الخبر المحذوف . قلنا : / يَضُفُّ هذا الوجه من جهة التردد في ٢٧٨
تَوْهَمٌ نحو هذا الأضرار ، فان قلت : أنصبه على الاستثناء . قلنا : هو
جائزٌ إلا أنه مرجوحٌ من وجهين :
أحدهما : أنَّ المستثنى مُشَبَّهٌ بالمفعول معه ، وأبْدَلُ له
حِكْمٌ نَفْسِهِ .

والثاني : أنَّ المنصوبَ على الاستثناءِ مُخْتَلَفٌ فيه ، هل معناه
كمعناه إذا كان بدلاً ، أو هو مسكوتٌ عن إثباته بعد "إلا" ؟ فلهذا
كان الوجه الأول هو الصحيح في إعراب المسألة ، والله أعلم .
قال قائلٌ : إن كان قولنا : لا إله إلا الله كلاماً مستقلاً قائماً
بنفسه من غير تقديرٍ أمرٍ زائدٍ على المنطوقِ به صحَّ المعنى المطلوب بكلمة
التوحيد ، وسلم من الشوائب الموهمة ، ومطلت قاعدة النحويين (١) القائلين
بأنَّ الاستثناءَ وأبْدَلُ إنما يكونا (٢) بعد صحة التركيب الإسنادي ، فلا بد
من تقدير لفظٍ زائدٍ على المنطوقِ به ، وتقديرُ هذا القيد غير لائقٍ بالمعنى
المطلوب عند أهل الكلام على ما مضى ، فالمسألة على هذا [مسألة] (٣)
مشكلةٌ جداً ، والقول في ذلك - وبالله التوفيق - : أن ذلك إنما يكون
وارداً لو كان (٤) قولنا : لا إله إلا الله مقولاً (٥) ابتداءً ، وليس كذلك
على قواعد أهل العربية ، وإنما وقع ذلك في اللغة على أنه جواب لمن
قال : هل من كذا ؟ فكأنه قيل : هل من إله إلا الله ؟ . فقيل

-
- (١) في الأصل "النحو" خطأ ، والمثبت من "ق" .
(٢) في الأصل "يكون" بالافراد ، والمثبت من "ق" وهذا الموضع
ساقط من "ح" .
(٣) زيادة من "ق" .
(٤) في "ق" "ان كان" .
(٥) في "ق" "منقولا" خطأ .

في الجواب : لا إله إلا الله ، أي هل لكم ، أو في الوجود من إله إلا الله ؟
ف قيل في الجواب : لا إله لنا ، أو في الوجود إلا الله ، وهذا المحذوف
هو الذي ظهر في قوله تعالى ﴿ ما لكم من إله غيره ﴾ ^(١) ووضع الجواب
أن يكون مطابقاً للسوء الـ ، فلما كان على هذا الفرض ، كان الجواب وهو
قولنا : لا إله إلا الله مطابقاً للسوء الـ وهو : هل من إله إلا الله ؟ .
وهذا يرفع الإشكال ، ويجمع بين النظريين ، وقد تقدم أن " إلا " في
مثل هذا يقتضي أن ما نفي عن ما قبلها ^(٢) ثابت لما بعدها بنص
سيبويه ، وهو إمام اللسان ^(٣) . وبالله التوفيق .

(٤)
ثم قال : (وأما " غير " فانها تخفض ما بعدها) إلى آخره .
الأصل في " غير " الصفة ، والأصل في " إلا " الاستثناء ثم
تحمل كل واحدة منهما على صاحبيتها فيما هي أصل فيه ، ولما كان
الأصل في " غير " ما ذكر جاز أن يكون الموصوف بها جمعاً ، ومفرداً
منكرين ، أو معرفين بأداة جنسية كقولك : قام رجال ^(٥) ، غير زيد ،
وقام القوم غير زيد ، وجاء رجل غير زيد ، وما يحسن بالرجل غير زيد أن
يفعل كذا ، ومفرداً لفظاً جمعاً معني كقوله : ^(٦)

فكفني بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا
ويحذف الموصوف بها كقولك : غير زيد أحب إلي منه .

-
- (١) هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
(٢) في " ق " قبلنا خطأ .
(٣) الكتاب ٣١١ / ٢ .
(٤) الجمل : ٢٣١ .
(٥) في " ق " " رجل " والمثبت هو الصواب .
(٦) البيت لكعب بن مالك الانصاري ، وينسب لحسان رضي الله عنه
ولغيره وهو في الكتاب ١٠٥ / ٢ ، ومعاني الفراء : ٢١ / ١ ،
ومجالس ثعلب : ٢٧٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٣١١ / ٢ ،
والحلل : ٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٢ ،
والملخص : ٦٠٢ ، والخزانة ٥٤٥ / ٢ .

وإنما جازاً أن يُنعتَ بها المعرّفُ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ ؛
لأنَّ تعريفها كلاً تعريفيٌّ ، فلو كانت إحالةً على معهودٍ لم يجز ، كما لو
قلت : قام القومُ غير زيدٍ ، تعني قومًا معهودين بينك وبين المخاطبين .
وأما " إلا " الموضوعه موضع " غير " فلا يكون الموصوفُ بها
إلا جمعاً لفظاً ومعنىً ، أو معنىً دون لفظٍ ، منكوراً (٢) ، أو معرفاً
بالألفِ واللامِ الجنسيةِ ، فالجمعُ المنكرُ كقوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ
إلا اللهُ لفسدتا ﴾ (٣) " فالآلهة " صفةٌ لآلهةٍ ؛ لأنَّ المعنى لو كان
فيهما آلهةٌ غير الله لفسدتا ، ولا يصح أن يكون " إلا الله " بدلاً ؛ لأنَّ
" لو " غير مستحقةٍ لتفريغ ما يليها من العواملِ كأنَّ ؛ لأنَّهما حرفاً
شرطيٌّ على فرضِ الوجوبِ ، والبديلُ بعد " إلا " في الاستثناءِ موجبٌ ،
فكان يلزمُ أن يكونَ التقديرُ على البديلِ : لو كان فيهما الله لفسدتا ،
وهذا فاسدٌ ، وأبو العباس المبرد موافقٌ لسيبويه في هذا . (٤)

- (١) في " ق " المخاطب " . انظر الاستغناء : ٢٢١ وما بعدها .
(٢) في " ق " منكرًا .
(٣) الأنبياء : ٢٢
(٤) انظر الكتاب ٣٣١ / ٢ - ٣٣٢ ، والمقتضب ٤٠٨ / ٤ - ٤٠٩ ،
وانظر معاني الفراء ٢٠٠ / ٢ قال أبو حيان " واضطرب كلام
النحويين في الوصفِ بالألفِ فقال بعض أصحابنا انه يخالف سائر
الصفات ، بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر ، والمضمر ، والمعرفة
والنكرة وقال بعضهم : قول النحويين : انه يوصف بها يعنون
بذلك أنه عطف بيان . منهج السالك : ٢٢٩ / ١ .
ومسألة أبي العباس كان فيها مخالفاً لسيبويه ، فردها عليه ،
قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤٢ / ٣ ب " قال أبو
الحسن ابن عصفور : زعم المبرد في المسائل التي ردها على
سيبويه أن قوله : إلا الله " ينبغي أن تجعل " إلا الله "
بدلاً من آلهة ، لأن ما بعد " لو " غير موجب في المعنى ،
والبديل في الكلام غير الموجب أحسن من الوصف ، واستدل على
أن ما بعد " لو " غير موجب من جهة المعنى بأنك اذا قلت :
لو قام زيد قام عمر ، كان قيام زيد غير واقع ، كما أن القيام

وقد حكى ابن السراج أنه قال : لو كان معنا (١) "إلا زيد" ،
 [لغلينا] (٢) "أجود كلام وأحسنه ، يعني ؛ لأن الأمتناع نفي فسي
 التحصيل ، وقد أنكر ابن خروف ثبوت ذلك عن المبرد ، والله أعلم بصحته .

ومثال ما هو جمع معنى [نحو قوله] (٣)

وبلدٍ ليسَ بها أنيسُ إلا العافيرُ وإلا العيسُ

فالحاصل أن [إلا] (٤) "الموضوعة موضع / " غير " لا يوصف بها

مفردٌ محضٌ" (٥) ، ولا معرفةٌ محضةٌ ، ولا تقع إلا في موضعٍ صالحٍ

للاستثناء ؛ إلا أن يمنع من ذلك مانعٌ من خارج ، كآلية المذكورة ، ولا

يُحذفُ الموصوفُ بها خلافاً لغير ، فلا يقال : قام رجلٌ إلا زيدٌ ؛ لأن

رجلاً مفردٌ محضٌ ، ولا قام الرجالُ (٦) إلا زيدٌ ، والآلفُ واللامُ إحالةٌ

على معهودٍ ؛ لأن التعريف حينئذ محضٌ حتى يقصد بها (٧) الجنس ،

ولا يقالُ : قام إلا زيدٌ تريدُ قام (٨) غير زيد ، وهذا كله ظاهر

والله أعلم .

- ====
- من زيد غير واقع اذا قلت : ما قام زيد * وانظر شرح الرضي
 ٢٤٧/١ ، والمغني : ٩٩ ، والبحر المحيط : ٣٠٥/٦ ونقض
 ابن ولاد : ١٨٢ - ١٨٧ .
 وما رده المبرد على سيبويه رجع عنه في المقتضب : ٤٠٨/٤ فقال :
 " هذا باب ما تقع " الا " وما بعدها نغتا بمنزلة " غير " وما أضيفت
 اليه ."
 (١) في الاصل " معها " وفي " ح " " معنى " والمثبت من " ق " والأصول .
 (٢) تكلمة من الأصول : ٣٠١/١ .
 (٣) تكلمة من " ح " و " ق " والرجز لجران العود ، وهو في ديوانه : ٥٢
 والكتاب ٣٢٢/٢ ، ومعاني الفراء ٤٧٩/١ والمقتضب ٣١٩/٢ ،
 ٣٤١ ، ٤١٤ ، والانصاف : ٢٧١ ، وشرح ابن يعيش : ٨٠/٢ ،
 ١١٧ ، والخزانة : ١٩٧/٤ .
 (٤) تكلمة من " ق " .
 (٥) في " ق " " مفرداً محضاً بالنصب .
 (٦) في " ق " " الرجال " .
 (٧) في " ق " " به " .
 (٨) ساقطة من " ح " .

ثم قال : (وقد يجوز أن (١) تكون غير نعمتا ما قبلها ، وذلك إذا لم يجز في موضعها إلا) .

أعترضه ابن السَّيِّدِ بأن قال : ظاهره أن الاستثناء أملكُ بها من الوصفِ وليس كذلك (٢) .

الجواب : أن هذا تحامل على أبي القاسم بل قوله : وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلا " يقتضي أن الوصف أملكُ بها من الاستثناء ؛ لأن ذلك نصُّ في أنها تفارقُ الاستثناء وتتجرَّدُ لمعنى الوصفِ ، فدلَّ ذلك على أن أصلها الوصف ، والاستثناءُ بها طارئٌ ، وهذا ظاهرٌ . ولو أعترض عليه بأن ظاهر كلامه أنها لا تكونُ نعمتا إلا حيث لا يصحُّ الاستثناءُ لكان أظهرًا ، وليس كذلك ؛ لأنها تستعملُ نعمتا حيثُ يصحُّ الاستثناءُ وحيث لا يصحُّ ، وإنما قال ذلك أبو القاسم ؛ لأنه أرادَ بيانَ أحدِ الوجهين فيها والله أعلم .

وأما قوله (عندى درهمٌ غير جيدٍ) (٣) .

وأمتناعه من النصبِ على الاستثناء ، فإنَّ الجوهرَ يصحُّ اجراءُ وصفه عليه ، ولا يصحُّ استثناءه منه ؛ لامتناع تصوُّرِ البعضية ؛ لأنَّ بعضَ الجوهرِ جزٌ من خلقته ، والصفةُ من الموصوفِ على خلاف ذلك ، فإنَّ نصبتُ " غير " على الحالِ جاز على قلته ؛ لأنَّ الحالَ وصفٌ في المعنى ، وهذا واضحٌ ان شاء الله .

ثم قال : (وأما سوى وسوى ، وسواء) (٤) إلى آخره .

قد تقدم في أول الباب تقسيمُ هذه الأرواق على الكمالِ وبقي

(١) في الجمل : ٢٣٢ " وقد تكون " غير " نعمتا . . . "

(٢) اصلاح الخلل : ٢٩١ .

(٣) الجمل : ٢٣٢ .

(٤) الجمل : ٢٣٢ .

الكلام في (١) فصلين :

أحدهما : بيان موقع الأفعال منها من الاعراب .

والثاني : بيان وجه إضمارِ فاعلها ولم يجبر لها ذكر .

الفصل الأول : أما ما كان منها فعلاً مجرداً من حرف " ما "

ففيه قولان : (٢)

أحدهما : أنه منصوب المحلِّ بالعامل في المستثنى منه ، فإذا

قلت : قام القوم عدا زيدا ، وخلا زيدا ، ولا يكون زيدا ، وليس زيدا

كان تقديره : قام القوم عدا زيدا ، وخالين زيدا ، وغير كائنين

زيداً ، والمراد : قام القوم إلا زيدا ، ولكن هذه الأفعال ضمنت معنى

" إلا " فاستثنى بها .

والقول الثاني : أن هذه الجملة لا موضع لها من الاعراب ؛

لوقوعها موقع ما لا موضع (٣) له من الاعراب وهو حرف " إلا " وإنما هي

بمنزلة لو قلت : قام القوم ، ولم يقم زيدا ، والقول الأول أجود من هذا ؛

لأن معنى هذه الجملة متصلاً بمعنى ما قبلها ، فوجب أن يكون اللفظ

متصلاً بما قبله ؛ ليكون اللفظ والمعنى جاريين على أسلوب واحد .

فان كان الفعل ملتبساً بحرف " ما " فان كانت مصدرية

كان [فيه] فولان : (٤)

(٥)

أحدهما : أنه في موضع الحال ، فإذا قلت : [قام] القوم

ماعدا (٦) زيدا كان تقديره : قام القوم عداً وزيداً (٧) وعدو زيدا (٨) في

(١) في " ح " " على " .

(٢) انظر هذان القولان في شرح ابن الضائع : ٢١٨ ، وكلاهما للسيرافي .

(٣) في " ق " " ما لا موقع " .

(٤) تكملة من " ق " .

(٥) تكملة من " ق " .

(٦) في " ق " " عدا " فقط .

(٧) في الأصل و " ح " " زيد " غير منصوب .

(٨) في الأصل " زيد " غير منصوب وفي " ح " " ذلك " خطأ .

موضع عادين زيدا ، وقدره سيبويه : قام القوم مجاورتهم زيدا^(١).

والقول الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، ورجحهُ صاحب هذه المقالة على الأول بأن وُضِعَ^(٢) المصدرُ موضِعَ الزمانِ أَوْسَعُ من وُضِعَ موضِعَ الحالِ ، لا سيما إن كان معرفةً ، ولا خلافَ في قصره على السماعِ ، وإنما خلافُ المُبَرَّرِ فيما جاء من ذلك نكرةً ، فينبغي أن يكونَ القولُ بالظرفيةِ مقدماً على القولِ الآخرِ ، لكن لصاحب هذه المقالة أن يقول : لم أقسُ على مسموعٍ فيكون خرقاً للاجماعِ ، وإنما هو تأويل لفظٍ مسموعٍ ، وكلا القولين يحتمله قول سيبويه ، هذا منتهى القول في الفصل الأول على سبيل التلخيص .

وأما الفصل الثاني : وهو [بيان]^(٣) إضمارِ فاعلٍ^(٤) هذه

الأفعالِ مع عدمِ جريِّ الذكرِ ، فإنك لما قلت : قام القوم وقع في نفسِ السامعِ أن زيدا مثلاً داخلٌ في عمومِ / اللفظِ ، وأنه بعضُ القائمين فأخرجته ٢٨٠ بقولك : عدا زيدا ، ففي عدا ضميرُ هذا البعض الذي دل عليه سياق الكلام ؛ ولذا لزم إفراده وتذكيره ، وفيه إشكالٌ ، وذلك أن هذا التفسيرَ يقتضي أن الضميرَ المستترَ [هو]^(٥) ضميرُ المستثنى وإذا كان كذلك لزم عليه تعدي فعلِ المضمرِ المتصلِ إلى ظاهره ، وهو ممنوعٌ مطلقاً ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن هذا التفسيرَ إنما هو تفسيرُ الأعرابِ^(٦) ، والغرضُ

به إصلاحُ اللفظِ المتعارفِ في الاصطلاحِ . وتفسيرُ المعنى : قام القوم إلا زيدا ، وهذا هو المرادُ في التحصيل ، وله وُضِعَ اللفظُ ، والله أعلم .

-
- (١) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ .
 - (٢) في " ق " موضع " .
 - (٣) تكملة من " ح " .
 - (٤) في " ح " " عامل " .
 - (٥) زيادة من " ق " .
 - (٦) في " ق " " اعراب " .

ثم قال : (فأما سوي ، وسوي ، وسوا ، وخلا وحاشا فانها
تخفف على كل حال) .

هذا ظاهر في سوي وأختيها ، مشكل في حاشا وخلا ، لأن هذا
العموم يستلزم إتحاد العمل ، وقد نص على تعدده ، فظهر التناقض .
ثم قوله : (وكذلك خلا) (١) يعطي أن النصب بها مثله
بحاشا ، وليس كذلك لنص سيبويه على أن النصب بخلا أكثر من الخفض ،
فهذا ما ينظر فيه .

ثم قال : (وأما إلا أن يكون فإن شئت رفعت بها وإن
شئت نصبته بها) . (٢)

ظاهره أن " إلا أن يكون " بكامله هو أداة الاستثناء ، وليس
كذلك ، وإنما أداة الاستثناء حرف " إلا " و " أن يكون " بعده منصوب
المحل [بها] (٣) على الاستثناء ، أو مرفوعه على البدل حيث
يصح التفرغ ، ويجوز في " يكون " النقصان والتام ، وهو أجد ؛ لقرب
المأخذ (٤) ، فإذا قلت : قام القوم إلا أن يكون زيد ، لم يكن فيما بعد
" إلا " غير النصب ، لامتناع صحة التفرغ (٥) ، والتقدير : قام القوم
إلا كون زيد ، أي إلا وجود زيد ، أي إلا زيدا ، لأن وجود زيد ليس أمرا
زائدا على الذات ، فلو نصبت زيدا على تقدير النقصان لكان التقدير :
قام القوم إلا أن يكون بعضهم زيدا على ما تقدم ، وهو متناول بعيد ،

-
- (١) الجمل : ٢٣٢ .
(٢) الجمل : ٢٣٣ مع تصرف في نص الجمل .
(٣) زيادة من " ق " .
(٤) قال ابن الضائع : قال سيبويه : " وهو الكثير في كلام العرب
يعني الرفع في " إلا أن يكون زيد ، قال وبعضهم ينصب على
وجه النصب في " لا يكون " يعني على أن تضم البعض المقدر
في هذه الأفعال المتقدمة " شرح الجمل : ٢١٨ / ب .
(٥) لأن التفرغ هو أن يفرغ ما بعد إلا للعامل الذي قبلها ،
ولا يكون ذلك إلا بنفي ما قبل إلا .

فلهذا كان تقديرُ التمامِ أجودَ ، فإن كانَ الكلامُ يصحُّ فيه التفرُّغُ جازاً فيما بعدَ "إلا" الاستثناءَ ، والبدلُ مثاله : ما قامَ القومُ إلا أن يكونَ زيدٌ؛ تقديره على الاستثناءِ : إلا كونَ زيدٍ ، وعلى البدلِ إلا كونَ زيدٍ بالرفع ، وهذا المصدرُ بدلٌ من القومِ بدلٌ بعضٍ من كلِّ ، فإن قلتَ : وكيف يتصوَّرُ أن يكونَ المعنى بعضَ العيين ؟

فالجوابُ : أنه على ما تقدَّم من أن هذا المصدرُ ليس أمراً زائداً على الذاتِ بناءً على أن الوجودَ عبارةٌ عن الموجودِ ، وقد تقدَّم هذا المعنى في باب التعجبِ في قوله : ما أحسن ما كان زيد ، أي ما أحسن كونَ زيد ، أي وجوده ، وأما قوله تعالى * إلا أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ تديرونها * (١) فقُرِّيءٌ ينصبُ التجارةَ ورفعها (٢) ؛ فنصبها على نقصانِ تكونٍ وفي آسما وجهان .

أحدهما : أن يكونَ ضميرُ الأموالِ المذكورةِ قبل .

والثاني : أن يكونَ ضميرُ التجارةِ التي اقتضاها المساقُ ، ولذلك

أنتَ الفعلُ ؛ كأنه إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً حاضرةً ، ويكون ذلك كبيتِ الكتابِ : (٣)

بني أسدٍ هل تعلمونَ بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكبٍ أشنعاً

أي إذا كان اليومُ يوماً هذه صفته .

وأما رفعُ التجارةِ فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكونَ على التمامِ وهو أقربُ مأخذاً .

والثاني : أن يكونَ على النقصانِ أيضاً ويكون الخبرُ في قوله :

"تديرونها" ، والله أعلم .

(١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) قرأ نافع بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع . حجة القراءات : ١٥١ .

(٣) البيت لعسرو بن شاس . انظر الكتاب : ٤٧/١ ، وشرح أبيات

سيبويه : ٦٣/١ ، وشرح عيون سيبويه : ٤٩ .

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء لا يختلف حكمه مقدما على حكمه مؤخرًا ، إلا إذا كان
بالا و " غير " ، وكان الكلام غير واجب ، فنأخذ في بيان ذلك وبالله التوفيق .
فنقول : إذا كان الكلام الذي فيه الاستثناء بغير " والأ " ، فلا
يخلو من أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون مؤخرًا ، وهو الأصل ، فإذا كان كذلك جاز
فيه (١) وجهان فصيحان :

/ أحدهما : الإتيان على البدل كقولك : ما قام القوم إلا زيد ، (٢٨١)
وهو عندهم من قبيل بدل البعض من الكل بناءً على أن ما بعد إلا هو البدل ،
وهو بعض القوم ، وقيل : إنه من قبيل بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين
واحدة ، بناءً على أن البدل هو مجموع قولك : إلا زيد ، والمعنى ما قام
القوم غير زيد ، وغير زيد هم القوم ، وهذا ظاهر .

الوجه الثاني : النصب على الاستثناء ، ومعناه منصوباً كعناه
مرفوعاً على الأظهر ، فإذا كان كذلك كان الإتيان أوجه لا مرين :

أحدهما : حصول المشاكلة بين اللفظين ، وإذا كانوا يختارون
ذلك مع فسار المعنى في نحو قولهم : هذا جحر ضب خرب ، فأولس
مع صحته ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى .

والأمر الثاني : أن البدل جار على حكم نفسه والاستثناء جار على
حكم غيره ؛ لأنه (٢) مشبه بالمفعول معه على الأصح ، وإجراء الشيء على
حكم نفسه أولى من إجرائه على حكم غيره .

(١) ساقطة من " ح " .
(٢) في " ق " " كأنه " .

الوجه الثاني من الأوجه الأربعة : توسط^(١) المستثنى بين
المستثنى منه وصفته كقولك : ما قام القوم إلا زيدا العقلاء ، ومذهب
سيبويه جواز الأمرين مع ترجيح البديل في ظاهر كلامه^(٢) ، ونُقِلَ
عن المازني أن الوجه نصب ؛ لأنَّ البديل منه^(٣) في تقدير الملفي ،
فكيف ينعت ؟! كذا قال السيرافي عن المازني^(٤) ، والصحيح ما قلناه
عن سيبويه ؛ لأنَّ الوجه الذي رجح معه الإتيان مع التأخير موجود^(٥)
مع التوسط ، وهو أنه يشاكل ما قبله لفظاً ولا يخالفه معنى ، وهذا^(٦)
أولى ؛ لحصول المشاكلة من الطرفين .

قال المبرد : كان المازني يختار النصب ، ويقول : إذا أبدلت
من الشيء فقد طرحته من لفظي وإن كان [في المعنى موجوداً]^(٧)
فكيف أنعت ما هو بمنزلة الملفي ؟!

قال المبرد : والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنما يرد
لمعناه ، والمعنى الصحيح أن البديل والبديل^(٨) منه موجودان معاً ، لم
يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط ، فإنَّ البديل منه
بمنزلة ما ليس في الكلام ، وانظر إلى كلام المبرد هنا فإنه يدلُّ على خلاف
ما ينقله بعض الناس عنه في حقيقة البديل^(٩) ، والله أعلم .

-
- (١) في "ق" "توسط" .
(٢) الكتاب : ٣٣٦/٢ .
(٣) في "ق" "البديل منه" .
(٤) انظر قول المازني في المقتضب : ٣٩٩/٣ ، ونقل السيرافي عنه
في شرح ابن الضائع : ٢٢١/ب .
(٥) في "ق" "يوجد" .
(٦) في الأصل و"ح" "ها هنا" خطأ .
(٧) ما بين المعقوفين ليس في النسخ كلها ، وهوتكملة من المقتضب ٣/٣٩٩ .
(٨) في الأصل "المفعول منه" خطأ .
(٩) نقل ابن بابشاذ عن المبرد أن البديل على نية طرح البديل منه
- ===

الوجه الثالث : تقديمه على المستثنى منه كقولك : ما قام الازيداً
القوم ، فهذا لا يكون فيه الا النصب ؛ لِأَنَّهُ لما تعذر الوجهُ الراجحُ مع
التأخير ، لامتناع تقديم البدل (١) ، لزم مع التقديم استعمال الوجه
المرجوح مع التأخير .

* ومن لم يجد إلا صعيداً يتما *

وَشَبَّهَهُ سيبويه بتقديم نعت النكرة عليها ، وهو تشبيه "حسن" (٢) ، إلا أنه
حُكِيَ عن العرب ما ظاهره جواز الرفع مع التقديم ، وذلك قولهم : ما قام
الا زيدٌ أحدٌ حكاة سيبويه (٣) ، فلا يجوز أن يُحْمَلَ على أنه بدلٌ مُقَدَّمٌ ؛
لأن البدل إنما وُضِعَ على أن يكون تابعاً للمبدل منه ، وفي تقديمه نقضٌ
لهذا الوضع (٤) ، فوجب اجتنابه ، ولا يجوز أن يُحْمَلَ على أن الثاني بدلٌ
منه ، بدل كلٍّ من بعضٍ للاجماع على الإهمال لذلك (٥) في كلام العرب ،
فوجب أن يلتصق له وجهٌ يصحُّ عليه .

والقول في ذلك عند الحذاق من المتأخرين : أن الثاني بدلٌ
من قولك : إلا زيدٌ بجملة اعتباراً بالمعنى (٦) ، وذلك أن معنى

====
في اللفظ والمعنى . انظر شرح الجمل له : ٢٢ / ١ ب والثابت
عن المبرد ما ذكره الموه لفعنه هنا . وقد ذكر ذلك أبو علي
الشلوبين عن المبرد وذكر ان ابن بابشاذ قد غلط فيما توهمه
على المبرد . انظر حواشي المفصل : ٤٠١ ، والتذييل والتكميل
١٤٦ / ٤ أ وانظر المسألة في شرح ابن عصفور ٢٧٩ / ١ وما
بعدها .

(١) في الأصل "المبدل" .

(٢) قال في الكتاب : ٣٣٥ / ٢ " كما أنهم حيث استقبحو أن يكون

الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجل ، حملوه على وجه قد
يجوز لو آخرت الصفة " . وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء :

٠٢١١

(٣) الكتاب : ٢٣٧ / ٢ .

(٤) في الأصل "الموضع" . (٥) في "ح" على إهمال ذلك .

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٢٦٣ / ٢ (٧) في "ق" " للمعنى " .

" ما قام الا زيدٌ أحدٌ " : ما قام غير زيدٍ أحد ، وغير زيدٍ عبارة عن جملة الأُحدِين دون زيدٍ ، فاذا كان كذلك كان الثاني بدلَ شيءٍ من شيءٍ وهما لعين واحدة .

وقال ابن عصفور : إنَّ هذا من بابِ وضعِ اللفظِ العامِ موضعَ اللفظِ الخاصِ (١) ، فأحدها هنا عبارةٌ عن زيدٍ وحده ، بناءً على أنَّ "أحدًا" (٢) بدلٌ من زيدٍ دون اعتبارٍ "إلا" وهذا غيرُ مستقيمٍ من جهتين .

٢٨٢ احد هما : اخراج اللفظ عن موضعه / في اللفظة من غير دليل .
والآخر : ما يلزم [عليه] (٣) من استعمال (٤) ما هو
مخصوصٌ بالنفي في الايجاب ، فقد ظهر فسادُ هذا التوجيه ، فوجب
اجتنابه والتمسكُ بالأول .

والتوجيه الرابعُ تقديمُ المستثنى صدرًا نحو أن تقول : إلا زيداً قامَ القومُ ، وهذا ممنوعٌ عند الجمهورِ جائزٌ عند الزجاجِ والكسائيِّ (٥) وهذا لا أصلَ له إلا في الضرورة التي يستباح معها ما لا يستباح دونها (٦) ، ووجه المنع أنَّ المستثنى مشبهٌ بالمفعول معه ، والمفعول معه لا يتقدم صدرًا (٧) ، فالمحمول عليه أولىُّ ألا يتقدم ، لأنه فرعُه ، فلا أقلُّ من أن يكون الفرعُ والأصلُ جاريتين على أسلوب واحد .

-
- (١) شرح الجمل : ٢٨٠/٢ .
(٢) في "ق" "ا" "ما" خطأ .
(٣) تكلمة من "ح" "و" "ق" .
(٤) في الأصل "التزام" .
(٥) المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ونسبه في الاستغناء : ١٢٧
للكوفيين نقلًا عن السيرافي ، وفي ص ٢١٣ نسبه لابي اسحاق الزجاج .
(٦) مثل قول أبي زبيد الطائي :
خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن اليه شوس
انظر ذلك في الاستغناء : ١٢٨ .
(٧) في الأصل "لا يتصور صدرًا" .

فان قيل : إنما امتنع تقديم المفعول معه صدرًا ؛ لمعنا فيه وهو :
الاعتبار بأن أصله أن يكون معطوفاً بالواو ، والمعطوف لا يتقدم صدرًا ، وليس
هذا [المعنى] (١) في المستثنى .

أجيب بأن الفرع قد يُحمَلُ على الأصل فيما هو أصل في ذلك
الأصل ؛ لما بينهما من الارتباط كالفعل المضارع حُمِلَ في الإعراب على
الاسم وهو أصل في الأصل فرع في الفرع ، وهذا كله بناءً على أصح
المذاهب من أن المستثنى منصوبٌ بما قبل " إلا " من الفعل أو معناه
بتوسطها .

وأما على قول من يقول : إنه منصوبٌ عن تمام الكلام كالتصايب درهم
بعد عشرين ، فينبغي أيضاً (٢) أن يكون امتناع تقديمه صدرًا أظهر
إعتباراً بضعف عمل العامل فيه ؛ لأنه ليس فعلاً ولا لفظاً يشعر بمعناه ،
وإنما هو معنى يتصرف به الكلام ؛ ولهذا جعلنا توسطه (٣) بين أثناء
الجملة مفسراً لهذا المذهب ، وقد تقدم ذلك في صدر الباب .

وأما على مذهب من يرى أنه منصوبٌ بأستثني وضعت " إلا " موضعه
على سبيل النيابة ، أو منصوباً بأستثني مقدراً بعد (٤) " إلا " فيمتنع
أيضاً تقديمه صدرًا ؛ لأنَّ تقديراً أستثني (٥) ، أو (٦) وضع الحرف
موضعه إنما هو مشروطٌ بالتأخير عن العامل فيه (٧) ، فلو قدمته فقلت :
الا زيدا قام القوم لكنك قد وضعت الشيء غير موضعه تقديراً ، ولا يُقدرُ

(١) تكلمة من " ح " و " ق " .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " " توسطه " .

(٤) في " ق " " بعمل " .

(٥) ساقطة من " ح " .

(٦) في " ق " " از " .

(٧) " عن العاملة فيه " ساقطة من " ق " .

محدوف من المحذوفات إلا في موضعه الأصيل، إلا أن تضم (١) لذلك (٢)
صورة توهم إلى عدم النظر، فحينئذ تلزم تقديره في غير موضعه،
وليس من قوة الحرف أن يتصرف فيه هذا التصريف.

وأما على قول من يرى أنه منصوب بالمخالفة فإنه قائل (٣)

بجواز التقديم، روي عن الكسائي جواز التقديم صدراً في قوله: إلا زيدا
ما قام القوم (٤)، وفيه قبح آخر وهو: التقديم على "ما" النافية، ولها
صدر الكلام، إلا أن هذا لا يلزم على الأصل لمذهبه (٥)؛ لأنه لا يقول:
إن ما بعدها هو العامل، وإنما العامل عنده المخالفة، وهي دائرة
بين المستثنى والمستثنى منه مقرونين بالحرفين، وإنما ينازع في أصل
العامل عنده.

وأما على مذهب من يرى أنه منصوب بأن مضمرة بعد إلا، فإن
كان غير قائل بجواز التقديم، فلعله يقول: إن الحرف لا يضمن في
غير موضعه، وليس ذلك من قوته (٦)؛ لأن التصرف لا أصل له في الحرف.

وأما على مذهب من يرى أنه منصوب بإن مخففة من إن مدغمة
في إلا (٧)، فلعله يمنع التقديم صدراً؛ لشبهه بالصفة المخصصة،
فكما يمنع تقديم الصفة، فكذلك المستثنى، والله أعلم.

وهذا التوجيه يشبه أن يصح إجراؤه في جميع الأقوال.

-
- (١) " إلا أن تضم " ساقطة من " ق ".
(٢) في " ق " " إلى ذلك ".
(٣) في " ح " " قال ".
(٤) تقدم هذا المذهب قبل قليل .
(٥) في " ح " " على أصل مذهبه ".
(٦) في " ق " " قوله ".
(٧) في " ح " " لا " خطأ .

ثم أنشد أبو القاسم بيت الكميته [وهو : (١)]

ومالي إلا آل أحمد شيمته [»] ومالي إلا مشعب الحق مشعب

شيعة الانسان من يشايعه على أمره ويتعصب له ، ومشعب الحق : طريقه .

والشاهد انتصا " آل أحمد " في الصدر ، ومشعب الحق في العجز على

الاستثناء المقدم ، وأنشد للكميته [أيضاً] (٢)

ومالي الا الله لا رب غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر

ولا شاهد في الصدر (٣) ؛ لوجود التفرغ ، فهو بمنزلة : ما في الدار الا

زيد ، والشاهد انما هو في العجز .

وزعم ابن خروف أنه روي : إلا الله في الصدر منصوباً ، ووجهه

على أن يكون [في] (٤) الاصل : ومالي الا الله غيرك ناصر " ومالي الا

الله توكيدا (٥) ، ويتصور في الاسمين في هذا البيت أربعة أوجه :

أحدها : أن يكونا معاً / منصوبين على الاستثناء المقدم

من « ناصر » .

والثاني : أن يكونا حالين منه ، لا تتهما لو كانا مؤخرين لجاز

أن يكونا نعتين له (٦) ، فهـا من باب

(١) ساقطة من " ح " و " ق " والبيت في الجمل : ٢٣٤ ، والهاشميات :

٣٩ والمقتضب : ٣٩٨ / ٤ ، والكامل : ٤١٦ ، والحلل : ٣١٢ ،

والانصاف : ٢٧٥ .

(٢) زيادة من " ح " والبيت في الجمل : ٢٣٤ ، وهو في الكتاب :

٣٣٩ ، والمقتضب : ٤٢٤ / ٤ ، والحلل : ٣١٦ ، وشرح ابن

يعيش : ٩٢ / ٢ ، والخزانة : ٣٧٣ / ٢ .

(٣) في " ق " و " لا شاهد في صدر البيت " .

(٤) زيادة من " ق " .

(٥) قول ابن خروف ، وتوجيهه في شرح ابن الضائع : ٢٢٠ ، قال

ابن السيد في الحلل : ٣١٦ " والنصف الأول من هذا البيت

لشاهد فيه على نصب الاستثناء المقدم ، لأن اسم الله مرفوع

بلا ابتداء ، لا يجوز فيه النصب ؛ لأن ليس قبله شي . يستثنى منه

ولا يبدل ، فهو بمنزلة قولك : ما في الدار الا زيد ، وانما الشاهد

في الثاني ، لأن التقدير : ومالي ناصر ، الا الله غيرك . فلما قدم

المستثنى نصبها " .

(٦) قال ابن السيد في جعل " الا الله " حالا : " ويجوز في هذا ===

تقديم نعت (١) النكرة عليها ، وانتصابها على الحال .

والثالث : أن يكون " إلا الله " استثناءً مقدماً و"غيرك" هو الحال .

والرابع : بالعكس (٢) من هذا ، كذا قال ابن السّيد ،

وَأَسْتَضْعِفُ قَوْلَهُ فِي إِجَازَتِهِ أَنْتَصَابٌ " إلا الله " على الحال ؛ لعدم تمكن

الـ [في] باب [(٣) الوصف ، فلا تكون كذلك إلا تابعه في اللفظ ، ألا

ترى أنه لا يجوز : قام إلا زيد" ، تريد به قام غير زيد ، فلما لم تتمكّن

تَمَكَّنَ " غير " لم تقع موقعها إلا في الموضع الذي تكون فيه " غير " على

أصلها ؛ لأن الفروع ليس لها تمكن الأصول . (٤)

مسألة : إذا عطفت على المستثنى المقدم كقولك : ما قام إلا زيداً

أحدٌ وعمرو ، جاز في المعطوف النصبُ حملاً (٥) على اللفظ ، والرفعُ حملاً على توهم

الرفع في زيد ؛ لأن الأصل والمعنى ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وليس هذا

بأبعد من قولهم : ما قام غير زيدٌ وعمرو ، فيمن رفع زيداً ؛ لأن المعنى

والأصل ما قام إلا زيدٌ وعمرو ، وأبْنُ خروفٍ يقول في نحو هذا : انه مبتدأ

محذوفُ الخبرِ كأنه قال : ما قام إلا زيدٌ وعمرو قائم .

====
البيت وجه ليس بمعتاد عند النحويين ، بل أكثرهم ينكره ، وذلك
أن القائل إذا قال : ما جاءني أحد إلا زيد ، فقد يجوز أن تكون
" إلا زيد " صفة لأحد ، بمنزلة " غير " ، وكأنه قال : ما جاءني
من أحد غير زيد ، وإذا قدمت على هذا " إلا " فقلت : إلا زيداً
أحداً ، كأن قولك : " إلا زيداً " حالاً بمنزلة صفة النكرة إذا
تقدمت عليها ، فيكون قول الكميّيت على هذا التقدير حالاً " الحلل :
٣١٢ ، وانظر بقية الوجوه الأربعة هناك .

(١) ساقطة من " ق " .

(٢) في " ق " على العكس .

(٣) تكلمة من " ح " .

(٤) انظر شرح ابن الضائع : ٢٢٠ / ب .

(٥) في " ق " " جدياً " .

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع : هو أن يكون المستثنى من غير جنس ما قبله
كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا أسداً ، وليس هذا على حقيقة الاستثناء . وإنما
هو استدراكٌ وابتداءٌ لكلام مستأنفٍ ، وإنما المعنى : لَكِنَّ فِيهَا أُسْدٌ ، ولهذا قدره
سيبويه بَلَكِنَّ مَخْفَفَةً وَمُثَقَلَةً (١) . فَإِنَّمَا سَمِيَ اسْتِثْنَاءً ؛ لِأَنَّهُ بِأَرْوَاقِ اسْتِثْنَاءِ
الْحَقِيقِيِّ .

وهذا الضرب من الاستثناء منصوبٌ عند أهل الحجاز على الإطلاق ،
وَأَمَّا بِنُوتِمْسٍ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ عَلَى وَجْهَيْهِ (٢) :

أحدهما : ما يتصور فيه الاتصال بوجه ما من المجاز .

والثاني : ما لا يتصور فيه ذلك ، فأما الوجه الثاني فهو عندهم
بمنزلة عند أهل الحجاز منصوبٌ لا غير . وأما الوجه الأول فهو عندهم

جار مجزئ المتصل في جميع وجوهه على ما تقدم ، والمجاز على وجهين :

أحدهما : أن يكون المستثنى من توابع ما قبله نحو ما في الدار

أحدٌ ، إلا فرسٌ أو ثوبٌ [أو كتابٌ] (٣) أو نحو ذلك ما هو متاع (٤)

للأحدَيْنِ ، (٥-) ومنه قول النابغة : (٦)

..... وما بالربع من أحدٍ

..... إلا آلاً واري (٥-)

(١) الكتاب : ٣٢٥ / ٢

(٢) انظر لغة بني تميم في الكتاب : ٣١٩ / ٢ - ٣٢٠ ، والمقتضب

٤١٢ / ٤ ، ٤١٣ ، وشرح ابن يعيش : ٨٠ / ٢ ، والملخص ٤٠٩ .

(٣) زيادة من "ح" و "ق" .

(٤) في "ق" "تابع" .

(٥-٥) ساقطة من "ح" .

(٦) هذان جزآن من بيتين للنابغة الذبياني وهما :

وقفت فيها أصيلاً أسألها
إلا آلاً واري لا يا ما أبينها
فحيث جواباً وما بالربع من أحدٍ
والنوي كالحوض بالملظومة الجلد

وهما في ديوانه : ٣ ، ٢ ، والكتاب : ٣٢١ / ٢ ، ومعاني الفراء

٤٨٠ / ١ ، والمقتضب ٤١٤ / ٤ ، والأصول : ٢٩٢ / ١ ، والملخص ٤١٠ .

والوجه الثاني : أن يكون المستثنى مما يقوم مقام الأحدَيْنِ ،

وإن لم يكن من توابعهم نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلا أسدٌ ، وكقوله: (١)

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلْيَسُ

لأن الأسدَ واليعافيرَ تقومُ مقامَ (٢) الأحدَيْنِ في عمرانِ الأماكنِ . (٣)

فصلٌ : وَيَعْبُرُ أَيْضاً عَنْ حَكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ بِأَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَ

مَا يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ جَرَى عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ فِي [جَمِيعِ] (٤)

وَجُوهِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ (٥) التَّفْرِيعُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ [فِيهِ] (٦)

إِلَّا النَّصْبُ ، وَكِلَاهُمَا مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ . (٧) فَمِثَالُ الْأَوَّلِ :

مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسٌ ، أَوْ إِلَّا أَسَدٌ ، إِنَّمَا أُرِدَتْ أَنْ تَقُولَ : مَا فِي الدَّارِ

إِلَّا فَرَسٌ ، أَوْ مَا فِيهَا إِلَّا أَسَدٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُعْطِي (٨) نَفْيَ

الْحَكْمِ عَنْ جَمِيعِ مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ ، وَإِثْبَاتَهُ لِمَا بَعْدَ إِلَّا ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ

أَحَدًا عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ (٩) ، وَمِثَالُ الثَّانِي الَّذِي لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيعُ

قَوْلُهُ تَعَالَى : * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * (١٠) فَهَذَا لَا

يَكُونُ إِلَّا مَنْقُطَعًا ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ *

لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَاخِلٌ فِي عَمومِ النَّفْيِ فَيَحْتَاجُ

إِلَى آسْتِثْنَائِهِ ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : لَا نَأْخُذُ (١١) هَذَا مِنْ يَدِي ،

-
- (١) سبق ص
 (٢) في " ق " " يقومان " .
 (٣) في " ق " " الساكن " .
 (٤) تكملة من " ح " و " ق " .
 (٥) في " ق " " منه " .
 (٦) تكملة من " ح " .
 (٧) شرح ابن عصفور ٢٦٢/٢ .
 (٨) في " ق " " يقتضي " .
 (٩) الكتاب : ٢١٩/٢ - ٢٢٠ وشرح ابن يعيش ٨٠/٢ ، ويعنى بالتوكيد هنا التوكيد اللغوي لا الاصطلاحي .
 (١٠) هود : ٤٢ .
 (١١) " لاخذ هذا من يدي " هكذا في الأصل ومثله في " ق " مع كسر الخاء والذال المعجمتين .

فَلَسْتَ دَاخِلًا فِي النَّفْيِ أَصْلًا ، وَلِهَذَا مَثَلُهُ الْقَاضِي بِأَنْ قَالَ : نَظِيرُ الْآيَةِ
 أَنْ تَقُولَ عِنْدَ مَجْئِئِ سَيْلٍ عَظِيمٍ : لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ هَذَا السَّيْلِ إِلَّا مَنْ أَقَامَ
 بِالْجَبَلِ ؛ الْمَعْنَى لَكِنَّ مَنْ أَقَامَ بِالْجَبَلِ مَعْصُومٌ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا
 الْوَجْهَ فِي الْآيَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيْبَوِيهِ (١)
 وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ : مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ ، وَهَذَا مِنْ أَمْثَلِهِ /
 سَيْبَوِيهِ (٢) ، فِي زَادَ وَنَقَصَ فَاعْلَانِ مُسْتَتْرَانِ وَالْمَعْنَى : لَكِنَّهُ نَقَصَ
 وَلَكِنَّهُ ضَرَّ ، فَمَا مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ نَضْبٌ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ،
 وَجَوَّزَ الْقَاضِي أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَحذُوفًا الْخَبَرَ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا زَادَ النَّهْرُ
 لَكِنَّ النِّقْصَانَ شَأْنَهُ ، وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ لَكِنَّ الضَّرَّ شَأْنَهُ (٣) ، وَهَذَا بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ
 لَوْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ (٤) لَجَازَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسٌ عَلَى
 مَعْنَى لَكِنَّ فِيهَا فَرَسٌ ، وَلَا سَتَوَى (٥) عِنْدَ بَنِي تَمِيمِ الْقِسْمَانِ فِي جَوَازِ الرَّفْعِ ،
 وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْأَوَّلَ .

فصل : وظاهر قول سيبويه وأبي القاسم التسوية بين هاتين

الآيتين : * ما لهنم به من علمٍ إلا أتباع الظن * (٦) و * لا عاصم اليوم
 من أمر الله إلا من رحم * (٧) على مذهب بني تميم ، أما الآية الأولى
 والمثل التي قبلها ، فأجروها مجرى المتصل (٨) [على مذهب بني تميم] (٩)

- (١) الكتاب : ٣٢٥ / ٢ .
 (٢) الكتاب : ٣٢٦ / ٢ .
 (٣) في الأصل : " إلا الضر شأنه " . وانظر قول القاضي في شرح
 الكتاب له : ١١٤ / ٣ ، وفي الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ .
 (٤) في " ق " " كذلك " .
 (٥) في الأصل و " ح " " لا استوى " .
 (٦) النساء : ١٥٧ .
 (٧) هود : ٤٢ .
 (٨) في " الأصل " " المنفصل " خطأ .
 (٩) تكملة من " ح " و " ق " وبعدها في " ح " " ظاهر " وضرب عليها
 في " ق " لأنها مقحمة .

[لِقَوْلِ] (١) سيبويه : وبنو تميم يرفعون هذا كله ، يجعلون اتِّبَاعَ
الظَّنِّ علمهم والتكلفَ سلطانه (٢) ، وأما الآيةُ الثانيةُ على مذهبِ بني
تميم (٣) * لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * فجاءَ بها سيبويه
في بابِ " ما لا يكونُ إلاَّ على معنى ولكن " (٤) ، وهو الظاهرُ على ما تقدمَ ،
وللناسِ في ذلكِ مسالكُ : مسلكُ المبردِ أنه متصلٌ (٥) ، والتقديرُ عنده :
لا عاصِمَ ولا غيره إلاَّ من رَحِمَ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ
ما (٦) في اليومِ عاصِمٌ ولا غيره إلاَّ من رَحِمَ ، فيكونُ المعنى : على أن الذي
لم يَعْصَمْ وقُضِيَ عليه بالهلاكِ ليس في اليومِ ؛ لاندراجِهِ في عمومِ ما اقتضاه
اللفظُ بصيغته ، وليس كذلك ، وإنما دعاه إلى هذا التقديرِ لأنه لم يتصوَّرْ
[له] (٧) اندراجُ المستثنى في عمومِ اللفظِ لولم تُذكر أداةُ الاستثناءِ إلاَّ
بهذه الضميمةُ .

- (١) مكان " لقول " بياض في الأصل والتكلمة من " ق " و " ح " .
(٢) الكتاب : ٣٢٣/٢ .
(٣) " على مذهب بني تميم " ساقطة من " ح " و " ق " .
(٤) الكتاب ٣٢٥/٢ .
(٥) هذا المذهب ذكره عن المبرد أبو علي الشلوبين في حواشي المفصل
: ٢٤٦ ، وكلام المبرد في المقتضب لا يدل على أن الآية من
الاستثناء المتصل ، وإنما هي عنده من باب الاستثناء المنفصل ،
فهو موافق لسيبويه في هذا المسلك ، فقد قال : " باب ما يقع
في الاستثناء من غير المذكور قبله ، وذلك قولك : ما جاءني أحدٌ
إلا حماراً ، وما في القوم أحدٌ إلا دابةٌ ، فوجه هذا وحدَه النصب ،
وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبذل منه ، فنصبه بأصل
الاستثناء على معنى " ولكن " . . . فمن ذلك * لا عاصم
اليوم من أمر الله إلا من رحم * فالعاصم الفاعل ، و " من رحم "
معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب . المقتضب ٤/٤١٢ ،
وانظر موافقته لسيبويه في الكتاب ٣٢٣/٣ ، ونقض ابن ولاد : ١٧٧ ،
والخزانة : ٩/٢ .
(٦) في " ق " " لا " .
(٧) تكلمة من " ح " وفي الأصل " لم يتصوره " .

المسلك الثاني : أن عاصماً بمعنى معصوم ، ومن رحم بمعنى مرحوم ، وعلى هذا يكون متصلاً على ضعفه ؛ لقلة استعمال فاعل بمعنى مفعول ، وخروجه عن القياس . (١)

(٢)
المسلك الثالث : أن من رحم بمعنى راحم ، وعاصم على ظاهره ، وينبغي أن يكون على هذا منقطعاً ؛ لأنه لا يقع في الوهم ، أن الله تعالى داخل في عموم النفي (٣) ، فيحتاج إلى استثناءه ، وإن كان بعضهم قد جعله متصلاً ، وليس بصحيح على ما تقدم ، فهذه الأربعة (٤) مسالك أصحها [مسلكاً] (٥) مسلك سيبويه ، ولا وجه لتسوية أبي القاسم بين هذه الآية وبين ما قبلها ؛ لأنه لا يتصور أجراؤها على مسلك من هذه المسالك أصلاً ، والله أعلم .

فصل : ما ذكرته أولاً في حد الاستثناء المنقطع يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ (٦) وهو منقطع باتفاق ، مع أنه من جنس ما قبله ، وكذلك يرد عليه ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾ (٧) ويرد أيضاً على حد المتصل الأشكال الذي أورده القاضي (٨) ، فلا ولي أن يقال (٩) : الاستثناء المتصل هو أن تخرج بإلا أو ما في معناها ما لولاها لا تدرج في عموم

-
- (١) ذكر فلك الفراء في معاني القرآن ١٥/٢ ، والسيرافي في شرح الكتاب ١١٤/٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٢ ، وانظر التبيان في أعراب القرآن للعكبري : ٧٠٠ ، وشرح ابن يعيش ، ٨١/٢ .
- (٢) في "ق" "وعاصم على ظاهره بمعنى معصوم" فاقحم "بمعنى معصوم".
- (٣) في الأصل و"ق" "اللفظ".
- (٤) في "ح" "أربعة".
- (٥) زيادة من "ق".
- (٦) الدخان : ٥٦ .
- (٧) النساء : ٢٢ .
- (٨) يعني الباقلاني انظر ما سبق ص
- (٩) في "ح" "تقول".

لَفْظٍ مَا قَبْلَهَا بِوَجْهِ مَا (١) كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، أَلَا تَسْرَى
أَنَّكَ لَوْلَمْ تَأْتِ بِإِلَّا لَوْعَ فِي خِيَالِ السَّامِعِ أَنَّ زَيْدًا مَنْدَرَجٌ فِي عَمُومِ اللَّفْظِ ،
لِصَلَابَتِهِ لَدَيْكَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : بِوَجْهِ مَا ؛ لِامْتِنَاعِ أَنْدِرَاجِهِ حَقِيقَةً ؛ لِمَا
كَانَ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكُذْبِ فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .
وَأَمَّا الْأَسْتِثْنَاءُ الْمَنْقُوعُ فَهُوَ أَنْ تَذَكَرَ بَعْدَ " إِلَّا " أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مَا لَا
يَصِحُّ فِي الْوَهْمِ أَنْدِرَاجُهُ فِي عَمُومِ لَفْظٍ مَا قَبْلَهَا لَوْلَمْ تَذْكُرْهُ (٢) مُطْلَقًا ،
سِوَاءً كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا أَوْ لَا ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى * لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ
إِلَّا الْمَوْتَ الْأُولَى * (٣) مَنْقُوعٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَصِحُّ فِي الْوَهْمِ أَنْدِرَاجُهُ تَحْتَ عَمُومِ اللَّفْظِ لَوْلَمْ تَذْكُرْ إِلَّا فَيَحْتَاجُ إِلَى
إِخْرَاجِهِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ نَوْقِ الْمَوْتِ الْمَاضِيَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى
* لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ * (٤) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَاصِمَ
عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَمَنْ رَحِمَ بِمَعْنَى الرَّاحِمِ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ
فِي الْوَهْمِ أَنْدِرَاجُهُ / تَحْتَ (٥) عَمُومِ اللَّفْظِ لَوْلَمْ تَذْكُرْ إِلَّا ، فَيَحْتَاجُ
إِلَى اسْتِثْنَائِهِ لِقَوْلِهِ : * مِنْ أَمْرِ اللَّهِ * ، وَقَدْ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مُتَصِلًا ، وَلَا يَصِحُّ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ .

٢٨٥

مسألة: (٦) ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به ، لا مانع من

اجراء هذا المجرور على اللفتين الحجازية والتميمية ، وان كان كذلك ارتفع
ما بعد " إِلَّا " عَلَى الْبَدَلِ عَلَى اللَّفْتَيْنِ (٧) مَعًا ، إِلَّا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَوْضِعِ

-
- (١) مثل قول ابن الفجار هذا كان قد قال القرا في بصورة أوسع .
انظر الاستغناء ٣٨٢ - ٣٨٥ .
(٢) في " ح " " لو تذكر " .
(٣) في " ق " " ما بعد الا على اللفتين على البدل " باقحام " اللفتين " .
(٤) الدخان : ٥٦ .
(٥) في " ح " و " ق " " في " .
(٦) من هنا الى نهاية الباب ساقط جميعه من " ح " .
(٧) في " ق " " ما بعد الا على اللفتين على البدل على اللفتين " باقحام " اللفتين " .

في اللغة التسمية، وبدل "على" المعنى على اللغة الحجازية^(١)؛ اعتباراً
بأنّ البدل على تقدير تكرار العامل، أو على تقدير الفاء المبدل منه،
والتقدير على الأول ما زيد بشيء ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به، وعلى الثاني:
ما زيد إلا شيء لا يُعبأ به، ولا عمل «ما» فيما بعد * إلا *؛ لأنها إنما
عملت لمعنى فيها وهو النفي، وقد انتقض بإلا، بخلاف ليس فإنها
تعمل في الموجب والمني^(٢)؛ لأن عملها للفعلية لا للنفي، وهو موجود
في الحالتين^(٣)، ولا يرد على هذا قول من قال بفساد المسألة: بأن
مرفوعاً لا يُبدل من منصوب إلا أنه إنما حملناه على أنه بدل "على" المعنى.

ونظير هذه المسألة في أنه لا يعمل في البدل العامل في
المبدل منه؛ لتعذر قولنا: لا إله إلا الله، ألا ترى أن البدل هنا
مرفوعٌ بالابتداء اعتباراً بالمعنى، والمبدل منه منصوبٌ بلا، وأنّ التقدير:
ما لنا إلا الله، على هذا ينبغي أن تحمل هذه المسألة، وهو ظاهر كلام
سيبويه أعني أن المجرور منصوب المحل في اللغة الحجازية^(٤).

وقال أبو بكر بن عبيدة: إن أهل الحجاز لما قصدوا إلى
البدل لم يمكنهم العمل فاستوت اللغتان، كما تستويان إذا قلت: ما زيد
إلا شيء لا يُعبأ به، فيظهر من كلام سيبويه أن المسألة يقولها أهل
الحجاز وينوتم.

-
- (١) الكتاب: ٣١٦/٢
(٢) في الأصل " والنفي " والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل.
(٣) انظر المسألة في شرح ابن يعيش: ٩١/٢
(٤) الكتاب: ٣١٦/٢

قلت : لا يَثْبُتُ ما قاله أَبُو عُبَيْدَةَ فِي اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى اللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْبَدَلِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَرَجَعُوا إِلَيْهِمْ مَعَ "بَل" وَ "لَكِنَّ" ، فَكُنْتَ تَقُولُ عَلَى لُفْتِهِمْ : ما زيدٌ قائمٌ بل قاعدٌ وما زيدٌ قائمٌ لكن قاعدٌ ، وهذا لا يُؤَثِّرُ عَنْهُمْ أَصلاً .

قال : وقال بعضهم لا يكون إلا على لغة تميم ، وأما الحجازيون فينصبون ، وذلك أنهم لما لم يُكْتَبْ البَدَلُ على اللفظ ، لا متناع زيادة إبدال المرفوع من المنصوب عدلوا إلى النَّصْبِ على الاستثناء ، و "بشيء" عندهم في موضع نصب .

قلت : ظاهر كلام سيبويه ما ذكرناه أولاً ، وأن الرفع على اللغتين معاً ، وفيه أن الباء تدخل على الخبر في التسمية كما تدخل عليه في الحجازية ، والله أعلم .

فصل "أبسط" فيه القول في بيتي النابغة (١) وموضع الشاهد

منهما قوله :

"وَقَفْتُ فِيهَا" يحتمل أن يريد وقتاً أنا ، ويحتمل أن يكون

المعنى : وَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي ، أي حبستها وحذفت المفعول .

وقوله : "أَصِيلَاناً" نصب (٢) على الظرف ، أي عشيياً (٣) ،

ووجه تصغيره مبسوط في آخر أبواب التصغير ، وسماها الفارسي المسألة الحمقاء ، لأنها لا تدخل عنده تحت الأقيسة (٤) ، وقوله : "أَسْأَلُهَا"

-
- (١) بيتي النابغة في الجمل : ٢٣٥ ، وقد سبق تخريجها ص : ٩٨٦ ، وجمعا : وقتت فيها أصيلانا أسائلها اعيت جوابا وما بالربع من أحد الا اوارى لاياً ما ابينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
- (٢) في "ق" "نصباً" .
- (٣) في "ق" "عشييات" .
- (٤) أصيلانا تصغير أصيل على غير قياس ، كأنه تصغير "أصلان" الجمع ، وهو عكس قياس التصغير ، لأن الجمع اذا صغر يصغر على لفظ واحده ، وهذا صغر على لفظ جمعه .

منصوب المحلّ على الحال من فاعل " وَقَفْتُ " ، وهي على هذا مقدّرةٌ بحالٍ جاريةٍ على صاحبها ، كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَهَا ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ ، وعلى هذا تكون جارية على غير صاحبها ان قدرتها باسمِ الفاعل ، كأنه قال : وقفت فيها مُسَائِلَهَا أَنَا ، فيبرز الفاعل هنا على الوجوب . (١)

ويقال : أُصِيلَان ، وَأُصِيلَالٍ على إبدال اللام من النون / ٢٨٦
ومجراهما في منع الصرفِ في حالِ التعريفِ واحدٌ وهو غريبٌ أن يقال في حال التسمية به لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف واللام ، كما يقال لزيادة الألف والنون ؛ لأن حكم البديل حكم المبدل منه .

وقوله : " عَيْتٌ جَوَاباً " ، أَصْلُهُ عَيْتٌ وَإِدْعَامُهُ عَلَى السَّجَازِ ، وسيأتي في التصريفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ عَلَى تَقْدِيرِ قَد ، أَوْ دُونَ تَقْدِيرِهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ .

وقوله : " جَوَاباً " ينصب على وجهين :
أحدهما : أن يكون على إسقاط الخافضِ كأنه كانَ عَيْتٌ (٢)
عَنِ الْجَوَابِ ، فَلَمَّا سَقَطَ الْخَافِضُ تَقَوَّى (٣) الْفِعْلُ فَنَصَبَ .

والثاني : أن يكون نصباً على التمييزِ المنقولِ ، كأنه كانَ عَيْتٌ جَوَابُهَا بِمَنْزِلَةِ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عِرْقاً ، إِلَّا أَنْ فِيهِ تَجَوُّزاً .
وقوله : " وما بالربعِ مِنْ أَحَدٍ ، إِلَّا الْآوَارِيُّ " ، يُضْبِطُ الْآوَارِيَّ
مثلاً : فأما النصب فعلى الاستثناء المنقطع على اللغة الحجازية من لفظ

-
- (١) في " ق " " فيبرز الضمير هذا على الوجوب ."
(٢) في " ق " " عييت " خطأ .
(٣) في " ق " " تعدى " .

أحد ، وعلى المتصلِ على اللفظة التَّصْيِيَةِ تجوزاً على ما تقدم .

وأما الرفع فعلى وجهين :

أحدهما : على أن يكون بدل . بعضٍ مِنْ كُلِّ على لِحَظِّ

الإِتصالِ المذكورِ .

والثاني : على النَّعْتِ على أن تَكُونَ " إِلا " هِيَ التي في

قوله تعالى * لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا * (١) وكلاهما

على الموضع .

وأما الجرُّ فعلى وجهين أيضاً :

أحدهما : على النَّعْتِ على اللفظِ على الوجهِ المذكورِ في

حرفِ " إِلا " .

والثاني : على البدلِ على اللفظِ على رأيِ الأُخْفِيِّ القائلِ بجوازِ

زيادةِ حرفِ " مِنْ " في المَعْرِفَةِ وفي الواجبِ (٢) ، وهو فاسد على رأيِ

سيبويه ؛ لما يَلْزَمُ عَلَيْهِ من زيادةِ حرفِ " مِنْ " في المَعْرِفَةِ وفي الواجبِ ،

وليس قائلًا بذلك .

وأما وزن الأُورِيِّ ففواعيل كطاووسٍ ، واحِدُها آري ، وأصله

" آرُوي " فاعولٍ كطاووسٍ ، فلَمَّا اجتمعتِ الواوُ والياءُ سُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا

بالسكونِ قَلِبَتْ الواوُ ياءً وأدغمتُ في الياءِ بعدها ، ثُمَّ قَلِبَتْ الضَّمَّةُ كسرةً

على القياسِ التَّصْرِيفِيِّ ، ولا يكونُ آري فاعِلاً ؛ لأن هذا المثال ليس في

الأوزانِ العربيةِ ، وإنَّما يكونُ في الأعجميةِ (٣) كقَابِيلَ ، وهَابِيلَ ، والآرِي^٣

هو مُحْبِسُ الدَّابَّةِ ، وهو من تَأَرَيْتُ بالمكانِ إِذَا أَقَمْتَ فِيهِ (٤) ، والله أعلم .

(١) الأَنْبِيَاءُ : ٢٢ .

(٢) نسب ابن السيد هذا المذهب للكسائي في الحلل : ٣٢٢ ،

وانظر المسألة في شرح ابن يعيش : ٩١/٢ .

(٣) في " ق " " العجمية " .

(٤) في " ق " " أقمت به " .

وقوله : "لَا يَأْمَأُ بَيْنَهَا" مصدرٌ في موضع الحال من فاعل
"أُبَيَّنَهَا" والمعنى : أُبَيَّنَهَا مُبَيَّنًا ، و " ما " زائدة لا تمنع من عمل
الفعل في الحال ، وهو من المصادر التي لم يُستعمل لها فعل إلا بالزيادة ،
يقال : آلتاى (١) ولا يقال : لآءى .

وقوله : والنوى يجوز رفعه ونصبه ، بالعطف على الأوارى فيمن
نصبه ، والرفع على وجهين : أحدهما بالعطف على الأوارى فيمن رفعه ،
والآخر أن يكون مبتدأ خبره في كاف التشبيه ، وفيه ثلاث لغات نوئية ،
ونأى ، ونيسى ، وهو ما يخذد حول الخباء ، لئلا يدخل فيه الماء ، ولذلك
شبهوه (٢) بالحوض ، وقوله : بالمظلومة الجلد : الباء ظرفيه وهي
منصوبة المحل على الحال من الحوض ، والمظلومة الأرض التي حفر
فيها ولم يكن فيها ظهر قبل ذلك ، من الظلم ، وهو : جعل الشيء في غير موضعه ،
وقيل : هي التي أتاها سيل من أرض أخرى .

-
- (١) في الحلل لابن السيد : ٣٢٢ . "الأ" وفي "ق" "التنى" .
(٢) في الأصل "و" "ق" "نيسى" هكذا بنون ، وياء ثم همزة ، وهذا
الفصل ساقط من "ح" وقد سبقت الإشارة لذلك ، والمثبت
موافق لما في اللسان ، والقاموس ، والدرر المبتثه في الفرر
المثلثة : ١٩٥ .
(٣) في "ق" "شبيهه" .
(٤) في "ق" "في غير محله" .

باب النفى بلا

أَعْلَمُ أَنَّ " لا " حَرْفٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَالْقِيَاسُ
أَلَّا يَعْمَلَ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِمَا يَدْخُلُ
عَلَيْهِ ، فَمَا وَجْهُ عَمَلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ ؟

الجواب : أَنَّهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ جَوَابٌ ، تَحْقِيقًا
أَوْ تَقْدِيرًا ، لِسَوْءِ الْإِلِ عَنِ نَكْرَةٍ مُجْرُورَةٍ بِمَنْ ^(١) الَّتِي تُفِيدُ فِي الْأَسْمَاءِ
اسْتِفْرَاقَ الْجِنْسِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلسَّوِّءِ الْإِلِ ، فَلَمَّا تَغَيَّرَتْ
النَّكْرَةُ فِي السَّوِّءِ الْإِلِ بِمِنْ الْأَسْتِفْرَاقِيَّةِ وَجَبَ أَنْ تُغَيَّرَ فِي الْجَوَابِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
" لا " هَذِهِ هِيَ الْاسْتِفْرَاقِيَّةُ ؛ لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى " مِنْ " وَنِيَابَتِهَا عَنْهَا ، فَيَلْزَمُ
عَنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَخْتَصَةً بِالْأَسْمَاءِ ، لِمَكَانِ الْاسْتِفْرَاقِ الَّذِي لَا تَفِيْدُهُ
الْإِلِ فِي الْأَسْمَاءِ فَهِيَ غَيْرُ تِلْكَ الْمَشْرُوكَةِ ، وَإِنَّمَا أُتِيَ عَلَى مَنْ اسْتَشْكَلَ
عَمَلَهَا فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِرَاقِ اللَّفْظِيِّ ، فَاعْتَقَدَ الْإِتْحَادَ فِي الْمُتَعَدِّدِ ،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ وَجْهُ عَمَلِهَا الْإِخْتِصَاصَ عَلَى الْإِسْلُوبِ الْعَامِّ عِنْدَ النَّحَاةِ ،
وَهَذَا ظَاهِرٌ / إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٢٨٧

فصلٌ : وَأَمَّا وَجْهُ عَمَلِهَا النَّصْبِ فِي الْأِسْمِ وَالرَّفْعِ فِي الْخَبْرِ ،
فَهُوَ أَنَّ لَهَا شَبَهًا خَاصًّا بِإِنَّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ ،
كَأَنَّ إِنَّ لِتَوْكِيدِ الْإِيجَابِ ، وَهِيَ مَعْنِيَانِ مُتَقَابِلَانِ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ حَمَلُ
الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يَحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ ^(٢) ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي
أَوْجَبَ لَهَا جَمَلَةَ الْعَمَلِ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَ لَهَا تَفْصِيلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وذلك نحو : هل من رجل في الدار ؟ فيقال : لا رجل في

الدار . انظر الملخص : ٤٩٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٦ ، وورصف المبانى : ٢٦١ .

فصل : لَمَّا كَانَ عَمَلٌ " لَا " غَيْرَ أَصِيلٍ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُشَبَّهَةٌ
بِمُشَبَّهِهِ وَجِبَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُقِيداً بِشُرُوطٍ عَلَى الْأَصْلِ الْمَعْمُورِ عِنْدَ النَّحَاةِ
وَجَمَلْتُهَا خَمْسَةً :

أحدها : أَنْ يَكُونَ أَصْلٌ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأً .

والثاني : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً .

والثالث : أَنْ يُرَانَ بِهِ اسْتِفْرَاقُ الْجِنْسِ .

والرابع : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ .

والخامس : أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ : هَلْ مِنْ كَذَا تَحْقِيقاً

أَوْ تَقْدِيرًا ^(١) ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ جَازَ أَعْمَالُهَا عَمَلٌ " إِنْ " وَعَمَلٌ
" لَيْسَ " ، إِلَّا أَنْ عَمَلُهَا ^(٢) عَمَلٌ " إِنْ " أَكْثَرُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ مِنْ إِعْمَالِهَا
عَمَلٌ " لَيْسَ " ، وَهِيَ جَاءَ الْقُرْآنُ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ لَيْسَ إِلَّا مَا قِيلَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِي ﴾ ^(٣) عَلَى أَنَّهَا " لَا " الْمَعْمُورَةُ
إِعْمَالُ لَيْسَ ، وَلِحَقَّتْهَا تَاءُ التَّانِيثِ كَمَا لَحِقَتْ لَيْسَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهَا فَرْقُهَا ،
غَيْرَ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْحَيْنِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيهِ ، وَسَأَذْكَرُهَا مَسْأَلَةً بَعْدُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقُورِيءُ شَاذًا ﴿ لَا رَيْبُ فِيهِ ﴾ ^(٤) رَفْعًا ، وَهِيَ الْمَحْمُولَةُ عَلَى

لَيْسَ ، لِعَدَمِ التَّكَرُّارِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٥) رَفْعًا ،

-
- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٢٧ ، والملخص : ٥٠٤ .
(٢) ساقطة من " ق " .
(٣) في " ق " " إعمالها " .
(٤) سورة ص : ٣ .
(٥) هذا مذهب الجمهور ، انظر المغني : ٣٣٥ .
(٦) البقرة : ٢ ، وهي قراءة أبي الشعثاء ، وزيد بن علي .
(٧) البقرة : ٢٥٤ ، وهي قراءة نافع ، وعاصم وابن عامر ، وحزمة والكسائي .
السبعة : ١٨٧ .

فالوجه فيها أن تكون ملفاةً ، ولا ينبغي أن يُعتَقَدَ فيها أنها معملةٌ عمَلٌ
ليس ؛ لقلته في الاستعمال ، ولا يحْمَلُ التنزيلُ إلا على الوجه الأَفْصَحِ .

فصلٌ : فإن فات شرطٌ من هذه الشروطِ بطلَ العملُ المذكورُ ،
فَمِنْ ذَلِكَ قولك : لا مرحباً ، ولا أهلاً ، ولا كرامةً ، ولا مسرةً ، ولا سقيماً ،
ولا رعيماً^(١) ، وما أشبه ذلك فليست هذه الأشياءُ منصوبةً بلا ؛ لأنها
لا تعملُ إلا فيما كان أصله مبتدأً ، وليس ذلك في هذه الأشياءِ ، وإنما
هي منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ ، فلذلك لم تعمل ولم يلزم فيها التكرارُ^(٢) ،
ومن ذلك إذا وقعت بعدها المعرفةُ فإنها لا تعملُ فيها شيئاً ، ويلزم
تكرارها في حال السَّعةِ ؛ ليكون عوضاً من فوات العمومِ بالتعريفِ ؛ لأنَّ في
التكرارِ زيادةً ، كما في العمومِ ، هذا قولُ سيبويه^(٣) ، ولم يقصر المبررُ^(٤)
وابن كيسانَ عدمَ التكرارِ على حالِ الضرورةِ^(٥) ، والصوابُ ما رآه^(٦) سيبويه ؛
وذلك أن " لا " إذا كانت جواباً لقولك : أزيدُ في الدارِ ؟ استغنيَ بلا
عن ذكر الجملةِ ، كما يستغنيَ بنعمٍ ؛ لأنها نقيضتها .

فإن قال قائلٌ : يجوزُ ذكرُ الجملةِ بعد " نعم " فتقولُ : نعم
زيدُ في الدارِ ، في جوابِ قوله : أزيدُ في الدارِ ؟^(٧) فكذلك ينبغي
أن يجوزَ^(٨) ذلك في " لا " .

فالجوابُ : أن الجملةَ المذكورةَ بعد " نعم " تؤكدُ لما تضمنتهُ
" نعم " من معناها ، فهي بمنزلةِ قولك : نعم نعم .

وأما ذكرُ الجملةِ بعد " لا " فلا يتصوَّرُ فيها هذا المعنى ؛ لأنَّك
إذا قلتَ : " لا " في جوابِ [قولك]^(٩) : أزيدُ في الدارِ ؟ فقد

-
- (١) هذه الأمثلة من أمثلة الكتاب : ٣٠١ / ٢ .
(٢) لأن التكرير لا يكون الا مع المعرفة مثل : لا زيد في الدار ولا عمرو .
(٣) الكتاب : ٣٠٦ / ٢ . (٤) في " ح " يعضد .
(٥) المقتضب ٣٦٠ / ٤ ، والتوطئة ٢٨٣ ، وشرح ابن عصفور ٢٦٩ / ٢ ،
وشرح التسهيل ٦٣٦ / ١ والخزانة ٨٨ / ٢ ، ٨٩ ، وانظر أمالي ابن
الشجري ٢٢٤ / ٢ - ٢٢٥ .
(٦) في " ح " " زاده " خطأ . (٧-٧) كررت هذه الفقرة في " ح " .
(٨) في " ق " " يكون " . (٩) زيادة من " ح " .

أَسْتَقَلَّتْ أَسْتَقْلَالَ نَعَمْ ، فصارت الجملة بعدها في تقدير الإيجاب ، وإذا كان
كذلك لم تكن " لا " دَاخِلَةً على هذه الجملة الواقعة بعدها فتتغيرها ، وإذا
كانت مُوجِبَةً لم يُتَصَوَّرَ أَنْ تكون توكيداً لما تضمنته " لا " كما كانت توكيداً لما
تضمنته " نَعَمْ " ، لأنَّ الْمُوجِبُ لا يُؤَدُّ كدُّ بِهِ النفي ، فهذا فَرْقٌ ما بينهما .

وأما قولهم : لا نَوُوكُ أَنْ تفعل (١) ، فمحمولٌ على حكم ما هو
معاقبٌ له وهو : يَنْبَغِي ، لأنَّ التَّوَلُّ هو : الأخذُ كالتناول باليد ، فلمَّا
كَانَ قولك : لا نَوُوكُ أَنْ تفعل في معنى لا ينبغي لك أن تفعل ، لم يلزم
تكرارها ، كما لا يلزم ذلك مع " ينبغي " : (٢)

وأما قولهم : قَضِيَّةٌ ولا أبا حسن (٣) و (٤)

* لا هَيْثُمُ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

ولا بصره لكم . (٥)

و (٦) : ولا أُمِيَّةٌ بِالْبِلَادِ

وإذا هَلَكَ كَسْرِي فلا كَسْرِي بَعْدَهُ ، وإذا هَلَكَ قَيْصِرُ فلا قَيْصِرُ

بعده (٧) وما أَشْبَهَ ذلكِ مِمَّا ظَاهِرُهُ (٨) أَنَّ " لا " مُعْمَلَةٌ في لَفْظِ

المعرفة ، فَحُكِّلُوهُ (٩) على تَقْدِيرِ تَكْبِيرِهَا ، على حَدِّ ما يُقَدَّرُ في تَثْنِيَّةِ

(١) القول في الكتاب : ٣٠٢/٢ ، وأما لي ابن الشجري ٢٢٥/٢ ،

والملخص : ٥٠٥ ، وشرح ابن عصفور ٢٦٩/٢ .

(٢) شرح ابن عصفور ٢٦٩/٢ ، والمقرب ١٨٩/١ .

(٣) هذا نص الكتاب في هذا القول ٢٩٧/٢ ، وتورده بعض الكتب
هكذا : قضية ولا أبا حسن لها .

(٤) البيت لأحد بني دُبَيْرٍ من أسدٍ وبعده :

* ولا فتىً مِثْلُ بِنِّ خَيْبِرِي *

كذا قال في الخزائن عن الفراء وأبي عبيد ، وانظره في الكتاب ٢٩٦/٢ ،

والمقتضب ٣٧٤/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ ، وأما لي ابن الشجري ١٣٩/١ ،

وشرح ابن يعيش ٢٠٣/٢ ، والملخص : ٥٠٧ .

(٥) القول في الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٦) هذا جزء من بيت لعبد الله بن الزبير الأسدي ، وينسب لغيره ،

وهو بتمامه :

أرى الحاجاتِ عند أبي حُبَيْبٍ نَكَدَنَ ولا أُمِيَّةٌ بِالْبِلَادِ

والبيت في ديوانه ، والكتاب ٢٩٧/٢ وشرح أبيات سيبويه

٥٦٩/١ ، وأما لي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٢/٢ ،

والخزائن ١٠٠/٢ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٧٩ (٨) في " ق " " ظهر " . (٩) في الأصل " محمولة " .

٢٨٨ الاعلام وجمعها ، / يدلُّك على ذلك تجرُّد ما كان فيه الالف واللام منها (١) ، وذلك على توهم تعدد اسمياتها ؛ كل واحد منهم على صفة المذكور . وقدَّرها سيبويه على حذف " مثل " (٢) وينبغي أن يكون تفسير المعنى على أصل مذهبه في : له صوت صوت الحمار (٣) ، ويكون تفسير اعراب على أصل (٤) الخليل في المسألة ، وذلك مذكور في موضعه ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك تقول : لا رجل واحد في الدار ، ولا آثان ، فلا تعمل عمل " إن " ولا عمل " ليس " ؛ لفوات إرادة الاستغراق الذي لا تعمل إلا بحصوله ، ويلزم التكرار على ما مضى بيانه ، وكذلك إذا فصل بينهما وبين ما لولاها لعملت فيه ؛ لأنها مع معموليها (٥) في مقابلة " من " مع معموليها ، فكما لا يصح الفصل بين " من " ومجرورها ، فكذلك لا يصح الفصل بين " لا " وما تعمل فيه ، فإن لم تكن جواباً لمن قال : هل من كذا ؟ لا تحقيقاً ولا تقديراً ، وجب الفاء ها لفوات التنصيص على العموم ، أو تأكيده ، إلا على وجه الاحتمال .

وأما قول أبي القاسم : (إن " لا " تنصب النكرات (٦) بغير

تنوين ولا تعمل في المعارف شيئاً) .

فظاهره ما رآه شيخه أبو إسحاق من أن فتحة المفرد مع " لا "

فتحة اعراب (٧) ، وصححه القاضي السيرافي ونسبه لسيبويه (٨) تعلقاً

-
- (١) مثل البصره في قولهم : لا بصره لك .
(٢) الكتاب : ٢٩٧/٢ .
(٣) الكتاب ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ .
(٤) في " ق " " مذهب " .
(٥) في " ح " " معمولها " .
(٦) في الأصل : " النكرة " والمثبت من " ح " و " ق " والجمل : ٢٣٧ .
(٧+٨) شرح السيرافي ٣/٨٢/أ - ب ، والكتاب ٢/٢٧٤ ، وانظر ذلك في حواشي المفصل : ٢٧٩ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢٤ .

منه بقوله في أول الباب : و " لا " تعمل فيما بعدها فتنبه بغير تنوين ،
ومن ثم نقله أبو القاسم وزان من عنده : ولا تعمل في المعارف شيئاً . ولا
حجة لهم في قول سيبويه : لانه إنما سماه نصباً ؛ لانه شبهه (١) بالنصب
كما سمي في النداء (٢) يا زيد رفعا ؛ لانه شبهه بالرفع ، وقد تقدم فسي
باب النداء ، أنه ليس في العربية حركة بناء تشبه حركة إعراب : إلا
ضمة (٣) المفرد المقصور [في النداء] (٤) نحو : يا زيد ، وفتحة
المفرد المبني مع " لا " في هذا الباب ، وقد مضى وجه ذلك .

فصل : ثم إن ما نعمل فيه لا في هذا الباب على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مفرداً كقولك : لا رجل في الدار .

الثاني : أن يكون مضافاً نحو قولك : لا مثل زيد في الدار .

الثالث : أن يكون شبيهاً بالمضاف ؛ وهو المسمى مطولاً ؛ لظهوره

بمعموله المرفوع أو المنصوب لفظاً أو محلاً كقولك : لا قائماً أبوه في الدار ،

ولا مروراً بأبيه (٥) في الدار ، ولا ضارباً زيداً في الدار ، ولا ماراً بزيد في

الدار ، وشبهه بالمضاف ، أن كل واحدٍ منهما عامل فيما بعده ، ومختص

به ، فأما المضاف والمشبه به ، فمنصوبان ؛ لانه " نصباً صحيحاً حملاً على " إن "

أو مرفوعاً بها حملاً على " ليس " على ما تقدم .

وأما المفرد وهو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به فإن حملتها على

" ليس " فهو مرفوعٌ بها رفعاً صحيحاً ، وإن حملتها على " إن " كان

فيه ثلاثة مذاهب .

(١) في " ق " لكونه شبيهاً .

(٢) ساقطة من " ق " .

(٣) في " ق " حركة .

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

(٥) مروراً بأبيه " بياض في " ح " .

أحدها : أنه منصوبٌ بها نصباً صحيحاً ، وأنَّ تنوينه إنما حذِفُ تخفيفاً ، ولشبهه بالمركب من حيث هو مع " لا " بمنزلة مع " من " فيما هو جوابٌ له^(١) ، وهو مذهب الزجاج والسيرافي كما تقدّم . وردَّ بأنَّ حذفَ التنوينِ الموضوعِ بآزاءٍ معنى التمكن لا يطرُدُ حذفُهُ إلاَّ لاَّ حَسِدِ ستة أشياء وهي : إما بالآضافة^(٢) ، وإما بالآلفِ وَاللَّامِ ، وإما بمنعِ الصَّرفِ^(٤) ، وإما بالتقاء^(٥) الساكنين على اختلاف حاله من الأطرادِ وَعَدَمِهِ ، وإما حالة الوقفِ ، وإما البناء^(٦) ، ولَمَّا كَانَ المفردُ مع " لا " مجرداً مِنْ جميع ما ذَكَرَ ، تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مَبْنِيّاً .

والعجبُ منهما كيف تعلقا بِالْمَحْتَمَلِ من كلامِ سيبويه وهو ما تقدم ، وغفلاً من كلامه^(٧) عَنِ النَّصِّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، وهو قوله في أوَّلِ^(٨) البابِ الثاني .

واعلم أَنَّ المنفَى الواحدِ إِذَا لم يَلِ " لك " ، فَإِنَّمَا يَذْهَبُ منه التنوينُ ، كما ذَهَبَ من خمسة عشرَ لا كما أذْهَبَ من المضافِ^(٩) ، فهذا نصٌّ لَا أَحْتِمَالَ فيه ، وآله أعلم .

المذهبُ الثاني : أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَأَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهِ تَضَمُّنُهُ معنى الحرفِ ؛ لِأَنَّ معنى قولِكَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ : لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، نظراً إِلَى ما هو جوابٌ لَهُ^(١٠)] ، وقد تَطَهَّرَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً

- (١) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٩٣٩ .
(٢) (٤+٣+٢) بآء الجرائتي بعد حرف " اما " تكلمة من " ق " .
(٥) في " ح " و " ق " " للتقاء " هكذا وصل اللامان ببعضهما ، ولعل المقصود : لا لتقاء . والباء تكلمة ليست في الأصل .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢٤ ، وشرح الالفية للشاطبي ٤٥٤ .
(٧) " من كلامه " ساقطة من " ق " .
(٨) ساقطة من " ح " .
(٩) الكتاب ٢ / ٢٨٣ ، وما تعجب منه الشارح هنا تعجب منه ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٦٢٤ - ٦٢٥ . وذكر ابن القواس في شرحه الفية ابن معطي ٩٣٩ أن كلام سيبويه محتمل للامرين ، وكأنه لم ينتبه لنص سيبويه الثاني .
(١٠) تكلمة من " ح " .

(١) كقوله :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ / وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ ٢٨٩
وَصَحَّحَهُ أَبُو عَصْفُورٍ بِأَنَّهُ أَلَا كَثُرَ فِي بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ (٢) ، وَلَمْ يُبَيَّنْ إِذَا كَانَ
مُضَافًا ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِذَا سُلِّمَ ؛ لِأَنَّ الْأَضَافَةَ لَمَّا كَانَتْ مِنْ
خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ قَابَلَتْ ذَلِكَ التَّضَمُّنَ ، فَبَقِيَ الْأَسْمَاءُ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْأَعْرَابِ ؛
لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسَبَبٍ قَوِيٍّ .

وَرَدَّ أَبُو الضَّائِعِ هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَيْسَ هِيَ الْمُضَمَّنُ (٣)
مَعْنَى " مِنْ " ، وَإِنَّمَا الْمُضَمَّنُ (٤) مَعْنَاهَا حَرْفٌ " لَا " ؛ لِأَنَّهَا
إِنَّمَا أَفَادَتْ الْأَسْتَفْرَاقَ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ الْمَوْضُوعِ لَهُ ؛ لِئَابَتِهَا
عَنْهُ (٥) ، وَهَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّه لَوْ كَانَ بِنَاوُهُ لَتَضَمَّنَهُ مَعْنَى " مِنْ " لَوْجِبَ
بِنَاوُهُ مَعَ الْفَصْلِ ؛ لِوُجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الصَّفَةَ
الْمُفْرَدَةَ تُبْنَى مَعَهُ ، وَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ بِنَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ
لِلتَّرْكِيبِ مَعَ الْحَرْفِ (٦) ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ ، وَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ يُبْنَى
إِذَا رُكِّبَ مَعَ الْأَسْمِ ، فَبِنَاءِ الْأَسْمِ إِذَا رُكِّبَ مَعَ الْحَرْفِ أَوْلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ
لَا مُوجِبَ لِبِنَاءِ الصَّفَةِ مَعَ الْمُوصُوفِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا التَّرْكِيبَ ، وَهَذَا
هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ . (٧)

مَسْأَلَةٌ (٨) : إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ رَفَعًا وَنَصْبًا عَلَى
زِيَادَةِ " لَا " الثَّانِيَةِ فَاخْبِرْتِ عَنْهُمَا بِخَبَرٍ مثنَى ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ

(١) الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى قَائِلٍ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ :

٦١٨/١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٩٩/٢ .

(٢) شَرْحُ الْجَمَلِ ١٧١/٢ .

(٣+٤) فِي " ق " " الْمُتَضَمَّنُ " .

(٥) مَذْهَبُ ابْنِ الضَّائِعِ فِي هَمْعِ الْهَوَامِعِ ١٩٩/٢ .

(٦) فِي " ح " " لِلتَّرْدِ مِنْهَا مَعَ الْحَرْفِ " .

(٧) هَمْعُ الْهَوَامِعِ : ١٩٩/٢ .

(٨) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

المسألة ، فإن جعلت " لا " الثانية كالأولى في بناء اسمها معها ، فهل يجوز تشنية الخبر عنهما أولاً ؟ قولان ؛ بناءً على أن كل واحد من الحرفين عاملٌ في الخبر المثنى ، أو غير عاملٍ ، فمن قال بالأول منع تشنية الخبر ؛ لما يلزم عليه من إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ ، ومن قال بالثاني : جوز المسألة ؛ لأن كل واحد من المنفيين مع حرفه في موضع رفع بالابتداء ، فيجوز (٢) مجرى قولك : زيدٌ وعمرو قائمان في جواز تشنية خبرهما ، فان قلت : وهذا أيضاً فيه اعمال عاملين في معمول واحد ، ألا ترى أن كل واحد من المبتدئين عامل في خبره ؟ فلزم (٣) من ذلك أن يكون " قائمان " في قولك : زيدٌ وعمرو قائمان مرفوعاً بكل واحدٍ من المبتدئين ، بناءً على أن كل واحدٍ من المبتدئين يعمل في خبره .

فالجواب : أنهم إنما استجازوا ذلك هنا ؛ لأن عطف مبتدأ على مبتدأ بمنزلة تشنيتهما ، فصار قولك : زيدٌ وعمرو قائمان بمنزلة : الزيدان قائمان ، وإنما عطف هنالك الثاني على الأول ؛ لما فات شرط التشنية ، وهو اتفاق اللفظين ، وهذا ظاهرٌ ، وعلى هذا يجري قياس نظائره ، وبالله التوفيق .

ثم قال أبو القاسم : قال الله عز وجل * أَلَمْ نَذِكْكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ * (٤)

إن جعلت " أَلَمْ " اسماً للسورة كان له موضعٌ من الاعراب ، وهو إما الرفع بالابتداء ، والخبر محذوفٌ ، لأنه " أَلَمْ " هذه التي

-
- (١) انظر الخلاف في رفع خبر " لا " في شرح الفية ابن معطي : ٩٣٨ .
(٢) في " ق " " مجرى " .
(٣) في " ق " " فيلزم " .
(٤) أول البقرة .

أَتْلُوا وَأَقْرَأُوا ، وَإِمَّا عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ (١) : هَذِهِ الَّتِي أَتْلُوا
أَوْ أَقْرَأُوا : الَّتِي ، وَإِمَّا النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ كَأَنَّهُ : أَقْرَأُوا ، أَوْ أَذْكَرُ الَّتِي ،
وَإِنْ جَعَلْتَهَا أَسْمَاءً لِحُرُوفِ التَّهْجِيِّ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَإِنْ
اسْتَحَقَّتِ الْإِعْرَابَ فِي أَنْفُسِهَا ، فَإِنَّهَا (٢) لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا مَا يَقْتَضِيهِ ، وَأَعْتِبَارًا
بِمَسْمِيَّاتِهَا ، وَأَمَّا " ذَلِكَ " فَرَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرُ فِي قَوْلِهِ : " لَا رَيْبَ فِيهِ "
إِنْ جَعَلْتَ الْكِتَابَ صِفَةً لَهُ (٣) ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ خَيْرًا عَنْهُ أَحْتَمَلْتَ الْجُمْلَةَ
ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ .

أحدها : أن يكون حالاً من الكتاب .

والثاني : أن تكون خبراً ثانياً .

والثالث : أن تكون مستأنفة لا موضع لها .

مسألة : قد أُولِعَ مَقْرَئُوا زَمَانِنَا بِوَقْفِ الْقَارِئِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى

* لَا رَيْبَ * عَلَى حَذْفِ خَيْرٍ " لَا " وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ خَيْرًا

مَقْدَمًا عَلَى " هَذَا " ، وَالْأَجْوَدُ الْوَقْفُ عَلَى الْمَجْرُورِ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا

لَا رَيْبَ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ بَيْنَ فَرْعَيْنِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ

الثاني وَانْفِرَادُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِي بَابِ التَّرْجِيحِ ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اجْتِمَاعَهَا أَقْوَى

فِي ذَلِكَ مِنْ انْفِرَادِهَا ، وَعَلَى الْمَجْرُورِ كَانَ يَقْنَعُنَا شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْغَلَافِيُّ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ / مَعَ تَجْوِيزِ الْوَجْهِ الْآخِرِ (٤) ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ .

٢٩٠

ثم قال : (وقد يجوز ألا تعمل " لا " فتلفيها وترفع ما بعدها

(٥) .

(١) ساقطة من " ح " .

(٢) في " ح " لأنها ، وفي " ق " " كأنها " ويبدو أنها مصلحة

عن " فانها " وفي الأصل يبدو أنها مصلحة من " كأنها " .

(٣) أي للمبتدأ .

(٤) انظر القطع والائتناف للنحاس : ١١٣ ، والمكتفى لابي عمرو الداني :

١٥٨

(٥) الجمل : ٢٣٧ .

أطلق في موضع التقييد بشرط التكرار على ما تقدم ، غير أنه ينبغي أن يُحمَل قوله : لا غلام لك ، ولا مالٌ عندي على أنه مثالٌ واحدٌ لا لفائهما مُكرَّرَةٌ ، فيكون بياناً لذلك المَجْمَلِ ، إلا أن يكون مذهبه مذهب المُبرِّدِ فسي عدم اشتراط التكرار مع الإلغاء (١) ، فيكون حينئذ كلامه محمولاً على ظاهره ، ولا يلزم على هذا أن يكون كلامه : لا غلامٌ لك ولا مالٌ عندك مثلاً واحداً ، بل يجوز أن يكون مثالين ، ولا ينبغي أن يُحمَل على هذا ؛ لضعف القول به ، واختصاص ذلك بالشعر ودوره في الكلام .

ثم قال : (وقد يجوز أن تُجرى " لا " مُجرى " ليس ") . (٢)

(٣- في قراءة من قرأ * لا ريب فيه * (٤) على احتمال أن تكون

" لا " بمعنى " ليس " فتعمل وألا تكون فتلفى (٣- ، قال [] : (٥) إلا أنها لا تعمل إلا في النكرات) . (٦)

كان ينبغي أن يقول ^{عضواً} من الأقتصار على شرط التنكير : إلا أنها

لا تعمل عمل " ليس " إلا في الموضع (٧) الذي تعمل فيه عمل " إن " على

ما تقدم في صدر الباب ، هذا مذهب علماء سبته وهو ظاهر كلام سيبويه

حيث قال : وإن جعلتها بمنزلة " ليس " كانت حالها كحال " لا " ، فسي

أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة . (٨)

(١) انظر المقتضب ٣/٣٦٠ ، وشرح ابن عصفور : ٢/٢٦٩ ،

والخزانة ١/٢٢٤ .

(٢) الجمل : ٢٣٧ .

(٣-٣) ساقط من " ح " وفي " ق " الحقت في الهامش .

(٤) البقرة : ٢ .

(٥) زيادة من " ح " .

(٦) الجمل : ٢٣٨ .

(٧) في الأصل : " المواضع " .

(٨) الكتاب : ٢/٢٩٦ .

حَمَلَ الشُّيُوحُ قَوْلَهُ : فِي إِنْهَاءِ فِي مَوْضِعِ آيْتِدَاءٍ ، أَنَّهَا جَوَابٌ هَلْ
مِنْ كَذَا ؟ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْمَلَةِ عَمَلٌ " إِنْ " وَلَا يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ إِعْرَابَهَا مَعَ
أَسْمِهَا كِإِعْرَابِ الْمَبْنِيَةِ مَعَ أَسْمِهَا أَصْلًا ، وَإِذَا كَانَتْ جَوَابَ : هَلْ مِنْ كَذَا ؟
كَانَتْ نَصًّا ^(١) فِي الْأَسْتِفْرَاقِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْمَلَةِ عَمَلٌ " إِنْ " ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ :
وَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ ، يَعْنِي ؛ لِأَنَّهَا ^(٢) جَوَابٌ هَلْ مِنْ كَذَا ؟ وَلَوْلَا
أَنَّهَا كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعَارِفِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ ^(٣) وَابْنِ ^(٤) مُعْطٍ فِي امْتِنَاعِ اشْتِرَاطِ ^(٥)
الاستفراقِ فِي الْعَمَلِ .

ثم أنشد قوله: (٦)

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

" مَنْ " هَاهُنَا شَرْطِيَّةٌ ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِالْآيْتِدَاءِ ، وَفَعْلُ الشَّرْطِ وَمَا إِتَّصَلَ
بِهِ خَيْرُهَا ، خِلَافًا لِمَنْ يَزْعَمُ أَنَّ الْخَيْرَ فِي الْجَوَابِ ؛ أَعْتَبَارًا بِأَنَّهُ مَحْمَلُ
الْفَائِدَةِ فِي زَعْمِهِ ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، وَإِنَّمَا أُوجِبَ ذَلِكَ حَرْفُ الشَّرْطِ ، وَالْفَاءُ
جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَ" بَرَاحُ " أَسْمٌ " لَا " ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ " لَيْسَ " ، وَهُوَ مَوْضِعُ
الشَّاهِدِ ، وَالْخَيْرُ مَحذُوفٌ ؛ أَيُّ لَيْسَ لِي بَرَاحُ .

- (١) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " " أَيْضًا " خَطَأً .
(٢) فِي " ق " يَعْنِي لِأَنَّهَا بِزِيَادَةِ " لَا " وَيَبْدُو أَنَّهَا مِنْ بَابِ
التَّعْقِيبَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ ، فَلِيَتَّصَلَ آخِرُ الصَّفْحَةِ
بِأَوَّلِ الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ كَرَّرَ " لَا " وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ لَيْسَ
مِنْ عَادَتِهَا ذَلِكَ . الْإِثْبَاتُ وَجَدَ فِيهَا بَعْضَ الْمَوَاضِعِ .
(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١/٦٤٣ .
(٤) اللَّامُ زِيَادَةٌ فِي " ح " .
(٥) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " " اشْتِرَاطُهُ " .
(٦) الْجَمَلُ : ٢٣٨ . وَالْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ضَبِيْعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ
شَعْلَبَةَ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ١/٥٨ ، وَشَرْحُ أَبِي بَاتِ الْكِتَابِ ٢/٨ ،
وَالْمُقْتَضِبُ ٤/٣٦٠ ، وَالْأَصُولُ ١/٩٦ ، وَالْحَلْلُ : ٣٢٥ ،
وَالْمُلَخَّصُ : ٤٩٨ ، وَتَالِخِرَانَةُ ١/٢٢٣ .

(١)

ثم قال : (فإذا فصلت بين " لا " وما تعمل فيه بطل عملها) .

قد تقدم أن التكرار واجب إذا أُلغيت مطلقاً ، فصلت أو لم تفصل ،

ومع الفصل يتبين الإلغاء ، إذ لا يحتمل غير ذلك ، بخلاف عدم الفصل ؛

إذ يحتمل أن تكون المشبهة بليس ، أعني : مع التكرار ، إلا أن الإلغاء

مع التكرار أكثر من أعمالها عمل ليس ، كما أن عملها عمل " ليس " أكثر

من عدم التكرار مع الإلغاء ، ونقصه التنبيه على لزوم التكرار مع الفصل ،

كما نقصه فيما قبل ، وقد تقدم إلا أنه ينبغي أن يحتمل قوله : لا في

الدار رجل ، ولا لك مال ، على أنه مثال واحد ، فيكون تنبيهاً بالمشال

على لزوم التكرار مع الفصل ، وقد تقدم نظيره فيما قبل . (٢)

ثم قال : (فإذا نعت المنفي [نصبت فإقلت : لا غلام

عاقلاً] إلى آخره .

لا يخلو النعت في هذا الباب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مفرداً .

والثاني : أن يكون مضافاً .

والثالث : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو المسمى مطولاً ، فإين

كان مفرداً غير مفصول جاز فيه ثلاثة أوجه . (٤)

أحدها : إجراؤه على اللفظ كقولك : لا رجل عاقلاً ، لشبهه

حركة المبنى مع " لا " بحركة الاعراب .

(١) الجمل : ٢٣٨ .

(٢) ص

(٣) زيادة من الجمل : ٢٣٨ ، وهي في الجمل عن إحدى الأصول

المعتمدة في التحقيق .

(٤) انظر هذه الأوجه في الإيضاح ٢٣٩ ، والملخص ٥٠٢ .

(٥) في الأصل و " ق " " لشبهه " .

والثاني : إجراؤه على الموضع على القياس في المبنيات كقولك :
لا رجل عاقل في الدنيا . (١)

والثالث : تركيب الصفة والموصوف بعد ما تُزِيلُ التركيب مع " لا " لا
لامتناع تركيب ثلاثة أشياء ؛ هذا قولُ ابنِ جنِّي ، وقالَ بهِ (٢) الأستاذُ
أبو الحسين (٣) ، وقال في قول له آخر : يُمكنُ أن يُقالَ : إنَّ الصِّفَةَ
والموصوفَ رُكْبًا وَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا مع " لا " يَعْنِي ، لأنَّ التَّركِيبَ في هذا
البابِ ليس تركيباً (٤) محضاً ، ولو كان تركيباً (٥) محضاً كخمسة
عشر لم يجز اعتبار حركته أصلاً ، وإنما أرادوا أن يكون المفرد مع " لا " لا
كالشيء الواحد ، كما هي مع ما هي جوابُ له ، والله أعلم .

(٦-٦) فَإِنَّ فَصَلَتَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بَطَلَ التَّرْكِيبَ وَبَقِيَ الْوَجْهَانِ .

مسألة (٧) : إذا قلت : لا مثله عاقلًا ، فإن تنوين هذا المنفي (٨)

٢٩١ إنما كُفَّ لِلإِضَافَةِ لِتَرْكِيبِهِ مع " لا " / ؛ لأنَّ المضافَ لا يُجْعَلُ
مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، كذا قال سيبويه (٩) ، فيؤخذُ من هذا
أنَّ مَذْهَبَهُ اتِّصَالُ " لا " مِنَ الْمُنْفِيِّ بِهَا إِذَا كَانَ مَرْكَبًا مع الصِّفَةِ فِي
نحو : لا غلام عاقل في الدار ، كما قال ابن جنِّي والأستاذ في أصح
قوله .

وبيان ما قاله سيبويه : أن اتصال هذا المركب بما رُكِبَ معه
أشدُّ من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، فإذا لم يجز تركيب " لا " مع
المضاف ؛ لكونه مع المضاف إليه كالشيء الواحد ، كان امتناع تركيبها

(١) أي على موضع اسم " لا " ؛ لأن موضع اسم " لا " الرفع بدليل

رفعه عند الفصل . شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥ .

(٢) في " ح " له " خطأ .

(٣) في الأصل " أبو الحسن " وانظر قول أبي الحسين في الملخص :

٥٠٢ . وانظر شرح الفية ابن معطي : ٩٤٥ .

(٤+٥) في " ح " " شبيها " . (٦-٦) ساقط من " ح " .

(٧) هذه المسألة ساقطة من " ح " .

(٨) في الأصل " المعنى " خطأ . (٩) الكتاب : ٢ / ٢٩٠ .

مَعَ الْمَرْكَبِ أَوْلَى ، وَيُدْلِكُ عَلَى أَنَّ التَّرْكِيبَ أَقْعَدُ فِي صَيْرُورَةِ الشَّيْئِينَ كَالشَّيْءِ
الوَاحِدِ مِنَ الْإِضَافَةِ مَجِيءُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَاسْتِقْلَالُ (١)
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَعْرَابِهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِخِلَافِ التَّرْكِيبِ (٢) ، فَكَأَنَّهُ نَبَسَهُ
بِأَمْتِنَاعِ تَرْكِيبِهَا (٣) مَعَ الْمُضَافِ عَلَى أَمْتِنَاعِ تَرْكِيبِهَا مَعَ الْمَرْكَبِ ، فَكَأَنَّهُ
مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل: " فَإِنْ كَانَ النَّعْتُ مُضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِهِ لَمْ يَجُزِ التَّرْكِيبُ
وَجَازَ الْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ مِثْلُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، وَلَا رَجُلٌ
خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، رَفْعًا وَنَصْبًا فِيهِمَا (٤) ، وَاعْتِبَارِ اللَّفْظِ هُنَا بِخِلَافِهِ
فِي النَّدَاءِ فِي نَحْوِ : يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ
أَصْلًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ قَوْلَكَ : لَا رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، جَوَابٌ لِقَوْلِكَ
هَلْ مِنْ رَجُلٍ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ؟ ، فَكَمَا يَجُوزُ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ ، وَالْمَوْضِعِ فِي
السُّؤَالِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْجَوَابِ عَلَى تَوْهْمِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَيَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ وَلَيْسَ
ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ .

فصل: " فَإِنْ كَانَ اسْمٌ " لَا " مَعْرَبًا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَافًا
أَوْ شَبِيهًا بِهِ ، جَازَ فِي نَعْتِهِ الْوَجْهَانِ النَّصْبِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ،
وَالرَّفْعِ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ عَلَى تَوْهْمِ مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ ، أَوْ عَلَى تَوْهْمِ مَا يُرَادُ بِهِ (٥)

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " لِسْتِقْلَالِ " .
(٢) لَعَلَّ مَعْتَرِضًا يَعْتَرِضُ بِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ ؛ لِشِدَّةِ تِلَازِمِهِمَا
إِذَا فُضِّلَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَوْثُرْ ذَلِكَ الْفَصْلُ عَلَى الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا ؛
بَيْنَمَا إِذَا فَضِّلَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّرْكِيبِ هُنَا أَثَرُ عَلَى إِرْتِبَاطِهِمَا
لِأَنَّ هَذَا الْإِرْتِبَاطَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ إِرْتِبَاطِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ .
(٣) فِي " ق " " تَرْكِيبِهِمَا " .
(٤) انظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ .
(٥) فِي " ح " " فِيهِ " .

على معناه وهو قولك : ما من غلام رجل عاقل عندك ، ومنع ابن عصفور
في بعض تقييده اعتبار الموضع إذا كان اسم " لا " معرباً (١) ، وكذلك
إذا كان النعت معرباً ، وإن كان اسم " لا " مبنياً ، وليس كلاً في
المسألتين بصحيح ؛ لأنه خلاف لسبويه ولما عليه حذاق النحاة ،
وقد تقدم توجيه ذلك وهو في المقرب (٢) والهلاية (٣) مع الجماعة ،
وهو الصواب ، وعطف البيان كالصفة في جميع ما ذكر من التركيب ،
والحمل على اللفظ وعلى الموضع على حسب ما مضى في الصفة (٤) ، وهذا
على مذهب من يراه في النكرات وهو الصحيح .

وأما عطف النسق فيجوز فيه وجهان : الحمل على اللفظ بشرط
تذكير المعطوف ، والحمل على الموضع مطلقاً معرفة كان المعطوف أو نكرة ،
ولا يجوز التركيب ؛ لمكان الفصل بالعاطف .

وأما البدل ، فإن كان معرفة لم يجز إلا على الموضع اتفاقاً ،
وإن كان نكرة جرى أيضاً على الموضع (٥) ، وفي إجرائه على اللفظ
قولان : ذهب الأستان أبو الحسين (٦) إلى المنع ، وذهب ابن الضائع
وابن عصفور إلى الجواز (٧) ، وهو مذهب ابن خروف ، وجوزه ابن عبيدة ،
فحجة (٨) الأستان أن البدل على تقدير تكرار العامل ، ولا يتصور ذلك
هنا ؛ لمكان التركيب ؛ لأنه راجع إلى اللفظ ، و " لا " معدومة .

-
- (١) انظر مذهبه هذا في شرح الجمل ٢٧٤/٢ ، وشرح اللفية للشاطبي
٤٥٨ ، وما في المقرب : ١٩١/١ خلاف مذهبه في شرح الجمل .
(٢) انظر المقرب : ١٩١/١ .
(٣) هذا المذهب ذكره الشاطبي عن ابن عصفور في المقرب والهلاية .
انظر شرح اللفية : ٤٦١ .
(٤) " في الصفة " ساقطة من " ق " .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٦٤٠/١ .
(٦) في الأصل " أبو الحسن " وفي جميع النسخ " مذهب الأستاذ أبو الحسن المنع " .
(٧) المقرب : ١٩١/١ .
(٨) في الأصل " بحجة " .

وَحَجَّةُ ابْنِ الضَّائِعِ أَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ
لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحذُوفٌ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُ لَوْ كُرِّرَ فِيهِ
الْعَامِلُ ، فَلَمَّا ائْتَعَ التَّرْكِيبُ لِمَكَانِ الْفَصْلِ بِالْأَوَّلِ لَزِمَهُ (١) الْإِعْرَابُ .

وَأَمَّا التَّأَكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصِّفَةِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ كَقَوْلِكَ :

الَا مَاءَ مَاءَ بَارِدٌ ، وَالَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا ، وَالَا مَاءَ مَاءَ بَارِدٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (٢)

فِي " مَاءَ " الثَّانِي أَنْ يَكُونَ (٣) صِفَةً مَوْطَأَةً / ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي
حَالِ رَفْعِهِ اتِّفَاقًا ، وَفِي حَالِ نَصْبِهِ مَنُونًا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ
مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ اتِّفَاقًا ، وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِإِئْتِنَاعِ

تَوَكِيدِ النَّكْرَةِ بِهِ مُطْلَقًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ . (٤)

فَمَصْلُ : فَإِنْ كَانَ اسْمٌ " لَا " مَثْنِيًا ، أَوْ مَجْمُوعًا جَمْعًا مَذْكَرًا

سَالِمًا كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ وَلَا بَنَيْنِ فِيهَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبُوبَةَ
أَنَّهُ مِثْنِيٌّ مَعَ " لَا " كَالْمَعْرُودِ (٥) ، وَمَذْهَبُ الْمَبْرَدِ أَنَّهُ مَعْرَبٌ ، لِأَنَّ الْمَثْنِيَّ
لَا يُبْنَى عِنْدَهُ (٦) أَصْلًا (٧) ، (٨) وَأَيْضًا فَإِنَّهُ طَوِيلٌ بِالنُّونِ ، وَالْمَطْوُولُ
لَا يُبْنَى مَعَ " لَا " . (٨)

(١) فِي " ق " " وَلَزِمَهُ " .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " . (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ق " .

(٤) لِأَنَّ الْفَاطَ التَّوَكِيدَ مَعَارِفَ ، فَلَا تَوَهُدُ النُّكْرَةَ بِمَعْرِفَةٍ . هَمَّعَ

الْمَهْوَامِعَ ٢٠٤/٥ . وَنَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٦٦/٤ ،
لِلْخَلِيلِ وَسَيَبُوبَةَ وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٢/٢ .

(٥) الْكِتَابُ ٢٨٣/٢ . (٦) فِي " ح " " غَيْرُهُ " خَطَأً .

(٧) قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٦٦/٤ " لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَثْنِيَّةَ وَالْمَجْمُوعَةَ

بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَا تَكُونُ مَعَ مَا قَبْلَهَا اسْمًا وَاحِدًا . لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ
كَمَا لَمْ يَوْجَدْ الْمُضَافَ وَلَا الْمَوْصُولَ مَعَ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .

وَقَوْلُهُ فِي هَذَا نَقَلَهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٠٦/٢ ، وَالشَّاطِبِيُّ

فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ٤٥٣ قَالَ الشَّاطِبِيُّ : " وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ وَيَعْضُدُهُ مَا جَاءَ

مِنْ أَعْرَابِ اثْنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ : اثْنِي عَشَرَ ، وَلَمْ يَرْكَبُوهُ مَعَ عَشْرٍ كَمَا رَكَبُوا

ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وَسَاءَرُ الْبَابِ . شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ ٤٥٣-٤٥٤ .

(٨-٨) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْمَبْرَدِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي شَرْحِ ابْنِ عَصْفُورٍ :

٢٧٢/٢ وَابْنُ عَصْفُورٍ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا مِنْ حِجْجِ الْمَبْرَدِ .

فَأَمَّا اللِّذَانِ وَهَذَانِ (١) ، فَلَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا
 هُوَ عَلَى صِيغَةِ (٢) تُشْبِهُ التَّثْنِيَةَ ، وَرَدَّهُ ابْنُ عَصْفُورٍ بِقَوْلِهِمْ : أَتَّانٍ إِذَا
 عَدَّوَا وَلَمْ يُرَكَّبْ (٣) ، وَاسْتَضَعَفَ ابْنُ الضَّائِعِ هَذَا الرَّدَّ ، قَالَ : لِأَنَّ لَهُ
 أَنْ يُقَيَّدَ فَيَقُولُ : لَمْ يَوْجَدْ مَثْنِيٌّ يَسْتَحِقُّ الْإِعْرَابَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ . وَتَسْلِيمٌ
 ابْنُ الضَّائِعِ الْبِنَاءَ وَهَمْ " لِأَنَّ أَتَّانٍ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ " (٤) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْبِهِه
 الْحَرْفَ ، وَلَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ ، وَلَا فِيهِ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْبِنَاءِ أَصْلًا ، وَلَوْ كَانَ
 كَذَلِكَ لَمَا دَخَلَهُ الْإِعْرَابُ فِي حَالِ تَرْكِيبِهِ مَعَ مَا يَقْتَضِيهِ ، نَعَمْ هُوَ
 مَوْقُوفٌ كَثِيرٌ عَلَى حَدِّ مَا يُقَالُ فِيهَا يُتَهَجَّى كَدَالٌ ، وَذَالٌ ، وَلامٌ ، وَمَا
 أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ سَكُونٌ وَقِفٌ لَا سَكُونُ بِنَاءٍ ، وَلَوْ كَانَ بِنَاءً (٥) لَحَدَّوْا
 بِهِ (٦) حَذَّوْكَيفَ ، وَأَيْنَ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَسْتَحَقَّةَ (٧) لِلْإِعْرَابِ إِذَا
 قُصِدَ بِهَا تَأْدِيَةُ مَسْمَاها فَحَسَبُ كَانَتْ خَالِيَةً مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ جَوْهَرَ
 اللَّفْظِ مَوْضُوعٌ لِجَوْهَرِ الْمَعْنَى ، وَحَرَكَاتُ اللَّفْظِ دَالَّةٌ عَلَى أَحْوَالِ الْمَعْنَى ،
 فَإِذَا أُرِدَتْ إِفَادَةُ جَوْهَرِ الْمَعْنَى وَجَبَ إِخْلَاءُ اللَّفْظِ عَنِ الْحَرَكَاتِ .

[ثم] (٨) قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ (٩) : وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ
 بِقَوْلِهِمْ فِي النِّدَاءِ : يَا زَيْدَانَ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَلِزْمِ نَصْبِهِ شَيْئًا ،
 هَذَا صَحِيحٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنْ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَقْصُودُ يُبْنَى عَلَى
 مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ ، وَالْمُرَكَّبُ مَعَ " لَا " يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ مِنْ جِهَةِ
 شَبْهِ الْبِنَاءِ فِي هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ بِالْإِعْرَابِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

-
- (١) ساقطة من " ح " .
 (٢) في " ح " " صفه " .
 (٣) شرح الجمل ٢٧٢/٢ . وكل الذي ساقه قبل هذا مستفيده من شرح ابن عصفور .
 (٤) في الأصل " مبني " . (٥) " لو كان بناء " ساقطة من " ح " .
 (٦) في " ح " " بها " . (٧) في " ح " " مستحقة " .
 (٨) زيادة من " ح " .
 (٩) في الأصل و " ق " " قال ابن عصفور وابن الضائع " وفي " ق " فوق " ابن عصفور " ما يدل على عدم ارادتها ، وهذا المذهب لم يرد في شرح ابن عصفور . والله أعلم .

مسألة: فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا جَازَ أَنْ تَرَاعِيَ صُورَةَ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ فِي

هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ ، لِشَبْهِهَا بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، فَمُرَاعَاةُ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ أَوْلَى ؛
لِفِرْعِيَّةِ الْأُولَى وَأَصَالَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمُرَاعَاةُ الْأَصُولِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مُرَاعَاةِ الْفُرُوعِ ،
فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ أَنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ الْعَاقِلِ بِنَصَبِ
النَّعْتِ أَعْتَابَارًا بِصُورَةِ حَرَكَةِ الْمَنْعُوتِ ، كَمَا يُقَالُ : لَا رَجُلٌ عَاقِلٌ فِي الدَّارِ ،
بِنَصَبِ النَّعْتِ أَعْتَابَارًا بِصُورَةِ حَرَكَةِ الْمَنْعُوتِ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تَجْرِيَ

عَلَى حُكْمِ مَا تُشَبِّهُهُ ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ حَرَكَتِي الْمَنَادَى وَالْمَبْنِيِّ مَعَ " لَا " شَبِيهَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، فَجَرَتْ عَلَى حُكْمِهَا فِي جَوَازِ أَعْتَابَارِ صُورَتِهَا ، وَفَتْحَةٌ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا غَيْرُ مَنَاسِبَةٍ لِلْعَامِلِ ، فَوُجِبَ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى حُكْمِ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ فِي أَمْتِنَاعِ أَعْتَابَارِ صُورَتِهَا ، مَعَ أَنَّ الْأَخْفَشَ قَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ (٢) ؛ لِمَا قَلَنَاهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّدَاءِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا [الْمَعْنَى] . (٣)

وَمَا يَنْظَرُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ مَعَ الْأَسْمِ الَّذِي

لَا يَنْصَرَفُ ، وَالْأَسْمُ الْمَبْنِيُّ مَعَ الْحَرْفِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ كَمَا أَشْبَهَهُ أَقْوَى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ جَرَى عَلَى حُكْمِهِ فِي دُخُولِ الْإِعْرَابِ ، وَالْأَسْمُ الْمَبْنِيُّ كَمَا أَشْبَهَهُ أَوْضَعُ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ جَرَى عَلَى حُكْمِهِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْبِنَاءِ ، وَأَمَّا الْأَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ فَإِنَّهُ أَشْبَهَهُ مَا مَنْزِلَتُهُ مَا بَيْنَ (٤) الْمَنْزِلَتَيْنِ ، فَسَمَّ جَرَى عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) " في الدار " ساقطة من " ح " .

(٢) ساقطة من " ح " .

(٣) زيادة من " ح " .

(٤) في " ح " " ما منزلته بين المنزلتين " .

مسألة : إذا قلت : لا غلامَ عاقلَ ، فركبتَ الصفةَ مع المنفسيِّ بلا وجعلتها خمسة عشر ، وأعتقدتَ انفصالَ " لا " على الأظهر ، ثمَّ جئتَ بصفةٍ ثانيةٍ جازَ فيها الرفعُ ، والنصبُ كقولك : لا غلامَ عاقلٌ كريماً في الدارِ ، فأما الرفعُ فعلى توهمِ الموضعِ فيما هو جوابٌ له ، أو على توهمِ موضعِ المرادِ ؛ إذ يجوزُ في الجوابِ : لا رجلٌ في الدارِ ، وما من رجلٍ في الدارِ ، على معنى واحدٍ ، وقد تقدّمَ ذلك .

وأما النصبُ فهل هو باعتبارِ لفظِ المُركَّبِ ، أو باعتبارِ موضعهِ ؟

والقول في ذلك : أنه باعتبارِ موضعهِ ؛ لأنَّ " لا غلامَ عاقلٌ "

٢٩٣

بعد " لا " بمنزلةِ خمسة عشر بعدها (١) ، فكما أنك (٢) إذا قلتَ

[لا] (٣) خمسة عشر عقلاءً في الدارِ ، أن عقلاءً نصبٌ باعتبارِ موضعِ

خمسَ عشر على القياسِ في سائرِ المبنياتِ ، فكذلك مسألَتنا ، وذلك أنَّ

الحركةُ في قولك : لا غلامَ عاقلٌ في الدارِ ، مخالفةٌ للحركةِ في قولك :

لا رجلٌ في الدارِ ، في أنَّ هذه منسوبةٌ لحرفِ لا ، فجازَ اعتبارُها على

ما تقدّمَ ، والحركةُ في قولك : لا غلامَ عاقلٌ غير منسوبةٍ لحرفِ " لا " ؛

لتقديرِ انفصالِها ، فلم يجزَ اعتبارُها كما لم يجزَ ذلك في خمسة عشر ، ألا

ترى أنك تعتقدُ أنَّ " لا " عاملةٌ في موضعِ هذا المركَّبِ عملاً صحيحاً

حتى لو كان معرباً لظهرَ فيه عملُها ؛ فلهذا قلنا في قولك : (٤) لا غلامَ

عاقلٌ ظرفاً في الدارِ ، وإنَّ نصبَ ظرفٍ ليس باعتبارِ لفظِ ، كما لا يكونُ

ذلك في خمسة عشر ، إذا كان منفياً بلا ، وإنما هو باعتبارِ نصبِ الموضعِ ،

فالحاصلُ أنَّ نصبَ ظرفٍ في المسألةِ ، ورفعُهُ باعتبارِ موضعين ، إلا أنَّ

نصبَهُ باعتبارِ موضعٍ حاضرٍ ، ورفعَهُ باعتبارِ موضعٍ غائبٍ ، وهذا ظاهرٌ

إن شاء الله .

(١) في الأصل " بعدهما " .

(٢) في " ق " " فكذلك " .

(٣) تكملة من " ق " .

(٤) في " ق " " ذلك " .

مسألة : إذا قُلْتَ : لا غلامَ عاقلاً^(١) كريمٌ ، فنصبت^(٢) الصفة الأولى اعتباراً باللفظ ، ورفعت الثانية اعتباراً بالموضع ، لم يكن في الجواز اشكالٌ ، فإن رفعت الأولى اعتباراً بالموضع ونصبت الثانية اعتباراً باللفظ ، كان في المسألة نظرٌ من جهة العود إلى اللفظ بعد العدول عنه ، فأشبهه الإتياع بعد القطع ، وهو مكروهٌ عندهم^(٣) ، ولا يظهرُ هنا الجواز ، لأنه أشبهه بقوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾^(٤) .

مسألة : فإن جئت بصفةٍ ثالثة فنصبت الأولى اعتباراً باللفظ ورفعت الثانية اعتباراً بالموضع ونصبت الثالثة باعتبار اللفظ^(٥) ، فقلت : لا غلامَ عاقلاً كريمٌ ظريفاً في الدار ، كان في المسألة أيضاً النظرُ المذكورُ ، وأيضاً فإنه منافرٌ لما يستحسنون من الأزواج في الكلام ، ألا تراهم يستعملون في أزواج الكلام ما لا يجوز استعماله وحده حرصاً على المشاكلة ؟^(٦) غير أنه يظهر أن المسألة جائزة ، لأنها أشبهه بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً ﴾^(٧) ، وأيضاً فإن العلة في امتناع العودة إلى اللفظ بعد العدول منه في باب النعت معدومةٌ هنا ، لأن المانع كسمة إنما هو ما يلزم عليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية على رأي من يرى ذلك ، وكذلك [على] ^(٨) من يرى أن المانع إنما هو

- (١) في "ح" "عاقلاً".
 (٢) في الأصل "فتنصب".
 (٣) قال أبوحيان في البحر المحيط : "... لأن ما يحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة إنما يبتدأ أولاً بالحمل على اللفظ ، ثم يليه الحمل على المعنى". وانظر المسائل البصريات للفارسي ٤٩٠-٤٩١ ، والخصائص : ٤٢٠/٢-٤٢١ .
 (٤) الأنعام : ١٣٩ .
 (٥) في "ح" و"ق" "اعتباراً باللفظ".
 (٦) مثل قولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان .
 (٧) الطلاق : ١١ .
 (٨) تكملة من "ح" .

ما يلزم عليه من تسفل بعد تصعد في باب المدح ، أو الذم ، أو لترحم ،
وليس ذلك هنا ، وإنما يكون في المسألة نظر على من يرى أن المانع هنالك
إنما هو امتناع العرب من (١) العودة إلى المعنى بعد الانصراف عنه ؛
لما ركز في طباعهم من الألفة والاعتزاز ، وسأل بعض أهل اللغة عربياً
عن استخذي ، وقد أشكل عليه فقال له : كيف تقول : استخذأت واستخذيت ،
فقال : لا أقوله ، فقال : ولم ؟ قال : لأن العرب لا تستخذي لأحد ،
(٢) فلم يهمز - وسيأتي ان شاء الله - ؛ أي لا تذلل ولا تخضع ، لكن
الأظهر الجواز ؛ لأن المسألة أشبه بقوله تعالى * ومن يؤمن بالله
ويعمل صالحاً ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً
قد أحسن الله له رزقاً * (٣) على أن ابن عصفور قد احتج عن الكوفيين
المانعين تقديم الحمل على المعنى : بأن جمع " خالدين " وأمران الضمير
في (٤) " له " ليساً بالنظر إلى شيء واحد ؛ لأن " خالدين " حال
من الضمير في " ندخله " على المعنى وضمير " له " راجع إلى لفظ " من " .
فليس في الآية على هذا إلا الحمل على اللفظ فقط ، وأطلق البصريون
القول بالجواز سواء كان هنالك فصل كآلية ، أو لا نحو : من يقومون
ويخرج : فله درهم .

وللكوفيين في ذلك تفصيل يأتي فيما يستقبل إن شاء الله .

مسألة : يا زيد زيد الطويل ، ان جعلت زيدا / الثاني ٢٩٤

بدلاً كان النعت له رفعاً ونصباً باعتبار اللفظ والموضع ، وإن جعلته
عطف بيان نونتَه رفعاً ونصباً باعتبار لفظ المنادى وموضعه ، والطويل

(١) " العرب من " ساقطة من " ق " .

(٢-٢) ساقطة من " ح " .

(٣) الطلاق : ١١ .

(٤) ساقطة من " ق " .

نعتُّه ، ويجوزُ جَعْلُهُ للمنادي رفعا ونصبا آيما بشرط موافقة عطْفِ
البيان في الإعراب ، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ عطْفُ البيانِ على اللفظِ والنعتِ
على الموضعِ ولا عكسُ ذلك ؛ لما فيه من المنافرة اللفظية ، وإذا كانوا
قد فرّوا من المنافرة اللفظية مع فساد المعنى في قولهم : هذا جحرُ ضربٍ
خربٍ ، فأحرى مع صحته ، قال هذا المعنى أبو بكر بن عبيدة في شرح
الكتاب ، فعلى هذا الأصلِ ينبغي امتناع ما يُشبهه من هذه المسألة التي
فرغنا من بسطها وفي ذلك كله نظرٌ ، وقال (١) القاسمي في هذا البيت : (٢)

* لا أبَ وأبنا مثل مروانَ وأبنة *
(٣)

إِنْ جَعَلْتَ "مِثْلَ" صفةً أُحتمل أمرين : أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى اللفظِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ
عَلَى المَوْضِعِ : يَعْنِي فَرَفَعْتَهُ كَانَ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ
عَطَفْتَ بِالنَّصْبِ ، فَإِذَا رَفَعْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّكَ حَكَمْتَ بِرَفْعِهِ بَعْدَ
مَا حَكَمْتَ بِنَصْبِهِ ، فَهَذَا أَقْبَحُ مِنْ أَنْ تُحْمَلَ الأَسْمَاءُ السَّيِّئَةُ عَلَى المعنى ،
ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى اللفظِ ؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ كَمَا يَعْلَمُ مِنْهُ الإِفْرَادُ (٤) ، فَقَدْ يَعْلَمُ
مِنْهُ الجَمْعُ ، وَلَا يُعْرَفُ مِنَ الرَّفْعِ النَّصْبُ (٥) ، وَلَا مِنَ النَّصْبِ الرَّفْعُ ؛

(١) من قوله " وفي ذلك كله نظر " الى قوله " فصل : يتصور " ساقط

من " ح " .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه : * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا *
وهو ينسب لرجل من عبدة منة بن كنانة كذا قال ابن بري في

شرح شواهد الأيضاح : ٢٠٧ ويتنسب للفرزدق ولغيره . وهو في

الكتاب : ٢٨٥ / ٢ ، ومعاني الفراء ١٢٠ / ١ والمقتضب : ٤ /

٤ / ٣٧٢ ، والإيضاح : ٢٤١ ، والخزانة : ٤ / ٦٧ .

(٣) في " ق " " جملة " .

(٤) في الأصل " كما يعلم منه من الافراد " بإقحام " من " والمثبت

من " ق " والموضع ساقط من " ح " وقد سبقت الإشارة اليه .

(٥) في " الأصل " ولا يعرف من الرفع والنصب " بعطف النصب على

الرفع . خطأ ، والمثبت من " ق " والموضع ساقط من " ح "

كما ذكر سابقا .

فَلِهَذَا اسْتَجِيزَ حَمَلُ الصِّفَةِ هُنَا عَلَى اللَّفْظِ (١) ، يَعْنِي مَعَ كَوْنِ أَحْسَدِ
الموصوفين مبنياً والآخرِ معرباً ، لِأَنَّ هَذَا الْمَبْنِيَّ أَصْلُهُ الْإِعْرَابُ ، فَلْيُنْظَرِ
مَعَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

فصلٌ : يُتَصَوَّرُ فِي [نَحْوِ] (٢) قَوْلِكَ : لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً :
مئة (٣) وأحد وثلاثون وجهاً ؛ وسيان ذلك أَنْ تَأْخُذَ الْأُولَى بِمَنْزِلَةِ
" إِنْ " ، وَبِمَنْزِلَةِ " لَيْسَ " (٤) ، وَمَكْسُوعَةً (٥) بِالتَّاءِ مَعْمَلَةٌ عَمَلٌ " لَيْسَ " ،
عِنْدَ سَيْبُويَةٍ (٦) ، وَعَمَلٌ " إِنْ " فِيمَا أَسْنَدَهُ الزَّجَاجُ (٧) إِلَى الْأَخْفَشِ ؛
لَا كُنْهَا " لَا " الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِحَقَّتْهَا التَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ كَرَبَّتْ ، وَوَسَّتْ ،
وَمَهْمَلَةٌ فِي قَوْلِ لِهْ آخِرِ (١٠) ، وَفَعَلَ عِنْدَ " ح " (١١) قَالَ (١٢) : وَهُوَ

- (١) هُنَا يَنْتَهِي قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَهُوَ فِي الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ : ٤٨٨-٤٩١ ،
مَعَ اخْتِلَافَاتٍ يَسِيرَةٍ .
- (٢) زِيَادَةٌ مِنْ " ح " .
- (٣) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ نَبِهَ إِلَيْهَا الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ :
" وَأَنْ نَظَرْتُ إِلَى مَا يُتَصَوَّرُ فِي " لَا " - عَلَى الْجُمْلَةِ - غَيْرَ مَنْوُوتَةٍ بِكَلَامِ
النَّاظِمِ كَثُرَتِ الْمَسَائِلُ الْجَائِزَةُ ، وَقَدْ رَفَعَهَا شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْفَخَّارُ إِلَى مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً ، سَمِعْنَا هَامِنَهُ ،
وَهِيَ فِي شَرْحِهِ لِلْجَمَلِ ، فَلْيَطَالِعْهَا مِنْ تَشَوُّفِ إِلَيْهَا " . شَرْحُ
الْأَلْفِيَّةِ : ٤٥٦ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ : " بِمَنْزِلَةِ إِنْ أَوْ بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ " بِالْعَطْفِ بِأَوْ خَطَأً .
- (٥) فِي " ق " " مَعْكُوسَةٌ " خَطَأً .
- (٦) فِي الْأَصْلِ وَ" ح " رِمَزَ لِسَيْبُويَةٍ بِحَرْفِ " س " ، وَقَدْ رِمَزَ فِي هَذَا
الْفَصْلِ وَالْفَصْلِ التَّالِيِ لَهُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِيَعِضِ الْحُرُوفِ
وَسَاحَوْثِ تِلْكَ الرِّمُوزِ إِلَى مَسْمِيَّاتِهَا . وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْكِتَابِ : ٥٨/١ ،
وَالْجَنِيِّ الدَّانِي : ٤٥٢ .
- (٧) فِي الْأَصْلِ وَ" ح " " ز " وَهُوَ رِمَزٌ لِلزَّجَاجِ .
- (٨) فِي الْأَصْلِ " ش ط " وَفِي " ح " " ش " وَهُوَ رِمَزٌ لِلْأَخْفَشِ
الْأَوْسَطِ وَانظُرْ مَذْهَبَهُ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ : ٤٥٤ .
- (٩) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ كَمَا فِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ : ٤٥٢ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٣٣٥ .
- (١٠) انظُرْ قَوْلَ الْأَخْفَشِ الْآخِرِ فِي حَوَاشِيهِ الَّتِي عَلَى كِتَابِ سَيْبُويَةٍ : ٥٨/١ ،
الْهَامِشِ السَّادِسِ وَالْمَغْنِيِّ : ٣٣٥ .
- (١١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَيَبْدُو أَنَّهُ يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ،
وَانظُرْ قَوْلَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ : ٤٥٢ .
- (١٢) سَاقِطَةٌ مِنْ " ح " .

ظاهرُ كلامِ سيبويه (١) ، والأصلُ عنده " لا س " على القياسِ في " ليس " ثم أبدلَ من السينِ التاءَ كما أبدلتَ منها في سِتِّ (٢) ، ويردُّ على هذا القولِ وَقَفَ الكسائيُّ عليها بالهاءِ (٣) .

وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ التَّاءُ بَدَلًا مِنَ السِّينِ ، وَلَمْ تَكُنْ أَصْلًا
بِنَفْسِهَا رُوعِي فِيهَا التَّانِيثُ ، فَوَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ، كَمَا رُوعِي فِي بِنْتٍ وَنَحْوِهَا
لِزَوْمِ التَّانِيثِ ، فَلَمْ تَجْتَمِعْ مَعَ تَائِهِ فِي بِنَاتٍ ، وَخَافِضَةٌ عِنْدَ الْفَرَاءِ (٤) ،
وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمُلْغَاةٌ مَعَ وَجُوبِ (٥) [التَّكْرَارِ] (٦) عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ ،
وَمَعَ جَوَازِهِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ (٧) ، وَمِنُونٌ أَسْمَاهَا ضَرُورَةٌ عِنْدَ يُونُسَ الْجَمْعِيِّ (٨-
وَمِثْلُهَا يَتَصَوَّرُ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ وُجُوهَ (٩) الْأَوْلَى
الْعَشْرَةِ يَتَصَوَّرُ مَعَ كُلِّ وَجْهِ مِنْ وَجْهِ الثَّانِيَةِ ، فَتَضْرِبُ عَلَى هَذِهِ الْعَشْرَةِ
فِي الْعَشْرَةِ الْحَاصِلَةِ فِي الثَّانِيَةِ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مِائَةً وَجْهٍ ، ثُمَّ تَضْيِيفُ
إِلَى [جَمَلَةٍ] (١٠) الْعِدَدِ الْحَاصِلِ بِالضَّرْبِ جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَخْتَصُّ
بِهَا الثَّانِيَةُ ، وَذَلِكَ أَحَدٌ وَثَلَاثُونَ وَجْهًا ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مِئَةً وَأَحَدٌ وَثَلَاثِينَ
وَجْهًا ، فَإِنْ أُرِدَتِ الْوُقُوفُ عَلَى ذَلِكَ عَيَانًا فَمِثْلُهَا مَسْأَلَةٌ مَسْأَلَةٌ ، كُلُّ مَسْأَلَةٍ
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضِعَ اللَّفْظُ لَهُ ، بَعْدَ مَا تَعَلَّمَ أَنَّ " لَات " مَخْصُوصَةٌ

- (١) قال في الكتاب ٥٨/١ لا تكون " لات " الا مع الحين تضر
فيها مرفوعا وتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به " ، وانظر الجنسي
الداني : ٤٥٢ .
(٢) أصلها " سدسه " .
(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٩٨/٢ . قال : " أقف على " لات " بالهاء .
(٤) في الأصل و " ح " " ف " وهو رمز للفراء ، وانظر ما حكاه عن العرب
في معاني القرآن : ٣٩٧/٢ .
(٥) في " ق " " وجود " .
(٦) تكلمة من " ح " وانظر الكتاب ٢٨٥/٢ .
(٧) في " الأصل " و " ح " " د " رمز للمبرد ، والمثبت من هامش " ق " .
(٨-٨) هكذا وردت هذه الفقرة في جميع النسخ ، ولم أتبين الصواب فيها .
وانظر مذهب يونس في المغني : ٩٨ .
(٩) في " ق " " وجوده " .
(١٠) تكلمة من " ق " .
(١١) في الأصل " ثلاثون " خطأ .

بالحين وما رَأِدْفَه على جميع الأَقْوَالِ فيها ، فأولُ ذلك أن تأخذَ الأَولى
بمنزلةٍ " إِنَّ " ثم تذكرُ معها أوجهَ الثانيةِ العشرةِ ، فتقولُ : لا رَجُلٌ
ولا امرأةٌ عمل " إِنَّ " ، ولا امرأةٌ عمل ليس ، ولات ساعةٌ مقدم عمل
" ليس " ، ولات ساعةٌ مندم عمل " إِنَّ " ، ولات ساعةٌ مندم مهملة ،
والنصب يفعل مضمَر ، ولات (١) ساعةٌ مندم فعل ، ولات ساعةٌ مندم خافضة ،
ولا امرأةٌ ملفاه على طريقه سيبويه (٢) ، وعلى طريقة المبرد (٣) ، ولا
امرأةٌ عمل " إِنَّ " مع التنوين ضرورةً ، فهذه عشرة أوجه مع إعمال الأَولى (٤)
عمل " إِنَّ " فإذا فرغت من ذلك على ما وصفت أنتقلت إلى المعملة عمل ليس ،
فصورتَ معها الصور (٥) المذكورة مع المعملة / عمل " إِنَّ " ، فيحصل ٢٩٥
من ذلك عشرة أوجه أيضاً ثم تفعل كذلك مع البواقي ، فيخرج لك العدد
المذكور بالضرب (٦) ان شاء الله .

فصل : وأما ما تختصُ به الثانيةُ ، فالزيادةُ والحذفُ مع بقاء
التركيب ، والحذفُ مع زواله ، فتزاد مع المعملة عمل " إِنَّ " باعتبار اللفظ ،
وباعتبار الموضع ، ومع المعملة عمل ليس ، (٧- ومع الملفاة على طريقة
سيبويه دون طريقة المبرد ، ومع المكسوعة بالتاء المعملة عمل " ليس ")
رفعاً ونصباً على اعتبار اللغتين ، ومع المعملة عمل " إِنَّ " على حكاية
الزجاج ، ومع المهملة على طريقة الأَخفش رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين

-
- (١) في الأصل "أولات" بالعطف بأو .
(٢) في الأصل و "ح" "س" .
(٣) في الأصل و "ق" "د" وفي "ح" "ع" .
(٤) في "ق" "الأول" .
(٥) في "ق" "الصورة" .
(٦) في "ق" "في الضرب" .
(٧-٧) ساقطة من "ح" .

- (١) [ومع الفعلية على طريقة "ح" رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين]
(٢-٢) ومع النون اسمها على طريقة يونس رفعا ونصبا على اعتبار اللغتين ،
ومع المنون اسمها على طريقة "ي" باعتبار اللفظ والموضع .

فهذه ثلاثة عشر وجها ، وتحذف مع زوال التركيب مع المعاملة
عمل "إن" على الوجهين ، ومع المعاملة عمل "ليس" ومع الملقاة على
طريقة المبرد دون طريقة سيبويه ، ومع المكسوة بالتاء المعاملة عمل
ليس على اعتبار اللغتين ، ومع المعاملة عمل إن ، ومع المهمة على اعتبار
اللغتين ، ومع (٣) الفعلية على اعتبار اللغتين ، ومع المنون اسمها على
الوجهين ، فهذه ثلاثة عشر وجها (٤) أيضا .

وتحذف مع بقاء التركيب مع المعاملة عمل إن ، ومع المعاملة
عمل ليس ، ومع الملقاة ، وهو تفرغ على طريقة سيبويه ، لأن المحذوف
هنا بمنزلة المثبت ، ولا يتصور ذلك على طريقة المبرد ، لأن الحذف مع بقاء
التركيب لا يكون الا بشرط ذكر الألى ، لدالاتها على المحذوفة ، ومع
النون اسمها على الوجهين ، فهذه خمسة أوجه ؛ الجميع أحد وثلاثون
وجها ، ولا يكون شي من ذلك مع "لات" في وجه واحد (٥) من
وجوهها ، لشذوذ ذلك في بابه ، فلا يقاس عليه باب آخر . [وبالله التوفيق]

فصل : ولما فرغ أبو القاسم من بيان جعل "لا" الثانية

كلا ولي قال بأثره : (وان شئت جعلتها عاطفة ، فنصبت ونوتت فقلت :

لا غلام عندي ولا عبداً ولا أجيراً لك (٦) .

- (١) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٢-٢) ساقط من "ح" و"ق" .
(٣) في "ق" "على" .
(٤) ساقطة من "ح" .
(٥) ساقطة من "ح" و"ق" .
(٦) في الجمل : ٢٣٩ "لا غلام لك ولا عبداً لك" .

هذه العبارة منتزعة من سيبويه في باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى لَيْس
في بعض المواضع ، قال فيه : ما كان عبدالله مُنْطَلِقًا ولا زيدًا زاهبًا (١)
ثم قال (٢) : وان جعلتها " لا " التي في العطف التي
تكون في ليس نصبت.

واعترض ابن السيد على أبي القاسم عبارته (٣) ، كما اعترضها (٤)
أبو الحسن على سيبويه ، واعتراضهما (٥) تعسف ظاهر ، فان القدر الذي
أراد بذلك مفهوم عنهما ، وكيف يصح أن يريد أيها العاطفة
والواو معها ، وأنها لا يعطف بها بعد النفي ، وانما أراد (٦) أن
" لا " العاطفة أنها تأتي (٧) لتأكيد النفي ، وهذه بمنزلتها (٨) ، ولا
فرق بينهما في المعنى ، الا ترى أنك اذا قلت : قام زيد لا عمرو ، فانما
أكدت نفي قيام زيد عن عمرو ، فاطلاق لفظ العطف عليها مجاز من
القول ، وليس ذلك فيها بأبعد من " إنا " لاجتماعها (٩) في مصاحبة
حرف العطف لكن كان الاًولى لأبي (١٠) القاسم أن يقول عوضاً من ذلك :
وان شئت جعلتها زائدة فتصبت ونونت ؛ لأنه في معرض تعليم الولدان ،
فالتقريب عليهم ما أمكن أولى . [وبالله التوفيق] (١١)

- (١) الكتاب ٦٠/١ .
(٢) أي سيبويه ، وهذا النص الذي نقله عن سيبويه مذكور في الهامش
الثالث من ٦٠/١ ، وقد أشار المحقق الى أنه نص الاصل ، وأثبت
مكانه في المتن عن نسخة اخرا ما يلي " وان شئت جعلتها " لا "
التي يكون فيها الاشتراك فتصيب .
(٣) اصلاح الخلل : ٢٩٢ .
(٤) في الاصل " اعتراضنا " خطأ .
(٥) في الاصل و " ق " " اعتراضها " والمثبت من " ح " .
(٦) في الاصل و " ح " " أراد " .
(٧) في " ح " " انما تأتي " .
(٨) في " ح " " وهو بمنزلتها " .
(٩) في " ح " " لاجتماعنا " خطأ . وانظر الجنى الداني مبحث " إنا "
٤٨٧ .
(١٠) في " ح " " بأبي " .
(١١) زيادة من " ح " .

فصل : لما كان عمل " لا " المحمولة على " ان " مخصوصاً
بنكرات الأسماء على سبيل التعميم ، وجب اذا دخلت على مضاف الي
معرفة ان تُقَمَّ لام الاضافة بينه وبين المضاف اليه ؛ اصلاحاً للفظ ،
حتى يصير كأنه غير مضاف (١) ، وذلك قولك : لا غلامٌ في أحد وجهيه ،
ولا أباك (٢) ، ولا غلامي لك ، والأصل : لا أباً لك ، ولا غلامين لك ، ثم
حذف التنوين والنون تخفيفاً ، وأضافوا ، ثم أدخلوا اللام ولم يتركوا
اللفظ مضافاً ، لقبح ذلك على الأصل الذي ذكرناه ، وقد تركوه كذلك
في الشعر ، وذلك مع " الأب " كقوله : (٣)

(٤) أبا لموت الذي لا بُدَّ أني ملاق لا أباك تخوفيني (٥)

يريد لا أباك ، فان قلت : فاذا كانت الاضافة هنا للتخفيف دون
التعريف ، فهل الذي دعاه (٦) الى اقحام هذه اللام ليزول بذلك
قبح اللفظ ، بخلاف سائر ما اضافته غير محضة ؟

فالجواب : أن هذه الاضافة لما كانت محضة قبل دخولها في

هذا الباب ، وصارت بدخولها فيه غير محضة على ما يستحقه حرف " لا "

وجب اقحام اللام ، ليزول قبح / اللفظ المعهود فيه التعريف ٢٩٦

- (١) انظر المسألة في الكامل : ٦٧ ، ١١٤٠ ، والمسائل البصريات
٥٣٤ - ٥٣٧ والخصائص ٣٤٢/١ - ٣٤٥ ، وأما لي ابين
الشجري ٣٦٢/١ ، وشرح ابن يعيث ١٠٤/٢ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٢٧٦/٢ ، والخزانة ٣٠٩/١ .
في الأصل " أباك " خطأ . (٢)
البيت لأبي حية النميري ، وقيل للأعشى وليس في ديوانه وهو
في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ، والأصول
٣٩٠/١ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وأما لي ابن الشجري ٣٦٢/١ ،
وشرح ابن يعيث ١٠٥/٢ ، والخزانة ١١٨/٢ .
في الأصل " أبي الموت " خطأ . (٣)
في الأصل " تخوفوني " . (٤)
في الأصل و " فما الذي دعاه " . (٥)

ويشعر بك بهذا المعنى أن هذه الألقام لا يكون في هذا الباب إلا حيث تكون الإضافة تعرف إذا خرج عن الباب نحو : غلاميك ، ولا تقول : غلامي لرجل ، لأنه لا قبج في اللفظ فيزال بالألقام ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

مسألة : وجوز الفارسي في قولهم : لا أبا لزيد أن يكون

"أبا" غير مضاف ولكنه رد فيه لام الفعل كما رد في قوله : (١)

* كأنك فينا يا أبات غريب *

وفي قول (٢) الآخر : (٣)

* ولكن على أقدنا يقطر الدما *

(١) هذا الذي ذكره الفارسي في الخصائص ٣٣٩/١ ، وقال إن ذلك جاء جوازا حسنا وجعله في لغة القصر . والذي في الإيضاح ٢٤٣ - ٢٤٥ أن اللام مقحمة غير معتد بها من جهة أن الألف في الأَب ، يعني أن الألف إنما ذكرت ، لأن الإضافة مرادة ، لأن الأَب إذا كان غير مضاف فلا تثبت فيه الألف ، ومثل ذلك في المسائل البصريات ٥٣٣ - ٣٣٦ ، والخصائص ٣٤٢/١ - ٣٤٥ ، وقد رجعت إلى المسائل البغداديات ، والمسائل العسكريات ، والمسائل العضديات ، والتكملة كلها للفارسي فلم أر فيها مانسب إليه هنا . وقد ذكر ابن بَرِي في شرح شواهد الإيضاح : ٢١٢ ، أن الألف في "أب" لام الكلمة . والشاهد الذي أورده فجزيبيت لأبي الحدرجان وصدده :

* تقول ابنتي لما رأتنى شاحبا *

وهو في نوادر أبي زيد ٥٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٣ ،

والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١٥/٢ . في الأصل و"ق" و"كقول الآخر" والمثبت أولى ، مراعاة للمشكلة التي يقتضيتها المعنى .

(٢) هذا عجزبيت للحصين بن الحمام المرى ، وصدده :

* فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا *

والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٤/٢ ، ١٧٨ ، وشرح ابن

بعميش ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ، والخزانة ٣٥٢/٣ .

ف " لك " على هذا صفة أو خبر ، لأنه غير مضاف إليه ، وإنما يستنع أن يكون خبراً أو صفة على تقدير اقحام اللام ، لأن المضاف إليه لا يكون خبراً ولا صفة ، وهذا الذي قاله الفارسي من رد لام الفعل في غير إضافة إنما يشي على لغة القصر (١) دون لغة سائر العرب ، والدليل على ذلك أن الجمهور من العرب إذا لم (٢) يريدوا معنى إضافة فانما يقولون : لأب لزيد ، وإذا أرادوا معنى الإضافة قالوا : لأبا لزيد ، فسدل رد لام الفعل على لغة الكثير من العرب على إرادة الإضافة ، والفرق بين اللغتين أن الفتحة المقدرة في الف " أبا " فتحة بناء على لغة القصر ، وفتحة اعراب على لغة سائر العرب ، والله أعلم .

مسألة : (٣) وهل جر الاسم المخفوض في هذا الباب بسلام الاقحام ، والمضاف معلق عن العمل في اللفظ ، أو جره با لمضاف والحرف معلق ؟

قولان ، والأول أصح ، وعليه حذاق النحاة ، كبن جني ونظائره ، لأن التعليق في الأسماء مستعمل في مواضع بخلاف الحروف ، وقوله : (٤)
* ولا للما بهم أبداً دواء *

- (١) هي الزام الأب الالف في احوال الاعراب المختلفة ، انظر شرح ابیات الايضاح لابن بري : ٢١٢ .
(٢) في " ح " " وإنما لم " خطأ .
(٣) انظر تفصيل المسألة في الكافي في شرح الايضاح لابن أبي الربيع ١٧٥ / ٢ - ١٧٦ .
(٤) هذا عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدده :
* فلا والله لا يلقي لما بي *
وهو في معاني القرآن للفراء ٦٨ / ١ ، والخصائص ٢٨٢ / ٢ ، والمحتسب ٢٥٦ / ٢ ، والصاحبي ٣٩ ، والانصاف ٥٧١ والمعرب ٢٣٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣ / ١ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ ، والخزانة ٢٦٤ / ١ ، ويروى في منتهى الطلب ضمن مجلة المورد :
فلا والله لا يلقي لما بي وما بهم من البلوى دواء
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أندرم من أن يذكر [و] (١) على كلا الوجهين لا يجوز أن يكون خيرا ،
أما على القول بتعليق الحرف (٢) ، فظاهر ، وأما على القول الآخر ، فانه
وان كان غير مضاف لفظا ، فانه مضاف معنى ، والمضاف اليه لفظا أو معنى
لا يكون خيرا عن المضاف ، ولهذا يقال : ان هذه الاضافة لم تقع
الا من الصفة (٣) دون الخبر والله أعلم .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد تزايد لا بين العامل

والمصنوع) (٤)

أو جز من هذا أن تقول : وقد تزايد " لا " (٦) بين

الخافض والمخفوض ، لأن في كلامه اطلاقا ثم تقييدا بالمثال المذكور
في الكتاب .

ثم ان زيادتها على وجهين .

أحدهما : زيادة من جهة اللفظ دون جهة المعنى ، وهو الأكثر .

والثاني : زيادة (٧) من الجهتين معا ، فالأول كالمثال

المذكور (٨) ، لبقاء المعنى الذي وضع له الحرف ، ولم تعد فضلا بين

-
- (١) تكلمة من " ح " .
(٢) في الأصل " الخبر " خطأ .
(٣) في الأصل " لم تقع الا مع الصفة " .
(٤) الجمل : ٢٣٩ .
(٥) من هنا الى قوله " عن أن يكون جوابا " الحق في هامش
الأصل بخط دقيق عسر القراءة ، لولا ما يفسره من نسخة " ح " .
وهو ساقط من نسخة " ق " وظهر مكان السقط علامة الحاق
لكنه لم يكن في الهامش أما مها شي ، سوى حرف " خ " ولعله
يعني به نسخة أخرى .
(٦) في الأصل " لا تزايد لا " خطأ .
(٧) والثاني : زيادة " ساقطة من " ح " .
(٨) هو قوله : " جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشي " وانما كانت زائدة
من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها لما بعدها ، وليست زائدة من
جهة المعنى لأنها تفيد النفي . انظر الجني الداني : ٣٠٦ .

الخافض والمخفوض ، وهذا الوجه هو الذى جوز اطلاق القول عليها بالزيادة وقد كان اطلاق لفظ " لغو " عليها أظهر [و] (١) لكن ذلك صحيح على الوجه الذى ذكرناه .

وأما الوجه الثانى ، وهو زيادتها من الجهتين معا ، فكقول جرير ، أنشده سيبويه : (٢)

ما بال جهلك بعد الحلم والدين

وقد علك مشيب حين لا حين
وقال : فانما هو حين حين ، و " لا " بمنزلة " ما " اذا الفيت (٣) ،
وأجاز ابن خروف زيادتها من جهة اللفظ كقولك : قام لا زيد (٤) ، وهو
خلاف ظاهر الكتاب ، وبالله التوفيق .

-
- (١) الواو زيادة من " ح " .
(٢) الكتاب ٣٠٥/٢ وجرير يخاطب به نفسه ، وهو أول القصيدة
في ديوانه : ٥٨٦ ، وانظره في مجاز القرآن : ٢١٢/١ ،
وأما ابن الشجرى : ٢٣٩/١ ، وشرح ابن عصفور : ٢٢٨/٢ ،
والخزانه : ٩٤/٢ .
(٣) أى سيبويه في الكتاب : ٣٠٥/٢ .
(٤) " قام لا زيد " هكذا اجتهدت في قراءة الجملة ، ويمكن أن
تكون : قام الا زيد .

باب دخول الف الاستفهام على لا

إذا دخلت ألف الاستفهام على " لا " هذه التي فرغ من بيان

أحكامها كان ذلك على معنيين .

أحدهما : التويخ والتقرير .

والثاني : التمني ، فحكم المنفي بها في الوجه الأول حكمه

مجردا منها في جميع الوجوه من عمل ، والفاء ، وتركيب ، واخبار ، واعتبار

الموضع ، ودخول " الا " بلا خلاف في جميع ما ذكر ، لأنها لم يطرأ عليها

ما يخرجها عن أن تكون جوابا ، فيمتنع فيها حكم من تلك الأحكام ، وكذلك

في الوجه الثاني عند أبي عثمان (١) وأبي العباس (٢) ، وكذلك عند

سيبويه ، إلا ثلاث مسائل (٣) ، فانه منعها وهي : اعتبار الموضع ،

ودخول " الا " ، واخبار عن اسمها بان (٤) ، بدخول التمني خرج

نحو قولك : الاماء أشربه من (٥) أن يكون جوابا ، وصار مستغنيا

كاستغناء : اللهم ماء أشربه ، ومعناه اللهم هب لي ماء اشربه . (٦)

(١) انظر المقتضب : ٣٨٢/٣ وما بعدها ، وشرح ابن عصفور :

٠٢٧٩/٢

(٢) هذا المذهب الذي نسبه للمبرد هو في رد ابن ولاد على المبرد

١٦٩ وما بعدها ، وانظر ذلك في تعليقات الشيخ عبد الخالق

على المقتضب ٣٨٤/٤ وما بعدها ، ولم يصرح في المقتضب

بموافقته لأبي عثمان ولا لسيبويه بل عرض أدلة كل منهما ،

وكذا قال الشيخ عبد الخالق عزيمة . وانظر شرح التمهيد

لابن مالك : ٠٦٤٢/١

(٣) الكتاب : ٣٠٧/٢ وشرح ابن عصفور ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي :

٠٢٦٢/٢

(٤)

في " ق " " على " .

(٥)

في الكتاب : ٣٠٩/٢ " وصار مستغنيا عن الخير كاستغناء اللهم

(٦)

غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما " .

مسألة : فان قيل : وكيف يصح [امتناع] ^(١) الاخبار عن المنفي بلا ^(٢) في التمني جملة ، وهو معها فيه على ما كان عليه قبل من التركيب معها ، أو مع تابعه ، أو من عدم التركيب فيهما ، وأنه اسم لها ؟ فالجواب أن جميع ذلك أحكام لفظية ، والمعنى على خلاف ذلك ، وقد يراعى اللفظ وان كان المعنى على خلافه ، الا تراهم قالوا في نحو " أقائم أخوك " : انه مبتدأ ، وان كان معناه : أيقوم أخوك ، فكذلك المنفي بلا في التمني يعرب اعرابه قبل التمني اعتبارا بالصورة اللفظية ، والمعنى على أنه مفعول به ، لأنه المتمنى ^(٣) ، فوجب لذلك أن لا يكون لها خبر ، والا تلتفى ، والا تعمل عمل ليس ^(٤) ، وقول المازني : كما حكم للتمني في العمل وبناء الاسم مع " لا " ومع الصفة بحكم المنفي ، فكذلك ينبغي أن يحكم أيضا بحكمه في جميع ما تقدم ^(٥) قياس غير صحيح ، لمخالفته السماع ، وقد وجه المسموع من ذلك بما تقدم ، وهذا واضح ان شاء الله .

عبارة أخرى في تقسيم " لا " اذا دخلت عليها همزة الاستفهام وهي : أن تقول : اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كان ذلك على أربعة أوجه : التوبيخ ، والتمني ، والعرض ، والتخفيض ، فالتوبيخ والتمنى قد تقدم الكلام فيهما ، وأما العرض والتخفيض فمن حروف الأفعال عند البصريين ، فلا يقع الاسم بعدها فيهما الا أن يكون محمولا على فعل ظاهر أو مضمّر ، وقد تقدم بسط ذلك في باب الاشتغال ^(٦) .

-
- (١) تكلمة من " ح " و " ق " ومكانها في الأصل كلمة محيية ووضع بدلها كلمة " صح " مكررة ، ليدل بذلك على أن حذفها صحيح . والصواب المثبت .
- (٢) في الأصل كلمة مفاير رسمها لرسم " بلا " .
- (٣) في الأصل " التمني " خطأ .
- (٤) انظر هذا الجواب فيما نقله الشيخ عبد الخالق في هوامش المقتضب ٣٨٥/٤ عن رد ابن ولاد .
- (٥) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢٧٦ .
- (٦) انظر ص

عبارة أخرى تجمع أقسام "ألا" المركبة وغير المركبة^(١) وهي:
أن تقول: "ألا" في كلام العرب على خمسة أوجه: تكون / استفتاحاً،^(٢)
وتكون توبيخاً، وتمنياً، وعرضاً، وتحضيضاً^(٣)، وقال سيبويه في "ألا"
الاستفتاحية: إنك إذا سميت بها أعربت بها وأجريت مجرى قفاً، وهذا
يقتضي أنها عنده بسيطة^(٤)، وخالف الزمخشري فقال: إنها مركبة،
وحجته أن همزة الاستفهام تدخل على المنفي على معنى التقرير، وهو
تحقيق الإيجاب، وألا الاستفتاحية المراد بها تحقيق الكلام، وهذه
نسبة ظاهرة.^(٥)

والجواب عن هذه الشبهة أن الاستفهام بعيد عن التحقيق جداً،
ومعلوم أن التحقيق غير مفهوم من لفظها لعروضه، وإنما يفهم بقرينة
تقترب بالكلام الذي استفتح بها^(٦)، فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه،
وبالله التوفيق.

(١) في "ح" و"ق" "مركبة وغير مركبة".

(٢) في "ح" "استفهاماً".

(٣) انظر المغني ٩٥ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٥) البحر المحيط ٦١/١، وانظر الجني الداني: ٣٧٠،

والمغني: ٩٦.

قال في البحر المحيط: ٦١/١ "والذي نختاره أن "ألا"
التنبيهية حرف بسيط، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل،
ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على "لا" النافية
دلالة على تحقيق ما بعدها إلى آخره خطأ. لأن مواقع "ألا"
تدل على أن "لا" ليست للنفي، فيتم ما ادعوه، إلا ترى
أنك تقول: إلا إن زيدا منطلق ليس أصله، لا إن زيدا منطلق،
إن ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نظريه من قوله تعالى
"ليس ذلك بقادر" لصحة تركيب ليس زيد بقادر،
ولو وجودها قبل "رب" وقبل "ليت" وقبل النداء وغيرها
مما لا يعقل فيه أن "لا" نافية، فتكون الهمزة للاستفهام
دخلت على لا النافية فأفادت التحقيق.

ثم أنشد أبو القاسم بيت حسان (١) :

* الا طعان ولا فرسان عادية *

البيت على التمني (٢) ، قال أبو علي الشلوبين : المعنى في البيت على التوبيخ (٢) ، وقال أبو محمد صالح (٣) فيمن جعله تمنيا : انها نزعاً من قولهم : يا ويح من يرثي له الشامت ، ولا يخلومع ما فيه من التمني من التوبيخ ، ولذلك صح البدل على الموضع ودخول " الا " (٤) وذلك أن التوبيخ في البيت هو الأصل ، وانما نزع من جعله تمنيا ذلك المنزع ، لأنه أبلغ في المعنى (٥) المقصود بالبيت وليس تمنيا على الحقيقة ، ولو كان تمنيا في الحقيقة لم يجز اعتبار الموضع في البدل ، ولا دخول " ألا " وأيضاً فان قوله في العجز :

* إلا تجشؤكم عند التنانير *

يحيل أن يكون تمنيا على الحقيقة ، فهذا يصح ما ذكرناه ، وبالله التوفيق . وصفهم في البيت بالنهم وافراط الشهوة في الطعام ، وانهم ليسوا أهل غارة ولا حرب ، والنصب في قوله : " الا تجشؤكم " على الاستثناء المنقطع ، والرفع على البدل على الموضع ، وان كان تمنيا عنده

(١) في " ق " ثم استدل ببيت حسان :

وببيت حسان في الجمل : ٢٤٠ وعجزه :

* الا تجشؤكم عند التنانير *

ونسبه لحسان سيبويه في الكتاب ٣٠٦/٢ وابن السيد في

الحلل ٣٢٨ ، وغيرهما ونسب لخداش بن زهير انظر شرح

أبيات الكتاب لابن السيرافي ٥٨٨/١ والبيت ليس في ديوان

حسان انظر : ١٧٨ وانظر الخزانة ١٠٣/٢ .

(٢) انظر قول الشلوبين في شرح الجزولية : ٣٣٦ ، وانظر

شرح الجمل .

(٣)

(٤) انظر الحلل : ٣٢٨ .

(٥) في الأصل " التمني " .

اعتبارا بالحقيقة على ما ذكرناه ، وهذا البديل من باب اجراء ما يقوم مقام
الشيء مجرى الشيء على ما مضى في باب الاستثناء ، وقوله في البيت :
" ولا فرسان " عطف على ما بعد همزة لاستفهام ، ليكون منسحبا على
جميع الأمرين ، و " عادية " نعت لفرسان نصبا على اللفظ اتفاقا ، ورفعنا
على الموضع ان كان توبيخا اتفاقا أيضا ، وان كان تمنيا كان على ما مضى
بيانه في البديل على الموضع ، ويروى " عادية " بالعين المهملة من العدو
تعدو للغارة ، أو من العدوان ، ويروى بالغين المعجمة من الفدو الى
الحرب .

وجوز ابن خروف رفع " تجشوء كم " على أن يكون خبر " لا " ،
ولا يصح ذلك ، لأنه واجب ومعرفة ، ولا عمل لها في واحد منهما أصلا .
(١)
وقول أبي القاسم (كان ذلك على معنيين على التمني والتحضيض)
غير سديد ، وذلك أن الغرض بهذا الباب بيان أحكام " لا " العاملة
عمل " ان " ، وعمل (٢) " ليس " اذا دخلت عليها الف الاستفهام .
وأما " ألا " التحضيضية فلا مدخل لها في هذا الباب ؛ لأنها
من حروف الأفعال (٣) ، فقد أدخل في الباب ما ليس منه ، وأهمل ذكر
ما هو منه ، وهو توبيخ .

(٤)
ثم قوله : (والتحضيض يجوز فيه التنوين) .

محال ان أخذ على ظاهره ؛ لأن التحضيض من صفة الحاضر على
الفعل والتنوين ليس من أحكام المعاني ، وانما هو من أحكام الالف لفاظ ،
وكذلك ان أخذت التحضيض عبارة عن الفعل وحرفه فلا بد أن يكون
مراده بقوله " يجوز فيه التنوين " متعلق فعل التحضيض وهو الاسم المعلق
به فعل التحضيض ، وكأنه رأى أن أبين حكمه (٥) امتناع التنوين ،

- (١) الجمل : ٢٤٠ .
(٢) في الأصل و " ق " .
(٣) انظر الجنى الداني : ٣٧٠ .
(٤) الجمل : ٢٤٠ .
(٥) ساقطة من " ح " .

وجوازه أبعد الوجهين ، وليس كذلك ، وقد كان أبين من ذلك إذ ذَكَرَ التحضيضَ أن يقولَ : وَأَمَّا التحضيضُ فلا يكونُ الأسمُ فيه إلاَّ محمولاً على فعلٍ ظاهرٍ أو مضمِرٍ لا اختصاصه بالفعلِ على طريقةِ البصريينَ ، وقد تقدم ذلك في الاشتغال . (١)

ثم أنشد أبو القاسم : (٢)

(٣)

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا

اختلف الناس في اعراب " أفضل مجدكم " في هذا البيت على خمسة أقوال .

٢٩٨

أحدها / : أنه مفعول ثانٍ لتعدون ، على معنى تحسبون

من أخوات ظننت ، وقال به الاستاذ أبو الحسين ، ونسبه ابن الضائع

للكوفيين .

والثاني : انه حال صاحبه عقر النيب على أن تعدون بمعنى

تحسبون بضم السين ، وعلى أن اضافته غير محضة .

والثالث : أنه بدل منه على من يرى أن اضافة " أفعل من "

محضة ، وهو ظاهر كلام سيوييه ، لأنه قال في الكتاب : لو قلت : هذا

زيد أسود الناس لم يجز ، لأن الحال لا تكون الا نكرة ، وقد بين

(٤)

ذلك فيما مضى .

والرابع : أنه منصوب بتعدون بعد اسقاط الجر ، كأنه

تعدون عقر النيب من أفضل مجدكم ، فلما اسقط الجار تعدى الفعل

فنصب .

(١) انظر ما سبق ص

(٢) الجمل : ٢٤١ والبيت لجريير ، وهو في ديوانه ٣٣٨ ، ونسب في

أمالي ابن الشجري : ٢١٠/٢ لا شهب بن رميله ، وهو في

الكامل ٣٦٣ ، والمقتضب ٧٨/٣ ، الحلل : ٣٣٠ ، والجنى

الداني : ٥٤٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٣/٥ .

(٣) عجز البيت ساقط من " ح " ومكانه كلمة " البيت " .

(٤) انظر ص

والخامس : أنه نعت لعقر النيب ، وذلك غير صحيح ، لأنه
ان كانت اضافته غير محضة لزم عليه نعت المعرفة بالنكرة ، وان كانت
اضافته محضة لزم عليه كون النعت أعرف من المنعوت ، لأن تعريفه هنا
من الثانية وتعريف المنعوت من الرابعة ، والثانية أقوى تعريفاً من الرابعة
وقد بين (١) في باب الصفة أن من شرط النعت أن يكون مساوياً للمنعوت
في التعريف أو دونه في الرتبة ، فان اعتذر عن هذا بأن مذهب المبرد
أن تعريف المضاف أدون من تعريف المضاف اليه .

فالجواب أن هذا ليس بانفصال للاشتراك في هذه النسبة الا أن
يقال : ان اضافة " أفعل من " غير محضة وتعريف النيب تعريف الجنس ،
وتعريف الجنس قد تجرى عليه أحكام النكرة ، فيكون ذلك من باب : ما
يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ، فهذا ما يمكن أن يقال وباللـه
التوفيق .

و " بنى ضو طرى " منادى على جهة الذم ، أى يا بنى الحمقى ،
أو نصب عليه ، و " لولا " تحضيض ، وهو موضع الشاهد ، و " الكمي " نصب
بفعل مضمردل عليه ما قبله ، كأنه لولا تعقرون الكمي [المقنعاً] (٢) ،
و " المقنع " الذى على رأسه المغفر ، وقدر أبو علي الفارسي (٣) الفعل
المحذوف لولا تلقون الكمي ، أو تبارزون (٤) ، وقدره غيره : لولا تعدون
لتقدمه ، أى هلا تعدون قتل الكمي ، فحذف المضاف وكل ذلك ممكن ،
وبالله التوفيق .

-
- (١) انظر ص
(٢) زيادة من " ح " .
(٣) " الفارسي " ساقطة من " ح " و " ق " .
(٤) كتاب الشعر : ٥٧ ، والخزانة : ١ / ٤٦٠ .

باب التمييز

التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد ، وهو عند النحويين :
عبارة عن كل اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ، أو بعد تمام الاسم ، بيانا
لما أنسبهم من الذوات ، فالمنتصب بعد تمام الكلام نحو : حسن زيد
وجها ، فوجها اسم نكرة منصوب بعد تمام الكلام ، بيانا للذات الحسنة
في الحقيقة ، وكذلك تصيب زيد عرقا ، وما أشبهه .

والمنتصب بعد تمام الاسم نحو : عشرون درهما ، فدرهما
اسم نكرة منصوب بعد تمام الاسم بيانا للذات المعدودة .

والتمييز كما تقدم على قسمين . قسم : ينتصب بعد تمام
الكلام ، وقسم ينتصب بعد تمام الاسم ، فأما القسم الذي ينتصب بعد تمام
الكلام ، فلا خلاف في مجيئه محولا من الفاعلية تحقيقا أو تقديرا السى
النصب على التمييز تشبيها بالمفعول به كقولك : تصيب زيد عرقا ،
وأصله (١) [تصيب] (٢) عرق زيد ، وكذلك امثلا الاناء ماء ، فيه
بيان للذات المألوفة (٣) ، فهو وإن لم يصحَّ أن يكون فاعلا في هذه البنية ،
فانه فاعل فيما هي مطاوعة له ، وهو "ملا" فحكم له بحكم أنه فاعل
بهذا التقدير .

على أن ابن خروف زعم أن هذا النوع من التمييز ليس من
ضروراته أن يكون فاعلا ، بل الذي من ضروراته أن تنبئهم ذات فتأتي
به تفسيرا ، فعلى قوله لا يحتاج الى تأويل نحو : امثلا الاناء ماء .

-
- (١) الواو ساقطة من "ح" و"ق" .
(٢) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٣) في "ق" "المائية" .
(٤) في "ق" "فيو" تي .

فصل وقد (١) تقدم أنه لا خلاف في مجيء هذا التمييز

المنتصب عن تمام الكلام منقولا من الفاعلية الى النصب على التمييز ، وانما
اختلف الناس في مجيئه منقولا من المفعولية ، فجزئ ذلك قوم ، وجعلوا
منه قوله تعالى ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٢) والمعنى عندهم ، وفجرنا

/ عيون الأرض ، واختار الشلوبين أن يكون " عيونا " نصبا على الحال ، ٢٩٩
أى وفجرنا الأرض في حال كونها عيونا (٣) ، وهو أبلغ في المعنى ،
وجعل ذلك من باب التسمية بالمآل كقولهم : (٤)

الحمد لله العلي المنان صار الشريد في رؤوس العيدان

(١) في الأصل و " ق " وقد " باثبات الواو .

(٢) القمر : ١٢ .

(٣) قال الشلوبين في التوطئة : ٢٨٥ " ويجوز أن يكون " عيونا " في
هذا حالا ، أى فجرنا الأرض في حال كونها عيونا ، فان قلت :

ان الأرض في حال التفجير ليست بعيون ، وانما هي عيون
بعد التفجير ، فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها
عيونا بذلك ، ويكون ذلك من باب التسمية بالمآل كقوله تعالى :
﴿ اني اراني اعصر خمرا ﴾ فان قلت : ان الحال لا تكون الا
مشتقة ، أو في تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا .

فالجواب : أنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الارضين
محال الماء ، أو حوامل للماء ، ونحن اذا قلنا ذلك ، أغنى
" محال الماء " مع التفجير ، كانت المحال أو الحوامل عيونا ،
فان قلت : فما أجود الوجهين في المعنى ، الحال أو التمييز ؟
فالجواب : أن الأجود في المعنى الحال ، لأنه أبلغ من حيث
كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها
عيون ، واذا كان الأمر كذلك يكون التمييز مفعولا شغل عنه
الفعل الواقع به من غيره لم يثبت في قولك : فجرنا الأرض
عيونا ، ان الأظهر فيه الاولى غيره ، فيكون التمييز على هذا
موضع نظر لم يثبت بعد ، وانما الثابت كون التمييز منقولا من
الفاعل .

وانظر المسألة مع مذاهب فيها أخرى في التذييل والتكميل

٣ / ١١٠ / أ .

(٤) سبق ص :

لأنها لم تكون عيونا الا بعد حصول التفجير من جهة أنه سبب في كونها عيونا ، والمسبب متأخر عن السبب ضرورة .
وهذا الاعتبار (١) غير واجب ، لأن تقديم التفجير على كونها عيونا تقديم حكمي لا تقديم بالزمان ، لأن التفجير وكونها عيونا متلازمان ، وكذلك ما أول به عيونا من محال وحوامل للماء غير واجب أيضا ، لأن الحال اذا جاءت بالجامد لم يلزم تأويله بالمشتق ، بخلاف النعت ، لأنها خبر من الاخبار ، والخبر من حيث هو خبر لا يلزم فيه ذلك ، هذا مذهب سيبويه .

فصل : اختلف الناس في جواز تقديم هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله اذا كان (٢) فعلا ، فمنع ذلك سيبويه واكثر أصحابه (٣) ، وجوزه المازني والمبرد ، اعتبارا بالحال (٤) ، لاتفاقهما في لزوم التنكير ، والانتصاب عن تمام الكلام ، وبيان ما انبهم من الذوات والهيئات ، فكما أن الحال يجوز تقديمها (٥) على عاملها اذا كان فعلا ، فكذلك التمييز ، وقد وافق السماع هذا القياس ، وأنشدا بيت أبي القاسم (٦) شاهدا على هذا وسيأتي (٧) ، وأخبرني من أثق به من أصحابنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الفرناطي بالقاهرة فسأله عن مذهب

-
- (١) في الأصل و"ق" " الاعتذار " والصواب ما أثبت .
 - (٢) في "ق" " ان كان " .
 - (٣) الكتاب ١/٢٠٥ .
 - (٤) المقتضب ٣/٣٦ وانظر الهامش الثاني من الصفحة نفسها ، وهو من نص المبرد في نقض بن ولاد .
 - (٥) في "ح" و"ق" " لا يجوز تقديمها " خطأ وانظر المسألة في شرح ابن عقيل ٢/٦٤٦ .
 - (٦) في الأصل " وأنشد أبو جعفر الشقوري بيت أبي القاسم " .
 - (٧) الشاهد هو قول الشاعر :
اتسجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
انظر ما يأتي ص

مدرس العربية بفرناطة في ذلك ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياسا وسماعا ، ثم قام فأخرج له مبيضة على ابن مالك^(١) وقرأ عليه فيها وجه القياس على ما ذكرناه آنفا عن المازني والمبرد ، وأنشد له من السماع أبياتا كثيرة^(٢) ، فيرحم الله الشيخ أباحيان ، لقد أغفل أصلا عظيما من أصول النحوم كثرة دوره على السنة المعربين^(٣) ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا لو كان جائزا عند العرب كالحال ، لكن نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا نظما ونثرا كثرة لا يمكن فيها تأويل ، فلما كان الأمر على خلاف ذلك دل دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله ، وان كان فعلا ، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائره . وبالله التوفيق .^(٤)

وانما نظر الشيخ أبوحيان في رد ابن مالك على مانع التقديم فلم يظهر له فيه تعقب فحمله ذلك على مقالته آنفا ، وقد ظهر لي أن أذكر هنا كلام ابن مالك في هذه المسألة ، وأتبع كل وجه ما يظهر لي وبالله التوفيق .

قال ابن مالك : وانتصر لسيبويه يعني في^(٥) منع تقديم التمييز بأن هذا النوع من التمييز فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله

-
- (١) يعني بذلك منهج السالك على الفية ابن مالك (١/٢٢٨) .
(٢) عدد الأبيات التي انشدها أبو حيان سبعة أبيات .
(٣) في الأصل و " ق " المقرئين .
(٤) بعده في " ح " أقحم قوله : " فصل : واختلف الناس في السبب المانع من التقديم " ثم ازالها .
(٥) ساقطة من " ح " .

كالفضلات ، فلو قدم لزيدار وهنا الى وهنه ، فمنع ذلك ، لأنه اجحاف ،
قال : وهذا الاحتجاج مردود بوجه .

أحدها : أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه . (١)

الجواب [انه] (٢) لم ترد قط رواية برأى ، وانما قلنا :

ان ذلك مخصوص بالشعر الذي يجوز فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه
في النثر على تسليم اعرابه تمييزا ، وقد يتجه له اعراب آخر .

ثم قال : الوجه الثاني : أن جعل التمييز ك بعض الفضلات

محصل الضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فاذا حكم بعد ذلك
بجواز التقديم ازادات التقوية وتأكدت المبالغة ، فاندفع الاشكال . (٣)

الجواب : أن المسألة تشبه الأصول بالفروع ، واذا شبه أصل

(٤)
بفرع لم يقو الفرع أن يحمل عليه الأصل في جميع وجوهه ، وانما يحمل
عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دون وجه آخر لم يقع فيه تشبيه ، وفي
تقديم التمييز ازدياد بعد عن الأصل ، وانما وقع التشبيه بالمفعول في
مجرد النصب لا في جواز التقديم ، فوجب الامتناع .

ثم قال : الثالث أن أصالة / فاعلية التمييز المذكور ، ٣٠٠

كأصالة فاعلية الحال نحو : " جاء راكباً رجل " ، فان أصله : جاء
راكب على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب على عدم الاستغناء بها ،
والصفة والموصوف شي واحد في المعنى ، فقدم " راكب " ونصب
بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه على " جاء " مع أنه يزال عن
اعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، فكما تنوسى الأصل

(١) انظر كلام ابن مالك في شرحه على التسهيل : ١٠٧/٢ مع

اختلاف يسير .

(٢) تكملة من " ق " .

(٣) شرح التسهيل : ١٠٧/٢ (٤) في " ق " " لم يبق " .

في الحال كذلك تنوسي في التمييز. (١)

الجواب : هذا تليفق بعيد جدا ، وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح ، لأن الحال لم تكن قط فاعله لا لفظا ولا أصلا إنما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض ، ولم يك قط الرفع راتبا لها فتكون كالتمييز .

ثم قال : الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلا لصح اعتبارها في فضلا جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ، لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا تعتبر حالة التي انتقل عنها ، فكذا التمييز المذكور. (٢)

الجواب : أنا نقول (٣) : لم يتقدم التمييز اعتبارا بأصل لا يجوز تقديمه فيه ، لقوته بأصالة متفق عليها ، ولم يتقدم النائب لقوة الوجه الذي انتقل اليه على الوجه المنتقل عنه ، فلم يعتبر أصله فيقدم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح ، وذلك تسفل بعد تصعد ، وهو مجتنب عندهم ، وأيضا فإن النائب إنما ناب عن الفاعل في وجه لا يصح معه التقديم ، وهو شغل الفاعل به ، فبناؤه له ، وجعله معه كالشيء الواحد وأمتناع حذفه ، كما أن الفاعل كذلك فيما ذكر بخلاف التمييز فإنه لم يشبه بالمفعول إلا في مجرد النصب خاصة من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظا ، فأشبهه الفضلات فانتصب انتصابها .

(١) شرح التسهيل ١٠٨/٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) في "ح" "أنك تقول".

ثم قال : الخامس : أن منع [تقديم] (١) التَّمييزِ المذكورِ عند من منعه مُرْتَبٌ على كونه فاعلاً في الأصل ، وذلك إنما هو في بعض الصور ، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو : امتلاء الكوز ماء ، و * فجرنا الأرض عيونا * (٢) وفي هذا دلالة على ضعف طة المنع لقصورها عن عموم (٣) جميع الصور .

الجواب : أنه قد صح في غير موضع من العربية حمل ما ليس فيه سبب على ما فيه سببٌ إذا كان الجميع من باب واحد ؛ ليجرى الكل على أسلوب واحد كنعء ، ونعد ، وأعد مع يعد ، وكيدر مع يدع ، وكامتناع [نعت] (٤) الضمير بغير نعت البيان ؛ حملاً على امتناع نعته به ، ونظائره كثيرة ، وقد ذكر ذلك ، فيما مضى (٥) ، ويأتي أيضاً فيما يستقبل ان شاء الله ، وهذا من ذلك ، وبالله التوفيق .

ثم قال : السادس : أن اعتبار أصالة (٦) الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو : أعطيت زيدا درهما . فإن " زيدا " في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم بل أجز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور . (٧)

الجواب : أن هذا بعينه هو رد ابن عصفور (٨) ، وأجيب

-
- (١) تكملة من شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
(٢) القمر : ١٢ .
(٣) في الأصل و " ق " على عموم " والتصويب من " ح " و شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
(٤) تكملة من " ح " و " ق " .
(٥) انظر ص
(٦) في " ح " بعد كلمة " أصالة " فراغ يقدر بخمس كلمات تقريباً كتب امامه في الهامش فالعلة يفيد أنه فراغ في أصل هذه النسخة أيضاً .
(٧) في " ق " في التمييز ، وانظر شرح التسهيل : ١٠٨/٢ .
(٨) شرح الجمل : ٢٨٤/٢ .

بالفرق بين المسألتين ، وذلك أن زيدا هنا لم يكن قط فاعلا بهذه
البنية الناصبة له ، وإنما كان فاعلا في بنية أخرى وهى " عطى " قبل
النقل ، وهما بنيتان مختلفتان كما ترى ،

وأما التمييز فأنه فاعل في الاصل والمعنى بهذه البنية
الناصبة له في الحال ، وليس مفعولا صحيحا كزيدا في أعطيت زيدا
درهما ، وقد تقدم هذا المعنى في الرد على ابن عصفور .

ثم قال : فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله اذا كان
فعلا متصرفا جائز ، وان كان سيبويه لم يجزه .
(١)

قلت : بل ثبت بما تعقبت به بيانه : أن تقديمه غير جائز ،
وفاقا لسبويه .

ثم قال : وحكى ابن كيسان ان الكسائي أجاز : نفسه طاب
زيد ، وان الفراء منعه . (٢) فله در الفراء في منع قياس غير صحيح ،
وبالله التوفيق .

فصل : واختلف الناس في السبب المانع / من التقديم ٣٠١
على خمسة أقوال :

أحدها : أن المانع كونه فاعلا في أصله ، قاله الفارسي
وغيره (٣) ، ورد ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو :
أذهبت زيدا ، وان كان فاعلا في أصله ، ورد بأن التمييز فاعل في أصله
بهذا الفعل الذى نصبه ، وزيدا في أذهبت زيدا لم يكن قط فاعلا بهذا
الفعل الذى نصبه ، وإنما كان فاعلا بالفعل قبل النقل ، وهو الآن مفعول
صحيح ، فوجب أن يغلب عليه الحكم الحاضر .

(١) شرح التسهيل ١٠٩ / ٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر الخصائص ٢٨٤ / ٢ ، وشرح ابن عصفور ٢٨٤ / ٢ ، والملخص

٣٩٧ ، وهو مذهب ابن أبي الربيع .

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَإِنَّمَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَانْتِصَابُهُ إِنَّمَا هُوَ مُجَازٌ
وَعَلَى (١) التَّشْبِيهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الثاني : أن المانع شَبَهَهُ بالنعته في أنه بيانٌ لِمَا قَبْلَهُ ، فلا
يتقدم كما لا يتقدمُ النعتُ ، وَأَسْتَحْسَنُ ابْنَ خَرُوفٍ هَذَا ، وَرَدَّهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ؛
بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالنَّعْتِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى المَمْيِيزِ (٢) مُتَوَسِّطًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِعْلِ
كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ النَعْتُ .

قال ابن الضائع : ولهم أن يفرقوا بأن النعت بيانٌ للمنعوت ،
والتَّمْيِيزُ ليس بياناً للمرفوعِ بالعاملِ فيه ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِمَنْ الفِعْلُ
حَقِيقَةً ، فَهُوَ بَيَانٌ لِلْفِعْلِ وَإِسْنَادُهُ حَقِيقَةٌ ، فلا يتقدمُ عليه .

الثالث : أن المانع كونُ عامِلِهِ غير متصرفٍ ، لِأَنَّ نَاصِبَهُ تَمَامُ
الكلامِ دُونَ الفِعْلِ المَذْكُورِ قَبْلَهُ قاله ابنُ عَصْفُورٍ . (٣)

وهذا غير صحيح ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِسْبَةُ العَمَلِ إِلَى غيرِ الفِعْلِ
مَعَ حُضُورِهِ وَإِمْكَانِ نِسْبَةِ العَمَلِ إِلَيْهِ .
فان قال : قد ثبت في المنتصب بعد تمام الأسم أنه لا يعملُ
فيه الفعل .

أَجِيبُ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ مِنْ جَرِّهِ عِنْدَ زَوَالِ التَّمَامِ دَلَّتْ عَلَيَّ تَعَدُّرُ
نِسْبَةِ العَمَلِ إِلَى الفِعْلِ .

والرابع للجرمي : أن الأصل في الحال ، والتَّمْيِيزُ أَمْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ ؛
لِضَعْفِ عَمَلِ العَامِلِ فِيهِمَا ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِمَا إِلَّا بِقَيْدِ التَّنْكِيرِ ،
لَكِنْ خَرَجَتْ الْحَالُ بِدَلِيلِهَا وَهُوَ تَشْبِيهِهَا (٤) بِالظَّرْفِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا
وَبَقِيَ التَّمْيِيزُ عَلَى أَصْلِ الامْتِنَاعِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ" ق " وَعَلَى " بِأَثْبَاتِ الْوَاوِ ، وَانظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ

الْجَمَلِ : ٢٨٤/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، وَفِي " ق " التَّمْيِيزِ ، وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَصْفُورٍ :

٢٨٤/٢ .

(٣) شَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٨٢/٢ .

(٤) فِي " ح " " شَبِيهِهَا " .

الخامس : أَنَّ المانع أَنَّهُمْ كَرَهُوا الإِتِّسَاعَ بَعْدَ الإِتِّسَاعِ مع (١) اَعْتَبَارِ
الْفَاعِلِيَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ قَالَه الأُسْتَاذ أَبُو الْحَسَنِ . (٢)

القسم الثاني : المنتصبُ على تمام الأسمِ ، وهو محصورٌ في ثلاثة
أبوابٍ ، وهي : المقاديرُ والمشبَّه بها ، والأعدادُ . (٣)

والمقاديرُ [على] (٤) ثلاثة أنواعٍ : مكيلاتٌ نحو : عندي قَدَحٌ
بُرّاً ، وموزوناتٌ نحو : عندي رطلٌ زيتاً ، ومسوحاتٌ نحو : عندي ذراعٌ ثوباً ،
وما في السماء مَوْضِعٌ راحَةٍ سحاباً ، وهذا النوع مُقَدَّرٌ بمن ، تقول من ذلك :
عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ، ومن البرِّ ، وليس قولك : عندي ملءُ القَدَحِ
بُرّاً منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِّ (٥) ، لا مَرِين :

أحدهما : أَنَّهُ لو كان كَذَلِكَ لجازَ تَعْرِيفُهُ فَكُنْتَ تَقُولُ : عُنْدِي

مِلءُ القَدَحِ البَرِّ ، وهذا لا يجوز .

والثاني : أَنَّ المجرورَ إِذَا عَمِلَ فِيهِ المَعْنَى لَمْ يَجْزُ أَنْ يُحذفَ
مِنْهُ حرفُ الجرِّ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حرفُ الجرِّ هنا غَيْرَ زَائِدٍ ، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ
بالظرفِ في نحو : عندي ملءُ القَدَحِ مِنْ بُرٍّ ، ومن البرِّ ، وَأَنَّ " بُرّاً "
من قولك في نحو (٦) : عندي ملءُ القَدَحِ بُرّاً ، إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِبَيانِ
ذاتِ المَالِيءِ للقَدَحِ ، وَأَنَّهُ أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ دونَ فَرعِيَّةٍ عن إسقاطِ
جارِّ ، وهذا ظاهرٌ إن شاء الله .

-
- (١) ساقطة من " ق " .
(٢) الملخص : ٣٩٧ .
(٣) انظر شرح ابن عصفور : ٢٨٢ / ٢ .
(٤) تكملة من " ح " .
(٥) في " ق " على إسقاط الخافض حرف الجر .
(٦) في نحو " ساقطة من " ح " و " ق " .

وَأَمَّا الْمَشَبَّهُ بِالْمَقَادِيرِ ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ : عِنْدِي مِثْلُكَ فَارْسًا ، وَالشَّبَهَةُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَقْدَارَ فِي نَحْوِ عِنْدِي رَطْلٌ عَامٌّ فِي أَنْوَاعٍ ، فَجِئْتَ بِالنَّوْعِ لِبَيَانِ
الْمَقْدَارِ : لِي مِثْلُكَ ، فَالْمِثْلُ عَامٌّ فِي الصِّفَاتِ ، فَاحْتِجَ الْمِثْلُ إِلَى مُفَسِّرٍ ،
كَمَا احْتِجَ رَطْلٌ إِلَى مُفَسِّرٍ (١) يَرْفَعُ الْإِحْتِمَالَ الْمَذْكُورَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ،
وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ : لِلَّهِ دَرَكٌ عَالِمًا ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلُكَ
عَالِمًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ : كَفَى بَزِيدٍ عَالِمًا ، لِأَنَّهُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ ، فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ : مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلُهُ (٢) عَالِمًا ، وَكَذَلِكَ حَسِبَكَ بِهِ عَالِمًا عَلَى مَا ذَكَرَ
فِي كَفَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " رَضِيْتُ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ،
وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا " (٣) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا فِي الدُّنْيَا مِثْلَ اللَّهِ رَبًّا ، وَلَا مِثْلَ
الْإِسْلَامِ دِينًا ، وَلَا مِثْلَ مُحَمَّدٍ رَسُولًا ، فَانْتَصَبَ ذَلِكَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَمَا
انْتَصَبَ عَالِمًا بَعْدَ " كَفَى بَزِيدًا " / وَمِنَ الْمَشَبِهِ بِالْمَقَادِيرِ قَوْلُكَ : ٣٠٢
دَارِي خَلْفَ دَارِكِ فَرَسَخًا ، لِأَنَّهُ انْبَهَمَ فِيهِ الْمَقْدَارَ فَعَمِيزَ بِفَرَسَخٍ ،
وَيَجُوزُ رَفْعُ فَرَسَخٍ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مِضَافِ تَقْدِيرِهِ بَعْدَ دَارِي
مِنَ دَارِكِ فَرَسَخٍ ، وَمِنَ ذَلِكَ عِنْدَ الشُّلُوبِيِّينَ (٤) قَوْلُهُ سُبْحَانَكَ * وَرَفَعْنَا
بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَاتٍ * (٥) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * وَإِذَا وَعَدْنَا
مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً * (٦) لِمَا قَالَ تَعَالَى " وَعَدْنَا " عِلْمٌ أَنَّ هُنَاكَ مَسَافَةً
مِنَ الزَّمَانِ ، فَمِيزَتْ بِأَرْبَعِينَ ، قَالَه الْإِسْتِزَانُ أَبُو الْحَسَنِ (٧) ، فَيَكُونُ لَيْلَةً
تَمْيِيزًا لِلتَّمْيِيزِ .

وَأَمَّا الْأَعْدَادُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ الْعَدَدِ ، فَلْيَنْظُرْ ثَمَّةَ .

-
- (١) تَكَلَّمَ مِنْ " ح " وَ " ق " .
(٢) فِي " ق " مِثْلُكَ .
(٣)
(٤) انْظُرْ ذَلِكَ فِي الْمُلَخَّصِ : ٤١٢ .
(٥) الزَّخْرَفُ : ٣٢ .
(٦) الْبَقَرَةُ : ٥١ .
(٧) الْمُلَخَّصِ : ٤١٢ .

فصل : تمام الاسم يكون بالتنوين نحو : عندى رطل زيتا ، ويجرى مجراه النون في المثنى نحو : رطلان زيتا ، وفي الجمع الذى على حده نحو : * بالأخسرين أعمالا * (١) وما يجرى مجراها نحو : عشرون درهما ، والاضافة نحو : عندى مثلك عالما ، والألف واللام ، لأنها تعاقب التنوين نحو : الرطلان زيتا ، والتنوين يكون ظاهرا فيما عدا العدد نحو ما تقدم ، والمقدر يكون في العدد نحو خمسة عشر درهما ، (٢) وهذا التمام على ثلاثة أقسام : قسم يجوز (٣) اثباته ، فيلزم نصب المفسر حينئذ ، الا أن يدخل عليه حرف الجر ، وذلك (٤) المضاف اليه المميز نحو : على التمرة مثلها زيدا ، والنون المشبهة بنون الجمع ، وذلك من عشرين الى التسعين ، والعدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر ، فانه يلزم فيه تقدير ما به التمام .

وقسم يلزم حذفه فيجب خفض المفسر وذلك (٥) التنوين في عشرة الفاظ من الثلاثة الى العشرة ، ومائة ، والف ، والنون في تثنيتهما الا في الشعر . (٦)

وقسم يجوز فيه الأمان اثبات التمام والنصب ، وحذفه والخفض ، وذلك ما كان التمام فيه تنويها ظاهرا ، أو نون تثنية أو جمع ، تقول . من ذلك : عندى رطل زيتا ، ورطل زيت ، [ورطلا زيت] (٧) ورطلان

- (١) الكهف : ١٠٣ .
 (٢) انظر ما يتم به الاسم في شرح ابن عصفور : ٢٨٢/٢ . والتنوين المقدر يكون في الأعداد المركبة كما مثل : لأن التركيب كالتنوين به يكون التمام ، فلا يصح الجمع بين التنوين والاضافة ، فلما قام التركيب مقام التنوين أخذ حكمه . انظر المقتضب : ١٦٤/٢ .
 (٣) في " ح " " يلزم " .
 (٤) ، (٥) في " ق " " كذلك " .
 (٦) مثل قول الربيع بن ضبع الغزاري :
 * اذا عاش الفتى مثنين عاما *
 (٧) تكلمة من " ح " و " ق " .

زيتا ، وهو " لا " طيمون أخبارا ، وطيبوا أخبار ، وكذلك ما أشبهه .

فصل : تنكير التمييز من باب الواجب ، وزعم ابن الطراوة والكوفيون (١)

أنه من باب الجائز ، قالوا : بدليل مجيء " الا " مرين فيه باطراد في باب
الصفة نحو قولهم : مررت برجل حسن وجهها ، والوجه ، وجاء ذلك أيضا
في العدد قالوا : العشرون درهما والدرهم ، والخمسة عشر درهما والدرهم ،
وقالوا : غبن [زيد] (٢) رأيه وسفه نفسه ، ووجع ظهره (٣) ، وأيضا
فان التعريف لا يخل بالمعنى المطلوب بلفظ التنكير ، ولا معنى لالتزامه .

الجواب أن المنصوب في باب الصفة ان كان نكرة قيل فيه تمييز ،
ولا يجوز تعريفه ، وقيل فيه : نصب على التشبيه بالمفعول به (٤) ، ويجوز
تعريفه ؛ لأنَّ التمييز لفظ اصطلاحي ، فلا معنى للخلاف فيه ، وأيضا فان
المعنى المطلوب اذا كان حاصلًا بالأصول ، فلا معنى لتكلف الغرور ،
لتعريفها من مزيد فائدة ، اذا كان تعريف الجنس كلا تعريف . وقد بين
في فصل الحال (٦) ، وأما العشرون الدرهم ، فان المراد تعريف العدد ،
وأدخلت الألف واللام في المعدود اتباعا بدليل أن ذلك لم يأت الا عند
تعريف العدد . وأجرى منصوب العدد مجرى مخفوضه ، وأما نحو سفه نفسه ،
فمن باب اجراء الفعل مجرى الصفة ، فنصب على التشبيه بالمفعول به

(١) انظر مذهب ابن الطراوة والكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور :
٢ / ٢٨١ ، ومنهج السالك : ١ / ٢٢٠-٢٢١ ، وابن الطراوة النحوي
: ١٤٠ .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) قال ابن السراج عن بعض أشياخه : لا يجوز اصلا ، واجازه الزجاج
على اسقاط حرف الجر ، كأنه وجع عبد الله من رأسه ، والفراء والكسائي
يجيزان ذلك على التمييز بنصه من حواشي المفصل : ٢٣٣-٢٣٤ .

وانظر قول ابن السراج ، والزجاج ، والفراء والكسائي في : الأصول ٢ / ٢٣٠ ،
ومعاني القرآن واعرابه للزجاج : ١ / ١٩٠-١٩١ ، ومعاني الفراء :

١ / ٧٩ . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢-١٠٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٣ / ٢ .

(٥) في الأصل و " ق " " اذا " خطأ . (٦) انظر ما تقدم ص

عند بعضهم ، (١) أو أن يكون هذا الفعل على وجهين بمنزلة : رجوع
ورجعته في التعدى وعدمه ، أو على اسقاط حرف الجر ، كأنه سفه نفسي
نفسه ، وغبن في رأيه ، ووجع من ظهره .

وأما ما جاء في الحديث : " من أن امرأة كانت تهراق الدماء (٢)
فعلى ما تقدم من اجراء الفعل مجرى الصفة (٣) ، والأصل كانت امرأة تهراق
دماءها ، ثم اسند الفعل الى ضمير امرأة بعد النقل ، كذا أخذه ابن الضائع ،
وأخذه السهيلي على أن " الدماء " مفعول به صحيح ، والأصل عنده
كانت امرأة تهريق (٤) الدماء ، ثم حول تهريق (٥) الى تهراق حملاً
على استحاض ، لأنه في معناه ، ومرفوعه فاعل ، وإن كان على صورة
ما لم يسم فاعله .

قال ابن الضائع : وهذا من دقائق / أبي زيد ، ولا يحتاج
ولا يثبت ، وأما ابن خروف فأغلق الرد عليه وبه تشجع ابن الضائع ، وهو
تحامل على السهيلي ، وذلك أن العرب تحول اللفظ من بناء الى بناء
بسبب يخرجه ، ثم تحول لفظاً آخر تحويله حملاً عليه بمجرد كونه في معناه ،
كيدر مع يدع ، فيدع حول من الكسر الى الفتح لسكان حرف الحلق ، ثم
حول " يذر " تحويله حملاً عليه بمجرد كونه في معناه ، ليكونا جاربيين
على أسلوب واحد ، لاجتماعهما في معنى واحد ، وكذلك تهراق مع استحاض ،
وبالله التوفيق .

- (١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٣/٢ .
(٢) الحديث في شرح الموطأ : ١٧٩/١ وسنن أبي داود - كتاب
الطهارة - باب في المرأة المستحاضة : ٧١/١ .
(٣) قال في همع الهوامع : ١٦/٥ " وفي نصب الفعل اللازم اسماً
تشبيهاً بالتعدى خلف ، فأجازه بعض المتأخرين قياساً
على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو : زيد تفقاً
الشحم ، أصله تفقاً شحمه ، فاضمرت تفقاً . ونصبت الشحم تشبيهاً
بالمفعول به ، واستدل بما روى في الحديث " كانت امرأة تهراق
====

ثم قال أبو القاسم : (ومنه عندي مائتان عبدا اذا أثبت النون

(١)

ضرورة .

كل عدد يفسر بمخفوض فانه يجوز فيه حال الضرورة اثبات التمام

ونصب المفسر نحو : عندي ثلاثة أثوابا ومائة عبدا ، ثم أدخل بيت الربيع (٢)

ابن ضبع الغزاري ، وكان من المعمرين قيل : نيف على مائتين (٣) ،

وقيل نيف على ثلاث مائة سنة ، استشهد به أبو القاسم على ثبات النون ونصب

المفسر ضرورة .

وصف في البيت كبره وضعفه وزهاب سروره وفتوته ، و " مائتين "

نصب على الظرف ، و " عاما " على التمييز .

ثم قال أبو القاسم : (ومن الناس من يجيز تقديم التمييز على عامله

(٤)

اذا كان فعلا ، وأنشد البيت :

أتهجر ليلى للفرق حبيبها وما كان نفسا بالفرق تطيب (٥)

وهذا البيت لا حجة فيه من وجوه .

الدما " ومنعه الشلوبين ، وقال : لا يكون ذلك الا في الصفات .

وقد تأولوا الاثر على اسقاط حرف الجر ، أو على اضمار فعل ، أو

بالدما ، أو يهريق الله الدما منها .

قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح ، اذ لم يثبت ذلك من لسان

العرب .

(٤) ، (٥) في " ح " " تريق " .

(١) " ومنه عندي " ساقطة من الجمل : ٢٤٢ ونص الجمل " ومائتين عبدا " .

(٢) بيت الربيع هو :

اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذائة والفتا

في " ح " المائتين .

(٣) الجمل : ٢٤٣ ، والبيت للمخيل السعدي التميمي ، أو لأعشى

همدان . وانظره في المقتضب : ٣٧/٣ والحل : ٣٣١ ،

والانصاف : ٨٢٨ ، وشرح ابن عصفور : ٢٨٤/٢ وهو في ديوان

اعشى همدان واخباره : ٧٥ مفردا ومصادر تخريجه كلها كتب

نحوية فيها المقاصد النحوية .

(٥) عجز البيت ساقط من " ح " و " ق " .

أحدها : أنه ضرورة مدفوعة (١) بالقياس .

الثاني : ما قاله الزجاج من أن الرواية : وما كان نفسي تطيب، (٢)
ونقد بأن رواية لا تقدم في رواية ، وهذا النقد غير صحيح ، لأن المسألة
من باب ترجيح رواية على رواية (٣) أخرى (٤) ، ولا يثبت أصل الا بأرجح
الروايتين مع موافقتها للقياس . (٥)

الثالث : أن هذا البيت قد وقع الاضطراب فيه ، فلا يثبت به

قاعدة ، فيجب ترك العمل به والعدول الى القياس .

الرابع : أن نفسا يحتمل أن يكون خبركان ، ويطيب صفة لها ،
وذكر حملا على المعنى ، لأن النفس انسان ، وقد جاء فيها ذلك في
التنزيل قال تعالى * بلى قد جاء تك آياتي * (٦) بفتح الكاف ،
والأشبه أن يكون من باب تقديم التمييز ضرورة ، لأنه ابلغ في المعنى ،
والله أعلم .

-
- (١) في الاصل و"ق" "مرفوعة".
(٢) الايضاح : ٢٠٣ ، والانصاف : ٣٨٤/٢ .
(٣) ساقطة من (ح) .
(٤) ساقطة من (ق) .
(٥) قال أبو الفتح في الخصائص : ٣٨٤/٢ : "فرواية برواية ،
والقياس من بعد حاكم".
(٦) الزمر : ٥٩ .

باب الاغراء

الاغراء في اللغة هو : الالزام والتسليط ، ولما كان قولك : عندك زيدا ، ودونك عمرا ، وعليك زيدا الزاما للمخاطب ، سمي هذا النوع من الأسماء اغراء .

واعلم أن العرب تستغنى عن ذكر الأفعال بأسماء تدل عليها كدلالة الأسماء على مسمياتها ، فلذلك كانت أقسامها على حسب أقسام الأسماء .

والأسماء على ثلاثة أقسام ، مفردة كزيد وعمرو ، ومركبة كجعل بك ، ومعدى كرب ، ومضافة كعبد الله وعبد الرحمن .

فأما أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام أيضا : مفرد كصه ، ومركبة كهلم ، وحيهلا ، ومضافة كدونك ، وعندك . (١)

فصل : ولما كانت هذه الأسماء نائبة عن الأفعال ودالة عليها ، وجب أن يعمل كل واحد [منها] (٢) عمل ما هو اسم له من التعدى وعدمه ، فصح ، ومه غير متعديين ؛ لأنهما اسمان بغير متعد ، فصح اسم لقولك اسكت ، ومه اسم لقولك : انكف ، وعندك ، ودونك ، وعليك متعديات ، لأنهما أسماء لمتعد ، وهو الزم ، ودع . و " هلم " على وجهين يكون اسما لاضر ، فيكون متعديا كسماه ، ومنه قوله تعالى * قل هلم شهداءكم * (٣) ويكون اسما لا قيل ، فيكون متعديا بتوسط الحرف ، ومنه قوله تعالى * والقائلين لاخوانهم هلم الينا * (٤) وكذلك

(١) انظر الطخس : ٣٤٧ .

(٢) تكملة من " ح " .

(٣) الانعام : ١٥٠ .

(٤) الاحزاب : ١٨ .

"دونك" يكون اسما لقولك : خذ ، فيكون متعديا كسماه ، ويكون اسما ،
كقولك (١) : تأخر ، فيكون غير متعد ، ومنه قولهم (٢) : دهدرين
سعد القين ، فدهدرين اسم لقولك :

٣٠٤

/ "بطل" و "هلك" وسعد القين فاعل به. (٣)

فصل : واتفق الناس على بناء جميع أسماء الأفعال ، وانما
اختلفوا في موجب بنائها ، فذهب الفارسي ، وابن جني وكثير من الحذاق
الى أن موجب بناء ما يراد به (٤) الأ^مر منها هو تضمنه حرفه (٥) ، وما
كان منها خبرا ، فانما بني بالحمل عليه ، لأنه قد تقرر في كلام العرب
حمل ما ليس فيه سبب حكم ما ، على ما فيه سبب ذلك الحكم ، اذا كان
الجميع من باب واحد ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ، وهذا من ذلك.
وقال قوم باتحاد موجب (٦) بنائها ، وهو الوقوع موقع المبنى ، (٧)
فهي في الأ^مر واقعة موقع فعل الأ^مر المجرد من حرفه (٨) ، وفي الخبر
واقعة موقع الفعل الماضي ، وكلاهما مبنى ، قالوا : (٩) وهذا أولى ، لا طراد ،
ونقد من وجهين :

- (١) في "ق" "لقولك".
(٢) المثل في جمهرة الأمثال : ٤٤٨/١ ، و"دهدرين" بضم الدالين
وفتح الراء مع تشديد ها اسم "لبطل وللباطل وللكذب ، ومعنى
المثل : بطل سعد الحداد ، بأن لا يستعمل لتشاغلهم بالقحط ،
أن أن قينا ادعى أن اسمه سعد زنا ثم تبين كذبه ، فقبل له
ذلك ، أي جمعت باطلا الى باطل ياسعد الحداد . ه بنصه من
القاموس المحيط : "دهدرين".
(٣) على ما مضى من قول الفيروز آبادي يكون منادى.
(٤) في الأصل "يرد به".
(٥) انظر المساعد : ٦٥٨/٢.
(٦) في "ق" "موجبها".
(٧) في الأصل و"ق" "البناء".
(٨) انظر التبيصرة : ٢٤٦.
(٩) في الأصل و"ق" "وقالوا" باثبات واو العطف ، والصواب ساقطه
كما في "ح".

أحدهما : أن الوقوع موقع المبني انما يوجب شبهها بذلك المبني ،
وشبه الأفعال لا يوجب بناء ، وانما يوجب منع الصرف .

والآخر أنه ينكسر ، لأنه (١) قد جاء في باب الخبر ما هو
واقع موقع المضارع المعرب ، ولم يختلف في بناءه نحو : " أف " وقد
يجاب عن هذا الثاني بأنه واقع موقع معرب أصله البناء ، إلا أن هذا
غير معتبر ، لأن اجراء الأحكام على فروع محققة ، معد على اجرائها
على أصول متوهمة لا حقيقة لها ، فلا تعتبر ، فالطريقة [الأولى] (٢)
أولى (٣) ، والله أعلم .

فصل : واختلف في مدلولات هذه الأسماء على قولين :

أحدهما : أنها أفعال ، فمدلوله ، أسكت ، ونزال ، انزل ،
وترك ، اترك .

والثاني : أنها مصادر نائبة عن أفعالها ، فمدلوله ، السكوت ،
ونزال ، النزول ، وترك الترك ، فمن قال بالأول (٤) - وهو الاستان
أبو الحسين - رأى أنها لا موضع لها من الاعراب ، لأن الاعراب في الأسماء
انما هو بازاء أحوال مدلولاتها من الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، ولما لم
يكن للفاعل حظ في معنى [من] (٥) هذه المعاني الثلاثة ، ووجب
أن لا يكون لما جعل لها دليلا عليها موضع من الاعراب . فان قيل : فما
يصنع قائل هذا بنحو : ضربا زيدا ، فانه معرب مع أن مدلوله : اضرب

-
- (١) في الأصل و " ح " " بأنه " .
(٢) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ق " " الأولى " .
(٥) تكلمة من " ح " و " ق " .

فهذا ونحوه ينقض ما قاله من الاعراب في اللفظ ، انما هو بازا^١ مدلوله
من الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، وهذا اسم معرب ، ولا يتصور في مدلوله
معنى من تلك المعاني الثلاثة . (١)

الجواب أن " ضر با " له مدلولان ، مدلول بالاصالة ، ومدلول
بالعرض ، فمدلوله بالاصالة هو المعنى الذي أوقعه الفاعل ، ومدلوله
بالعرض هو الفعل الذي نصبه ، والاعراب فيه انما هو بازا^٢ مدلوله بالاصالة
لا بازا^٣ مدلوله بالعرض .

وأما اسم الفعل ، فليس له مدلول بالاصالة ، وانما مدلوله الفعل
بالعرض ، وذلك لا يوجب أن يكون له محل من الاعراب ، فقد ظهر الفرق (٢)
وبالله التوفيق .

وأما من قال : ان مدلولها مصادر ، فانه يقول : ان لها موضعا
من الاعراب ، وهو النصب بالافعال التي نابت عنه .

فصل : فان قيل : فاذا كانت مدلولاتها مصادر ، فهلا سميت
اسما^٤ مصادر باعتبار مدلولها ، كما سميت أسماء^٥ أفعال في القول الاول
باعتبار مدلولها ؟

(٣) فالجواب من وجهين :

أحدهما : ان المصادر تسمى أفعالا لغة ، فلا فرق على هذا بين
اسماء^٦ أفعال ، وأسماء^٧ مصادر .

والثاني : أن يكون التعبير عنها بأسماء^٨ الأفعال باعتبار
مدلولها ، (٤) لأن مدلول المدلول مدلول ، فهي اذا دلالة على الأفعال
بتوسط المصادر .

(١) الكافي : ٣٤٤ / ١ - ٣٤٥ ، وانظر الملخص : ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) " من وجهين " ساقط من " ق " .

(٤) في " ح " " باعتبار مدلول مدلولها " وهو غير بعيد .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (وقد أجاز بعض النحويين النصب

(١)
بسائر الظروف .)

اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال مخرجه عن أصلها

ووضعها الأول ، فوجب أن تكون مقصورة على السماع والا يقاس على شيء

منها إلا ما كان من "فعال" في الأمر ، فإنه يطرد بناؤه من كل فعل

ثلاثي ، هذا مذهب سيبويه (٢) والحدائق من / أصحابه ، وخالف ٣٠٥

المبرد في "فعال" فجعله مقصوراً على السماع كغيره (٣) ، وطرده الكسائي

القياس في سائر الظروف المكانية والمجرورات ، إلا ما كان منها على حرف

واحد نحو بك ، ولك (٤) ، وهو غير مستقيم ، لأنه وضع لغة ليس للقياس

فيه مجال .

مسألة : لم جاءت ظروف المكان مسمى بها الفعل ، ولم يأت

ذلك في ظروف الزمان ؟

الجواب : أن ظروف المكان المسمى بها الفعل كلها مضافة إلى

الأشخاص ، وظروف الزمان لا تضاف إلى الأشخاص ، مع أن الأصل في

كل واحد من الفريقين ألا يخرج عن أصله ووضعه الأول ، فخرج ظرف

المكان بدليله ، وهو السماع ، وبقي ما عداه على أصله ، والله أعلم .

(١) الجمل : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٢٧٠/٣ وما بعدها ، ثم قال : ٢٧٢/٣ "والحد في

جميع هذا أفعل" قال السيرافي : "وزعم سيبويه أنه يطرد في

هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يقال فيها "فعال"

بمعنى "أفعل" انظر قول السيرافي في حاشية التبصرة : ٢٥٢

هامش "٤" .

(٣) انظر التبصرة : ٢٥٢ .

(٤) شرح ابن عصفور : ٢٨٦/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٢/٤ .

مسألة : لِمَ لا يضافُ أَسْمُ الفِعْلِ إلى المفعولِ به كما يضافُ أَسْماءُ

الفاعلين والمصادر العاملة عمل أفعالها ؟

الجواب : أَنَّ أَسْمَ الفِعْلِ مدلوله الفِعْلُ من حيثُ جُعِلَ أَسْمًا له ،

فجرى مَجْرَى مدلوله في امتناع الاضافة .

وأما أَسْمُ الفاعلِ ، فَإِنَّه يدلُّ بالأصالة على شخصٍ مُتَّصِفٍ بمقتضى

المادة ، وَإِنَّمَا يعرض له ^(١) في بعض المواضع أَنْ يعملَ عملَ الفِعْلِ ،

وذلك لا يمنع من اضافته .

وأما المصدر العامل عمل فعله ، فله مدلولان : مدلول

بالأصالة : وهو الذى أوقعه الفاعل ، ومدلول بالعرض ، وهو الفِعْلُ الذى

نصبه ^(٢) ، واطرافته إنما هي بازاء دلالة الأصالة ، لا بازاء دلالة العرض ،

وهذا واضح ان شاء الله .

وقد علل بعض النحاة امتناع اضافة اسم الفعل ، بأنه مع ضميره

المستتر جملة للاستقلال ^(٣) ، ولا تضاف الجملة ، ويدخل عليه في هذا امتناع

اضافة المصدر النائب عن فعل الأمر ، لأنه أيضا جملة ، لاستقلاله مع ضميره

المقدر فيه ، ولا خلاف في جواز اضافته الى المفعول ، كما قال الله تعالى :

* ف ضرب الرقاب * ^(٤) ثم قال : (ولا يجوز أن تغرى بفائب) . ^(٥)

هذه العبارة تحتل أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون باوء ها الجارة للالتصاق والاختلاط ، وهو

-
- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) في "ق" "ينصبه" .
(٣) في "ح" "لا استقلال" .
(٤) سورة محمد " صلى الله عليه وسلم " : ٤٤ .
(٥) الجمل : ٢٤٤ ، وانظر الكتاب : ٢٥٠/١ .

أصلها ، كأنه قال : ولا يجوز أن تغرى أحداً بغائبٍ ، أي ولا يجوز
أن تسلط أحداً على غائب ، وهذا التأويل هو الذي سبق إلى الفهم
المعترضين عليه ، لأن المأمور به لا يشترط فيه حضور ولا غيبة ، لأنك
تقول مرة : عليك زيدا ، ومرة عليكني ، (١) فيكون المأمور به على الوجهين . (٢)

التأويل الثاني : أن تكون الباء زائدة في المفعول ، والأصل :
ولا يجوز أن تغرى غائبا ، [أي ولا يجوز أن تأمر غائبا] ، (٣) لأنه
لا يتصور أن يكون المأمور غائبا ، إلا إذا كان الأمر باللام ، وذلك متعذر
في أسماء الأفعال ، وهذا المعنى صحيح ، إلا أن زيادة الباء في المفعول
مقصورة على السماع ، وقد تحسن هنا قليلا ، لكونها في مساق النفي .

التأويل الثالث : أن تكون الباء باء الحال ، و«غائب» عبارة عن
اللفظ المأمور به ، كأنه قال ولا يجوز أن تغرى ناطقا [بلفظ غائب ، أي] (٤)
بلفظ غيبة ، فالمسألة من باب حذف الموصوف ، والصفة غير خاصة ،
و فيه مع ذلك أن وصف اللفظ بأنه غائب مجاز ، وإنما الغائب في الحقيقة
مدلوله ، وفيه أيضا أن اللفظ المنطوق به (٥) ليس بغائب حال النطق به ،
والشيء الحاضر لا يتصف (٦) بالغيبة من حيث هو حاضر ، فهو تأويل
بمعهد جدا ، إلا أن يكون غائب على معنى النسب ، كأنه قال : ولا يجوز
أن تغرى أحداً بلفظ ذي غيبة . [فتأمل ذلك] (٧)

التأويل الرابع : أن تكون على حذف مضاف موصف ، (٨) والأصل :

-
- (١) "عليكني" مكانها بياض في "ح" .
(٢) هذا الفهم فهمه ابن السيد في اصلاح الخلل : ٢٩٢ .
(٣) تكلمة من "ح" .
(٤) تكلمة من "ح" .
(٥) في الأصل و"ق" "المأموريه" .
(٦) "ق" "يوصف" .
(٧) زيادة من "ح" .
(٨) في الأصل و"ق" "مضاف وموصف" بالعطف خطأ .

ولا يجوز أن تغرى أحدا بلفظ مأمور غائب ، فيكون المأمور غائبا ، لأنه إذا لم يجز أن يغرى أحدا بلفظ هو كمأمور غائب على الفرض ، لم يجز أن يكون المأمور غائبا ، وهذا التأويل أقرب إلى التحصيل . والله أعلم .

فصل : وأعلم أن السبب في امتناع اغراء الغائب ، أن لفظ الاغراء

فرع فعل أمر بغير لام ، وفعل الأمر (١) بغير لام لا يكون فاعله

غائبا ، / فإذا لم يجز في الأصل أن يكون فاعله غائبا ، فالأمر لا يجوز في ٣٠٦

الفرع أخرى (٢) ، فان قلت : ولعله فرع أمر باللام ، وفاعل هذا يكون غائبا

وحاضرا ، فيكون جائز في الفرع كما هو جائز في الأصل .

الجواب : أن الأمر بغير لام هو الأصل الذي وضع له ،

وأما الأمر باللام ، فهو فرع ليس بأصل لذلك المعنى ، وإنما وضعه (٣)

أن يكون فعل حال ، ثم ادخلت عليه لام الطلب فصار أمرا باللام ، ولم

يكن لذلك في أصل وضعه ، فلذلك وجب أن يكون وضع هذه الأسماء

موضع ما هو أصل ، دون وضعها موضع ما هو فرع ، وهذا واضح ان شاء الله .

وأما قولهم : عليه رجلا (٤) ليسنى ، فحمله سيبويه على أنه

اغراء لغائب ، قال : وهو قليل ، شبهوه بالفعل . (٥)

-
- (١) في "ق" "أمر" .
(٢) في "ح" "و" "ق" "أولى" ، وعلل سيبويه هذا الوضع بقوله :
"ولا يجوز أن تقول : رويدة زيدا ، ودونه عمرا وأنت تريد غير
المخاطب ، لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني
من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ، وهذا قليل
شبهوه بالفعل " الكتاب : ٢٥٠/١ ، وعلل الصيرى في التبصرة :
٢٤٩ : أن هذه الأسماء اشبهت الأصوات فالأصوات كغياق ،
وبس ، وحبوب ، لا تستعمل الا للمخاطب ، فكذلك أسماء الأفعال .
(٣) في "ق" "وضع" .
(٤) في "ق" "رجل" غير منصوب خطأ .
(٥) الكتاب : ٢٥٠/١ وانظر قول سيبويه فيما سبق قبل قليل .

فان قلت : يمكن أن يكون الـهـاء مفعولة في المعنى ، والفاعل مخاطب مستتر (١) ، والمعنى فعليه أنتم رجلا غيري ، أي الزموا رجلا غيري ، قلت كذا وجهه ابن خروف ، ومنه عنده قوله عليه السلام : " من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، والا فعليه بالصوم ، فانه له وجاء " (٢) والتقدير عنده : فعليه أنتم بالصوم ، أي الزموا الصوم ، وبصروه ، ودلوه عليه ، وهذا التأويل من ابن خروف ، وان خرج به من شذوذ الساب ، فعليه (٣) التزام شذوذ آخر ، وهو تقديره اسما لفعل متعد الى اثنين بالنقل ، وهو غير مقيس في الأصل ، فأولى ان لا يقاس في الفرع ، وإنما سمع من ذلك في هذا الباب لفظ واحد وهو قولهم : عَلَيَّ زيدا ، أي أولني زيدا (٤) ، فهذا اسم لفعل متعد الى اثنين ، فجرى مجراه ، ولا يجوز أن تقول : دوني زيدا ، قياسا عليه ، ووجه ابن الضائع الحديث على أن ضمير " عليه " راجع على لفظ " من " وهو مخاطب في المعنى ، لأن قوله (٥) عليه السلام " من استطاع منكم " بمنزلة : ان استطعتم ، فاللفظ لغة الغيبة ، والمعنى على الخطاب ، والله أعلم .

فصل : اعلم أن هذه الأسماء التي سميت بها الأفعال أكثر ما تستعمل في الأمر ، وأقل ما تستعمل في الخبر ؛ لأن حذف الفعل في الأمر أكثر منه في الخبر ؛ لقوة الدلالة عليه في الأول من جهة المشاهدة والحضور ، واختصاصه بالفعل ، وضعف الدلالة عليه في الثاني ، لامتناع لزوم المشاهدة والحضور ، ولاشتراكه بين الأسماء والأفعال . (٦)

-
- (١) في الأصل " مستقر " خطأ .
(٢)
(٣) في الأصل " فعليه " .
(٤) انظر الكتاب : ٢٥١ / ١ .
(٥) ساقطة من " ح " .
(٦) انظر الملخص : ٣٤٨ .

فأما الضرب ^(١) الأول فلا يكون فاعله الا مضمرا ، لا يظهر أبدا ، بخلافه في الفعل الذي هو اسم له ، فانه ثم يستتر ^(٢) في الافراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، وهو الأصل من حيث هو علامة ، واستتار العلامة نقض لوضعها ، ولأن الدلالة العقلية لا تقض أن يكون الفاعل اثنين أو جماعة ، فلزم ابرازه لذلك ، ولم يظهر في حالة الافراد ، لأن الدلالة العقلية تقتضيه ، ان لا بد للفعل من فاعل ضرورة ، وأقل ما يكون واحدا ، وهو المحقق ، ولم يظهر في الأسماء تنبيها على فرعية العمل وفرقا بينها وبين الفعل الذي له أصالة العمل .

فصل : وأما الضرب الثاني وهو المستعمل منها في الخبر ، فانه جار مجرى فعله الذي ناب عنه في أنه يكون فاعله مرة اسما ظاهرا نحو : هيهات زيد وعمر ، كما تقول : بعد زيد وعمر ، ويكون مرة اسما مضمرا ، الا أنه لا تكون له صورة ، لما قلناه في الضرب الأول ، فاذا قلت : زيد وعمرو شتان ما هما ، لأن حرف " ما " زائد ، و" هما " ^(٤) توكيد للفاعل المستتر في شتان ^(٣) ، وقد غلط ابن هشام [في الموضوع] فجعل " هما " فاعلا بشتان ، وهو غير مستقيم لما تقدم .

مسألة : تقول : زيد عليك ^(٥) على الابتداء والخبر ، ولا يجوز نصب زيد على الاشتغال ، لأن هذه الاثلة لا يصح أن تعمل فيما قبلها ، لعدم تصرفها في نفسها ، فلا تفسر عاملا فيه ، والقاعدة في الاشتغال : أنه لا يفسر الا ما يصح أن يعمل ، وجوز ذلك ابن خسروف ،

(١) في الأصل " قال : فأما الضرب الأول " باقحام " قال " .
(٢) " يستتر في " في " ح " " يستوى " خطأ . وانظر المسألة في الملخص :

٠٣٤٨

(٣) الملخص : ٣٤٨ .

(٤) تكملة من " ح " و " ق " .

(٥) في " ح " " عليك " فقط .

وهي نزعة كوفية (١) ، فان (٢) من أصولهم ، أن هذه الأثلة يتقدم (٣)
عليها معمولها ، فمن ذلك عندهم قوله تعالى : * كتاب الله عليكم * (٤)

٣٠٧ والمعنى عندهم : عليكم كتاب الله كما قال تعالى / * عليكم
أنفسكم * (٥) وأما سيبويه فإنه عنده مصدر لفعل مضمردل عليه ما قبله ،
لأنه لما قال تعالى * حرمت عليكم أمهاتكم * ، وكذا وكذا ، فكانه
قال : كتب الله ذلكم عليكم كتاباً (٦) ثم حذف الفعل ، وأضيف المصدر
إلى الفاعل ، فهو من باب صنع الله ووعد الله حقاً ، (٧) ويجوز أن ينتصب
نصب المفعول به باضمار فعل ، تقديره : الزموا كتاب الله عليكم ،
أي الزموا هذا الذي كتب (٨) الله عليكم ، والمجرور متعلق بالمصدر ،
على هذا ينبغي أن يحمل قوله : (٩)

* يا أيها المائح دلوى دونكا *

لأن في قوله : " يا أيها المائح " دلالة على الفعل الذي يقتضيه المساق ؛
لأن المائح هو الذي يملأ الدلوي قعر البئر ، فكانه قال : (١٠)
يا أيها المائح املأ دلوى ، وهذا أولى من قول من جعله مبتدأ ، وخبره

(١) مذهب الكوفيين هذا نزع عنه الفراء . انظر معاني القرآن له :
٢٦٠/١ وانظر مذهب الكوفيين في الانصاف : ٢٢٨ ، وشرح ابن
عصفور : ٢٨٧/٢ ، والملخص : ٣٥٠ ، الا أن ابن مالك في شرح
الكافية : ١٣٩٤ ذكر أن جواز أعمال هذه الأسماء في معمولها
المتقدم معزول للكسائي وحده دون غيره ، وانظر مذهب الكسائي

في همع الهوامع : ١٢٥/٥ .

(٢) في " ق " " لأنه " .

(٣) " الأثلة يتقدم " ساقطة من " ق " .

(٤) النساء : ٦٤ .

(٥) المائدة : ١٠٥ . (٦) في " ق " " كتباً " .

(٧) الكتاب : ١/٣٨٢-٣٨١ . (٨) في " ح " و " ق " أي الزموا
ما كتب الله عليكم .

(٩) بعده : * اني وجدت الناس يحمدونكا *

وهو لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم كذا قال في الخزانة : ١٥/٣ ،

وانظره في معاني الفراء : ٢٦٠/١ ، وأما القالي ، والانصاف : ٢٣٤ ،

وشرح ابن عصفور : ٢٨٧/٢ ، والمغني : ٧٩٤ .

(١٠) ساقطة من " ح " .

"دونك" (١)

فصل : ذهب سيويو والجمهور الى أن الكاف في (٢) "عليك"

و"عندك" و"دونك" اسم مضاف اليه.

(٣)

وذهب الأخفش الى أنها حرف خطاب ، كالكاف في رويدك زيدا ،

وله في ذلك شبهتان :

احدهما : أن أسماء الأفعال لا تضاف ، كما تضاف مدلولاتها ،

وهي الأفعال .

والثانية : اختلافها بحسب ضمير (٤) المفرد المستمر ، لأن

اللفظ المسمى به لا يختلف ، ويجب أن يبقى على الشكل الذي وقعت

به التسمية في نحو هذا .

الجواب عن الأولى : أن الفعل انما (٥) سمي بالمضاف اليه ،

والذي لا يجوز : أن يضاف وهو اسم فعل .

والجواب عن الثانية : أن التسمية وقعت بمضاف ومضاف اليه في

النية ، ثم تبرز في الوجود على حسب المخاطب ، من افراد ، وتثنية ، وجمع ،

(١) انظر التبصرة : ٢٥٠ - ٢٥١ وشرح ابن عصفور : ٢٨٧/٢ .

(٢) في "ح" و"ق" "من" .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية : ١٣٩٣ "واختلف في الضمير

المتصل بهذه الكلمات "أى أسماء الأفعال" فموضعه رفع

عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين ، وهو

الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء "على عبد الله زيدا"

بجر عبد الله .

وذكر في شرح الرضي : ٦٩/١ ، وهمع الهوامع : ١٢٥/٥ عن

ابن باب شاذ : أن الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب

لا ضمير ، فلا محل لها من الاعراب .

(٤) في الأصل و"ق" "الضمير" .

(٥) في "ح" "اذا" وفي المسئلة قال ابن أبي الربيع في الكافي :

٣٥٠/١ "ان الفعل سمي بالمضاف والمضاف اليه كما سمي الشخص

بالمضاف والمضاف اليه نحو : عبد الله ، وأبي بكر .

وتذكير ، وتأنيث كما قيل في علامات الانكار ، وعلامات التثنية والجمع ، وقد
بيِّنَ ذلك فيما مضى ، ولا بد من ذلك ، والا فالمسألة في غاية الاشكال .

فان قلت : أقول ان كل مسألة من افراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير
وتأنيث مرتجلة لها حكم نفسها .

قلت : ليس هذا بجواب ، لأنه ليس خاصا بهذه المسألة ،
والعقل يقضي بأن كل مسألة من مسائل العربية بهذه المنزلة ، ولم يعتبر
ذلك أصلا ، وبالله التوفيق .

فصل : يجوز أن يعطف على الضمير المرفوع المستتر في
هذه الأسماء بعد أن يوء كد ، أو يفصل غالبا ، ^(١) فتقول : عليك أنت
وزيد كذا . فان قلت : فيه اغراء الغائب ، وقد تقدم امتناعه . ^(٢)

فالجواب : أنه [انما] ^(٣) يعتنع اغراء الغائب مباشرة للفظه ،
واما أن يكون معطوفا فجائز ، لأنه قد تقرر في غير موضع أنه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا منه . ويجوز أيضا توكيده بالنفس ، والعين ،
لكن بعد أن يوء كد بضمير منفصل ، وذلك قولك : عليك أنت نفسك زيدا ،
ويجوز ذلك أيضا ^(٤) بالفاظ الاحاطة مطلقا ، على ما بين في باب التوكيد ،
واما الكاف ، فلا توء كد على مذهب الأُخفش ، وتوء كد على مذهب سيبويه
والجمهور ، والنفس والعين في ذلك كالألفاظ الاحاطة ، وقد مضى في سباب
العطف أن الضمير المخفوض لا يعطف عليه الا باعادة الخافض غالبا .

(١) انظر التبصرة : ٢٤٨ .
(٢) سبق ص
(٣) زيادة من " ح " .
(٤) ساقطة من " ق " .

(١)
فصل : رويد على أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون اسم فعل . تقول : رويد زيدا ، أى دع
زيداً (٢) ، وتلحقه كاف الخطاب ببيان أحوال المخاطب ، على الوجوب
لمن جهلها ، أو لتوكيده على الجواز لمن جعلها (٣) حرفاً لا موضع
له من الاعراب . (٤)

القسم الثاني : أن تكون مصدراً ، من باب ضرب زيدا ، فتقول :
رويدا زيدا ، ورويد زيد ، كما تقول : ضرب زيدا ، وضرب زيد ، ومنع (٥)
المبرد الوجه الأول ، والتزم الاضافة ، قال : لأنه مصدر مصغر ، فلا
يعمل ، كما لا يعمل اسم الفاعل اذا صغر ، (٦) وليس كما قال : لأن عمل
اسم الفاعل بالشبه بالفعل المضارع لفظاً ومعنى ، والتصغير يبطل
الشبه اللفظي ، ويعود على المعنى بالنقص ، فوجب أن لا يعمل ، وأما
المصدر فليس عمله بالشبه ، انما عمله بالنيابة ، ولا يمتنع أن يوضع المصدر
المصغر موضع الفعل ، كما لم يمتنع أن يسمى به الفعل ، والذي يمتنع
أن يصغر بعد (٧) أن يسمى به / الفعل ، أو بعد أن يوضع
موضع الفعل ، على سبيل النيابة ، حتى لو كان التصغير منفصلاً بالصورة
من المصغر لم يمتنع أن يوءى به بعد حصول العمل ، كما لا يمتنع
وصف اسم الفاعل بعد حصول العمل ، فتفهم هذا فإنه حسن في معناه .
وبالله التوفيق .

-
- (١) انظر هذه الأقسام في التبصرة : ٢٤٦ ، والمخلص : ٣٥٢ وشرح
الرضي : ٢٠/٢٠٧١ .
(٢) الكتاب : ١/٢٤٣ .
(٣) في "ح" "علمها" وفي "ق" "علمها" .
(٤) الكاف في "رويدك" حرف خطاب ، لا موضع لها من الاعراب عند
سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر الكتاب ١/٢٤٤ ، والمقتضب :
٣/٢٠٩ ، ٢٧٧ ، والأصول : ١/١٤٣-١٤٤ ، والتبصرة : ٢٤٨ ،
وانظر مبحث المضمرات في شرح ابن يعيش : ٣/٩٩ . وانظر التبصرة
الكتاب : ١/٢٤٣ .
(٥) في المقتضب : ٣/٢٠٩ ، ٣٨٠ ، ما ينقض هذا الكلام ، قال المبرد :
(٦) "وتقول رويد زيد ، كما قال الله تعالى * فضرب الرقاب * ورويدا زيدا كما
تقول : ضربا زيدا في الأمر .
(٧) "يصغر بعد" سا قطة من "ق" .

القسم الثالث : أن يكون حالا (١) نحو قولك : ساروا رويدا ، وهو حال من المصدر الذي تضمنه الفعل (٢) ، والتزم السهيلي أن يقدر المصدر معرفة ، لا طراد الحال منه ، ولا يقدر نكرة ، لقلّة ذلك ، وليس كما قال ، لأنّ الحال انما هي من المصدر المفهوم من الفعل ، وانما يفهم من الفعل المصدر الذي أخذ منه ، ولم يؤخذ الا من مصدر مطلق ، لا من مصدر مقيد ، والذي أوجب اطراد الحال ها هنا ، انما هو كون هذا المصدر مفهوما من حروف الفعل الذي أخذ منه ، فصار لذلك كالمعرفة ، والله أعلم .

القسم الرابع : أن يكون صفة نحو : ساروا سيرا رويدا ، وجوز بعضهم في قولك : رويدا زيدا أن يكون اسم فعل نون للتكثير ، فيكون على هذا وجهها خامسا ، وهو ممكن . والله أعلم .

مسألة سوء ل عنها أبو بكر بن زيد وهي : هلم لك ولا أخيك ، فقال : لا تجوز ، لأنّ " لك " تفسير للمضمر (٣) في " هلم " والمعطوف على التفسير تفسير ، فلزم أن يكون المفسر بهما ضميري مخاطب وغائب ، واسم الفعل لا يتحمل ضمير غائب أصلا .

والذي أقوله في المسألة : أنها جائزة ، وليس في " هلم " ضمير غائب أصلا ، وانما فيها ضمير مخاطبين على سبيل التغليب ، وهي فصي ذلك بمنزلة ما هي اسم له ، فكما يجوز باجماع اقبلا ، تعني مخاطبا وغائبا ، فكذلك يجوز (٤) أن تقول : هلم ، تعني مخاطبا وغائبا ، الا أنه وقع التغليب في المستتر ، ولم يقع في التفسير ، لأنه منقطع ما قبله ، ولو فعل لجاز ، فكان يقال : هلم لكما ، فتفهم ذلك ، وباللّه التوفيق .

(١) " أن يكون حالا " ساقطة من " ق " .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤٤ .

(٣) في الأصل و " ق " " المضمر " .

(٤) في " ق " " لا يجوز خطأ .

مسألة (١) : لا خلاف أن أسماء الأفعال ينجزم جوابها ،
كقولك : عليك زيدا يكرمك ، وصه تسلم ، ونزال أحدك ، وإنما اختلف
الناس في نصبه بعد الفاء ، كقولك : عليك زيدا فيكرمك ، وصه فتسلم ،
ونزال فاحدك على ثلاثة أقوال .

أحدها : الجواز مطلقا ، وهو قول الكسائي ، حتى أنه اجاز ذلك
في الأمر إذا كان بلفظ الخبر نحو : حسبك ككرة الكلام فتصيب بنا
منه (٢) ، على أصل مذهبه من نسبة العمل للمخالفة ، وذلك باطل عند
البصريين ، وهو مشروح في غير هذا ، وهو أيضا ظاهر على أصل أبي عمر
الجرمي من نسبة العمل للفاء ، ولا يصح عند الأئمة .

والثاني : المنع مطلقا ، بناء على أن النصب بعد الفاء إنما هو
بأن مضرة ، وهي مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر المأول معطوف بها
على مصدر مؤول ما قبله ، وأسماء الأفعال الأوضح لا يصح (٣) تأويلها
بمصدر .

وأما (٤) امتناع تأويل " عليك " و " صه " بمصدر فظاهر . وأما
امتناع تأويل (٥) " نزال " بمصدر ، فلأنه علم لمدلوله ، والاعلام أبعد
شيء من تأويلها بمصدر ، وإلى هذا القول كان يعيل شيخنا أبو اسحق
الغافقي .

القول الثالث : الجواز فيما كان مشتقا من لفظ المصدر ، كنزال ،

لأن فيه أمرين :

-
- (١) هذه المسألة ساقطة من " ح " وانظر شرح ابن عصفور : ٢٨٨/٢ .
(٢) مكانها كلمة مغايرة غير مقروءة في " ق " .
(٣) لا يصح " ساقطة من " ق " .
(٤) في الأصل " أما " فقط .
(٥) في الأصل " تأويل " .

أحدهما : أنه اسم للمصدر ^(١) ودليل عليه.

والثاني : موافقة الدليل للمدلول في المادة ، ويجوز أن يعامل

الدليل معاملة المدلول ^(٢) ، لا سيما مع الموافقة في المادة ، وليس في
عليك زيدا ، وصه زيد موافقة في مادة ، فلذلك انحط عن منزلة ^(٣) نزال ،
وهو قول ابن جني ، وهو مذهب جيد . وبالله التوفيق .

-
- (١) في الأصل "لمصدر" والمثبت من "ق".
(٢) في "ق" "معاملة مدلوله".
(٣) في "ق" "رتبة".

باب التصغير

التصغير عند النحويين : عبارة عن تغير ما يلحق الاسم ، يدل
به على تحقير ما يتوهم عظيما ، أو تقليل ما يتوهم كثيرا أو تقريب ما يتوهم
بعيدا ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فرجيل /
٣٠٩ بمنزلة قولك (١) : رجل حقير ، ودريهمات بمنزلة دراهم قليلة ، ودوين
السما ، بمنزلة مكان قريب من السماء ، الا أنه أخصر ، ولما كان الاسم
المصغر بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني منعوا اسم الفاعل من
النصب ورفع الظاهر مصغرا (٢) ، كما منعوه منها موصوفا ، فلا يجوز : هذا
ضوئرب زيدا ، وقويم أبوه ، كما لا يجوز هذا ضارب "عاقل" زيدا ، وقائم
ملك أبوه ، فان جاء ما يوهم ذلك حمل على اضرار ما يصح اعماله ، لأنه
قد يدل ما لا يصح أن يعمل .

فصل : وصفة التغير المذكور ، أن يضم أول الاسم ، ويفتح ثانيه ،
وتزاد ياء التصغير الثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعدها ، الا في عشرة مواضع ،
وهي (٣) أن يكون حرف اعراب ، أو يكون ما بعدها ألف تانيث ، أو همزته ،
أو تاؤه ، أو علامة تثنية ، أو واو جمع على حدها ، أو الف الجمع المؤنث

- (١) ساقطة من "ح" و"ق" .
(٢) قال ابن خالويه في كتاب ليس : ٢٠٢ " فليس أحد يعمل اسم
الفاعل اذا صغره الا الكسائي وحده ، أجاز هذا ضوئرب زيدا ،
وأباه سائر الناس ، لأنه لما صغره صحت له الاسمية ، وحجسة
الكسائي أنهم اعلوا فعل التعجب مصغرا ، كما اعلوه مكبرا ،
فأجمعوا على اعماله قبل التصغير ، هذا ضارب زيدا ، كما تقول
هذا يضرب زيدا " . وانظر التكملة : ٤٨٦ - ٤٨٧ ، وشرح
ابن عصفور : ٢٩١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٩ .
(٣) في الاصل " وهو " .

السالم ، أو ألف أفعال مطلقاً (١) ، أو الفاء ونونا (٢) ، إلا ما كسر على
"فعالين" ، وظهرت فيه النون ، أو الثاني من المركبين .

ثم قال أبو القاسم : (ابنية التصغير ثلاثة ، فعيل ، وفعيل ،
وفعيل) . (٣)

كانهم أرادوا أن يكون للمعنى التصغير صيغ محصورة ليقرب متناوله ،
ويخف أمره ، وأراد بقوله : فعيل ، وفعيل ، وفعيل ، صورها وأشكالها ،
ولم يرد الوزن المطلوب في باب التصريف ، لأن المطلوب هنا إنما هو معرفة
التصغير والمطلوب في باب التصريف معرفة الأصل من الزائد على ما يأتي
في موضعه إن شاء الله .

فصل : واعلم أن جميع ما يخالف هذه الصور الثلاث في ظاهر
الأمر راجع في الحقيقة إليها ، لأن ما آخره تاء التانيث ، أو الفه ، أو همزته ،
إنما يعتبر فيه تصغير الصدر ، والصدر من حيث هو صدر واحد من تلك
الأشياء .

وأما أفعال فالأصل (٤) فيه أن يكسر ما بعد ياء التصغير ،
وإنما فتح طلباً للفرق بينه وبين أفعال المكسور الهمزة ، كذا قال سيبويه ،
وكذلك الكلام في البقية .

-
- (١) مثل أبيات .
(٢) في الأصل " أو الفاء ونونا " خطأ .
(٣) الجمل : ٢٤٥ .
(٤) في " ح " " فالحاصل " خطأ .
(٥) قال سيبويه : " فإذا حققت أفعالاً اسم رجل قلت أفعال كما
تحقروها قبل أن تكون اسماً ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا
بينها وبين أفعال ، لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا تكون أفعال
الاجمعا ، ولا يغير عن تحقيره قبل أن يكون اسماً كما لا يغير
سرحان عن تصغيره إذا سميت به " الكتاب : ٣ / ٤٩٦ .

(١) ثم قال : (فأما " فعيل " فتصغير الثلاثي من الأسماء) .
يعني ما هو ثلاثي اللفظ ، كزيد ، وعمرو ، وأصلا كيد ، ودم ،
أو ما رد اليه من الرباعي وجوبا نحو : كساء ، ورداء عند سيبويه (٢) ،
أو جوازا في تصغير ترخيم نحو : حارث ، وكذلك نحو : منطلق ومستخرج ،
فان جميع ذلك يرد الى فعيل بعد حذف المزيد فيه .

ثم قال : (وفعيل تصغير الرباعي والخماسي ، الذي ليس
رابعه حرف لين) . (٣)

نقصه التنبيه على السداسي والسباعي ، لأن ذلك كله يجب
رده الى مثال فعيل ، الا ما كان رابعه من ذلك حرف لين ، فانه يصغر
على حاله ، فنقول في جعفر : جعيفر ، وفي مدحرج دحيرج ، وفي مكسب
مكيسب ، ومستخرج مخيرج ، وفي بردرايا بريدر .

وأما قوله : (وفي فعيل تصغير ما زاد على أربعة أحرف
ورابعه حرف لين) . (٤)

فانما يعني به الملتزم فيه اليا ، والا فقد يكون لما ليس رابعه
حرف لين ما حذف منه حرف أو أكثر ثم عوض منه يا قبل الآخر على سبيل
الجواز .

فصل : واعلم أن التصغير ، والتكسير القياسي في الرباعي ،
والخماسي ، والسداسي ، والسباعي يجريان من واد واحد ، الا أن ثالث
صيغة التكسير ألف بعدها كسرة ، وثالث صيغة التصغير يا ساكنة

(١) الجمل : ٢٤٥ .
(٢) الكتاب : ٤٧١ / ٣ .
(٣) ، (٤) الجمل : ٢٤٥ .

بعدها كسرة ، ولما كانت هذه الياء في مقابلة الألف أجروا عليها حكمها ،
فلا تقبل الحركة ، كما لا تقبلها (١) الألف ، وأدغموا المضاعف بعدها ،
كما أدغموه بعد الألف ، وإن يكون فيها المد الذي في الألف ، ولكن
دونّه ، وجوزوا تصحيح ما قياسه الاعلال نحو : قسيور ، حملا على
قساور ، ويحذف فيه [ما يحذف فيه] (٢) لقيام البنائين ، ويكره
فيه من تصغير الخماسي الأصول ما يكره فيه ، وسيأتي ذلك كله مبيّنا
إن شاء الله تعالى -

(١) في "ح" " كما لا تقبل بها " .

(٢) تكلمة من "ح" " .

باب تصفير الثلاثي

قال أبو القاسم : (حكم الاسم المصفر أن يضم أوله ، ويفتح ثانيه ، وتزاد ياء التصفير الثالثة ساكنة ، ويكسر ما بعد ياء التصفير ^(١) ، إلا أن يكون حرف تانيث ، أو حرف اعراب) .

في هذا الفصل اشكال في أربعة مواضع .

أحدها : قوله : حكم الاسم المصفر ، وكان ينبغي أن يخرج به بالوصف عن العموم ، فيقول : حكم الاسم الثلاثي على ما تقتضيه الترجمة .
الثاني : قوله : أن يضم أوله ، ولا يتصور فعل ما هو حاصل ، لأنه قد علم أن الطلب إنما يتعلق بالممكن دون المستحيل .

الثالث : قوله : ويكسر ما بعد ياء التصفير إلا أن يكون حرف تانيث ، وقد علم أن حرف التانيث لا يباشر [ياء] ^(٢) التصفير ، لاستحالة أن تكون ساكنة اعتبارا بوضعها مفتوحة اعتبارا بحرف التانيث ، إذ لا يكون ما قبله إلا مفتوحا ، أو ما هو من جنس الفتحة .

الرابع : تخصيص هذين الموضعين بالاستثناء ، وقد تقدم أنها عشرة مواضع .
^(٣)

الجواب عن الأول أنه لما كان ذلك الحكم يعم الثلاثي والمزيد اقتصر على اللفظ الذي يعم الضربين جميعا طلبا للاختصار ، حتى لو كان ^(٤) أخرجه بالوصف عن العموم لا وهم أن المزيد بخلاف

(١) في " ق " " يكسر ما بعد ها " وانظر الجمل : ٢٤٦ .
(٢) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٣) انظر ما سبق ص
(٤) ساقطة من " ح " .

الثلاثي في ذلك الحكم ، فكان يحتاج الى تكرار ذلك (١) الحكم المذكور في المزيد . والله أعلم .

والجواب عن الثاني : أن اسم المفعول (٢) كاسم الفاعل في أنه اذا وقع صلة الألف (٣) واللام ، جاز أن يقدر بالفعل الماضي ، وهو الأكثر ، وبالمضارع ، فان قدرته في سألنا بالماضي جاء منه الاشكال المذكور ، وان قدرته بالمضارع ارتفع الاشكال ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل . والله أعلم .

والجواب عن الثالث : اما ما قاله الشلوبين : من أن هذا الموضع انما ينبغي أن يقرأ برفع قوله " حرف تأنيث ، أو حرف اعراب " ، (٤) على أن تكون كان تامة ، والمعنى الا أن يوجد حرف تأنيث ، أو حرف اعراب (٤) يمنع من ذلك ، واما ما قاله ابن الضائع : من (٥) أن حرف التأنيث هنا انما يعنى به الحرف الذى يلي حرف التأنيث ، كلام حبلى مثلا ، فتكون الاضافة اضافة المجاورة والملا بسة . وهو جائز في كلام العرب ، وانما يلزم الاشكال المذكور ، على أن يريد بحرف التأنيث ، الحرف الذى يوءنث به ، وعلى الأول يرتفع الاشكال ، فعليه ينبغي أن يحمل . والله أعلم .
والجواب عن الرابع : أن قوله : " حرف تأنيث يعم " أربعة مواضع ، هاء التأنيث ، والفاء ، وهمزته ، وتاء ، نحو : هنــــــــــــــــادات :

-
- (١) في " ح " " ذكر " .
(٢) اسم المفعول هنا هو كلمة " المصفر " في كلام أبي القاسم الزجاجي .
(٣) في " ح " " للألف " .
(٤-٤) ساقط من " ح " .
(٥) ساقطة من " ق " .

(١) ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والتاء هنا على حد اطلاقهم (٢)
حرف تأنيث على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين
حرفان متلازمان زيدا معا ، وقد علم أن الحرف الأول (١) منهما لا حظ
له في التأنيث أصلا ، وأما الثاني من المركبين ، فإنه عندهم بمنزلة
هاء التأنيث في الكثير من الأحكام ، فكانه لم يرد بحرف التأنيث الاحكامه
الذي شاركه (٣) فيه المركب وغيره ، لأن ذلك محل معقول المعنى ،
وكذلك الألف والنون في نحو (٤) : سكران ، لأن الألف والنون فيه (٥)
عندهم بمنزلة الألف والهمزة في نحو حمراء ، وقد تقدم بيان ذلك فيما
لا ينصرف ، وأما الف أفعال ، فأصله كسر ثالثه في التصغير ، وإنما فتحوه
طلباً للفرق بينه وبين أفعال بكسر الهمزة ، فكان الفتح فيه ليس لأجل
التصغير ، وإنما هو لمخالفة اللبس (٦) ، كما فتحوا ثاني جفئات ، للفرق
بين الاسم والصفة ، ولذلك لم يعد عند المحققين من جموع التكسير .
ثم قال أبو القاسم : (تقول في [تصغير] فلس فليس) (٧)
كلامه هنا في أنواع الثلاثي ، والقول في ذلك : أنه (٨) ان /

-
- (١-١) نص هذه الكلمات في الأصل هكذا " ويكون اطلاق " حرف تأنيث " على الألف والهمزة في نحو حمراء ، لأنهما في الموضعين حرفان ، والتاء هنا على حد اطلاقهم حرف تأنيث على الألف متلازمان زائدا معا ، وقد علم أن الحرف الأول " . والنص كما ترى فيه تقديم وتأخير أدخل بالمراد .
- (٢) في " ق " قولهم .
- (٣) في " ق " يشا ركه " .
- (٤) ساقطة من " ق " .
- (٥) ساقطة من " ق " .
- (٦) في الأصل و " ح " مخالفة خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٩٦ / ٣ ونصه نقل فيما سبق
- (٧) زيادة من الجمل : ٢٤٦ .
- (٨) ساقطة من " ق " .

كان صحيح الفاء والعين واللام غير مضعف ، لم تزد (١) على ما ذكر
في رسم التصغير ان كان مذكرا مجردا ، وذلك نحو : جميل في جمل ،
وكذلك ان كانت فاو " يا " نحو : يسير في يسر ، وكذلك ان كانت عينه
واوا نحو : حويض في حوض ، وكذلك ان كانت لامه " يا " نحو : ظبي
في ظبي ، الا أنك تدغم فيها " يا " التصغير ، لاجتماع المثلين وسكون الأول
منهما ، فان كان مضعفا فك تضعيفه ، لوقوع " يا " التصغير بينهما ، نحو :
كرير في كر ، ومد يد في مد .

وان كانت الفاء واوا كان همزها على الجواز نحو : وعيد ،
وأعيد في وعد (٢) ، فان تصور أن يكون معها مثلها كان الهمز على اللزوم ،
وذلك اذا صغرت " وأيا " (٣) في لغة من سهل قلت : أوى ، والا صل
وأى ، فلما أبدلت الهمزة المفتوحة واوا للضمة قبلها اجتمع واوان في
أول الكلمة ، فلزم همز الأول منها (٤) ، فان قلت : التسهيل القياسي
عارض ، فينبغي أن لا يعتد به ، الا من يعتد بالعارض ، ألا ترى أن
ادغام روءيا بعد التسهيل على الجواز دون اللزوم لما كان التسهيل
قياسيا ؟

-
- (١) في " ق " " لم يخرج " .
(٢) انظر المنصف : ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، والممتع : ١ / ٣٣٢ .
(٣) الواى : الوعد . اللسان " وأى " .
(٤) قال في اللسان : " قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن " فعل " من " وأيت " فقال : وثي ، فقلت : فمن خفف ؟ فقال : أوى ، فأبدل من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان في أول الحرف .
قال المازني : والذي قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار ، ان شئت تركتها على حالها ، وان شئت قلبتها همزة فقلت : وعد ، وأعد ، ووجوه ، وأجوه لاجتماع الساكنين ، ولكن لضمة الأول ، قال ابن برب : انما خطأه المازني من جهة أن الهمزة اذا خففت وقلبت واوا فليست واوا لازمة بل قلبها عارض لا اعتداد به ، فلذلك لم يلزمه أن يقلب الواو الأولى همزة ، بخلاف أو يصل تصغير واصل ، قال وقوله في آخر الكلام : لا لاجتماع الساكنين صوابه لا لاجتماع الواوين .

فالجواب : أن همزة الواو المضمومة على الجواز وهي مع ضميتها بمنزلة واوين في الثقل ، فإذا انضم إليها واو أخرى لم يبق بعد الجواز إلا اللزوم ، لتضاغف الثقل (١) ، وكون التسهيل عارضا لا يزيل ثقل (٢) [اجتماع الواوين ، وهما أشد ثقلا من اجتماع الواو والياء ، فلذلك وجب] رعي اللفظ (٤) في الواوين ، وجاز الوجهان في الواو والياء ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه . قال : وسألت الخليل عن فعل (٥) من وأيت فقال : ووؤى (٦) ، فسألته عنها فيمن خفف فقال : أوى ، ولا بد من الهمزة ، لاجتماع الواوين . (٧)

وأنكر المازني ذلك فقال : الواو الثانية في نية الهمزة ، فلم تجتمع واوان في التحصيل ، وذلك عنده بمنزلة وورى ، فكما أن همزة الواو على الجواز دون اللزوم ، لأن الثانية مدة أصلها ألف ، فكذلك الواو الثانية في ووؤى ، مدة أصلها همزة ، فهزها على الجواز (٨) ، فالحاصل أن همزة الواو في ووؤى عند الخليل وسيبويه من باب اجتماع الواوين ، فكان واجبا . وهو عند المازني من باب همز الواو المضمومة ، فكان على الجواز.

-
- (١) هذا قول سيبويه في الكتاب : ٣٣٣/٤ .
(٢) في الأصل "ثقلا لاجتماع" .
(٣) تكلمة من "ح" و"ق" .
(٤) في "ق" "اللفظين" خطأ .
(٥) في اللسان "وأى" فعل "بالبناء" للمجهول .
(٦) في اللسان "وأى" وثي "بالبناء" للمجهول ، والمثبت ما نسي النسخ الثالث ، ومثله في الكتاب : ٣٣٣/٤ ، وقد مثل في المنصف : ٢١١ بالبناء للمجهول .
(٧) الكتاب : ٣٣٣/٤ .
(٨) انظر المنصف : ٢١٨ ، وانظر المقتضب : ٢٣٣/١ .

وأنكر أبو العباس المبرد قول الخليل من غير الجهة التي أنكرها المازني ، وذلك أنه قال : الذين يخفون الهمزة في ووى إنما يستثقلون الهمزة ويطلبون العدول عن لفظها الى لفظ آخر ، فإذا كان ذلك من مذهبهم لم يجز أن يفروا من همزة ساكنة الى همزة متحركة لهم عنها مندوحة. (١)

الجواب : أن الأمر على خلاف ما ظنه أبو العباس ، لأنهم إنما قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، لأنها أخف من الهمزة الساكنة ، فعدلوا الى ما هو أخف ، وأما الواو المضمومة فهي أشقل من الهمزة المضمومة ، لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين ، فلذلك قلبوا الهمزة الساكنة واوا ، والواو المضمومة همزة ، والفرض بذلك كله التخفيف . ونقل ابن الضائع أن المبرد والمازني انكرا معا قول الخليل من جهة واحدة (٢) ، وذلك أنك إذا قلت : ووى بعد التخفيف ، فإن راعيت اللفظ وجب الهمز والادغام فتقول : أوى ، وإن راعيت الأصل لم يجب همز ولا ادغام ، فلذلك الزمنا التناقض .

(١) قال أبو العباس في المقتضب : ٢٣٣ / ١ : " إذا التقت واو في أول الكلام الى جانبها واو ، والأولى مضمومة فإن شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون لازماً ، لأن الواو التي هي مدة ليست بلازمة ، وذلك إذا أردت مثل قوول زيد ، وهو فوعل من قاولت ومن وعدت تقول : ووعد زيد ، وإن شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أجل اجتماع الواوين ، لو كان لذلك لم يجز إلا الهمز ، ولكن المدة بدل من الف " واعد " ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واو لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل : * ما وورى عنهما من سواتهما * (الاعراف : ٢٠) ولو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً . انتهى قول المبرد . وهو مذهب المازني الذي سبق تخريجه وانظر أيضاً الكامل : ٠٨١ .

(٢) ما قاله ابن الضائع عن المبرد وهو الثابت في المقتضب وقد نقلته في الهامش السابق .

قال : والجواب عنه : أنه غلب جانب اللفظ في جانب الثقل ،
وراعى الأصل فيما راعته العرب في رؤء يا ، إذ لا ثقل فيه لفظا .

فان كانت العين يا لفظا وأصلا (١) فوجهان ، ضم الأءول (٢) -

على الأصل المذكور - وكسره ، للياء بعده ، ولأن تغيير الحركة أيسر من
تغيير الحرف ، وذلك قولك (٣) شيخ ، وشيخ (٤) ، وبيت ، وبيت ،
ولا يجوز قلب الباء واوا ، لبعدها من الطرف . وقولهم في ناب : نوب ،
وفي بيت بويت ، وفي شيخ شويخ شاذ (٥) لا يقاس عند البصريين ،
وقاس عليه الكوفيون (٦) ، والى ذلك أشا رأبو القاسم بقوله : (ولا يجوز
شوى ، لأنه ليس من كلام العرب) . (٧)

فان كانت العين يا لفظا دون أصل ، فانها ترد الى أصلها ،

لنزوال سبب القلب بالتصغير ، فتقول في قيل : قويل ، وفي ربح / ٣١٢
رويحة (٨) ، وفي ديمه دويمه ، لأن قلب الواو ياء إنما أوجبه (٩) الكسرة

قبلها ، فلما زال السبب بالتصغير رجع الأصل ، وهذا هو المطرد ، وقد يلزم
البدل شذوذا ، وذلك نحو : عيد تقول فيه : عييد كما قالوا (١٠) فسي

-
- (١) في " ق " " أو أصلا " .
 - (٢) في " ق " " الأءولى " خطأ .
 - (٣) في " ح " " قولهم " .
 - (٤) قال سيبويه " ومن العرب من يقول شيخ وبيت ، وسيد ،
كراهية الياء بعد الضمة " الكتاب : ٣ / ٤٨١ .
 - (٥) في الأصل و " ح " " شاذ " منصوبه خطأ .
 - (٦) انظر المساعد : ٣ / ٩٨ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٧٤ ، فقد حكوا
عن العرب : " بويضة " .
 - (٧) الجمل : ٢٤٦ .
 - (٨) في " ق " " رويح " .
 - (٩) في " ق " " أوجيته " .
 - (١٠) في الأصل " قال " وفي " ق " " قيل " والمثبت من " ق " .

تكسيره "أعياد" وكان القياس عويد وأهواد ، لأنه من عاد يعود ،
ولكن العرب ألزمته البديل ، لقصد التفرقة بينه وبين تصغير عود وتكسيره ،
وهو توجيه السماع .

وتقول في طي ، وزى ، ولي ، مصدر طويت ، وزويت ، ولو يست
طوى ، وزوى ، ولوى ، لأن قلب الواو ياءً ، إنما كان لسكونها قبل الياء ، وقد
زال ذلك بالتصغير ، فوجب الرجوع إلى الأصل .

وتقول في ذيب وفي بير فيمن خفف : ذويب ، وبوير ، لأن
قلب الهمزة ياءً ، إنما كان لسكونها بعد الكسرة ، فلما زال ذلك بالتصغير
رجعت إلى الأصل .

فإن كان ثاني المصغر الفا ، فإن كانت بدلا وجب ردها إلى
أصلها من الواو والياء ، وذلك نحو : باب ، وناب ، تقول فيه : بويب ،
لقولهم أبواب ، ونبيب لقولهم أنياب إلا ما شذ . (١)

فإن كانت الألف زائدة قلبتها واوا ، لمكان الضمة قبلها ، وطرارا
من اجتماع المثليين لو قلبتها ياء ، وذلك نحو : هار (٢) ، وشاك ، ولات
على لفة من حذف العين تقول فيه هوير ، وشويك ، ولويت ، وكذلك
ناس تقول فيه : نويس ، لأن الألف زائدة . (٢)

فصل : ما كان عين الفعل منه مبدلة همزة بسبب أوجب ذلك
أو جوزه ، فإن سيبويه وأكثر أصحابه (٣) يصغرونه بإثبات الهمزة

-
- (١) في الأصل تقول فيه : بويب ونويب ، لقولهم : أنياب إلا ما شذ .
خطأ . وانظر المسألة في الكتاب : ٤٦١-٤٦٢ / ٣ .
(٢) الهار هو الضعيف وانظر شرح ابن يعيش ١٢٠/٥-١٢١ .
(٣) الكتاب : ٤٥٦/٣ والأصول : ٦٠/٣ ، وشرح الكافية لابن مالك :
١٩١ . وشرح ابن عصفور : ٢٩٨ / ٢ .
(٤) انظر الكتاب : ٤٥٦/٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٦٦ ، والأصول : ٥٩/٣ .

وان زال بالتصغير سببها ، لأن ياء التصغير في مقابلة ألف التكسير ، فكما يجب اثباتها بعد الف التكسير اجماعا ، فكذلك يجب اثباتها بعد ياء التصغير ، وقد تقرر أن التصغير وهذا الضرب من التكسير يجريان من واد واحد ، فتقول في نحو قائم ، وبائع ، وأدور ، وأثوب : ب : قويم ، وبويئع وأديئر ، وأثيب ، كما تقول في تكسيرها : قوائم ، وبوائع ، وأدائر ، وأثائب وخالف الجرمي في نحو : قائم ، وبائع فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، فتقول : قويم ، وبويع ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذي كانت الهمزة بدلا منه (١) ، وخالف المبرد في نحو : ادور ، وأثوب ، فأوجب الرجوع الى الأصل ، لزوال سبب القلب بالتصغير ، وهو الضم ، فتقول : أدير ، وأثيب ، بادغام ياء التصغير في الحرف الذي كانت الهمزة بدلا منه . (٢)

فصل : وما يثبت فيه البديل عند سيمويه نحو : متعد ، ومتسر ، تقول فيه : متيعيد ، ومتيسير ، وذلك أنه مفتعل من الوعد ، واليسر ، فلما حذفت منه التاء الزائدة بقيت الأولى على حالها ، لأن البديل لم يكن للادغام ، فيزول بزواله ، وانما ابدلت الواو تاء ليثبت اللفظ على وجه واحد في جميع أحواله ، لأنه لو لم يبدل لتلاعبت به الحركات ، فكنت تقول أتيعد يأتعد ، فهو موعد ، موعد ، وايتعاد ، وهي لفظة أهل الحجاز ، وأراد غيرهم أن تثبت الكلمة على حال واحدة ، فلما وقع البديل لهذا المعنى وجب بقاءه ، وقد علل ذلك بالفرق بين اللغتين ،

(١) انظر قول الجرمي في النكت للأعلم : ٩٣٦ ، وشرح الكافية

لابن مالك : ١٩٠٩ ، وشرح الشافية : ٢١٥/١

(٢) انظر قول المبرد في النكت للأعلم : ٩٣٦ ، وشرح الشافية :

٢١٦/١

والأول أجود . والله أعلم. (١)

وأما الزجاج فإنه يقول في تصفيره : مويعد ، ومييسر ، وحجته في ذلك أن البدل إنما وقع للادغام ، إذ ليست الواو أو اليا ما تدغم في التاء ، فأبدلت حرفاً يصح ادغامه في التاء ، فلما زالت التاء في التصفير رجعت إلى الأصل ، لزوال السبب في قلبها تاء^(٢) ، والفارسي على مذهب الزجاج في هذه المسألة .

فصل : وما اتفق على اثبات البدل فيه تخمة ، وتكأة ، وترات ، وتدعه ، وتقاء ، وما أشبه ذلك ما أبدلت التاء فيه من الواو التي هي فاء الفعل ، تقول : تخيمة ، وتكياة ، وتريث ، وتديعة ، وتقيمة ، والأصل : وخمة ، ووكاة ، وورات ، وودعة ، ووقاة ، لأنه من توخمت ، وتوكت ، وورثت ، وودعته . ووقاك الله ، وإنما وجب اثبات البدل ، لأنه لم يكن لسبب يزول بالتصفير. (٣)

وما يصفر أيضاً على حاله ولا يرد إلى أصله جميع ما كان فيه

٣١٣ قلب ، وهو تقديم حرف على غيره من حروف الكلمة ، لأن التقديم /
والتأخير شم^(٤) لم يكن لسبب يزول بالتصفير ، وإنما هو على غير قياس ، فكان بناءً مستقلاً ، فوجب أن يصفر على حاله ، وذلك نحو : لاث ، وشاك ، وأتيق ، ومطمين على رأي سيمويه^(٥) ، وتسمى مسمى به ، والأصل

-
- (١) انظر النكت للأعلم : ١٣٦ ، وشرح ابن يعيش : ١٢٣/٥ ، وشرح الشافية : ٣١٤/١ .
(٢) النكت : ٩٣٦ ، وشرح الشافية : ٢١٦/١ وهمع الهوامع : ١٤٢/٦ .
(٣) انظر النكت .
(٤) غير واضحة في الأصل ، وهي ساقطة من " ح " .
(٥) الكتاب : ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ والنكت : ٩٣٧ وهمع الهوامع : ١٤٢/٦ .

لاث ، وشاك ، وأنوق ، ومطمان ، وقووس ، فقدمت لام لاث ، وشاك ،
فصار بمنزلة قاض ، وقدمت عين أنوق على فائه ، ثم قلبت ياء ، لأن التغيير
يأنس بالتغيير ، فقالوا : أينق ، وقدمت الميم وهي لام على الهمزة فسي
مطمان ، فصار مطمين ، وقدمت اللام على العين في قووس ، فصار بالتقدير^(١)
قسووا ، فاطت الواو التي كانت عينا بقلبها ياء على قياس مذكور فسي
التصريف ، وادغمت الواو الزائدة فيها بعد قلبها ياء ، فصار في التقدير
قسو على صورة نحو التي في قوله : " انكم لتنظرون في نحو كشرة ، فاذا
صفرته قلت : قسي على صورة فعيل ، وأصلها قسيي على صورة كتيب
بثلاث ياءات ، فحذفت احداها على مذهب^(٢) سيهويه ، ويقتضى
مذهب أبي عمرو جواز الجمع بينهما ، فيكون كالمقوص ، فوزن : لاث ،
وشاك فاع ، وانيق اعفل ، ومطمئن مفعل ، وقسي فلوع ، فاذا صفرت
قلت : لويث ، وشويك على صورة قويض ، وأيينق ، ومطمئين^(٣) ، فلم
ترد شيئا من ذلك الى أصله ، لأن القلب لم يكن لسبب يزول بالتصغير ،
فكانه بناء مستقل .

فصل : ثم قال أبو القاسم : (فان كان الاسم الثلاثي مؤنثا
الحقت في تصغيره " الها " كانت في مكبره ، اولم تكن) .^(٤)

هذه العبارة تعطي بظاهرها الحاق ها التانيث في كل
مصغر كانت الها في مكبره ، فيجس من ذلك دخول ها على ها ، وذلك
محال ، واما كان ينبغي أن يقول : الحقت الها في مصغره ان لم تكن

-
- (١) في " ق " في التقدير .
(٢) في " ق " أصل .
(٣) في " ح " و " ق " طمئين .
(٤) الجمل : ٢٤٦ .

في مكبره ، ووجه ذلك والله أعلم التنبيه على أن الموء نث بهذه العلامة
انما يصغر معها صدر ما هي فيه ، ثم تلحق بعد الفراغ من عمل التصغير
بخلاف غيرها مما يوء نث به ، فتنه مرة يصغر معه الصدر كما قلنا في الهاء ،
ومرة يصغر معه جملة الكلمة ، وأما الهاء فلا خلاف في أنها لا يصغر معها
الا صدر ما هي فيه ، فكانه أشار الى أنه انما يعتبر في التصغير الاسم
مجردا منها ، والله أعلم .

فصل : واعلم أن الاسم الموء نث على ضربين .

ضرب موء نث بالعلامة ، وهو الأصل .

وضرب موء نث بغير علامة ، وكأنه محذوف منه العلامة ، اعتبارا بالأصل ،
ولما كان كذلك وجب ردها في التصغير (١) ، لأنه يرد الأشياء الى أصولها ،
وأياها فانه لما كان الحرف الثالث اذا حذف ووجب رده في التصغير ، لقيام
بناؤه ، وكانوا قد حكموا لها محذوفة بحكم اللام المحذوفة في نحو :
أرضين على ما يأتي ردها في التصغير كما ردوا لام الثلاثي ، ولهذا المعنى
اختص بالثلاثي دون ما زاد على ذلك . والله أعلم .

ومن الناس من قال : انما وجب رد التاء ، لأن التصغير الحسق
المصغر بالأوصاف ، وأوصاف الموء نث يلزمها العلامة ، فلذلك لحقته
العلامة لهذا المعنى (٢) . والله أعلم .

فان قيل : لو كانت العلة هذه لاستوى (٣) الثلاثي والزائد فسي

هذا الحكم ؟

(١) انظر التكملة : ٤٨٨ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٦ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش : ١٢٧/٥ .

(٣) في الأصل " لا سوى " خطأ .

فالجواب : أن الزائد فيه ما يقوم مقامها على ما مضى بيانه
في باب ما لا ينصرف ، فلذلك لم يجز أن يجمع بينها وبين ما يقوم مقامها ،
وليس ذلك في الثلاثي . وهذا واضح ان شاء الله ، فتقول في دار :
دويره وفي نار : نويره ، وفي هند : هندية ، وفي دعد : دعيده ،
وكذلك ما أشبهه ، وقد شذت من هذا الباب الفاظ ، فصغرت بغير
علامة ، وهي مؤنثة ، (١) وقد شذت من ثلاثي المؤنث الفاظ ، فصغرت
بغير علامة (١) ، وهي القوس ، والفرس ، والعرس [والعرس] (٢) والحرب ،
والناب ، والعرب ، والذود ، والضحي ، والدرع . (٣) والثلاثي من ألفاظ
العدد ، وهي خمس ، وست ، وسبع ، وتسع ، وعشر ، والثلاثي من أسماء
الجناس في لغة من أنت نحو : نخل ، ونحل ، وشجر ، فرقا بينهما
وبين واحدها ، ما جرى على المؤنث وصفا بغير علامة ، مصدرا كان كامرأة
عدل ، أو غير / مصدر كامرأة حائض اذا صغرت مرخما ، والطنش ،
والطست فرقا بينهما وبين ما فيها العلامة ، ومنها القدر على ما نص عليه
بعض أشياخنا بسببه ، وذلك أني لقيت بعض أصحابنا في سوق من أسواقها
زمان قراعي بها ، فسألني كيف تصغر قدرا ، فقلت : قديره بالتاء ،

٣١٤

- (١-١) ساقط من " ق " .
(٢) تكلمة من " ح " و " ف " .
(٣) ذكر ابن التستري الكاتب في المذكر والمؤنث له : . ه ما يؤنث
من سائر الأشياء بدون علامة وهي : الطح ، والنار ، والدلو ،
والقوس ، والمنجنيق ، والحرب ، والدرع ، والسراويل ، والموسى ،
والذهب ، والمعسل ، والعرس ، والخمر وصفاتها ، والريح
ونعوتها . وعد أبوحيان ما حفظ من تلك الألفاظ وهي أقل
مما ذكر ابن الفخيار وزاد أشياء لم ترد فيما تقدم وهي : نصف ،
وخود ، ونعل ، وشول ، ونحل ، همع الهوامع : ١٤٤ / ٦ .

فقال : كذا كنت أقول ، ولكن هلم معي ، فمضيت واذا بشيخنا الأستاذ
أبي عبد الله بن عبد المنعم رحمه الله يقول لفسخار كان يساومه بكم هذه
القدر ، فقلت له في ذلك ، فقال : كذا هو النص عن الخليل في العين ،
ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهري (١) ، فهذه عشر ون موضعا على
الكمال (٢).

واعلم أنه إنما يعتبر في التصغير الحال الحاضرة من تذكير
وتأنيث خلافا ليونس في اعتبار الأصل ، مستدلا بقولهم : عينه اسم
رجل قال سيبويه : وإنما سمي بالمصغر (٣) ، وانظر هل يلزم يونس
أن يقول في زيد زبيد اسم امرأة اعتبارا بالأصل كما اعتبره في العكس ،
يظهر أنه أولى ، لأن اعتبار الأصل فيما هو أصل أظهر من اعتبار أصل
فيما هو فرع . (٤) والله أعلم .

ثم قال أبو القاسم : (فان زاد على الثلاثة [أحرف] لم
يلحق فيه التأنيث (٥) ، فتقول في [تصغير] زينب : زينب ، وفي
عقرب : عقيرب) .

قد تقدم " أن ما زاد على ثلاثة أحرف من الموءنث ، فإنه يفسر
بغير علامة ، من جهة أن الحرف الرابع فما زاد قائم مقام هاء التأنيث ،
فلذلك لم يجز أن يجمع بينهما ، وقد أشار الخليل إلى هذا المعنى . (٦)

-
- (١) الصحاح " قدر " ٧٨٧/٢ .
(٢) انظر عدها فيما سبق قبل قليل .
(٣) الكتاب : ٤٨٤/٣ .
(٤) ذكر في المقتضب : ٢٤٠/٢ ، أن الموءنث إذا سمي بمذكر
لم يكن في تصغيره إلا التأنيث فتقول في عمر : عميره .
(٥) في الجمل : ٢٤٦ و " ح " " الهاء " .
(٦) زيادة من الجمل .
(٧) الكتاب : ٤٨١/٣ .

وأما قول أبي عمرو في تصغير حيارى : حيرة ^(١) ، فليس على حد قولهم في هند : هندية ، لأن الهاء في حيرة عندها إنما هي عوض من الف التانيث المحذوفة في التصغير ، والهاء في هندية إنما هي الهاء التي [كأنها] ^(٢) كانت محذوفة من المكبر فدرت في المصغر ، لما ذكر قبل . والله أعلم .

ثم إن رباعي الموءت فما زاد إذا حذف منه فصار بالحذف على ثلاثة أحرف جرى على ما ذكر في لحاق العلامة ، إنما يعتبر في الحال ^(٣) الحاضرة من العدد ، سواء كان الجذف بسبب تصغير الترخيم ، أو بسبب آخر ، فتقول في زينب وفي سعاد : زينة ^(٤) ، وسعيدة إذا صغرتهما تصغير الترخيم ، وتقول في " سماء " إذا صغرتها تصغير التكبير : سمية على مذهب سيبويه ، وسمي على مذهب أبي عمرو ، وذلك أن " سماء " فيها ألف زائدة بعدها همزة بدل من واو ، فلما صغرتها أدغمت ياء التصغير في الألف بعد قلبها ياء ، فانقلبت الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فاجتمع في الكلمة ثلاث ياءات .

فأما أبو عمرو فلا يحذف شيئاً ، فيقول : سي في الرفع ، والجر ، وسميياً في النصب كسائر المنقوصات ، ^(٥) ولم يلحق فيه هاء التانيث ، لأنه على أربعة أحرف ، وأما سيبويه فيحذف أحدها طلباً للتخفيف ، فيصير العدد على ثلاثة أحرف ، فيجب الحاق هاء التانيث على القاعدة في أمثاله ، فيقول : سمية ، فان صغرت تصغير الترخيم قلت :

-
- (١) الكتاب : ٤٣٧/٣ .
(٢) كلمة من " ق " و " ح " .
(٣) في الأصل " الحاق " .
(٤) في الأصل " زينة " خطأ .
(٥) انظر الكتاب : ٤٧٢-٤٧١ / ٣ ، ٤٨٢-٤٨١ ، ٤٥٩ ، وانظر قول أبي عمرو وسيبويه في شرح الشافية : ٢٣١/١ - ٢٣٤ .

سمية على القولين ، فالحاصل أنك تقول على مذهب سيبويه : سمية
سواء صفرته تصغير التكبير ، أو تصغير الترخيم ، وتختلف الصور
على مذهب أبي عمرو ، لأنه يقول في تصغير التكبير سمي كسائر
المنقوصات ويقول في تصغير الترخيم سمية كما يقول سيبويه . والفرق
بين القصدين في مذهب سيبويه ، أن المحذوف في تصغير الترخيم
الحرف الزائد ، وهو الألف لا غير ، وان التصغير ورد على الكلمة في
التقدير بعد حصول الحذف ، وأن المحذوف في تصغير التكبير يحتمل
أمرين :

أن يكون الحرف الزائد ، وأن يكون الحرف الأخير ، لكونه طرفاً ،
والحذف يسرع إلى الأطراف ، وأن الحذف إنما كان بعد حصول التصغير
لأنه إنما أوجبه اجتماع الياءات . وهذا بين ان شاء الله .

باب تصغير الرباعي

٣١٥ / الرباعي العدد مطلقا يصغر على مثال فعيعل ، تقول في
تصغير جعفر : جعيفر ، وفي صيوف صييرف ، على ما تقدم ، الا في
موضعين .

أحدهما ما آخره ألف (١) التانيث ، فانك تفتح منه ما بعد ياء
التصغير ، تقول في حبلى : حبيلى ، فرقا بينها وبين الف اللاحق .
والثاني : ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بيا (٢) التصغير ،
فانك تحذف الآخرة منها على مذهب سيويه ، فتقول في كساء
كسي ، وكسيي على مذهب أبي عمرو كسائر المنقوصات (٣) ، فان
كان هذا الرباعي مشدد العين زال ، لوقوع ياء التصغير بين المثلين ،
تقول في سلم : سليم ، وفي قنب قنيب .

فان كان مضاعف اللام غير مدغم صغر على حاله ، لأنه ملحق ،
فوجب أن يجرى مجرى ما ألحق به ، فتقول في : قرد : قريد ، كما
تقول في جعفر : جعيفر ، وان كان (٤) مدغما ، فان كان ملحقا زال
ادغامه ، لأن الملحق لا يدغم ، الا اذا كان أول المثلين ساكنا وضعا ،
فتقول في حدب (٥) : حديب وان كان غير ملحق لزم ادغامه ،
فتقول في معد : معيد ، وفي دابة دويبة ، فان كان الثالث ألفا ،
أو واوا ساكنة أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، فتقول في

(١) في الأصل و " ق " " تا " التانيث " خطأ .

(٢) " بيا " ساقطة من " ح " .

(٣) انظر شرح الشافية : (١) / ٢٣١ - ٢٣٤ .

(٤) في الأصل و " ق " " فان " بالفاء والمثبت من " ح " .

(٥) الخدب من الرجال : الضخم .

كتاب : كتيب ، وفي مقام : مقيم ، وفي عجوز : عجيز ، فان كانت الواو
عينا ، اولاللاحاق ، وكانت متحركة بحركة ظاهرة ، فان شئت أجريتها
على قياس التصريف فأدغمت^(١) فيها ياء التصغير بعد قلبها ياء ، نقلت
في أسود : أسيد ، وفي جدول جديد ، وان شئت أجريتها مجراها بعد
الف التفسير فصحتها ، نقلت : اسويد وجدول ، كما تقول في التفسير :
اساود وجداول ، والاول أجود ، وأجرى على القياس .

فان كان الآخر معتلا كان ياء على كل حال ، لا نكسار ما قبله ،

الا ما كان من الف التانيث ، كما تقدم .

وهاهنا نتكلم في مسألة أحيوى^(٢) وما أشبهها^(٣) ، وذلك

أن من قال في أسود أسويد قال في أحيوى : أحيوى والتزم ذلك يونس ،
مخافة ما يلزم على الإدغام من الحذف ، أو الجمع بين ثلاث ياءات .

قال سيبويه : وقول يونس حسن ، يعني من هذه الجهة^(٤) ، وله
في المسألة وجه آخر وهو اجراؤه ، مجرى الصحيح ، فنقول : هذا أحيوى

غير ممنون ، ومررت بأحيوى بظهور الفتحة على أصله المذكور في باب ما لا

ينصرف ، وليس^(٥) بحسن من هذه الجهة ، ومن قال : أسيد قال : أحيى

بحذف الياء الآخرة ، لاجتماع ثلاث ياءات^(٦) ، ولا يعرف ، لوزن الفعل

في الأصل ، والصفة ، أو العلمية ان كانت . وجاز اعتبار الأصل ، لوجود

المحرز ، وهو الهمة التي أصلها أن تكون لمعنى المضارعة ، هذا

مذهب سيبويه .

-
- (١) في الاصل " أدغمت " بدون الفاء .
(٢) في الأصل " أخرى " خطأ .
(٣) في " ح " " أشبهه " .
(٤) الكتاب : ٤٧٢/٣ زانظر المسألة في شرح الشافية : ٢٣٣/١
وما بعدها .
(٥) في " ح " " لم يحسن " .
(٦) في الأصل " ثلاثة " خطأ .

وأما عيسى بن عمر ، فانه يصرفه ، لأن القاعدة مراعاة اللفظ
في باب ما لا ينصرف دون الأصل (١) ، بخلاف باب التصريف ، ولهذا
انصرف "خير منه" ، لزوال الوزن لفظاً .
قلنا تراعى فيه الأصول اذا كان ثم ما يحرزها (٢) ، لقيامه
مقام حضورها ، فكما لا ينصرف "يضع" اذا سميت به مذكراً ، فكذلك
أحي ، وحروف المضارعة ما يحرز الأصل ، ولهذا انصرف "خير منه"
لخلوه ما يحرز الأصل ، وأما ابو عمرو فانه يجمع بين ثلاث ياءات ، فيقول :
رأيت أحيي ، وينونه رفعا وجرا كجوارى ، واذا صغرت شافية على من قال :
أسيود قلت : شويوية ، ويونس يلتزم ذلك على ما تقدم من أصل
مذهبه ، فاذا ادغمت قلت على مذهب سيبويه ، وعيسى شويه ، بحذف
الياء الآخرة (٣) ، لاجتماع ثلاث ياءات ، وعلى مذهب أبي عمرو سويوية على
أصل مذهبه من جواز الجمع بين ثلاث ياءات . (٤)

مسألة : أروية أفغولة عند سيبويه جريا على القاعدة في الهمزة

اذا كانت أولا ، وجمعها أروي منونا ، لأنه "أفعل" اسم غير وصف ،
فلا مانع من صرفه ، وحكى الفارسي عن أبي الحسن في تصغير أروي أريا /
نص على اصالة الهمزة ، فوزن على هذا فعليه ، وأروي فعلى ، والألف
للتأنيث ، فالحاصل أن أروية افغولة على من نون أروي ، وفعلية (٦) على
من لم ينون ، وأن "أروي افعل على من نون لا غير ، وفعلى على من لم
ينون ، كذا ينبغي أن يؤخذ هذا الموضع .

- (١) الكتاب : ٤٧٢/٣ .
(٢) في الأصل "يحرز" .
(٣) في "ق" "الآخيرة" .
(٤) انظر الكتاب المواضع السابقة ، وشرح الشافية .
(٥) انظر تفصيل ذلك في المسألة الثالثة عشر من المسائل البغداديات
: ١٢٧ وانظر الكتاب : ٤٦٩/٣ ، والنكت للاطم : ٩٣٩ .
(٦) في الأصل "فعليه" خطأ .

فان صغرت أروية على أنها افعولة قلت على من قال أسيد ،
فصح الواو ، أروييه ، لانها عين ، ويلتزم ذلك يونس على أصل
مذهبه المذكور ، فان صغرتها على من قال : أسيد فأدغم اجتمع في
المسألة أربع ياءات ، فوجب أن تحذف (١) اثنتان ، لأنك اذا لزمك
حذف المفردة كان حذف المزدوجة الزم ، (٢) فوجب أن تقول : أرييه ،
ومن يقول في النسب : أميي (٣) يقول هنا : أريية بالجمع بين
أربع ياءات .

فان صغرتها على أنها فعلية ، قلت : أرييه ، فلم تحذف شيئا
على القاعدة في تصغير المنسوب ، وذلك انهم فرقوا بين دخول
التصغير على النسب و [بين] (٤) دخول النسب على التصغير ، فقالوا
اذا ادخل التصغير على النسب صغرت ما قبل يائه فلم يتصور الحذف أصلا ،
لأن كل واحد من حرفي النسب والتصغير المعنى ، فلو حذف لاختل المعنى
الذي سيق له الحرف ، وكذلك تقول في عدوى (٥) عديي لا غير ، واذا
دخل النسب على التصغير أعلنت القياس ، فاذا نسبت الى أسيد قلت :
أسيدى بالحذف لا غير ، وما يزيد عندك ذلك بيانا مسألة " أميه "
تقول في النسب اليها أموي على القاعدة في النسب الى فعليه (٦) ، فاذا
صغرتها زدت ياء التصغير قبل الواو وادغمتها فيها بعد قلبها ياء وتركت
ياء النسب على حالها ، فقلت : أميي لا غير . وان لم يجز ذلك قبل

-
- (١) في " ح " تكون " .
(٢) في " ق " " أولى " .
(٣) منسوب الى " أمية " .
(٤) تكلمة من " ح " .
(٥) في الأصل " عدو " .
(٦) في الأصل " فعليه " خطأ .

التصغير، وكذلك اذا صغرت جهني قلت : جهيني (١) وان لم يجز ذلك قبل التصغير .

ثم قال أبو القاسم : (واما عجوز ، فتقول عجيز ، ولا يجوز اظهار الواو) . (٢) وذلك أن الواو الواقعة بعد ياء التصغير ان كانت ما حركت بحركة ظاهرة في المكسر ، وكانت عينا ، أو زائدة للالحاق ، فوجهان أحدهما قلبها ياءً وادغام ياء التصغير فيها على القاعدة التصريفية ، وهو أجود .

والثاني تصحيحها حملا لياء التصغير على ألف التكمير ، فتقول في أسود : أسيد ، وأسيود ، وفي جدول جديل ، وجدبول ، وان كانت الواو ساكنة لفظا وأصلا ، أو لفظا دون أصل لم يكن فيها الا الاعلال المذكور ، فتقول في مقام مقيم ، وفي عجوز عجيز لا غير . (٣)

(١) قلت جهني ساقطة من ح .
(٢) الجمل : ٢٤٧ .
(٣) لا غير ساقطة من ح .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

وذلك أن الخماسي العدد على ثلاثة أقسام.

أحدها : أن يكون كله أصولا كسفرجل.

والثاني : أن يكون خماسيا بزيادة واحدة كمدحرج .

والثالث : أن يكون خماسيا بزيادتين ، كمنطلق .

فإذا صغرت الخماسي الأصول حذف الحرف الآخر منه مطلقا ،

وهو أجود ، لأنه محل التغيير ، فتقول في سفرجل : سفيرج ، ونسي

فرزدق ، فريزد ، وفي قذعمل^(١) ، قذيعم ، ويجوز حذف ما قبل

الآخر وإبقاء الآخر بشرطين .^(٢)

أحدهما : أن يكون متصلا به .

والثاني : أن يكون من حروف "سألتمونيها" ، أو ما يشبهها ،

فتقول : في قذعمل : قذيعل ، وفي فرزدق فريزق ، لأن الميم نسي

الأول من حروف سألتمونيها ، والبدال في الثاني ، وإن لم تكن من حروف

"سألتمونيها" فإنها تشبه التاء منها ، لاجتماعها في مخرج واحد ،

ولأن كل واحد منهما يدغم في صاحبه .

ولا يصغر هذا الخماسي الأصول الا على استكراه ، لما في ذلك

من حذف حرف من أصول الكلمة^(٣) ، فإن كان خماسيا بزيادة واحدة

(١) القذعمل : الضخم من الابل ، وانظر تعليلا حذف الحرف الأخير منه

في الكتاب : ٤٤٨/٣ ، وشرح الفية ابن معطي : ١٢٠٠٦ .

(٢) شرح ابن عصفور : ٣٠٢/٢ وشرح الشافية : ٢٠٤/٣-٢٠٥ .

قال

(٣) لما كان هذا الحذف مستكرها ، فإنه سمع الأقفش "سفيرجل" بدون

حذف شرح الشافية : ٢٠٥١١ وشرح ابن يعيش : ١١٧/٥ ،

فانك تحذفها حيث كانت ، لاقامة بناء التصغير ، الا أن تكون رابعة ،
وهي ياء ، أو واو ، أو ألف ، فانك لا تحذفها ، لأن بناء التصغير لا يختل
بإثباتها ، فتقول في قنديل : قنديل ، وفي عصفور عصفير ، وفي سربال ،
سربيل ، وفي فردوس فرديس . (١)

فان كان خماسيا بزيادتين فلا بد أن تكون الزياتان متفاضلتين
أو متساويتين ، أو متقاربتين (٢) ، فان كانتا متفاضلتين حذف المفضول ،
لاقامة بناء التصغير ، الا أن يكون رابعا ، وهو حرف مد ولين نحو :
تجفاف ، تقول فيه : تجفيف ، ولا تحذف شيئا .

والتفاضل بين الحرفين يكون بالتقدم والتحرك والدلالة على
المعنى ، ومقابلة / الاصول ، والخروج عن حروف " سألتمونيها " ، ٣١٧
والا يودى الى مثال غير موجود على رأى . (٣)

وما استغنى (٤) بحذفه عن حذف حرف ساواه في جواز الحذف ،
فكل واحد من المتقدم ، والمتحرك ، والدال على المعنى ، والملحق بالأصول ،
والخارج عن الزيادة ، وما لا يودى الى مثال غير موجود على من قال به ،

- ====
- قال الخليل : لو كنت محقرا هذه الا سماء ولا أحذف منها شيئا
كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير
بزنة دنينير . فهذا أقرب وان لم يكن من كلام العرب ٤١٨/٣
وحرف الجيم رواه الا خفش محرك ، والخليل يرى تسكينه قياسا
على دنينير . انظر شرح ابن يعيش ١١٧/٥-١١٨ .
- (١) شرح الفية ابن معطي : ١٢٠٧ ، وشرح ابن عصفور : ٣٠٢/٢ ،
والمقرب : ٩١/٢ .
- (٢) " أو متقاربتين " ساقطة من " ح " .
- (٣) انظر شرح الشافية : ٢٢٧/١ ، والمقرب : ٩٣/٢ ، وذلك نحو
" ذر حرح " يصفر على ذريرح ، لا " نه فعيلع ، ولا يقال :
ذريرح ، لأن " فعيلع " غير موجود .
- (٤) في " ح " و " ق " يستغنى .

والمستغنى بحذفه عن حذف مساويه في الحذف (١) أفضل مما يقابله،
فميم منطلق أفضل من نونه، من ثلاثة أوجه وهي: التقدم، والتحرك
والدلالة على المعنى (٢)، فلذلك تحذف النون وتبقى الميم، فتقول:
مطيلق، وإذا صغرت مجلبب قلت على مذهب سيبويه: مجلبب، فالميم
وان لم تكن لللاحق، فإنها تفضل بـ"اللاحق" بالدلالة على المعنى،
وبالتقدم، والمبرد يحذف الميم فيقول: جليب، لأن مجلبب (٣) ملحق
بمذرج، فكما لا يجوز في مذرج إلا دحيرج، فكذلك لا يجوز في
مجلبب إلا جليب، لأنه ملحق به، ومذهب سيبويه أولى، لأن حـسرف
اللاحق غايته أن يفضل ما ليس لللاحق إذا لم يكن فيه ما يعضل به
حرف اللاحق، نحو: دلامص، الميم لللاحق، والألف لغير اللاحق،
وليس فيها ما تفضل به حرف اللاحق، فهي أولى بالحذف (٤).

وإذا صغرت: خفيدد، وعفنجج قلت: خفيدد، وعفنجج، فتحذف
الياء والنون (٥) من حروف "سألتونيها"، والجيم والذال ليستا
منها (٦)، فهما أفضل من الياء والنون (٥)، لأنهما وان كانا لللاحق
كاحدى (٧) الدالين واحدى الجيمين، فان الياء والنون من حروف

-
- (١) "في الحذف" ساقطه من "ح".
(٢) دلالتها على المعنى من حيث أنها تدل على اسم الفاعل، وحذف
الميم يجعل بذلك المعنى. شرح ألفية بن معطي: ١٢٠٧ والمقتضب
: ٢٤٩/٢.
(٣) في الأصل: "مجلبب".
(٤) انظر الكتاب: ٤٢٩/٣، والمقتضب: ٢٥١/٢ - ٢٥٢ وشرح
الشافعية: ٢٥٩/١، وما نقله الشيخ عبد الخالق من رد ابن ولاد
على المبرد.
(٥-٥) ساقطة من "ح" و"ق" وانظر المقرب: ٩٥/٢.
(٦) في الأصل "منهما" بالتثنية خطأ. وهذه الكلمة ضمن ما سقط
من "ح" و"ق".
(٧) في "ح" "فاحوى" خطأ.

"سألتومنيها" والجيم والبدال ليستا منها (١) ، فهما أفضل من الياء والنون من هذه الجهة ، فلذلك (٢) حذفتهما دون الجيم والبدال ، وكلاهما ملحق بهما بسفرجل ، ومثلها (٣) فيما ذكر غدودن ، وعشوثل . (٤)

فصل : فان كانت الزائدتان متساويتين ، فانت مخير فني حذف أيهما شئت ، وذلك نحو : فلتسوة ، فالنون والواو مزيدتان (٥) لغير الحاق ، لعدم بناء يكون هذا ملحق به ، فالنون تفضل بالتقدم ، والواو تفضل بالتحرك ، فقد تقابل التفاضل ، فان شئت حذفت النون فقلت : فليسيه فقلبت الواويا ، لا نكسار ما قبلها ، وان شئت حذفت الواو فقلت : فليسة ، ومثله في التساوي حبيط (٦) النون والالف زائدتان (٧) للالحاق بسفرجل ، فالنون تفضل بالتقدم ، والالف تفضل بأنها في موضع حركة ، لأنها (٨) في مقابلة لام سفرجل ، فقد تقابل التفاضل فان حذفت النون قلت : حبيط ، فصار كسائر المنقوصات ، وان حذفت الالف قلت : حبيط وكان الطاء محل الاعراب ، وكذلك سائر ما استوت فيه الزائدتان يجرى هذا المجرى .

- (١) في الأصل " منها " خطأ والمثبت من " ح " و " ق " .
(٢) في " ح " " وكذلك " .
(٣) في " ح " " مثلها " بالتثنية .
(٤) انظر الكتاب : ٤٢٨/٣ - ٤٢٩ .
(٥) في " ح " و " ق " " زائدتان " .
(٦) انظر المسألة في شرح الشافية : ٢٥٤/٣ - ٢٥٥ قال الرضي في فلتسوه : ولو قيل أحذف الواو ، لتطرفها اولى لم يبعد ، ومثله قال في الف " حبيط " وانظر الكتاب : ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، والمقتضب : ٢٥٤/٢ ، وتعليق الشيخ عبد الخالق على " فليسيه " .
(٧) في " ق " " مزيدتان " .
(٨) في الأصل " لأنها " خطأ .

فصل : فان كانت الزيادتان متقاربتين ، فأنت أيضا بالخيار
في حذف أيهما شئت ، وذلك نحو : ثمانية ، وعلانية ، ويمان ، وشام
الاصل ثمنية^(١) ، وعلنية^(٢) ، ويعنى ، وشامي ، فحذفت إحدى
اليائين^(٣) وعوض منها الألف^(٤) ، فالألف تفضل بالتقدم ، والياء
تفضل بالتحرك ، إلا أن الياء من البنية الأصلية ، والألف مجتلبة على
سبيل التعويض ، فكانها زيدت للمد لوقوعها في موضع تكثر فيه الزيادة
فأشبهت الف صامح ، فكان حذفها أجود .^(٥)

فصل : اذا حذفت من الكلمة حرفا أو أكثر ، لاقامة بناء التصغير ،
فجائز أن تعوض من ذلك المحذوف ياء ساكنة^(٦) قبل الآخر ، وانما كان
ذلك ، لأن بناء التصغير يمكن مع العوض ولا يمكن مع بقاء الحرف المعوض
منه ، ولا يكون العوض الا حيث يمكن ، فان تعذر العوض وجب الاقتصار
على الوجه الأول ، فمما يتعذر فيه العوض ما آخره ألف التانيث نحو :
حباري ، فانك اذا صفرته بحذف الألف الأولى فقلت حبيرى لم يمكن
أن تقع ياء ساكنة قبل ألف التانيث / لأنك تفتح ما قبلها ابداء ،
وكذلك همزته نحو : جلولا ، فانك اذا صفرته بحذف الواو قلت :
جليلا^(٧) ، لم يمكن أن تقع ياء ساكنة قبل همزة التانيث لما قلناه فسي
الألف ، وكذلك اذا صفرت نحو : كساء ، ورداء على مذهب سيبويه

(١) ، (٢) هذه الكلمات الأربع مشددة الياء ، والنون سا بقية للياء في
الثلاث الأول .

(٣) الياء ان هما المضعفان .

(٤) في الأصل " الف " بدون حرف التعريف .

(٥) قال سيبويه : ٤٣٧/٣ . " واذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية
فأحسنه أن تقول : عفيرية ، وعلنية وثمانية ، من قبل أن الألف
ها هنا بمنزلة الف عذافر وصامح ، وانما مد بها الاسم ، وليست
تلتحق ببناء ببناء ، والباء لا تكون في آخر الاسم زيادة الا وهى
تلتحق ببناء ببناء . وانظر المقتضب ٢٥٣/٢ واعتراض الشيخ عبد الخالق
عظيمة على الرضي في شرح الكافية : ٢٥٧/٣ .

(٦) في " ق " " أن تعوض ياء " من ذلك الحذف ساكنة .

(٧) انظر تصغير جلولا وأمثالها فيما يأتي ص

قلت : كسي (١) ، وردى ، ولم تعوض من الحرف المحذوف يا قبل
الآخر ، لأنك فررت من اجتماع الياءات ، فكيف تعود الى ما فررت
منه ، وكذلك المصغر تصغير الترخيم ، لأن الغرض بتصغير الترخيم
الاقتصار على الأصول وحذفها جميع الزوائد التي لا تحرز المعنى
والتعويض ينافي هذا الغرض فالهم [ذلك] (٢) وباللغة التوفيق .

فصل : فان كان سداسيا بزيادة واحدة ، فانك تحذفها
حيث كانت ، فيبقى خماسي الأصول ، فيجرى على ما تقدم في حذف
الآخر ، أو ما قبله بالشرطين ، (٣) وذلك نحو : قبعتري (٤) ، ودرديس (٥)
وعضرفوط (٦) ، تقول فيه : قبعت ، ودرديب ، وغضريف ، والتعويض
جائز على ما تقدم .

فان كان سداسيا بزيادة اثنين ، فانك تحذفها معا ، لقيام بناء
التصغير ، الا أن تكون ألف (٧) التأنيث على ما يأتي ، (٨) أو يكون
أحدهما بعد الحذف رابعا ، وهو حرف مدولين ، وذلك نحو : عنكبوت
تحذف الواو والتاء ، فتقول : عنكب ، وتقول في طمانينة ، وقشعيرة :
طمينينة ، وقشيعيرة ، بناء على أن الأصل من المضاعفين هو الزائد ، أو على
الامكان ، ومن يعتقد أن الثاني من المضاعفين هو الزائد ، فانه يحذفه
على الوجوب ، لأنه لا يجوز حذف الأصلي وابقاء الزائد ، فتبقى الياء

-
- (١) انظر مذهب سيبويه فيما تقدم ص
(٢) زيادة من "ح" .
(٣) انظر الشرطين فيما سبق ص
(٤) القبعتري : الجمل العظيم .
(٥) الدرديس : الداهية والشيخ والمعجوز وخرزة الحب .
(٦) العضرفوط : من دواب الجن وركائبهم .
(٧) في الأصل و "ح" "الفي" خطأ .
(٨) انظر ما يأتي ص

خامسة لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، فتقول على هذا : طمئنة ،
وقشيعرة ، والتعويض جائز . (١)

وأما عيطموس (٢) ، فانك تحذف اليا فتبقى الواو رابعة وهي
حرف مد ولين ، فتقول فيه : عظيميس لا غير ، ولا تحذف الواو ، لأنك
لا تستغنى بحذفها عن حذف اليا ، وما يستغنى بحذفه عن حذف نظيره
فحذفه واجب ، لأن الحذف لا يكون الا لضرورة اقامة بناء التصغير .

فصل : فان كان سداسيا بثلاث زوائد ، فانك تحذف واحدة
ان كان الرابع بعد الحذف حرف مد ولين ، وذلك نحو : مفدودن (٣)
على من جعل الزائد هو الثاني من المضاعفين ، أو على الامكان ، فتقول :
مفيدين ، ومن جعل الأول هو الزائد لم يكن الرابع حرف مد ولين ،
فيحذف الدال الأول ، فيقول : مفيدن ، ومفيدين ، فاليا عنده
انما هي على الجواز ، على ما تقدم في طمانينة . فتفهم ذلك .

ومن يفضل تضعيف الأصل على حرف المعنى يقل : غديدن ،
لأنه يحذف الميم فتبقى الواو الثالثة ، فيجب حذفها ، لاقامة بناء
التصغير ، كذا قال بعضهم . وعندى فيه نظر ، لأن حذف الميم يؤدى
الى حذف الواو ، وحذف المضاعف الثاني يستغنى بحذفه عن حذف
الواو ، والقاعدة عندهم : أن الحرف الذى يستغنى بحذفه عن حذف
زائد مثله يجيز (٤) حذفه دون الآخر ، الا أن يكون القائل بتفضيل
تضعيف الأصل يرى أن المضاعف الأول هو الزائد دون الثانى ،

- (١) انظر الكتاب : ٤٤٧/٣ والمقتضب : ٢٥١/٢ .
(٢) " العيطموس " التامة من الابل والنساء .
(٣) انظر شرح الشافية : ٢٦٠/١ .
(٤) في " ق " و " ح " " يجب " .

فحينئذ يحشى ما قال في تفضيل تضعيف الأصل ، لأنه لا بد من حذف الواو على هذا التقدير ، سواء حذفت الميم أو الدال الأولى ، فتأمل ذلك .

فإن لم يكن الرابع حرف مد ولين حذفت اثنين ، لقيام بنا

التصغير ، فتقول في مستخرج ، مخيرج ، واستبرق ، ابيرق ، وفي مقعسنس : مقيعس ، والمبرد يقول : عقيسس على أصله في تفضيل تضعيف الأصل على حرف المعنى (١) ، وقد تقدم ترجيح قول سيهويه . (٢)

وأما انطلاق ، فتقول فيه : نطليق (٣) ، لأن رابعه حرف

مد ولين بعد حذف الف الوصل ، (٤) وأبو عثمان المازني يقول : طليق بحذف النون مع [الف] (٥) الوصل (٦) قال : لأن نطليق : (٧)

نفيعل (٨) ، وهو مثال غير موجود ، وهذا الذي قاله أبو عثمان غير لازم ، لأن التصغير [ليس] بناً أصلياً ، فيمتنع فيه ذلك ، وقد تقدم مثل هذا في باب الترقيم .

وأيضاً فانك تقول في هار هوير ، (٩) وفي يعد اسم رجل يعيد ،

وهذا جائز باتفاق ، ووزنه في اللفظ فويل ، ويعيل ، وليس ذلك في الكلام فدل أن الخروج (١٠) عن الأمثلة في هذا الباب غير معتبر ،

لأنه ليس أصل بناً ، وهذا واضح إن شاء الله .

-
- (١) انظر المقتضب : ٢ / ٢٥١-٢٥٢ ، والكتاب : ٣ / ٤٢٩ .
(٢) انظر ما سبق ص وذكر الفارسي في التكملة : ٤٩٥ أنه لا يقال قعيسس لأن الميم لمعنى الفاعل .
(٣) في الأصل " مطليق " وفي " ق " " مطليق " كلاهما بالميم خطأ .
(٤) في الأصل و " ق " " بعد حذف الأصل " خطأ .
(٥) تكلمة من " ح " .
(٦) في " ق " " الأصل " خطأ .
(٧) انظر شرح الشافية : ١ / ٢٦٠ .
(٨) في الأصل " كفيعل " وفي " مفيعل " وكلاهما خطأ .
(٩) انظر شرح ابن يعيش : ٥ / ١٢٠-١٢١ .
(١٠) في الأصل " يدل على الخروج عن " .

فصل : فان كان سباعي العدد حذفت منه ثلاث زوائد ، أو اثنين ان كان الباقي حرف مد ولين رابعا (١) ، فتقول في بردرايا : (٢) بريدر ، فتحذف ثلاثة أحرف ، لأنه لا يقوم بناء التصغير الا بحذفها ، وتقول (٣) في احرنجام ، حريجيم ، فلا تحذف الا ألف الوصل والنون ، لأن الرابع بعد حذفهما حرف مد ولين ، وكذلك تقول في اشهباب : شهببيب ، بحذف ألف الوصل والياء فقط ، وكذلك ما أشبهه. (٤)

ثم قال أبو القاسم : (فان كان فيه زيادة (٥) حذفتها ، لأنها

أحق بالحذف من الأصلي) . يحتمل هذا الكلام وجهين :

أحدهما : أن يريد به (٦) ما هو على خمسة أحرف ، وأحدها زائد كدحرج ، فانك تحذف منه الميم ، وان كانت للمعنى ، لأنها أحق بالحذف من الأصل .

والوجه الآخر : أن يريد به ما هو على خمسة أحرف أصول وفيها حرف زائد على الخمسة ، فانك تحذفه أولا ، وبعد ذلك ينتقل الى الأصول ، فتحذف منها الآخر أو ما قبله بالشرطين في ذلك (٧) ، لقيام بناء التصغير ، وهذا الوجه هو ظاهر كلام سيبويه ، وبه وقع التمثيل ، فتقول في عضر فوط : عضيرف ، تحذف الواو ثم تحذف بعدها الطاء والتعويض جائز على ما تقدم .

-
- (١) كان الأولى أن يقول : "ان كان الباقي رابعا حرف مد ولين" .
(٢) بردرايا : اسم موضع بنهروان بغداد .
(٣) ساقطة من "ح" .
(٤) انظر شرح الشافية : ١ / ٢٦١ .
(٥) في الجمل : ٢٤٨ " زائدة " .
(٦) في "ح" "يراد" .
(٧) انظر الشرطين فيما سبق ص

فصل : ثم قال : (وان كانت في آخره الألف التانيث ممدودة
تركتها على حالها) . (١)

(٢-٢) يعني بقوله : تركتها على حالها (٢-٢) ، صغرت ما قبلها
كما تصغره لو لم تكن فيه الف التانيث ، وذلك أن القاعدة أن يصغر
صدرالمؤنث بالهمزة ، كما يصغر صدر ما فيه تاء التانيث ، فتقول في
معيورا : معيرا ، وفي شيوخا : شيخا ، كأنك صغرت معيورا ، ومشيوخا ،
ثم جئت بالهمزة بعد ذلك ، وهذا متفق عليه ، واستثنى من ذلك سيبويه
ما ثالثه حرف مد ولين ، كجلولا ، وبروكا ، فصغر الجميع بحذف الواو ،
فقال فيه : جليلا ، وبريكيا ، واطلق أبو العباس (٣) القول في تصغير
الصدر ، كما يفعل ذلك مع تاء التانيث ، فقال : بريكيا وجليلا ، فلا
يحذف شيئا ، والحجة لسيبويه في الاستثناء المذكور قول العرب في
ثلاثون : ثليثون ، فحمل على هذا جميع ما ثالثه حرف مد ولين إذا
أشبه ثلاثون ، فعلى هذا إذا سميت بنحو : كريمان ، وكريمون ، فأنك
تحذف منه حرف المد [واللين] (٤) فتقول : كريمان ، وكريمون ، ولا
يكون ذلك إلا بعد التسمية ، لأنه لا يشبه " ثلاثون " إلا إذا سمي به ،
لأنه قبل التسمية به له (٥) واحد مستعمل ، فيجرب مجراه ، فلا تحذف

(١) الجمل : ٢٤٨ .

(٢-٢) ساقطة من " ح " .

(٣) انظر مذهب سيبويه وأبو العباس وحجة كل منهما في الكتاب
: ٢/٤٤٠ ، ٤٤١ ، والمقتضب : ٢/٢٦٠ وما بعدهما .
وانظر رد ابن ولاد على المبرد وفي تلك الصفحات ، وانها
أيضا النكت للأعلم : ٩٢٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك
: ١٩٠٠ وما بعدها .

(٤) تكلمة من " ح " .

(٥) في الأصل : " بدله " .

منه شيئا ، وسوى أبو العباس بين الجميع في الامتناع من الحذف مطلقا ،
وثليثون حجة عليه (١) ، وكذلك ان سميت بدجاجان قلت على مذهب
سيبويه : دجيجان بالحذف ، ودجيجان بلاحذف عند أبي العباس
على أصله ، فان سميت بدجاجتان اتفق الجميع على أنك تقول : دجيجتان
بلاحذف ، لمكان تاء التانيث ، لأنها انما يصفر معها صدر ما هي فيه
باتفاق ، وهذا واضح ان شاء الله .

(١) قال الفارسي : ثليثون قول جميع العرب ، يعني بحذف الألف
في التصغير ، ارتشاف الضرب : ١/١٧٨٠

باب تصغير الظروف

وذلك أنَّ المعربَ من الطرفين الزماني والمكاني على قسمين :
قسم يحتمل القربَ والبعدَ مما يضاف إليه احتمالاً وضعياً ، فهذا
الضرب يجوز تصغيره ، للتخصيص على أحد الوجهين المحتملين ، وهو
القرب ، تقول : جاء زيد قبيل العصر ؛ أي قبل العصر بيسير ، وكذلك
بعيد الظهر ، و :

بضافي فويق الأرض^(١)

٣٢٠

ودوين السماء ، وكذلك ما أشبهه / تجري هذا المجرى .

وقسم موضوع للقرب ، فهذا الضرب لا يجوز تصغيره ، لأن المراد
من تصغيره حاصل منه غير مصغر ، فلا معنى لتكلف التصغير ؛ لأن الفروع
لا تتكلف الا لمزيد فائدة ، وتكلف ما لا يحتاج [إليه]^(١) ضرب من
العي ، وذلك نحو : بين ، ووسط ، وعند ، فان قيل : ان عند تستعمل
فيما قرب ، وفيما بعد ، تقول : عندي مال وهو حاضر بين يديك ، وعندى
مال وهو نا عنك .

فالجواب : أن الحضور يكون حسياً ، وهو الأصل ، ويكون محنوياً
وهو مجاز ، فحضوره في الوجهين أنه تحت ملكك وفي قبضتك ، وإلى ذلك
وقعت الإشارة بالوضع ، وهذا بين ان شاء الله .

فصل : واعلم أن اليوم ، والشهر ، والسنة ، والساعة ، واللييلة
يجوز تصغيرها ، وأما الاعلام من أسماء الشهور والايام فلا يجوز تصغيرها
عند سيبويه^(٣) ، والفرق عنده أن الضرب الأول أشد تمكناً من

(١) في الأصل «بضافي» بياء مشناة من تحت خطأ ، وليست واضحة في «ح» ، والمثبت من
«ق» . وهذا جزء من بيت في معلقة امرئ القيس وهو : وأنت إذا استدبرته سد فرجه
بضافي فويق الأرض ليس بأعزل

(٣) انظر مذهب سيبويه في الكتاب : ٤٨٠/٣ وهمع الهوامع :
١٥١/٦ - ١٥٢ ، والمبرد يصغر ذلك . المقتضب ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٤) تكملة من «ح» .

الضرب الثاني ، وذلك أن كل واحد من اليوم ، والشهر ، والسنة ، والساعة
والليلة يقع على ما أنت فيه ، وعلى ما يأتي ، وعلى ما مضى ، وهذا تمكن .
والضرب الثاني مخصوص بوقت يتكرر بتكرره ، فاستغنوا لذلك
عن تصغيرها بتصغير ما هو أمكن منها ، وهو اليوم ، والشهر ، والسنة .

ولا يصغر أيضاً أمس ولا غد ، لأنها لليوم الذي قبل يومك
والذي بعد يومك ، فلم يتمكننا تمكن اليوم والساعة ^(١) ، وكذلك أول من
أمس والبارحة لا يصغران . ^(٢)

فصل : والتصغير في اليوم والليلة على وجهين من المعنى :

أحدهما : أن يكون اعتباراً بنقصانه عما هو أكمل منه ، لأنه
قد يكون يوم أكمل من يوم [آخر] ^(٣) وساعة أكمل من ساعة أخرى ، وكذلك
الليلة ، ولا يتصور هذا المعنى في الشهر والسنة من جهة أن ما ينقص
من اليوم يزيد في الليل ، وما ينقص من الليل يزيد في اليوم .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك إشارة إلى تقليل العمل فيه وقلة
الانتفاع به ، وهذا الوجه يجرى في الجميع .

وقد قال بعض النحاة : إن الوجه الأول يجرى أيضاً في
الشهر والسنة ، لأن الاعتماد على الأيام دون الليالي ، لأن التصرف في
غالب الأمر إنما يقع في أيام الشهور والسنة دون ليلاتها .

ثم قال أبو القاسم (والامّاكن مذكرة كلها الاقدام وورا) ^(٤)

-
- (١) في "ق" "والشهر" .
(٢) انظر الكتاب ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) الجمل : ٢٥٠ .

(١) كان ينبغي أن يستثنى مع قدام وورا ما فيه الهاء [منها]
كمنه ، ويسرة . وكان ينبغي أيضا أن يذكر في الباب ظروف الزمان ،
لاجتماعها مع ظروف المكان في أن المراد بتصغيرها اما التقريب ، واما
التحقير للذات (٢) ، ان لم يتجه التقريب .

والقول في ذلك وبالله التوفيق : أن تقول : ما يصفر من
الظروف المكانية والزمانية على أربعة أقسام .

قسم مذكر نحو خلف ، وفوق ، وتحت ، ودون في المكان ، ويوم ،
وشهر ، وعام في الزمان ، فهذا كله يصفر على حاله ، فتقول : هو
خليف كذا ، وفويقه ، وتحيته ، ودوينه ، وفعل يوم كذا وشهير كذا ،
وعويم كذا .

وقسم مؤنث بالهاء نحو : يمنة ، ويسرة في المكان ، وغدوة ،
وبكره في الزمان ، فهذا أيضا يصفر على حاله بالهاء ، تقول : هو
يعينة كذا ويسيرة كذا (٣) ، وجاء غدية وبكيرة .

وقسم يوءنث (٤) بغير علامة ، وذلك قدام وورا .

قال ابن جنى : ومن العرب من يوءنث امام (٥) ، وكان
القياس في هذه أن تصفر بغير علامة ، لأن القاعدة أن الحرف الرابع

-
- (١) تكلمة من " ح " و " ف " .
(٢) في " ح " واما تحقير الذات .
(٣) في " ح " يمنة كذا ويسرته .
(٤) في " ح " مؤنث .
(٥) حكى ذلك الكسائي اللسان " أم " وذكرها الفراء ، في المذكر
والمؤنث له : ٣٥ دون أن يعزوه حكايتهما للكسائي .
وانظر : المذكر والمؤنث لابن الأثير : ٣٧٧ ، والمذكر والمؤنث
لابن التستري : ٥٥ .

في الموءنث بغير علامة يقوم مقامها ، ولا يجمع بينهما ولكنها لما شذت
بمخرجها عن نظائرها ، شذوا في تصغيرها ، لأن الشذوذ يأنس بالشذوذ
فقالوا : (١) قديمه ، ووريشه ، وأميه ، فجمعوا بين الشيء وما يقوم
مقامه تنبيها على الشذوذ ، وذلك أن تأنيث الكلمة إنما يعلم أما بالعلامة
الموضوعة / لذلك ، وأما بالأحكام المذكورة في باب التأنيث ، وقدم
٣٢١ وورا ، وأمام في أحد وجهيها موءنثات ، وليس فيها شيء مما ذكر (٢)
فيعلم به تأنيثها فأظهروا العلامة في التصغير وجمعوا بينها وبين الحرف
الرابع على خلاف المعهود ، لضرورة التنبيه على التأنيث ، وهذا بين
إن شاء الله .

وقسم صفر على غير بنائه المستعمل ، وذلك في أسماء العشيّة ،
قالوا في مغرب الشمس : مغربان ، وفي العشي عشان ، وقالوا فيهما :
مغربانات ، وعشيانات ، كأنهم جعلوا الحين اجزاء (٣) ، لأنه كلما
مضى منه جزء خلفه جزء آخر ، وكل واحد من تلك الأجزاء مغرب
وعشى ، كما قالوا : عظيم المناكب ، ومفارق رأسه ، وإنما هو منكب ومفروق ،
ولكنهم جعلوا كل جزء منكباً ومفوقاً ، وهو كبير في كلامهم . (٤)

- (١) ساقطة من "ح" .
(٢) في الأصل "و" "ق" "يذكر" والصواب المثبت ، لأنه قد ذكر
فيما سبق .
(٣) الكتاب : ٤٨٤/٣ ، وانظر المقتضب : ٢٧٧/٢ .
(٤) في الأصل "عشياة" وفي "ق" "عشيات" بضم ففتح ، ويا
مشددة والصواب ما أثبت من "ح" بفتح العين ثم شين
مشددة ثم الف ، لأن مكبر عشيشية عشاة ، تجعل أولى ياء
عشية شينا مفتوحة ، فتدغم الشين في الشين ، وتنقلب الياء الفاء
لتحركها وانفتاح ما قبلها . شرح الشافية : ٢٧٥/١ ، وانظر
الكتاب : ٤٨٤/٣ .

وقالوا : في عشية ، وعشيشية ، وفي الأصل ، أصيلان ، فكانهم
حين قالوا : مغيربان ، وعشيان ، وعشيشية انما صفروا مغيربان وعشيان ،
مثل ندمان وعشاة وذلك على تقريب حين من حين ، وتقليل ما بينهما ،
وعلى هذا المعنى صفروا غدوة وضحوة ، فالمراد بغدية وضحية القرب من
طلوع الشمس ، كما أن المراد بعشيشية القرب من غروبها .
ثم أنشد أبو القاسم في الباب بيت القطامي شاهداً على تأنيث
قدام وهو :
(٣)

قديمة التجريب والحلم انني أرى غفلات العيش قبل التجارب
والشاهد فيه الحاق علامة التأنيث في التصغير ، ولو كان مذكراً لم يجز
ذلك ، و " قديمة " نصبت (٤) على الظرف بفعل تقدم في بيت
قبله وهو :

صريع غوان راقهن ورقنه ———
لدى شرب حتى شاب سود الذوائب
فالعامل في لذن ، وقديمة " راقهن ورقنه " ، والغواني جمع غانية ،
وهي التي غنيت لجمالها (٥) عن الزينة ، ومعنى راقهن : [أي (٦)
أعجبهن بجماله وشبابه ، ورقنه ، أعجبته ، ولدن ، أي من وقت شبابه الى وقت
شيبه قبل أن يجرب الأمور ، ويكون له حلم ينهاء عن القبح ، فإن

-
- (١) مثل هذا ورد في الكتاب : ٣ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، وشرح الشافية : ١ / ٢٧٥ .
(٢) في " ق " " عشيان " بالتصغير خطأ ، والصواب المثبت بفتح
فسكون ، ثم فتح ، انظر الكتاب : ٣ / ٤٨٤ .
(٣) البيت في الجمل : ٢٥٠ وهو في ديوان القطامي : ٥٠ ، و في
المقتضب : ٢ / ٢٨٣ ، ٤١ / ٤١ ، والمذكر والمؤنث للابنباري : ٣٢٢ ،
والحلل : ٣٣٣ .
(٤) في " ق " " بالنصب .
(٥) في " ح " " بجمالها " .
(٦) زيادة من " ق " .

غفلات العيش ولذاته انما هي قبل التجارب والفكرة في العواقب
ويروى انني بكسر الهمزة على الاستئناف ، وأنني بفتحها ، وهو مفعول
من أجله ، وفي المكسورة ذلك المعنى (١) كقوله تعالى : * ويصلس
سعيرا* انه كان في أهله مسرورا * (٢)

وانما قالوا : وريئة في لفة من جعل الهمزة أصلية ، (٣)
ومنهم من يقول : وريت بكذ ، أى ساترت (٤) ، ولامها على هذا
ياء بدليل أن الفاء واو وتصغيرها على هذا : وريه على مذهب سيبويه ،
ودخول التاء (٥) على هذا جار على القاعدة في ثلاثي الموءنث المجرد .
وعلى طريقة أبي عمرو ورييه . (٦)

ويحتمل أن تكون المادة الأولى راجعة الى هذه المادة ،
ويكون اثبات الهمزة من باب اجراء المنقلب مجرى غير المنقلب . والله أعلم .
ثم قال : (وما كان من الاماكن والزمان غير متمكن لم يجسر
تصغيره) . (٧)

رد الشلوبين هذا الموضع عليه ، بأنه لو كانت هذه علة توجب
امتناعا ، لم يصغر قبل وبعد ، لاتصافهما (٨) بذلك .
واجيب بأن التصغير فيهما على خلاف القياس كما قاله أبو القاسم ،
فهو محفوظ لا يقاس عليه . والله أعلم .

-
- (١) أى معنى المفعول لا أجله ، وما ساقه من شرح للبيت واعراب استفاده
من ابن السيد في الحلل : ٣٣٣-٣٣٤ .
(٢) الانشقاق : ١٢-١٣ .
(٣) في الأصل : * أصليا * .
(٤) في * ق * استاترت * خطأ .
(٥) في الأصل و * ق * * اليا * بالتحية خطأ .
(٦) انظر مذهب ابي عمر فيما تقدم ص
الجمل : ٢٥٠ .
(٧) في الأصل * لاتصالهما * خطأ .
(٨)

باب تصغير الأسماء المبهمة

لما كان لهذه الأسماء حكم بين حكيمين أفردها بالذكر ، وذلك أن التصغير تصرف في لفظ المصغر ، والأسماء المبنيات غير قابلة لتصرف اللفظ ، لكن لما كان لهذه الأسماء تعلق بالتمكن من جهة أنها تشق وتجمع ، وتوصف ، ويوصف بها ، وتعلق بتغير التمکن ، من جهة أنها مبنية ، لتوغلها في شبه الحرف ، جعلوا لها / منزلة بين المنزلتين ٣٢٢ فصبروها اعتبارا بتعلقها ، ولم يوفوها وجوه التصغير كلها اعتبارا بتعلقها بتغير التمکن الذي لاحظ له في التصغير ، فتركوا أوائلها على حالها ، وزادوا الفاء في آخر المقصود منها (١) ، وقبله في الممدود ، ليكون عوضا من فوات ضم أوائلها للتصغير وربما استعمل ياء التصغير فيها ثانية (٢) على ما يأتي (٣) ان شاء الله ، فكذا قالوا في تصغير آلى : أليا ، وفي تصغير آلاء (٤) أليا ، والذي : اللذيا ، والتي اللتيا بفتح ما قبل ياء التصغير في جميع ذلك على حكم التصغير .

وما كان منها على حرفين نحو : ذا ، وتا ، فانه لا يمكن تصغيره على لفظه المستعمل ، لأن ياء التصغير لا تقع الا الثالثة ، متوسطة لفظا أو أصلا ، فلو صغرناه على لفظه المستعمل ، فكانت ياء التصغير ثانية ومتأخرة ، فوجب رد الكلمة الى أصلها ، وهو : ذى بياء مشددة ، فصغرناها فوقعت ياء التصغير بين اليائين ، وزدنا بعد الآخرة (٥)

-
- (١) التكملة : ٥٥٠٦ .
(٢) في الأصل " ثابتة " خطأ .
(٣) في " ح " على ما يلزم " خطأ .
(٤) هنا " الآء " : الممدودة .
(٥) في " ح " " الآخرة " .

الفا عوضا من ضم الأول على ما مضى فقلنا : ذيبا ، فلما اجتمعت ثلاث ياءات لم يكن بد من حذف احداها (١) ، فرارا من الثقل ، فلم يمكن حذف ياء التصغير؛ لثلاثا يختل معناه ، ولا حذف الثالثة لما كان يلزم عليه من فتح ياء التصغير ، لا جل الألف التي بعدها ، وياء التصغير لا تقبل الحركة أصلا ، كما لا تقبلها الف التفسير ، لأنهما متقابلان ، فلم يحق الا حذف الأولى ، فلذلك وقعت ياء التصغير ثانية في الاستعمال وهي في الأصل الثالثة ، وتقول في " تا " المشار به الى المؤنث : تيبا على ما ذكر في " ذا " . ولم يصغر من أسماء الإشارة الى المؤنث (٢) غيرها ، كما لم يثنوا غيرها ، وذلك من باب الاستغناء بالشيء عن الشيء . فان قيل : أما الاستغناء بتصغير " تا " عن تصغير " ذى " و " زهى " و " زه " فظاهر ، لأنهم لو قالوا فيها ، ذيا بفتح الأولى لالتبس بالمذكر ، ولو تركوه مكسورا فقالوا : ذيا لخالفوا القاعدة وهي : أن ياء التصغير لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ، لأنها في مقابلة ألف التفسير ، وأما استغناؤهم بتصغير " تا " عن تصغير " تي " فدعوى .

الجواب أنهم لو صغروها لم يكن بد من أحد أمرين ، اما فتح التاء ، واما كسرها ، فان تركوها مكسورة خالفوا القاعدة ، وان فتحوها عادوا الى " تا " فإذن ولا بد من الرجوع الى " تا " ، فالبقاء معها أولى من تكلف عمل لا دليل عليه . (٣)

رأى الأمر يفضى الى آخر فصير آخره أولا
فللهذا والله أعلم قالوا بالاستغناء ، وأيضا فان " تا " أكثر استعمالا من " تي " وبالله التوفيق .

(١) في الأصل و " ق " احداهما " بالتثنية خطأ .

(٢) في " ق " من أسماء الإشارة المؤنثة .

(٣) سبق ص

فصل : فاذا ثنيت اللذيا ، واللثيا ، وذييا ، وتيا قلت :

اللذيان ، واللثيان ، وذيان ، وتيان ، فحذفت الألف المزيدة في آخر المصغر عوضا من ضم الأول ، لالتقاء ساكنة مع ألف التثنية ، كما فعل ذلك قبل التصغير ، كذا يقول الأُخفش .

ويقول سيبويه : إنما حذفت لمجرد المعاقبة لما بعدها ، كما أن التنوين حذف لمجرد معاقبة الف الندبة إذا قلت : واغلام زيدا ، ولولا ذلك لحرك ، لالتقاء الساكنين .

وتظهر شمة الخلاف في جمع اللذيا ، فمن زعم أن الحذف لالتقاء الساكنين قال : اللذيون ، واللذيين . كالمصطفون ، والمصطفين ، ومن زعم أنه إنما حذف لمجرد المعاقبة قال : اللذيون واللذيين بضم الياء في الرفع وكسرها في الجر . (١)

وفي نسبة كل واحد من القولين اضطراب سببه اضطراب الرواية في الكتاب ، فأثبتها السيرافي على ما سقناه هنا ، وعكسها الأستسان أبو الحسين وغيره ، وكل تكلم على ما ثبت عنده في روايته / وبالله التوفيق . ٣٢٣

وزعم ابن خروف أن من قال الذين في الأحوال الثلاثة قال : اللذيين ، ومن قال : اللذون ، وهم كنانة قال : اللذيون (٢) رفعا ،

(١) انظر قول سيبويه في الكتاب : ٤٨٨/٣ وقول الأُخفش في المقتضب

: ٢٨٩/٢ إلى مذهب سيبويه ذهب المبرد ، ونسب الأُعلم في النكت : ٩٥٠ موافقه للأُخفش وما في المقتضب يخالف ذلك . ومذهب الأُخفش أنه لما حذفت الألف المزيدة بقي ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف المحذوفة ، وعليه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية سوى أن نون الجمع مفتوحة ونون التثنية مكسورة .

انظر شرح ابن يعيش : ١٤١/٥ وشرح الشافية : ١٨٨/١
(٢) بضم الياء المشددة في حالة الرفع ، وكسرها في الحالتين الأخرين
شرح ابن يعيش : ١٤١/٥

واللذيين نصبا وخفضا ، وهذا الذي قاله أظهر (١) ، والله أعلم .

ثم أنشد : (٢)

(ألا قل لتيا ...) البيت

شاهدا على تصغير " تيا " على " تيا " على حسبما تقدم ، ومعنى البيت ؛ ألا قل لهذه المحبوبة قبل مرورها اسلمي ، و " المرة " من المرور كالجلسة من الجلوس ، وهي الهيئة ، وقيل : المرة القوة من قوله تعالى ﴿ ذمرة فاستوى ﴾ (٣) أى قبل عزمها في النهوض واستحكام نيتها وهو من قولهم : استمر مذهبه على كذا ، و " تحية " مصدر لا سلمى ، لأنه تحية .

ثم قال أبو القاسم : (وفي تصغير اللاتي (٤) اللتيات) .

ليس اللتيات تصغير اللاتي على اللفظ ، وإنما ذلك على المعنى ، وإنما أراد أنك رجعت الى الواحد ، وهو التي ، فصغرته فقلت : اللتيا ، ثم جمعته بالالف والتاء ، فقلت : اللتيات ، كما تقول في تصغير دراهيم : دريهمات ، وتفسيره أنك رجعت الى واحده ، وهو درهم ، فصغرته ، فقلت : دريهم ، ثم جمعته بالالف والتاء ، فقلت : دريهمات ، وكان حقيق " اللاتي " (٥) أن يصغر على لفظه ، لأنه من قبيل أسماء الجموع ، وأسماء الجموع كلها تصغر على الفاظها ، لأنها من قبيل الاحاد في اللفظ ، وموضوعة للقليل ، وان جاز أن يعنى بها الكثير كغيرها ، ولكنهم استغنوا عن ذلك بما ذكره .

(١) في " ح " " ظاهر " .

(٢) البيت بتمامه كما في الجمل : ٢٥١

ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمي تحية مشتاق اليها متيهم وهو مطلع قصيدة للأعشى الكبير في ديوانه : ١١٩ ، وانظره في الحلل :

٠٣٣٥

(٣) النجم : ٦ .

(٤) في " ق " " اللتي " هكذا بلامين . وانظر الجمل : ٢٥١ .

(٥) في " ق " " اللتيات " .

فصل : ونقصه التنبيه على تصفير المجموع ، وعلى تصفير الترقيم .

والقول في ذلك أن جموع السلامة كلها ، لمذكر [كانت] أو لمؤنث (١) تصفر على ألفاظها ، لأنه لا مانع من ذلك من طريق المعنى ، إذ (٢) كان اللفظ موضوعاً للقليل ، وهو العشرة فما دونها ، وتصفير الجمع إنما يراد به تقليله ، ولا تدافع بين المعنيين ، فتقول : في زيد (٣) ، زبيدون ، وفي جعفرين (٤) جعيفرون (٥) ، وفي هندات هنيذات ، ويجوز لك مع هذا ، أن ترجع إلى واحد ما فتصفره ، ثم تجمعها على ما يقتضيه قياسه ، وصورة هذه المسألة كصورتها إذا صغرت الجمع على لفظه ، ولم ترجع إلى الواحد ، والاختلاف إنما هو في القصد كسألة : منصور المرخم على اللغتين معا ، إلا أنك إذا صغرت الجمع على لفظه كان المراد بذلك تقليل العدد ، وإذا رجعت إلى واحد فإنما أردت تحقير ذاته ، ولم تذهب إلى تقليل عدده جرياً على القاعدة (٦) المذكورة أولاً ، وتقول في هندات : هنيذات إذا صغرت على لفظه من غير اعتقاد تكلف ، وإذا رجعت إلى الواحد اعتقدت الحاق هاء التانيث على القاعدة في تصفير ثلاثي المؤنث المجرد ، ثم لما جمعت ذلك الواحد حذفته منه هاء التانيث الملحقة في الواحد ، لا جل التاء الواردة ، لأنه لا يجمع بين تاء تانيث في كلمة واحدة ، فتفهم ذلك .

-
- (١) في الأصل "المذكر والمؤنث" وفي "ق" للمذكر أو للمؤنث ، والمثبت من "ح" والتكلمة منها أيضاً .
- (٢) في الأصل و"ق" "إذا" خطأ والمثبت من "ح" .
- (٣) في "ح" "زيد" وفي الأصل "زيدون" مرفوعاً .
- (٤) في "ح" "جعفران" خطأ .
- (٥) في "ق" "جعيفرين" انظر شرح ابن يعيش : ١٣٢/٥ .
- (٦-٦) ساقطة من "ح" .

ويلحق بجموع السلامة في الوجهين من التصغير على اللفظ ،
والرجوع الى الواحد على حسيما تقدم أربعة أبنية من جموع التكسير
وهي أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ، فتقول في أجمال : أجيال ، وفي
أكب ، أكلب ، وفي أرغفة ، أريغفة ، وفي فتيه ، فتيه ، وان شئت
رجعت الى الواحد فصفرته ، ثم جمعته على قياسه المذكور في بابه على
المعنيين . (١)

وما يصغر على لفظه أسماء الجموع كقوم ، ورهط ، وابل
وغنم (٢) ، ولا بد من مراعاة القاعدة في التصغير ، وهي الحاق العلامة
في ثلاثي المؤنث المجرد ، فتقول في ابل : أبيله ، وفي غنم ، غنيمه .
وسأل سائل هل يقال في قوم قويمه على قولهم : قامت القوم بتأنيث
الفعل .

الجواب أنه لا يجوز ، لأن تأنيث فعلة (٣) كإنيثه في نحو
قامت الرجال لا يعتبر هنا ، كما لا يعتبر في باب ما لا ينصرف ، لأنه
انما عرض (٤) / بلحظ جماعة ، ويزول بلحظ جمع ، فلا يعتد به . ٣٢٤
فصل : وأما أسماء الأجناس كخمل ، ونحل ، وتتر (٥) ،
فانها بمنزلة أسماء الجموع في أنها تصغر على ألفاظها ، لأنها أحاد

- (١) انظر شرح ابن يعيش : ١٣٢/٥ .
(٢) لأبي الحسن الأخفش تفصيل في المسألة وهو : (أنه اذا كان
لاسم الجمع واحد من لفظه صغر على لفظ الواحد مثل
صحب ، وركب ، فان لهما مفردين ، وهما صاحب ، وراكب ، فيصفران
على رويكب ، ووصويحب . انظر ارتشاف الضرب : ١/١٨٢ ، وانظر
المسألة في التبصرة : ٧٠٥ ، وشرح ابن يعيش : ١٣٣/٥ .
(٣) في الأصل " فعلة " بتاء معقودة . خطأ .
(٤) في الأصل و " ق " عوض " بالواو . خطأ .
(٥) في " ق " " ثمر " خطأ .

مثلها ، تقع على متعدد (١) ، الا أنها تخالفها في أن الموصوت منها لا تلحقه هاء التانيث في التصغير ، فرقا بينه وبين واحده ، وقد تقدم ذلك ، فتقول في نخل ، ونحل ، وتمر ، نخيل ، ونحيل ، وتمير على اللغتين معا ، وتصغير هذا الضرب على لفظه يدل على أنه ليس بتكسير ، لأنه اذ ذاك خارج عن أبنية القلة .

فان قال قائل : لم لم يكن على وجهين أحدهما أن يكون أصلا والواحد ثان عنه فخرج بالتاء الفارقة بين الواحد والجنس ، فيكون تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب .

والثاني : أن يكون ثانياعن الواحد على القاعدة في التكسير كما قال سيبويه في تخمه ، وتخم ، وتهمة ، وتهم ، فيكون تصغيره على لفظه على الوجه الأول ، ويرجع على الثاني الى الواحد ، فيصغر ثم يجمع بالألف والتاء .

فالجواب أن ذلك محتمل وفيه نظر . وعلى ذينك اللحظين تنبنى مسألة في الايمان وهي :

من حلف أن يأكل تمرا واحتيج الى اللفظة هل يبر بأكل واحدة أو لا يبر الا بأكل ثلاث أو شنتين على خلاف الناس في أقل الجمع ، فيظهر أن من جعل تمره من تمر ، بمنزلة ضربة من ضرب يقول بالأول ، كما أنه من حلف أن يضرب غلامه ضربا ، فانه يبر بضربه واحدة ، بناء على القاعدة في أسماء الأجناس أنها يعبر بها عن القليل والكثير مما يتناوله (٢) اللفظ ، ومن يجعل (٣) تمرا تكسير تمره قال : بالثاني بناء

(١) في "ق" "على ما تعدد".
(٢) في "ح" "مما لا يتناوله" خطأ.
(٣) في "ق" "جعل".

على أن تمر من تمر على هذا التقدير بمنزلة رغيف من أرغفة ، فكما أنه من حلف أن يأكل أرغفة ، فإنه لا يجبر الا بأكل أقل الجمع ، فكذلك من (١) حلف أن يأكل تمرا لا يجبر الا بأكل أقل الجمع والله أعلم .

فصل : وأما ما عدا ما ذكر من جموع التكسير فان شيئا من ذلك لا يصفر على لفظه ، للمناقضة التي بين صيغتي التصغير والتكسير ، وذلك لأن هذه تقتضي التقليل وهذه تقتضي التكثير ، فلما تدافع المعنيان وجب الرجوع الى الواحد المستعمل أو القياسي ، ان كان غير مستعمل فتصفره وتجمعه على قياسه ، وهذا ان لم يكن له جمع قلة ، فتقول في مساجد : مسجديات ، وفي مذاكر ، ذيكرات (٢) ، وفي سمحلة سميحون ، ترجع الى مسجد ، وذاكر ، وسمح ، وان لم يستعمل .

فان كان له جمع قلة جاز الاقتصار عليه ، لأن الفرض بتصغير الجمع تقليله ، وهذا المعنى حاصل بالرجوع الى جمع القلة ، فيصح الاكتفاء به على هذا ، فان أردت مع هذا المبالغة في القلة صفرته على لفظه ، فقلت في الكلب أكليب ، وفي اجمال أجيما ، وفي فتية فتية . (٣)

فصل : ولا أعلم شيئا من جموع الكثرة صفر على لفظه الا في موضعين : أحدهما مسألة أصيلان على قول القاضي السيرافي ، ومسألة أشياء على قول أبي الحسن .

أما أصيلان ، فان السيرافي يقول : كأنهم جمعوا أصيلا على أصلان ، كزغيف ورغفان ، ثم صفروه شذوذا ، وقال ابن جنى في التوجيه

(١) في "ح" "لمن" .
(٢) في الأصل و"ق" "مذيكرات" . خطأ .
(٣) انظر المسألة في ارتشاف الضرب : ١/١١٣ .

انما امتنع تصغير جمع الكثرة على لفظه ، لما في ذلك من تدافع الكثرة
والقلة في المثال الواحد في حالة واحدة ، وليس ذلك في تصغير الطرف (١) ،
لأنه انما يراد بتصغيره التقريب (٢) ، فلا مانع اذا من تصغيره ، ورد
الشلوبين بأنه تقليل في التحصيل ، لأن اللفظ حينئذ انما يتناول
الأوقات القريبة من الليل .

وفي هذا الرد نظر ، وذلك أن المراد بتصغير الجمع تقليل
عدده ، وليس ذلك في أصيلاً ، وبيان ذلك أن الأصيل هو العشي ،
فكانهم جعلوه أجزاء متعددة عشرين مثلاً أو / ثلاثين فصغروا اللفظ ٣٢٥
تنبيها على تقريب الأجزاء من الليل ، ولا يلزم من ذلك تقليل عددها ، بل
يكون كل واحد من تلك الأجزاء مصغراً دونه مكبراً ، فتكون الأجزاء كلها
قريبة من الليل ، فيكون التقليل راجعاً إلى كل جزء في ذاته ، وإنما المحذور
تقليل العدد في جمع الكثرة ، (٣) فما قاله ابن جنبي على هذا صحيح ،
فتأمل . وبالله التوفيق .

مسألة (٤) : قد تقدم أن القاعدة في نحو تصغير : فعيلان
فعيلان بسلاسة الألف ، لفتح (٥) ما بعد ياء التصغير ، إلا أن تكون
العرب قد كسرتة على فعالين ، وصحت فيه النون ، فيجب حينئذ اتباع
التصغير التكريس ، فتقول في سرحان : سريحين ، لقولهم : سراحين ، وفي
سلطان سليطين ، لقولهم : سلاطين ، وفي دكان ، دكيكين ، لقولهم :

-
- (١) في "ح" "الظروف" .
(٢) في الأصل "التعريف" واضحة . وهي خطأ .
(٣-٣) ساقطة من "ح" .
(٤) هذه المسألة ساقطة من "ح" . وانظر في هذا الموضوع الكتاب :
٤٢٠-٤٢٣ ، والمقتضب : ٢/٢٦٤ .
(٥) في "ق" "بفتح" وهو متجه .

دكاكين ، فتقلب الألف ياء لكسر ما بعد ياء التصغير ، كما انقلبت ياء لكسر ما بعد الف التفسير ، فان لم تكسره العرب على فعالين ، أو كسرتة على فعالين ، ولم تصح فيه النون وجب (١) سلامة الألف فيه ، لوجوب فتح ما بعد ياء التصغير ، كما يجب ذلك في باب فعلى ، لتمحض شبه الألف والنون هنا بالألف والهمزة ثمة ، فقولهم : أصيلان ، وهو تصغير اسم آخره الف ونون زائدتان ، فإثبات الألف جار على القاعدة المذكورة ، لأنه لم ينطق به مكبرا فيكسر ، والألف كسر على تقديره .

وحكى ارتباطها وامتناعها من الدخول تحت الأقيسة .

قلت المعتمد عليه ما قدمته (٢) أولا ، ولعل الفارسي انما قال ذلك لضرب من التصرف في المقال ، دون نظر الى القاعدة ، لأن الرجوع الى القواعد انما يكون (٣) على وجه الفتوى ، ومقام الفتاوى دون مقام المناظرات (٤) . والله أعلم .

فصل : وأما مسألة أشياء ، فانها عند أبي الحسن "أفعلا" محذوفة (٥) الهمزة التي هي لام تخفيفا ، فقليل له كيف تصغيرها ، فقال : أشياء ، فقليل له : هلا ردت الى واحد ، فقلت شيئا ، لأن أفعلا لا تصغر على لفظها ، فلم يأت بمقتنع .

قال الفارسي : والجواب عن ذلك أن أفعلا في هذا الباب (٦) انما جازتصغيرها ، لأنها صارت بدلا من أفعال ، بدلالة اضافة العدد

-
- (١) ساقطة من "ق" .
(٢) في "ق" "ما مهمته" .
(٣) في الأصل "يتكون" .
(٤) في "ق" المناظره .
(٥) في "ح" "محذفت" .
(٦) في "ح" "الموضع" .

القليل اليها ، وتذكيرهم اياه في نحو ثلاثة أشياء ، فلذلك جرى عليها ما جرى على " أفعال " من الأحكام ، فلم يجتمع على هذا في الكلمة ما يتدافع من ارادة التقليل والتكثير في شيء واحد فيمتنع تصغيره .

فصل : وأما تصغير الترخيم ، فيكون في الاعلام وغيرها عند سيبويه ، وقصره الفراء^(١) على الاعلام اعتبارا بترخيم النداء ، وحكمه أن تحذف من الاسم الذي تريد تصغيره جميع زوائده ، والاقتصار على الأصول ، الا علامات التانيث الثلاث ، التاء ، والالف ، والهمزة ، وعلامة التثنية وجمعي التصحيح نحو الزيدون والهندات ، وزيادة أفعال وأفعال وأفعله في حال التكسير ، فانه لا يحذف شيء من هذه العلامات . أما التاء فلائها يجب الحاقها في كل مؤنث ثلاثي أصلا كهند ، أو صيرورة كزنب ، تقول فيهما : هندية وزنيبة^(٢) ، فاذا صفرتها وجب اثباتها .

وأما الالف والهمزة فلو حذفتا لم يكن بد من الحاق التاء على الأصل المذكور ، فاذا ولا بد من العلامة ، فبقاء الكلمة على ما هي عليه أولى من حذفها واجتلاب^(٣) حرف اجنبي يعطى / معناه ، وأما علامة التثنية وجمعي التصحيح ، فان حذفها يخل بالمعنى الذي سيقى له ، فينبغي على ما تقدم أن يكون كميى تصغير كمت غير مستعمل ، يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولو كان اذا جرى على المؤنث تصغير كمتاء^(٤) كحمراء لم يجز حذف الهمزة منه^(٥) على ما تقدم ،

(١) انظر الكتاب : ٤٧٦/٣ ، والمقتضب : ٢٩٢/٢ ، وشرح

الشافعية : ٢٨٣/١ .

(٢) في الأصل " زيينه " خطأ .

(٣) في " ق " واجتناب " واضحة بالنون ، وفي الأصل تحتل القراءتين ،

والتصويب من " ح " .

(٤) في " ح " " كمتاء " خطأ .

(٥) ساقطة من " ق " .

وأما قوله: (١)

وكمنا مدماة.....

فلا دليل فيه، لأن فعلا (٢) قد يجمع على فعل كورد وورد، وان كان قليلا. والله أعلم.

وحكى سيبويه في ابراهيم بريه (٣) على تشبيهه (٤) الاصل

بالزائد . والله التوفيق .

(١) البيت بتمامه :

وكمنا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وهو لطفيل الفنوى . وهو في الكتاب : ٧٧/١ والمقتضب : ٧٥/٤
والجمل : ١١٦ ، والحلل : ١٤٦ وقد سبق تخريجه ص :

(٢)

(٣) الكتاب : ٤٧٦/٣ وانظر أيضا : ٤٤٦/٣ حيث صفر ابراهيم
على : بريهم ، وانظر رد المبرد على سيبويه في تصفير ابراهيم
على " بريهم " فيما نقل من شرح السيرافي ورد عليه في هامش
الكتاب : ٤٤١/٢ ، ورد الفارسي أيضا على المبرد في المسائل
الحلبيات : ٣٧٩ .
(٤) في الاصل " على تشبيهه " .

(١)

باب النسب

النسب والاضافة والاسناد في اللغة بمعنى واحد ، الا أن النحويين اصطالحوا للفرقة بين الأَبواب ، فخصوا النسب بما لحقه من آخره ياءً مشددة على معنى الوصف ، وخصوا الاسناد بما ^(٢) ضم الى غيره على جهة الافادة ، وخصوا الاضافة بما ^(٢) ضم الى غيره على جهة التخصيص أو التعريف. ^(٣)

ثم ان هذه الياء المذكورة تلزم الاسم المنسوب اليه أربعة تبايير ،
تغييران من جهة اللفظ وهما : لزوم كسر ما قبلها ، ونقل الاعراب اليها ،
وتغييران من جهة المعنى وهما : نقله الى باب الصفة المشبهة فيجرى مجراها في جميع ما ذكر فيه من الوجوه ، ونقله من مدلول الى مدلول آخر ،
ألا ترى أن غرناطة اسم للمدينة المحروسة ، ومدلول غرناطي الرجل المنسوب اليها .

فصل : ولما لزم هذه التبايير الأربعة ، صارت كالتمهيد لما أوردف عليها من التبايير الآتي ذكرها ، وهي على ضربين : مقيس وغير مقيس .

فغير المقيس ما غير على سبيل التوطئة والاشعار بأن الباب باب تغيير ، فهذا الضرب موقوف على الوارد منه .

- (١) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٠٩/٢ اختلاف النحويين في تسمية هذا الباب ، ورجح أن الصحيح تسميته باب الاضافة ، قال : لأن الاضافة أعم من النسب ، لأن النسب في العرف انما هو اضافة الأَنساب الى آبائه وأجداده .
- (٢) في الأُصل " بم ضم " هكذا في كلا الموضعين .
- (٣) في " ق " " والتعريف " .

وأما الضرب المقيس فهو ما غير بسبب الاستثقال على ما يأتي
تفصيله بعد ان شاء الله .

ولما كثر التغيير في هذا الباب ، بدأ أبو القاسم بذكر
أشياء من نواتره على سبيل التوطئة للضرب المقيس ، وقد علم أن الأصل
بقاء الاسم على ما كان عليه قبل لحاق الياء ^(١) من عدم التغيير ،
إلا ما أوجبه لحاقها من التغيرات المذكورة ، وأنا أذكر تلك النواتر
وما قيل فيها واحدا واحدا ان شاء الله .

(٢)

فمن ذلك قولهم في النسب إلى العاليه ، وهي مواضع مرتفعة
علوى بضم العين ، والقياس على ، وكانهم خافوا اللبس بالنسب إلى
"عاليه" اسم امرأة ^(٣) ، فبنوا الاسم على فعل ، ليقع الفرق .
ثم قال : (وفي النسب إلى الشتاء : شتوى) . ^(٤)

ثبت في كتاب سيبويه بالضبطين ، بفتح التاء وسكونها ^(٥) ،
فأما شتوى بفتحها فلا خلاف أنه على غير قياس ، وكانهم بنوا الاسم على
فعل مثل عصا ، فقالوا شتوى مثل عصوى ^(٦) ، فهو من تغيير
النسب . وأما شتوى بسكونها ، فإن صح أن الشتاء جمع شتوة ، كان
قولهم في النسب إلى الشتاء : شتوى بسكون التاء على القياس ، لأن النسب

-
- (١) في الأصل و " ق " " التاء " منقوطة من فوق .
(٢) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة ، وما كان دون ذلك من
جهة تهامة فهي السافلة . معجم البلدان " عاليه " .
(٣) ذكر الأعلام أنهم قالوا علوى نسبة للعلو ، لأنه معنى العاليه ،
أو ليفرق بين نسبة هذا الموضع وامرأة اسمها العاليه . النكت :
٨٨٣ .
(٤) الجمل : ٢٥٢ .
(٥) لم أقع على هذا في الكتاب . والله أعلم .
(٦) في " ح " " فقالوا شتوى وعصرى " .

(١)
الى الجموع انما يقع على واحد ها دون الفاظها ، وهذا [هو]
قول الزبيدي (٢) ، وغيره عنده (٣) غير صحيح ، وان كان الشتاء
والشتوة مترادفين على الزمان الواحد ، كان القياس في النسب الى
الشتاء : شتائي ، أو شتاوي ، مثل النسب الى كساء والى شتوة شتوي ،
والشذوذ على هذا القول انما هو في الاقتصار على النسب الى الشتوة دون
الشتاء ، وهو قول ابن الضائع .

- (١) زيادة من "ح" و "ق" .
(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، بضم الزاي نسبة الى قبيلة
"زبيد" اليمنية لا الى مدينة "زبيد" بفتح الزاي عالم باللغة
والأدب شاعر ، ولد ونشأ باشبيلية ولد سنة ٣١٦ ، وتوفى
سنة ٣٧٩ . اشادة التعيين : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : (١/٨٤ ،
والاعلام : ٨٢/٦ .
انظر قول الزبيدي في الواضح : وارتشاف الضرب : ٢٩١/٢ ،
ومذهب الزبيدي هذا ، هو مذهب أبو العباس المبرد وميرمان .
انظر شرح الشافية : ٨٢/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٩١/٢ .
وفي هذه المسألة قال في اللسان : "شتا" ٤٢١/١٤ . قيل
الشتاء جمع شتوة . قال الجوهري : وجمع الشتاء أشتية . قال
ابن بري : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد
الفصول الأربعة ، ويدل على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا
دخلنا في الشتاء ، وأصيفنا دخلنا في الصيف ، وأما الشتوة فانما
هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول :
صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة الى الشتاء شتوي على
غير قياس ، وفي الصحاح : النسبة اليها شتوي وشتوي مثل
خرفي وخرفي قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا الى
الشتوة ، ورفضوا النسب الى الشتاء .
(٣) في "ق" "عنهم" .

والنكتة في بيان الشذوذ في شتوى ، كالنكتة في بيان
الشذوذ في علماء جمع عالم ، وذلك أن الشتوة والشتاء مترادفان على
الزمان المعروف لا على أن يكون الشتاء جمع شتوة ، وكذلك علماء يكون
جمع / عالم وجمع عليم ، فلما قالوا في النسب : شتوى ، كان
الظاهر أن يكون نسبا الى شتوة دون أن يكون نسبا الى (١) شتاء ،
لأنك اذا جعلته نسبا الى شتاء كان شاذا ، واذا جعلته نسبا الى
شتوة كان جاريا على القياس ، وكذلك علماء اذا جعلته جمعا للعالم
كان شاذا ، واذا جعلته جمعا للعلم كان جاريا على القياس ، وحمّل
المسألين على مقتضى القياس واجب ، فما وجه ارتكاب الشذوذ وترك مقتضى
القياس ؟

الجواب قول سيبويه في علماء : يقولها من لا يقول الا عالم ، (٢)
وكذلك قال الشلوبين والاسنان في شتوى يقولهما (٣) من لا يقول الا شتاء ،
فهذا تعين الشذوذ في المسألين ، ولولا ذلك لوجب القول بمقتضى
القياس وترك الشذوذ ، وهذا حسن في معناه .

وأما النسب الى الشتاء الذى هو جمع شتوة فالرجوع الى الواحد
وهو شتوه ، فتقول على ذلك : شتوى ، ولا يسمع في هذا خلاف أصلا ،
وانما الخلاف على القول بأن الشتاء والشتوة مترادفان على الزمان
المعروف على حسبما تقدم ، وان كان قول الزبيدي عندهم خطأ ، حيث
جعل الشتاء جمع شتوة في الموضع الذى يراد به الزمان المعروف ، وليس
الشتاء الذى هو جمع شتوة بزمان ، انما هو جمع شتوة التى يراد بها

(١) ساقطة من "ح" .
(٢) الكتاب : ٦٣٢/٣ وانظر اللسان "علم" ٤١٧/٢ .
(٣) في الأصل و"ق" "يقوله" .

المطرة ، وأما الشتاء الذي يراد به الزمان ، فمفرد لا جمع ، ولذلك (١)
قال ابن عصفور حيث رد عليه : ويد الله أبدا مع الجماعة.

ثم قال : (والى الروح روحاني) (٢)

يقال روحاني بضم الراء في النسب الى الروح من الملائكة
والجن جميعا ، فيما قاله سيبويه عن أبي الخطاب (٣) ويقال أيضا في
كل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن ، فيما قاله عن أبي الخطاب (٤)

فأما الأول ، فلأنهم أرواح دون أجسام ، والروح عند أكثر
علماء الشرع جسم لطيف .

وأما الثاني فعلى نسبة الشيء الى أشرف جزء منه وهو الروح ،
لأنه [به] (٥) يتأز عن الجماد .

(٦) -
ثم قال : (والى الري : رازي ، والى مرو : مروزي) (٧)

القياس في النسب الى الري : ربي ، ورووي أحسن (٦-)
العمين واوا حملا على الأكثر ، وهو من (٨) باب طويت ، لأنه أكثر من
باب حيي ، والدخول في أوسع البابين واجب مع التجريد من الأدلّة ،

(١) "ولذلك" كذا في جميع النسخ ، وليست " وكذلك " وقول ابن
عصفور على هذا : " ويد الله أبدا مع الجماعة " وان كان
الشك يتحيف هذا المثلث . لعدم التمكن من العثور على
نص ابن عصفور في كتبه المطبوعه .

(٢) الجمل : ٢٥٢ . (٤) في جميع النسخ «أبو عبيدة»

(٣) الكتاب : ٣/٣٣٨ .
والذي في متن نسخة الاستاذ عبد السلام هارون : ٣/٣٣٨ أبو
"الخطاب" مكان "أبي عبيدة" وذكر في هامش التحقيق أن في
نسختي "أ" و"ب" "أبا عبيده" فيبدو أنه اقحام .

(٥) تكلمة من "ح" .
(٦-٦) في "ق" "والى الراي رائي ورووي أحسن" .

(٧) الجمل : ٢٥٢ .

(٨) ساقطة من "ح" .

فقولهم : رازى في النسب الى هذه المدينة شان ، لاختلاف المادتين ،
وكذلك النسب الى مرو ، والقياس مروى ، كما تقول في النسب الى دلو :
دلوى ، فقولهم مروى شان ، وكأنهم بنوا الاسم على مفعل ، ثم أوقعوا
النسب عليه .

ثم قال : (والى البصرة بصرى) . (١)

حكى (٢) يعقوب أن البصر الحجر الأبيض (٣) ، فاذا لحقته
التاء فتحوا الباء ، فقالوا : بصر . قال القتيبي : قولهم بصرى على
القياس ، لأن فتحها مسبب عن لحاق التاء ، فلما زال سبب فتحها فسي
النسب رجعت الباء الى أصلها من الكسر ، فقالوا لذلك بصرى . (٤)

قال الأستاذان : هذا غير صحيح ، لأن القاعدة في تاء التأنيث
ألا يغير لها البناء ، كما أن القاعدة في ألفه أن يغير لها البناء ،
وقد تقدم ذلك في باب ما لا ينصرف ، واذا كان كذلك وجب أن يحمل
البصرة اسم المدينة على أنه بناء مستقل ، والبصر في الحجر بناء آخر ،
وأن قولهم : [بصرى] (٥) في النسب الى المدينة مما شذ في
النسب كشذون " إمسي " بكسر أوله في النسب الى أمس ، فاذا سميت
شيء من هذا الذى شذ في النسب رجعت به الى القياس ، كما في التصغير ،
لأن الشاذ موقوفا على محله .

ثم قال : (والى دراب جرد : دراوردى) . (٦)

-
- (١) الجمل : ٢٥٢ .
(٢) فى الأصل و " ق " و " حكى " .
(٣) قال " والبصر بكسر الباء " من غيرها " ، وفتحها مع الهاء حجارة
الى البياض " المشوف المعلم " بصر " .
(٤) أدب الكاتب : ٤٢٩ .
(٥) تكلمة من " ح " .
(٦) الجمل : ٢٥٢ .

القياس درابي (١) قاله أبو علي ، لأنه مركب ، والنسب السى
المركب انما يقع على الصدر ، والدليل على أنه من قبيل المركبات : أنك
لا تجد اسما مفردا على ستة أحرف أصول ، وكأنهم / بنوا الاسم
على دراورد ، ثم نسبوا اليه ، لأنهم كثيرا ما يغيرون الأعجمي ، والسواو
زائدة ، وبذلك (٢) يحكم عليها غير أول ، ولأنها لا تكون أصلا في مثل
هذا البناء ، وقد ذكر سيبويه في كتابه من مغير النسب كثيرا فقف
عليه هنالك .

والذى يرجع من ذلك الى علم العربية ما ينضبط بالقياس ، وأنا
أذكر ذلك فصلا فصلا على حسب ترتيب أبي القاسم بقدر ما يحتلمه
الموضع ان شاء الله .

قال رحمة الله عليه (فاذا نسبت الى اسم على فعيلة أو فعيلة) (٣)

لم يذكر أبو القاسم هنا غير هذين البنائين ، وذكر سيبويه
معهما " فعولة " بفتح الفاء وضم العين وبعدهما واو (٤) ، وقال أبو
علي كل اسم ثالثة ياء أو واو ساكنة وآخره هاء التانيث (٥) ، وهذه
الكلية يندرج تحتها أربعة أبنية : فعيلة كقريضة ، وفعيلة كجهينة
وفعولة كشنوة وفعولة كحمولة ، فأما فعيلة كقريضة ، وفعيلة كجهينة ،

-
- (١) التكملة : ٢٥٣ .
قال أبو حاتم " الدراوردى " منسوب على غير قياس ، بل هو
خطأ ، وانما الصواب " درابي " أو " جردى " أجدهما ، و
" درابي " أجود . المعرب للجواليقي : ٢٠٢ وانظر المقتضب :
١٤٣/٣ .
(٢) في الأصل " لذلك " بلام الجر .
(٣) الجمل : ٢٥٣ .
(٤) في الأصل و " ق " " بعدها " وانظر قول سيبويه في الكتاب
٣٣٩/٣ ، والنكت ٨٨٦ . قال في الكتاب : هذا باب ما حذف
الياء والواو القياس ، وذلك قولك في ربيعة : ربيعي ، ونسي
حنيفة : حنفي ، وفي حذيمة : حذمي . . . وفي شنوة : شنئي .
(٥) التكملة : ٢٤٥ .

فلا خلاف فيهما ، وأما فعولة كشنوءة . وفعوله كحموله ، فاختلف
فيهما ، فقيل : انهما مطحقان باختيهما ، وقيل لهما حكم أنفسهما ،
وهو قول أبي العباس ^(١) ، فاذا نسبت الى شيء من هذه الأبنية
على المشهود ، فانك تحذف هاء التانيث ، لأنها يلزمها البدل في
الوقف ، فقوى النسب على حذفها ، ثم تحذف الياء أو الواو ^(٢) على اللزوم ،
لأنه لما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم لزمه الحذف اذ كان
من كلامهم أن يحذفوه لأمر واحد في نحو : قرشي وهذلي في النسب
الى قريش أو هذيل ، فلما كثر التغيير لم يبق الا لزوم الحذف ، فاذا
حذفت ذلك الحرف ، فتحت العين ان كانت غير مفتوحة فقلت في فريضة :
فرضي ، وفي شنوءة شنئي ، وفي حمولة حملي كما قلت في جهينة :
جهني ، وانما فتحت العين في شنوءة وفي حمولة في النسب بالحمل
على منحها في النسب الى نحو فريضة ، ليجرى الكل على اسلوب واحد ،
لكن هذا الحذف لا يكون الا بشرطين ، وهما : عدم التضعيف ، وصحة
العين كما تقدم من التثيل ^(٣) ، فان كان مضاعفا أو معتلا لم يحذف منه
شيء فرارا من ثقل التضعيف ، وحذرا من الاغلال ، فتقول في نحو : شديدة ،
وهريه ، وملولة ، ولذوذة ، شديدي ، وهريري ، وملولي ، ولذوذي دون حذف ،
ليبقى ^(٤) الفصل بين المضاعفين ، وتقول في طويله ، وقوله : طويلي
وقولي ، لأنك لو حذفت الياء والواو لقلت : طولي وقولي ، فكان

(١) انظر قول أبي العباس في النكت : ٨٨٦-٨٨٧ ، وشرح ابن يعيش

١٤٦/٥ - ١٤٧ وشرح ابن عصفور : ٢/٢١١ وشرح الشافعية

٢/٢٣-٢٤ ، وانظر في المسألة قولاً جيداً لأبي الفتح بن جنى

في الخصائص : ١/١١٥ .

(٢) في "ق" "اليا" والواو .

(٣) انظر شرح ابن عصفور ٣١٧/٢ وانظر الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٤) في الاصل "لنفي" .

يجب أن تقلب الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكان يكون ذلك اجحافا كثيرا ، فلما كان الحذف يودي الى هذا الاجحاف اجتنبوه، (١) فان قلت : هذا النسب المؤدى الى هذا الاجحاف خاص بما أوله مفتوح من تلك الأبنية ، فما قولك في المضمومة نحو : خووله ولويزه مسمى بهما .

والقول في ذلك أن هذه المسألة مختلف فيها ، فقال الاستاذ لا أذكر في ذلك نصا، (٢) ولكن الوجه عندى أن يجريا مجرى اختيما ، ليجرى الكل على اسلوب واحد كما فعلوا في باب اكرم رباب يعد (٣) ، وقد مضى بيانه ، وقال أبو بكر بن عبيدة : لهما حكم أنفسهما ، فيقال عنده في خو له وفي لويزه مسمى بهما خولي ولوزى ، وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين .

وقال سيبويه في النسب الى عدوة عدوى قياسا على شئني ، والمبرد ينكر القياس على شئني ، لأنه لفظ نادر لا نظيره في مسموع ، فوجب أن يعد فى مغير النسب الذى لا يقاس عليه ، فيقول فى النسب

-
- (١) انظر المسائل العضديات : ٢٢ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٨/٢ .
(٢) فى الكتاب : ٣٣٩/٣ " وذلك قولهم فى بنى حويزه حويزى ، بفتح الحاء فى متن الكتاب ، وعلق الاستاذ عبد السلام هارون بقوله : ضبطت فى "أ" بفتح الحاء فى حويزه ، وضبطت فى "ط" واللسان ضبط قلم بضم الحاء وكذا يفهم من ضبط القاموس والتاج ، ووردت مهبط الضبط فى "ب" انتهى كلام الاستاذ . فان كانت بالضم على ما ذكر سابقا فقد نسب اليها سيبويه هو .
وانظر تحقيقا للمسألة فى شرح الشافية : ٢٥/٢ الهامش الأول والمسألة تحتاج الى تطلب فى مظانها . والله أعلم .
(٣) " وباب يعد " ساقطة من "ق" .
(٤) ابن جنى يجعل القياس على هذا المثال المنفرد هو سر القوة فى القياس عليه قال : " قال أبو الحسن : فان قلت : انما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى شئوة - قال : ==

الى عدوة عدوى كما اتفق معه سيبويه في النسب الى عدو عدوى من غير تغيير. (١)

وقال الاشيخ : قول سيبويه هو الصواب ، وهو أدق نظرا من نظر أبي العباس في المسألة ، وذلك أن شئنا هو كل ما جاء من ذلك في هذا الباب ، والقياس يقبله ، لأن فيه ما في اختيه ، ولم يأت ما يناقضه ، فوجب اعتباره .

ثم قال / : (وربما جاء بعضه بالياء) . (٢)

٣٢٩

لما كان من كلامهم أن يحذفوا الحرف لأمر واحد نحو قولهم في قریش وهذيل وثقيف : قرشى وهذلى وثقفي ، كان الحذف واجبا فيما تضاعف فيه التغيير ، لأن التغيير (٣) يأنس بالتغيير لا سيما في الباب الذى أول أمره مبنى على التغيير ، فما جاء من هذا الضرب غير مغير لم يحذف منه الا تاء التأنيث ، فهو شان موقوف على السماع ، فما (٤) جاء من ذلك قولهم في عمير كلب : عميرى ، وفي سليمة سليس ، وفي خريبة خريبي ، وقالوا في الرجل يتكلم بسليقته ، أى بطبيعته : سليقى ، (٥) لأنه يتكلم (٦) أصل طبعه ولغته .

====
فانه جميع ما جاء ، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذى جاء في فعوله هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء ينقضه ، فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان صحيحا في القياس مقبولا ، فلا غرو ولا ملام " الخصائص : ١١٦/١ .

- (١) انظر شرح الشافية : ٢٤/٢ .
(٢) الجمل ٢٥٣ ، ونصه : " فأما المقيس منه : فاذا نسبت الى اسم على " فعيلة " أو " فعيلة " حذفت منه " الياء " و " ها " التأنيث فقلت في حنيفة : حنفي ، . . . وربما جاء بعضه بالياء كما قالوا في عميره عميرى .
(٣) " لأن التغيير " ساقطة من " ق " وهناك احالة لم يظهر أمها في الهامش شي .
(٤) في الأصل " فما جاء " .
(٥) انظر الكتاب : ٣٣٩/٢ .
(٦) في " ق " " لأنه لا يتكلم خطأ .

وأما النسب إلى أمية ، فعلى ثلاثة أوجه .

أحدها : أموى ، كما تقول في جهينة جهيني ، هذا هو القياس ، لأنه فعيله .

الثاني : أموى ، بفتح الهمزة ، وهو موضع الشذوذ ، وهو نظير كسر الباء في بصرى .^(١)

الثالث : أميي بأربع ياءات ، وشذوذ هذا من وجهتين ،^(٢) لأنه اجتمع فيه من الشذوذ ما افترق في خريبي وفي قصيي فتأمله .
وأما قول الناس في النسب إلى المرية مريني* ، فإنه من لحن العامة ، وإنما القياس مروى ، لأنه فعيله ، فلما حذفت تاء^(٣) التأنيث لمجيء ياء النسب أتبعتمها الياء المزيدة في الحذف ثم فتحت العين كما فتحتمها من^(٤) نمر ، فانقلبت الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبت إليها كما تنسب إلى رحي ، فوجب أن تقول : مروى ، وكذلك قول الناس أيضا^(٥) المريني^(٦) للرجل من أهل المرية ليس بمستقيم ، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه [مثل]^(٧) ما قلنا في أميي ، وكذلك النسب إلى الجزيرة جزوى هذا هو القياس ، لأنه فعيله ، وقول الناس جزوى^(٨) بكسر أوله من لحن العامة ، نعم لو قالته العرب لقلنا فيه ما تقدم فسي النسب إلى البصرة بصرى بكسر أوله ، ولكن هذه الأشياء الخارجة عن^(٩)

-
- (١) حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . شرح الشافية : ٢٠/٢ .
(٢) في "ق" من وجهين * . هكذا في النسب ولعل الأشبه ومرئبي
(٣) في "ق" "هـ" .
(٤) في "ق" "في" .
(٥) ساقطة من "ق" .
(٦) في "ح" "المري" .
(٧) زيادة من "ق" .
(٨) في "ح" "و" "ق" "جزيرى" .
(٩) في "ق" "على" .

القياس موقوفة على السماع .

(١)

ثم قال : (فان لم تكن فيه هاء التانيث فالوجه فيه اثبات الياء) .

هذا كما قال عند سيبويه : انك اذا نسبت الى فعيل نحو

كريم ، أو فعيل مثل قریش ، أو فعول مثل ضروب قلت : كريس ، وقريشي ،

وضروبي ، الا أن يكون فعيل أو فعيل محتل اللام نحو : علي ، وعلي

تصغيره مسمى به ، فانك تقول : علوى وعلوى ، فرارا من الجمع بين

اربع ياءات ، وذلك غاية في الثقل .

وأما فعول فلا يحذف منه شيء وان كانت لامه واوا ، فتقول في

عدو : عدوى بخلاف عدوة بالتاء ، (٢) فعدو وعدوه بمنزلة كريم

وكريمه يختلفان في النسب ، كما أن عليا وعليه يتفقان في النسب ،

فتقول فيهما : علوى ، لأن العلة المانعة في أحدهما موجودة في الآخر ،

فيلزم ما تقدم أن قولهم : قرشي ، وهذلي ، وشقفي من الشاذ الذي لا يقاس

عليه ، وقد تقدم ذلك ، وانما هو على مذهب سيبويه ، وأما أبو العباس

فهو عنده قياس لكثرة ما جاء من ذلك ، (٣) والصحيح مذهب سيبويه ،

لأنه لما لم يكن فيه تاء لم يحذف منه شيء ، لأن حذف ذلك مما تقدم

انما ألزمه الأئمة بحذف التاء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير في الباب

الذي كثر فيه التغيير ، فوجب الا يحذف شيء الا اذا كان له ما يأنس به .

(٤)

ثم أنشد هذا البيت :

(بكل قريشي عليه مهابة سريع الى داعي الندى والتكرم)

(١) الجمل : ٢٥٣ .

(٢) في " ق " " بالهاء " .

(٣) المقتضب : ١٣٣ / ٣ .

(٤) البيت في الجمل : ٢٥٣ ولا يعرف له ابن السيد قائل . انظر

الحلل : ٣٣٨ ، وهو في الكتاب : ٣٣٧ / ٣ وشرح ابن يعيش :

شاهدا على مجيئه في النسب على الأصل ، وهو القياس عند سيبويه ،
وقولهم : قرشي على خلاف القياس عنده ، وهو قياس عند المبرد ، وقد
تقدم ذلك كله .

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم مقصود على ثلاثة أحرف قلبت
ألفه واوا) . (١)

المقصود عبارة عما آخره ألف من معربات الأسماء ، سى مقصورا ،
لأنه قصر على ظهور جملة اعرابه ، أى حبس ، فكل واحد من مبنيات
الأسماء ، ومن معربات الأفعال ما آخره الف لا يسمى مقصورا الامجازا .
أما المبني فإنه لم يستحق (٢) اعرابا ، فيقال انه حبس عن
ظهوره فيه .

وأما الفعل فإنه لم يحبس عن ظهور جملة الاعراب ، وإنما حبس
عن ظهور بعضه ، الاتراه يحزم بحذف آخره نحو : لم يع (٣) زيد ،
فسيعود الكلام في هذا المعنى ، في باب المقصور والمدود ان شاء
الله تعالى .

٣٣٠ فاذا / نسبت الى اسم مقصور على ثلاثة أحرف قلبت ألفه
واوا مطلقا ، سواء كان من نوات [الواو أو من نوات (٤) الياء بخلاف
باب التثنية ، فان الألف ترد فيه الى أصلها ، أو يسوى بين
البابين ، فان كانت الألف بدلا من واو قلبت واوا ، فقلت في عصا : عصوى
وان كانت بدلا من ياء قلبت ياء ، فقلت في رعى : رحيي ، فلما ثقل
ذلك عليهم وقل نظيره قلبوا الياء واوا ، فقالوا : رحوى ، فاستوى القبيلان

-
- (١) الجمل : ٢٥٣ .
(٢) في " ق " لا يستحق " .
(٣) في " ح " لم يعي " .
(٤) تكلمة من " ح " الا أن كلمة " نوات " ذهبت بتمزق في طرف
الورقة . المقتضب : ١٣٦ / ٣ ، وشرح الفيتا بن معطي :

بعد هذا العمل ، أو يقال :

رأى الأمر يفضي الى آخره فصيـر آخره أولا

هذا أولى ، والا^{ول} مقول لبعضهم ، وفي الكتاب : أنك اذا بنيت فعليه
من رميت قلت : رمويه ، وأصلها رميه ، فأدغمت الياء الثانية التي للمد
في الثالثة التي هي اللام الثانية ، فلما اجتمعت ثلاث ياءات ، والا^{ول} منها
مكسورة بعد فتحة ، قلبوها واوا ، فرارا من هذا الثقل ، فصار رمويه
كما ترى ^(١) ، فكذاك يفعل برحى ونظائرهما ، فان قلت : فهلا حذفوا
ألف " رحي " في النسب ، لالتقاء الساكنين ^(٢) ، كما حذفوها في الجمع ،
لالتقاء الساكنين .

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لأنها اذا حذففت في الجمع علم

بفتح ما قبل علامة الجمع أنه جمع اسم مقصور كما قال صاحب الدرة :

* والفتح في المقصور نائب الألف *

لا ترى أنه لو كان جمع اسم محذوف الاخر لكان ما قبل الواو مضموما ،
وما قبل الياء مكسورا نحو : قاضون وقاضين ، وكذلك اذا سميت رجلا بيد
ودم قلت : يدون ، ودمون رفعا ، ويدين ودمين نصبا وجرا ، ولو حذففت
الف رحي في النسب لقلت : رحي بكسر الحاء ، لا^{أجل} ياء النسب ،
فيصير مثل النسب الى مثل يد ودم ، فلهذا جعلوها في النسب مثلها في
التثنية من وجوب القلب ، خوف اللبس ومخالفة لها في قلبها واوا مطلقا ،
فرارا من الثقل المذكور ^(٣) .

ثم قال : (فان كان على أربعة أحرف) ^(٤) الى آخره .

-
- (١) انظر الكتاب : ٤١٥ ، ٤١٦ .
(٢) الساكنان هو الف رحي ، والياء الاولى من النسب ، لأن ياء
النسب ياء شدة الاولى منها ساكنة . وانظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
(٣) انظر شرح الشافية : ٣٨/٢ .
(٤) الجمل : ٢٥٣ .

إذا كانت الألف رابعة ، فإن كان ثاني الكلمة متحركاً ، فلا تكون الألف حينئذ إلا للتأنيث ، ولا تجد اسماً توالى قبل آخره ثلاث حركات إلا ألف التأنيث وهاء التأنيث وهمزة التأنيث ، والألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث في نحو [ظربان وذلك] (١) نحو: جمزى وبشكى ومرطى وما أشبه ذلك ، فإذا نسبت إلى هذا الضرب حذفت الفه لا غير ، لأنها وإن كانت رابعة لفظاً ، فهي خامسة حكماً ، لتنزل حركة الثاني منزلة حرف ، كما نزل الحرف في نحو: يضربان منزلة الحركة ، فهذا هو (٢) وجه لزوم الحذف (٣) لا ما قاله الأبدى: من أن حذفها إنما لزم فراراً من توالى أربع حركات في النسب ، لو لم يحذف ، فإن هذا المعنى موجود في تثنيته ولم تحذف هنالك ، فلو كانت على ما قاله لاستوى البابان في لزوم الحذف ، أو في اثباته ، ولما كان الأمر على خلاف ذلك كان الوجه ما قاله الأستاذ .

فصل : فإن كان الثاني ساكناً ، فإنه على ثلاثة أقسام .

أحدها : أن تكون الألف بدلاً من حرف أصلي نحو معزى ومرسى ، وهذه الألف بدل من ياء المثليين إلا أنها في مرمى بدل من ياء أصلية ، وهي في معزى بدل من ياء بدل من واو ، لأن الأول من رميت ، والثاني من عزوت ، ولكنها قلبت هنا ياء ، لوقوعها رابعة بعد فتحة في اسم على مثال الفعل ، ثم قلبت الياء الفاء ، فإذا نسبت إلى هذا الضرب كان لك فيه وجهان .

(١) تكلمة من "ح" .
(٢) ساقطة من "ق" .
(٣) كذا قال في شرح الشافية : ٣٩/٢ وانظر شرح ابن عصفور ٢/٣١٨ .

أحدهما : قلب الالف واوا وهو أجود ، والثاني حذفها تشبيها
بالف التانيث ، لأنها رابعة وغير أصل بنفسها . (١) ، كما حملت (٢)

عليها ألف التانيث في القلب على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

القسم الثاني : أن تكون الالف للتانيث ، فلك فيه ثلاثة

أوجه .

أجودها الحذف ، ثم قلبها واوا ، ثم زيادة الالف قبل الواو ، (٣)

وذلك قولك : حبلوى وحبلوى ، وحبلوى .

فأما الحذف ، فبالحمل على تاء التانيث ، لاجتماعها في الدلالة

على معنى التانيث ، الا أن حذف التاء واجب في النسب وحذف الالف

جائز ، لاختصاص التاء بعلة الوجوب / الاتي ذكرها في موضعه ، (٣٣)

وأما قلبها واوا فبالحمل على ألف اللاحق في نحو : أرطى ، كما تحذف

الف اللاحق في النسب بالحمل على الف التانيث ، فتكون كل واحدة

منهما محمولة على صاحبتهما ، لما بينهما من المشابهة في الزيادة

[والتطرف] (٤) وعدم الانقلاب على الاصح في الف اللاحق ، ولهذه

المشابهة منعت ألف اللاحق الصرف في حال التعريف ، وقد مضى في بابه .

وأما زيادة الالف مع القلب ، فبالحمل على همزة التانيث كأنهم

أرادوا التسوية بينهما في النسب ، كما سوا بينهما في التكسير حيث قالوا

في صحراء : صَحَارَى كما قالوا في حبلوى : حبالى ، وهذا حسن في معناه .

(١) انظر شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٥ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٩/٢

وشرح الشافية : ٠٣٩/٢

(٢) في الأصل و " ح " جعلت " .

(٣) انظر شرح الفية ابن معطي : ٠١٢٥٤

(٤) ذكر في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٤ أن الحذف اما تشبيها

بتاء التانيث ، واما للتخفيف ، أو لأنها زائدة وهو اختيار ابن

معطي .

(٥) تكلمة من " ح " .

القسم الثالث : أن تكون الألف لللاحق نحو : أرطس على
من قال : ماروط ، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أرطوى بالقلب وهو أحسنها ، لأنها في مقابلة حرف
أصل .

الثاني : أرطي بالحذف ، لشبهها بألف التأنيث ، وهذا
محكم في باب ما لا ينصرف ^(١) ، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين ،
وحكى ^(٢) أبو زيد الأتصاري ^(٣) الوجه الثالث ^(٤) وهو : أرطاوى ،
بزيادة الف قبل الواو ، وذلك في الوجهين تشبيه بألف التأنيث ،
إلا أن أرطي أحسن من ارطاوى ، لأن زيادة الألف في أرطاوى ^(٥)
على التشبيه بزيادتها قبل ألف التأنيث في حبلأوى على التشبيه بحمراوى
فاعرف ذلك ، وهذا كله على من جعلها زائدة لللاحق ، وأما من قال :
أديم مرطي ، فالألف على هذا بدل من أصل ، فعلى هذا لا يكون فيها
غير وجهين :

أحدهما : قلبها واوا ، وهو أحسن الوجهين ، لأنه من باب
معزى ومرسى .

والثاني : حذفهما ، فتقول : ارطوى ، وارطي ، ولا يقال
ارطاوى بزيادة الألف قبل الواو إلا من جوز من النحاة في " معزى " و
" مولى " ممزاوى ومولاوى ، وهو قياس منه على أرطاوى ، وهو في أرطاوى
ضعيف ، بدلالة أن سيبويه لم يخفظه عن العرب ، والقياس على الضعيف
النادر فاسد .

-
- (١) انظر ما سبق في باب المنع من الصرف ص
(٢) في " ق " " ذكر " .
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) في " ق " " وجهها ثالثا " .
(٥) في الأصل " ارطوى " .

ثم قال : (فاذا جاوز المقصور أربعة أحرف)^(١) الى آخر الفصل .
اعلم أن ألف المقصور اذا كانت خامسة فصاعدا فلا بد من حذفها
مطلقا بدلا من أصل كانت أو للتأنيث أو لللاحاق ، تقول في مشتري ونسي
جحجبي^(٢) ، وفي حبركي ، وهو الطويل الظهر القصير الرجلين : مشتري
وجحجبي ، وحبركي ، الا ما حكاه سيبويه عن يونس أنه أجرى ما ألفه
خامسة وهو مضاعف العين مجرى ما ألفه رابعة ، وهي مبدلة من أصل ،
فيقول في نحو : مثنى ومعلّى ، مثنوى ومعلوى كما يقول في مفزى ومدعى :
مفزوى ومدعوى .^(٣)

والوجه الآخر وهو : الحذف مفرغ من جوازه ، وانما قال
ذلك يونس اعتبارا بالصورة ، لأن حقيقة الإدغام الإدخال ، فكان
المثل^(٤) الأول أدخل في المثل^(٤) الثاني ، وصارا معا بمنزلة حرف
واحد ، فلذلك أجراه مجرى المدغم في هذا الحكم المذكور .
وأما سيبويه فنظر الى كونه محسوبا بحرفين في تقطيع الشعر
اتفاقا ، فوجب القول بما ذهب اليه ، وهو الصواب ان شاء الله .

وقوله : (فان كانت الألف للتأنيث^(٦) قلبتها واوا) .
ظاهر كلامه أن قلبها واوا أجود من حذفها ، وليس كذلك ،
وأمثل ما يحمل عليه كلامه التخيير بين^(٧) الأفرين ، ويكون اعتماده على
هذا المعنى .

-
- (١) الجمل : ٢٥٣ .
(٢) بنو جحجبي : بطن من الأوس . جمهرة الأنساب : ٤٧٠ .
(٣) الكتاب : ٣٥٦ / ٣ وشرح الشافية : ٤١ / ٢ .
(٤) في " ق " " المثل " في الموضوعين .
(٥) لأن الحرف المشدد يجب في القطيع بحرفين ساكن فمتحرك .
(٦) في الجمل : ٢٥٤ " في التأنيث " والمثبت يوافق بعض نسخ
الجمل وبعد ذلك في الجمل قوله : " وان شئت حذفتهما
فقلت حبلي " .
(٧) في الأصل " التخيير على بين " باقحام " على " .

ثم قال : (وان نسبت الى مدود) الى آخره .

المدود عبارة عما آخره همزة قبلها ألف ، وحكم هذا الضرب في النسب والتثنية والجمع المذكر السالم جار على أسلوب واحد ، ما يلزم ابداله في بعضها يلزم ابداله في سائرهما . وما يلزم اثباته في بعضها يلزم اثباته في سائرهما ، وما يجوز فيه الوجهان في بعضهت يجوز فيه الوجهان (١) في سائرهما ، وضابطه أن تقول : هذه الهمزة على ثلاثة أقسام . (٢)

أحدها أن تكون أصلية من نفس الكلمة (٣) ، فإذا كانت كذلك وجب اثباتها في النسب ، كما يلزم اثباتها في سائر الأبواب المذكورة ، فتتولى في قراء (٤) ، وضاء ، وحناء : قرائي ، ووضائي ، وحنائي ، هذا هو الأصل المعمول عليه ، وقد حكى قلبها واوا ، فيقال قراوى ، وجعله الشلوبين من شواذ النسب (٥) ، وأخذ الاستاذ على الفارسي

٣٣٢

في قياس / باب التثنية على باب النسب في هذه المسألة من جهة أن الشذوذ ينبغي أن يكون مقصوراً على محله ، كقضايا الأعيان ، فقال الفارسي في الأيضاح : قراوان كما قالوا في النسب قراوى ، (٦) كذا كان الأستاذ يقول عن الأستاذ (٧) الشلوبين ، لكن لها في التثنية ثقل خاص بها ، وهو أنها ثم واقعة بين الفين ، ويدل على ذلك أن من (٨)

-
- (١) " فيه الوجهان " ساقطة من " ق " .
(٢) انظر شرح ألفية ابن معطي : ١٢٥٦ .
(٣) في الأصل " الحرف " .
(٤) قُرَاء : بضم القاف ، وراء " مشددة مفتوحة : هو الناسك المتعبد أو الحسن القراءة .
(٥) التوطئة : ٢٩٧ ، ومثل قول الشلوبين قال في شرح الفية ابن معطي : ١٢٥٦ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٥٥ / ٢ .
(٦) التكملة : ٢٢٧ ، وكتاب التكملة للفارسي جزء من الأيضاح .
(٧) ساقطة من " ح " .
(٨) في " ح " " من " .

لفته تحقيق الهمزة يسهلها اذا وقعت بين الفين كالوقوف على نحو رأيت السماء^(١) ، كما أن المحققين يسهلون الهمزة اذا اجتمعت مع مثلها .

القسم الثاني : أن تكون الهمزة للتانيث ، وحكم هذه أن تبدل واوا في الأبواب الأربعة ، فتقول : حراوى ، وصرراوى ، وكأنهم فعلوا ذلك فرقا بين الأصلية والزائدة ، فكان الأصل أولى بالاثبات ، والزائد أولى بالقلب ، وكونها واوا بالحمل على باب النسب ، ليجرى الكل على أسلوب واحد ، وذكر الأستان في " حمرأ " حمرائي بالاثبات ، ونسى " قرأ " قرأوي بقلبها واوا كأنهم حملوا كل واحد منهما على صاحبه ، لضرب من المعارضة ، كما فعلوا ذلك في نحو : معزى وحبلوى ، فقالوا : معزى ، كما قالوا : حبلوى ، وقالوا حبلوى ، كما قالوا : معزوى ، كذا قال الأستان .

القسم الثالث : ما الهمزة فيه بدل من ياء أو واو أصلية أو زائدة لللاحق ، فهذا الضرب الاثبات فيه أحسن الوجهين ، إلا أن الاثبات في المبدلة من أصل أحسن منه في المبدلة من زائد لللاحق ، وبالعكس ، وقد تقدم ذلك في التثنية ، وذلك نحو كساء ، وعلباء ، تقول كسائي ، وعلبائي ، وكساوى ، وعلباوى ، وقد تقدم القول على هذه الهمزة في المواضع الأربعة في باب التثنية والجمع الذى على حدها ، وأن الأصلية تعلم أصالتها بثباتها في جميع تصاريف الكلمة ، وأن المبدلة من غيرها يعلم كونها ليست أصلا بنفسها ، بزوالها في بعض تصاريف الكلمة ، وأن المبدلة من واو يعلم ابدالها منها بالاشتقاق ،

(١) في " ح " و " ق " " كساء " .

والمبدلة من ياء زائدة لللاحق يعلم ذلك بظهورها في بعض المواضع نحو : درحاية ، فانظر ذلك كله في موضعه .

مسألة من ملح العربية : وهي أنك اذا نسبت الى نحو :

ادوة ، وهرأوة ، وشقاوة قلت : ادوى ، وهرأوى ، وشقاوى ، باقرار الواو لا غير ، وبسط ذلك ، أنك اذا نسبت الى نحو بجايه (١) ، وعباية وجب أن تحذف تاء التانيث ، فلما حذفتها بقيت الياء (٢) طرفاً بعد ألف زائدة ، فوجب قلبها الفاء ، فلما اجتمعت الفان قلبت الثانية منهما همزة ، فصار في التقدير من باب الممدود المنقلب عن أصل ، فنسبت اليه كما تنسب الى كساء ورداء بجائي ، وعبائي بالهمزة ، وان شئت قلبت الهمزة واوا ، فقلت : بجاوى وعباوى ، والاقرار أحسن ، ولا بد من هذا العمل بناء على أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملاً يصح النكلم به ، هذه القاعدة عند المعربين ، فاذا كان كذلك فكان ينبغي أن يندرج العمل نحو ادوة وشقاوة ونظائرها ما لامه واوا تحت هذه القاعدة ، فما وجه ذلك ؟

الجواب : أن نحو بجايه وعبايه ما آخره ياء فلما آل أمره

الى الهمزة كنت ثم بين أمرين .

اما أن تتحمل الثقل (٣) وتقرها ، واما أن تحمّلها على همزة

التانيث فتقلبها واوا وتتناول هذا تناول البعيد ، فرارا من ثقل الهمزة ، فحصل أنك فررت من الهمزة الى الواو ، لما ذكر ، فلما

(١) بجايه : مدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وهي الآن

من مدن دولة الجزائر .

(٢) في "ح" " التاء " خطأ .

(٣) في "ح" ثقلها .

ظفرت بالواو في أول الأمر وجب التمسك بها ، اذ لو فعلت بها ما فعلت بنحو بجايه ، لفررت اليها . (١)

رأى الأمر يفضى الى آخره فصيّر آخره أولاً

فتأمل ذلك فانه حسن في معناه ، وبالله التوفيق .

(٢)

ثم قال : (فاذا نسبت الى اسم آخره ياء قبلها كسرة)

الى آخره .

(٣)

هذا الفصل على أربعة أقسام :-

(٤)

أحدها أن تكون الياء ثانية ، ولا يكون ذلك الا مع [تاء] التأنيث أو معتمدا على مضاف اليه واجب الذكر ، وذلك نحو : " شية " ، و " ذى مال " ، و " في زيد " ، والذي أوجب ذلك في معربات الأسماء أنها مظنة للحاق التنوين ، وذلك يوجب حذف الياء للقاء الساكنين ، وذلك يؤدى الى ابقاء الاسم على حرف واحد ، ولا يكون ذلك في شىء من معربات الأسماء الا على الوجه المذكور ، لأنه يؤمن معه ذلك المحذور ، ولذلك (٥) يكون ذلك موجودا في الأفعال نحو : " قي " و " شىء " على لغة : (٦)

- (١) سبق .
(٢) الجمل : ٢٥٤ وتمام عبارته " حذفها فقلت في قاض ، وغاز ، وداع ، وراع ، قاضي ، وغازى ... "
(٣) ساقطة من " ق " .
(٤) تكلمة من " ح " .
(٥) في " ق " وكذلك " .
(٦) هذا صدر بيت لقيس بن زهير العنسي ، وعجزه :

* بما لاقت لبون بني زياد *

والبيت في الكتاب : ٣١٦/٣ ، والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ،

وفي مبنيات الأسماء نحو : ذى قائمة ، وتي زاهبية . (١)

فاذا نسبت الى نحو " شية " حذفنا التانيث ، فبقي (٢)

الاسم على حرفين والثاني منهما حرف علة ، وهو معرب ، وذلك لا يصح استعماله (٣) لما تقدم .

والقاعدة أن الاسم لا ينسب اليه حتى يقدر كاملاً يصح التكلم

به ، فلا بد من أحد أمرين : إما أن يكمل بحرف أجنبي ، وإما أن يرد

اليه ما كان حذف منه ، والنظر يقتضي تقديم ما هو من صلب الكلمة على

غيره ، ولا يجتلب أجنبي مع وجود ما هو من الصلب ، وإنما يؤتى

بالأجنبي إذا عدم ما هو من الصلب ، وهذه قاعدة معلومة في التصريف ،

فاذا كان كذلك وجب رد الأصل في شية .

==== وسر صناعة الاعراب : ٧٨ ، ٦٣١ ، وإمالي ابن الشجري : ٨٤ / ١ ،

٨٥ ، ٢١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيراني : ٣٤٠ / ١ ،

والخزانة : ٥٣٤ / ٣ ، وقد أنشده سيبويه وغيره على أنه ضرورة

فلم تحذف منه علامة الجزم من " يأتيك " وقد رواه بعضهم

" ألم يبلغك " وذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب : ٧٨ :

ان بعض اصحابه يروونه : " ألم يأتك " على ظاهر الجزم ،

وأنشده المبرد عن أبي عثمان عن الأصمعي " ألا هل أتاك "

انني ، وانظر الخزانة : ٥٣٥ / ٣ ، وعلى هذه الانشادات

المتعددة يفوت الاستشهاد ، وما تجدر الإشارة اليه أن سيبويه

قال عند انشاده هذا البيت " أنشدنا من نثق بعربيته " وبناء

على ذلك فان هذه الرواية صحيحة لا تقدر فيها الروايات الأخرى

وأما اللفظة التي ذكرها في المضارع المجزوم ، وهي تركه على

هيئته غير مجزوم ، فهو قول الزجاجي ، وتبعه عليه الاعلم ، وقد

ذكر ابن السيد في اعتراضه على صاحب الجمل أنها هذا خطأ

وليست لفة ، لأن اللفظة ما كان مستعملاً في الكلام ، وأما ما

ينفرد به الشعر فهو ضرورة ، ثم اعترض عليه أيضاً بأنه جعله

في موضع من الجمل ضرورة وفي موضع آخر لفة . انظر اصلاح

الخلل : ٤١٣ ، وانظر الحلل : ٤١٢ ، والخزانة : ٥٣٤ / ٣ .

(١) في الأصل : " زاهبية " .

(٢) في " ق " " فيبقى " .

(٣) المقتضب : ١٥٦ / ٣ ، وشرح ابن عصفور : ٣١٥ / ٢ .

فاذا ردت الاصل ، فهل ترجع العين الى أصلها من السكون ،
لأنها انما حركت بحركة الفاء عند حذفها ، فلما ردت (١) الفاء
رجعت اليها حركتها وبقيت العين ساكنة على أصلها الوضعي ، فتقول
على هذا ، وشيبي ، هذا قول الأخفش (٢) ، أو يبقى على العين ما
جرى عليها من التحرك في الاستعمال ، لحصول (٣) الأئس به ،
لأن الفرض برد المحذوف تقوية الكلمة ، وسلبها ما أنست به من الحركة
تضعيف وتوهين ، وهما غرضان متدافعان ، فوجب أن يبقى على العين
ما أنست به من الحركة ، وهذا قياس وافقه السماع .

حكى سيبويه في النسب الى غد غدوى بفتح الغين (٤) ، وهو
فعل في الاصل باجماع (٥) ، وقول الأخفش قياس خالفة السماع ، وقياس
وافقه السماع مقدم على قياس خالفة السماع عند أهل النظر ، واذا كان
السماع الذي لا يقتضيه قياس يفسد القياس المتفق على صحته ، فكيف
لا يفسد القياس الذي يقابله قياس أصح منه ، واذا كان كذلك كان أصح
القولين ما ذهب اليه سيبويه ، فتقول على قوله ، وشوي (٦) ، وان شئت
همزت الواو على من يرى ذلك قياسا ، فنقلت أشوي .

وهل حركت الشين بالفتح ، لما نقلت حركتها الى الفاء عند
ردها أو حركت (٧) بالكسر على الوجه المستعمل ، فلما صارت الكلمة
بذلك على صورة " اهل " فعلوا بها ما فعلوا بابل من التحويل ؟ (٨)

-
- (١) في " ح " " ردت " .
(٢) انظر قول الأخفش في حاشية الكتاب : ٣٧٠/٣ وهو ممن
تعليقات الأخفش نفسه ، وانظر المقتضب : ١٥٦/٣ وشرح
ابن عصفور : ٢١٥١ ، وشرح الشافية : ٦٣/٢ ، وانظر التكملة
: ٢٤٤ ، ٢٥٠ .
(٣) في " ح " " بحصول " . (٤) الكتاب : ٣٥٨/٣ (٥) في " ق " اجماعا .
(٦) الكتاب : ٣٦٩/٣ وقد رد المبرد قول سيبويه هذا ونصر مذهب
الأخفش ، انظر المقتضب : ١٥٦/٣-١٥٧ وانظر ذلك فيما علق به
الشيخ عبد الخالق عزيمة من كلام ابن ولاد في حواشي المقتضب :
١٥٧/٣ وانظر المسألة في شرح الشافية : ٦٢/٢-٦٣ .
(٧) في الاصل " لو حركت " خطأ .
(٨) النسب الى اهل ايلي بفتح العين كمرى . شرح الشافية : ٦٣-٦٢/٣ .

وجهان مكنان ، وهما مقولان للاستاذ ، والاول اولى على طريقة قولهم :

رأى الامر يفضي الى آخره فصيـر آخره اولا

هذا هو القول في مسألة نحو : شية ، والنسب الى " دية " من قوله

تعالى * فدية مسلمة الى أهله * (١) بمنزلته " الى شية " وكذلك أمثالها .

وأما النسب الى " في زيد " يعنى فمه ، فان العرب لما أفردته

عوضت من العين ميمًا ، فقالت : هذا فم ورأيت فمًا ، وعجبت من الفم ،

فقد كفيت مؤنة ذلك ، فتقول على ذلك : فمي ، وفموى على (٢) من

قال في التثنية : فمان ، ومن قال فيها (٣) : فموان بالرد قال في

النسب : فموى لا غير ، لأن النسب يقوى على رد ما لا يرد في التثنية ،

ولا ينعكس ، لأن التثنية مبنية على سلامة بناء الواحد ، والنسب مبني

على التغيير ، (٤) وبه بدى .

فالحاصل أن كل ما يرد في التثنية يرد في النسب ، وما لا يرد

في التثنية قد يرد في النسب ، الا أنك اذا قلت في النسب : فمي

كان أمره واضحًا ، واذا قلت : فموى فان فيه جمعا بين المعوض

والمعوض منه ، وهو قليل : وليس لهذا وجه ، الا أن يكون من ذلك

القليل ، الا أن يدعى أن فمويا (٥) مادة أخرى على حيا لها ، وهو

بعيد ، لأنها دعوى مجردة من دليل وثيق وبالله التوفيق .

(١) النساء : ٩٢ .

(٢) في الأصل " عن " .

(٣) في الأصل و " ق " " فيهما " . خطأ .

(٤) هذا معنى كلام سيبويه : ٣٦٥/٣ وانظر شرح الشافية :

٦٦/٢ ، والخزانة : ٢٢٧٠/٢

(٥) في الأصل و " ح " " فموى " .

وزهد أبو العباس المبرد إلى أنك إذا نسبت إلى فم وردت
المحذوف كما وردت في " غد " و " يد " وردت اللام ، وهي الهاء (١)
التي ظهرت في أفواه ، وإذا وردت اللام زال بدل الميم من الواو ، لأن
ابدالها منها إنما كان عند الحذف للام (٢) وبقاء الاسم على حرفين ،
والثاني حرف علة ، وإذا كان كذلك وجب على طريقة من يرد العين إلى
أصلها من السكون ، أن يقول : فوهي (٣) ، وهو مذهب أبي الحسن
أن كان قائلًا بطريقة أبي العباس ، وأما من لا يرد العين إلى أصلها
من السكون ، وعليه الأكثر ، فيلزمه أن يقول هنا : فاهي بالالف ،
لأنها في موضع حركة ، فالحاصل أنك تقول : فمي ، وفموى على من قال
من العرب في التثنية [فمان ومن قال] (٤) : فموان قلت على
قوله : فموى لا غير ، وزهد أبو العباس إلى رد اللام على من ردها (٥)
في غصه ودم في النسب ، / فإذا رجعت اللام وهي التي ظهرت
في أفواه زالت الميم ورجعت الواو التي هي عين الكلمة (٦) ، لأن
ابدال الميم منها إنما كان عند حذف اللام ، فلما [رجعت] (٧) زال
البديل ، فإن كان أبو الحسن قائلًا بهذا لزمه أن يقول : فوهي بسكون
الواو على أصل مذهبه (٨) ، إلا أن هذا لم ينقل عنه في هذه المسألة

٣٣٤

- (١) في " ح " و " ق " وهي " هاء " .
(٢) في " ح " " حذف اللام " .
(٣) انظر مذهب المبرد في المقتضب ١٥٨/٣ وفي هامش الكتاب :
٣٦٦/٣ فيما نقل من شرح السيرافي وفي شرح الشافية :
٠٦٦/٢
(٤) تكلمة من " ح " .
(٥) في " ح " " على من قال ردها " .
(٦) ساقطة من " ح " .
(٧) تكلمة من " ح " .
(٨) سبق مذهبه عند النسب إلى شية .

، فيظهر أنه موافق للجماعة ، وهو غير بين ، والظاهر أنك اذا أردت اللام كان كل واحد من الامامين على أصل مذهبه ، فعلى مذهب سيبويه تقول فاهي ، وعلى أصل أبي الحسن فوهي ، هذا قياس لا نص معه ، واذا عدت النصوص وجب العمل على مقتضى القياس .

والنسب الى " ذى مال " و " ذات مال " ذوى سواء في ذلك المذكور والمؤنث ، والنسب الى " شاة " شاهي على المشهور ، وشوهي على أصل [مذهب]^(١) أبي الحسن ، وبيان ذلك أن شاة محذوفة اللام ، وأصلها شوهة بسكون العين ، هذا هو الصحيح لا ما قاله ابن هشام من أنها فعلة ، لأنه فاتته قاعدة التصريف في المسألة .

ثم لما حذف اللام شذوذا فتحت الواو لأجل التاء ، لأن تاء التانيث بمنزلة الفه ، لا بد من فتح ما قبلها] ثم انقلبت الفاء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها]^(٢) ، فاذا رددت اللام فعلى أصل أبي الحسن ترجع العين الى أصلها من السكون ، لزوال سبب فتحها ، فيجب على هذا أن تقول : شوهي ، وعلى مذهب سيبويه يجب ابقاء العين متحركة ، لأنسهابها في الاستعمال على أصله المذكور قبل ، فيجب أن يقال على هذا شاهي ، وعليه الأكثر كما تقدم .

ولما قال الفارسي : ان النسب^(٣) الى " ذى مال " و " ذات مال " ذوى على صورة واحدة ، قال : و " ذاتي " خطأ^(٤) ، وأظنه أشار بذلك الى قول أهل الأصول : الذاتي والعرضي ، كأنهم اعتقدوا

-
- (١) تكلمة من " ق " .
 - (٢) تكلمة من " ح " ومن هامش " ق " .
 - (٣) في " ق " " ان نسبت " خطأ .
 - (٤) التكلمة : ٢٤٢ .

أن التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي حرف أصلي ، وأظن هذا التركيب ،^(١)
أعنى " ذوات " ^(٢) مهمل في اللغة ، وأظن [أن] ^(٣) الفارسي
بحث عن ^(٤) ذلك فلم يجده في اللغة ، والا فلم ^(٥) قال : إنه
خطأ ، وعالم " من أهل العلم قد أكثروا دوره على المنتهم ؟
ولكن أمثل ما يحمل عليه كلامهم ، أنهم تسامحوا في استعمال
هذه اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ، كما استعمل النحاة
" كلا " و " بعض " بالألف واللام ، مع علمهم أن ذلك ليس من كلام العرب ،
وكما تسامح الفارسي وغيره في اعراب الأسماء الخمسة بتلك الحروف ، مع
علمهم ما يلزم عليه ^(٦) من المحذور ، وكما تسامحوا في تسمية تاء نحو
بنت وأخت تاء تأنيث ^(٧) ، مع أنهم يقولون ان تاء التأنيث لا يكون
ما قبلها أبدا ^(٨) الا فتحة ^(٩) أو ما هو من جنسها ، وكما تسامحوا
في اعراب " كلا " و " كلتا " بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وهي
عندهم لفظة مفردة ، وكذلك تسامح علماء الأصول في استعمال تلك
اللفظة مع علمهم أنها ليست من كلام العرب ، وحكى أن الفراء علمى
جلالة قدره كان يخاطب بعض أمراء زمانه فيلحن في خطابه اياه ،

-
- (١) في الأصل و " ق " " الترتيب " خطأ .
 - (٢) في الأصل " ذوات " واضحة ، وفي متن " ق " " ذات " ثم
صححها في الهامش بـ " ذوات " كما في " ح " .
 - (٣) زيادة من " ح " .
 - (٤) في " ق " " على " .
 - (٥) في الأصل و " ق " " فلما " باثبات الف " ما " مع أنها مجرورة .
 - (٦) في الأصل عليهم " .
 - (٧) في " ح " و " ق " " تاء التأنيث " .
 - (٨) ساقطة من " ق " .
 - (٩) في " ح " " مفتوحا " .

فقال بعض الحاضرين : أيها الأمير انه يخاطبك باللحن ، فقال له :
أتخاطبتي يا أبا زكريا ^(١) باللحن ، فقال : أصلح الله الأمير ، اني
أتكلم بكلام الناس ، فاذا تكلمت بالعلم فرقت بين الصواب والخطأ ،
فعلى هذا لا ينبغي أن يقدم على تخطئة عالم من علماء الدنيا
يضبطون الشوارد ويقيدون الأوابد ، وبالله التوفيق .

ومن هذا الفصل النسب الى اللات ، والقول في ذلك أن هذه
التاء للتأنيث ، بدليل الوقف عليها بالهاء ، فاذا حذفها بقي الاسم
على حرفين والثاني منهما حرف علة ، وهذه الألف لا يعلم لها ^(٢)
أصل فيزداد عليها مثلها ، فتجتمع الفان ، فيجب أن تهمز الثانية ،
فيصير اللفظ : لاء ، فاذا نسبت الى هذا قلت لائي باثبات الهمزة. ^(٣)

ومن قال في : ما ماوى ^(٤) قال في لاء جلاوى ، والأول
أجود ، وهذا بين ان شاء الله .

القسم الثاني ، من التقسيم الأول : أن تكون الكلمة التي آخرها
ياء قبلها كسرة على ثلاثة أحرف نحو : عم ، وشج ، فهذا اذا نسبت
اليه حولت كسرة العين فتحمة ، فانقلبت الياء الفاء ، فصار على صورة المقصور ،
فتنسب اليه كما تنسب الى المقصور الثلاثي ، فتقول عموى وشجوى ، وكذلك
تقول / في " لو " من قولك : رجل لو اذا أصابه اللوى وهو :
وجع في البطن ، وهو فعل بمنزلة كتف . ^(٥)

(١) في الأصل و " ق " " بكر " .

(٢) في " ق " " له " .

(٣) انظر شرح الفية ابن معطي : ١١٦٢ وشرح الشافية : ٦٠ / ٢ .

(٤) شرح الفية ابن معطي : ١٢٦٢ وشرح ابن يعيش : ١٥١ / ٥ .

(٥) انظر التكملة : ٢٤٤ .

القسم الثالث أن يكون على أربعة أحرف وذلك نحو قاض
وغاز ، وداع ، ومهد ومدن وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب لك فيه
ثلاثة أوجه .

أحدها : أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : قاضي وغازي
وداعي ومهدى ومدني ، وأصله قاضي ، وغازي ، ومهدي ، ومدني ،
فحذفت كسرة الياء استثقالا لها (١) ثم حذفت الياء لاستثقال الساكنين ،
فصار كما قلناه أولا ، فان قلت : وهلا لم تحذف الياء كما لم تحذف
في نحو دويبه ، وشويبه .

فالجواب : أنه انطيطرد الجمع بين ساكنين اذا كان الاول
حرف مد ولين أو حرف لين ، وكان الساكن الثاني مدغما ، وكان ذلك في
كلمة واحدة ، ومسألتنا وان كان ساكنها الاول حرف مد ولين ، والساكن
الثاني مدغم ، فان ذلك ليس في كلمة واحدة من جهة أن ياء النسب
عندهم بمنزلة كلمة أخرى ضمت الى ما قبلها للدلالة على المعنى المراد ،
فلما فات هذا الشرط ، وجب الحذف كما وجب في ألف حبلى حين نسبت
اليها . (٢)

الوجه الثاني : أن تحول كسرة الضاد من قاض ونظائرها
فتحة قياسا على تحويلها في تغلب ، ويشرب ، فاذا فعلت (٣) ذلك
انقلبت الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير قاضى
ومغزى ، فمن قال في مغزى وبابه الذى هو أصل بناء مغزوى قال
في هذا المحول : قاضوى ومغزوى ، وهو أحسن الوجهين ، ومن قال :

(١) المثبت من "ح" وهي في الاصل "لا" وساقطة من "ق" .

(٢) انظر في المسألة شرح ابن يعيش : ٥ / ١٥١ .

(٣) في "ق" جعلت " .

معزى بالحذف حملا على باب حبلى ، قال في هذا المحول : قاضي
وغازى (١) ، وهو أضعف الوجهين ، فقد صار قاضي على وجهين .

أحدهما : أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل الأول .

والثاني ، الوجه الثالث ، وهو فرع الفرع ، وهو أضعفها .

والوجه الثاني : فرع باعتبار الوجه الأول الأصيل ، أصل

باعتبار الوجه الثالث ، فهو فرع بين أصل وفرع ، فتأمل هذه المسألة
فإنها حسنة .

القسم الرابع : أن تكون الياء خامسة نحو : مشتر و مكتس

ومشتر ، فهذا ليس فيها (٢) إلا الحذف ، لأنه لما كان حذفها

رابعة على الجواز ، لم يكن فيها خامسة إلا الوجوب ، وهاهنا ثلاث مسائل :

مسألة [نحو] (٣) : كتف ، ومسألة نحو : مكتسب ، ومسألة نحو :

تغلب ، فإذا نسبت إلى كيف فيمن لم يسكن قلت : كتفي ، بتحويل

كسرة التاء فتحة ، فرارا من توالى كسرتين قبل ياء مشددة (٤) وإذا نسبت

إلى مكتسب قلت : مكتسبي [من غير تغيير] (٥) ، وقد توالى فيه

كسرتان قبل ياء مشددة ، ولم يتحول تحويل كتف مع اجتماعهما فسي

الثقل الذى "أوجب تحويل كتف" (٤) وإذا نسبت إلى تغلب

(٦)

فوجهان : الاقرار ، وهو أجود الوجهين ، والتحويل الملحوظ [به]

تحويل كتف فيسأل عن الفرق .

(١) في "ح" "مغزى" .

(٢) في "ح" "فيه" .

(٣) زيادة من "ح" .

(٤-٤) ساقطة من "ق" .

(٥) تكلمة من "ح" .

(٦) تكلمة من "ح" .

الجواب : أن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث لها حكم

يخصها ، ومن ثم وقع الافتراق .

أما مسألة كتف فلوترك غير محول لكان موضع الثقل أغلب على

الكلمة ، لأنها توالى فيها كسرتان ^(١) ويا^١ ان الا حرفا واحدا

غير مكسور .

وأما مكتسب ، فإنه انما بقي على حاله في النسب ، لأنه لم

يغلب عليه موضع الثقل ، لأن فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة .

وأما تغلب ، فإنه فرع بين أصليين ، فإن فيه حرفا ساكنا بعده

حرف مكسور ، والساكن حرف ضعيف ، يعتد به مرة ، ولا يعتد به أخرى ،

فمن اعتد به الحقه بمكتسب وجعله أصلا فتركه على حاله ، وهو أحسن

الوجهين ، ومن لم يعتد به ، ألحقه بكتف في التحويل وجعله أصلا

له ، فقال : تغلبي كما قال : كتفي ، والدليل على صحة اعتبار الساكن

في تغلب على الوجه الذي قلناه اتفاق العرب على النسب ^(٢) السى

نحو : عذافرة ^(٣) وعطيط وهديد ، وما أشبه ذلك على وجه واحد

عذفرى ، وعطيطي ، وهدبدي ، من غير تحويل لما عدم الساكن الذي

انبنى على وجوده في تغلب الاعتداد به وعدم الاعتداد ، فتأمل

هذه المسألة فإنها من ملح العربية والحمد لله قاسم الأشياء بفضله .

وأما قول أبي القاسم (واذا نسبت الى اسم في آخره / ٣٣٦

يا^١ قبلها كسرة حذفها) . ^(٤)

(١) في "ق" "الكسرتان" .

(٢) في الأصل "النسبة" .

(٣) في "ح" "عذفر" .

(٤) الجمل : ٢٥٤ .

فليس على اطلاقه ، لأن الثلاثي من ذلك لا تحذف ياؤه ،
وانما تبدل واوا على ما تقدم ، والخماسي منه تحذف ياؤه على
الوجوب ، والرباعي منه تحذف ياؤه مرة وتبدل واوا أخرى ، فيجب
أن يحمل قوله على أنه عبر بالأخص ، وهو الحذف ، عن (١) الأعم ،
وهو الازالة ، فالمبدلة مزالة بالبديل واوا ، والمحذوفة مزالة بالحذف غير
ثابتة ، وان لم تأخذه هكذا ظهر الخلل في العبارة وبالله التوفيق .

ثم قال (وكذلك ان كانت فيه ياء مشددة) (٢) هذا الفصل على

ثلاثة أقسام .

أحدها أن تكون الكلمة على ثلاثة أحرف نحو : حي و "لي "

و "طي " وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب [لك] (٣) فيه وجهان .

أحدهما أن تنسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات ،

فتقول : طيي ، وليي .

والثاني أن تحرك ثانيه ، فان كانت الياء (٤) أصلية فلا

اشكال في تصحيحها ، وان كان أصلها واوا وجب (٥) ردها ، لأنها

انما انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء المتي بعدها وسبقها بالسكون ،

فلما زال سبب قلبها ياء لتحركها ، رجعت الى أصلها ، فمثال الياء :

حي تقول فيه : حيوي ، ومثال الواو : لي (٦) وطي وشي وغني تقول

في ذلك كله : لووي ، ووطوي ، وشووي ، وغووي ، وأصلها : لوي ، ووطوي ،

وشوي ، وغوي ، لأنها مصا در لويت ، ووطويت ، وشويت ، وغوي (٧) يغوي غيا ،

(١) في "ق" على .

(٢) الجمل : ٢٥٤-٢٥٥ .

(٣) زيادة من "ح" و "ق" .

(٤) في الأصل "التاء" منقوطة بنقطتين من فوق . خطأ .

(٥) في الأصل "فوجب" .

(٦) في الأصل "ولي" خطأ .

(٧) في "ق" "فوي" بدون حرف العطف .

وهذا الوجه من تحريك الثاني أجود . قال أبو علي (١) : لا نهم اذا كانوا يقولون في الرمل والحمض : رملي وحمضي بتحريك الثاني وهو حرف صحيح ، فان يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى ، لما فيه من ثقل الجمع بين اربع ياءات لولم يحركوا ، ولذلك كان مقصدا في المعتل وسداعيا في الصحيح ، وأما الواو التي قبل ياء النسب فانها مبدلة [من الف مبدلة] (٢) من الياء التي هي لام الكلمة ، لأنك لما حركت الثاني بالفتحة انقلبت الياء التي هي لام الف ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما نسبت الى الكلمة قلبتها واوا ، فاعرف ذلك .

القسم الثاني أن تكون الكلمة رباعية وقبل الياء كسرة نحو علي وعدى ، فالوجه في هذا الضرب أن تحذف الياء الساكنة ، فاذا حذفتها بقي على مثال كتف ، فتفعل فيه ما تفعل بكتف من تحويل الكسرة فتحة ، فتقلب الياء الف ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فان كانت الياء بدلا من واو للكسرة التي قبلها ، فانها ترجع الى أصلها ، ليزوال سبب قلبها ياء ، وهو الياء ثم الكسرة ثم قلبت الالف واوا قبل ياء النسب .

وزهد أبو علي الى جواز النسب اليه على حاله بالجمع بين أربع ياءات (٣) ، وهذا أثقل من طيبي ، وليبي ، لأن في علي (٤) أربع ياءات بعد كسرة ، وهي في طيبي وليبي (٥) بعد فتحة ، وذلك ضعيف فهذا أضعف من ذلك الضعيف .

-
- (١) انظر التكملة : ٢٤٧ .
(٢) تكملة من " ح " و " ق " .
(٣) التكملة : ٢٤٧ .
(٤) كذا في جميع النسخ دون نسب والاولى أن يقول : علي منسوب .
(٥) في " ق " " علي " خطأ .

واذا نسبت الى تحية حذفت منه تاء التانيث ، فاذا فعلت ذلك صار النسب اليه كالنسب الى علي وعدى ، الا أنهم أجروا الياء الساكنة من تحيه مجرى الياء الساكنة من علي ، فمن قال في علي : علي قال في تحية : تحيي ، ومن قال : علوى قال : تحوى ، وهو الوجه ، فان كان قبل الياء فتحة نحو : قصي كان ذلك فيه وجهان .

أحدهما : أن تنسب اليه على حاله . فتقول : قصيي بأربع ياءات بمنزلة طيبي ، الا أن هذا أحسن من طيبي ، لأن فيه قبل الياءات حرفين متحركين ، وفي طيبي حرف واحد متحرك .

الوجه الثاني : أن تحذف الياء الساكنة ، فيرجع الحرف الى

أصله من الواو ، لأنها انما انقلبت ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فلما زال سبب القلب رجعت الى أصلها كما تقدم في مسألة " لي " و " طسي " ، ثم تقلب (١) الواو الفالتهحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار " قسا " مثل هدى ، فتنسب اليه / كما تنسب الى " هدى " ٣٣٧
[فتقول : قصوى] (٢) فهذه الواو [منقلبة عن الف منقلبة عن واو] (٣) منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قسا يقصوى اذا بعد .

وأما أمية ، فالقياس فيه أموى بضم أوله ، لأنه فعيله (٤) على ما تقدم في أول الباب ، وهذه الواو أيضا بدل من الف مبدله من واو مبدلة من ياء مبدلة من واو ، لقولهم (٥-٥) " أمة بينة الأموة " ، وذلك على الترتيب المذكور في " قصي " وقد سمع في أميي ، بتركه على حاله بأربع ياءات ، وأموى بفتح أوله وكلاهما من شان (٦) النسب ، يحفظ ولا يقاس عليه .

- (١) في " ح " و " ق " انقلبت " . (٢) تكلمة من " ح " .
(٣) تكلمة من " ح " و من هاشم " ق " عن أصل آخر . كذا قال ناسخها ، وما في متنها هو : فهذه الألف منقلبة عن واو منقلبة عن ياء منقلبة عن واو ، لأنه من قصى .
(٤) في " ق " " فعيلي " خطأ .
(٥-٥) في " ق " " أميه بينة الأموى " . خطأ .
(٦) في " ق " " شواز " .

مسألة : اذا نسبت محيي اسم فاعل ، أو الى محيا اسم مفعول ، فانك تحذف الياء أو الألف ، لأنها خامسة ^(١) ، فاذا فعلت ذلك صار معنا الى مثل "قصي" فمن يقل في قصي : قصيي ، بأربع ياءات يقل فيهما : محيي بأربع ياءات ، ومن يقل قصوي مثل هروي يقل فيهما : محوي ^(٢) ، وان كانت الياء الساكنة فسي محيي تضعيف الأصل ، وهي في قصيي زائدة ، فاذا كانوا يجرون الياء الساكنة من تحية مجرى الزائدة في عطية ، وصبية ، فإن يجروا الياء الساكنة من محي مجرى الياء الزائدة في قصي أولا ، لأن الياء الساكنة من تحية أصلية ، وهي في محي يمكن أن تكون الزائدة ، لأنها تضعيف الأصل ، وقد تقدم أن الف "مثنى" وشبهه يجب حذفها في النسب ^(٣) ، لأنها خامسة على كل حال ، خلافا لليونس ، فانه بأجراه مجرى مدعي في جواز الوجهين في مثنى ، ومتنوى ، لأن المدغم عنده بمنزلة حرف واحد من جهة أن اللسان يرتفع به ارتفاعا واحدة ، ورد ذلك عليه سيوييه بأنه محسوب بحرفين في تقطيع الشعر في جميع الأحكام ^(٤) ، وهذا بين ان شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن تكون الكلمة خماسية ، وهذا على وجهين .
أحدهما : أن تكون الياء المشددة ^(٥) بمنزلة ياء النسب .
والثاني : أن تكون لغير النسب ولا بمنزلة ياء النسب .

-
- (١) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ .
(٢) انظر المسألة في شرح ابن يعيش : ١٥٣/٥ .
(٣) "في النسب" ساقطة من "ق" .
(٤) انظر ما سبق ص
(٥) ساقطة من "ق" .

فأما الوجه الأول فانك تحذف الياءين معا ، لأنهما زائدتان
زيدتا معا ، فيجب أن يحذفنا معا بمنزلة غيرهما (١) من الزيادتين
اللتين زيدتا معا ، فإذا حذفتهما جئت بياي النسب فقلت : كرسي ،
فاللفظ واحد والمعنى مختلف (٢) ، فتقول للذي (٣) يجلس عليه : كرسي
وللصانع له كرسي ، ويقع الفرق بينهما بأن هذا من قبيل الصفات المشبهة
باسم الفاعل وجار على أحكامها ، وكذلك بتخي يقع على الطائر قبل
النسب وعلى صائده بعد النسب . (٤)

وأما الثاني : وهو ما كان بمنزلة : رمى فانك تحذف منه
الياء الساكنة ، لأنها المزيدة ، لأنك إذا كنت تحذفها من نحو علي ،
وهو رباعي فان تحذفها من رمى أولى ، لأنها على خمسة أحرف ،
فإذا حذفت الياء الساكنة من رمى بقي على صورة مرم بمنزلة قاض ،
وقد تقدم أن لك في قاض وجهين .

أحدهما : أن تنسب إليه على حاله ، فتقول : قاضي .

والثاني : أن تحول الكسرة فتحة على من قال في تغلب :

تغلبى ، فيصير حينئذ من فصل مغزى ، فمن يقول في مغزى مغزوى

يقال هنا : (٥) قاضى ، ومن يقل : مغزى يقل [هنا] (٦) : قاضي .

وقد تقدم ذلك ، فكذاك تقول [في رمى] (٧) رمى ومرمى على

الترتيب الذى ذكرناه في قاض .

(١) في الأصل "غيرها" .

(٢) انظر شرح الشافية : ٥٣/٢ ، وانظر المقتضب : ١/١٣٨ .

(٣) في "ق" "في الذى" .

(٤) لم أقف على هذا فيما اطلعت عليه . والبخت الابل الخرسانية .

(٥) في الأصل "فمن ذلك" يقال في مغزى ومغزوى يقل هنا "

وهي مضطربة .

(٦) زيادة من "ح" .

(٧) تكلمة من "ق" و"ح" "تقول هنا" .

مسألة (١) : النسب الى ما قبل آخره ياءً مشددة نحو : سيد
وميت وما أشبه ذلك اذا نسبت الى مثل هذا حذفت منه الياءُ المكسورة
فرارا من ثقل أربع ياءات وكسرتين ، فقلت في سيد : سيدى ، وفي ميت
ميتي ، وفي أسيد أسيدى ولم تحذف الساكنة كما حذفتها في نحو
علي ، لأنك لو فعلت ذلك لأدى الى زيادة اعلال ، وهو قلب المكسورة
الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتنبوا ذلك بحذف المتحركة ، ليسلم
البناء من الاعلال ، فان كان بين الياءِ المشددة والآخر حرف مد ولين نحو :
سهيم (٢) فانك تنسب اليه على حاله ، فتقول : مهيمي ، ولا
تحذف منه شيئا ، لأنك ان حذفت منه الياءِ الساكنة التي للمد صرت
الى مثل أسيد ، وان حذفت المتحركة التي حذفتها من أسيد التقى
ساكنان وذلك مرفوض في كلامهم ، وان حذفت الياءِ الساكنة الأولى
وجب انقلاب ما بعدها الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما كان بقاء
الكلمة على حالها ، أبين (٣) من ذلك كله ، وجب اجتناب ما عداه ، وأيضا
فان مد الياءِ فصل بين الياءات كما فصل المد في دابة ونحوها ، ولم يكن
بمنزلة اجتماع ساكنين ، لأن المد في الحرف أكثر من الحركة ، وستقف
عليه (٤) في الادغام ان شاء الله .

فصل : ثم قال : (وفي يد يدوى ويدي) المحذوف منه
حرف من بنات الثلاثة على ثلاثة أقسام .

-
- (١) انظر المسألة في الكتاب : ٣٧١ / ٣ وشرح الشافية : ٣٢ / ٢
وشرح ابن يعيش : ١٤٧ / ٥ .
(٢) "سهيم" مصغر مهوم من قولهم : هوم يهوم اذا نام . انظر
الكتاب : ٣٧٢ / ٣ وشرح ابن يعيش : ١٤٧ / ٥ .
(٣) في الاصل و "ح" " قبله " .
(٤) في "ح" " أحسن " .
(٥) في الاصل " وستقف على ذلك " .

قسم حذفته منه اللام ، وقسم حذفته منه الفاء ، وقسم حذفته
منه العين ، فأما ما حذفته منه الفاء ، فإنه ينسب إليه على حاله ، ولا
ترد إليه الفاء من حيث هي فاء ، ولكن ان ردت في موضع ما فلسبب
خارج عن ذاتها ، فإذا نسبت إلى "عدة" و "زنة" قلت : عدى ،
وزني ، وكذلك ما أشبهه مما لامه حرف صحيح ، فأما نحو : شية فلا بد
من رد فائه (١) ، لأن الاسم لا ينسب إليه حتى يقدر كاملاً (٢) يصح
استعماله ، وذلك [أذك] (٣) إذا نسبت إلى مثل هذا ، فإنك تحذف
تاءه ، لأنها تعاقب / ياء النسب ، فإذا حذفتها بقي الاسم على
حرفين الثاني منهما حرف علة ، ولا تجد ذلك في الأسماء المعربات ،
لما كان يوءى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد عند لحاق التنوين ،
وذلك اجحاف كثير ، فلاجل هذا يجب رد فاء الكلمة ، فيجب على هذا
أن تقول : وشوى وعلى رأى الأخفش : وشيبي على الأصل (٤) ، وقد
تقدم تحقيق القول في الخلاف بينه وبين سيبويه في المسألة (٥).

وأما ما حذفته عينه ، فإنه ينسب إليه أيضاً على حاله ، ولا يرد إليه
المحذوف ، فتقول في النسب إلى سه : سهي [لا غير] (٦) وكذلك
لش : لشي ، وكذلك مذ إذا سميت به مذى ، وأما ما حذفته لامه ،
فإنه على ثلاثة أقسام .

أحدها : ما حذفته لامه وعوض منها الف الوصل ، وذلك : ابن ،
واسم ، واست ، وما أشبه ذلك .

-
- (١) في "ق" من "رها" فقط .
(٢) في الأصل "كلاماً" خطأ .
(٣) زيادة من "ح" .
(٤) "على الأصل" ساقطة من "ق" .
(٥) انظر ما سبق ص
(٦) تكلمة من "ح" و "ق" .

(١) الثاني : ما حذفت لامه و عوض منها التاء ، وذلك : بنت
وأخت ، وما أشبه ذلك .^(١)

الثالث : ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء .

فأما ما حذفت لامه و عوض منها الف الوصل ، ففيه وجهان .

أحدهما أن تنسب اليه على حاله ، فتقول : ابني واستي ، وان

شئت حذفت الف الوصل ، وردت المحذوف ، فقلت : بنوي ، وستهي ،

ومن ذلك اسم ، تقول فيه : اسمي ، وسموي ، بضم أوله وكسره على أنه

فعل ، وفعل كقفل وحمل ، وقد تقدم ذلك في أول الكتاب ^(٢) ، وكل واحد

من المختلفين في المسألة على أصل مذهبه من ^(٣) اعتبار استعماله

محرك العين أو مراجعة الأصل ، وقد تقدم ذلك في أول الباب .

وتقول في النسب الى أمري القيس : أمرئي بكسر الراء والهمزة ،

أما كسر الهمزة فلاجل ياء النسب ، وأما كسر الراء فاتباع لحركة

الهمزة ، كما كان ذلك قبل النسب ، وكذلك آبنم ، ومسألة امرء مما جمع

فيه بين العوض والمعوض منه ، وانما جاز ذلك ، لأن أصله مرء ، وهذه

الهمزة معرّضة لتسهيلها ^(٤) بالنقل والحذف ، فكانها فعل بهـ

ذلك ^(٥) على وجه ذلك ^(٥) . والله أعلم . ولذلك ^(٦) كانت حركة

الراء قبلها تابعة لحركتها اعتبارا بأنها تكون محل [حركة] ^(٧)

اعراب في حال التسهيل من الأصل كما فعلوا ذلك في الأسماء الستة ،

(١) ساقطة من "ح" .

(٢) انظر ما تقدم ص : هـ وانظر المقتضب : ٣ / ١٥٤ .

(٣) في "ق" من "من" .

(٤) في "ح" "لتسهيل" .

(٥-٥) في "ح" "هذا وجه ذلك" .

(٦) في الأصل "وكذلك" .

(٧) زيادة من "ق" .

بخلاف باب المقصورات ، وقد مضى ذلك مبينا في باب معرفة علامات
الاعراب .

وتقول في أمرى القيس أيضاً : مَرِيٌّ على مذهب سيهويه ، ومَرِيٌّ
على مذهب الأَخْفَش على ما مضى ، وكذلك تقول في أبني : أبني وبنوي
فيمن رد المحذوف . (١)

القسم الثاني وهو ما حذفت منه اللام وعوض منها التاء نحو :
بنت واخت ، فمذهب يونس في هذا الضرب إثبات التاء مع ياء النسب ؛
لأنها ليست للتأنيث ؛ بدليل سكون ما قبلها وأن الكلمة تنصرف في أسماء
الرجال فتقول : بنتي واختي (٢) ، ومذهب سيهويه والخليل إلى
وجوب حذفها مع ياء النسب ، ولا يجمع بينهما ؛ لأنها وإن لم تكن للتأنيث
وضعاً ، فإنها نَزَلَتْ (٣) هنا منزلة تاء التأنيث ، من جهة أن هذا البناء
خاص بالموءنث ، ومن جهة أنها تُرَادُفُ تاء التأنيث ، ولا يجمع بينهما
تقول في المذكر : أبني ، وفي الموءنث بنت ، وأبنة وفي الجمع بنات ،
ولا يقال : بنتات ؛ فلزم لذلك أن يقال في النسب : بنوي كما يقال في
المذكر ، وكذلك تقول في النسب إلى أخت : أخوي كالمذكر . (٤)

وأما صرف ذلك في أسماء الرجال ، فإنما ذلك لأن باب ما لا
ينصرف يراعى فيه اللفظ ، ولكون ما قبله (٥) يمنع أن يجري عليه أحكام

(١) انظر شرح الشافية : ٦٢/٢ .

(٢) الكتاب : ٣٦١/٣ .

(٣) في "ح" و"ق" "تنزلت" .

(٤) الكتاب : ٣٦١/٣ .

(٥) في "ح" "وسكون ما قبلها" .

تاء التانيث في ذلك الباب، وأما هذا الباب فانما يراعى (١) فيه
المعنى دون مجرد اللفظ .

مسألة (٢) : اذا نسبت الى "كتا" حذف الف التانيث ،
فصار الى مثال (٣) بنت ، فتقول على مذهب سيبويه والجماعة : كلوى ،
وعلى مذهب يونس : كلتي ، على أصل مذهبه في النسب الى بنات
والتاء في كتا بدل من واو ، حملا على الاكثر ، وقد قيل : انها بدل من
ياء ، ولم تبدل هذه التاء في كتا الا في التانيث ، فان قيل : وكيف
جاء الجمع بين هذه التاء وبين الف التانيث ، وقد قلتم : انها قد جرت
عندهم مجرى تاء التانيث .

فالجواب : ان هذه المسألة على العكس من باب صحراوات ،
وحبليات ، والشيء قد يعتبر بعكسه ، بيانه ان الواو في صحراوات بدل
من همزة التانيث ، والياء (٤) في حبليات بدل (٥) من الف التانيث ،
فاعتبر اللفظ في جواز الجمع بينهما وبين تاء التانيث ، ولو اعتبر الاصل
لم يجز الجمع أصلا ، وكتا التاء فيها (٦) وان كانت جارية مجرى تاء
التانيث ، فانها بدل من واو أو ياء ، فاعتبر الاصل في هذه المسألة ،
ولو اعتبرت الاحكام اللفظية لم يجز الجمع ، فتأمل ذلك فانه حسن .

-
- (١) في "ح" "فانه يراعى".
(٢) انظر المسألة في شرح الشافية : ٧٠/٢ .
(٣) في "ق" "مثال".
(٤) في الاصل "والتاء" بنقطتين من فوق . خطأ .
(٥) تكلمة من "ح" و"ق".
(٦) في الاصل و"ق" "فيه".

القسم الثالث : وهو ما حذفت لامه ولم يعوض منها (١) شيئا ،
وذلك نحو : يد ودم وأخ وأب وما أشبه ذلك ، فهذا الضرب معتبر
في التثنية والجمع بالألف والتاء والاضافة فما رد في واحد من هذه
الثلاثة لزم رده في النسب ، وما لم يرد (٢) في واحد منها كنت مخيرا
في الرد وعدمه ، فتقول في أخ وأب : أخوى ، وأبوى ، لقولهم : أخوان
وأبوان وأخوك وأخوات ، وتقول في نحو : يد ودم يدى ودمى ، ويدوى ،
ودموى ان شئت ، لقولهم : يدان ودمان ، وذلك أن الرد في النسب
أقوى منه في التثنية والجمع والاضافة ، واذا كان الرد في الأضعف
على الجواز كان في الأقوى على اللزوم ، ومن قال في تثنية يد ودم :
يديان ودميان ، لزمه أن يقول في النسب دموى ، ويدوى وجها واحدا ،
والخلاف في عين يد / ودم على ما تقدم .

٣٣٩

ثم قال (واذا نسبت الى اسم في آخره هاء التانيث حذفها
فقلت في النسب الى طلحة طلحي .) (٣)

وذلك أن هاء التانيث مع ما قبلها بمنزلة الثاني من المركبين ،
فكما أن ياء النسب لا تلحق بعد الثاني من المركبين ، فكذلك لا تلحق
بعد تاء التانيث (٤) ، وكان الثاني من المركبين كالأصل في هذا الحكم
لها التانيث (٥) ، من جهة أن الثاني من المركبين زيادة على ما قبله
مع عدد حروفه ، واذا كان الحرف الأصلي اذا كان خامسا يحذف وجوبا
اذا كان حرف علة ، فهو أولى بالحذف ، فلهذا المعنى جعل المركب هنا

-
- (١) في "ح" منه .
(٢) في الأصل " ولم يرد " خطأ .
(٣) الجمل : ٢٥٤ .
(٤) في "ح" و"ق" " بدها تاء التانيث " .
(٥) في "ح" " لها من التانيث " هكذا .

أصلا لتاء التانيث ، وكذلك أيضا يقال في باب الترخيم : انه لا يحذف معها شيء ما قبلها ، لأنها شبيهة ^(١) بالثاني من المركبين ، فكما لا يحذف في الترخيم معها ^(٢) شيء ما قبله ، فكذلك هاء التانيث ، ويقال في موضع آخر : ان الثاني من المركبين يفتح ما قبله ، لأنه في هذا بمنزلة هاء التانيث ، فكما أن هاء التانيث يفتح لها ما قبلها ، فكذلك الثاني من المركبين ، وهاه التانيث انما واجب أن يفتح ما قبلها ، لأنها بمنزلة الف التانيث في الدلالة على معناه ، والف التانيث يلزم فتح ما قبلها ، محافظة ^(٣) على المعنى الذي سيقته له ، فمن ثم لم يفتح ما قبل هاء التانيث ، وأما زوال صورة الف التانيث في التفسير والتثنية والجمعين اللذين على حدها ، فلأن التانيث يفهم من التركيب بالأدلة التي تدل على تانيث المؤنث بغير علامة ، ومعنى الجمع والتثنية لا يفهم الا من صيغتيهما ، فوجب أن يكون الحكم للطاريء ، فتأمل هذا الفصل فانه حسن في معناه .

ووجه أيضا ^(٤) آخر في امتناع الجمع بين هاء ^(٥) التانيث وياء النسب ، وذلك أنهما يجتمعان في أن كل واحد منهما يكون فارقا بين الواحد والجنس ، فتقول : تمرة ، وتمر ، وشجرة وشجر ، وطلححة وطلح .

وتقول مع ياء النسب : يهودى ويهود ، وزنجي وزنج ،

وتيمي وتيم .

-
- (١) في "ق" "مشبهة".
 - (٢) في الاصل و"ق" "معها" خطأ.
 - (٣) في "ق" "يحافظ" هكذا.
 - (٤) ساقطة من "ق" وفي "ح" "وجه أيضا آخر أيضا".
 - (٥) في الاصل "الف" خطأ.

وتجامع هاء التانيث أيضا ياء النسب في الدلالة على معناه
تقول : مهلي ومهالبة ، وبربري وبرابرة ، وأشعري وأشاعرة ، لما
زالت ياء النسب بالجمع صارت هاء التانيث عوضا منها على معناها .
ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما يلحق الاسم ، ليكون
هذا على لفظ المؤنث ، وليس هناك معنى تانيث (١) ، وليكون هذا
على لفظ النسب ، وليس هناك معنى نسب ، فالأول كقرفة ، وكلمة ،
والثاني نحو : كرسى وبختى .

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه في
موضع العلم بمعناه ، وذلك نحو : زينب وهند وشمس وقدر ونحو
ذلك .

ومثال الاستغناء عن ياء النسب قول عنقرة : (٢)

..... لا أعجم طمطمسي

أراد : لا أعجمي . (٣)

وأما قول ابن فيرة : (٤)

وكوف وبصر .

فانما هو من باب حذف احدى اليائين لمكان التضعيف .

(١) في "ق" " التاء التانيث " هكذا .

(٢) البيت بتمامه :

ياوى الى حزق النعام كما أوت حزق يمانية لا أعجم طمطمسي
وهو في شعره : ٢٠٠ من معلقته ، واللسان : " طمم " يصف
ظليما ياوى الى جماعات النعام كما تأوى قوم من اليمن الى أعجم
لا يفقهون كلامه . والحزق الجماعات ، والطمطمسي الذى لا يفصح ،
وقيل في معنى البيت انه يصف ظليما ياوى الى جماعات النعام
كما تأوى السحب اليمانية الى سحابة فيها رعد ، فالرعد هنا هو
الأعجم الطمطمسي .

(٣) في "ق" " الأعمى " .

(٤) ابن فيرة هو :

ويجتمعان أيضا في أن كل واحد منهما قد يستغنى عنه بصيغة
تخالف صيغة المذكر ، وبصيغة تخالف المنسوب بالياء^(١) ، فيقع
[بذلك]^(٢) الفرق بين المسألتين كقولهم : رجل صنع اليديين
وامرأة صناع ، وقالوا : جدى في المذكر ، وعناق في المؤنث ، وكذلك حمل
ورحل^(٣) ، وقالوا في النسب : عطار وبتات ونجار وغير ذلك .

ويجتمعان أيضا في أن ياء النسب يغير لها الاسم المنسوب اليه
كثيرا ، وقد تقدم ذلك في أول الباب ، وتاء^(٤) التأنيث قد جاء فيها
ذلك وان قل قالوا : البصر للحجر الأبيض بكسر الباء^(٥) ، فاذا
أدخلوها التأنيث قالوا بصرة ففتحوا^(٦) الباء ، فلما كانت بينهما
هذه المشابهة من هذه الجهات كرهوا الجمع بينهما ، لأن الجمع بينهما
كان يكون شبيها بالجمع بين حرفين لمعنى واحد في موضع واحد ،
وأيا فانهم لو لم يحذفوها مع ياء النسب ، لآدى ذلك الى الجمع
بين علامتي تأنيث بلفظ واحد في لفظ واحد ، ومثاله : أنك لو نسبت
رجلا الى طلحة ، ولم تحذف التاء ، لقلت : طلحتي ، فان نسبت اليه
امرأة قلت : طلحتية^(٧) بتائين . فلما كان ابقاؤها يفضى الى هذا
رفض وجعل الباب كله واحدا ، وأما لحاق تاء^(٨) التأنيث بعد ياء
النسب في نحو قولك : امرأة طلحية ، فلأنه صار بالنسب من قبيل الصفات
المشبهة باسم الفاعل^(٩) ، والتاء انما هي دلالة على تأنيث الضمير

-
- (١) في "ح" "بالياء" خطأ .
(٢) زيادة من "ح" و"ق" .
(٣) في الأصل "رحل" بالمهملة : حيث قد وضع حاء صغيرة تحتها
علاما للاهمال وفي "ق" "رجل" بالجيم ، والصواب المشيت .
(٤) في "ق" "ها" .
(٥) في "ق" "فكسروا الباء" .
(٦) في الأصل "بفتح" .
(٧) في الأصل و"ق" "طلحتتي" .
(٨) في "ق" "ها" .
(٩) في "ح" "باسماء الفاعلين" .

(١)

للمرفوع بالصفة .

(٢)

ثم قال : (واذا نسبت الى اسم مركب نحو : معدى كرب) .

الوجه أن يقال في توجيه حذف الثاني من المركبين أنه بالحمل على المضاف ، لأن المركبين بمنزلة شيء واحد ، والمضاف اليه كالمشيء الواحد ، فلما كان بينهما هذا الشبه ، وكان المضاف اليه هو المحذوف اذا كان المضاف معه علما فكذلك يحذف الثاني من المركبين ، فيكون حذف المضاف اليه أصلا يحذف الثاني من المركبين ، وسيأتي وجه حذف المضاف اليه بعد ان شاء الله .

فأما قولهم : ان الثاني من المركبين انما حذف في النسب

بالحمل على تاء التانيث مع قولهم : ان حذف تاء التانيث بالحمل على الثاني من المركبين ، فظاهر الا مرأتها من مسائل الدور ، لاتحاد حقيقة الحمل لأنه اذا كان حذف التاء بالحمل على حذف الثاني من المركبين وحذف الثاني من المركبين بالحمل على حذف التاء ، فقد صار كل واحد منهما أصلا من حيث هو فرع وفرعا من حيث هو أصل ، وانما كان يصح ذلك لو تعددت وجوه الحمل ، وأما مع الاتحاد فلا ، لكن يصح أن يكون

حذف الثاني من / المركبين بالحمل على تاء التانيث ، على أن يكون ٣٤٠ حذف التاء اما لما كان يلزم على اثباتها من تانيث المذكر في نحو قولك : هذا رجل قائمتي في النسب الى قائمة ، لأن لفظ النسب عبارة عن المنسوب ، وأما لما كان يلزم على ذلك من الجمع بين تائي التانيث في لفظ واحد نحو : طلحتيه اذا نسبت امرأة الى طلحة ،

(١) في الأصل و " ق " " الضمير المرفوع وفي " ح " " للضمير للمرفوع "

ولعل المشيت هو الصواب

(٢) هذا القول ليس في الجمل وما في الجمل هو : " وان نسبت الى اسمين جعلتا اسما واحدا حذفت الآخر منهما فقلت في معدى كرب : معدى " الجمل : ٢٥٥ .

واما لما كان يلزم على ذلك من كون تاء التسانيث وسطا ووضعها أن تكون
آخر الكلمة ، فعلى هذه الاوجه أو على "أحدها" يجوز أن يقال : ان حذف
الثاني من المركبين محمول على حذف تاء^(١) التانيث في النسب ،
ويسوغ أيضا أن تكون تاء التانيث محمولة في الحذف على الثاني من
المركبين على أن يكون حذفه هو بالحمل على المضاف اليه في نحو امرئ
القيس لما بين المركب والمضاف والمضاف اليه من الشبه من جهة أن
كل واحد منهما يتوالى فيه ست حركات نحو : شفر بفر ، وقدم رجل .
ثم نرجع في صورة النسب الى المركب فنقول في معدى كرب :
معدى ومعدوى ، لأنك لما حذف الجزء الثاني بقي معدى بمنزلة
قاضي فتنسب^(٢) اليه على الوجهين في قاضي ، وقد تقدم^(٣) ، وتقول
في بعل بك : بعلي وفي بلال أباد : بلالي ، وكذلك سائرهما ،
والنسب الى الجملة المسمى بها كالنسب الى المركب تحذف العجز
وتنسب الى الصدر ، واذا سميت بخمسة عشر ثم نسبت اليه قلت : خمسي ،
لأنك لما حذف العجز حذف بعد ذلك التاء^(٤) ، لأنها لا يجمع
بينها وبين ياء النسب ، ولا ينسب اليه وهو اسم عدد ، لثلاثا يلتبس بالنسبة^(٥)
الى خمسة ، وكذلك اثنا عشر لا ينسب اليه وهو اسم عدد ، فاذا سميت
به نسبت اليه فقلت : اثني وثنوى كما قلت في ابن : ابني وبنوى .
مسألة : قال الاستاذ أبو الحسين اذا فرضنا رجلين اسم
أحدهما اثنان واسم الآخر اثنا عشر وخيف اللبس لم ينسب اليه هكذا ،
لمكان اللبس .

-
- (١) في "ق" "ها" .
(٢) في "ح" "تنسب" .
(٣) انظر ما تقدم ص
(٤) في "ق" "الها" .
(٥) في "ح" "بالنسب" .

وعندى أنه يجوز النسب اليه ، ولا يراعى في الاعلام ، الا ترى أن النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير بالرجوع الى الواحد كائنا ما كان ، وذلك كله يشبه النسب الى الواحد ، وكذلك اذا سميت بزيدين أو بالزيدين ، وحكيت اعرابهما نسبت اليهما كالنسب الى الواحد ، ولا أذكر في ذلك خلافا ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وان نسبت الى اسم مضاف تعرف بالمضاف اليه .) (١)

هذا الفصل على وجهين :

أحدهما : أن يكون المضاف والمضاف اليه علما كعبد الله وامرى

القيس ، فهذا الضرب ينسب فيه الى الأول ، لأنه لم يتعرف بالثاني ، وكذلك اذا سميت بقولك : غلام زيد وصاحب عمرو وما أشبه ذلك نسبت (٢) اليه في ذلك كله الى الاسم الأول وتحذف الثاني فتقول : عبدى وامرى ، وغلامي ، وصاحبي ، وكذلك ما أشبهه .

الوجه الثاني أن يكون المضاف مع المضاف اليه غير علم ، ولكنه موضوع على أن يتعرف بالثاني حقيقة أو حكما كقولك : غلام زيد ، وصاحب عمرو ، ودار خالد ، وبستان جعفر ، فهذا الضرب ينسب فيه الى الثاني ، لأنه المقصود لتعريف الأول ، فتقول : زيدى ، وعمرى ، وخالدى ، وجعفرى ، وكذلك الكنى كلها ينسب فيها الى الثاني كقولهم في ابي بكر بن كلاب : بكرى ، لأنها وضعت على تقدير تعريف الأول بالثاني ، واليه الاشارة بقولي : أو حكما ، وكذلك النسب الى امرأة كنيتهام عمرو عمرى ، فان سميت بشي من هذه الكنى وصيرتها اعلاما جرى عليها حكم

(١) في الجمل : ٢٥٦ * وان نسبت الى اسم مضاف ، وكان يتعرف بالمضاف اليه ، نسبت الى المضاف اليه * .

(٢) في " ق " " تنسب " .

الاعلام ، كما قالوا في امرى القيس : امرئي ، ولم يقولوا : قيسى ، وان كان
وضعه وضع ابن الزبير ، فانه قد صار علما ، وكذلك اذا سميت بابن
الزبير [و] (١) سيرته علما جرى عليه حكم الاعلام ، فقلت فيه :
ابني وبنوى ، وهذا كله واضح ، وبالله التوفيق .

وانما وجب (٢) حذف أحد الاسمين من (٣) المضاف والمضاف
اليه ، لانه لو لم تحذف فقلت : غلام زيدى لا أعطى أن الغلام مضاف
الى رجل منسوب الى زيد ، وهو خلاف المطلوب ، وانما يحصل المطلوب
بحذف أحدهما على ما مضى من التقسيم ويجوز أن يقال : (٤) انما وجب
حذفه ، لانه ليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، لأن المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد ، ويا النسب مع ما تلحقه كالشيء الواحد ،
وانظر الى امتناعهم من تركيب " لا " مع اسمها اذا كان مضافا كقولك : (٥)
لا مثل زيد في الدار ، فتأمل ما نبهتك عليه ، وبالله التوفيق .

ثم قال : (وقد يبنون من الاسمين جميعا اسما واحدا .) (٦)
هذا الفصل موقوف على السماع ، وذلك قولهم في عبد القيس : عبسسي
وفي عبد الدار : عبدرى (٧) ، وفي عبد شمس عشمي ، وكانهم فعلوا
ذلك خوف اللبس ، ولو نسبوا اليها على القياس لقالوا في عبد القيس :
عبدى ، وكذلك في عبد الدار ، وكذلك في عبد شمس ، وقالوا في عبد مناف :
منافى ، وهو أيضا شاذ .

-
- (١) تكلمة من " ح " و " ق " .
(٢) في " ق " " وأما وجه " .
(٣) ساقطة من " ح " .
(٤) في " ح " " أن تقول " .
(٥) في " ق " " كقولهم " .
(٦) الجمل : ٢٥٦ " جميعا " ساقطة من الاصل .
(٧) في " ق " " عبدلى " .
(٨) ساقطة من (" ح ") .

(١) ثم أنشد :

وتضحك مني شيخة عيشمية كان لم تَرِيّ قبلي أسيرا يمانيا

قوله (٢) : عيشمية نسبة الى عبد شمس ، وعبد شمس اسم علم ، فكان (٣)

قياسه أن يقول : عدية ، ولكنه خاف اللبس فبنى على الاسم "عشما"

على مثال (٤) فعلل ، فقال : عيشمية ، وهو من الشاذ [الذي] (٥)

لا يقاس عليه ، وقوله : كان لم ترى تلوين كقوله تعالى : * الحمد

لله رب العالمين * ثم قال : * اياك نعبد واياك نستعين * وهو

انتقال من مقام الى مقام / أشرف منه ، وهو من بديع الكلام الفصيح . ٣٤١

وأصله قبل الجزم " ترء بين " على مثال تعلمين ، ثم سهل

بالنقل والحذف (٦) ، فصار " ترين " على مثال (٧) تضعين ، ثم انقلبت

الياء الفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : تراين ثم حذف

الألف لالتقاء الساكنين ، فصار ترين ، ثم دخل الجازم ، فحذفت النون التي

كانت علامة للرفع ، فصار : كان لم ترى ، على ما ترى (٨) ، ويروى " كأن

لم ترى " (٩) بلفظ الغيبة ، وفيه أقوال : منها أنه مجزوم بحذف الحركة

المقدرة في حرف الاعراب ، وهو الألف ، وهذا متروك في النظر ، لأن حرف

الاعراب اذا كان معتلا معاقبا لضمة الاعراب جرى عليه حكمها ، فكما يحذف

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقد سبق تخريجه ص :

(٢) في الأصل و " ق " وقوله .

(٣) في " ح " فكانه .

(٤) في " ق " مثل .

(٥) تكلمة من " ح " .

(٦) أي بحذف الهمزة ونقل لحركتها الى الحرف الذي قبلها وهو الراء .

(٧) ساقطة من " ق " .

(٨) في " ح " و " ق " كما ترى .

(٩) في الأصل " ترى " منقوطة الياء خطأ . وانظر تخريج هذه الرواية

فيما سبق ص :

الجازم ضمة الاعراب كذاك يحذف الحرف الذي عاقبها ، والذي يقول من
العرب : (١)

* ألم يأتيك والانبا تنمي *

هو الذي يلفظ بالضمة في حالة الرفع ، فلما لم (٢) تعاقب هذه الياء
ضمة الاعراب وجب الا تحذف في الجزم ، لوجود الضمة في حالة الرفع .

ومنها أنه مجزوم بحذف الألف التي كانت حرف اعراب لما عاقبت
الضمة على القياس ، وهذه الألف اشباع . وهذا الوجه مذكور في الضرائر ،
أعنى الاشباع (٣) ، ومنها أن التسهيل في هذا اللفظ مسبق بالجزم ،
بيانه أن أصل (٤) الكلمة " ترأ " على مثال تعلم فحذف الجازم الألف
التي هي لام الكلمة ، فصار " ترأ " على مثال " نفع " ثم نقلت
(٥) حركة الهمزة الى فاء (٥) الكلمة ، ولم تحذف الهمزة ، ثم قلبت ألفا
لسكونها (٦) بعد فتحة كما قالوا في المرأة المراه ، وفي الكمأة
الكماه . (٧)

ومنها أن هذا على لغة القلب كأنه كان (" ترأ " ثم سكن
الجازم الهمزة ، ثم انحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم انقلبت
الهمزة الفال لسكونها (٨) بعد فتحة ، فصار " كأن لم ترى " (٩) كما
ترى فهذه (١٠) الألف بدل من همزة ساكنة للجزم ، وهي عين في موضع
اللام ، وهو توجيه صناعي .

-
- (١) سبق ص
(٢) في " ق " " فكما لم " .
(٣) انظر مبحث الاشباع في الضرائر لابن عصفور : ٣٢ وما بعدها .
وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٦ ولم يجعلها هذا البيت
وأمثاله من الاشباع ، وانما استشهدا به على اثبات حرف العلة
في الفعل المجزوم .
(٤) " بيانه أن أصل " في الاصل " فان أصل " وفي " ق " " فانه أصل "
والمثبت من " ح " .
(٥-٥) في " ق " " الحركة الى الفاء " . (٦) في الاصل " لكونها " .
(٧) انظر سر صناعة الاعراب : ٧٥ . (٨) في الاصل " لكونها " .
(٩) في الاصل " تراني " خطأ . (١٠) في " هذه " .

ويمكن وجه خامس وهو أن يكون على اهمال " لم " اهمال
" ما " ، لاتفاقهما في النفي ، كما اهلكت " أن " اهمال " ما " لاتفاقهما
في المصدرية ، نظير الاوّل قوله : (١)

لولا فوارس من نعم وأسرّتهم يوم الصليفاً لم يوفون بالجار
وقوله : (٢)
(٣)

فأمسوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع
ونظير الثاني قراءة من قرأ * لمن أراد أن يتم الرضا عة * (٤)
برفع يتم ، ولم أر هذا [التوجيه] (٥) في هذا الموضع لأحد .

وهذه الجملة المقرونة بلم (٦) مرفوعة المحل ، لأنها واقعة
موقع خبر حرف التشبيه واسمه (٧) محذوف اختصاراً لفهم المعنى .
وتقديره مع الخطاب كأنك لم ترى ، ومع الغيبة كأنها لم ترى (٨) ، وحرف
التشبيه مع معموله مرفوع المحل على الصفة للموصوف بعيشمية ، أو للصفة
وتقديرها : شيخة عيشمية شبيهة بعين رائية قبلى أسيرا يمانيا ،
والمعنى على الاثبات لا على النفي على الاصح .

وقوله " أسيرا يمانيا " منسوب الى اليمن ، وأصله يمني
فحذفت الاوّل من يائي (٩) النسب ، لمكان التضعيف ، وعوض منها

-
- (١) البيت لم يعرف قائله ، وهو من انشاد الأخفش والفارسي . كذا
قال في الخزانة : ٦٢٦/٣ ، وهو في المحتسب : ٥٤٢/٢ وسر
صناعة الاعراب : ٤٤٨ ، والمعنى : ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، وشرح
أبياته : ١٣١/٥ .
(٢) لم " أهدت الى قائله .
(٣) في " ق " " بها ليلا " هكذا .
(٤) البقرة : ٢٣٣ وهي قراءة مجاهد . البحر المحيط : ٢١٣/٢ .
(٥) زيادة من " ح " .
(٦) في الاصل " بأن " خطأ .
(٧) في " ق " " واسمها " .
(٨) انظر الحلل : ٣٤١ .
(٩) في الاصل " من باب " خطأ .

الالف ، ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم في باب منع الصرف ، وبالله
التوفيق . (١)

٣٤٣ / فصل في النسب الى الاسماء المحكية : والقول في ذلك :
أذك اذا نسبت الى مسمى بما يلزم فيه الحكاية ، فانك تنسب الى
الكلمة الاولى وتحذف ما بعدها ، فتقول في تأبط شرا : تأبطي ،
وفي برق نحره : برقي ، وفي ذراحبا ، ذروي و [ذرى] (٢) وفي
شابقرناها شابي .

وأما اذا نسبت الى ما لا يصح التكلم به ، فانك لا تنسب اليه
حتى تصيره على هيئة يصح التكلم بها ، كما اذا سميت بكأن على القول
بالتركيب ، وهو قول الاكثر ، فانك اذا حذفت " أن " بقيت الكساف
على حرف واحد ، فوجب أن تزيد عليها حرفا من جنس حركتها ، فصارت
الكلمة على حرفين ، والثاني حرف علة ، ولا يكون ذلك في شيء من معربات
الاسماء ، الا أن يكون معتمدا على غيره كفيك ، وذى مال (٣) ، فيجب

(١) بعد هذا في نسخة الأصل " وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم
الوكيل ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد المبعوث لكافة الأمم العرب والعجم وعلى آله وأزواجه
وذريته .

نجز الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
خاتم النبيين وقائد الفر المحجلين وسلم على عباده الذين اصطفى .
وأمام هذه النهاية بخط مغاير كتب : " الفصل في النسب
الى الاسماء المحكية أول الصفحة اليسرى بعد هذه النورقة
ليتصل بقول المؤلف " وبالله التوفيق " ولهذا لم يكن لهذا البناء حكم
في باب منع الصرف . وما وعد بالحاقه موافق لما في
النسختين الاخرين .

(٢) تكلمة من " ح " .

(٣) انظر ما تقدم ص

لذلك أن تزیده حرفاً آخر من جنس المزید ، فإذا اجتمع الفان همزت
الثاني منهما ، فيصير كاء كما ، فتنسب اليه كالنسب (١) الى ماء
[فتقول] (٢) كاوى وكائى (٣) ، والاول اجود على ما مضى (٤) في
باب التثنية.

وكذلك النسب الى "لعل" على القول بالتركيب أيضا العمل
كالعمل ، وكذلك اذا نسبت الى [لا] (٥) مسمى بها ، الا أن المزید
هنا حرف واحد ، وكذلك النسب الى "لات" من * ولا تحيين مناص* (٦)
ومن اللات والعزى لائي ولاوى (٧) ، وليست هاتان المسألتان من هذا
الفصل ، وانما جلبهما الاشتراك في الحكم.

وإذا نسبت الى "لولا" مسمى بها قلت : لوى ، لأنك
لما حذف "لا" بقي "لو" على حرفين الثاني حرف علة ، فوجب
أن يزداد حرف مثله (٨) ، كما قالت العرب : (٩)

* ان ليتا وان لوا عناء *

(١٠) وإذا نسبت الى "اما" من قوله تعالى * فأما ترين من البشر أحدا *

-
- (١) في "ق" "كما تنسب".
(٢) تكلمة ليست في النسخ .
(٣) في الأصل "كاوى".
(٤) انظر ما تقدم ص : وانظر باب التثنية :
(٥) تكلمة من "ح".
(٦) سورة ص : ٠٣
(٧) الكتاب : ٠٣٦٨/٣
(٨) الكتاب : ٠٣٦٨/٣
(٩) هذا عجزبيت لأبي زيد الطائي وصدرة :
* ليت شعري وأين مني ليت *
وهو في ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ٢٦١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/١
وشرح أبيات سيبويه : ٢١١/٢ . وشرح ابن يعيش : ٣٠/٦ ،
٠٥٧/١ ، والخزانة : ٣٨٢/٣ .
(١٠) مريم : ٠٢٦

مسمى بها قلت : اني بتخفيف النون ، فان سميت بنحو : قل ، وبع ،
وخف قلت قولي وبمي ، وخافي وذلك أنك لما نزع الضمير ووجب
تحريك لام الكلمة رجعت العين المحذوفة ، لزوال السكون الذي أوجب
حذفها ، وكذلك قالت العرب في النسب الى " كنت " : كوني ^(١) ، وقولهم
كنتى شاذ ، والكتى هو الشيخ ، لأنه يقول كنت كذا [] وكنت كذا []
وهذا ما يدل على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فاذا سميت بقولك :
انطلقت قلت : انطلقى و تبقى الألف موصولة ، لأنك انما تريد
المسمى بانطلقت ، وهي هاهنا الف وصل ولا بد ، فكذا اذا نسبت
اليه ، لأنك تريد ذلك المعنى ، بخلاف ما لو سميت بانطلق وحده ،
فانك تقطع الألف ولا بد .

فصل في النسب الى الجمع ^(٣) : والقول في ذلك : أنه ان
كان باقيا على معناه من الجمعية ، فانه يرد الى واحده ان كان مستعملا ،
وذلك أن المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك
الجنس ملاسة . وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع ^(٤) حصول الفرق بين
النسب اليه جميعا وبينه مسمى [به] ^(٥) ، فان لم يكن باقيا على
جمعيته [وذلك] ^(٦) بأن يصير علما وضعا أوغلبة ، فانه ينسب اليه
على حاله ، لانتفاء قصد معنى الجمعية فيه ، فصا ركفيره من الاعلام

(١) " كوني قولهم " ساقطة من " ق " وانظر اللسان " كون " ٣ / ١٣ / ٣٦٩ ،

قلت : وزعم سيبويه أن اخراجه عن الاصل أقيس ، فتقول كوني .

(٢) تكلمة من " ح " .

(٣) انظر في هذا الفصل الكتاب : ٣ / ٣٧٨ وما بعدها ، والتكلمة : ٢٥٥

وما بعدها ، وشرح الشافية : ٢ / ٧٧ وما بعدها .

(٤) ساقطة من " ق " .

(٥) تكلمة من " ح " .

(٦) زيادة من " ح " .

،فتقول في النسب الى مساجد جمعا مسجدي ،وتقول فيه اسم رجل
مسا جدي ،ولو قلت [فيه] (١) مسجدي لم يكن له معنى ، اذ ليس
في مساجد دلالة على مسجد ، كما فيه اذا كان جمعا دلالة على واحده ،
فلذلك رجعت اليه ثمة ولزمت اللفظ المسمى به ها هنا ، وتقول في الاثصار:
انصاري ، لانه صار علما بالغلبة ، واهمل فيه معنى الجمعية ، وضابطه
أن تقول : الجموع غير السالمة على أربعة أقسام .

أحدها أن يكون جمعا لفظا ومعنى ، وله واحد مستعمل نحو
مساجد ، ومسامعة ، ومهالبة ، فهذا يلزم الرجوع فيه الى الواحد ، فتقول :
مسجدي ، ومسمعي ، ومهليبي .

(٢) الثاني : أن يكون جمعا لفظا ومعنى الا أنه لم ينطق له
بواحد نحو : عبايد ومحاسن . (٢-)

الثالث : أن يكون جمعا في اللفظ مفردا في المعنى نحو :
مسا جد اسم رجل ، وانمار كذلك ، وكلاب كذلك .

الرابع : أن يكون مفرد اللفظ جمعا في المعنى على العكس مما
قبله نحو : نفر ، ورهط ، وقوم ، فهذه الأقسام الثلاثة ينسب اليها
على حالها ، تقول في أولها : عبايدى (٣) ، ومحاسني ، لانه لا واحد
له قاله أبو زيد . (٤)

وتقول في الثاني : مساجدي ، وانماري ، وكلابي وكلاهما مسموع .

- (١) زيادة من "ح" .
(٢-٢) ساقطة من "ح" وهي ملحقة في الهامش الا أنها غير واضحة ،
ولعل بها نقص .
(٣) في "ق" "عبايدى" خطأ .
(٤) الكتاب : ٣٧٩/٣ ، وشرح الشافية : ٧٨/٢ .

وتقول في الثالث : كَفَرِيٍّ ورهطي . وقومي ، فالحاصل أن كل جمع لفظا ومعنى ليس سالما وله واحد مستعمل يلزم الرجوع [فيه] (١) الى واحده كقولك في مساجد : مسجدي ، ومنابر منبري ، وما عدا هذا فانه ينسب اليه على حاله ، فتقول في النسب الى الجُمع جمع جُمعاه : جُمعي بسكون الميم ، لأنه جمع لفظا ومعنى ، وله واحد مستعمل ، فان سميت به قلت : جمعي بفتح الميم ، لأنه وان كان جمعا في الصورة ، فانه مفرد المعنى ، فقس على هذا واعمل عليه ، وقالوا في الرباب : ربي ، والرباب جمع ربة وهي الفرقة من الناس ربة ورباب كجفرة وجفار ، وتقول في أناس أناسي ، لأنه من أسماء الجموع مفرد اللفظ مجموع المعنى ، وقالوا فيه : انساني أجروه مجرى الجمع ، والأول أحسن اعتبارا بالنظائر من أسماء الجموع ، وقالوا في الابناء أبناوي ، كما قالوا في الأنصاري أنصاري ، وقالوا بنوي ردوه الى الواحد ، لأنه جمع ابن ، وتقول في النسب الى الأعراب : أعرابي ، قال سيبويه : لأنه ليس له واحد على هذا المعنى (٢) ، يريد لأنه لم يتحقق كونه جمعا لعرب ، ولو كان جمعا لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات ، وليس كذلك ، لأن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية (٣) أو الحاضرة ، والأعراب اسم لمن سكن البادية خاصة ، فالاعراب أخص من العرب ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ، والى هذا المعنى (٤) أشار أبو علي في الايضاح بقوله : لو قلت ذلك لزدت الاسم عموما (٥) ، أي لو نسبت الى الأعم وهو عرب لزدت الاسم عموما ،

(١) زيادة من "ح" .

(٢) الكتاب ح ٣٧٩/٣ وانظر شرح الشافية : ٧٨/٢ .

(٣) في الأصل "الجادية" .

(٤) ساقطة من "ح" .

(٥) التكلية : ٢٥٦ .

لأن النسبة إلى الأعم أعم من النسبة إلى الأخص، والفرض بالنسبة
التخصيص، (١) وإنما يقع التخصيص (١) بالأخص دون الأعم، ونظير
هذه المسألة وجوب حذف الأعم، والنسبة إلى الأخص من المضاف والمضاف
إليه إذا تعدد المدلول نحو غلام زيد، وذلك أن الأول موضوع على
العموم، والثاني موضوع على الخصوص، لأن الأول إنما أضيف إلى
الثاني لقصد ارتفاع العموم الوضعي واكتساب التخصيص بالإضافة (٢)
إلى الثاني، ولهذا سلك بالكى هذا المسلك، لأنها على تقدير
قصد أن يتعرف الأول بالثاني من باب الحارث والعباس، وإن كانت
في غير هذا الباب جارية مجرى الاعلام، وذلك في باب ما يحذف منه
التنوين لكثرة الاستعمال كقولك: هذا زيد بن أبي بكر، وهذا
[أبو] بكر بن أبي زيد، والفرق بين البابين واضح، وهو أن
هذا الباب ينسب فيه إلى أخصهما، فالنسب فيه راجع إلى المعنى
وذلك الباب معتبر بكثرة الاستعمال، ولا شك في كثرة استعمال
الكنى كثرة الاعلام أو أشد، وربما غلبت الاعلام.

فصل تذكر فيه التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث السالم (٤)

نحو: الزيدون والزيدان والهندات، فهذا الضرب إذا نسبت إليه
رجعت إلى واحد / فقلت في النسب إلى الزيدون والزيدين: ٣٤٤
زيدى لا غير، وفي الهندات هندى لا غير، وكذلك إن سميت بشيء من
ذلك وحكيت أعرابه الذى كان له قبل التسمية، إلا أنك إذا نسبت

(١-١) شاقطة من "ق".

(٢) في "ح" "ب" بإضافته.

(٣) من "ح" و"ق".

(٤) انظر هذا الفصل في الكتاب: ٣/٣٧٣.

الى نحو : تعرات [قلت] (١) تعرى بسكون الميم ، فان نسبت اليه
مسمى به قلت ؛ تعرى بفتحها ، لا^٢نك لم تقصد الرجوع الى الواحد
الاصيل .

وأما مسألة أبي علي في الايضاح ، وهي مسألة : سنين (٢) ،
فان من العرب من يجريها مجرى الجمع المذكر السالم فيعربها بالواو
رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وعلى هذا تنسب اليه بالرجوع السمي
الواحد (٣) وهو سنه ، فتقول : سنوى على من قال سنوات ، وسنهي
على من قال : سنيهة . فان سميت به قلت في النسب اليه سنيني (٤)
بكسر السين ، لا^٥نك لم ترجع الى الواحد (٥) ، وانما نسبت الى اللفظ
المسمى به ، ومن العرب من يعربه بالحركات ، فيقول : هذه سنين
طيبة ، ورأيت سنيئا طيبة ، وعجبت من سنين ذهبت ولم تعد ، ومنه
قول الشاعر : (٦)

دعاني من نجد فان سنينه لعين بنا شيئا وشيننا مردا
وعلى هذا تقول فسي النسب اليها : سنيني مطلقا سميت بها (٧)
أولا ، واختلف في وزنها ، فقيل فعيل كزغيف ، وأصله سنيو ثم أبدلت
النون من الواو كما قالوا في صنعاء : صنعاني ، وفي بهراء : بهرائني ،
فأبدلوا النون من الواو التي يستحقها الموضع ، ثم كسروا السين اتباعا
للكسرة النون ، وقيل : ان وزنه فعلين كفسلين ، وأصله سنوين ،

-
- (١) تكلمة من "ح" .
(٢) التكلمة : ٢٥٢ .
(٣) في "ح" "واحد" .
(٤) في الأصل "ق" "سنيني" وفي "ح" "سني" ولعل
المثبت هو الصواب .
(٥) في "ح" "واحد" .
(٦) البيت للصمة بن عبدالله القشيري ، وهو في ديوانه : ٦٠ وامالي ابن
الشجري : ٥٣/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١١/٥ وانظر تخريجات
أخرى في ديوانه .
(٩) في "ح" "بها" .

فنقلت حركة الواو الى النون قبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فصار
سنيئا كما ترى ، فالحاصل أن النسب (١) الى "سنيين" (٢) على من
أعربه بالحركات سنيني (٣) وجها واحدا مطلقا سميت به أولا ، ومن
أعربه بالحروف فانه يختلف ، فتقول في النسب اليه قبل التسمية به
بالرجوع الى واحده على ما مضى بفتح السين ، فان سميت به بقيت السين
مكسورة ، لأنك انما نسبت الى ذلك اللفظ المسمى به من غير اعتقاد
رجوع الى الواحد .

مسألة (٤) : يقال صعق على مثال كتف ، وهو الاصل ،

ويقال : صعق بكسر الصاد اتباعا لحركة العين .

فأما الاول فاذا نسبت اليه وجب فتح عينه ، فتقول : صعقي

كما تقول في كتف : كتفي ، وهو واجب في كل فعل وفعل مطلقا قبل
التسمية وبعدها .

وأما الثاني فاذا (٥) نسبت اليه قبل التسمية به كان على

ثلاثة أوجه ، أحدها صعقي بفتح الصاد والعين كالوجه الاول ، أما
فتح العين فواجب (٦) في النسب كما تقدم ، وأما فتح الصاد ، فانها
انما كانت مكسورة بالاتباع لحركة العين ، فلما زال سبب كسرها رجعت الى
أصلها من الفتح ، فمن ثم وافق [هذا] (٧) الفرع [ذلك] (٧)

(١) في "ق" "النسبة" .

(٢) في "ق" "السنيين" .

(٣) في الاصل "سني" .

(٤) هذه المسألة والمسألة التالية لها اختصرتا في نسخة "ح" .

وقدمت الثانية على الاولى ، ثم اعيدتا بما يوافق النسختين
الاخيرين دون اشارة الى شي من ذلك .

(٥) في "ق" "فان" .

(٦) في الاصل و"ق" "فوجب" .

(٧) زيادة من "ح" في الموضعين .

(١) - الأصل ، قال سيبويه : وهو الوجه الجيد يعني مراجعة الأصل ، وهذه الحركة ، وان (٢) كانت فتحة الأصل فهي فرع فرعها ، تفسيره أنها للصاد بالأصل ، ثم حولت كسرة اتباعا لحركة العين ، ثم لما زال سبب الاتباع بتحويل كسرة العين في النسب فتحة حولت هي فتحة كما تراجع الأصول (٣) عند ارتفاع الأسباب . والله أعلم . - (١)

الوجه الثاني : صعقي بكسر الصاد وفتح العين ، أما فتح العين فعلى ما ذكر من الوجوب ، وأما كسر الصاد فمن باب بقاء المسبب وان زال السبب اعتبارا بعروضه كما بقيت ضمة همزة الف الوصل في قولك : أدعي ياهند ، وان زال سبب ضمها ، وهو ضمة العين في الأصل اعتبارا بعروضه ، فلذلك (٤) لم يعتد به في الموضعين .

الوجه الثالث : صعقي بكسرهما [معا] (٥) ، وهذا الثالث ثابت في أصل القاضي ، وعليه فسر كلام سيبويه ، وهو على هذا من شواذ النسب ، لما فيه من ترك الوجوب (٦) ، هذا حكمه في النسب اليه قبل التسمية به ، [فان نسبت اليه بعد التسمية به (٧) وجب بقاء الحرف الأول على ما كان عليه] (٨) قبل التسمية به من فتح أو كسر ، ولا يجوز خلاف ذلك ، لأنك إنما سميت بذلك اللفظ بعينه .

وأما مسألتي قسي : فان نسبت اليه [وهو جمع وجب رد الي واحد على القاعدة المذكورة في تلك فتقول : قوسي فان نسبت اليه] (٩)

-
- (١-١) في "ح" ملحقة في الهامش وأكثرها غير واضح .
 (٢) في "ق" "فان" .
 (٣) في "ق" الأصل .
 (٤) في "ق" "فذلك" .
 (٥) زيادة من "ح" .
 (٦) في الأصل "الموجب" .
 (٧) ساقطة من "ح" .
 (٨) ساقطة من الأصل .
 (٩) ساقطة من الأصل .

بعد التسمية به حذفت الياء الزائدة وهي الأولى (١) فبقي قسيًا على مثل ابل ، فتقول : قسوى ، كما تقول : ابلي ، هذا هو الذى يصح في هذه المسألة ، وقال القاضي : ان النسب الى قسي : قسوى بضم القاف وفتح السين ، (٢) وهو قول سيويوه ، وهو مشكل جدا ، لما ذكرته ، ووجهه أن المسألة من باب مراجعة الأصول لحضور ما يحرزها ، وهو أن فعلا ليس من أبنية الأصول (٢) ، ولذلك قال سيويوه : انها (٣) فعول ، فردها لذلك على أصل بنائها (٤) والله أعلم .

وقال ابن خروف ما معناه : ان كسر القاف انما كان اتباعا لكسرة السين ، فلما وجب فتح السين زال بذلك سبب كسر القاف ، فرجعت الى أصلها من الضم ، ومن كسرهما لم يعتد بالعارض ، وهو الفتح في النسب . قلت : هذا موضع دارت فيه رؤوس القوم حتى قال أبو بكر بن عبيدة : من قال صعقي ببقاء كسر الاتباع لم يفعل ذلك في قسي ، لأصالة المتبع في صعق ، وفرعيته في قسي ، وقد أثبت ابن خروف ما نفاه أبو بكر ، والصحيح ما ذكرناه أولا وعليه الاعتماد ان شاء الله . وهذا اللفظ مقلوب اللام الى موضع العين ، وأصله (٥) بعد القلب قسو على وزن فروع ، فقلبت الواو الثانية ياء ، وادغمت الواو التي قبلها بعد قلبها ياء على القاعدة في كل ما كان من هذا النحو على فعول ، ولذلك قالوا بشذوذ " انكم لتنظرون في نحو كثيرة " (٦) فصار اللفظ بها قسي ، ثم كسرت السين لتصح الياء بعدها ، فصارت قسي ، ثم كسرت القاف اتباعا ، فصار

-
- (١) في الأصل " أولى " .
(٢-٢) في " ح " ملحقة في الهامش وأكثرها غامض .
(٣) في الأصل و " ق " " لآنها " .
(٤) في " ق " " بناءه " .
(٥) في الأصل " وأصلها " .
(٦) انظر القول فيما سبق ص

قسيا كما ترى ، وهذا الاصل مسبوق بأصل آخر ، وهو : قووس على فعول ،
ومن هذا وقع القلب ، وباللذ التوفيق .

فصل : الاصل في المنسوب أن يكون بياء النسب ، لأنه من
جملة الفروع المفتقرة الى علامة يستفاد منها ^(١) المعنى المطلوب ،
التأنيث والتصغير والتثنية والجمع وما أشبه ذلك ، وقد يستغنى عن
العلامة بصيغة تعطي ما ^(٢) تعطيه العلامة ، وليس ذلك بأصل ، فما
استغنوا به عن العلامة في النسب قولهم لصاحب الثياب : ثواب ،
ولصاحب العاج عواج ، ولصاحب الجمال والحر التي يعملان عليها :
جمال وجمار ، والذي يعالج الصرف صراف . قال سيبويه : وذلك
أكثر من أن يحصى ^(٣) ، قلت هذا يشعر بالقياس الذي ذهب اليه أبو
العباس ، وكطلك قوله : وتقول لمن كان شي من هذه الاشياء
صنعته : لبان وتمار وتبال ، غير أنه قال : وليس كل شي من هذا
قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البربرار ، ولا لصاحب الفاكهة
فكاه ، ولا لصاحب الشعير شععار ، ولا لصاحب الدقيق دقاق ^(٤) ، قال
الشلوبين : ولا ينبغي أن يؤخذ من سيبويه في منعه برارا ونحوه
أنه ليس بمقيس بل هو مقيس ، ألا ترى قوله : وهو ^(٥) أكثر من أن
يحصى ، لكن بين أن العرب قد تترك القياس في مواضع وتستغنى
عنه بغيره فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيسا فيما عداها .

-
- (١) في "ق" "معها" .
 - (٢) في "ق" "تقتضي ما تقتضيه" .
 - (٣) الكتاب : ٣ / ٣٨١ .
 - (٤) الكتاب : ٣ / ٣٨٢ .
 - (٥) ساقطة من "ح" .

وقال الأُستاذ : ان هذا الفصل كله غير مقيس ، نعم هو في بعض أكثر من بعض ، وقد جمعوا بين الأُصل والفرع في بعض ذلك ، قالوا : بتي وبتات ، والبتات هو الذي يسبع البتوت ، وهي الأُكسية ، واليهما نسب عثمان البتي ^(١) من كبار الفقهاء . هذا الذي ذكرته انما هو لمن كان ذلك له صنعة ، وله فيها مزاولة ، من جهة أن فعلا موضوع للمبالغة والتكبير ، فأما اذا كان صاحب شيء ولم يكن له فيه علاج ، فيقال فيه فاعل كدراع ونايل وناشب وتامر ولابن وسالح وشاحم ولاحم وناعل ، أي صاحب درع ونبيل ونشاب وتمرولين وسلاح وشحم ولحم ، ونعل . ومن هذا الضرب عند الخليل : عيشة راضية ^(٢) ، أي ذات رضى ، وهو أحسن من تأويل أهل اللغة القائلين بأن فاعلا يأتي بمعنى مفعول ، وهو مرجوح بأن وضع فاعل انما هو / لمن وقع ٣٤٥ منه فعل ، كما أن وضع مفعول لمن وقع به فعل ، ونسبة الفعل لمن وقع منه حقيقة ، ونسبته لمن وقع به مجازيه ، وكون فاعلا بمعنى مفعول مناقض للوضع ، ونسبة الفعل لمن وقع به غير مناقض ، لأن الاضافة تكون بأدنى ملائمة ، فكان تأويل الخليل أحسن من تأويل أهل اللغسة ، والقول في أمثاله : مثله فيه ، كقوله تعالى : * من ماء دافق * ^(٣) و * لا عاصم اليوم من أمر الله * ^(٤) على من جعله متصلا ، وكقولهم : ^(٥) فلان طاعم كاس ^{(٥-} ، أي ذو طعام وذو كسوة ، على أن الأُستاذ

(١)

(٢) الكتاب : ٣/٣٨٢٠

(٣) الطارق : ٠٦

(٤) هود : ٠٤٣

(٥-٥) ذهب من "ح" لتمزق في الورقة .

أبا علي حملها على (١- طعم وكسي ، وانما اختار سيبويه (١) والخليل أن يكونا على النسب ، لأنه ابلغ في باب الذم أن يوصف بأنه يطعم ويكسى ، ومن ذلك عند الخليل امرأة حائض ، أى ذات حيض ، ومذهب سيبويه أنه صفة لمذكر في التأويل ، أى شيء حائض .

قال ابن جنى : والحجة لسيبويه في وجوب همزه ، لأن الصفات معتبرة بأفعالها في الصحة والاعلال ، فهمزه دليل وشيق على اعتباره بفعل معتل العين ، ولو كانت على معنى النسب لصح أن لم (٢) يعتبر به فعل ، والله أعلم . (٣)

(١-١) ذهب من "ح" لتمزق في الورقة .

(٢) في "ح" "أزلا" .

(٣) بعده ختمت نسخة الأصل بقوله : " هذا الى هنا انتهى ما وجد

للمصنف رحمه الله من التقيد على كتاب الجمل ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى .

وختمت نسخة "ح" بقوله : " انتهى ما قيد الشيخ الامام العلامة أبي عبد الله محمد بن الفخار رضي الله تعالى عنه وأرضاه بمنه وفضله ."

(١)
باب منه آخر

قال أبو القاسم (كلُّ فعلٍ عينه واو [ـ] و [ـ])^(٢) كان على "فَعَل" فانه يلزم في المستقبل يَفْعَل ، وتسكن الواو في مستقبلي وتقلب في ماضيهِ ألفاً نحو : قام يقوم وصاغ يصوغ) الى آخر الفصل .

اعلم أن الأفعال الثلاثية المعثلة العين الصحيحة اللام على ثلاثة أوزان ؛ ووزنان مشتركان في الواو والياء وهما : فَعَلَ وفَعِلَ نحو : قال وباع وخاف وهاب ، ووزن خاص بالواو وهو فَعَلَ نحو : طال ضد قَصُر ، ولما كانت هذه الأوزان^(٣) على صورة واحدة في الظاهر ، لم يكن بُدُّ من الاستدلال على اختلافها في الباطن ، فمن ذلك : التعدي ، واللزوم ، والصفة ، وكسر حروف المضارعة ، وحركة فاء الفعل عند اسناده الى ما يسكن معه آخره ، وبالمضارع ، ومن ذلك : الاستظهار بالنقيض ، فأما "قال" و"باع" فوزنهما الوضعي فَعَلَ بفتح العين ثم حَوَّلَ الأول إلى فَعَلَ بضمها ، والثاني الى فَعِلَ بكسرها ، فصار لهما وزنان ، وزن وضعي ووزن عارض . فان قيل : وما الدليل على هذه الدعوى^(٥) ، ولعلها فَعَلَ بضم العين أو فَعِلَ بكسر العين غير محولين ؟

- (١) من هنا الى النهاية ليست في نسخة الأصل ولا في نسخة "ح" فهي من "ق" وحدها .
- (٢) تكلمة من الجمل : ٤٠٣ .
- (٣) هكذا في النسخة ، ولو قال : الأفعال لكان أولى .
- (٤) يسكن آخر الماضي مع تاء الضمير ونونه ، نحو كَتَبْتُ ، وكتبت .
- التذكرة والتبصرة : ٨٧٢ ، وشرح الشافية للرضي : ٥٥/٣ .
- (٥) أي على دعوى أن وزنهما "فعل" بفتح العين .

فالجواب (١) : أن فَعَلَ يمنعه تعديهما ومجيء الصفة منهما
على فاعل (٢) ، والقاعدة اختصاص ذلك بغير فعل ولا يعتد بالنادر ، ويمنع
"باع" من ذلك وجه آخر ، وهو أن فَعَلَ بضم العين لا يكون فيما عينه
ياء كما لا يكون فيما لامه ياء ؛ لما في ذلك من نقل الألف إلى الأثقل ،
ويمتنع فعل بكسرها بضم عين مضارع "قال" وكسر عين مضارع "باع" ،
والقاعدة في عين مضارع فعل بالكسر الفتح ، لا يجوز (٤) غير ذلك
(٥) عليها بعبارة اتفاقا (٥) ، ويدل على امتناع ذلك أيضا امتناع الكاسرين
لحرف المضارعة نحو : خاف من كسر أول مضارعها ، فإذا امتنع ضم
عينيهما وكسرهما بالأدلة المذكورة تعين فتحهما .

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف : ٥٣ وما بعدها ، وانظر الممتع :
٤٣٨ وما بعدها .

(٢) هذا الوزن وهو فَعَلَ بضم العين في الألف للسياج كالتقيح والوسامة
وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان مما له لبث نحو : حلو ، ومرع
وكرم وفحش فلذا كان لازما ، والمتعدى من الفعل هو : "رحب"
في قوله "رحبتك الدار" قال الأزهري وهو من كلام نصر بن سيار ،
وليس بحجة . شرح الشافية : ٧٤-٧٥ ، وانظر التعليق على هذه
المسألة هناك ، وأما ما أتى منه فاعل شان فنحو "حامض" من "حمض"
المتع : ٤٤٢ .

(٣) شرح الشافية : ٧٦/١ .

(٤) على كلمة "يجوز" علامة تدل على الفائها لهذه الكلمة ووضع أمامها
كلمة "يعود" والمعنى على ما أثبت ، وانظر الملوكي : ٥٨ ، والممتع : ٤٤٣
ونصه سأنقله عند التعليق الآتي بعدها .

هكذا هذه العبارة وهي غير مستقيمة ، وقد قال ابن عصفور في المسألة :
"وأما فعل المكسور العين فيجيء مضارعها أبدا على "يفعل بفتح
العين نحو : "كدت تكاد" "وزلت تزال" ولم يشذ من ذلك شيء إلا
لفظان وهما : "مت تموت" و"دمت تدوم" فجاء مضارعهما على
"يفعل" بضم العين ، على أنه يمكن أن يكون من تداخل اللغات .

المتع : ٤٤٣ ، وانظر شرح الملوكي : ٥٨ .

(٥-٥) هكذا في النسخة وهي مضطربة كما ترى .

فان قيل : هذا الاستدلال صحيح على تَعَيُّنِ الوزنِ الوضعي . فما
الدليل على صحة التحويل الى الوزن العارض ؟

فالجواب (١) : بأن الذي يَدُلُّ على ذلك تحرك فاء " قال " بالضم وفاء " باع " بالكسر عند اسنادهما الى ما يسكن معه آخرهما نحو : قلت وبعث ، ووجه الاستدلال أن هذه الحركة اما أن تكون منقولة من العين اليها ، واما أن تكون مجتلية لقصد الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، فلا يجوز الثاني ؛ لأنه لو كان ذلك بقصد الفرق لضموا أول " خاف " حيث ضموا أول " قال " ، لاستوائهما في ذلك ، وأيضا فان أول الماضي لا يضم الا إذا بُني للمفعول وليس " قلت " مبنياً له ، فاذا كان كذلك ثبت أنها منقولة من العين إليها ، وليس بعينهما ضمة ولا كسرة في أصل الوضع ، فثبت أنهما محولان هذا إلى فَعَلَ وهذا إلى فَعِلَ ، ثم نُقِلَتِ الضمة والكسرة إلى الفاء بين وانحذفت العين ، بالالتقاء الساكنين ، ودلت الضمة في " قلت " على أن المحذوف واو ، والكسرة في " بعثت " على أن المحذوف ياء على القاعدة في حروف العلة أنه لا يحذف شيء منها الا بعد حركة من جنسه لتشعر به . (٢)

فان قيل : ما الذي دعاهم إلى هذا العمل هَلَّا تركوا الفعلَ
على وُزْنِهِ الوضعي ؟

فالجواب (٣) : أنهم فعلوا ذلك لتعتل الفاء باعتلال العين

-
- (١) المنصف : ١ / ٢٣٤ .
(٢) المنصف : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والمتع : ٤٣٩ .
(٣) قال في المنصف : " فان قيل : ولم نقلت قلت الى " فعلت " وبعثت الى " فعلت " ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ، ليكون

كما اعتلت العين في يغزو ويرمي باعتلال اللام، لأن محل الفاء من العين محل العين من اللام؛ وبيان ذلك أن لام يغزو أو يرمي قد اعتلت بحذف الضمة منها فاعتلت العين لمجاورتها بالاقتران على الضمة في يغزو أو الكسر في يرمي وهو أحد الجائزين في الصحيح نحو يعكف ويعكف^(١)، وهذا النوع من الاقتصار ضرب من الاعلال وكذا [القصر]^(٢) في قال وباع لما اعتلت بحذف حركتها وقلبها ألفا أعلاوا الفاء في قلت وبعث [بنقل حركة]^(٣) العين اليها وحذف حركتها، وأيضا فإنهم

==== ذلك دلالة على حذف العين، وإمارة للتفرقة، ألا ترى أن "ليس" لما لم يرمدوا فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء وذلك قولهم: "لست".

فلما كانت القاف في "قلت" مضمومة والباء في بعث مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في "قال" و"باع" ذلك على أن الفعل متصرف، وأنه قد حدث فيه لا أجل التصرف حدث ما، وأنه ليس كالحروف التي تلزم ضربا واحدا من الحكم ك"ليت" ولا ك"ليس" الذي ليس متصرفا.

ألا ترى أنك لو قلت "قلت"، وبعث "بفتح الفاء" لجرى مجرى "لست" ولم تكن ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة، وأن الفعل متصرف، ونقلت "قلت" إلى "فعلت" لأن الضمة من الواو، وبعث إلى "فعلت" لأن الكسرة من الياء. المنصف ٢٣٤/١ - ٢٣٥.

- (١) المنصف : ٢٣٥/١ .
(٢) غطى على هذه الكلمة ورقة الترميم في النسخة، ولم يظهر في الصورة الا حرف الراء .
(٣) غطى هاتين الكلمتين في النسخة ورقة الترميم في الاصل، فلم تظهر في الصورة .

أرادوا الأشعار بتصرف الفعل وَأَنَّ تَحَرَّكَ الفاء بحركة غير وضعية إِنَّمَا هو لحادثٍ حدث في الفعلِ ولذلك لم يفعلوه في لَيْسَ على الاعتراف وأصلها لَيْسَ مثل : هاب ، لأنها كالحرف في عدم التصرف، فتركوا صورتها كصورة لَيْتَ. (١)

فصل : وأما طال ضد قَصُر ، فيدل على أَنَّهُ فَعُلَ بضم العين —
أمران :

أحدهما : مجيء الصفة منه على القياس فيه وذلك فَعِيلٌ وَفُعَالٌ نحو : طویل وطُوَال . (٢)

والثاني : أنه ضد قَصُر وقد جاء عنهم اجراء الشيء مجرى ضده .
ألا تراهم جروا ب " كم " الخيرية كما جروا ب " رَبِّ " وهذه للتقليل وتلك للتكثير ؟ وقالوا : كَثُرَ (٣) ما تَقُولَنَّ (٤) ذلك كما قالوا : قلما تَقُولَنَّ ذلك. (٥)

وأما " خاف " و " هاب " فيدل على أنهما فَعِلَ بكسر العين —
ثلاثة أشياء :

أحدها : فتح عَيْنِي مزارعيهما مطلقا. (٦)

-
- (١) انظر ما سبق نقله عن المنصف قبل قليل .
 - (٢) انظر المسألة في المنصف : ٢٣٩/١ وانظر الممتع : ٤٥٠ .
 - (٣) في النسخة " أكثر " ولعل المثبت هو الصواب .
 - (٤) في النسخة " تقولين " خطأ .
 - (٥) حمل النقيض على نقيضه هنا هو أنهم يدخلون نون التوكيد فسي المضارع المستقبل المنفي ، ثم حملوا عليه غير المنفي هنا لمكان التضاد بين " قل " و " كثر " . انظر المنصف : ٢٣٩/١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٢/٩ - ٤٣ .
 - (٦) لأن كل ما كان مضارعه يفعل بفتح العين ، ولم تكن عينه أولامه من حرف الحلق وجب أن يكون ماضيه " فعل " بكسر العين .
التبصرة : ٨٧٥ .

والثاني : جواز كسر حرف المضارعة منهما .

والثالث : كسر الأول منهما عند اسناده الى ما يسكن معه آخرهما ولا وجه لها الا أن تكون حركة العين محولة عليه ، ولم يقد دليل على أنها مجتنبه الى العين .

فالحاصل أن هذا المعتل العين على وجهين :

أحدهما : مُحَوَّلٌ منقول وهو فَعَلٌ المفتوح العين في الواو والياء نحو قال وباع . والآخر : منقول غير محول وذاك فَعُلٌ وفَعِلٌ بضم العين وكسرها في الواو والياء لعدم الحاجة الى ذلك إذا كان المطلوب حاصلًا دون تحويل ، ففي الأول تحويل ونقل وحذف وفي الثاني نقل وحذف دون تحويل وبالله التوفيق .

فصل : اعلم أن نقل حركة العين الى الفاء إنما يكون في حالة اسناد الفعل الى ما يسكن معه آخره ، ولا يكون في غير ذلك ، مخافة لبس فَعَلِ الفاعلِ بِفَعَلِ المفعولِ ، ألا ترى أنك لو نقلت حركة العين الى الفاء في نحو : خاف زيدٌ وهاب عمروٌ لقلت خيفَ زيدٌ وهيب عمروٌ وحصل اللبس باتفاق الصورتين .

فان قلت : هذا اللبس إنما كان يكون في خيف وهيب دون " قال " لانك لو نقلت في " قال " لقلت : قول زيد الحق .

فالجواب أنهم جعلوا " قال " تابعة لهن ، ليجرين على سنن واحد ، وأيضا فان بعضهم يقول في المفعول : قول الحق فكرهوا أن يوافق الميني للمفعول ، وقد نقل بعضهم في كاد وزال : كيد وزيل يفعل وما زيل يفعل لما آمنوا بناءً هما للمفعول (١) ، وحيث يكون فعل الفاعل

وَفِعْلُ الْمَفْعُولِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ بِالْأَشْمَامِ
نَحْوُ : خَفْتُ يَا زَيْدَ وَهَبْتُ يَا عَمْرُو ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَبَالِي فَيَكْتَفِي فِي الْفَصْلِ
بَيْنَهُمَا بِمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ . (١)

قوله : (وتسكن الواو في مستقبله) . (٢)

قد تقدم أن أصل قال وباع و طال وخاف وهاب : قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَطَوْلٌ
وَخَوْفٌ وَهَيْبٌ فحذفت هذه الحركات التي في حروف العلة طلباً للتخفيف
فانقلبت ألفات؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهن في اللفظ ، فلما جاء
المضارع أعلوه حملاً على الماضي ؛ لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معطلاً ،
فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما فصار : يَقُولُ وَيَبِيعُ
وَيَطُولُ ، وكذلك يخاف ويهاب أصلهما يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ فنقلت الفتحة
إلى الخاء والهاء فصار في التقدير يَخَوْفُ وَيَهَيِّبُ ثم قلبت الواو
والياء ألفين ، لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ ، هذا هو
الذي عليه حذاق أئمة (٣) التصريف .

وقد قال قوم من النحويين ان يقول ويبيع ونحوهما استثقلت الحركة
على الواو والياء فيهما فنقلت الى ما قبلهما فكان هذا المضارع عندهؤلاء
إِنَّمَا أَعْتَلَّ لِنَفْسِهِ لَا بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَاضِي ، وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ مُسْتَقِيمٌ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ
وَالْوَاوَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرْتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فَلَمْ تَسْتَثْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ .
(٤)

(١) المنصف : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، والممتع : ٤٥٣ .

(٢) الجمل : ٤٠٣ .

(٣) المنصف : ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ .

(٤) هذا المذهب ذكره في المنصف : ٢٤٨/١ دون أن يعزوه لأحد ،

وما ذكره هنا بنصه من المنصف .

وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الْجَرْمِيَّ دَخَلَ بَغْدَانَ (١) ، وَكَانَ الْفَرَاءُ يَفْشَاهُ فِي مَجْلِسِهِ
وَيُكْشِرُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يَجِيبُهُ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : سَلْهُ أَنْتَ ،
فَقَالَ : يَا أَبَا زَكْرِيَّا مَا تَقُولُ فِي قَمِ ؟ قَالَ : أَصْلُهُ أَقَوْمٌ فَاسْتَقْلَمُوا
الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَاسْكَنُواهَا ثُمَّ حَذَفُوهَا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَصَارَ إِلَى مَا تَرَى .
فَقَالَ لَهُ : أَخْطَأْتُ يَا أَبَا زَكْرِيَّا ، لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ . فَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ
الْفَرَاءُ بَعْدَهَا . فَالْقَاعِدَةُ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا أَنَّ أَصْلَ الْإِعْلَالِ إِنَّمَا هُوَ فِي
ثَلَاثِيٍّ الْمَاضِي وَإِعْلَالُ مَا عَدَاهُ مَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُ مَوْقُوفٌ عَلَى إِعْلَالِهِ كَمَا أَنَّ
تَصْحِيحَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى تَصْحِيحِهِ فَمُضَارَعَةٌ وَالْأَمْرُ مِنْهُ وَمَصْدَرُهُ وَأَسْمُ الْفَاعِلِ
وَأَسْمُ مَفْعُولِهِ وَأَسْمُ مَصْدَرِهِ وَزَمَانُهُ وَمَكَانُهُ كُلُّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي الصَّحَةِ
وَالْإِعْلَالِ فَتَقُولُ : قَالَ يَقُولُ فَهُوَ قَائِلٌ وَمَقُولٌ وَمَقَالًا . . . (٢) بِالْإِعْلَالِ فِي
الْجَمِيعِ ؛ لِإِعْتِلَالِ قَالَ . وَتَقُولُ : "عَوْرٌ يَعْوَرُ عَوْرًا وَهُوَ عَاوِرٌ" ، وَالْمَكَانُ مَعْوُورٌ فِيهِ ،
وَأَعْوَرُ اللَّهُ عَيْنَهُ ، وَمَعْوَرٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ كُلِّ ذَلِكَ صَحِيحٌ لِصَحَةِ عَوْرٍ
وَإِنَّمَا صَحَّ عَوْرٌ وَأَخْوَاتُهُ كَمَا صَحَّ اعْتَوَرُوا وَأَخْوَاتُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَعْنَى مَا لَا يَدُ مِنْ تَصْحِيحِهِ .

وَمَسَائِلُ التَّصْرِيفِ يَعْتَبَرُ فِيهَا الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى عَوْرٍ عَوْرٍ ،
وَاعْتَوَرُوا فِي مَعْنَى تَعَاوَنُوا فَصَحَّةُ الْوَاوِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ دَلَالَةٌ عَلَى سَكُونِ
مَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى . (٤)

(١) فِي النُّسخَةِ " دَخَلَ عَلَى بَعْدَانَ " خَطَأً ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ
الْجَرْمِيِّ وَالْفَرَاءِ ذَكَرَهَا فِي الْمَنْصَفِ : ٢٤٨/١ ، وَالْخِصَائِصِ : ٢٩٩/٣
وَالْمَمْتَعِ : ٤٤٩-٤٥٠ .
(٢) هُنَا كَلِمَةُ الْحَقِّقَاتِ بِالْهَاشِمِ وَهِيَ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(٤) الْمَنْصَفِ : ٢٥٩/١ .

ثم قال (وتسقط الياء والواو في مفعول) . (١)

يريد أن الأصل في مبيع ومقول : مبيع ومقول على زنة مضروب فنقلت ضمة الياء والواو الى ما قبلهما وحذفت احدهما لالتقاء الساكنين ، فذهب سيبويه [الى حذف] (٢) الزائد وهو الثاني فيقي مقول ومبيع على زنة مفعول ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصح الياء (٣) ، وذهب الاخفش الى حذف الاصل وهو الاول فبقي على وزن مقول ثم قلبوا ضمة الياء كسرة لتتقلب الواو ياء لقصد الفرق بين مفعول من ذوات الياء ومفعول من ذوات الواو ، فصار مبيع كما ترى (٤) كذا يشي في هذا الموضع . وأظنه غير صحيح على القولين معا . (٥)

أما على مذهب سيبويه فإنه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء الا بشرط أن تكون الياء قريبة من الطرف ، ولا يعتبر مجرد اللفظ إذا كان مخالفاً للأصل ، وسواء كان عنده مفرداً أو جمعاً نحو : ربيع وبيع في فعل من البيع ، فإن الأصل فيها بيع وبيع فقلب الضمة كسرة لتصح الياء القريبة من الطرف ، والياء في مسألتنا بعيدة من

-
- (١) الجمل : ٤٠٣ .
(٢) غطى على هاتين الكلمتين ورق الترميم فلم تظهر في المصورة ، فلعل المثبت هو الصواب .
(٣) الكتاب : ٣٤٨/٤ ، والمنصف : ٢٨٧/١ وما بعدها ، والمتع : ٤٥٤ .
(٤) المنصف : ٢٨٧/١-٢٨٨ .
(٥) انظر شرح الشافية : ١٤٧/٣-١٤٨ وقال ابن جنبي في مذهب أبي الحسن : " وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه " المنصف : ٢٨٩/١ ، قال المازني " وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الاخفش أقيس " المنصف : ٢٨٨/١ .

والعبر
الطرف اعتبارا بالأصل (١) ، كما اعتبر في العوار ، فلم تهمز الواو/فسي
اوائل اذا مد ضرورة فهمز (٢) ، لأن المسألة تصريفية ، والتصريف يراعى
فيه الأصل دون مجرد اللفظ .

وأما على مذهب الأَخفش فإنه لا يقلب الضمة كسرة لتصح الياء في
نحو : فَعَل من البيع فكيف يقلب الضمة كسرة لتتقلب الواو الزائدة ياء ،
هذا بعيد أن يقصده الأَخفش .

ولكن القول في ذاك وبالله التوفيق : ان ضمة ياء مبيوع حذفت
ابتداءً ليمتل بالحمل على فعله ، فالتقت ثلاثة سواكن فكسرت الياء
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين في كل واحد منهما ، وجاءت الياء بعد كسرة
على ما ينبغي . هذا على مذهب سيبويه وأما على مذهب الأَخفش
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم انقلبت الواو ياء بعد الكسرة فهذا
أيضا على ما ينبغي على أصل مذهبه .

فان قلت : هذا التنزيل لا يمشي في ذوات الواو ، لأنَّه
لا بد أن تكون الضمة ثم منقولة الى فاء الفعل كما كانت منقولة اليها
في فعله ، فينبغي أن يكون الأمر كذلك في ذوات الياء ليكون العمل
واحدا في الموضعين .

(١) قال ابن عصفور : " وما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل
وفساد مذهب الأَخفش أنك اذا نقلت الضمة من العين الى الفاء في
" مفعول " من ذوات الياء اجتمع لك ساكنان : واو " مفعول "
والياء ، فتحذف واو " مفعول " فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة
قريبة من الطرف ، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء
الساكنة بعد الضمة اذا كانت تلي الطرف ، فإنه تقلب الضمة كسرة
مفردا كان الاسم وجمعا نحو " بيض " جمع أبيض ، أصله " بيض "
نحو حمر ، ثم قلبت الضمة كسرة " . الممتع : ٤٥٨ .

(٢) المنصف : ٤٩/٢ .

والجواب : أنا إن أخذنا بجميع ما أخذ مقول (١) كان قادحاً في المذهبيين معاً، فلا بد من أن يلتصق له وجه لا يعود بقدرح في واحد من المذهبيين، وهو ما ذكرناه آنفاً، ولا يحتاج إلى ذلك في مقول ونحوه.

فصل : الأُدلة على صحة مذهب سيبويه ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : أن الزائد أولى بال حذف من الأصلي وذلك واجب في التصغير وان دل على معنى؛ لأن حذفه لا يخل بأصل التركيب، وحذف الأصلي يُخلُّ بأصل التركيب، والمحافظة على الأصول أولى من المحافظة على العوارض وقد قدح في هذا الاستدلال بأن الغرض بذلك فسي التصغير تام بنائه، ومسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، ولا يختص ذلك بزائد دون أصل، ألا ترى أن المحذوفين من نحو : مصطفىون * وأنتم الأعلون * (٣) لالتقاء الساكنين ما هو من أصل الكلمة.

(٤)
الثاني : أن قولهم مبيع دليل على حذف الزائد ولو كان الأول

-
- (١) في النسخة " مأخذ منقول " ولعل الصواب ما أثبت .
(٢) انظر بعض هذه الحجة في أمالي ابن الشجري : ٢٠٤-٢٠٥ .
(٣) آل عمران : ١٣٩ ، وسورة محمد " صلى الله عليه وسلم " ٣٥ .
(٤) هذا دليل ذكره المازني احتجاجاً لسيبويه ، وسأل عنه الأُخفش ، فقال : " انهم لما اسكنوا ياء " مبيوع " والقو حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة ، فابدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن الزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو " مفعول " الباء مكسورة ، فلنقلبت ياء لكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو " ميران " و " ميعاد " ياء لكسرة التي قبلها " المنصف : ٢٨٧/١ ، وانظر أمالي ابن الشجري : ٢٠٩/١ .

هو المحذوف لقالوا مبعوع ؛ لوقوع الواو المزيدة بعد ضمة وقد تقدم ما يقدح في هذا الاستدلال ، لأنه كما يلزم أن يكون على مذهب سيبويه أيضا لبعده الياء من الطرف أصلا كما تقول مَوْقِنٌ وَمَوْسِرٌ ، والأصل مَيْقِنٌ وَمَيْسِرٌ ، فقلبت الياءَ واواً تغليباً لحكم الضمة بالبعده الياء من الطرف ، وهذا واضح .

(١)

الثالث : مجيء تاء التانيث عوضاً من المحذوف في نحو إجازة ، ولم يأت عوضاً من عين الكلمة في موضع ، فوجب أن يكون هنا عوضاً من الزائد ، وإذا ثبت ذلك هنا وجب أن يكون المحذوف في مبيع الزائد ، لأن الموضعين محل الخلاف ، وقد يُقدح في هذا الاستدلال بأن يقال : قد جاء التعويض من الزائد في نحو : أرضون وكون العوض غيرها التانيث والمعوض منه غير عين لا يضر .

فصل : وأما أدلة الألف فأربعة :

(٢)

أحدها : أن عين الكلمة ليس بازاء معنى فهي أولى بالحذف من الواو المزيدة ، لأنها بازاء المعنى من المفعولية ، فهي أولى بالثبات لثبوت المعنى بثباتها ، وقد قُدِحُ (٣) في هذا الاستدلال بأن الميم هي الموضوعة بازاء المعنى من المفعولية بانفرادها دون الواو بدليل لزومها في كل اسم من أسماء المفعولين مزيداً أو غير مزيدٍ والواو مخصوصة بالثلاثي دون غيره ، واللام هو بازاء المعنى المطلوب دون غير اللام لبقاء المعنى عند عدمه .

(١) هكذا في النسخة وقد ذكر ابن القحار في الافادات والانشادات : ٩٧

أن تعويض التاء من المحذوف يكون في نحو " زنادقة " .

(٢) انظر هذا الدليل في المنصف : ٢٨٩ / ١ ، أمالي ابن الشجري : ٢٠٥ / ١ ،

والممتع : ٤٥٦ ، والافادات والانشادات : ٩٧ .

(٣) انظر هذا القدح في أمالي ابن الشجري : ٢٠٥ / ١ ، والممتع : ٤٥٧ .

الثاني : أن العين هي التي لحقها الاعلال في الفعل الماضي وفي المضارع وفي اسم الفاعل ، فهي التي ينبغي أن تعمل بالحذف ^(١) ، وقد يُقَدِّحُ في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الاعلال ما لحقها من نقل حركتها الى ما قبلها واسكانها ولا يلزم مضاعفة الاعلال .

الثالث : أن الأ^ول من الساكنين هو الذي يحذف اذا التقيما في كلمة واحدة نحو : قل وخف وبع وقاضٍ وما أشبه ذلك ، فكذلك ينبغي أن يكون المحذوف هنا هو الأ^ول . وقد يُقَدِّحُ في هذا بأنه إنما حُذِفَ الأ^ول هنا لاعتلاله وصحة الثاني ، وكذلك التنوين في نحو : قاضٍ حرفٌ صحيح وليس أصله أن يحذف لالتقاء الساكنين وان كان فيه شبه ما بحروف العلة ، وأنه ^(٢) وان سيق للدلالة على معنى التمكين ، وفي حذفه نَقَضُ الغرض أيضا ، فقد يحذف الثاني من الساكنين إذا كانا حرفي علة كما قال أبو الحسن ابن البان في قراءة حمزة والكسائي * يا زكريا إنا نبشرك * ^(٣) بالقصر بدلالة اجماعهما على إمالة الألف التأنيت ، واتفاقهما على امتناع إمالة هذه الألف ، فدل ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثاني ، وأن الباقي هو الأ^ول الذي لا أصل له في الإمالة ، فلما جاء حذف الأ^ول منهما في موضع وحذف الثاني في موضع دار الامكان بين الثاني والأ^ول في مسألة مبيع فكان مجملا ولا يصح الاستدلال بالمجمل ، لاحتياجه في بيانه الى غيره .

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٠٧/١ .

(٢) في النسخة " وأنها " .

(٣) مريم : ٧ ، وهي في النسخة بتحقيق همزة " زكريا " وهي قراءة ابن

كثير ونافع ، وأبي عمر ، انظر التكملة للفارسي : ٢٢٠ ، وانظر

معجم القراءات : ٣٢/٤ .

الرابع : قال ابن الضائع أقوى ما يُحْتَجُّ به للاخفش أنه لا يحذف حرف لالتقاء الساكنين الا اذا كان حركة ما قبله ^(١) منه ، ولذلك لم تحذف الواو ولا الياء بعد الفتحة في نحو : آخشوالله وأخشي الله ، والواو الاولى في "مَقُول" هي التي قبلها ضمة ، فهي التي ينبغي أن تحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون ضمتها دليلا عليها ، وكذلك مبيع كسرة الياء دليلا على [أَنَّ] ^(٢) المحذوف لالتقاء الساكنين ياء .

قلت : لا يتم هذا لابن الضائع أصلاً على ما قاله النحويون من نقل ضمة العين إلى ما قبلها وحذفها إثر ذلك ، ثم كسرت الياء لتتقلب الواو المزيدة ياءً ؛ لأن حذف الياء على هذا قد كان حصل قبل وجود الكسرة ، فقد حذفت في مبدأ الأمر دون دليل .

فأجاب عن هذا بأن قال : لم تنقل ضمة العين إلى ما قبلها ولكنها حذفت ابتداءً حذفاً ، ثم كسرت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين بعد ثبات كسرة الياء قبلها ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى ، فاذا قيل له : قد تحذف الواو بعد كسرة في أغزي في أمر المخاطبة والياء بعد ضمة في نحو قاضون رفعاً !

بيانه أن الأصل في الأول اغزوى على مثال اخرجي فنقلت كسرة الواو الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، والأصل في قاضون : قاضيون على مثال ضاربون . قال الفارسي : فنقلوا ضمة الياء الى ما قبلها ثم حذفوها لالتقاء الساكنين ^(٣) ، فاذا كان الاً كذلك فسدت عليه

(١) في النسخة " قبلها " .

(٢) تكلمة يلتئم بها السياق .

(٣) انظر التكلمة : (١٨٠) .

القاعدة التي أصلها من أنه لا يحذف حرف الالتقاء الساكنين إلا بشرط أن تكون حركة ما قبله من جنسه .

فله أن يجيب بأن يقول : أما أعزّي في أمر الموءنت فيني أقول :
لما نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها انقلبت ياءً ثم حذفت الياء للالتقاء الساكنين . وأما قاضون فإنه لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها ولكنها حذفت بعد الكسرة ، ثم بعد ذلك حولت كسرة الضاد ضمة لامراً واجب ذلك وهو المحافظة على سلامة الواو ، فعلى هذا لم يحذف حرف في الموضعين للالتقاء الساكنين الا وحركة ما قبله من جنسه وهذا واضح ان سلم هذا التوجيه ولم يعارض بالفارسي ، ولا بالامكان في مسألة " اعزّي " فتأمل ذلك .

فصل : اسم المفعول من الثلاثي فيه شائبتان . (١)

إحداهما : أنه غير جار على فعله كجريان المزيد فحقه التصحيح على هذا لتعريفه من الجريان الموجب للاعلال .

والثانية : أن أصله أن يكون جارياً على فعله كغيره ، ولكنهم عدلوا به إلى ما هو عليه لقصد الفرق بينه من الثلاثي وبينه من الرباعي كما عدلوا عن فواعل (٢) إلى فَعَال (٣) وفعل (٤) وفعل (٥) لقصد الفرق بين المذكر والموءنت ، فكذلك هذا ، فلما لزم لزوم الجاري واستغني به

-
- (١) كتبت في النسخة " شيطان " ثم ضرب عليها وكتبت كما ترى ، وهي محتملة لغير ذلك .
(٢) أي في جموع التكسير .
(٣) نحو : صَوَام . من صائم .
(٤) نحو : فره من فاره .
(٥) نحو : كفره من كافر .

عنه حَكَمَ له بحكمه ووجب (١) اعلاله بهذا النظر كما لزم اعلال الجاري (٢) ،
وقد قالوا : إِنْ التَّصْحِيحُ فِي الْيَاءِ مَطْرُودٌ وَفِي الْوَاوِ غَيْرُ مَطْرُودٍ (٣) فتقول (٤)
فِي الْيَاءِ مَخِيوطٌ وَمَزِيوَةٌ وَمَغْيُومٌ وَمَغْيُونٌ وَيَقُولُونَهُ (٥) أَيضاً فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ .
وَأَمَّا الْوَاوُ فَبِإِصْلَاحٍ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا حُرْفَانِ ، يَعْنِي
فِيمَا حَفِظَ هُوَهُمَا : مَسْكٌ مَدْوُونَةٌ وَثُوبٌ مَصُونٌ فَيَقُولُ الْقَائِلُ : مَنْ أَسْنِ
كُثْرَ التَّصْحِيحِ فِي الْيَاءِ وَقَلَّ فِي الْوَاوِ فَقَدْ اسْتَوَى فِي اللَّحْظَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ،
فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ ثِقَلُ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ وَخَفْتَهَا فِي الْيَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ :
أَلَمْ يَقُولُوا أَنَّ حُرْفَ الْعِلَّةِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ جَرَى جَرَى الصَّحِيحِ فِي اسْتِخْفَافِ
الْحَرَكَةِ فِيهِ ؟ قِيلَ : نَعَمْ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الضَّمَّةَ فِي الْوَاوِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَثْقَلُ
مِنْهَا فِي الْيَاءِ وَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَهْمَزُونَ الْوَاوِ فِي
نَحْوِ : أَدْوَرٌ فَيَقُولُونَ : أَدْوَرٌ ، وَلَا يَهْمَزُونَ الْيَاءَ فِي أَبِيَتِ . (٧)

-
- (١) يمكن قراءتها في النسخة " ووجد " .
(٢) انظر المنصف : ٢٨٣/١ .
(٣) المنصف : ٢٨٣-٢٨٦ ، وشرح الشافية : ١٤٩/٣ .
(٤) في النسخة " وتقول " .
(٥) كلمة غير واضحة ، ولعل المثبت صحيح ، وانظر المسألة في المرجعين السابقين .
(٦) اصلاح المنطق : ٢٢٢ ، والمبرد يجيز القياس في المسألة ولا يقف عند السماع . المنصف : ٢٨٥/١ .
(٧) قال سيبويه : " وبعض العرب يخرجها " يعني اسم المفعول من الثلاثي المعتل الوسط " فيقول : مخيوط ، ومبيوع ، فشبهاها بصيود ، وغير حيث كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم اتوا في الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " الكتاب : ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ .

فصل : الاسم الثلاثي : فمعتل العين يعتل فيه ما كان على وزن الفعل ويصح ما لم يكن على وزنه (١) ، فالأول كباب وناب ، وأصله : بَوَّبَ ، وَنَيَّبَ فانقلبت الياء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومثله في الاعلال : مال وحاد وخاف وكبش صاف أصل ذلك : مَوَّلَ وخَوَّفَ وَحَوَّدَ بكسر العين ، وما جاء من هذا الضرب صحيحاً ... (٢) ومنبهته على الأصل كالقود ، والحوكة ، والخونة ، والجورة ، كما شذ أجود (٣) ، واستحوذ ونحوه في الأفعال . (٤)

وأما الثاني فنحو : بُيِّضُ ، وَعَيْنٌ جمع بَيُوضٍ وعيان (٦)] فاعلال المعتل] (٧) من ذلك مشروط بتجرده من الف التانيث ومن الألف والنون المزيديتين (٨) لفظاً ومعنى] فان لحقه ... (٩) ذلك لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ وجب التصحيح لبعده في ... شبه الفعل لاختصاصها بالاسماء وذلك نحو : جوده ، وحيدان صرى

(١٠)

وجب الاعلال ، لتجرده من الزيادة لفظاً ومعنى .

- (١) الكتاب : ٣٥٨/٤ ، والتكملة : ٥٨٨ ، والمنصف : (١/٣٣٢) ، والممتع : ٤٦٣ .
- (٢) كلمة غير واضحة .
- (٣) يمكن أن تكون كلمة آخر ، والمثبت تذكره المصادر .
- (٤) المنصف : (١/٣٣٢) والممتع : ٤٦٥ .
- (٥) يمكن أن تكون " الثاني " .
- (٦) المنصف : (١/٣٣٩) والممتع : ٤٦٧ ، و " عيان " بكسر العين حديده في متاع الفدان ، والفدان : الشوران يقرن للحرث بينهما ، أو هو آلة الشورين . القاموس المحيط : " عين " و " فدن " .
- (٧) هكذا اجتهدت في قراءة لها .
- (٨) انظر المتع : (٤٩١-٤٩٢) وانظر : ٤٦٦ وما بعدها .
- (٩) مقدار ثلاث كلمات غير واضحة اجتهدت في قراءة بعضها .
- (١٠) مقدار ثلاثة أسطر غير واضحة .

وأما مسألة ديم جمع ديمة فإنما أعل بالحمل على مفردة ؛ لأن موجب الإعلال إنما هو في المفرد وهو سكون الواو منه بعد كسرة وكان حق الواو في الجمع أن تَرَجِعَ (١) [لحركتها بالفتح] (٢) ولكن الجمع حمل على مفردة ؛ لأنه فرعه .

وأما مسألة قيم فاعتبر فيه أصله من الاعلال وكان حقه قِوَم كعوض ، ولكن لما كان أصله قِياما بقيت الياء على حالها اعتبارا بأصلها (٣) اعلال الثاني المعتل العين على ثلاثه أوجه : اعلال بالحمل على الفعل و اعلال بالحمل على مفردة ان كان جمعا و اعلال بالنظر الى أصله .

فصل : وأما المزيد من الأسماء فاما ان كان على وزن الفعل فانه على ضربين : ضرب يجب اعلاله لاعتلال فعله وضرب يجب تصحيحه . (٤)

فالأول : ما خالف فعله في عين الزيادة التي في أوله أو في غير الحركة وذلك نحو : مقام ومخاف ومعيشة ومشوية فهذا الضرب يجب اعلاله بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ؛ بيان ذلك أن معيشة أصلها : مَعِيشَةٌ (٥) فأعلت بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على " يعيش " ؛ لاتفاقهما في الوزن الأصيل ،

-
- (١) انظر التكملة : ٥٨٩ ، والمنصف : ٣٤٤ / ١ - ٣٤٥ ، وشرح الشافية ١٣٧ / ٣ - ١٣٨ .
(٢) هكذا اجتمعت في قراءتها ، وهي في النسخة غير واضحة .
(٣) مقدار كلمتين غير واضح .
(٤) انظر المسألقي الممتع : ٤٨٤ وما بعدها .
(٥) انظر المنصف : ٢٩٦ / ١ .

وإنما ينظر في مثل هذا إلى الأصل ، وكذلك مشوبة أصلها مشوبة فأعلت
بنقل حركة العين إلى الفاء بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن .
وكذلك مقام أصلها مَقُومَ فاعل بنقل حركة العين إلى الفاء ثم انقلبت ياءً ؛
لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ بالحمل على الفعل الذي
وافقه في الوزن وهو يخاف مثلاً ؛ لأن أصله يَخَوْفٌ ؛ لأن الفرق قد وقع
بين هذه الأسماء وبين الأفعال التي على أوزانها بالميم المزيدة في
أوائلها ؛ لأنها زيادة مخصوصة بالأسماء ، وكذلك لو بنيت من القول
مثل مُسْعَطَ لقلت : مُقُولٌ وأصله مَقُولٌ فاعل بنقل حركة عينه إلى الفاء
بالحمل على الفعل الذي وافقه في الوزن ؛ لأنه على وزن الأمر من يقول
قبل (١) الاعلال .

فصل : وكذلك فعل أيضا وان وافقه في غير الزيادة اذا خالفه
في غير الحركة ؛ لأن المطلوب حصول الفرق ، مثاله لو بنيت من القول أو من
البيع مثل تُرْتَبُ لقلت : تُقُولُ وتُبيح بالاعلال (٢) ، والأصل فيهما :
تُقُولُ وتُبيح على وزن تُقُولُ قبل الاعلال فلما وقع قيل بالفرق بينهما
وبين الفعل بضم تاء المبني وفتح تاء المبني عليه وجب اعلالهما بالحمل
على الفعل [الذي] (٣) وافقاه في الوزن وخالفاه في غير الحركة واعلالهما
بنقل حركة العين إلى الفاء فصار تُقُولُ وتُبيح ثم حولت ضمة الياء كسرة لتصح
الياء فصار تبيح على أصل سيبويه وتقر الضمة على أصل الألف فتقلب
الياء واواً فتقول : تُبُوع . (٤)

-
- (١) في النخسة " قيل " .
(٢) انظر الممتع : ٤٨٤ وما بعدها .
(٣) تكلمة يلتئم بها السياق .
(٤) تقدم مذهب سيبويه والألف فتقلب في أول الباب .

مسألة : إن قيل : لِمَ (لم) صح تَدْوِيرُهُ وقد كان ينبغي أن يمتل
لوقوع الفرق بينه وبين الفعل الذي وافقه في الوزن بهاء التأنيث
لاختصاصها بالأسماء ؟

فالجواب: أنه يشترط في الفارق أن يسكون من البنية وليس
هـاء التأنيث من البنية، وإنما هي بمنزلة الثاني من المركبين .

فائدة : يُحْمَلُ الاسم على الفعل في الاعلال اذا وافقه في الوزن
وخالفه في غير الزيادة ويُحْمَلُ الفعل على الاسم في التصحيح اذا وافقه
لفظاً ومعنى، ويصحح الاسم الموافق للفعل في الوزن وعين الزيادة وعين
الحركة ويعمل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه فالأول :
كقَام ، والثاني : كما أَقْوَلُهُ ! وأَقُولُ به ! في التعجب ، والثالث : كأبيض،
والرابع : كأقام فاعلال الأول بحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة
في عين الزيادة ، وتصحيح الثاني للموافقة بينه وبين أفعل التفضيل من
جهة من جهتي اللفظ والمعنى كما حمل عليه الاسم في الاعلال ، وتصحيح
الثالث لقصد الفرق بينه وبين /الفعل الموافق له في اللفظ ، واعتلال
الرابع لينتقل من الوجه الأثقل الى الوجه الأخف ان كان ماضياً ؛ لأنه
موضع الثقل بالحمل عليه ان كان مضارعاً .

أصل : يحمل الاسم المزيد في أوله على الفعل في الاعلال
اذا وافقه في الوزن وخالفه في عين الزيادة ويُحْمَلُ الفعل على الاسم
الموافق له لفظاً ومعنى في التصحيح ويصحح الموافق للفعل في الوزن
وعين الزيادة وعين الحركة ، ويعمل الفعل ما لم يكن في معنى ما يجب تصحيحه ؛
فالأول كمقام ومعاش .

والثاني : كما أقوله (١) وأقول به في التعجب .

والثالث : كأبيض وأقول منك .

والرابع : كأقام واستقام .

فأما الاعلال الاول فلحصول الفرق بينه وبين الفعل بالمخالفة في عين الزيادة ، وأما التصحيح الثاني فبالحمل على الاسم الموافق هولاء لفظا ومعنى ، فكما حمل الاسم على الفعل في الاعلال كذلك حمل الفعل على الاسم في التصحيح ليكون في ذلك طرف من المعاوضة ، وتحصيل ذلك أن الاصل حمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع فرع في الاصل ، وأن الفرع حمل على الاصل فيما هو أصل في الاصل فرع في الفرع الا أن حمل الاصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع أكثر من حمل الفرع فيما هو أصل في الاصل ، والسابق ان لو كان الامر ... (٢) الكثرة والقلية من جهة أن حمل الفروع على الاصول أظهر من العكس مع ان في حمل الفرع على الاصل مراجعة البنية الاصلية ، وفي حمل الاصل على الفرع خروج عن البنية الاصلية .

الجواب أن حمل الفرع على الاصل في المسألة ينقل ما أصله الثقل الى الوجه الاثقل ، وحمل الاصل على الفرع ينقل الى الوجه الأخف وهذا بين ان شاء الله .

فصل : ثم قال ﴿ واذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما (٣) بالسكون قلبت الواو ياء وأرغمت الاولى في الثانية (٤) .

-
- (١) في النسخة " ما قول " فقط .
 - (٢) كلمة غير واضحة في النسخة لعلها " بانعكاس " .
 - (٣) في الجمل : ٤٠٣ " وسبقت الاولى منهما " .
 - (٤)

في هذه القاعدة بحث بيانه: أن " اذا " أداة شرط ، والاجتماع شرط والقلب مشروط ، والمشروط لازم لشرطه ، فجاء من ذلك أن كل موضع وجد فيه الشرط وجد فيه المشروط ، فأما نحو سيد وميت وطبي فانسحاب حكم الشرط عليه صحيح ، وأما نحو بويج وديوان والعَوَا (١) وأُسَيْد في أحد الوجهين وَضِيُونَ (٢) وحيوة (٣) فلا يصح حكم انسحاب الشرط عليه فكان ينبغي أن يستثنى فيقول: إلا في خمسة مواضع :

أحدها : أن يكون الاجتماع عارضا فيخرج بَوَيْج وأمثاله ما اجتماع الواو والياء فيه عارض ، وذلك أن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل فالواو في بويج بدل من ألف بايع فكان الاجتماع عارضا .

الثاني : أن يوء دي إلى مراجعة الأصل المستقل فيخرج ديوان ؛ لأن أصله دِيَوَان فَثَقَلَّ عليه التضعيف فأبدلوا الواو الأولى ياء ؛ لأنها أخف من الواو (٤) كما فعلوا في قيراط ودينار ، والأصل قِرَاطٌ وِدِنَارٌ ففروا من التضعيف إلى الابدال . (٥)

والثالث : أن يقصد بالابدال الفرق ، فيخرج العَوَا وأصلها : العَوَا فقلبت الواو ياء على القاعدة في فَعَلَى ؛ لقصد الفرق بين الاسم والصفة بدليل أنها تبدل في حال الانفراد ، فكذلك اذا كانت مع الواو .

-
- (١) العوا : اسم لنجم .
(٢) الضيون : السنور الذكر . اللسان " ضون " .
(٣) حيوة : اسم رجل .
(٤) انظر سر صناعة الاعراب : ٥٨٢ .
(٥) المنصف : ٢ / ٣١-٣٢ .

والرابع : أن يقصد بالكلمة الحمل على النظير نحو : أسود في لغة من أظهر حملاً على التفسير ، لأنهما نظيران وياء التصغير في مقابلة ألف التفسير ، إلا أن ألف التفسير يجب تصحيح مثل هذا بعدها وهو مع ياء التصغير من باب الجائز باعتبار الأصلية في هذا والفرعية في هذا .^(١)

والخامس : أن يقصد بالاظهار التنبيه على أصل الياء كضَيون وحيوة وغوير على شذوذه .^(٢)

فصل : اختلف الناس في سيد ونحوه على ثلاثة مذاهب :
الأول : قال البصريون هو فَيَعِل^(٣) وأصله سَيُود اجتمعت الواو والياء ، وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت فيه الياء ثم لما أعلوا هذه العين بالقلب أعلوها أيضاً بالحذف تخفيفاً فقالوا : سيد وميت .^(٤)

الثاني : قال البغداديون هو فَيَعِل بالفتح كصيرف ، ثم جَوَّل إلى فَيَعِل بالكسر استدلالاً منهم بالشاهد على الغائب وذاك أنهم لما شاهدوا فَيَعِل بالفتح في الصحيح كصيرف ، وكان أصل سيّد ونحوه غالباً ؛ لأنه أمر محتمل باعتبار الاختلاف فيه حملوه عليه وهذا غير صحيح ؛ لأن المعتل نوع على حياله ، والصحيح نوع على حياله ، فالتمسك بالظاهر واجب إلا بدليل واضح يقود إلى غيره ، وقد ثبت أن العرب تحصر المعتل ببناء كقضاة جمع قاض والصحيح ببناء نحو كتبه جمع كاتب وهذا من ذاك .^(٥)

-
- (١) انظر اللسان "ضون" .
(٢) انظر اللسان "حيا" ٢١٥/١٤ ، و"ضون" .
(٣) فيعمل بكسر العين .
(٤) الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٥/٢-١٦ والمنمع : ٤٩٨-٤٩٩ .
(٥) انظر مذهب البغداديين في المنصف : ١٦/٢ ، والمنمع : ٤٩٩ ، وانظر المسألة في الكتاب : ٣٦٥/٤ .

والثالث : قال الفراء هو فعيل ^(١) كطويل ثم لما كان فعله معتلا اعل بتأخير العين وتقديم الياء ، فكان على زنة فيعل ، وطويل معتلا عنده شان كأنه يخرج منبهة على الأصل المتروك في سيد وبابه ، وكان حقه عنده أن يعتل لاعتلال فعله ، ودليل ذلك عنده أنه اذا لم يكن له فعل معتل وجب تصحيحه كسويق ، فهذا الرأي عند سيبويه أيضا ، لأن القلب على خلاف الأصول فلا يجوز القول به إلا بدليل واضح ، ورد ابن عصفور بأن قال : قد جاء هذا البناء في بنات الياء ككتين ، وليس في بنات الياء ما عينه ياء ولامه صحيحة نحو : كيبيل هذا لا يوجد أصلا ^(٢) ، وللبراء أن يقول : هو محل النزاع لأنني أقول هو عندي فعيل إلا أنه لم يأت على الأصل ، لأنه لو جاء على الأصل لكان شاذاً ، لأنه من فعل معتل فيجب اعلاله / وتصحيحه شان كطويل ولا يصح أن يقال : لم يشذ كشدون طويل ، وهذا بين .

301

فصل : وما جاء من المصادر المعتلة على فيعولة قولهم : كينونة ، وقيدودة ^(٣) وبينونة وما أشبه ذلك ، وأصلها كيونونة وقيدودة وبينونة فلما اجتمعت الواو والياء في الأولين وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية ثم بعد ذلك حذفوا الياء التي هي عين فصار كينونة وقيدودة وبينونة ، وكان الحذف لازماً اذا كان جائزاً فيما هو أقل منه عدداً وهو باب سيد وميت ^(٤) وليس بعد الجواز الا اللزوم . ^(٥)

-
- (١) انظر مذهب الفراء في الممتع : ٥٥٠ .
(٢) الممتع : ٥٥٠ .
(٣) القيدودة : الطويل في غير السماء . الكتاب ٤ / ٣٦٥ .
(٤) فقالوا : سيد ، وميت بحذف الياء المتحركة فتبقى الياء الساكنة . الكتاب ٤ / ٣٦٦ ، المنصف ٢ / ١٠ ، والممتع : ٤٩٩ ، ٥٠٢ وما بعدها .
(٥) انظر المسألة في المنصف : ١٠ / ٢ وما بعدها والممتع : ٥٠٢ .

قال الفراء : أصل هذه المصادر كلها فُعلولة بضم الفاء ، ولكنهم فتحوها لتسلم الياء من قلبها واوا ، لمكان الضمة قبلها ، وأجروا ذوات الواو مجرى ذوات الياء ، فقالوها كلها بالياء تغليباً لحكم الأكثر ؛ لأن مجيئها في الياء أكثر من مجيئها في الواو ، ونظيره شكوته شكاية قلبت الواو فيه ياء حملاً على مصادر ذوات الياء كالسعاية والرماية هذا تقرير ما قاله الفراء . (١)

(٢) ولا يصح قوله من وجهين :

أحدهما : أن تأويله في المسألة مخالف للقاعدة الثابتة باستقراء الأئمة الموثوق بعلمهم ، وذلك أنه قال حُوِّلت ضمة الفاء فتحة لتسلم الياء في نحو بينونة من قلبها واوا ، والقاعدة في الياء المضموم ما قبلها أنها ان كانت بعيدة من الطرف ثبتت الضمة وقلبت الياء واوا نحو : مؤقن وموسر ، وان كانت قريبة من الطرف حولت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا مطلقاً على مذهب سيبويه (٣) . هذا هو الثابت بالاستقراء الصحيح . والياء المضموم (٤) ما قبلها في نحو : بينونة على ما قاله الفراء بعيدة من الطرف فكان الواجب أن تُقَرَّ الضمة فتقلب الياء واوا كموقنون وموسرون .

وقوله : وحملت ذوات الواو على ذوات الياء في فتح الضمة وقلب الواو ياءً ضعيف جداً ؛ لأنه حمل ذوات الواو على ذوات الياء في تحويل

-
- (١) انظر المسألة في المنصف : ١٢/٢ ، والمتع : ٥٠٣ - ٥٠٤ .
(٢) رد ابن عصفور على الفراء بأكثر من هذا . المتع : ٦٠٤ وما بعدها .
(٣) انظر المتع : ٤٥٨ .
(٤) في النسخة " المضمومة " .

الضمة فتحة وزاد على ذلك قلب الواو ياء ، والمحمول عليه على خلاف الأصول ، مع ان المعلوم من كلامهم طلب الفرق بين نوات الواو ونوات الياء نحو: قلت وبعث وقد مضى بيانه ، وهذه تسوية في موضع طلب الفرق ، فكان نقضا ، فوجب اجتنابه .

فصل : ثم قال (وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة نحو قائم وبائع) . (١)

هذا الاطلاق مقيد بالمثل لا يتجه الا على ذلك ، وهو ضعيف ، لان المثل الواحد لا يكفي في اعطاء الحكم العام ، فكان ينبغي أن يقول وكل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة في اسم جار على فعل معتل العين . (٢)

وبيان مراده أن الواو في قاوم والياء في بايع قد اعتلتا في فعليهما (٣) بقلبهما ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فوجب قلبهما هنا ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يعتمد بالألف المزيدة (٤) لضعفها بالزيادة والسكون ، فاجتمع لذلك ألفان فقلبت الثانية همزة ؛ لثلاث حذف احدهما لالتقاء الساكنين فيلتبس فاعل بفعل . ومن العرب من يحذف هنا العين ولا يبالي باللبس ؛ لانه لا يوازن ثقل الهمزة فيقول : هذا شاك ولاث ، ومنهم من يقلب اللام لموضع العين فرارا أيضا من ثقل الهمزة فيقول هذا شاك ولاث ورأيت شاكيا ولاثيا ، فالاول فاعل ، والثاني فاعل ، والثالث فاعل ، ولا يقاس عليه .

-
- (١) الجمل : ٤٠٤ .
(٢) انظر المنصف : ٥٢/٢ وما بعدها .
(٣) أي في الاصل .
(٤) في النسخة "المزيد" .

وكذلك الصفات من الأفعال المزيدة المعتلة العينات معتلة أيضا
لاعتلال أفعالها كمنقاد من انقاد ومختار من اختار ومستقيم من استقام ،
وما صح فعله صح هو ، سواء كان تصحيح فعله يقتضيه القياس نحو: عَوَّرَ
وَصَيَّدَ وَحَوَّلَ وَاجْتَوَرَ ، أو كان شذوذا منبهة على الأصل كاستحون ، وأغيلت ،
وأغيست ؛ لأن العين التي صحت في الفعل هي العين التي في الصفة
فوجب اتحاد الحكم وهذا بين (٢) وبالله التوفيق .

فصل : ثم قال وكل واو بضمه (٣) فهزها جائز ، إلا أن يكون
ضمها اعرابا أو لالتقاء الساكنين .

تم ما وجد من تقييد الشيخ الامام أبي عبد الله

محمد بن الفخار على الجمل والحمد لله

رب العالمين والصلاة والتسليم على

سيدنا محمد خاتم النبيين ، على يد

الفقير الى رحمة مولاه الغني به

عمن سواه عبد الرحمن

بن . . . السبتي

لطف الله به بمنه

وكرمه انه سميع

(٤)

مجيب .

-
- (١) اغيلت الغنم : اذا ولدت في السنة مرتين ، واغيلت المرأة ولدها : اذا
رضعته وهي حبلى .
- (٢) انظر شرح الشافية : ٩٦ / ٣ وما بعد ها .
- (٣) في الجمل : ٤٠٤ " انضمت " . ومثل لذلك في بأثوب ، وأدوء ، وأجوه .
- (٤) في جانب الصفحة امام خاتمة هذه النسخة كتب " بلغت المقابلة على جهة
الاستطاعة ، وذلك بعد عشرين مضت من ذى الحجة تمام عشرين بعد
ثمانائة وغفر لنا ذنوبنا بمنه وكرمه انه سميع
مجيب

الفرقان

فهرس الآيات الكر يمسة

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٣٧٢	٢٥٣		(الفاتحة)
٩٩٨	٢٥٤	٢٤٠	٧+٦
٧٧٤	٢٦٠	٢٥٩	٩
٢٧٢	٢٨٠		(البقرة)
٩٧٧	٢٨٢		
٩٤٨	٢٨٦	١٠٠٥	٢-١
	(آل عمران)	١٠٠٧-١٠٠٦-٩٩٨	٢
		٤١٤	٦
٦٤٦	١٨	٣٩٠-٢٢١	٢٠
١٥٨	٤٣	٨٠٥	٣٧
٣٨٥	٤٩		٤٨
٣٦٩	٥٢		٥١
٨١٥-٥٧٣-٢٠١	٩٧	١٠٤٧	٧١
٧٦٠-٢٢	١٢٧	٨٠١	٨١
١٣٠	١٣٩	٣٦٥	٨٥
٣٤٦-١٧٢-٦٣٤	١٥٤	٥٧٤	٩٨
١٥٢	١٦٧	٧٩٥	١١٤
٧٧٤	١٧٦	٣٦٠	١٩٥
٧٧٤	١٧٧	٣٨٧	١٩٦
٢٦٧	١٨٥	٥٨٧	١١٤
	(النساء)	٧٧٨-٢٢	٢١٦
١٨٨	١	٧٩٨	٢١٩
٣٦٩	٢	٦٣٣	٢٢٣
٧٨٨	٤	٨٠	٢٣٤
٥٧٤	٢٠	٣٢١	٢٤٥
٩٩٠	٢٢	٨٤٨	

<u>الصفحة</u>	<u>الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>الآية</u>
١٠١٨	١٣٩	<u>(تابع سورة النساء)</u>	
١٠٥٣	١٥٠	١٠٦٣	٢٤
٤٥٤	١٥١	٩٥٩-٢٠٦	٦٦
٦١١	١٦٠	١١٤٨	٩٢
٧٠٨	١٦٢	١٨٤	١٧٢
	<u>(الاعراف)</u>	٩٨٨	١٧٥
١٦٠	٤	٥٤٦	١٧٦
١٦٣	١١	<u>(سورة المائدة)</u>	
٢٣٢	١٦	٨٦٢-٣٨٩-٣٨٧-٣٦٩-١٨٩	٦
١٩٤	٢٣	٣٦٠	٩
٣٤٧-٣٤٦	٥٩	٦٠٠	٤٠
٢٠١	٧٥	٣٩١	٤٥
٢١٢	٩٧	٧٩١	٧١
٦	١٢٧	١١١١	١٠٥
٨٦	١٣٢	٨٤٥	١١٢
٧٩٢	١٨٥	٨٦١	١١٦
٨٣٢	٢٠٥	٤٨	١١٩
	<u>(الانفال)</u>	٢٠٧	١٤٤
٧١٩-٢٠٦	٣٢	<u>(الأنعام)</u>	
٩٣٦	٤٦	٢٠٧	١٢
	<u>(التوبة)</u>	٧٨٦-٧٨٥	٢٧
٣٤٤	٣	٨٣٠	٩١
٨٥٩	٦	٤٥٨	٩٦
٣٦٠	١٨	٣٥٠	١٠٩
٨٣٠	١٠٣	٨١٣	١٢٧

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٤٣٨	٢٨	(تابع التوبة)	
	٣٩	٦٢٥-٣٦٨	١٠٨
	٤١	٥٧٤	١١١
٧٢٤ ، ٣٩١	٤٣	٥٧٤	١١٤
٨٠٤	٨٢	(يونس)	
	(الرعد)		
٥٧٤	٦	٧٩٢	١٠
٦٥٨	١٦	٢٢٢	١٣
	(الحجر)	١٧١	٢٤
		٦٨٩	٢٧
١٩٨	٣٠	٧٦٤	٣٧
	(النحل)	(هود)	
١٠	١	١١٣ ، ٤٣٤	٢٧
٣٧١	٥٧	٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩	٤٢
٥٧٤	٩٠		٥٠
١٩٢	٩١	٥٧٤	١٠٢
١٢٦	٩٨	٣٩١	١٠٧
	(الاسراء)	٢٣٣	١١٣
٧٨٨ ، ٨٣	٧٦	(يوسف عليه السلام)	
	(الكهف)	٢٥٤	٢
٥٣٥	٥	٢٨٧	٣
٦٨٧ ، ٤٥١	١٨	٢١٠	١٠
٧٩٦ ، ٥٨٨	٢٥	٥٠٦	١١
٧	٣٨	٤٢٩	١٨
٥٠٥	٩٥	١٦١	١٩
٤٤٦	٩٦		
١٠٤٨	١٠٣		

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
	<u>(النمل)</u>		<u>(مريم)</u>
٥٨٤	٤٨	٥٧٣	٢
٢٢١	٩٠	١٣٠٢ ٥٠٧٠٤٣٥	٧ ٣٨
	<u>(القصص)</u>		<u>(طه)</u>
٣٧٤	٤	٧٦٣	٤
٧٦٣	١٣	٩٤٩	٥
٣٧١	٣٢	٨٢١	٧٧
٨٠٥	٧٦	٨٢٥	١٣٢
	<u>(الروم)</u>		<u>(الانبياء)</u>
٥٧٤	٤	٩٩٥٠٩٧١٠٩٦٨	٢٢
٢٦٧	٣٢	٩٥١	٢٤
	<u>(لقمان)</u>	٦٥٣	٧٣
٣٥٥	١١	٧٢١٠٧٤	١١٢
٨٥٢	١٦		<u>(الحج)</u>
	<u>(الاحزاب)</u>	٣٦٦	٢٢
١٠٥٣	١٨	٣٦٦	٣٠
	<u>(سبا)</u>		<u>(المؤمنون)</u>
٢٣٠	٧	٤٤٨	٢٠
٦٧٦	١٠		<u>(النور)</u>
٩٠٧	١٤	٧٩٢	٩
١٨١	٢٤	٨١٣٠٦٥٣	٣٦
٦٥٢	٣٣	٨٠١	٤٠
٣٤٧	٤٢	١١٣	٤٥
	<u>(فاطر)</u>		<u>(الفرقان)</u>
٥٥٣	١١	٣٥١	٢٠

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
١٢٣	٤٣		(الصافات)
٢٠٤	٥٢	٤٥٣	٣٨
٢٠٤	٥٣	٧٩٢	١٠٤
	(الزخرف)	٧٩٢	١٠٥
١٠٤٧	٣٢	٢٦٧	١٣٠
٣٦٨	٦٠		(ص)
٢٠٦	٧٦	٩٩٨	٣
	(الدخان)	٥٧٤	٢٤
٩٩١، ٩٩٠	٥٦	٥٢٧	٤٤
	(الجاثية)	١٩٨	٧٣
١٨٣	٥		(الزمر)
٤٨٧	٢١	١٦٣	٦
	(الاحقاف)	٥٥٩	٧
٣١٩	٢٥	٧٦٠	١٢
٣٦٥	٣١	٦٧٢	٤٦
٣٨٢	٣٣	١٠٥٢	٥٩
	(سورة محمد صلى الله عليه وسلم)	٣٩٦، ٢٥٧	٧١
		٣٩٦	٧٣
١٠٥٨، ١٥٥	٤		(فصلت)
٢٧١	٢١	٣٩٦	٢٠
٧٧٤	٣٢	٥٧٤	٤٩
	(الفتح)		(الشورى)
٢٢	٢	٣٨٤	١١
	(الذاريات)	٩٤٨	٢٢
٥١٥	٢٣	٩٤٨	٢٣

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
	<u>(الملك)</u>		<u>(النجم)</u>
٢٢١	٢٢	١١١٥	٦
	<u>(الحاقة)</u>	١٦٠٠١٥٩	٨
٥٨٣	٧		<u>(القمر)</u>
٤٤٢	١٣	١٠٤٣٠١٠٣٨٠٢٤٦	١٢
٥٤٦	١٩	١٦٠٠١٥٩	٢٩
	<u>(المعارج)</u>		<u>(الرحمن)</u>
٣٣٧	١٥	٣٠٠	١
	<u>(الجن)</u>	٣٠٣٠٣٠٠	٢
٨٤٠	٤	١٢٦	٥
	<u>(المنزل)</u>	٣٠٢	٨
		٣٧٠	١٣
٣٦٧٠ ٢٢٢	٢٠	٥٥٩	٣٢
	<u>(القيامة)</u>		<u>(الواقعة)</u>
٤٢٩٠ ٤٢١	١	٣٥	٣٧
٦٥٧	٥		<u>(الحديد)</u>
٥٣٦	٣١	٧٦٣٠ ٨٤	٢٣
	<u>(الانسان)</u>	٧٦٠	٢٩
٤٥٢	١٤		<u>(الجمعة)</u>
	<u>(المرسلات)</u>	٥٢٤	٥
٧٦٦	٣٦	٨٤٣	٩
	<u>(النبأ)</u>		<u>(الطلاق)</u>
٢٠٤	٣١	١٠١٨٠١٠١٧	١١
٢٠٤	٣٢		

<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>	<u>رقم الآية</u>
	(<u>العصر</u>)		(<u>المطففين</u>)
٤١٢، ٤١	٢	٦٧	١
٤١٢، ٤١	٣		(<u>الانشقاق</u>)
	(<u>الاخلاص</u>)	١١١١	١٣، ١٢
٤٥٣	١		(<u>الاعلى</u>)
٤٥٣	٢		
		٨٢٠	٦
			(<u>البلد</u>)
		١٦٣	١١
		٥٧١، ٥١	١٤
		٥٧١	١٥
		١٦٣	١٧
			(<u>الشمس</u>)
		١١٣، ١١٢	٥
		١٥٩	١٤
			(<u>الضحى</u>)
		٤٢٢	٥
			(<u>العلق</u>)
		٢٠٤	١٥
		٢٠٤	١٦
			(<u>القدر</u>)
		٣٩٥	٦

فهرس الا حاد يىث

الصفحة	
٣٥	" والشيب تعرب عن نفسها "
٢١٧، ٢٠٤	" إن الرجل ليصلو الصلاة وما كُتِبَ له نصفها ثلثها ربعها " الى العشر
٢٣٩	" واخواننا الذين يأتوا بعد "
٢٤٠	" أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً "
٢٥٥	" اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . "
١٠٠٠٠، ٢٧٩	" فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة "
٤٠٥	" أعور عينه اليمنى "
٤٨٦، ٤٨٥	" ليس فيما دون خمس من الابل صدقة "
٥٨٤	" شئن أصابعه "
٤٨٥	" ثوبي حجر "
٦٩٣	" اشتدى أزمة تنفرجي "
٦٩٣	" أومخرجي هم ؟ "
٧١٠	" فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم "
٧٨٠	" لعل بعضكم أن يكون الحن من بعض "
٧٩٩	" رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا "
١٠٤٧	" ما جاء في الحديث : أن امرأة كانت تهراق الدماء . "
١٠٥٠	" من استطاع منكم الباءة فليتزوج وإلا فعليه بالصوم فإنه له وجاء . "
١٠٦١	

فهرس الأمشال

<u>الصفحة</u>	<u>المثل</u>
٥٠٢	أزهو من ديك
٥٠٢	اشعل من ذات النحيين
٦٩٣	اصبح ليل
٦٩٣	اطرق كرا
٦٩٣	افتد مخنوق
١٠٥٤	دهدرين سعد القيين
٢٨٠	لا بد للبطل من روحه

فهرس الاقوال

<u>الصفحة</u>	<u>القول</u>
٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧ ٢٥٦ ٥٧٦، ٥٧٢	ازهب بذي تسلم وبدي تسلمان وبذي تسلمون أرسلوا العرائع اعجبتني قراءة في الحمام القرآن اكثر ما يعتري ذلك السودان
٦٣٦، ٣٢١	الكوني البراغيث
٧١٨، ٧١٢	اللهم ارحمنا
٨٦٤	اللهم إن كان كريم الجدين سهل الخدين فاغفر له ، والا فلا
٨٧٨	الله رحمن رحيم
١٠١٣	الا ماء ماء باردا
٢٧٢	أمت في الحجر لا فيك أمة بينة الأموه
٦١، ٦٠	انا أجوءك
٢٧٥	إن خيراً منك زيد
١٠٨٤	انكم لتتنظرون في نحو كثيرة
٦٦	إنها لا بل أم شاء
٥٤٨	انه أمة الله ذاهبة
٥٤٨	إنه زيد نائم
٣٤٠	اني لبحمد الله لصالح
٤١	أهلك الناس الدراهم البيض والدنانير الصفر
٤	بالرفاء والبنين
٥٢٠	بئس الحجاج حجاج بن يوسف
٩٢٢	بين بين ترب الكعبة
٣٩٠	تكلم فلان فما سقط بحرف وما اسقط حرف
٥٥٦	تمرة خير من جراه
٢٥٦	جاءوا الجماء الغفير
٢٦٠	جئت وأصك عينه
٧٧٥	جحيش وحده
٨٧٧	جعل العين على الدف ابر

الصفحة	القول
٧٦٥	حسبته شتمني فأثب عليه
٢٤٩	حسبك كَيْنَمِ النَّاسِ
٩٢٢	كُحَيْصِ بَيْصِ
٥٨٦	خذه بما عَمَزَ وهان
٨٠٥، ٨٠٤، ٢٦٣	خرق الثوبَ السمارَ
٦٥٣، ٥٩٦-٥٩٥	الخمسة الاثواب
٥٩٣	الخمسة عشر الدرهم
٣٦٦	رأيت الهلال من داري من خَلَلِ السحاب
٥٥٦	رجلٌ خيرٌ من امرأة ربِّه رجلاً
٦٤٦	رُبَّ رجلٍ وأخيه
٢٢٠	رَحِبَّتْكُمْ الطَّامِعَةُ
٥٠٢	زهيت علينا يا رجل
٦٤٥	زيد أفضل إخوته
٢٧٨	زيد حين طَرَّ شاربه
٦٥٦	سألني فلان حاجة فلوليت له
١١٣، ١١٢	سبحان ما سبح الرعد بحمده
١١٣، ١١٢	سبحان ما سخركن لنا
١٠٤٩	سفه نفسه
٩١٦	سلام عليكم
٣١٣	شخذ شفرته حتى قعدت كأنها حربه
٢٦٧	شرُّ أهر زاناب
٢٦٧	شيء ما جاء بك
١٩٦	صمت شهراً كله
٥٠١	ضربت اليد يد زيد
٥٠١	ضُربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ
٥٥٠	ضربوني وضربت قومك
٦٤٨	عبد بطنه
	العشرون الدرهما
٦١٢	على كم جذع بيتك
٦٤٥	عمر بن عبد العزيز أفضل بني أمية

الصفحة	القول
٥٥٣	عندي درهم ونصفه
١٠٦٠	عليه رجلا ليسني
٧٧٥	عَيَّرَ وحده
٤٢٩	عليَّ عهد الله
	عُن زيدٌ رأيه
٩٥٦ ، ٣٨٢	غفر الله لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الاصبع
٣٠٦	فقدتني
٦٦٢	فلان لغوب أته كتابي فاحتقرها
٢٧٢	فيها أسد رايض
٣٦٤	قد كان من مطر
٢٥٦	قَضَّهم بقضيتهم
٥٠١	قَضُّ الرجل
١٠٠٠	قضية ولا ابا حسن
٢٧٩	كان ابراهيم عليه السلام زمان نمرود
٦٦٣	كتبته في الموفي عشرين
٨٠٥	كسر الزجاج الحجر
٦٤٦	كل شاقٍ وسخلتها بدرهم
٦١٣	كم لك غلانا
٩٩٢ ، ٩٧٠ ، ٩٦٩ ، ٩٦٨ ، ٩٦٧	لا إله الا الله
١٠٠٠	لا بصرة لكم
٧٧٢ ، ٧٧٠ ، ٢٦٠	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
٥٤٠	لا حبذه
٣٨٦	لا خير بخير بعده النار ، ولا شر بشر بعده الجنة
٩٩٩	لا سقيا ولا رعيا
٢٥٩	لا ضربينه ذهب او مكث
٩٩٩	لا كرامه
٩٩٩	لا مرحبا ولا أهلا
٩٩٩	لا مسره
١٠٠٠	لا نولك ان تفعل
٩٢٢	لقيته كُفَّه كُفَّه
٦٥٣	ليت شعري

<u>الصفحة</u>	<u>القول</u>
٣٣٥ للفارسي	ليس كل الداء يعالجه الطبيب
٥٠٢	ما أزهاه
٥٠٢	ما اشغله
	ما أشهر زيدا
٣١٢	مسا جاءت حاجتك
٩٨٨	ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر
٩٩٢ ، ٩٩١	ما زيد بشيء الا شيء لا يُعبأ به
٩٨٠	ما قام الا زيد أحد
١٨٣	ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة
٥٢٠ ، ٥١٩	ما هي بنعم الولد
٤٨٦	مررت برجل سواء هو والعدم
٢٥٤ ، ١٢٢	مررت برجل معه صقر صائد بباز
٤٧٥ ، ٤٠٩	مررت بقاع عرفج كله
٩٥٥	مررت بمن سواي
٤٧٥	مررت بقوم عرب أجمعون
١٤١	مررت بهم الجماء الغفير
٥٤٩	مررت به المسكين
٩٢٢	مساء صباح
٢٧٨	نحن في يوم الخميس
٧٧٥	نسيج وحده
٥٢٠ ، ٥١٩	نعم السير على بئس العير
٥٢٠	نعم القتل قتيلا أصلح الله به بين فئتين
٢٥٤ ، ٢٥١	هذا بسراً أطيب منه رطباً
١٠١٩ ، ٩٧٨ ، ٩٥٩ ، ٨٣٩ ، ٥٤٧ ، ١٣٦	هذا جحرضب خرب
٨٥٨ ، ٣٢١ ، ٢٨٥ ، ٢٦٢	هذا حلو حامض
٣٥٥	هذا درهم ضرب الامير
٤٥١	هذا ماربزيد أمس فسوير فرسخا
٦٠٠	هذا اليوم خمسة عشر من الشهر
٣٣٥	هو كائن أخوك
٣٩٠	هو أحسن الفتيان واجمله
٦٤٨	واحد أمه

<u>الصفحة</u>	<u>القول</u>
٧٥٠	وامن حفر بئر زمزماه
١٠٤٩	وَجِعَ ظَهْرَهُ
٧٢٠	يا أبت لا تفعل
٦٧٨ ، ٦٧٧	يا أخانا زيد
٦٧٧	يا تميم أجمعون
٦٧٧	يا تميم كلكم
٧١٦	يا فلة اقبلي
٦٧٨	يا زيد ذا الجمه
١٠٣٣	يا ويح من يرثى له الشامت
٩٢٢	يوم يوم

فهرس الأعلام

(أ)

آدم عليه السلام : ٠٣٧٦، ١٦٤
الأبدي (أبو الحسن علي بن محمد) : ١١٣٨، ٨٩٦
إبراهيم عليه السلام : ٢٧٩
آبن الأبرش : ١٠٦
الأحوص الأتصاري : ٦٨٩
الأخطل التغلبي : ٠٩٣٦، ٩٣٥

ابن الأخر (أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الأشبيلي) : ٧٤٢

الأخفش الأكبر (أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد) : ١١٢٨، ٤٦٦

الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) : ٤، ٣٩، ٤٢، ٦٣،

٩١، ١٠٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٦،

٢٠٧، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣١٩،

٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٥١،

٤٩٣، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨، ٥١٨،

٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦،

٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦،

٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦،

٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦، ٦٠٦،

الاستاذ، أو الاستاذ أبو الحسين = ابن أبي الربيع .

ابن أبي اسحاق = عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي .

أبو إسحاق الغافقي = الغافقي .

إسماعيل عليه السلام : ٠٩٤١

الأصمعي (عبد الطك بن قريب الباهلي) : ٢٧١، ٢٧٣

الأعراف (السورة) : ٩٤١

الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) : ١٧٨، ٤٦٣، ٥١٥، ٥١٦،

اقتربت الساعة (اسم السورة) : ٩٤٠

أمروء القيس بن حجر : ١٤، ٣١، ١٥٩، ١٦٥، ٢٣٥، ٣٥٧،

٢٥٩، ٤٦٣، ٤٨٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٧٩٣

الانفال (السورة) : ٩٤١

أيوب عليه السلام : ٥٢٨

(ب)

أبن البازِش (أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف) : ٥٧٦ ، ٤٠٠ ، ٢٤٣

٠١٢٠٢ ، ٩٦٥ ، ٩٦٣ ، ٧٢٣ ، ٦٥٠ ، ٦٤١

الباقلاني (القاضي أبو بكر محمد بن الطيب) : ٩٩٠ ، ٩٨٨ ، ٩٥٤

ابن بركهان (عبد الواحد بن عمر العكبري) : ٥٣٣

بنات أمير
أبو بكر بن زيد : ٧٥٦
١٢٠٧ (ث)

ثعلب (أبو العباس يحيى بن أحمد) : ٩٥

(ج)

الجرمي (أبو عمر صالح اسحاق) : ٨٣ ، ١١٤ ، ٢٣٢ ، ٣٤٧ ، ٧٧٢

٠١١٩٧ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٢ ، ١٠٦٨ ، ١٠٤٥ ، ٩٥٧ ، ٩٣٢ ، ٧٨٤

جرير بن عطية الخطفي : ١٠٢٩ ، ٩١٢ ، ٧٤٦ ، ٦٢١

الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزى) : ٣٧٧ ، ٢٩٧ ، ١٧٣

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن حني) : ١٤ ، ٢٦ ، ٧٢ ، ٩٦ ، ١٨٧

٠٤٥٧ ، ٤٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣

٠١٠١٠ ، ٩١٥ ، ٩٠٢ ، ٨٥٧ ، ٧٦٦ ، ٧٢٣ ، ٧٠٩ ، ٥٣٣

٠١١٢٠ ، ١١١٩ ، ١١٠٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٥٤

الجوهري (اسماعيل بن حماد) : ١٠٨٧ ، ٦٠٨

(ح)

أبن الحاج (أبو جعفر) : ٧٠٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٠

ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) : ٩٦٥ ، ٥٠٣

حسان بن ثابت رضي الله عنه : ١٠٣٣ ، ٦٤٨ ، ٣٢٦

أبو الحسن الصفيير : ٦١٠ ، ٣٨٧

حفص (الثقاري) : ٤٨٦

ابن حفيد الأمين المالقي الشيخ أبو بكر : ٨٤٥

حمزة الزيات : ٠١٢٠٢ ، ٨٤٥ ، ٤٨٦ ، ١٨٨

حواء عليها السلام : ١٦٤

أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف) : ١٠٤٠ ، ١٠٣٩

الربيع بن ضبيح الفزاري : ٢٠٤ ، ٣٠٣ ، ١٠٥١ .
 ابن أبي ربيعة = عمر بن أبي ربيعة
 الرحمن (السوره) : ٩٤١
 الرماني : ١١٧ ، ٧٣٠ ، ٧٣١
 رؤبة : ٦٧٧ ، ٨٠٢
 ابن رُوَاحَة رضي الله عنه : ٥٣٥
 رُوَاح بن زنياع الجذامي * في بيت * : ٩٣٦

(ز)

الزبيدي : (أبو بكر محمد بن الحسن

الزجاج (أبو اسحاق) : (٧ ، ١١ ، ٦٤ ، ٨٢ ،

٣٤٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ، ٨٣١ ، ٨٣٤ ، ٨٣٨ ، ٨٨٨ ، ٩١١ ،
 ٩١٢ ، ٩٤٢ ، ٩٦٣ ، ٩٨١ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٣ ، ١٠٢٠ ، ١٠٥٢ ،
 ١١٨٣ .

الزجاجي :

(١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ،
 ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٦٤ ،
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ،
 ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٤٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ،
 ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ،
 ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٦ ،
 ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ،
 ٦٥١ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١٧ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ،
 ٧٥٣ ، ٧٥٢ ، ٧٧٤ ، ٧٨٩ ، ٧٩٤ ، ٧٩٧ ، ٨٠٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٨ ،
 ٨٣٨ ، ٨٥٢ ، ٨٧٤ ، ٨٩١ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٧ ، ٩٦٩ ، ٩٦٩ ، ٩٦٩ ،
 ٩٤٤ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٦ ، ٩٦٦ ، ٩٦٦ ، ٩٦٦ ، ٩٦٦ ،
 ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٥ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٣ ،
 ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٧ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦ ،
 ١٠٨٤ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٧٠ ، ١١١١ ، ١١١١ ، ١١١٥ ، ١١٢٥ ،
 ١١٣٠ ، ١١٥٥ ، ١١٩٠ .

(ص)

صاحب التلخيص	:	١١
صاحب الدرّة = ابن معطي .		
صاحب الكراسة = الجزولي .		
صاحب المقرب = ابن عصفور .		
صالح عليه السلام	:	١٦٠
أبو محمد صالح	:	١٠٣٣ ، ٢٤٠
أبو صخر الهذلي	:	٧٤٢
الصغير: ابو الحسن الصغير	:	٦١٠ ، ٣٨٧
الصيرى	:	١٧٤ ، ١٧٣

(ض)

ابن الضائع (ابو الحسن على بن محمد الكتامى)	:	٢ (١٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨)
	:	٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٧١٤ ، ٧٢٦ ، ٧٣٦ ، ٧٤٣ ، ٨٣٢ ، ٨٥٤ ، ٩٠٤
	:	٨٦٢ ، ٨٦٨ ، ٨٧٣ ، ٩٢٠ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، ٩٣٦ ، ٩٤٣ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٥٠ ، ٩٥١
	:	١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٦١
	:	١٠٧٥ ، ١٠٧٩ ، ١١٢٦ ، ١٢٠٣

(ط)

طه (السوره)	:	٩٤٤
ابن ظاهر (ابوبكر محمد ابن احمد ال)	:	١٢٣
ابن الطراوة (ابو الحسين سليمان بن محمد)	:	٨ ، ٥٩ ، ٢٤١ ، ٢٧٩
	:	٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٤٠٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٢ ، ٤٥٣
	:	٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٧٢٣ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ١٠٤٩

طفيل الغنوى : ٥٥٦

ابن طلحة (ابوبكر محمد بن طلحة) : ٤٢٨

(ع)

ابن أبي العاص (ابو اسحاق ابراهيم بن محمد التنوخي)	:	٨٤٥
ابن أبي العافية (ابوبكر محمد بن عبد الرحمن)	:	٥١ ، ١٨٧ ، ٣٤١ ، ٥٠١
	:	٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٦٤٢ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦

ابن عباس (رضي الله عنه) : ۵۶

ابوالعباس = الميرد .

عبد شمس " في بيت " : ۵۵۶

عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي : ۸۰۹ ، ۸۱۰ .

عبدالله بن عامر : ۸۰۵ ، ۸۱۳ ، ۸۱۴ ، ۸۱۵ .

۸۱۶ ، ۹۵۹ .

عبد المطلب : ۹

أبو عبدالله بن عبدالمنعم (من شيوخه) : ۱۳ ، ۱۱۱ ، ۱۲۸ ، ۱۳۱ ، ۲۹۰ ،

۳۴۱ ، ۳۶۸ ، ۳۷۱ ، ۶۷۵ ، ۷۱۰ ، ۱۰۸۷ .

عبد المهيمن الحضرمي (من شيوخه) : ۷۱۰ ، ۸۳۰ .

ابن عبّدة (ابوبكر محمد بن عبدالله بن عبّدة) : ۱۸۷ ، ۲۵۱ ، ۲۹۵ ،

۶۹۱ ، ۷۰۱ ، ۷۳۸ ، ۹۹۲ ، ۹۹۳ ، ۱۰۱۲ ، ۱۰۱۹ ، ۱۰۱۳ ، ۱۱۳۲ .

عثمان بن عفان رضي الله عنه : ۱۱۸۸ ، ۶۴۵ ، ۵۲۰ .

ابو عثمان = المازني :

ابن العريّف (ابوبكر الحسن بن الوليد القرطبي) : ۲۰۴

عزّه (صاحبة كُثير) " في بيت " : ۰۶۷۸

ابن عصفور (ابوالحسن علي بن مؤمن) : ۳۳ ، ۳۴ ، ۸۲ ، ۹۲ ، ۱۳۹ ،

۱۵۲ ، ۱۸۵ ، ۲۰۶ ، ۲۴۵ ، ۲۵۱ ، ۲۶۶ ، ۲۶۹ ، ۲۷۱ ، ۲۸۳ ،

۲۸۴ ، ۲۹۱ ، ۳۰۱ ، ۳۵۶ ، ۳۵۸ ، ۳۶۴ ، ۳۶۵ ، ۳۶۶ ، ۳۶۷ ،

۳۶۹ ، ۳۷۱ ، ۳۸۶ ، ۳۸۷ ، ۳۹۲ ، ۳۹۳ ، ۴۳۵ ، ۴۳۸ ، ۴۶۳ ،

۴۷۳ ، ۴۷۵ ، ۴۸۲ ، ۴۸۳ ، ۴۸۶ ، ۴۸۷ ، ۵۰۱ ،

۵۱۴ ، ۵۱۵ ، ۵۳۳ ، ۵۴۶ ، ۵۵۶ ، ۵۹۶ ، ۵۹۷ ، ۶۲۸ ، ۶۲۹ ،

۶۴۳ ، ۶۴۴ ، ۶۵۱ ، ۶۸۳ ، ۶۹۶ ، ۷۱۳ ، ۷۱۴ ، ۷۱۹ ، ۷۳۴ ، ۷۵۳ ،

۷۸۹ ، ۷۹۹ ، ۸۰۹ ، ۸۱۱ ، ۸۱۸ ، ۸۳۱ ، ۸۴۹ ، ۸۶۸ ، ۸۷۳ ،

۹۴۰ ، ۹۸۱ ، ۱۰۰۴ ، ۱۰۱۲ ، ۱۰۱۸ ، ۱۰۴۳ ، ۱۰۴۴ ، ۱۰۴۵ ، ۱۰۴۶ ،

عضد الدولة : ۳۵۶

علقمّين علاّته رضي الله عنه " في بيت " : ۷۵۶

علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : ۲۰

مالك بن حنظلة * في بيت * : ٧٤٧
المبرد (ابو العباس محمد بن يزيد) : ٨٦ ، ٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ،
٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ،
٣٩٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٦٥ ، ٤٨٤ ، ٥١٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٣ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ،
٦٧٥ ، ٦٨٥ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٨ ،
٧٩٩ ، ٨١٩ ، ٨٣٥ ، ٨٤٠ ، ٨٦٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٢ ، ٩١٩ ، ٩٢١ ،
٩٤٠ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٥ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ،
٩٩٩ ، ١٠٠٧ ، ١٠١٣ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٦ ،
١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٢ ، ١٠٩٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ،
١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩

المتلمس : ٣٧٢

مدرس العربية بفرناطة (وهو ابن الفخار) : ١٠٤٠

مروان بن الحكم * في بيت * : ١٠١٩

مريم عليها السلام : ٨٣٠

المسألة الحمقاء : ٩٩٣

معاوية بن أبي سفيان : ٧٣١

ابن معطي (يحيى بن معطي) : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ،

١١٤٧ ، ١٠٠٨

ابن مَلْكُون (ابواسحاق ابراهيم بن محمد) : ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٧١٩

موسى عليه السلام : ٢٧٩

المسيح = عيسى بن مريم عليه السلام

ابن ميمون (ابوبكر محمد بن عبدالله العبدري) : ٧٥٤

(ن)

النايفة : ٣٠٤ ، ٣٨٢ ، ٩٤٨ ، ٩٨٦ ، ٩٩٣

ناصر الدين العشدّالي : ١٨٥

نافع : ٣٩٦ ، ٧٠٨ ، ٨٠٣

النحاس : ٩٥٠

نصر (حاجب نصر بن سيار) : ٦٧٧

نمرود : ٤٧٩

نوح عليه السلام : ٩٤١

(هـ)

- هابيل : ٩٩٥ ، ٩٤٢
- هارون (القارى) : ٨٣
- ابن هاني (ابو عبد الله محمد بن علي بن هاني) : ٧٣ ، ٢١٤ ، ٨٦٨
- هاشم " في بيت " : ٥٥٦
- الهذلي = أبو صخر
- ابن هشام : ١١٥٠ ، ١٠٦٢
- هشام الطوال : ١٠٠
- هشام ابن المغيرة : ٩٨
- هود عليه السلاة أو السوره : ٨ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٩١

(و)

- ابن واشى الفاسي : ٨٧١ ، ٨٧٠
- ابن الوراق : ٢٩٧
- ورقة بن نوفل : ٧١٠
- الوقشي (ابو الوليد هشام بن أحمد) : ٢٢٩

(ى)

- ابن يسعون (ابو الحجاج) : ٢٨٠
- يوسف عليه السلام أو السورة : ٩٤١ ، ٢٢٨٧
- يونس بن حبيب : ٣٧ ، ٣٨ ، ١٧٢ ، ٤٦٦ ، ٥٤٨ ، ٨٣٥ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٨٥ ، ٧٥٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨٠٨ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨
- يونس (السورة) : ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٥١ ، ١٥٩ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٨٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٤١ ، ١١٥٩
- يعقوب ابن السكيت : ١١٢٩

فهرس القبائل والام والطوائف والمدارس

١١٩٦ :	أئمة التصريف
١٤٠ :	أدباء قرطبة
	ارباب الاصول = أهل الاصول
١٤١ ، ٦٨ :	أشياخ سبته
	وانظر علماء سبته ، ونحاة سبته
٢٧٤ :	اصحاب سيبويه
٩٣٤ :	اعصر
١١٥٨ ، ١١٣٤ :	اميه
٨٣٧ ، ٤٧٣ ، ٣٦٣ :	اهل الاصول
٣٣ ، ٣٢ :	اهل البلدين
	اهل الحجاز انظر الحجازيون
٧٨ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٦ :	اهل السنة
٧٧٢ :	اهل السواحل
	اهل الكوفة = الكوفيين
٩٣٤ :	باهله
٢٤٩ :	البرابرة
١٠٣١ ، ١٠١٨ ، ١٠١٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٤ ، ٨٣١ ، ٨٢٩ ، ٨٢٦ ، ٨٢٥ ، ١٠٣٥ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٢١ ، ١٢١٠ :	البصريون
٣٦٣ ، ٣٤٨ ، ٣٢٠ ، ٣١٦ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٢٤٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٤٢٠ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٥١٩ ، ٥١٥ ، ٦١٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٠ ، ٥٩٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٢٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ٦١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٢ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ١٠٣١ ، ١٠١٨ ، ١٠١٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٤ ، ٨٣١ ، ٨٢٩ ، ٨٢٦ ، ٨٢٥ ، ١٠٣٥ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨٠ ، ١٠٢١ ، ١٢١٠ :	البغذانيين
٤٦٤ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٣٥٦ ، ٢٠٥ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ٣٦٣ :	بكرين وائل (قبيله)
٩٣٦ :	تغلب
١١٦٠ ، ١١٥٥ ، ١١٥٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٤ :	بنو تميم
٩٣٧ ، ٩٣٤ ، ٧٧٧ ، ٦٧٧ ، ٤٠ ، ٩٩٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩١ ، ٩٨٩ ، ٩٨٨ ، ٩٨٦ ، ٩٤٦ ، ١١٣٣ ، ٩٣٧ ، ٩٣٤ :	ثقيف
٩٣٤ :	ثمود
٩٣٧ ، ٩٣٤ :	جذام
١١٣٤ ، ١١٣١ ، ١١٣٠ :	جهينة (القبيله)

الحارث بن كعب (قبيلة في بيت)	: ٧٣٠
الحجازيون	: ٤٠ ، ٥١١ ، ٧٧٧ ، ٩٤٦ ، ٩٨٦ ، ١٠٨٢ ، ٩٩٤ ، ٩٩٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩١ ، ٩٨٨
خزاعة	: ٩٣٤
ربيعة (الفييلة)	: ٩٥٠
الزنج	: ٩٣٤
سدوس	: ٩٣٧ ، ٩٣٦ ، ٩٣٤
بنو سليم	: ٣٥٢
سليمه (قبيلة)	: ١٢٣
الشاميين	: ٨١٦
الشعراء	: ٨٥٢
شنوءه	: ١١٣١
الصحابه	: ٢٤٠
صفار الودان	: ٢٤٩
طلبة الشلوين	: ٦١٦
طلبة قصر عبد الكريم	: ١٦٢
عاد	: ٩٣٤
بنو عبد شمس	: ٥٥٥
العجم	: ٨٩٧
العرب	: ٨٣ ، ٧٠ ، ٤٠ ، ١٥ ، ١١ ، ٩ ، ٨ ، ٦ ، ٦٠٨ ، ٧٠٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٢٩ ، ٢١١ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ١٨٨ ، ١٧٢ ، ١٦١ ، ١٤٠ ، ١٠٥ ، ٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٤٠٢ ، ٤٣٢ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦١٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٩ ، ٦٧٢ ، ٦٨٩ ، ٧٠٨ ، ٧٣٣ ، ٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٨٥ ، ٧٩٤ ، ٨٠٤ ، ٨٦٩ ، ٨٨٢ ، ٨٨٥ ، ٨٨٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٩٣٦ ، ٩٣٤ ، ٩٣٠ ، ٩٢٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٧ ، ٩٠٦ ، ٩٠٣ ، ٨٩٩ ، ٨٩٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٦ ، ٩٦٧ ، ٩٨٠ ، ١٠١٨ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٢ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٨ ، ١١٢١ ، ١١٣٤ ، ١١٥١ ، ١١٩٦ ، ١١٣٢ ، ١٠٠٧ ، ٦٨٨ ، ٤٣١ ، ٣٧٧ ، ١٣١ ، ١٢٦ :
علماء سبته	:

وانظر اشياخ سبته ونحاة سبته .

١١٢٨	:	علماء الشرع
٢٤٠	:	علماء فاس
١١٣٣	:	عمير كلب (قبيلة)
٣٨٧	:	الفاسيين
٦١٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٥٢ ، ١٦٤	:	الفقهاء
٩٥٩ ، ٧٠٥	:	القراء (للقرآن)
١١٣٣ ، ١١٣١ ، ٩٣٧ ، ٩٣٤ ، ٥١٣	:	قريش
١١٣٥	:	قضاة
٩٣٤	:	الكوفيون
١٩٦ ، ١٩٣ ، ٧٧ ، ٧٥ ، ٣١ ، ٤	:	
٣٧٨ ، ٣٧٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣١١ ، ٢٩٨ ، ٢٧١ ، ٢٤٣ ، ٢٢١ ، ٢٠٥	:	
٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤٦٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٣ ، ٣٨٤ ، ٣٤٤ ، ٣١٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠	:	
١٠٦٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠١٨ ، ٩٠٤	:	نحاة الأندلس
٤١٦	:	نحاة سبته
٥٣٣ ، ١١٢	:	وانظر اشياخ سبته ،
وعلماء سبته	:	
١٤٠	:	نحاة قرطبة
١١٣٣ ، ١١٣١	:	هذيل
٩٣٨ ، ٩٣٤	:	المجوس
٤٨٥	:	المحدثين
٤٣٧ ، ٣٣٢ ، ٢٦٥ ، ٥٨ ، ٥٦ ، ٢٤	:	المذاكرين
٦٨٥	:	
٨٧٢ ، ٨٧٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٤	:	المشاركة
٥٦	:	المعتزلة
٩٣٧ ، ٩٣٤	:	معد
٤٠٧ ، ١٥٩	:	المفسرين
١٠٠٦	:	مقرئوا زماننا
٩٣٨ ، ٩٣٤	:	يهود

فهرس الكتب الواردة في المتن

- اختصار ابن الحاجب : ٥٠٣
الأُسئلة للشلوبين : ٥٥٣
الاصول لابن السراج : ١١٧
الايضاح للفارسي : ٥٧ ، ٦٠ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٧ ، ٢٣٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،
٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ، ٦٤٤ ، ٦٤٤ ، ٨٧٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٩ ،
٨٩٦ ، ٩١١ ، ١١٤٢
بعض تقاييد ابن ابي الربيع : ٥٢٧
التذكرة للفارسي : ٩١٩
التعاليق فيما قيّد عن الشلوبين : ٣٠٣
تعاليق بن : ٤٨٨
تقييد أبي الحسن الصغير على المدونه : ٣٨٧
التلخيص : ١١
الجميل للزجاجي : ٥٢٣
الدرة الالفية لابن معطي : ٣١٣ ، ٣٧٧ ، ٥٣٣ ، ٧٩٤ ، ١١٣٧
شرح الإيضاح لابن ابي الربيع : ١٨٧ ، ٦٠٠
شرح الكتاب لأبي بكر بن عبّيدة : ١٠١٩
الصحاح للجوهري : ١٠٨٧
العين للخليل : ١٠٨٧
القوانين لابن أبي الربيع : ٧٩٣
كتاب آخر للزجاجي : ١٦٤
الكتاب لسبيويه : ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ٣٣٥ ،
٣٤٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٤٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٨٦ ، ٦٤٤ ، ٦٤٤ ، ٦٧٨ ، ٨١٥ ، ٨٨٤ ،
٩٦٤ ، ١٠١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٢٥ ، ١١١٤
الكراسة (الجزولية) : ٢٩٧
المسائل لابن : ٩٠٧
المقرب : ٨٢ ، ١٠١٢
الموجز لابن السراج : ١١٧
المهالية لابن عصفور : ١٠١٢

فهرس المواضع

٩٣٩	فَلَج	٩٣٩	أضاح
١٠٣٩، ٨٤٥	القاهرة	٩٣٩	بدر
٩٣٩، ٩٣٢	قُبَاء	١١٢٩، ٩٣٦، ٦	البصرة
١٤٠	قُرْطِبه	٩٤٣	بعل بك
١٦٢	قصر عبد الكريم	١١٩٧، ٩٣٩، ١٢٨	بفداز
٩٣٦، ١٦٠	الكوفه		بلاد المشرق = المشرق
٩٤١	ماه	٩٤١	جور
١١٢٩، ١١٢٨	مرو	٩٣٩ ، ٩٣٢	حراء
١٧١، ١٦٦	المَرِيَّة	٩٣٩	حُزوى
١١٣٤، ٩٣٨		٩٤٣	حُضرموت
٨٧٠، ١٦٢	مسجد القفال	٩٤١	حمص
٨٧٢، ٨٧٠	المشرق	٩٣٩	حنين
٨٧٠	المغرب	٩٣٩	دابق
٩٣٩ ، ١٢٨	مكة	١١٢٩	دِرَاب جرد
٩٣٩	مِنى	١١٢٩	الرِّي
٩٣٩	نجد	٩٣٩	الزاب
٩٣٩	هَجْر	٦٨ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٣١	سَبْتَه :
٩٣٨	وادي آش	١٤١ ، ١٥٠ ، ١٦٢ ، ٢٤٩	
٩٣٩	واسط	٢٧٠ ، ٣٧٧ ، ٤٣١ ، ٥٣٣	
٩٣٩	يشرب	٦٨٨ ، ٨٣٠ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢	
		١٠٨٦، ١٠٠٧	
		٢٧٠	طنجة
		١١٢٥	العاليه
		٩٤٠، ٩٣٩	عُمان
		١٠٤٠	عَرْناطة
		٣٨٧، ٢٤٠	فاس

فهرس القوافي

<u>الصفحة</u>	<u>البحر</u>	<u>اسم الشاعر</u>	<u>القافية</u>
٨٥٣، ٦٣٤	الخفيف	الأخطل (أ)	وظباء
٦٤٨	الوافر	حسان	الغدا
١٠٢٧	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	روا
		(ب)	
٥١٤، ٥١٢	الطويل	أحمد الاعراب	معذبا
٤٩٦	الوافر	مجهول	العرايا
٤١	الوافر	جرير	اصابا
١٠٥١	الطويل	المخبل السعدى	تطيب
١٠٢٦	الطويل	ابو الحدرجان	غريب
٩٨٤	الطويل	الكميت	مذهب
٨٥٦	الطويل	قيس بن الخطيم	متضاربا
٥٢٠، ٢٥، ٢٢	الرجز	مجهول	صاحبه
١١٢٣، ٥٥٦	الطويل	طفيل	مذهب
٤٠٦	الطويل	مجهول	القرائب
٢٥٧	الطويل	امروء القيس	المدأب
١٤	الطويل	مجهول	بالحواجب
١١١٠	الطويل	القطامي	الذوائب
١١١٠	الطويل	القطامي	التجارب
٧٥٨	الطويل	امروء القيس	مغرب
٩١٢	المنسرح	جرير	العلب
		(ت)	
٢١٠	الطويل	كثير عزة	فشلت
٦٤٦، ١٧٧	الطويل	مجهول	استقلت
		(ح)	
٦٩٥	الكامل	عبد الله بن الزبير	ورمحا
١٠٠٨	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	لابراح
٨٠٢	الرجز	روءبة	بمصحا
		(د)	
٨٠	البسيط	مجهول	أحدا
٦٢	الكامل	مجهول	وتضهدا

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٨٥٠	الطويل	الحطيثة	موقد
٧٩٤	الطويل	دريد بن الصمة	المسرد
١٠٠٤	الطويل	مجهول	هند
٨٦٩	البيسيط	النايفة	بالمسد
٩٨٦	البيسيط	النايفة	أحد
٣٨٢	البيسيط	النايفة	أحد
١١٤٥ ، ٣٨٨	الوافر	قيس بن زهير	زياد
١٠٠٠	الوافر	عبد الله بن الزبير الاسدي	بالبلاد
		(ر)	
		لرجل من عبد مناة بن كنانة	تأزرا
١٠١٩	الطويل	أولغيره	ظهورا
٧٦١	الكامل	مجهول	نارا
١٨٢	الكامل	ابي دؤاد	نصرا
٦٧٦	الرجز	روءبة	ناشرا
	الرجز		ناصر
٩٨٤	الطويل	الكميت	شاجر
٨٥٥	الطويل	لبيد بن ربيعة	الخمير
٨٠٨ ، ٨٠٧	الطويل	الفرزدق	القطر
٧٤٢	الطويل	ابي صخر المهدلي	ولا نذر
٧٢٨	الطويل	ذو الرمة	قفر
٣١٨	الطويل	ذو الروم	هجر
٨٠٦	البيسيط	الاخطل	القدر غبر
٧٠٨	البيسيط	أحد الاعراب	فأطور
٩١٩	البيسيط	ابراهيم بن هرمة	بشر
٥١٤ ، ٥١٣	البيسيط	الفرزدق	عار
٣٨١	الكامل	ثابت قطنه	التنانير
١٠٣٣	البيسيط	حسان	هجر
٩٣٩	البيسيط	الفرزدق	العصافير
٧٣٢	البيسيط	حسان	الجماخير
٧٣٢ ، ٧٣٠	البيسيط	حسان	فجار
٩٤٨	الكامل	النايفة	

<u>الصفحة</u>	<u>البحر</u>	<u>اسم الشاعر</u>	<u>القافية</u>
٩٤٧	الكامل	زهير	الذعر
٧٥٦	الكامل	الاعشى الكبير	الفاخر
٦٢١	الكامل	الفرزدق	عشارى
٤٦٥	الكامل	ابان اللاحقي	الاقدار
٦٩٣	الرجز	العجاج	بصيرى
٤٠٧، ٤٠٦	الرجز	مجهول	الدار
(س)			
٥٤٨	الرجز	مجهول	البائسا
٣٧٣	البيسيط	المتلمس	السوس
٤٢٤	البيسيط	امية بن ابي عائد	الآس
٨٥٤	الكامل	العباس بن مرداس	المجلس
٩٨٧، ٩٧٢	الرجز	جران العود	العيس
٨٧٦	الطويل	الاعشى الكبير	الاحاوصا
(ض)			
٣٢٩	الطويل	ابن احمر	بيوضها
(ع)			
٥٧٠	الطويل	المرار الاسدى أو غيره	مسمعا
١٠٣٥	الطويل	جرير	المقنعا
٩٧٧	الطويل	معمر بن شأس	أشنعنا
٧٢٩، ٣٢٦	الوافر	القطامي	الوداعا
١٧٨	الوافر	المرار الاسدى	وقوعا
٦١٩	الرمل	انس بن زنيم	وضعه
١٩٧	الرجز	لاحد الاعراب	اكتعا
١٩٧	الرجز	مجهول	اجمعا
٢٥٠، ٢٢	الطويل	مجهول	واوسع
١٤٠	الطويل	معن بن أوس	ترجع
٧١٣	الطويل	مجهول	متايح
١٩٧	الرجز	مجهول	اجمع
٧١١ و ٧٠٧	الرجز	ابي النجم العجلي	واهجمي
(ف)			
٩٣٦	الطويل	هند بنت النعمان بن بشير او غيرها	المطارف

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
١٨٩	الطويل	الفرزدق	مجلد
٧٨٥، ٧٧٣، ٧٦٠، ٧٩	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلابية	الشفوف
٨٨٥	المتقارب	مجهول	لمستعطف
(ق)			
٩٨٥	الكامل	كعب بن مالك	تخلق
٣٧٩	الرجز	روءبة	المخترق
(ك)			
٩	مجزوء الكامل	لعبد المطلب	آلك
١٠٦٣	الرجز	لاحد بني أسد بن عمرو بن تميم	ولوكا
٥	الرجز	ابو خالد القناني	مباركا
(ل)			
٨٥٩ و ٢٩٨	الرمل	كعب بن حميل	تمل
٨٦٣	الطويل	ذو الرمة	ينالها
١٧٧	الكامل	للاعشى الكبير	اطفالها
١٥، ١٤	الكامل	للاخطل	دليلا
٦١٩، ٥٩٤	المتقارب	العباس بن مرداس	كميلا
١١٣٧، ١١١٣، ٢٧٤، ٧٢	المتقارب	مجهول	اولا
١١٤٨، ١١٤٥			
٣٣٥	الطويل	مجهول	بلايله
٩٤٩	الطويل	حميد بن ثور	وقابله
٦٨٧	البسيط	الاعشى الكبير	رجل
٦٧٨	البسيط	كثير	جمل
٩٣٦، ٩٣٥	الوافر	الاخطل	قبول
٣١	الطويل	امروء القيس	عل
١٥٩، ٤٠	الطويل	امروء القيس	فحومل
٢٣٥	الطويل	امروء القيس	تحلل
٣٧١	الطويل	امروء القيس	الرواحل
٣٧٩	الطويل	امروء القيس	محول
٣٩٥	الطويل	امروء القيس	تحملني
٢٨٠	الطويل	امروء القيس	بأعزل
١٦٥	الطويل	امروء القيس	القواعل
٢٦٧	الطويل	امروء القيس	يحول

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٤٦٤	الطويل	امروء القيس	معجل
٤٨٣، ٤٨٢	الطويل	امروء القيس	المحلل
٧٩٣	الطويل	امروء القيس	الخالى
	الطويل	امروء القيس	المال
٧٤٧	الطويل	الاسود بن يعفر	حنطل
٧٣١	الرجز	العجاج	الافضل
(م)			
١٠٢٦	الطويل	الحصين بن الحمام	الدا
٩٨٠، ٢٢٦	الطويل		تعيما
٧٤٦	الوافر	جرير	اماما
٢٠٧	الوافر	حميد بن بحدل الكلبى	السناما
٣٩٨، ٣٩٧	الوافر	الاعشى الكبير أو غيره	مداما
٨١٢	الكامل	لعبد بنى عيس أو لغيره	الشجعما
٢١٦	الطويل	الاعشى الكبير	سائم
٧٢١	الطويل	لغلام من بنى كلاب أو لغيره	كريم
٨٤٠	البسيط	زهير	ولا حرم
٩٨		الحارث بن أمية الصغرى الأومى الوافر	هشام
٦٨٩	الوافر	الأحوص	السلام
٣٧٩	الرجز	روءبة	قتمه
٥	الرجز	لرجل من كلب	سسه
١١١٥	الطويل	الاعشى الكبير	متيم
٢١٠	الطويل	الاعشى الكبير	الدم
٨٥٧	الطويل	زهير	يعلم ، فينتقم
٨٤	الطويل	زهير	تعلم
٨٢٢	الطويل	زهير	يظلم
٥٥٦، ٥٥٥، ١٩٧	الطويل	الغيزدق	وهاشم
٣٨٣	الطويل	مجهول	واللهازم
١١٣٥	الطويل	مجهول	والتكرم
٤٦٥	البسيط	سعاد بن جوءيه	لم ينم
٥٣٢	الكامل	عنتره	المكرم
٢٥٩	الكامل	امروء القيس	اعمامي

الصفحة	البحر	اسم الشاعر	القافية
٨٦٤	الرجز	روءبة	وان
١٠٣٨، ١٥	الرجز	مجهول	العيدان
٥٢٠	البيسيط	كثيرين عبدالله النهشلي	عفانا
٥٠٨، ٤٣٦	الوافر	مجهول	يكونا
١٦١	الوافر	مجهول	فخانا
٩٧٠، ٣٨٧	الكامل	كعب بن مالك أوحسان	اiana
٥٣٥	الرجز	ابن رواحه	دينا
٨٤٥	الطويل	الفرزدق	يصطحبان
٣٧٦	الطويل	امروء القيس	فغداني
٣٧٦	الطويل	لاحد الازد أولغيره	ابوان ، لاوان
١٠٢٩	البيسيط	جرير	لاحين
١٠٢٥	الوافر	ابي حية النميري	تخوفيني
٩٠٣	الوافر	سحيم بن وشيل	تعرفوني
٣٠٤	الوافر	النايفة	منى
٣٠٤	الوافر	النايفة	اني
٦٢	الوافر	علي بن بدال السلمي	اليقين
٤٠	الرجز	روءبة	عساكن
٤٠	الرجز	العجاج	أنهجن
٤١٦	الكامل	لابي مروان النحوي أوغيره	القاها
٥	الرجز	مجهول	اله
٠٦٩٥	الرجز	ذو الرمة أوغيره	عيناها -
٨٤٨، ٤٦٤، ٣٤٢	الطويل	زهير بن أبي سلمى أولغيره	جائيا
٨٢١	الطويل	عبد يفتوح الحارثي	يمانيا
١٠٠٠	الرجز	احد بني دبشير	للمطي

فهرس المصادر والمراجع

أولا - المخطوطات والرسائل العلمية :

- الأوجه المرضية عن الأسئلة النحوية

للراعي الاندلسي / ت : محمود رجب المزين / رسالة ماجستير بكلية اللغة بالازهر .

- ارتشاف الضرب / لابي حيان / خ : دار الكتب رقم ج ٨٢٨ نحو .

- الاغفال للغارسي / مصورة مركز البحث بمكة رقم ٢٣٩ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو .

- برنامج المنتوري / لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المنتوري ،
مصورة د . عبدالرحمن العثيمين عن مجموع بالخزانة العامة بالرباط رقم
٠١٥٨٧

- التبيين عن مذاهب النحويين / لأبي البقاء العكبري ،

ت / عبد الرحمن سليمان العثيمين / رسالة ماجستير بكلية الشريعة ،
بمكة المكرمة .

- التذييل والتكميل / لأبي حيان / الجزء الثالث ،

ت : حماد حمزة البحيري / رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالازهر .

- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان ،

مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٧٣ نحو عن نسخة دار الكتب المصرية

رقم ٦٢ نحو والجزء الأول من نسخة الاسكريال رقم ٥٢ .

- تقييد ابن لب على جمل أبي اسحاق الزجاجي / رسالة ماجستير بكلية اللغة

العربية بجامعة أم القرى / اعداد : محمد الزين زروق .

- الجزولية (المقدمة الجزولية) للجزولي ،

مصورة مركز البحث بمكة عن نسخة المكتبة الازهرية رقم ٤١٥ .

- حواشي المفصل للشلويين / رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .

- شرح التسهيل / لابن مالك مع تكملة ابنه / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ،

ت / علاء حمويه وعدنان خلف .

- شرح الجزولية لابي علي الشلويين / صورة عن نسخة القرويين بفاس رقم

٠١٢٠٢

- شرح الجمل لابن خروف / مصورة : د . عياد بن عيد الثبتي عن نسخة مكتبة

جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٣٠٤ .

- شرح الجمل لابن بزيمة (غاية الامل في شرح الجمل) مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم ١٤٨٤ .
- شرح الجمل لأبي اسحاق الغافقي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ١٦٥ نحو عن نسخة رقم ٢٢ ق بالخزانة العامة بالرباط .
- شرح الجمل لابن أبي الربيع (وهو الشرح الاوسط) ظنا / مصورة الدكتور عياد بن عيد الشبتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم ١٠٠ .
- شرح الجمل لابن الضائع / خ : دار الكتب رقم ١٩ نحو .
- شرح الجمل / لابن باب شان خ : فيض الله رقم ١٩٤٨ .
- شرح الجزولية / للأبدي / ت : سعد حمدان الغامدي / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة ام القرى - مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٩٦ (٢٠٠٠) عن نسخة دار الكتب رقم ١٣٧ .
- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الاعلام والتكميل / لابي عبدالله محمد ابن علي البلنسي / القسم الاول / ت : حنيف بن حسن القاسمي / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة / ١٤٠٦ هـ - ١٤٠٧ هـ .
- فهرس السراج / مصورة الدكتور عبد الرحمن العثيمين / عن نسخة مكتبة محمد عبد الحي الكتاني - الخزانة العامة الرباط .
- الكافي (شرح الايضاح) لابن أبي الربيع / مصورة د . عياد بن عيد الشبتي عن نسخة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم : ١٧ .

ثانيا - المطبوعات :

(أ)

- ابن زمرك الفرناطي : سيرته وأدبه / للدكتور احمد سليم الحمصي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط / (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ابن الطراوة النحوي / للدكتور عياد بن عيد الشبتي ط (١) مطبوعات النادي الأدبي بالطائف ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ابن كيسان النحوي : حياته آثاره وآراءه / للدكتور محمد ابراهيم البنا ، دار الاعتصام ط (١) ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ابو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد ابراهيم البنا ط (١) / دار الاعتصام القاهرة .

- الاحاطة في تاريخ غرناطة / للسان الدين بن الخطيب /
ت / محمد عبدالله عنان / ط (٢) نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٣ هـ /
١٩٧٣ م
- الاحكام في أصول الاحكام / لسيف الدين الامدى / تعليق : عبد الرزاق
عفيفي مؤ سنة النور ١٣٨٧ هـ .
- اخبار النحويين البصريين / للسيرافي / ت : طه الزيني ومحمد عبد المنعم
خفاجي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط (١) ١٣٧٤ م / ١٩٥٥ م
- اختصار القدر المعلى / لابن سعيد / اختصره أبو عبدالله خليل /
ت / ابراهيم الابيارى / الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ،
القاهرة ١٩٥٦ م .
- أدب الكاتب / لابن قتيبة / ت : محمد الدالي / مؤ سنة الرسالة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لابي حيان ت : د . مصطفى
احمد النحاس ط (١) / مطبعة النسرالذهبي ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- الازهية / لعلي بن محمد الهروى / ت : عبد المنعم الطوحي دمشق ،
١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- الاستغناء في احكام الاستثناء للقرافي ط ت : د . طه محسن - وزارة الاوقاف
العراقية - مطبعة الارشاد بغداد ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- اسرار العربية / لابي البركات الانبارى ت : محمد بهجت البيطار /
مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- الاشباه والنظائر للسيوطي / ت : د . عبد العال سالم مكرم / مؤ سنة
الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي / ت : عبد الحسين المبارك ، مطبعة
النعمان ١٣٩٤ هـ .
- اصلاح الخلل الواقع في الجمل / لابن السيد / ت : حمزة عبدالله النشترى
نشر دار المريخ الرياض ط (١) ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- اصلاح المنطق لابن السكيت / شرح وتعليق احمد محمد شاكر وعبد السلام
هارون - دار المعارف بمصر ط (٣) ١٩٧٠ م .
- الاصول / لابن السراج / ت : عبد الحسين الفتلي / ط (١) ١٤٠٥ هـ /
١٩٨٥ م مؤ سنة الرسالة بيروت .
- اعراب القرآن لابي جعفر النحاس ت : د / زهير غازي زاهد مطبعة العاني
ببغداد ١٩٧٩ م .

- الاعلام / للزركلي / ط (٥) دارالعلم للملايين بيروت ٢٠
- الافادات والانشادات / للشاطبي ت : د . محمد أبو الاجفان - مؤسسه
الرسالة بيروت بيروت ط (١) ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- اكمال الاعلام بتثليث الكلام / لابن مالك / ت : سعد حمدان الغامدي
مطبوعات مركز البحث العلمي .
- امالي ابن الشجري / دار المعرفة بيروت .
- الامالي / لآبي علي القالي / مطبعة دارالكتب / بالقاهرة ١٣٤٤هـ / ١٩٦٦م
- امالي السهيلي / ت : د . محمد ابراهيم البنا / مطبعة السعادة بمصر
١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م
- امالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) / ت : محمد أبو الفضل
ابراهيم دارالكتاب العربي بيروت / ط : ٢ ١٩٦٧م
- الانصاف لآبي البركات الانباري ت : محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤
١٣٨٠هـ / ١٩٦٩م
- الايضاح / للفارسي / ت : حسن الشاذلي فرهود / ط (١) ١٣٨٦هـ
دار التأليف بمصر .
- ايضاح شواهد الايضاح للقيسي / ت : محمد بن حمود الدعجاني /
دارالعرب الاسلامي / ط (١) ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م
- الايضاح في علل النحو / للزجاجي / ت : د . مازن المبارك / ط (٢)
دار النقائس ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
(ب)
- البحر المحيط لآبي حيان الفرناطي / مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ
- برنامج المجارى / ت : محمد ابو الاجفان / دارالعرب الاسلامي ط (١)
١٩٨٢م
- برنامج الوادي آشي / ت : محمد محفوظ / ط (١) ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
دارالعرب الاسلامي اثينا .
وت : د . محمد الحبيب الهيلة - تونس ١٤٠١هـ / ١٩٨١م منشورات
مركز البحث بمكة
- البسيط في شرح الجمل / لابن أبي الربيع ت : دعياد الشبتي ط (١) دار
العرب الاسلامي بيروت
- بغية الوعاة / للسيوطي / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي
الحلبي ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م
- البيان في اعراب غريب القرآن / لآبي البركات الانباري ت د / طه عبد الحميد
طه / دارالكتاب العربي الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩م - ١٩٧٠م

- البيان والتبيين / للجاحظ / ت : عبد السلام هارون ط (٢)
مطبعة لجنة الترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م

(ت)

- تأريخ الأدب العربي لبروكلمان / الجزء الثاني ترجمة : عبد الحليم النجار .
- تأريخ التعليم في الاندلس / للدكتور محمد عبد الحميد عيسى نشر دار
الفكر العربي / القاهرة ١٩٨٢م

- تأريخ قضاة الاندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)
لابي الحسن النباهي المكتب التجاري للطباعة والتوزيع - بيروت .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ت : السيد احمد صقر / مطبعة عيسى
البيبي ١٣٧٣هـ

- التبصرة والندكرة / للصيمري / ت . د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين / ط (١)
دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

- التبيان في اعراب القرآن / لابي البقاء العكبري / ت : علي محمد الجاوي /
مطبعة عيسى البيبي .

- تذكرة النحاة لابي حيان / ت : د . عفيف عبد الرحمن مؤسسه الرسالة
بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

- التصوير اللغوي عند الاصوليين للدكتور السيد أحمد عبد القفار / طبع دار
عكاظ للطباعة والنشر جده ط (١) ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

- تفسير ابن ابي الربيع / مصورة الدكتور عياد الشبتي عن نسخة الخزانة
العامة بالرباط رقم ٣١٥ ق .

- التكملة / للفارسي / ت : د . كاظم بحر المرجان / الموصل ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- التكملة والذيل والصلة / للصاغاني / ت / عبد العليم الطحاوي وآخرون /
مطبعة دار الكتب .

- تهذيب اللغة للازهري / ت : احمد عبد العليم البردوني - دار المصرية
للتأليف والترجمة .

- التوطئة / لابي علي الشلوين / ت يوسف احمد المطوع / دار التراث العربي
للطباعة والنشر / القاهرة .

(ج)

- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) طبعة دار الكتب .

- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) دار مطابع الشعب .

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس / لابن القاضي /

دار المنصور للطباعة الرباط ١٩٧٣م

- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : د . علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي / ت : ابن أبي شنب / ط (٢) باريس ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م
- جمهرة الانساب لابن حزم / ت : عبد السلام هارون / ط (٤) دار المعارف بمصر ١٩٧٧م
- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري ت : محمد ابوالفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش / ط (١) ١٩٦٤م مطبعة المدني
- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادى ت : د / طه محسن / طبع بمطابع دارالكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .

(ح)

- حجة القراءات / لابن زنجلة بتحقيق و تعليق سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة ط : ٢ ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- حذف من نسب قريش / عن مؤرخ بن عمرو السدوسي / ت : صلاح الدين المنجد / دارالكتاب الجديد بيروت ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي / دراسة وتحقيق وتعليق د . مصطفى امام ط (١) الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٩م

(خ)

- الخصائص / لابن جنبي / ت : محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ط (٢)
 - خزانة الأدب ولب لسان العرب / للبغدادي دار صادر .
- (د)
- الدرر المنبشه في الغرر المثلثة / للفيروزآبادي / ت : د . علي البواب دار اللواء الرياض ط (١) ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
 - درة الحجال / لابن القاضي ت : د . محمد الأحمدى ابوالنور ، دار التراث بالقاهرة المكتبة العتيقة بتونس / ط (١) ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م
 - درة الفواص في أوهام الخواص / للقاسم بن علي الحريري / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دار نهضة مصر القاهرة .

- الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون / دارالكتب العلمية
بيروت .
- ديوان أبي الاسود الدؤلي / ت: محمد حسن آل ياسين / دارالكتاب
الجديد بيروت ط (١) ١٩٧٤ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم / ت : عزة حسن ، منشورات وزارة الثقافة
ط ٢ دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق د . محمد حسين مكتبة الاداب
بالجاميز القاهرة .
- ديوان أعشى همدان وأخباره / ت : د حسن عيسى ابوياسين دارالعلوم
الرياض ط (١) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ديوان امرئ القيس / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم / دارالمعارف بمصر .
- ديوان امرئ القيس / لأبي الحجاج الاعلم الشنتمرى / اعتنى بتصحيحه
الشيخ ابن أبي شنب / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ديوان حسان بن ثابت / ت : سيد حنفي حسين / الهيئة المصرية العامة .
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني / ت : نعمان امين
طه / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط (٢) ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ديوان حميد بن ثور / ت : عبد العزيز الميمني / الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة ١٩٦٥ م مصورة عن طبعة دارالكتب .
- ديوان ذى الرمة (شرح ديوان ذى الرمة لأبي نصر احمد بن حاتم الباهلي)
رواية ابي العباس ثعلب تحقيق وتعليق د . عبد القدوس أبو صالح
دمشق ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ديوان ذى الرمة / ت : مطيع بيلي ط (٢) ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م
المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .
- ديوان رؤبة / (مجموع اشعار العرب) / ت : وليم بن الورد البروسي ،
ليبسيك ١٩٠٣ م .
- ديوان عباس بن مرداس / جمعه وحققه د . يحيى الجبورى - دارالجمهورية بغداد
١٩٦٨ م .
- ديوان العجاج / رواية الاصمعي وشرحه ت : د . عزة حسن - مكتبة دارالشروق
بيروت .
- ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت
- ديوان القطامي / ت : ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب بيروت ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق ناصر الدين الاسد / دارالعروبة القاهرة ط (١)
١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

- ديوان كعب بن مالك / ت : سامي العاني / بغداد ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت : د . احسان عباس - الكويت / ١٩٦٢ م .
- ديوان المتلمس / رواية الاترم عن أبي عبيدة عن الاصمعي / شرح وتعليق
حسن كامل الصيرفي - مطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٠ هـ /
١٩٧٠ م .

- ديوان المثقب / ت : حسن كامل الصيرفي / القاهرة ١٩٧١ م .
- ديوان النابغة صناعة ابن السكيت / ت : د . شكرى فيصل دارالفكر بيروت .

(ن)

- ذيل الامالي / للقالبي - دارالفكر بيروت .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الطك المراكشي / ت : احسان
عباس ومحمد بن شريفه / دارالثقافة بيروت لبنان .

(ر)

- رحلة القلصاوى / لابي الحسن القلصاوى / ت : د . محمد ابو الاجفان الشركة
التونسية للتوزيع - تونس ١٩٧٨ م .
- الرسالة للشافعي / ت : احمد محمد شاكرو .
- رسالة الملائكة / لابي العلاء المعري / ت : محمد سليم الجندى / المكتب
التجارى للطباعة والتوزيع - بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / ل احمد بن عبد النور المالقي / ت :
احمد محمد الخراط دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

(س)

- السبعة في القراءات لابن مجاهد / ت : د . شوقي ضيف / دارالمعارف بمصر
ط (٣) ١٩٨٠ م .
- سر صناعة الاعراب / لابن جنى / ت : السقا وآخرون ط (١) مطبعة
مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م (وهي التي تذكر في
المهامش مجزأة) .
- سر صناعة الاعراب لابي الفتح بن جنى / ت : حسن هنداوى ط (١) دار
العلم دمشق .
- سنن ابي داود / مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد / دار احياء السنة
النبوية .
- السيرة النبوية / لمحمد بن عبد الطك بن هشام / دارالفكر القاهرة .

(ش)

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطاني /
المطبعة الحجازية بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- شرح أبيات المغني / للبغدادي / ت : عبد العزيز رباح واحمد يوسف
الدقاق مطبعة الحجاز دمشق .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف / المطبعة
السلفية دارالكتب العربية بيروت ط (١) ١٣٤٩هـ
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي / نشر دار
الافاق الجديدة بيروت .
- شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي / ت : محمد علي سلطان /
مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- شرح أبيات مغني اللبيب / للبغدادي / ت : عبد العزيز رباح واحمد
الدقاق / دارالمأمون / دمشق .
- شرح أشعار الهذليين / للسكري / ت : عبد الستار فراج / مطبعة
المذني .
- شرح الفية بن معطي / لعبد العزيز بن جمعة الموصلية (ابن القواس)
ت : علي موسى الشوملي - مكتبة الخانجي ط (١) ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- شرح الحماسة / للتبريزي / عالم الكتب - بيروت .
- شرح الجمل لابن هشام الانصاري / ت : د . علي محسن عيسى مال الله
عالم الكتب / ط (١) ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- شرح ديوان جرير / للصاوي / دار الاندلس بيروت
- شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / نشر أحمد امين وعبد السلام هارون /
ط (١) القاهرة ١٩٥١م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / صنعة أبي العباس ثعلب / الدار
القومية القاهرة ١٩٦٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ت : محمد نور الحسن وزميليه / دارالكتب
العلمية بيروت .
- شرح شذور الذهب / لابن هشام ت : محمد محي الدين عبد الحميد /
دارالفكر .
- شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن بربري / ت : د . عيد مصطفى
درويش مراجعة د . محمد مهدي علام - منشورات مجمع اللغة العربية
بالقاهرة طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي (وهو الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب) ت : محمد نور الحسن وزميليه دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- شرح الشواهد الكبرى للعيني / (المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية) مطبوع بهامش خزانة الأدب .
- شرح شواهد المغني / للسيوطي ت : احمد ظافر كوجان دمشق ١٩٦٦م .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ / لابن مالك ت : عبدنان عبد الرحمن الدوري / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- شرح عيون سيبويه / لهارون بن موسى / ت عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه / مطبعة حسان القاهرة ط (١) ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح القوائد الطوال للانباري / ت : عبد السلام هارون - دارالمعارف ط (٤) ١٩٦٩م .
- شرح قطر الندى / لابن هشام / تحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد .
- شرح الكافية / للرضي / دارالكتب العلمية بيروت .
- شرح الكافية الشافية / لابن مالك ت : د . عبد المنعم هريدي / دارالمأمون للتراث نشر مركز البحث بجامعة أم القرى بمكة .
- شرح كلاولون ونعم / لمكي بن أبي طالب / ت : احمد حسن فرحات / دارالمأمون للتراث دمشق .
- شرح الكوكب المنير / لابن النجار / ت : محمد الزهيلي د . نزيه حماد نشر جامعة الملك عبد العزيز بمكة / مطبعة دارالفكر دمشق ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير / لابي احمد العسكري / ت : عبد العزيز أحمد / مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبى القاهرة .
- شرح المقدمة المحسبه / لابن باب شان / ت : خالد عبد الكريم / الكويت ط (١) ١٩٧٦م .
- شرح موطأ مالك لمحمد عبد الباقي الزرقاني ط (١) مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ .
- شرح الهاشميات (الهاشميات) لأبي رياش احمد بن ابراهيم القيسي / ت : د . داوود سلوم ونورى القيسي / عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية بيروت .
- كتاب الشعر أو شرح الابيات المشككة الاعراب / للفارسي / ت / د . محمود الطناحي مكتبة الخانجي القاهرة ط (١) ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- شعر ابي زبيد (ديوان ابي زبيد) ت : د . نوري القيسي بغداد ١٣٨٦ هـ
٠م١٩٦٧
- شعر الاخطل / صنعة السكرى / ت : د . فخر الدين قباوة ط (١)
دارالاصمعي حلب ١٩٧١ م
- شعر عبدالله بن الزعمرى / للدكتور يحيى الجبورى / مؤسسه الرسالة
بيروت ط (١) ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م
- شعر عبدالله بن الزبير الاسدى / جمع وتحقيق د . يحيى الجبورى /
دارالحرية للطباعة بغداد منشورات وزارة الاعلام العراقية ١٣٩٤ هـ /
٠م١٩٧٤
- شعر عمرو بن احمرباهلي / جمعه وحققه د . حسين عطوان / مطبوعات
مجمع اللغة بدمشق .
- شعر عنتره / بشرح الاعلم الشنتمرى / تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوى ،
المكتب الاسمي ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م
- شعر بن هرمة بن الخرم / جمع وتحقيق د . يحيى الجبورى / مطبعة وزارة
الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٧٦ م
- شيوخ العلم الدرس في سبته / للدكتور حسن الوراكي / منشورات جمعية
البعث الاسلامي - تطوان المغرب ط (١) ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- (ص)
- الصاحبى / لابن فارس / ت : سيد احمد صقر - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري / ت : أحمد عبد الغفور
عطار / دارالعلم للملادين بيروت .
- صحيح مسلم / لابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري / ت : محمد فواد
عبد الباقي - دار احياء التراث العربي .
- (ض)
- الضرائر الشعرية / لابن عصفور / ت : السيد ابراهيم محمد ط / الاولى
دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٠ م
- (ط)
- طبقات الشافعية للسبكي / ت : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطفاحي /
مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م
- (ظ)
- ظاهرة التنوين في العربية / للدكتور عبد الرحمن اسماعيل / مطبعة الأمانة
مصر ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

(ع)

- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المسألة السابعة ببيجاية لأبي العباس
الغبريني ت: راجح بونار / الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر
١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م
- عيون الاخبار لابن قتيبة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء / لشمس الدين الجزري / نشر: ج برجستراسر
ط (١) مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

(ف)

- الفاخر في الأمثال / للمفضل بن سلمة ت: عبد العليم الطحاوي / دار احياء
الكتب العربية مصر ط (١)
- فرحة الأديب / للأسود الفندجاني / ت: د. محمد علي سلطاني / مطبعة
دار الكتاب بدمشق ١٤٠٦هـ / ١٩٨١م
- الفصول الخمسون / لابن معطي / تحقيق ودراسة محمود الطماحي مطبعة
عيسى الحلبي .
- فهارس كتاب سيبويه / للشيخ عبد الخالق عزيمة ط (١) ،
مطبعة السعادة بالقاهرة .

(ق)

- القاموس المحيط / للفيروز آبادي / مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- القطع والائتلاف / لأبي جعفر النحاس / ت: د. أحمد خطاب العمر /
مطبعة العاني بفداد ط (١) ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

(ك)

- الكامل للمبرد / ت: محمد الدالي / مؤسسة الرسالة بيروت ط (١)
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م
- الكامل للمبرد / ت: محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / مطبعة
دار النهضة مصر .
- الكتاب لسيبويه / المطبعة الاميرية ببولاق / ١٣١٦هـ .
- الكتاب لسيبويه / ت: عبد السلام هارون دار القلم ، دار الكتاب العربي
الهيئة العامة من ١٣٨٥هـ - ١٣٩٧هـ - ١٩٦٦م - ١٩٧٧م
- الكشاف للزمخشري / عيسى البابي الحلبي / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م

(ل)

- اللامات للهروي / ت : يحيى علوان البلداوى ط (١) ١٤٠٠هـ /
١٩٨٠م مكتبة الفلاح الكويت .
- لسان العرب لابن منظور / دار صادر بيروت .
- اللحة البدرية في الدولة النصرية / لسان الدين بن الخطيب / منشورات
دار الافاق الجديدة بيروت ط (٢) ١٩٧٨م .
- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ت : احمد عبد الغفور عطار ط (٢)

(م)

- ما يجوز للشاعري الضرورة / للقرزاز القيرواني (ضرائر الشعر) /
تحقيق وتقديم : المنجى الكجني / المطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية ١٩٧١م / الدار التونسية للنشر والتوزيع .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ت : هدى قراة - القاهرة ١٣٩١هـ /
١٩٧١م .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة / ت : محمد فؤاد سزكين ط (١) ١٣٨١هـ /
١٩٦٢م .
- مجالس ثعلب / ت : عبد السلام هارون - دار المعارف
مصر ط (٢) ١٩٦٠م .
- المجتنى / لابن دريد / دار الفكر دمشق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- مجمع الأمثال للميداني / ت : محي الدين عبد الحميد / ط (٢) مطبعة
دار السعادة بمصر ١٩٥٩م .
- المحتسب لابن جنبي / ت : علي النجدي ناصف وآخران .
- المحكم / لابن سيده / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .
- المذكر والمؤنث / لابي بكر الانباري / ت : د . طارق الجنابي / مطبعة
العاني بغداد ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث / لابن التستري الكاتب ت . د . أحمد عبد المجيد هريدي
نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - ودار الرفاعي بالرياض / ط (١) ١٤٠٣هـ
١٩٨٣م .
- المذكر والمؤنث / لأبي موسى الحامض .
التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق المذكر والمؤنث لأبي موسى
الحامض / مطبعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٧م .
- المسائل البصرية / للفارسي / ت : د . محمد الشاطر احمد محمد احمد
مطبعة المدني ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- المسائل البغداديات (المسائل المشككة) للفارسي / ت : صلاح الدين
عبدالله السنكاري وزارة الاوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٣ م.
- المسائل الخليات / للفارسي / ت : د . حسن هندواي - دارالقلم
دمشق ودار المنارة بيروت ط (١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المسائل العضديات / للفارسي / ت : د . جابر المنصور ^{علي} - عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط (١) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل / ت : د . محمد كامل بيركات
مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- المستصفي / للغزالي / ت : محمد مصطفى ابوالعلا - شركة الطباعة
الفنية المتحدة ١٩٧٠ م.
- المستقصى في امثال العرب / للزمخشري / حيدرآباد / ١٩٦٢ م.
- مستودع العلاقة ومستبدع العلامة / لابي الوليد بن احمر
ت : محمد التركي التونسي مراجعة محمد بن تاويت الطنجي ،
منشورات كلية الآداب والعلوم اللسانية جامعة محمد الخامس الرباط .
- مسند الامام أحمد بن حنبل / ط (١) المكتب الاسلامي للطباعة والنشر
دار صا در بيروت ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- المشوف المعلم للعكبري / ت : ياسين محمد السواس / طبع دارالفكر
دمشق منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة . ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن / للاخفش / ت : د . فائز فارس / المطبعة العصرية
الكويت ط (١) ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م.
- معاني القرآن للفراء الجزء الاول / ت : احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي
النجار ، والجزء الثاني / ت : محمد علي النجار / دارالكتب المصرية ،
والجزء الثالث / ت : عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف /
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- معاني القرآن واعرابه لابي اسحاق الزجاج / ت : د : عبد الجليل عبده
شلبي الهيئة العامة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م.
- معجم البلدان / ياقوت الحموي / دار صا در بيروت ١٩٥٦ م.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي ط (١)
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- معجم ما استعجم في اسماء البلاد والمواضع / للبكري / ت : مصطفى السقا
ط (١) مطبعة لجنة التأليف ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي /
مؤسسة الرسالة بيروت دارالفرقان عمان ط (١) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- المغرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي ت : احمد محمد شاكر - دار
الكتب ط (٢) ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- المعمرون والوصايا / لابي حاتم السجستاني / ت : عبد المنعم عامر /
مطبعة عيسى الحلبي القاهرة (١٣٨١ هـ) / ١٩٦١ م .
- معنى لا اله الا الله / ليدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي / ت : محمد
محي الدين علي القره داغي / دارالبشائر الاسلامية بيروت ط (٣)
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الممتع في التصريف / لابن عصفور ت : د . فخر الدين قباوة حلب .
- منتهى الطلب من اشعار العرب (ضمن مجلة المورد) .
- المنصف شرح كتاب التصريف / لابن جني / ت : ابراهيم مصطفى ، وعبد الله
امين مطبعة مصطفى الحلبي ط (١) ١٣٧٩ هـ .
- المغرب في حلق المغرب / لابن سعيد ت : د . شوقي ضيف ط (٢) /
دار المعارف القاهرة .
- المغني / لابن هشام / ت : د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله
دار الفكر بيروت / ط (٣) ١٩٧٢ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية / للعيني - مطبوع بهامش
خزانة الادب .
- المقتصد في شرح الايضاح / لعبد القاهر الجرجاني / ت : د . كاظم
بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية
١٩٨٢ م .
- المقتضب للمبرد / ت : عبد الخالق عزيمة / المجلس الاعلى للشئون الاسلامية
القاهرة .
- المقرب / لابن عصفور / ت : احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجورى
مطبعة العاني بغداد ط (١) ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك / لابي حيان ت : سدني جليزر
نيوهافن ١٩٤٧ م .

(ن)

- كتاب النبات لابي حنيفة الدينوري / ت : برنهارد لغين / مطبعة دار
القلم بيروت نشر : فرانزشتاينر بفسبادن ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- نتائج الفكر للسهيبي / ت : د . محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة
قار يونس ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .
- نزهة الالباء / لابي البركات الانباري / ت : محمد ابو الفضل ابراهيم
القاهرة ١٩٦٧ م .

- نفع الطيب من غصن الاندلس الرطيب / للمقرئ / ت : د . احسان عباس
دار صادر بيروت .
- نقض ابن ولاد (الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه)
خ : المكتبة التيمورية بدارالكتب .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للاعلم الشنتمري / ت : زهير عبدالمحسن
سلطان ط (١) منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- النوادر لأبي زيد الانصاري / دارالكتاب العربي بيروت ط (٢) ١٩٦٧ م .
- النوادر لأبي زيد الانصاري / ت : د . محمد عبد القادر أحمد بيروت
١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / مطبوع بهامش الديباج المذهب
دار الكتب العلمية بيروت .
- هدية العارفين للبغدادي / مصوره عن طبعة استانبول ١٩٥١ م /
منشورات مكتبة المثنى بغداد .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / ت : عبد العال سالم
مكرم / دارالبحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات / للصفدي / بعض اجزائه جمعفية المستشرقين الالمانية
دارالنشر / فرانزشتاينر بغيسبادن .

فهرس موضوعات القسم الاول (الدراسة)

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ - هـ	المقدمة
١١٦ - ٢	الفصل الاول : ابن الفخار وآراؤه
٣	عصره
٦	اسمه ونسبه وشهرته وكنيته
٧	صفات ابن الفخار والثناء عليه
١٠	حياته وتنقلاته
١٣	ثقافته
٢٠	مؤلفاته
٢١	شيوخه
٢٥	تلاميذه
٣٥	وفاته
٣٧	من يعرف بابن الفخار
٤٠	آراءه
١١٧ - ١٥٠	الفصل الثاني : شرح ابن الفخار للجمل
١١٨	توثيق نسبة الكتاب
١٢٠	منهج ابن الفخار في شرح الجمل
١٢٧	المقارنة بين شرحين من شروح الجمل
١٣٥	مصادره
١٤١	شواهد
١٤٧	وصف نسخ الكتاب

فهرس موضوعات القسم الثاني (التحقيق)

<u>المصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٥	باب الاعراب
٥١	باب معرفة علامات الاعراب
٧٠	باب الافعال
٩٠	باب التثنية والجمع
٩٩	باب الفاعل والمفعول به
١٠٧	نوع منه آخر
١١٦	باب ما يتبع الاسم في اعرابه
١٢٠	باب النعت ✓
١٥٢	باب العطف ✓
١٩٢	باب التوكيد ✓
٢٠١	باب البدل ✓
٢١٩	باب أقسام الافعال في التعدى
٢٣٤	باب ما تتعدى به الافعال المتعدية وغير المتعدية
٢٦١	باب الابتداء
٢٨٣	باب اشتغال الفعل على المفعول بضميره
٣١١	باب الحرف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر
٣٣١	باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
٣٤٩	باب الفرق بين ان وأن
٣٦٠	باب حروف الخفض
٤١٢	باب حتى في الاسماء
٤١٨	باب القسم وحرفه
٤٣٢	باب ما لم يسم فاعله

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٤١	باب من سائل ما لم يسم فاعله
٤٥٠	باب اسم الفاعل
٤٦٥	باب الا ^٥ مثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل
	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل ، وانما تعمل فيما
٤٧٢	كان من سببها
٤٨٩	باب التعجب
٥١٠	باب ما
٥١٩	باب نعم وبئس
٥٢٥	باب <u>حيث</u> <u>هنا</u>
	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما
٥٤٣	بصاحبه مثل ما يفعل به الاخر
٥٥٩	باب ما يجوز تقديسه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز
٥٦٤	باب اضافة المصدر الى ما بعده
٥٨٢	باب العدد
٥٩٥	باب تعريف العدد
٥٩٩	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٦٠٧	باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٦١٢	باب كم
٦٢٣	باب مذ ومنذ
٦٣٤	باب الجمع بين ان ^٥ وكان
٦٣٨	باب الفصل ويسميه الكوفيون العمام
٦٤٣	باب الاضافة
٦٥٥	باب التنازع
٦٦٥	باب النداء
٦٩٧	باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والاخر مضاف منهما

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٠٣	باب اضافة المنادى الى المتكلم
٧٠٨	باب ما لا يجوز فيه الا اثبات اليا
٧١٢	باب ما لا ينفع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
٧٢٣	باب الاستغاثة
٧٢٨	باب الترخيم
٧٤٦	باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارا
٧٤٨	باب النديه
٧٥١	باب المعرفة والنكرة
٧٦٠	باب الحروف التي تنصب الالف المستقبلة
٧٦٥	باب الجواب بالفاء
٧٦٧	باب أو
٧٧٠	باب الواو
٧٧٤	باب وحده
٧٧٨	باب حتى في الالف
٧٨٣	باب من سائل الفاء
٧٨٨	باب من سائل اذا
٧٩١	باب من سائل أن الخفيفة الناصبة للفعل
٧٩٧	باب أفعال المقاربة
٨٠٤	باب من المفعول المحمول على المعنى
٨١٧	باب الحروف التي تجزم الالف المستقبلة
٨٢٣	باب الأمر والنهي
٨٢٨	باب ما يجزم من الجوابات
٨٣٣	باب الجزاء
٨٦٧	باب ما ينصرف وما لا ينصرف

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٣٤	باب اسماء القبائل والاحياء والسور والبلدان
٩٤٥	باب ما جاء من المعدول عن فعال
٩٥٣	باب الاستثناء
٩٧٨	باب الاستثناء المقدم
٩٨٦	باب الاستثناء المنقطع
٩٩٧	باب النفي بلا
١٠٣٠	باب دخول الف الاستفهام على لا
١٠٣٧	باب التمييز
١٠٥٣	باب الاغراء
١٠٧٠	باب التصغير
١٠٧٤	باب تصغير الثلاثي
١٠٩٠	باب تصغير الرباعي
١٠٩٥	باب تصغير الخماسي وما وافقه
١١٠٦	باب تصغير الظروف
١١١٢	باب تصغير الاسماء المبهمة
١١٢٤	باب النسب
١١٩٠	باب منه آخر

فهرس الفهارس

الصفحة

١٢١٨	فهرس الآيات الكريمة
١٢٢٥	فهرس الأحاديث
١٢٢٦	فهرس الأمثال
١٢٢٧	فهرس الأقوال
١٢٣٢	فهرس الأعلام
١٢٤٣	فهرس القبائل والأسم والطوائف والمدارس
١٢٤٦	فهرس الكتب الواردة في المتن
١٢٤٧	فهرس المواضع
١٢٤٨	فهرس القوافي
١٢٥٤	فهرس المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات :
١٢٧٠	القسم الأول : الدراسة
١٢٧١	القسم الثاني : التحقيق
١٢٧٥	فهرس الفهارس